



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2- أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإجتماعية

قسم: علم الاجتماع والديمغرافيا



ظاهرة جريمة القتل في الجزائر

- دراسة ميدانية لعينة من المساجين الرجال-

أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم

تخصص: علم الاجتماع الثقافي

إشراف الأستاذ الدكتور:

أ.د. رمينة أحمد

إعداد الطالبة:

علوان فريدة

أعضاء لجنة المناقشة:

- 1- حويتي أحمد.....رئيسا
- 2- رمينة أحمد..... مشرفا
- 3- بودبابة راجح.....عضوا
- 4- هديبل يمينة.....عضوا
- 5- مصابيح فوزية.....عضوا

السنة الجامعية: 2016/2015

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2- أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإجتماعية

قسم: علم الاجتماع والديمغرافيا



ظاهرة جريمة القتل في الجزائر

- دراسة ميدانية لعينة من المساجين الرجال -

أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم

تخصص: علم الاجتماع الثقافي

إشراف الأستاذ الدكتور:

أ.د. رمينة أحمد

إعداد الطالبة:

علوان فريدة

السنة الجامعية: 2016/2015

تبيّة

إلى التي زرعت في روح الابتكار والمثابرة،
المخاطرة ووالاجتهاد، فإذا وفقت فلها يعود الفضل
وإذا لم أوفق فأرجو منها المعذرة.

"كلودين شولي"

الشكر

إلى كل من وضع في طريقي العراقيل حتى لا أنجز هذا الموضوع.

إلى كل من بخل على كلمة تشجيع وأبدلها بكلمات تجريح حتى أترك هذا الموضوع.

إلى كل من كان يملك سبل مساعدتي ولم يفعل.

من أتذكركم ويستحقون أن أذكرهم هنا، هم كثيرون، لأنهم لم يزيدوني إلا حماساً وإصراراً وروح التحدي، فلولا مشاعر التحدي الذي منحوني إياه، - ولو بعد سنين- لما عرف هذا العمل النور.

الفهرس

مقدمة عامة

الجانب النظري

الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث

5	مقدمة
5	أسباب اختيار الموضوع
6	أهداف البحث
7	الإشكالية
11	الفرضيات
11	تحديد المفاهيم
15	منهجية البحث وأهم خطواته
15	المناهج والتقنيات المستعملة
24	مجتمع البحث وكيفية انتقاء العينة
29	صعوبات البحث
30	الدراسات السابقة
72	الخاتمة

الفصل الثاني: المقاربتين النظريتين مع أهم النظريات المتناولة للسلوك الإجرامي

75	مقدمة
76	أولاً نظرية 'فيري' المقتبسة من أنتروبولوجية وسوسيولوجية الإجرام
82	ثانياً نظرية 'دوركايم' والانتحار
110	التعليق
110	مراجع مكملة للمقاربة النظرية الثانية "الانتحار" لـ 'دوركايم'
	المرجع الأول ⁽¹⁾ DICTIONNAIRE DE SOCIOLOGIE (LES NOTIONS, LES MECANISMES ET
110	LES AUTEURS JEAN ETIENNE ET AUTRES)
111	المرجع الثاني ⁽²⁾ SOCIÉTÉ ET MODERNITÉ DE MOSTEFA BOUTEFNOUCHET

115.....	LA SOCIOLOGIE DE DURKHEIM DE PHILIPPE STEINER ⁽¹⁾	المرجع الثالث ⁽¹⁾
117.....	LES ÉTAPES DE LA PENSÉE SCIENTIFIQUE DE RAYMOND ARON	المرجع الرابع
119.....	النظريات المتناولة للسلوك المنحرف والسلوك الإجرامي	
123.....	الخاتمة	

الفصل الثالث: أهم التخصصات المتناولة لظاهرة جريمة القتل

126.....	مقدمة
126.....	الجريمة كظاهرة إجتماعية من أولى اهتمامات علم الإجتماع
128.....	أنتروبولوجية الاجرام
130.....	من أنتروبولوجية الاجرام إلى سوسيوولوجية الاجرام
133.....	الإجرام
134.....	علم الاجرام
135.....	الجريمة، علم الإجتماع، علم إجتماع الاجرام وعلم الإجتماع الجنائي والتشريع
138.....	علم الإجتماع، علم الاجرام، القانون، وعلم العقاب
141.....	القانون الجنائي
142.....	علم النفس، علم النفس الجنائي، علم النفس التحليلي، علم الإجتماع الأنتروبولوجي والمجرم
145.....	الخاتمة

الفصل الرابع: عوامل، دوافع، مظاهر جريمة القتل، ومساهمة مختلف المؤسسات الاجتماعية

في ارتفاعها حسب بعض النماذج الدراسية

148.....	مقدمة
148.....	دور الكحول والمخدرات في حدوث جريمة القتل
150.....	تناول الخمر في الإسلام/ عند المسلمين وعلاقتها بالجريمة
154.....	ظاهرة المخدرات في العالم العربي
155.....	ظاهرة المخدرات في الجزائر
157.....	الجزائريون وظاهرة الأنومية
157.....	مظاهر، دوافع وعوامل الإنحراف والجريمة وجريمة القتل حسب مختلف المؤلفين والدراسات

164.....	دور الأسرة والمدرسة والأحياء في عدم ادماج الفرد إجتماعيًا
166.....	الخاتمة

الفصل الخامس: المجرم بين المجتمع والقانون

167.....	(مع إحصاءات جرائم القتل للسنوات الأخيرة في الجزائر)
169.....	مقدمة
170.....	الجريمة لغة تعبير
172.....	الجريمة، القانون والمجتمع
174.....	علاقة جريمة القتل بالثقافة والتغير الإجتماعي
176.....	جريمة القتل، المجرم والمجتمع
177.....	العقوبة من الناحية الدينية والقانونية
178.....	القتل العمدي في الإسلام والعقوبة المخصصة له
179.....	بعض الآيات والأحاديث المتناولة لجريمة القتل
180.....	عقوبة جريمة القتل في الإسلام
181.....	عقوبة جريمة القتل من الناحية الإجتماعية (قانون التعويض)
183.....	القانون الجنائي في الجزائر
184.....	تقسيم أنواع القتل في القانون الجزائري
186.....	جداول إحصاءات جرائم القتل للفترة ما بين [2010-2004]
190.....	الخاتمة

الفصل السادس: جريمة الشجار؛ أبشع صورة لظاهرة العنف أو العنف في أبشع صورته

193.....	مقدمة
194.....	العدوانية والعنف وجريمة القتل بسبب شجار
197.....	ظاهرة العنف في الجزائر
201.....	ظاهرة الإنحراف، المنحرف والمجرم
204.....	العنف، الإنحراف وجريمة القتل
205.....	الإنحراف، العنف، ثقافة العصابات وجريمة القتل

207.....	العنف العمدي والأضرار الجسدية المفضية للموت
209.....	خصائص ومراحل جريمة الشجار حسب مختلف الدراسات والمؤلفين
215.....	سبل مكافحة الجريمة ودور مختلف المؤسسات
220.....	الخاتمة

الجانب التطبيقي

الفصل السابع: دراسة الحالات (تحليل المحتوى بطريقة طولية)

226.....	مقدمة
227.....	الفئة الأولى: سجن قسنطينة الحالة (01-09)
286.....	الفئة الثانية: سجن الحراش (10-11)
300.....	الفئة الثالثة: سجن البلدية (12-14)
321.....	الفئة الرابعة: سجن القليعة الحالة (15)
328.....	الفئة الخامسة: سجن بجاية الحالة (16)
335.....	الفئة السادسة: سجن الجلفة الحالة (17-18)
349.....	الفئة السابعة: سجن سطيف الحالة (19-21)
368.....	الفئة التاسعة: ولاية البويرة (خارج السجن) الحالة (22)
376.....	الخاتمة

الفصل الثامن: دراسة الحالات (تحليل المحتوى بطريقة عرضية)

379.....	مقدمة
379.....	بيانات خاصة بالمعلومات الشخصية- الإجتماعية للمبحوثين
383.....	تحليل الحالات وفقا للمحاور
383.....	المحور الأول: التنشئة العائلية
395.....	المحور الثاني: المستوى الدراسي والثقافي
402.....	المحور الثالث: الحياة الزوجية بالنسبة للمتزوجين
403.....	المحور الرابع: شخصية المبحوث
419.....	المحور الخامس: الجريمة

427.....	التحليل العام
429.....	مدى مطابقة النتائج على الفرضيات
439.....	مطابقة النتائج على النظريتين المتبنيتين "سوسيولوجية الاجرام" و"الانتحار"
447.....	الخاتمة
449.....	الخاتمة العامة
460.....	قائمة المراجع
ERREUR ! SIGNET NON DEFINI.	لوحة المواد
	الملاحق

قائمة الجداول

(1)- جداول توزيع أصل المبحوثين على مكان وقوع الجريمة وعلى السجون

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	توزيع أصل المبحوثين (منطقة السكن) على منطقة وقوع الجريمة	27
2	توزيع أصل المبحوثين على السجون	28

(2)- جداول احصائية لجريمة القتل في الجزائر ما بين (2004-2010)

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	إحصاءات جرائم القتل لسنة (2004)	186
2	إحصاءات جرائم القتل لسنة (2005)	187
3	إحصاءات جرائم القتل لسنة (2006)	187
4	إحصاءات جرائم القتل لسنة (2007)	187
5	إحصاءات جرائم القتل لسنة (2008)	188
6	إحصاءات جرائم القتل لسنة (2009)	188
7	إحصاءات جرائم القتل لسنة (2010)	188

(3)- جداول تحليل المحتوى

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
378	الحالة المدنية للمبحوثين	1
379	المستوى التعليمي للمبحوثين	2
380	مهن المبحوثين	3
381	الانتماء الجغرافي للمبحوثين	4
382	نوع الحي الذي يقطنه المبحوثون	5
383	المستوى المعيشي للمبحوثين	6
384	ترتيب المبحوث داخل الأسرة	7
385	طبع الأب	8
386	نوع عقاب الأبوين للمبحوثين	9
387	نوع علاقة المبحوث بالأب	10
388	نوع العلاقة بين والدي المبحوث	11
389	تفضيل أحد الوالدين على الآخر	12
390	نوع علاقة المبحوث بالإخوة والأخوات	13
391	علاقة أسرة المبحوث بالأقارب (الأعمام والأخوال)	14
392	الذكريات الجميلة والذكريات الأليمة للمبحوثين	15
394	ظروف دراسة المبحوثين	16
396	متابعة تربص	17
367	الجو المهني	18
398	الأذواق الغنائية للمبحوثين	19
399	نوع الأفلام والحصص المتابعة من طرف المبحوثين	20
400	ممارسة الرياضة	21
401	ظروف الزواج	22
402	طبع المبحوث وهو طفل	23
402	الفرار من البيت	24
403	الطرد من البيت	25
404	الحالة النفسية والصحية للمبحوث	26
405	ممارسة الصلاة	27

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
406	ممارسة الصوم	28
407	المحيط المنحل للمبحوث ونوعه	29
409	السوابق الإجرامية لأفراد محيط المبحوث	30
410	تدخين السجائر (مع من وأين)	31
412	تناول الكحول (مع من وأين)	32
413	تناول المخدرات	33
414	طبع المبحوث	34
416	السوابق القضائية للمبحوث وأنواعها	35
418	السن عند ارتكاب الجريمة	36
419	سنة وقوع الجريمة	37
420	توزيع الحالات على شهر وقوع الجريمة	38
421	توقيت الجريمة	39
422	علاقة الجاني بالضحية	40
423	الوسيلة المستعملة	41
424	الندم كمؤشر لتصورات الفاعل عن جريمته	42

4 - جداول الفرضيات

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
429	تطبيق مؤشرات الفرضية الأولى على الحالات	1
431	تطبيق مؤشرات الفرضية الثانية على الحالات	2
433	تطبيق مؤشرات الفرضية الثالثة على الحالات	3
435	تطبيق مؤشرات الفرضية الرابعة على الحالات	4

”أكتبني لعلّ الناس تقرأ“

خريج سجون

مقدمة عامة

إن طبيعة الناس مختلفة باختلاف تكوينهم النفسي الإجتماعي، وهذا الاختلاف ينعكس على سلوكهم الذي يمثل صورة لشخصية الإنسان. فإذا كانت مقومات هذه الشخصية ضعيفة أو لم تنشأ وفقا لأسس سليمة فإن سلوكياتها ستتأثر بهذا الضعف مما قد يولد السلوك المنحرف أو الإجرامي.

تتحكم العوامل الخارجية والداخلية مع بعضها في إستعداد الإنسان لمواجهة مشاكل الحياة والتعامل مع المواقف الطارئة، وبما أن هذه العوامل نفسها في تغير وحركية مستمرة وقد تكون مفاجئة وصعبة التصدي، يجب أن نتوقع الخلل في تعامل الفرد معها لأن نفس الخلل من شأنه أن يولد الفعل الأخطر منه جريمة القتل.

جريمة القتل، رغم بشاعتها وخطورتها ليست جديدة، بل هي قديمة قدم الإنسان وجدت منذ وجود أول جماعة على الارض، حينما قتل ابن آدم عليه السلام أخاه، ومع ذلك وبالرغم من تكرارها وانتشارها وارتفاع نسبتها وتطورها، وقد أثارت اهتمام أكبر الانثروبولوجيين وعلماء الإجرام في البداية، وغيرهم من المهتمين في مختلف التخصصات القديمة والحديثة، لا تزال في نظر أغلبية الناس موضوعا محرّما، لاستتكار طبيعة الإنسان للفعل الإجرامي، وبالأخص القتل؛ بسفك الدماء بين آدميين أو دون فسك الدم. ومثما تنوعت الظواهر تنوعت الجرائم، ومنها جريمة القتل، ومن بين أنواعها الكثيرة التي تنتشر في المجتمع أو الجماعات الإجتماعية في الآونة الأخيرة، تلك الجريمة التي تحدث بين شخصين وبالضبط بين - رجلين على الأقل - نتيجة شجار شب بينهما لسبب ما قد يكون أنفه مما نتوقع.

وباختيارنا لهذا النوع من الجريمة المصنفة قانونيا أو جزائيا ضمن جرائم القتل العمدي كموضوع للدراسة، حاولنا بقدر المستطاع تناوله ومعالجته من مختلف الزوايا، وما ذلك إلا تمهيدا لظاهرة ليست جديدة النشأة لكنها جديدة الدراسة، سبق انتشارها في المجتمعات المصنعة ما يفسر أسبقية دراستها. لكن ها هي اليوم تنتشر في مجتمعات أقل تصنيعا أو تطورا مثل مجتمعا، لذا ارتأينا الاهتمام بها أي دراستها. فبغض النظر عن اختلاف الجانب الاقتصادي-الإجتماعي بين المجتمعات، هناك عناصر مشتركة بينها نأمل أن نتوصل إليها من خلال دراستنا، تفرض أو تدفع بالإنسان أينما كان إلى التصرف بصورة غير مستقيمة، إذ يجد نفسه يصارع ظروف استثنائية وحفاظا على وجوده أو حياته، تجعله يقترف الأسوأ. بتعبير آخر، لا يجب استبعاد فكرة بأن كل انسان معرض في مسيرة حياته إلى ظروف طارئة لا يكون مستعدا لمواجهتها أحدثت لديه رد فعل لم يكن يتوقعه هو نفسه، ويبقى غريب في نظر محيطه. وهذه الظروف عديدة ومتشابهة المراحل، تبدأ بمواقف واشتباكات لأتفه الأسباب فجأة، الذي يستدعي استعمال العنف أو العدوانية، مصطحبة بشرارة الغضب الذي يتصاعد مع تبادل عبارات الشتم والسب، والذي

بدوره يؤدي إلى اصطدام حاد بين المتخاصمين، فيبدأ أحدهما بانتهاج أسلوب الاستفزاز والتهديد، وبشكل مماثل للثورة أو الهيجان يقرر أحدهما وضع حد للصراع ولكل ما يحدث من تجاوزات، وباستعمال سلاح أبيض كان في حوزته أو حوزة خصمه، يضع حدًا لحياة خصمه. ليصل الأمر إلى جريمة قتل بسبب شجار حاد لأتفه الأمور. لنجد أنفسنا أمام جريمة قتل ارتكبت نتيجة جملة من الإنفعالات والضغطات النفسية-الاجتماعية، يضاف إليها الدوافع الطارئة، كضرورة الدفاع عن النفس أو حب الانتقام لعزة النفس... الخ، وأمور أخرى سندرجها سواء كان في الجزء النظري أو التطبيقي.

كلها مواقف، ظروف ومشاعر، اجتمعت لتحمل الفرد من عالم سليم إلى عالم المخاوف، عالم آخر جعله ينتهج تصرف خارج عن السلوك الرزين، ليقدم على ارتكاب فعل يعاقب عليه القانون، دون أن تكون لديه مسبقا أي نزعة إجرامية، لكن سهل الانتقال اليه بمساعدة عامل تعاطي الخمر أو المخدرات. ليصبح قاتلا بسبب حادث طارئ أو مفاجئ، وضحية جملة من المشاعر العابرة، قد يعرفها أو يمر بها أي انسان عندما يواجه وضعاً مماثلاً. لكن قد يكون لنفس الرجل مسؤولية قبل حدوث ذلك الظرف الجديد، بوضع نفسه أو تواجدته في مكان أو جو مشحون بالمؤثرات اللا أخلاقية ليجد نفسه أمام مشكل حقيقي، وهو ضرورة الدفاع عن شئ ثمين لديه قد تكون عزة نفسه، رجولته، سمعته أو حياته. ولن يكون ذلك إلا باستعمال عناصر القوة والشدة، ليوحي من خلالها لخصمه أو لبقية الحاضرين روح التفوق، خاصة إذا تجرأ هذا الأخير على الإعتداء عليه أو محاولة قتله، وذلك بقتله.

ولفهم أو شرح هذه الظاهرة المعقدة، كان لا بد من ربطها بمختلف المواضيع والمظاهر، وحتى وان بدت مختلفة فهي مترابطة فيما بينها لتشكل ظاهرة مؤلمة ومؤسفة سواء كانت بالنسبة للضحية أو للفاعل نفسه.

فمن خلال بحثنا، هدفنا كان انجاز دراسة تشمل مختلف الجوانب حول مجال يكاد أن يكون مجهولاً، إلا وهو جريمة القتل بمظهرها الجديد في مجتمعنا الجزائري.

ولأن لا جريمة دون مجتمع، وكونها لا تضر الفرد وحده بل كل الجماعات التي ينتسب إليها، كان لا بد من التطرق إلى واقع المجتمع أو الجماعات التي ينتمي إليها مرتكب هذا النوع من الجريمة، وتحليل جريمة القتل بهذا النوع داخلها.

وكون القتل يصنف ضمن الأفعال الإجرامية الخطيرة التي تستدعي العقاب القانوني، كان من الضروري أيضا التطرق إلى قانون العقوبات.

ولأن سبقت الأديان بما فيها الدين الاسلامي في تصنيف الجرائم، وانتهجت أحكام معينة بالنسبة للعقوبات،
توجب علينا إذن تناول جريمة القتل من الجانب الديني.

أما عن الفصول النظرية والتطبيقية كما وردت في الأطروحة؛ فبغض النظر عن الجانب المنهجي أو
الإطار المنهجي أي الفصل الأول الذي تعرضنا فيه بالتفصيل إلى كل المراحل المنهجية معللين سبب
اتباع كل خطوة، وإذا جاء مطولا، لم يكن هدفنا من خلاله تقديم دروس في المنهجية وإنما إعطاء
المبررات اللازمة لإتباعنا كل منهج أو تقنية، باعطاء نوع الدراسة.. الخ وذلك لفهم كيفية تطبيقها على
الجانب التطبيقي، كما تعرضنا بتلخيص الدراسات القليلة التي تقترب إلى نوع دراستنا.

تلاها الفصل الثاني الذي بيّنا فيه انتمائنا النظري وذلك باتباع نظريتين، أولاهما نظرية 'فيري' كونها من
أقدم النظريات التي يعود إليها الفضل في تصنيف جرائم القتل، اذ وجدنا ضمن ذلك التصنيف نوع جريمة
القتل التي درسناها. أما النظرية الثانية فهي تتمثل في نظرية "الانتحار" لـ'دوركايم'، التي في الحقيقة
بتبنيها لها تبنيها الاتجاه الوظيفي، بهدف مقاربتهما وتطبيقهما مع نوع جريمتنا ونتائجها، والتي تم تعزيزها
بمراجع مختلفة، وهي خمسة (5) نفسها تعرضت وتناولت وحللت نظرية الانتحار وأنواعه. دون أن نهمل
أهم النظريات المتناولة للسلوك المنحرف والسلوك الإجرامي، راجين أن نشد انتباه القارئ والمهتمين
بهذا المجال ونزودهم بالمعلومات المهمة التي ترضي فضولهم.

أما الفصل الثالث، ارتأينا أن نقدم فيه أهم العلوم التي تكفلت بدراسة الجريمة وبالأخص جريمة القتل.
لأن هذه الأخيرة فعل أو ظاهرة معقدة تتطلب دراسة متعددة التخصصات، ولا ينبغي أبدا النظر إليها من
جانب على حساب جانب.

وبما أنها ظاهرة معقدة، وبما أننا تبنيها النظرية التي تعتمد على الشمولية، تعرضنا وقدمنا في الفصل
الرابع أهم الظواهر والمظاهر المرتبطة بها كتفسير الاجتماعي بالاجتماعي، مظاهر ظهورها، عوامل
تكرارها، دوافع حدوثها، دون أن ننسى ابراز دور المؤسسات الاجتماعية في ارتفاعها، ولم يكن ذلك
ممكنا إلا في ظل بعض النماذج الدراسية التي درست وبعثت جريمة القتل الناتجة عن شجار.

الفصل الخامس كان بمثابة تناول المجرم داخل المجتمع وفي نظر القانون، فان لم تعد جريمة إلا إذا
كان للقانون رأيه، فللمجتمع أيضا دورا مهما في تقييم الجريمة بما فيها جريمة القتل. كوننا بصدد الحديث
عن جريمة القتل في إطارها القانوني، قدمنا أهم وآخر احصاءات جريمة القتل في الجزائر وفق معطيات

الدرك الوطني. والذي كان مصدر إحصاءات أنواع جرائم القتل التي إستعملناها في دراسة الماجستير، فجاءت إحصاءات هذه السنة مكملة لها أي من سنة 2004 إلى غاية 2010.

وكآخر فصل للنظري، أي الفصل السادس، وصلنا أخيرا إلى الخاص إلا وهو جريمة الشجار، والتي ان لم تعد ضمن الجرائم الشنيعة التي لها خصائصها، فهي لا تخلو من صور العنف الذي يلجأ اليه الجاني للتعبير عن غضبه، والرد على استفزاز خصمه. وأخيرا- وفي نفس الفصل - رأينا أنه لا مانع من إعطاء بعض الاقتراحات لمختلف المؤلفات، كحلول أو بدائل للتقليص من هذه الظاهرة بتقليص مظاهرها والحد من عواملها، دون أن ننسى أن نذكر أن حتى الرسول (صل الله عليه وسلم) قد تطرق إلى خطورة الغضب وكيفية التخلص منه أو التقليل من شدته لما له من خطورة على تصرفات المؤمن، التي قد يؤدي به إلى حد القتل. مما يجعلنا نتوقف ونتأمل طويلا بالتساؤل عما إذا كانت الآمال المعقودة على تدابير التصدي والوقاية ممكنة، طالما أن الجريمة ظاهرة جد معقدة ومركبة، يصعب التحكم فيها.

لأن التسليم بهذا الواقع لا يعني الاستسلام أمام الجريمة، فكما حاول الإنسان الوقوف في وجه سلبيات الحياة وأضرارها وقلل من حجمها كذلك لابد أن يحاول تحجيم المشكلة الإجرامية والتحكم والسيطرة عليها والحد من أضرارها والذي لن يتم إلا بتنسيق عمل مختلف المؤسسات الإجتماعية، اضافة إلى تهذيب الذات وتقوية الوازع الديني.

ولمواجهة وتطبيق كل ما أتى في الجانب النظري على الجانب التطبيقي، ثم انتقائنا لوحد وعشرين (21) حالة أي قضايا قتل نجمت عن شجار حاد، عثرنا عليها من بين ثلاثة مئة وواحد وسبعون (371) جريمة، من بينها سبعة وثلاثين (37) جريمة قتل، إضافة إلى حالة واحدة اتخذت عن جانب (عن طريق مقابلة عبر الهاتف مع خريج سجن)، مما أصبح لدينا اثنين وعشرين (22) حالة تم تطبيق عليها تقنية إستمارة المقابلة. ومن خلال أكثر من ثلاثة مئة (300) سؤال موزعة على خمسة محاور، تمكنا وبفضل المعطيات إجراء تحليل المحتوى بطريقتين؛ الأولى عن طريق كل حالة على حدة والثانية بالتطرق إلى كل محور بموضوعه على حدة. كما تجرأنا على اتباع طريقة جديدة عند التطرق إلى التحقق من الفرضيات حالة بحالة أو بالأحرى مطابقة النتائج على الفرضيات باستعمال مؤشرات الفرضيات وتطبيقها على جميع الحالات، والتي حاولنا تقديمها على شكل جداول لمعرفة أو قياس مدى تحققها أكثر من معرفة تحققها أو عدم تحققها (بما أن تم استخراجها أو استنتاجها بطريقة استقرائية). وفي الأخير وضحنا مدى تطابق المقاربتين النظريتين على نتائج دراستنا متبوعا بالخاتمة العامة بطبيعة الحال كوننا بدأنا

بمقدمة عامة، متبعة بقائمة المراجع ثم بلوحة المواد وأخيراً الملاحق، الممثلة في الإستمارة ومحاضر التسليم الخاصة بالحث الميداني لجميع المؤسسات العقابية - بإستثناء مؤسسة سطيف بسبب عدم وجود المديركل مرة التحقنا فيها بالمؤسسة للإمضاء -، أما محضر التسليم لمؤسسة الحراش وبما أنهم لم يمدونا بأي وثيقة تثبت عملنا الميداني، تكفلت المديرية العامة لإدارة السجون بذلك ومنحتنا وصل استلام.

الجانب النظري

"المجرمون أغلبهم لا يشبه المجرمين"

Agatha Christie

الفصل الأول

الإطار المنهجي للبحث

لا يمكن اعتبار عملية البحث العلوم الإجتماعية عملية تطبيق
لمنهج منظم تمامًا، وطريقة يمكن تكييفها بشكل موحد مع أي
موضوع للبحث، وعليه فلا يمكن التعامل مع مواضيعها بنفس
الطريقة"

Raphaël Desanti et Philippe Cardon

مقدمة

إن ظواهر الواقع الاجتماعي مختلفة ومتفاوتة التعقد، لذا تختلف طرق تناولها، وتحليل نتائجها قد يتغير من دراسة إلى أخرى ومن باحث إلى آخر باستعمال مختلف المناهج العلمية للبحوث الاجتماعية واتباع الطرق المناسبة التي توصل إلى الأهداف المرجوة. وإن كان لكل بحث منهجه الكيفي والكمي، فلكل بحث كيفي منهجيته؛ أي طرائق إستغلال ما أتيح للباحث من ميدان وفرص البحث، قصد تجاوز الاكراهات المنهجية. المهم إعطاء المبررات وتقديم الأسباب التعليلية لكل خطوة لذلك يقول 'ريمون بودون' 'Raymond Boudon' في كتابه "Les méthodes en sociologie" أي "مناهج البحث السوسيولوجي": "قد نصادف في تحليل المحتوى مشاكل لم نكن نتوقعها فالأهم والأمثل مهما تكون نوع المادة المستعملة، هو الحصول على معطيات قابلة للمقارنة فيما بينها".⁽¹⁾

أسباب اختيار الموضوع

قبل عرض أهم أسباب اختيارنا للموضوع، نشير إلى أن دراستنا هاته تعد الدراسة الثالثة في علم إجتماع الجريمة، فهي بمثابة امتداد للتجربتين السابقتين.

- علمنا من خلال الدراسة الأولى: أن المرأة هي كذلك تقتل - وإن كان من الصعب تقبل ذلك إجتماعيا - والأغرب أن ضحيتها المفضلة هي الزوج حين تصبح لا تتحمل طغيانه وظلمه. عكس ما وصلنا إليه من خلال الدراسة الثانية أنه كم هو سهل على الرجل قتل المرأة إذا اعتقد أنها لطخت شرفه؛ مما أدى بنا إلى التفكير في حالة قتل رجل رجلا آخر، لا يفوقه حسيا ولا جسديا، ويشاركه في نفس المعتقدات الذكورية ومفهوم الرجولة.

- يا ترى هل سيكون الأمر أسهل عند الرجل حين يقتل رجلا على أن يقتل امرأة أضعف منه جسديا وتفوقه حسيا؟ أم سيكون الأمر أسهل حينما يكون وجها لوجه مع إنسان يضاويه في البنية الجسدية كونه من نفس الجنس أي الجنس القوي، ويقاسمه نفس التفكير؟ رغم ذلك - وإن كان ذلك لا يستدعي الغرابة ولا الفضول وإنما يستدعي الاشمئزاز - لدينا أسباب عديدة أخرى جعلتنا نختار هذه الدراسة، نذكر أهمها؛

¹- BOUDON Raymond, Les méthodes en sociologie, 10^{ème} édition, PUF, Paris, 1995, p38.

- إن الباحث جزء من مجتمعه، يلاحظ ويتمعن في الظواهر المحيطة به، لذلك اتجه اهتمامنا نحو هذا النوع من جرائم القتل لكثرة انتشاره، ولعل أي شخص يقرأ في الجرائد أو يسمع من غيره بهذا النوع من جرائم القتل يدرك أنها في تزايد رهيب في مجتمعنا.

أهداف البحث

وإن كانت كثيرة نحاول تلخيصها فيما يلي:

- التطرق إلى نوع جديد من جرائم القتل بالتقرب أكثر إلى الفاعل، أي محاولة الكشف عن المكونات النفسية-الإجتماعية التي تنقل الإنسان العادي والعامل إلى إنسان غير عادي- ولو للحظات -لا يفكر إلا في إبراز تفوقه على الخصم.

- الكشف عن الظروف والشروط والدوافع والأسباب- قديمة كانت أم طارئة -التي تجعل الفرد ينتقل من إنسان إجتماعي إلى إنسان لا إجتماعي بتبني أخطر الأفعال الإجرامية إلا وهي القتل.

- معرفة من هو هذا الرجل؟ بالتطرق إلى أدق تفاصيل حياته التي سهلت عليه إزهاق روح رجل آخر، وما نوع العلاقة التي جمعتهما لتجعلهما يتنازعا على ما لا ينبغي التنازل عنه 'الرَّجُلْه'؟ حتى وإن كان الثَّمَن هو السجن مدى الحياة.

- الكشف عن الظروف والعوامل الأكثر تدأولاً لهذا النوع من الجريمة التي تحدث في وسط رجولي من محرّمات؛ كتناول الخمر، تعاطي المخدرات، أفعال مخلة بالحياء كالتنافس على عاهرة، التنازع على المال، وهل هناك عوامل أخرى كفيلة بإحداث القتل من هذا النوع؟

- التأكّد فيما إذا كان الجزائري عنيف بطبعه، مما يفسر انتشار هذا النوع من الجرائم في مجتمعنا، أم أن المجتمع الذي يعيش فيه هو من جعله كذلك؛ لدرجة أنه فقدّ الخوف من العقابيين الدنيوي والآخر؟

- بالتعمق في شخصية الفاعل أو القاتل النفسية-الإجتماعية يمكن إظهار في نفس الوقت مسؤولية المحيط بمكوناته المتداخلة التي دفعته إلى حمل السكين يومياً حرصاً على حياته التي سيمضي ما تبقي منها في السجن - علماً أن له أكبر قسط من المسؤولية في جريمته - فقد يكون شبه ضحية لذلك المحيط الذي جعله يفقد الأمان وطعم الحياة، فإن لم ينتحر، هو لا يخاف من الموت أو السجن المؤبد.

الإشكالية

تعتبر الجريمة ظاهرة إجتماعية قديمة قدم الإنسان، لم ينجو أي مجتمع منها، رغم ذلك لم تكن هناك دراسات حولها بالمعنى العلمي حتى القرنين الثامن عشر (18) والتاسع عشر (19)، فكل ما كان موجود هو مجرد آراء وأفكار سطحية لمعرفة أسباب الجريمة. أمّا أول دراسة للجريمة كظاهرة إجتماعية فترجع إلى الفرنسي 'جيري' 'Jerry' والبلجيكي 'كيتيلي' 'Quételet'. وفي أواخر القرن التاسع عشر ظهرت المدرسة الإيطالية بزعماء 'لومبروزو' 'Lombroso' عالم الإجرام الإيطالي، الذي تعرض للنقد بسبب نظريته البيولوجية من طرف بعض العلماء لإهمالها العوامل الإجتماعية، لكن البعض تفادى النقد المحظ الموجه لهذه النظرية بإبراز أهمية العوامل الإجتماعية ومنهم عالم الإجتماع الجريمة أو الجنائية ومعاصره 'أونريكو فيري' 'Enrico Ferri'.

و هكذا ظهر علم الإجتماع الجنائي، وبالضبط في عام 1881 أصدر 'فيري' كتابا ذكر فيه الخطوط الأولى لعلم الإجتماع الجنائي⁽¹⁾: العلم الذي يدرس الإنسان المجرم والجريمة ويتطرق إلى نظرة المجتمع لها وإلى وسائل الوقاية منها. وقد كانت تلك الدراسة دراسة علمية إلى حد بعيد اعتمدت على النتائج التي تقدمها الأنثروبولوجية الجنائية والإحصاء الجنائي، باعتبار علم الإجتماع الجنائي فرعا من فروع علم الإجتماع لدراسته الظاهرة الإجرامية من الناحية الداخلية والخارجية معا. لقي هذا الفرع الجديد قبولا في الولايات المتحدة الأمريكية، وصار يُدرّس في أقسام علم الإجتماع، علم النفس، وعلم القانون.

أم عن تتأولها من طرف 'كيتيلي' فجاء بإخضاعها للإحصاءات، تلاه 'إيميل دوركايم' 'Durkheim' 'Emil' بنفس الطريقة، أي إحصائيا درس ظاهرة الانتحار معتبراها ظاهرة إجرامية لكنها عادية تخضع للبحث العلمي والدراسة السوسولوجية مثلها مثل الظواهر الإجتماعية الأخرى.

فجعل ظاهرة الانتحار - حيث يكون الفاعل هو نفسه الضحية - ظاهرة إجتماعية عوضا عن أن تكون ظاهرة فردية، من هذا طرحنا أول سؤال: لما لا يكون ذلك ممكنا بالنسبة لظاهرة جريمة القتل؛ أي بتوريط أكثر من فاعل؛ طرفان أو فاعلين على الأقل في الفعل الإجرامي اي القتل؟

تبقى جريمة القتل - وإن كانت أبشع الجرائم - ظاهرة إجتماعية كبقية الظواهر وجدت منذ وجود أول جماعة على وجه الأرض، ولأنها كذلك فهي قابلة للتغير والتطور عبر الأزمنة والأمكنة، تتأثر وتتشابك مع مختلف الظواهر الأخرى؛ الاقتصادية؛ والسياسية؛ والإجتماعية... إلخ

¹ - الطخيس ابراهيم عبد الرحمان، دراسات في علم الاجتماع الجنائي، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، 1994، ص23.

ولأننا لا نسلّم بأن الإنسان يولد مجرماً، وليس بالضروري شخصاً مجنوناً أو مسلوب الإرادة مثلما اعتبره 'لومبروزو'، ولأن المرضى مصيرهم العلاج وليس العقاب مثلما رد عليه 'فيرى'. وإن كان هذا الأخير ينتمي إلى نفس المدرسة 'أنتروبولوجية الإجرام' فهو يسلط انتباهه على العوامل الخارجية ويجعل منها الدوافع الأكثر مسؤولية في تكوين الشخصية المجرمة، ففي نظره إن كان المجرم جرثومة فلا يمكن لتلك الجرثومة العيش إلا في وسط ملوث؛ أي ذلك الوسط المحيط الذي يُنمّي ميوله المنحرفة. أي بمكونات ذلك الجو أو الوسط المتعفن يتأثر بعض الأشخاص لتضاف إلى إستعداداتهم الفردية فتعطي مكونات الشخصية المجرمة.

مما يؤدي بنا إلى طرح السؤال الثاني: هل فعلاً للأسباب الخارجية أكبر حصة من المسؤولية في حدوث الجريمة؟ وبعبارة ثانية إلى أي مدى يكون للأسباب الخارجية دور في تكوين الشخصية المجرمة ودخل في ارتفاع نسبة الجرائم؟

لأننا ومهما سلمنا بأن الجريمة ظاهرة عادية، تبقى ظاهرة غير سليمة تتدرج ضمن السلوك المنحرف والمهددة لسلامة المجتمع. ليهتم بها علم الإجرام، ذلك العلم الذي يحاول منذ نشأته ضبط العوامل المُحدّدة للظاهرة الإجرامية، يُلمُّ بالأسباب والدوافع التي تحدث فيها الجريمة بربطها بمختلف العوامل المحفزة والمشجعة لانتشارها في مجتمع ما وظروف ما، بهدف معالجتها للتحكم في مكوناتها قصد السيطرة عليها.

وبما أننا لسنا بعلماء إجرام، وبالعودة إلى 'دوركايم' فهو لا يفصل الجريمة عن ظاهرة انعدام التناسق الإجتماعي أي 'الأنومية'؛ التي فسّر من خلالها ظواهر كثيرة لما تحتويه من مثيرات، منبهات ومؤشرات تؤدي بالفرد إلى فقدان توازنه الإجتماعي وثقّفه من الوازع الأخلاقي، مما يؤدي به إلى تبني تصرفات تؤذيه وتؤذي من حوله كالانتحار، الذي ما هو إلا نوع من جريمة القتل يرتكبها الشخص بحق نفسه كما عرّفها 'دوركايم'.

ومن أنواع الانتحار الأربعة التي وصل إلى تصنيفها، انصب اهتمامنا على نوعين 'الأنومي' و'الأناني' يلخصهما 'مصطفى بوتقنوش' فيما يلي 'أنومي عندما يتعلق الأمر بالمرض الإجتماعي وأناني عندما يتعلق بالدفاع عن صورته الشخصية'.⁽¹⁾ وبما ان من الصعب الفصل بينهما حينما يتعلق الأمر بظاهرة القتل، بما أن مرتكب جريمة القتل وإن دافع عن صورته فلا يأتي تصرفه الأناني إلا في وسط أنومي،

¹ – BOUTEFNOUCHET Mostefa, Société et modernité (les principes du changement social), OPU, Alger, 2004, p138.

ذلك الوسط الذي وصفه 'فيري' بالعوامل الخارجية، ارتأينا أن نأخذهما معا في دراستنا لعلم الإجتماع الإجرامي.

ولما كانت من خصوصيات العلوم الإنسانية والإجتماعية أنها مرتبطة ببعضها البعض، نشأ علم الإجتماع الإجرامي الذي بدوره لا يستغني عن العلوم الأخرى، بل أكثر من أي تخصص آخر يستعين بمختلف المجالات الأخرى كالأنثروبولوجية، علم الإجرام، علم النفس الجنائي وإلى الكثير من المجالات العلمية الأخرى، لبلوغ هدف يشغل كل من يدرس الجريمة من أي زاوية كانت؛ إلا هو محاولة معرفة خصوصيات النفس المنحرفة وفهم السلوك الإجرامي بما فيه القتل.

ومن هنا نطرح السؤال الثالث: هل كل من قام بجريمة القتل ذات طابع معين في ظروف معينة يحمل في أعماقه مكونات الشخصية المجرمة الشاذة؟ أم جميع الناس معرضون لحالة جنونية سببها ظروف خارجية قديمة كانت أم طارئة مستفزة للنفس البشرية تخرجهم من طبيعتهم المألوفة؛ وإن تَغَلَّبَ عليها البعض وتجاوزها، يستسلم لها البعض الآخر ويضعف أمامها مما يؤدي بهم إلى استعمال العنف أو العدوانية الذي ينتهيان بجريمة قتل؟

ومن هنا يأتي سؤالنا الرابع: من هو المجرم أو بالأحرى 'القاتل'؟ لماذا هو دون غيره؟ وكيف يصبح كذلك؟ ما هي الظروف التي جعلته يقتل؟ ما هي الإستعدادات النفسية التي أدت به إلى الخضوع للظروف الخارجية؟ وهل من دوافع إجتماعية استثنائية تثير وتُخْرِج كل تلك العدائية الكامنة داخل الإنسان أو مستتبطة من موقف أو ظرف ما؟ وهل هي اسباب كافية في الدفع بالإنسان إلى إزهاق روح إنسان آخر؟

هذا إذا ما أردنا دراسة جريمة القتل بصفة عامّة، فما هو الحال حين يُصَبُّ اهتمامنا على نوع من الجريمة الخاصة: إلا وهي تلك الجريمة التي تحدث نتيجة شجار بين شخصين 'رجلين' أو أكثر؟ جريمة وإن لم تحظ بتصنيف خاص ضمن بقية الجرائم من طرف مختلف المتخصصين، إلا أنها في أيامنا الأخيرة كثيرة التداول من طرف الصحافة المكتوبة والمرئية، فقد يعود ذلك لكونها ظاهرة جديدة وغريبة عن مجتمعا، لكن ارتفاعها يبدو شيئا ملحوظا جدا. أم لأنها تحمل نوعا خاصا من السلوك العدوانية المخيف؟ أو ربما لمجرد أنها جريمة قتل؟ ولتكرارها في شوارعنا يكثر الحديث عنها، لتبقى الصحافة مصدر كبير للمعلومات عن الحياة اليومية".⁽¹⁾

¹ - بودلو كريستيان وأستابليه روجيه، ترجمة: الحاج أسامة، دوركايم والانتحار، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1999، ص102.

وإن كانت هذه مجرد افتراضات، قد تكون كلها صحيحة نسبياً، لنركز اهتمامنا في البحث على نقاط التقاء الخصوصيات الإجتماعية-النفسية المشتركة عند مرتكبي هذا النوع من الجريمة من: السن، الحالة المدنية، المستوى المعيشي، الانتماء الجغرافي، نوع المهنة... إلخ، ثم التساؤل إذا ما كانت نفس الظروف أو العوامل الخارجية متوفرة في كل الحالات المتناولة: كمرسح الجريمة، وقت وقوعها، الأجواء والأحداث التي حدثت فيها... إلخ؟ وهل حقا كل من قام بجريمة نتيجة شجار - قد يكون لأتفه الأسباب - هو ليس بمجرم بالفطرة، ولا ينبغي تصنيفه ضمن المجرمين بالولادة؛ بل ضمن نوع آخر من المجرمين الذين لا يصبحوا مجرمين إلا عند توفر الكثير من الظروف الخارجية الملائمة لإحداث الجريمة، تُضاف إلى إستعداداتهم الفردية؛ ولارتباكهم يصبحون كما أطلق عليهم 'فيري' 'المجرمون بالظروف'؟ مع التذكير بأن 'أبا حنيفة' قد سبقه إلى ذكر هذا النوع من المجرمين.

ولأن الإنسان مهما فعل يبقى وليد بيئته مثلما جاء به 'ابن خلدون' فليس علينا إلا تناوله داخل محيطه، آخذين بعين الاعتبار كل مكونات ومحتويات ذلك المحيط بعناصره من: الوسط الأسري؛ العائلي؛ الحي؛ المدرسة؛ الوسط المهني؛ الأصدقاء؛... إلخ، أي تناول كل المؤسسات التي مر بها والتي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تساهم في تكوين أي شخصية، فتؤثر على ميوله ورغباته أثناء مختلف مراحل حياته وتساهم في تركيبته النفسية، وقد تكون لها علاقة كبيرة بنوع الجريمة التي ارتكبتها.

لذلك جاء سؤالنا: هل لمرتكبي جريمة 'قتل الشجار' نقاط مشتركة فيما بينهم؟ وأي كانت ينبغي البحث عنها ثم تحليلها والتدبر فيها. أم أنه يجب أخذ كل واحد - مرتكب الجريمة - على حدة لمعرفة تركيبته الشخصية التي تخصه دون غيره لئتم تطبيقها على طبيعة الجريمة وربطها بمجرياتهما؟

ولأن لا حديث عن الجريمة وعن المجرم دون التطرق إلى الجانب القانوني الذي يصنف المجرم على أنه كذلك؛ يجب التطرق إلى علاقة الفاعلين بالقانون، أي بالتساؤل أولاً: عن طريقة تعامل المواد القانونية مع هذا النوع من الجرائم؟ وبالتساؤل ثانياً: عن ما إذا كان للفاعل سوابق قضائية؟ وهل كان على دراية بما ينتظره من عقوبة قانونية قبل أن ينتقل إلى فعل القتل؟ أو أنه لم يكن يفكر في ذلك وأن فعلته لم تأت إلا نتيجة لظرف مفاجئ نقله من إنسانٍ عاديٍّ إلى إنسانٍ غير عاديٍّ - ولو مؤقتاً -.

ومن هنا يتضح أهم سؤال لنا وهو: هل لـ'جريمة الشجار' ظروفها الخاصة جداً حيث يلتقي مرتكبيها في تفاصيل ضيقة لكنها نفسها جعلتهم يخاطرون بكل ما لديهم ويتنازلون عن كل شيء في لحظة استنزاح؛ توتر؛ انفعال؛ غضب... للرد على من أهان 'رجولتهم' أم كانوا واعين وفي كامل قواهم العقلية وفي حالاتهم النفسية الطبيعية حينما لجؤوا إلى القتل؟

وللجواب على هذه الأسئلة والكشف عن نقاط أخرى قد نصادفها أو نكتشفها كلما تقدمنا في الدراسة سنجري بحثنا الميداني على مجموعة من المساجين، بانتقاء عينة لمرتكبي هذا النوع من الجريمة موزعين على سبعة (7) سجون من التراب الوطني.

الفرضيات

قبل تقديم الفرضيات يجب الإشارة بأن نوع بحثنا هو بحث استقرائي، والفرضيات التي نحن بصدد عرضها توصلنا إليها نتيجة البحث الميداني، وتخص بالدرجة الأولى عوامل ومؤشرات الانتقال إلى السلوك الإجرامي.

الفرضية الأساسية

جريمة قتل الشجار هي فعل متسرع (دون التفكير في العقاب القانوني) برغبة رد الاعتبار ولو مؤقتا، يتبعه الندم.

الفرضيات الجزئية

الفرضية الأولى

للسلوكات المنحرفة (الخمرة، المخدرات، مخالطة العاهرات...) دورا كبيرا في حدوث جريمة الشجار.

الفرضية الثانية

تأتي جريمة الشجار كرد فعل على استفزاز الضحية (شتم، إهانة، إثارة غضب) للفاعل.

الفرضية الثالثة

حامل السلاح الأبيض يكون أكثر إستعدادا وعرضة للقيام بجريمة قتل أثناء الشجار.

الفرضية الرابعة

تحدث جريمة الشجار بسبب ظرف مفاجئ (دون سبق الإصرار والترصد، دون خلافات سابقة، بعدم وضوح نية القتل) وتعد أول جريمة للفاعل.

تحديد المفاهيم

كوننا سنتعرض لأغلبية المفاهيم الخاصة بموضوع الجريمة وبالتفصيل في الفصول النظرية، سنكتفي هنا بإعطاء القليل من التعاريف النظرية أو تحديد المفاهيم الجديدة التي لم يسبق لغيرنا استخدامها بالمفهوم المقصود في دراستنا؛ أي بوضع تعاريف إجرائية ترتبط بالفكرة التي نكون بصدد تناولها.

السلوك المنحرف

- هو الذي يتعارض أو يتصارع مع المستويات والمعايير المقبولة ثقافيا وإجتماعيا داخل نسق أو جماعة إجتماعية... ولقد أكدت البحوث الإجتماعية والنفسية على تنوع الجماعات الإجتماعية وكشفت كثير من الدراسات: أن ما قد يعتبر سلوكا انحرافيا في جماعة أو مجتمع، قد ينظر إليه على أنه سلوك عادي في جماعة أو مجتمع آخر... وعموما فإن معظم علماء الإجتماع يرون أن هذا المصطلح غير محدد تماما⁽¹⁾.

تعريف اجرائي

ولأن المصطلح غير واضح حتى عند علماء الإجتماع، قبل كل شيء يجب التنبيه أن ما نقصده من السلوك المنحرف ليس الجنوح الذي يقصد به الخروج عن القانون ليتابع قضائيا - ما يعادله باللغة الفرنسية *la délinquance*، المصطلح الذي غالبا ما يستخدم للإشارة إلى جنوح الأحداث-، وإنما نقصد بالسلوك المنحرف؛ الخروج عن ما هو مرغوب فيه أخلاقيا من محيط الفرد واستبدالها بسلوك غير مرغوب وان كان ذلك خفيًا. وبما أن ما يعد سلوكا منحرفا أو لا أخلاقيا يختلف من مجتمع إلى آخر وحتى من زمن إلى آخر في نفس المجتمع، ارتأينا أن نحدد مؤشرات في الفرضية؛ كتعاطي الخمر أو المخدرات، التردد على العاهرات... أو غيرها من سلوك يندرج ضمن الانحلال الخلقي أو ضمن انحراف في السلوك، اعتاد عليها الفرد وعرف بها دون أن تجره إلى السجن وتجعل منه انسان منحرف في نظر القانون قبل أو بعد بلوغه سن الرشد.

الجريمة

من مئات التعاريف التي تخص الجريمة إخترنا هنا أبسطها وأعمّها، بما أننا سنعود إلى هذا المفهوم في الفصول النظرية بالتفصيل.

- "خرق للعادات تثير تطبيق العقوبات الجنائية"⁽²⁾.

1 - عاطف محمد غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص ص114،115.

2 - السمالوطي نبيل محمد توفيق، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، دار الشروق للنشر والتوزيع، جدة، 1983، ص56.

الشجار

- الشجار في القواميس العربية

بما أن معجم 'لسان العرب' من أقدم وأشمل معاجم اللغة العربية وأكبرها لا بأس أن نبدأ بتعريف مصطلح الشجار مثلما تناوله.

- الشجار⁽¹⁾: اشتجر وتشاجر، أي تشابكوا مختلفين، وفي الحديث "إياكم وما شجر" بين ما وقع بينهم من اختلاف... والحرب اشتباك... وقيل "أراد يختلفون كما تشجر الأصابع إذا دخل بعضها البعض"، وكل ما تداخل تشاجر. ويقال "التقت فئتان فتشاجروا برماحهم" أي شابكوا، و"اشتجروا برماحهم وتشاجروا بالرماح" تطاعنوا، وشجر طعن بالرمح، وشجره بالرمح طعنه.

- شَجَرَ (2). شَجَرًا وشُجُورًا بينهم أمرٌ: تنازعوا فيه. ويقال "شَجَرَ ما بينهم" أي تنازعوا // وشَجَرَ الرجل بالرمح: طعنه. شَاخَرَ شِجَارًا ومُشَاخَرَةً هُ: نازعه وخاصمه. تَشَاخَرَ القومُ: تخالفوا وتنازعوا وكانهم اشتبكوا في النزاع اشتباك الأشجار // تشاجروا بالرماح: تطاعنوا. إَشْتَجَرَ القومُ: تشاجروا. // الشجر (مصدر) ج أشجار وشُجُور وشِجار: الأمر المختلف فيه. رِمَاحٌ شَوَاجِرُ: مختلفة الطعن.

- شاجر⁽³⁾: خاصم، نازع. // خاصم: نازع، شاحن، عادى، شاكس، نازل. // نَاجَرَ: خاصم، نازع، نابذ، قاتل، ناصب، عارك. // نازع: خاصم، شاجر، عادى، ناهض، ناصب.

أما باللغة الفرنسية: تعني كلمة شجار بلفظ (Rixe)

- Rixe : "querelle violente accompagnée de coups ou bien querelle violente entre deux ou plusieurs accompagnée souvent de menaces et de coups".⁽⁴⁾

تعريف اجرائي لجريمة الشجار

- جريمة قتل نتيجة شجارٍ حَادٍ بين شخصين أو أكثر.

¹ - ابن منظور أبي الفضل جمال الدين، لسان العرب، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1978، الصفحة غير مذكورة.

² - المنجد في اللغة والأعلام، الطبعة السادسة والعشرون، دار المشرق بيروت 1975، ص ص374،375.

³ - معجم المترادفات والأضداد، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2017، ص 325.

⁴ - Le petit Larousse illustré, Larousse, Paris, 2014, p1008.

الأنومية

فضلنا استعمال مصطلح 'الأنومية' والاحتفاظ به كمفهوم أصلي 'دوركايمي'، دون استبداله بأي مرادف باللغة العربية، رغم كثرتها، وإن كان المصطلحين الأقرب باللغة العربية -في نظرنا على الأقل- هما 'لا معياري' أو 'الفوضوي'.

- الأنومية⁽¹⁾: انعدام القواعد، المعايير أو حتى القانون، أو حتى السلطة... الإنحراف، تقسيم العمل، مدرسة 'دوركايم'، إدماج، انتحار... يعتبر 'دوركايم' الأنومية ظاهرة مرضية. و الأنومية بالنسبة للفرد: نقص التنظيم الاجتماعي للطموحات الفردية المولّد لليأس.

توصل 'مرتون' 'MERTON' إلى إثبات الهوية الأنومية في الموقف الذي يكون فيه الفرد في الاستحالة حسب موقعه في البنية الاجتماعية لبلوغ غرض محدد، ومفروض من ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه، وحتى من أجل حلّ هذا التناقض بإمكان الفرد الميل إلى السلوك المنحرف، لاسيما باستخدام الوسائل المحظورة.

الأنانية

- الأنانية⁽²⁾: هو مصطلح صعب الفصل بأصله الأخلاقي، عندما يميز فعل الفرد باعتبار أنه هو النهاية السامية والقاعدة لسلوكه. فإن علم الاجتماع يستخدمها بطريقة وقتية من أجل فضح القيم الفردية المفصولة عن كل المفاهيم الحضرية... قبل منح الأنومية مفهوم أكثر موضوعية. وبما أننا مزجنا الانومية مع الأنانية ليلتقيا في نوع واحد من جرائم القتل 'جريمة الشجار' لا بد من تقديم تعريغ اجرائي.

¹ - AKOUN André et ANSART Pierre, Dictionnaire De Sociologie, Robert/Seuil, Paris, 1999, pp27, 28.

² - AKOUN André et ANSART Pierre, Op Ci t, p177.

تعريف اجرائي للجريمة الأنانية في المجتمع الأنومي

بمعنى انعدام أو نقص الالتزام بالقواعد الإجتماعية عند الفرد الأناني في المجتمع الأنومي، تناولنا لهذا النوع من المفاهيم بهدف إسقاطها على الجريمة التي تحدث نتيجة شجار، أي في وسط عامر بالظروف الخارجة عن القوانين والمعايير الإجتماعية، يشترك فيها أفراد منحرفين عن القيم الإجتماعية، فتم دمج نوعين من الانتحار (الأنومي والأناني)، ليشكلا نوع واحد من جريمة القتل أناني أنومي.

المجرم بالظرف⁽¹⁾

- هو الذي لا يرتكب الجريمة بسبب ميل أصيل لديه، وإنما لضعف يوقعه سريعا تحت المؤثرات الخارجية، وقد يفعل بدافع حب التقليد أو حب الظهور، وإخضاع مثل هذا المجرم للعقوبات السالبة للجريمة والتي يختلط أثناء تنفيذها بغيره من الجناة ينطوي على آثار سيئة، بل يجعله يتحول إلى مجرم بالعادة.

تعريف إجرائي

هو الشخص الذي لم يخطط لجريمته، وحدث القتل دون سبق الإصرار والترصد، أي نتيجة الظروف التي جمعت بالضحية، وحضر فيها العديد من العوامل الملائمة لإحداث الجريمة

منهجية البحث وأهم خطواته

المناهج والتقنيات المستعملة

المناهج

قبل التطرق إلى المنهج المتبع نشير إلى أن نوع دراستنا، دراسة استكشافية من ضمن الأهداف التي يصبو إليها كل باحث من خلال بحثه هو استعمال مناهج وتقنيات تتميز بأكبر قدر من الفعالية التي توصله إلى دراسة موضوعية تمكنه من تقديم النتائج وتحليلها بشكل مقنع، خاصة إذا تعلق الأمر بموضوع حساس مثل الجريمة، وبالأخص جريمة القتل. أما التطرق إلى نوع جديد من القتل، فيُعدُّ ضمن الدراسات أو البحوث الاستكشافية، التي عبر عنها 'محمد شقيف' في كتاب 'البحث العلمي، أسس وإعداد' على أنها 'إن إجراء الدراسات الكشفية يعد أمرا ضروريا في كثير من البحوث التي تتناول الميادين الجديدة التي لم يطرقها الدارسون من قبل، حيث تقابل الدارسين صعوبات كبرى تواجهه

¹- AKOUN André et ANSART Pierre, Op Ci t, p177.

في المراحل المختلفة، هذا بالإضافة إلى الصعوبات الأخرى المتعلقة بمنهج البحث وأدواته المستخدمة والعينة المختارة وطرق جمع البيانات ومعالجتها".⁽¹⁾

وهذا فعلا ما حدث لنا إذ تلقينا صعوبات على جميع المستويات وفي جميع مراحل البحث. لذا سنقدم لكل من سيقراً البحث توضيحات لكل الخطوات المنهجية التي اتبعناها ولطريقة تناولها، قصد محاولة تطبيقها على مراحل البحث، وفق ما كان متوفراً لدينا من وسائل البحث ومن معطيات ليتم إستغلالها بأقصى درجة ممكنة ملتزمين بالموضوعية.

المنهج الكيفي

من المعلوم أن دراسات علم الاجتماع تنقسم إلى كمية وكيفية، وكوننا سنتطرق لدراسة الظاهرة بطريقة معمقة لا بد من اتباع المنهج الكيفي "المناهج الكيفية تهدف في الأساس إلى فهم الظاهرة موضوع الدراسة، وعليه ينصب الاهتمام هنا أكثر على حصر معنى الأقوال التي تم جمعها أو السلوكات التي تمت ملاحظتها. لهذا يركز الباحث على دراسة الحالة أو عدد قليل من الأفراد- أين العالم الإجتماعي يقترح تحليل ظاهرة فريدة -".⁽²⁾

كل من: نوع الموضوع، وحجم العينة، وهدف البحث، يتطلب انتهاج المنهج الكيفي، فالموضوع جديد، وحجم العينة صغير، كما أننا نهدف إلى اكتشاف المعطيات والتعمق فيها.

منهج دراسة الحالات

عندما ندرس حالة واحدة فقط، فرداً واحداً، جماعةً واحدةً، بلداً واحداً نكون قد طبقتنا منهج دراسة حالة، لكن هذا لا يمنع من توسيع هذا التعريف ليصبح دراسة حالات والمقصود منه هو "إدماج الظروف أين ستدرس بعض المواقف أو الحالات في عمقها... لعدد صغير من الحالات بطريقة استقرائية".⁽³⁾

فإذا كان هذا التعريف يخص منهج دراسة الحالة بصفة عامة فهناك من يرى فيه المنهج المثالي لدراسة الظواهر الخطيرة منها الجريمة "ينتمي علم الإجرام لجماعة العلوم الأمبريقية التي تستعمل المنهج الاستقرائي".⁽⁴⁾ فعينتنا صغيرة الحجم، وكل عضو من العينة يعد في حد ذاته حالة، مما يوصلنا إلى

1 - شقيف محمد، البحث العلمي (أسس وإعداد)، دار الكتب، مصر، 2008، ص106.

2 - أنجيس مورييس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (تدريبات علمية)، دار القصة للنشر، الجزائر، 2006، ص100.

3 - GUAUTIER Benoit, De la problématique à l'analyse des données, 4^{ème} édition, Presse de l'université de Québec, Québec, 2004, p133.

4 - ERNEST Selling, Traité de criminologie, PUF, Paris, 1956, p22.

اعتبارها (دراسة حالات) لمرتكبي جرائم القتل. كما أنها تتدرج ضمن الأبحاث الأمبريقية إذن هي استقرائية.

يتضح ذلك في المقولة الآتية "يدرس منهج دراسة الحالة عينة صغيرة من أفراد مجتمع البحث... وقد يدرس مجموعات صغيرة من أفراد المؤسسات الإصلاحية كالسجون... ذلك أن المجرم الذي يرتكب أفعالاً إجرامية خطيرة يصعب دراسته... وفي هذه الدراسة يركز الباحث على الجانب الاجتماعي والنفسي للمجرم وأسباب انحرافه. زد على هذا أن منهج دراسة الحالة الذي ينتهجه الباحث في دراسة السلوك الإجرامي عند المجرم لا يمكنه تعميم نتائج دراسته على جميع المجرمين لأن لكل حالة خصوصيتها وحيثيتها وظروفها التي أثرت في انحراف المجرم واحترافه للجريمة".⁽¹⁾

وهذا فعلاً ما ينطبق على ما أجريناه وتوصلنا إليه في حالات عدد من المسجونين، الذين من خلال دراستهم لم نهدف إلى تعميم النتائج إنما تحليل كل حالة على حدة للتطرق إلى عواملها الاستثنائية، حتى وإن فكرنا فيما بعد في الإلمام بتلك النتائج حسب المحاور لاستخراج أوجه الاختلاف وأوجه التشابه أي المقارنة فيما بينها، مثلما يستدعي المنهج الكيفي.

وفي تعريف آخر نجد 'بلقاسم سلاطنية' في كتابه 'محاضرات في التنمية' يعرف دراسة الحالة على أنها منهج "يتميز منهج دراسة حالة بالعمق أكثر ما يتميز بالاتساع... كما يتميز بالتركيز على الجوانب الفريدة أو المميزة لعينة صغيرة جداً من أفراد المجتمع، وهو يتمثل أحد طرق وأساليب التحليل تدريجياً إلى التركيز على حالات اهتمامه، فيضيق نطاق الأسئلة ويحددها- لكي يحصل على معلومات أكثر تفصيلاً وتحديداً... باستعراض حياة المبحوث من الماضي إلى الحاضر وقد ينطلق المبحوث عادة في وصف جوانب طفولته ومراهقته التي يعتقد أنها أثرت على علاقته مع والديه ومع إخوته وفي دراسته وميوله واتجاهاته وهواياته والعقوبات التي وقعت عليه والمكافئات التي تحصل عليها والحوادث التي تعرض لها وممارساته الدينية في مراحل حياته الأولى والأحداث الهامة والبارزة ذات تأثير الخطير في حياته سواء كانت أحداث سعيدة أو محزنة... النواحي الجسمية والنفسية والبيئية والتعليمية والمهنية والسلوكية والمرضية والزوجية والأسرية... للتعميق في ظاهرة المدروسة ومن مختلف الجوانب".⁽²⁾

¹ - الحسن إحسان محمد، مناهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 142، 143.

² - سلاطنية بلقاسم، محاضرات في المنهجية (دعم بيداغوجي لطلاب علم الاجتماع)، دار بهاء الدين للنشر، قسنطينة 2007، ص 99، 100.

رغم أن هذا التعريف يخص تعريف دراسة الحالة، فهو يشبه كثيرا تقنية سرد الحياة والتي غالبا ما ترافقه. وذلك بالضبط ما فعلناه، بالرغم من أننا لم نُجرِ مقابلات، لكننا تمكنا من تغطية كل ما يجب التعرض إليه للوصول إلى تطبيق منهج دراسة الحالة والتي يراد منها في كثير من الحالات تحليل قصص الحياة.

التقنيات

تقنية قصة الحياة أو سرد الحياة

"من خلال المقابلات طرحت مئات الأسئلة، حاولت بطريقة منظمة اجتياز سلسلة من المواضيع: مخاوفهم، أفرانهم، آلامهم، عملهم، علاقتهم مع الأصدقاء، مع عائلتهم، رؤساء عملهم، تصوراتهم للعدالة، علاقتهم بالدين... خلاصة نظرتهم إلى الحياة".⁽¹⁾

وهذا فعلا ما توصلنا إليه من خلال أسئلة المحاور المدونة في إستمارة المقابلة، فمن خلال الأجوبة تحصلنا على قصص حياة المبحوثين.

"فيما بعد يجب نقل وتسجيل الخطاب في كليته، قراءاتهم، مقارنتهم لتحليلهم، حسب مثلا البيانات الشخصية، تصوراتهم... في ظل الإشكالية والفرضيات لأن العمل سيكون بالمقارنة التي ستؤدي بكم إلى التحليل"،⁽²⁾ أي تحليل المحتوى.

تحليل المحتوى

من أقدم وأول تعاريف تحليل المحتوى هو تعريف 'روبرت بگلسون' 'Robert Berelson' على أنها "تقنية بحث تستهدف الوصف الموضوعي المنظم والكمي للمحتوى الظاهري للاتصال".⁽³⁾ وإن كان هذا أقدم تعريف لتحليل المحتوى فلدينا مجموعة من تعاريف أخرى اخترنا من بينها.

تحليل محتوى في عمقه يكون بإتباع خطوتين إلا وهما "تحليل المحتوى الظاهري أي ما هو معلن بشكل واضح... أي ما تعرضه الوثيقة حقيقة... تحليل المحتوى المستتر كل ما لم يتم التعبير عنه بشكل واضح..."

¹ – COMBESSIE Jean- Claude, La méthode en sociologie, Casbah, ALGER, 1998, p25.

² – DESSANTI Raphaël et CARDON Philippe, Initiation à l'enquête sociologique, ASH, FRANCE, 2010, p73.

³ – BERELSON B et LAZEARSFELD F, A study of opinion formation in a Presidential compagnie, Université of Chicago Press, Chicago, in GRAWITZ Madeleine, Méthodes des sciences sociales, 10^{ème} édition, Dalloz/Delta, Paris, 1996, p551.

الكشف عما هو غير معلن وفك المعنى الخفي للأقوال... ما هو كامن لا يقل أهمية عن المحتوى الظاهري إن لم نقل أنه يفوقه".⁽¹⁾

أما عن طرق تحليل المحتوى فهما طريقتان 'التحليل الطولي' و'التحليل العرضي'، بقصد التعمق إلى أقصى حد ممكن ارتأينا أن نحلل بالطريقتين.

يعرف 'جون كلود كومبيسي' 'Jean Claude Combessie' في كتابه 'La méthode en

'sociologie' الطريقتين كالتالي بعد تحديد المحاور وتصنيفها باستطاعتنا العمل بطريقتين

- 'التحليل الطولي' 'longitudinale': يهدف هذا التحليل للنظام التسلسلي لكل نص والذي يهتم بمجريات كل حالة على حدة وفق ترتيب المحاور.

- 'التحليل العرضي' 'transversale': وهو التحليل المقارن لمحتوى النص داخل كل محور...نقارن أقوال المجموعة ثم نعمل على إيجاد نقاط التشابه ونقاط الاختلاف، انطلاقاً من هذه الأخيرة نبني أنماط الأجوبة"⁽²⁾.

فإن كان موضوع دراستنا موضوعاً جديداً وحساساً ونادراً، بعبارة أخرى يعد من 'التابوهات' أي من المواضيع المحرمة، ينبغي معالجته بطريقة معمّقة تتطلب تقنية المقابلة، بقصد جمع أقصى المعطيات التي بدورها تخضع لتحليل المحتوى أو المضمون، ولأنه كان من المستحيل مقابلة المساجين استعنا بتعريف 'إحسان محمد الحسن' حيث قال "إن منهج تحليل المضمون هو من المناهج المهمة المستخدمة في دراسة المقالات والأبحاث الاجتماعية دراسة تحليلية تنطلق إلى محتويات عباراتها وأفكارها وكلماتها، ومن دراسة العبارات والمصطلحات والأفكار... يضطر الباحث إلى استخدام هذا المنهج عندما لا يستطيع مقابلة المصدر الأساسي الذي يزود البحث بالمعلومات والبيانات ولا يستطيع الباحث مقابلة المبحوث أو مصدر الذي يدلي بالمعلومات"⁽³⁾ مما يوحي إمكانية استعمال تحليل المضمون (المحتوى) دون مقابلة المعنيين بالأمر.

لذا حاولنا بقدر المستطاع بناء إستمارة بأكبر عدد من الأسئلة، وفق المحاور التي من خلالها نكون قد توصلنا إلى قصة حياة كل حالة (مبحوث)، لتحل محل المقابلة، وبذلك نكون قد طبقنا منهج دراسة الحالات، ليتم تحليل محتوى الأجوبة.

1 - أنجريس موريس، المرجع السابق، ص100.

2 - COMBESSIE Jean Claude, Op Cit, p65.

3 - الحسن إحسان محمد، المرجع السابق، ص205.

تم الوصول إلى ذلك بتطبيق تقنية الإستمارة (حينما ملأها المبحوث بمفرده) أو إستمارة المقابلة (حينما تعذر على المبحوث ملء الإستمارة بمفرده). يفسر لنا ذلك 'رحماني منصور' عن الحالات التي يلجأ فيها الباحث إلى تلك الطريقة "تملاً أسئلة الاستبيان إما بالاتصال المباشر أو بتوزيعها على أفراد بواسطة دراسة من أفراد يصعب عليه الوصول إليهم، يجب على الباحث أن يحسن اختيار الأسئلة التي تكون موجهة إلى فئة المجرمين، وقد يؤدي الاستبيان إلى الكشف عن عوامل ما كان على الباحث أن يصل إليها لو لا الاستبيان".⁽¹⁾ أي الإستمارة.

الإستمارة

من ضمن العديد من التعريفات التي تعرضت إلى مفهوم الإستمارة تم اختيارنا لتعريف 'بلقاسم سلاطنية' في كتاب عنوانه 'محاضرات في المنهجية': "هي مجموعة من مؤشرات موجهة للكشف عن المفهوم لموضوع الدراسة".⁽²⁾ لذا أشرنا مسبقاً إلى مؤشرات المتغيرات عند عرضنا للفرضيات، كما أننا اعتمدنا على نفس المؤشرات عند تعرضنا للجزء الخاص بالتحقق من الفرضيات.

لكن لا بأس أن نكرر على أننا من البداية كنا نهدف إلى إجراء مقابلات لتطبيق تقنية سرد الحياة مثلما فعلنا في مذكرة نهاية الليسانس على مجموعة من النساء اقترفن جريمة القتل، أو العمل على ملفات 'محاضر التحقيق' مثلما فعلنا في الماجستير لعينة من الرجال الذين ارتكبوا جريمة شرف، وذلك بطبيعة الحال يرجع إلى طبيعة وهدف البحث. لكن محاولاتنا الكثيرة بل الكثيرة جداً آلت إلى الفشل.

ولكننا اعتبرنا موافقة ملء الإستمارات مكسب بحد ذاته، ولكوننا مُنْعَمًا من إجراء البحث داخل المؤسسات العقابية قمنا بإستغلال التجريبتين السابقتين (الليسانس والماجستير)، اللتان سمحتا لنا باكتساب الخبرة في كيفية وضع المحاور، وكيفية صياغة الأسئلة، في إستمارة مفصلة تشمل كل متطلبات البحث وتغطي جميع جوانبه، وجميع مراحل حياة المبحوثين وإن لم نقابلهم. فمن خلال أجوبتهم المفصلة، وكأنهم سردوا علينا حياتهم دون أن يقعوا في التكرار الممل. وذلك بتطبيق الإستمارة أو إستمارة المقابلة حينما تعذر على المبحوثين الكتابة نظراً لحالتهم النفسية أو لمستواهم الدراسي الضعيف.

إستمارة المقابلة

قليلٌ مَنْ تطرق إلى هذا النوع من التقنية، لكن لا بأس من إعطاء التعريف المناسب لها، كما ورد في كتاب 'مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الإجتماعية' لرشيد زرواتي' إذ جاء تعريفها كالتالي: "يقوم

¹ - رحماني منصور، علم الإجرام والسياسة الجنائية، دار العلوم للنشر، جيجل، 2006، ص46.

² - سلاطنية بلقاسم، المرجع السابق، ص67.

الباحث بمقابلة المبحوثين وبملاً الإستمارة معهم".⁽¹⁾ وهذا بالفعل ما قام به الأخصائيون النفسانيون داخل المؤسسات العقابية.

إستمارة بواسطة

تم توزيع الإستمارات أو تطبيق إستمارة المقابلة من طرف علماء النفس، تسمى هذه الطريقة- والتي لم نجد إسم أو مرادف لها في امراجع المنهجية باللغة العربية 'Le questionnaire auto administré' والذي يراد به "الإستمارة أو الاستبيان الذي يتم ملؤه من طرف شخص ذو وظيفة رسمية، يشرح هذا الأخير هدف البحث والأسئلة للمبحوثين، ويزودهم بالتعليمات... تضمن هذه الطريقة جمع أكبر نسبة من المعطيات"،⁽²⁾ أما عن الأشخاص الرسميين الذين أنجزوا هذه المهمة فهم الأخصائيون النفسانيون- بالمناسبة نوجه لهم أخلص تحية - علما أن ذلك كلفهم وقتاً طويلاً.

وبعد ما كنا متخوفين أن يكون من أكبر عيوب دراستنا- منهجيا - هو استعمال تقنية الإستمارة عوضا عن المقابلة، أصبح للإستمارة ميزات لم نكن نتوقعها ذكرها المؤلف في التعريف ولم نكتشفها إلا بعد إستغلال معطياتها، إذ كثيرا ما كانت الأسئلة حساسة، لذا اختار الأطباء النفسانيون مرضاهم كعينات حتى لا يُحرجوا، لأنهم يعرفونهم ويعرفون أسرارهم.

وبمحاولة اتباع تسلسل منطقي بالتعرض لكل مراحل حياة المبحوث، جاءت أسئلتنا كثيرة فلم نستطع الاستغناء عن أي سؤال، ودون غرور توصلنا إلى الهدف المنشود، وإنّ نجاحنا في ذلك لا يعود إلى تجربتنا السابقتين فقط لكن لقراءتنا لمختلف الدراسات المتتالية لمثل هذه المواضيع، خاصة أننا لم نتمكن من إختبار الأسئلة (أي مرحلة إختبار الأداة) توصلنا إلى الهدف المنشود، فالسيرة الذاتية "في بداية استعمالها اهتمت أكثر بالطابع النفسي للظواهر الإجتماعية وخاصة منها الإنحراف".⁽³⁾ مثلها مثل المواضيع الشبيهة لموضوع الإنحراف أي الجريمة مثلا، أين لا يهتم العالم الإجتماعي بالجانب الإجرامي بقدر اهتمامه بالجانب النفسي - الإجتماعي للمبحوث الذي له علاقة بالإنحراف أو بالجريمة. تمكنا من

¹ - زرواتي رشيد، مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص223.

² - MOSCOVICI Serge et BUSCHINI Fabrice, Les méthodes des sciences humaines, PUF, Paris, 2003, p47.

³ - دليو فضيل، غربي علي وآخرون، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1999، ص54.

ذلك بعد جمع نوع الأسئلة وتصنيفها في الإستمارة تحت عناوين لتشكل محاور أو مواضيع الإستمارة وتحليل المحتوى

محاور الإستمارة

أما عن محاور الإستمارة، وكيفية بنائها، وإن لم نخصص الصفحة الأولى كاملة لتقديم موضوع البحث وأهدافه والشكر لكل من سيقبل المشاركة، إلا أنه تم ذلك في بعض الأسطر وذلك حتى لا يزيد عدد الصفحات الذي كان كثيراً عن سبعة عشر (17) صفحة. ففي نفس الصفحة (الصفحة الأولى) تعرضنا إلى الأسئلة المتعلقة بالبيانات العامة أو الشخصية (العمر، الحالة المدنية، المهنة...)، ثم إلى بيانات خاصة بالأخوة والأخوات، المستوى الإجتماعي-الاقتصادي للعائلة (الأسرة)، معلومات خاصة بالوالدين، العلاقات الأسرية والعائلية، علاقة المبحوثين بالجيران وأصحاب الحي، المشوار الدراسي، الحياة المهنية وما بعد الدراسة، المستوى الثقافي (نشاطات، ميول واهتمامات المبحوث)، بيانات خاصة بالمبحوث (المتزوج أو المطلق أو الأرملة)، بيانات نفسية، صحية، سيرة وسلوك المبحوث، الجانب الديني والأخلاقي، السوابق الإجرامية (العذلية)- سواء للمبحوث أو لأحد من محيطه - وأخيراً بيانات خاصة بالجريمة وتفصيلها، ليقف عدد الأسئلة الثلاثمئة (300) سؤال، أُدرجت بالتسلسل بتمعن ضمن المواضيع أو محاور تحليل المحتوى كآلاتي، أي أننا لم نلتزم بنفس محاور الإستمارة عند التحليل.

محاور تحليل المحتوى

بغض النظر عن البيانات الخاصة التي لم نعتبرها محورا في حد ذاتها- بما أن مثل هذه المعلومات لا تخضع للتحليل (تحليل المحتوى) - كانت المحاور خمسة كآلاتي:

- المحور الأول : التنشئة العائلية (المستوى الإجتماعي-الاقتصادي، العلاقات الأسرية والعائلية...).
- المحور الثاني : المستوى الدراسي والثقافي (المسار الدراسي، المسار والسيرة المهنية، والجانب الثقافي).
- المحور الثالث : الحياة الزوجية بالنسبة (للمتزوجين أو المطلقين أو الأرملة)
- المحور الرابع : شخصية المبحوث (الحالة النفسية والصحية، نوع العلاقات، سلوك المبحوث، الجانب الأخلاقي-الديني، السوابق القضائية (الإجرامية)).
- المحور الخامس : الجريمة (أحداثها، أطرافها، ظروفها، تصورات المبحوث...).

أما عن نوعية الأسئلة

مسبقاً كنا ننوي إخضاع الأجوبة إلى تحليل المحتوى كأى دراسة كيفية تستعمل فيها المقابلات، فتعمدنا في طرح أغلب الأسئلة بحيث تكون متعددة الاختيارات، حتى يتسنى للمبحوث إما اختيار الجواب المناسب، أو اقتراح جواب آخر للتعبير بكل حرية إذا ما لم يناسبه أي جواب من الأجوبة المقترحة، تاركين حيزاً من الأسطر الفارغة في كل مرة عند الأسئلة التي قد يحتاج المبحوث فيها للإطالة؛ أو التفسير؛ أو التعبير؛ أو التعليل فكانت بمثابة أسئلة شبه مفتوحة. كما كان للأسئلة المفتوحة جزءاً مهماً من الاستبيان خاصة في آخر الصفحات.

كما لا ننسى أن نذكر أننا إستعملنا تقنية المقابلة وبالضبط المقابلة عبر الهاتف - وإن كان ذلك لم يطبق إلا على مبحوث واحد - التي تعد من أنواع المقابلة غير المباشرة " فيها يجري الباحث مقابلة مع المبحوث عن طريق الهاتف أو الاتصال عبر الشبكة الإعلامية (الانترنت)...".⁽¹⁾

مرحلة إختبار التقنية

وإن كانت مرحلة إختبار تقنية البحث - إختبار الإستمارة - من أهم مراحل البحث، لما لها من دور في الوقوف على مدى وضوح الأسئلة والتحقق من تغطيتها لجميع أبعاد الفرضيات والعودة إلى الاشكالية "يعد إختبار أداة البحث على عينة المختارة من الخطوات المنهجية الهامة باكتشاف مدى ملائمة الأداة لتحقيق أهداف البحث، تحديد درجة استجابة المبحوثين، التأكد من مناسبة تصنيف الأسئلة، التأكد من توفر المعلومات لدى المبحوثين، اكتشاف الأسئلة الحساسة والمرجحة، تحديد مدى طول الإستمارة والتأكد من فهم المبحوثين للأسئلة، نزع وتعديل بعض الأسئلة غير المناسبة الاستفاد من آراء المبحوثين".⁽²⁾ إلا أنه تعذر علينا ذلك أي القيام باللتزام بمرحلة إختبار أسئلة التقنية، لذلك بذلنا مجهوداً كبيراً في صياغة الأسئلة، باجتناب الأسئلة التي قد تؤدي بالمبحوث إلى عدم الرد عليها أو التخلي عن الإستمارة أي عدم إتمامها، فحاولنا بقدر المستطاع صياغتها بطريقة غير مرجحة باستعمال ألفاظ سهلة وبتحسيسه أن كل ما عاشه أو مرَّ به في حياته بغض النظر عن الجريمة يهمننا. وما ساعدنا في ذلك هو تجربتنا السابقتين في المجال.

الشيء الوحيد الذي كان بإمكاننا القيام به فيما يخص هذه النقطة أي المرحلة، هو تصحيح بعض النقاط، كلما جمعنا الاستبيانات من مؤسسة ما، قبل تقديمها فارغة لمؤسسة أخرى.

1 - زرواتي رشيد، المرجع السابق، ص 250.

2 - دليو فضيل، غربي علي وآخرون، المرجع السابق، ص 172.

مجتمع البحث وكيفية انتقاء العينة

مجتمع البحث أو المجال المكاني

كما عبر عنه 'أنجريس موريس' 'مجتمع البحث مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى والتي يجري عليها البحث'.⁽¹⁾

مجتمع بحثنا إذن يتمثل في أشخاص أو متهمين أو محكوم عليهم داخل السجن من كل الأنواع، إلا أننا حددنا في الصفحة الأولى أن ما يهمنا هم الرجال دون النساء وإن لم نخص بالذكر الذين قاموا بجريمة قتل - رغم أن تلك هي الفئة التي كانت مستهدفة - فكان ذلك بمثابة مجازفة وتحايل من طرفنا آمليين أن نتحصل على عدد كافٍ يسمح لنا بعدم التخلي عن مشروعنا لدراسة جريمة القتل عند فئة الرجال الذين قاموا بجرائم ضد رجال، والحمد لله أننا تحصلنا على إحدى وعشرين حالة (21) التي تم الوصول إليها بإتباع الخطوات التالية:

كيفية انتقاء عينة البحث (الحالات)

تم العثور على إحدى وعشرين (21) حالة جريمة قتل وبالضبط 'جرائم الشجار' ضمن كل الإستمارات الموزعة على سبعة (7) سجون مختلفة، إضافة إلى حالة واحدة أخذت خارج السجن لولاية مختلفة، لتصبح لدينا ثمانية (8) فئات للعينة.

تقيئه العينة

- أولاً مؤسسة إعادة التأهيل والإدماج بوصوف بولاية قسنطينة

ضمن سبعون (70) إستمارة عثرنا على إحدى عشرة (11) حالة قتل، والغريب أنها كلها جرائم شجار، إلا أننا لم نأخذ إلا تسع (9) حالات، كون الاثنتين (2) المتبقيتين غير كاملتي المعطيات.

- ثانياً مؤسسة إعادة التربية والتأهيل الحراش بالجزائر العاصمة

مُلئتُ لنا ثمانية وخمسون (58) إستمارة، وهنا لم نعثر إلا على جريمتي (2) قتل وبالصدفة كانتا بالضبط تتطابقان على نوع الجريمة التي نحن بصدد دراستها (جريمة الشجار).

- ثالثاً مؤسسة إعادة التربية بولاية البلدية

تحصلنا على سبعين (70) إستمارة ولم نأخذ إلا ثلاثة (3) منها المطابقة لنوع جريمة الدراسة.

1 - أنجريس موريس، المرجع السابق، ص 298.

رابعاً مؤسسة إعادة التربية والتأهيل بولاية القليعة

تحصلنا على ست وستين (66) إستمارة ولم يكن ضمنها إلا جريمة قتل واحدة (1) وهي قتل بسبب شجار فُوُخِدَتْ ضمن عينة بحثنا.

خامساً مؤسسة إعادة التربية وإعادة التأهيل بولاية بجاية

وجدنا ضمن خمسة وأربعين (45) إستمارة أربعة حالات قتل، جريمتي (2) شرف زائد جريمة (1) الدفاع عن جدة، فلم نأخذ إلا جريمة واحدة (1) التي اعتبرناها بمثابة (جريمة شجار) لتوفرها على كامل شروطها بالرغم تشابهها مع جريمة الشرف.

سادساً مؤسسة إعادة التربية وإعادة التأهيل بعين وسارة (ولاية الجلفة)

ضمن اثنين وستين (62) إستمارة كانت هناك العديد من جرائم القتل منها ثماني (8) حالات نجمت عن شجار. لكن ثلاثة (3) منهم كانوا يَرُون أنهم أبرياء، وثلاث (3) حالات كانت ناقصة جدا في المعطيات، فلم نأخذ إلا اثنتين (2) منها اللتان كانتا كاملتين.

سابعاً مؤسسة إعادة التربية لولاية سطيف

ضمن ثماني (8) حالات قتل أغلبها كانت ناتجة عن حوادث سير، ثلاث (3) حالات قتل غير عمدي بالسيارة، حالة واحدة (1) جريمة شرف، حالة واحدة (1) كانت غريبة جدا وبشعة (انتقام)، وثلاث (3) حالات كانت تتطابق مع خصائص عينتنا.

ثامناً ولاية البويرة-خارج السجن

وهي حالة (1) لخريج سجن البويرة قام بجريمة تتماشى وفق مميزات عينتنا. ليصبح عدد الحالات اثنين وعشرون (22) حالة تخدم إشكاليتنا، حدثت عبر مختلف أنحاء البلاد وموزعة على سبعة (7) ولايات، اختيرت بدقة وبتفحص عميق، حيث يتوفر فيها أهم شرط: إلا وهو الشجار الذي أدى إلى القتل لاعتبارها (جريمة شجار). وثاني شرط: كون المبحوث يصرح أنه المذنب يعني الفاعل، أي أنه يعترف بأنه غير بريء. وآخر شرط: أن نحصل على تفاصيل الجريمة وإن كانت بطريقة غير مطولة أو مصلة.

بحسابات شاملة دون توزيعها على السجون السبعة، تحصلنا على ثلاثمئة وواحد وسبعين (371) إستمارة من بينها: سبعة وثلاثون (37) جريمة قتل، والغريب أن أغلبيتها كانت من النوع الذي نحن بصدد البحث عنه أي 'جرائم الشجار' بتسع وعشرين (29) حالة. لم نأخذها كلها لأن ثلاثة (3) مبحوثون كانوا يقولون إنهم أبرياء وخمس (5) حالات كانت المعطيات فيها ناقصة جدا، فلم يبق لدينا إلا إحدى وعشرين (21)

حالة، دون أن ننسى أن الحالة الثانية والعشرين (22) أخذت خارج السجن. وهذا عدد جد مهم لم نكن نأمل أن نتحصل عليه ضمن مجموع الجرائم المختلفة بصفة عامة وجرائم القتل بصفة خاصة. وثمة مؤشر مهم يبين نوع جرائم القتل المتكررة في أيامنا أو في السنوات الأخيرة، وبالتالي يمكننا اعتبار عينتنا عينة غير احتمالية بالصدفة.

نوع العينة

- غير احتمالية

"فإن احتمال اختيار عنصر من مجتمع بحث ما غير معروف ومن المستحيل معرفة إن كان لكل عنصر من البداية حظ مساوٍ أم لا لأن يُنتقى في العينة".⁽¹⁾

و إن كان تعريف 'موريس أنجرس' تعريفاً بسيطاً، فتعريف 'زرواتي' ينطبق تماماً على طريقة حصولنا على أفراد عينتنا "... العينة من النوع غير احتمالي مثل أشخاص يتعذر الاتصال بهم... الذين يسميهم الأخصائيون أيضاً بالمعاينات الأمبريقية... يمكن جداً أن تكون ممثلة من المجتمع الذي اتخذت منه، إلا أنه لا يمكن القيام بتمثيل إحصائي لهذه التمثيلية"⁽²⁾، ولأن عينات الاحتمالية متنوعة فنخص بالذكر:

- عينة الصدفة

"في مثل هذه البحوث يلجأ الباحث لاختيار مجموعة من الوحدات التي تلائم أغراض بحثه ويسمى هذا النوع من العينات: بالعينة العرضية أو بالعينة القصدية أو بعينة الصدفة".⁽³⁾

وقد لجأنا إلى هذا الصنف من المعاينة غير الاحتمالية لأنه لم يكن أمامنا أي اختيار آخر للوصول إلى العناصر الملائمة. ولفهم توزيع أفراد العينة على مناطق سكناتهم ومناطق حدوث الجريمة والمؤسسة المتواجدين فيها لا بأس أن نقدم ذلك في جدولين مركبين.

1- أنجرس موريس، المرجع السابق، ص302.

2 - زرواتي رشيد، المرجع السابق، ص310.

3 - نفس المرجع، ص347.

الجدول رقم (1): توزيع أصل المبحوثين (منطقة السكن) على منطقة وقوع الجريمة.

منطقة الانتماء منطقة وقوع الجريمة	قسنطينة	جيجل	عنابة	قالمة	الجزائر العاصمة	البلدية	عين الدفلى	تيارت	بجاية	بومرداس	سطيف	بويرة	المجموع
قسنطينة	3	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	3
جيجل	/	4	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	4
سطيف	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	3	/	3
الجزائر العاصمة	/	/	/	/	2	1	/	1	/	/	/	/	4
البلدية	/	/	/	/	/	2	1	/	/	/	/	/	3
بجاية	/	/	/	/	/	/	/	/	1	/	/	/	1
قالمة	/	/	/	1	/	/	/	/	/	/	/	/	1
عنابة	/	/	1	/	/	/	/	/	/	/	/	/	1
بومرداس	/	/	/	/	/	/	/	/	/	1	/	/	1
بويرة	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	1	1
المجموع	3	4	1	1	2	3	1	1	1	1	3	1	22

نتائج البحث الميداني للباحث

ضمن هذه المجموعة ليس لدينا إلا اثنين وعشرين (22) حالة، عملنا على معرفة كيف كان توزيعهم بولايات الأصل، وكما يتضح جلياً من الجدول أعلاه أن أغلب الحالات هي من ولاية جيجل: بأربع (4) حالات بالرغم أننا لم نتعامل مع سجن جيجل، تليها حالات كل من: قسنطينة، سطيف والبلدية بـ: ثلاث (3) حالات، ولاية الجزائر العاصمة بحالتين (2)، وحالة واحدة (1) لكل من ولاية: عنابة، قالمة، عين الدفلى، تيارت، بجاية، بومرداس، بويرة.

أما عن توزيع الحالات - أي حالات القتل - أو تكرارها عبر ولايات البلاد، فنجد أن أغلب الجرائم وقعت في كلتا الولايتين جيجل والجزائر العاصمة بأربع (4) جرائم لكل ولاية، تليها الولايات الثلاث: قسنطينة، سطيف والبلدية بثلاث (3) حالات لكل ولاية، وأخيراً كل من ولايات: عنابة، بومرداس، قالمة والبويرة بجريمة واحدة.

لا يمكننا القول هنا إلا أن الجزائر العاصمة، جيجل، قسنطينة، البلدية، وسطيف؛ هي الولايات الأكثر تعرضاً لهذا النوع من الجرائم مقارنة بكل الولايات المتبقية كقالمة، عنابة، بجاية، بومرداس نظراً لكثرة الحركة فيها، أما بويرة فلم نخصصها في التحليل كون أخذناها على حدة (بمفردها) خارج السجن.

الجدول رقم (2): توزيع أصل المبحوثين على السجون

منطقة الانتماء السجن	قسنطينة	جيجل	عنابة	قالمة	الجزائر العاصمة	البلدية	عين الدفلى	تيارت	بجاية	بومرداس	سطيف	المجموع
قسنطينة	3	4	1	1	/	/	/	/	/	/	/	09
الحراش	/	/	/	/	2	/	/	/	/	/	/	02
البلدية	/	/	/	/	/	2	1	/	/	/	/	03
القليعة	/	/	/	/	/	/	/	1	/	/	/	01
بجاية	/	/	/	/	/	/	/	/	1	/	/	01
جلفة	/	/	/	/	/	1	/	/	/	1	/	02
سطيف	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	3	03
المجموع	3	4	1	1	2	3	1	1	1	1	3	21*

نتائج البحث الميداني للباحث

* تقلص عدد المبحوثين من إثنين وعشرين (22) حالة إلى واحد وعشرين (21) حالة، كون حالة بويرة تم أخذها خارج السجن.

علما أن أكثر الحالات من أصل جيجلي بأربع (4)، ثلاث (3) حالات من أصل قسنطيني، وبنفس العدد (3) من أصل سطيفي وثلاثة (3) آخرون من أصل بليدي، تليهم حالتان (2) من أصل عاصمي، وحالة واحدة لكل من الولايات: بجاية، عنابة، تيارت، بومرداس، قالمة، عين الدفلى. مجموعهم واحد وعشرون (21) رغم توزيعهم على سبعة (7) سجون مختلفة، والتي تم فيها البحث الميداني كالتالي: عندنا أكثر الحالات تسع (9) من سجن (بوصوف) بقسنطينة، يليها كل من سجن البلدية وسطيف بثلاث (3) حالات لكل سجن، حالتان (2) لكل من سجن جلفة والحراش، حالة لبقية السجون بجاية والقليعة. فعن توزيع الحالات على السجون نجد أن كل من هو من أصل قسنطيني، جيجلي، عنابي، وقالمي تواجدوا أو تم أخذهم من سجن قسنطينة، العاصميون في سجن الحراش (المتواجد في الجزائر العاصمة)، البليديون زائد عين الدفلاويين تم أخذهم من مؤسسة البلدية، السطايفيون من مؤسسة سطيف، البومرداسي زائد البليدي من مؤسسة الجلفة، التيارتي من مؤسسة البلدية، البجاوي من مؤسسة بجاية، التيارتي الثاني من مؤسسة القليعة. بقراءة أخرى من سجن قسنطينة أخذنا تسع (9) حالات: ثلاثة (3) من نفس المنطقة، أربعة (4) من منطقة جيجل، واحدة (1) من عنابة وواحدة (1) من قالمة. من مؤسسة الحراش

أخذنا حالتين (2) أصلهما من العاصمة. والثلاث (3) حالات التي تم أخذها من مؤسسة البلدية: حالتين (2) من المنطقة، وحالة واحدة (1) من عين الدفلى. من مؤسسة سطيف الثلاث (3) حالات من نفس المنطقة. من مؤسسة الجلفة أخذنا حالتين (2): حالة (1) من البلدية وحالة (1) من بومرداس. الحالة الوحيدة التي تم أخذها من مؤسسة القليعة أصل المسجون من ولاية تيارت. والحالة المتبقية التي تم أخذها من مؤسسة بجاية أصلها من المنطقة. وإذا ما أردنا الكلام عن الحالة التي لم تؤخذ من داخل السجن فهي حالة من البويرة، تمت الجريمة في البويرة والمحكوم خرج من المؤسسة أي سجن البويرة. ولمن سأل عن هذا التقسيم؛ فنقول له أننا عند طرحنا لهذا السؤال على بعض المعنيين أفادونا بمختلف الأجوبة ك: أن ذلك يتم حسب سعة السجن (الأمكنة)، وآخر قال لنا أن ذلك يكون حسب طلبات مدير المؤسسة نفسه، وقال لنا آخر أن ذلك يكون حسب تسمية المؤسسة أي مؤهلاتها، خاصة أن المسجون اليوم تعرف إصلاحات وتغييرات، لذا فنحن نرى أنه للجواب عن هذا السؤال أي كيفية توزيع المساجين على مختلف المؤسسات التي تختلف في التسمية والقدرات وحتى البنايات والمؤهلات تستحق دراسة أخرى في حد ذاتها تخص نظام المؤسسات العقابية.

صعوبات البحث

من البديهي أن يواجه أي باحث وفي أي مستوى من الدراسة صعوبات، لكن أحيانا تصبح الصعوبات عراقيل حقيقية تبدو مستحيلة الإجتياز، قد تؤدي بالباحث إما للتخلي عن الموضوع أو تُشكّل لديه روح التحدي والمثابرة ليتمسك أكثر ببحثه، وأثناء طرق كل الأبواب تضيع منه السنوات قبل بلوغ الهدف. وهذا فعلا ما حدث لنا وإن كان من الصعب تقديم كل المشاكل التي واجهناها منذ أكثر من عشر سنوات، والتي نلخصها فيما يلي:

- أن هناك حقيقة لا ينبغي تجاهلها هي إستحالة مقابلة المسجونين لإجراء مقابلات معمقة، ومع ذلك لم نتحصل على رخصة تسمح لنا بإجراء البحث الميداني بتمرير الإستمارات إلا بعد عشر سنين من المحاولات.

- لم نبدأ في جمع الإستمارات أو استمارات المقابلة إلا في شهر ماي 2015.
- تضييع الوقت في التنقل بين مختلف السجون من مرة إلى ثلاث مرات لكل سجن.
- تكريس وقت طويل في قراءة وفرز الإستمارات ليتم استخراج حالات العينة.
- رداءة خط المبحوثين وعدم فهم بعض الأجوبة أي ما كتب في الإستمارات- من طرف المبحوثين والأخصائيين النفسانيين -مما كان يتطلب منا القراءة العديدة والتدقيق في المعنى بدافع الأمانة العلمية.

- عدم إجراء المرحلة الإستكشافية أو الإستطلاعية وعدم إختبار تقنية البحث.
- نقص المراجع والدراسات المتناولة لموضوع جريمة القتل في الجزائر وبالأخص دراسة تخص نوع الجريمة التي نحن بصدد دراستها، في الوطن العربي أو في الجزائر.

الدراسات السابقة

من ضمن الدراسات القليلة التي إختصت بجرائم القتل، لم نأخذ سوى الدراسات التي كان مرتكبي الجريمة فيها رجال، كما تعمدنا عدم ذكر الأبحاث التي خصت 'جرائم الشرف' وهي كثيرة وذلك كوننا سبق وأن تعرضنا لها في رسالة الماجستير إضافة إلى أنها لا تهمنا في بحثنا هذا.

الدراسة الأولى

Socio –Anthropologie de l’erreur judiciaire de Lucie Juvet

أي سوسيو-أنثروبولوجية الخطأ القضائي

لنبدأ بإعطاء نظرة شاملة عن محتوى الكتاب وعن المنهجية المتبعة قبل التوغل في تفاصيله.

- المحتوى: يتعرض هذا الكتاب إلى (المجرم) كشخصية بكل مكوناتها من طفولة، ظروف المعيشة، الحياة المهنية... إلى آخر أيامه قبل تواجده داخل السجن، بل حتى بعد خروجه منه، لا كمجرم فحسب كما ينظر إليه المجتمع ولا كمحكوم عليه كما تتناوله العدالة. إضافة إلى أن الكتاب تعرض إلى الجانب الإعلامي الذي ينقل تفاصيل القضية من الناحية القانونية فيؤثر على الرأي العام (المجتمع)، وأحيانا يحدث العكس ينقل الإعلام مواقف ورأي الناس إزاء القضية لعل ذلك يجلب أنظار المكلفين بالقضية قانونيا ويغير رأيهم، أي يؤثر على مجرى القضية. هذا الجانب- أي الإعلامي -الذي لم يكن مألوفاً عندنا، بإستثناء جريدة باللغة الفرنسية كانت تنشر بوهران والتي كانت أولى الجرائد المتخصصة في الجانب الجنائي، والتي كانت تنطلق مما كان يجري في المحاكمات وبكل موضوعية تسرد تفاصيل أحداث الجريمة بالتشويق وتنقل مجرى القضية بدقة، لكنها إختفت عن الأنظار أي توقفت عن الصدور ولا ندري السبب في ذلك؛ لا توجد جريدة متخصصة. كما أن نقل بعض القنوات التلفزيونية الجزائرية وبعض الجرائد المكتوبة وحديثها عن الجرائم بالخصوص جريمة القتل يحمل الطابع الصحفي وليس المعالجة السوسولوجية.

- المنهجية: بكل ما يحتويه الكتاب من روعة سرد عبر حالتين فقط مختلفتين تماماً من حيث شخصية الفاعل ومن حيث نوع الجريمة وتفاصيلها، لكنهما تلتقيان في نقطة واحدة إلا وهي مسار إثبات غلطة

أو خطأ العدالة، والطريق الطويل الذي أتبع من طرف مختلف الجهات لتصحيح ذلك الخطأ... لتبرئة المُتَّهَمِينَ بعد سنين. توضح المؤلفة 'لوسي جوفي' 'Lucie Jouvét' المنهجية المتبعة في آخر صفحات الكتاب- وإن كان ذلك واضحا من خلال تناولها للقصتين- لتفسر لنا أكثر طريقة استعمالها للمنهج والتقنيات وكيفية توظيفهما خلال دراستها "في بحثنا، درستنا لحالتين تُؤخذ لوصف الظاهرة النادرة، والتي تلجأ إلى مختلف المناهج لجمع المعطيات وتحليل المقابلات، تحليل النصوص، تكرار وثائق بإرجاعها إلى محتواها".⁽¹⁾

أما عن تطبيق هذا على بحثها أي على الحالتين، فنقول "إختيارنا للحالتين منبثق من مميزاتها العكسية 'الثعلب' و'النعجة'... الجانب البيكولوجي-السوسيولوجي رغم المسار المتشابه ضمن الحالات النادرة لأخطاء العدالة".⁽²⁾

أما عن القانون وأحكامه، وكما ورد في المرجع "هو ترجمة أفكار للأفراد الذين يطبقونه سواء على الجرح أو على تطبيق الأحكام الأخرى"⁽³⁾

وهذا ما يرجعنا أيضا إلى رسالتنا السابقة، أين أشرنا إلى أنه وبالرغم من عدم وجود مادة واضحة تخص 'جريمة الشرف' أي جريمة القتل بدافع الشرف، إلا أن تطبيقها وتداولها يجعلنا نظن أنها فعلا موجودة. وهذا ما تعرضت إليه المؤلفة أي إلى الأحكام والقوانين ومجراها وتطبيقها، بتوضيح الأخطاء التي قد يرتكبها كل من هو مكلف بالممارسة القانونية. وذلك عبر دراسة الملفات، كل ما كتب من عرائض بشأن القضيتين في مختلف المناسبات، المقالات الصحفية وما تحتويه من تحليل وآراء، إقرارات أو أقوال المتهمين وكل من استدعي في التحقيق، إضافة إلى ما كان يجري كل مرة في المرافعات ودائما بالإستدلال بالقوانين ومواده الخاصة، وكيفية إستغلالها إما لتبرئة المتهم أو لإدانته. وذلك حسب المقولة الشهيرة "أن محكمة الجنايات هي محكمة إقناع وليست محكمة أدلة". وهذا ما أكدته لي إحدى المحاميات

¹ – HAMEL J « Défense et illustration de la méthode des études de cas en sociologie et en anthropologie, quelques notes et rappels » in Figures de la connaissance, (Cahiers internationaux de sociologie), N° 104, janvier-juin, 1998, in JOUVET Lucie Socio – anthropologie de l'erreur judiciaire, L'Harmattan, Paris, 1910, p18.

² – JOUVET Lucie, Socio-anthropologie de l'erreur judiciaire, L'Harmattan, Paris, 2010, pp18,19.

³ – Ibid, p25.

مفتخرة بكيفية استعمالها لطرق التبرئة أو تخفيف الحكم على موكلها إذ تمارس أسلوب الإقناع على القضاة أو لجنة التحكيم وإن لم تكن نفسها مقتنعة.

لم تكنفي المؤلفة بسرد وقائع الجريمة كأى ممثل للعدالة أو كصحفية أو سرد حياة الفرد المتهم كأى متخصص يهتم بشخصية المجرم من حيث ماضيه، انتمائه، حياته الخ... وبغض النظر عن اعتمادها على تقنية سرد الحياة، نجد أنها اهتمت بجمع كل ما له علاقة بحياة المحكوم عليه، وما وقع في المرافعات باعتمادها على دراسة وجمع كل ما تعلق بالجريمة قبل وبعد المحاكمة، وتتبع كل تفاصيل مجرى التحقيق من وثائق وملفات، ابتداء من إيقاف المدعي من طرف الشرطة إلى يوم المحاكمة وما بعدها من محاكمات أخرى استثنائية، ومن رسائل كتبت من طرف الفاعل نفسه أو من طرف مختلف الأفراد المقربين منه، كالمحامين أو المنتبئين من قريب أو من بعيد للقضية كالقضاة قصد إعادة النظر في الحكم بإعادة النظر في القضية، بإظهار نقاطاً أو أدلة جديدة، وذلك قصد توضيح عدم صحة الأدلة التي إستعملتها العدالة ضد المحكوم عليهما لإدانتها. بل يجب استبدالها بكتابات وروايات واعترافات أخرى مخالفة، التي تم جمعها لصالح المتهمين كأدلة توضح مدى براءة المسجونين، ومدى خطأ الإجراءات القانونية التي قد تجني على شخص بريء وتترك أشخاصاً مذنبين يتمتعون بالحرية في نفس المجتمع الذي يصدق ويؤيد قرارات المحكمة.

ففي نظرها الأهم لدى الشرطة أو السلطات القانونية هو جمع ما تراه- حسبها -أدلة ضد الشخص المشتبه فيه، تلصق به التهمة دون الفحص الدقيق أو المدقق، المهم هو غلق الملف بإيجاد متهم أو كبش فداء تطبق عليه تلك الأدلة المادية، يلبسها باعترافه الشخصي أو دون اعتراف، فتعطي تلك الاعترافات طريقة تسلسلية محاولة إيجاد تفسيرات لها أو منطق يقدم للصحافة التي بدورها تنشرها فيتجرعها القارئ مثلما يتجرع العطشان الماء الذي جاء في وقته فيشربه دون البحث عن مصدره.

قدمت لنا صاحبة الكتاب هدفها بطريقة مذهلة، وذلك بتعمقها في الحالتين من كل الجوانب؛ سواء كان نفسي، إجتماعي، قانوني، صحافي، جنائي أي جميع الجوانب التي قد تبين حقائق أخرى، بالتطرق إلى الجريمة وربطها بمختلف الزوايا الممكنة التي يهتم بها علم الإجتماع الإجرامي. لتعقد الظاهرة لا بد من أن تجتمع كل العلوم لتفسر لنا كيف يتم انتقال الفرد من شخص إجتماعي إلى شخص غير إجتماعي؛ أي 'وحش' وهذا المصطلح تستعمله الكاتبة منذ بداية الكتاب إلى آخره عمدا لتبين لنا براءة العدالة في إلباسها 'قناع الوحش' دائما بمصطلحات الكاتبة حينما تريد العدالة تشويه صورة المشبوه به.

باتباع منهج سرد حياة خطوة بخطوة، ويعرضها للتفاصيل المفصلة لقصة ومسار الشخصين ابتداء من طفولتهما بتناول محيطهما، حياتهما الإجتماعية... إلى اليوم الذي سلبت منهما تلك الحياة وتم وضعهما في السجن، وبشرح كيفية مقاومتهما وأسلوب أو تفاعل كل واحد منهما مع الأوضاع والأوجاع والمعاناة الطويلة منذ ألقى القبض عليهما إلى حد رجوعهما أو بالأحرى إرجاعهما إلى الحياة الإجتماعية، أي إلى حياتهما خارج السجن، وبعبارة قانونية الإفراج عنهما ليعودا إلى مجتمعهما من جديد الذي هو أيضا ظلمهما بتصديق كل ما قيل عنهما في وسائل الإعلام، جسدت لنا المؤلفة القصتين بوضوح تام.

يتعرض الكتاب إذن إلى صورتين لمثالين مختلفين، لكن لنفس الهدف إلا وهو توضيح الأخطاء الفادحة التي يمكن أن ترتكبها العدالة في حق أشخاص أبرياء، سواء كان الشخص كهلا يعي ما يقوله ويفعله بالدفاع عن نفسه (الحالة الأولى)، أم مراهقاً ضعيف الشخصية لا يتعدى عمره الخامسة عشر (15) سنة يتلقى كل ما يقال عنه بلا مانع ولا يعترض ولا يدافع عن نفسه (مثال الحالة الثانية).

إن كل ما استُغل من طرف الباحثة من قرارات المحكمة وقضاة واحتجاجات أو الاستسلام من طرف المتهمين، هو يرمي كل المسؤولية على عاتق العدالة، بتسرع المختصين، الذين ألقوا التهمة وأثبتوها على الشخص الموقوف أو المحتجز لدى السلطات على ذمة التحقيق، تتبعها وسائل الإعلام التي بدورها تقدمها جاهزة للجمهور ليتشكل الرأي العام كحاكم آخر.

لكن تتساءل 'لوسي' أين السوسيولوجية من كل هذا؟ وترد على السؤال "بالنسبة للعالم السوسيولوجي، خطأ العدالة هو نتيجة لمسار طويل قد نفهم منه البناء الإجتماعي للحقيقة... التحليل السوسيولوجي ليس مجرد أحكام قيمة على عدل العدالة وإنما دراسة خطأ العدالة كآلة ذات قيم استكشافية وتدرس طريقة ممارستها... لا بد من الرجوع إلى الوراء لأن العدالة كمؤسسة باستطاعتها أن تنتج حالة إجرامية مثلما حدث عند الدراسة المعمقة لحالتين من خطأ العدالة، وإعادة النظر في الحكم في الحالتين، فبتبرئتهما أصبحت الأحكام ترى سلبيا".⁽¹⁾

تستند الباحثة بالأنثروبولوجية، كونها سبقت السوسيولوجية في دراسة الجريمة فتصر بضرورة مقارنة العلمين، أي بما يسمى علم الإجتماع الأنثروبولوجي، مثلما جاء في العنوان 'سوسيو-أنثروبولوجية الخطأ القضائي' فنقول "علم الإجتماع الأنثروبولوجي هو دراسة تبرز المنطق الإجتماعي لإنتاج الحقيقة".⁽²⁾

1- JOUVET Lucie, Op Cit, p14-17.

2- Ibid, p16.

إن فهم الجريمة غير ممكن إذا لم نتطرق إلى محتواها الإجتماعي، أي بالنظر إليها من الناحية الإجتماعية أو بالأصح السوسولوجية وذلك بالرجوع إلى ماضي أو تاريخ المجتمعات من الناحية الفكرية والثقافية الخ... بمعنى آخر إلى الأنثروبولوجية كونها ضرورية جدا لفهم الجريمة، إضافة إلى العديد من العلوم كعلم العقاب، علم الإجتماع القانوني، العلم الجنائي وغيرها من التخصصات المختلفة، والربط فيما بينها لتفسير ظاهرة الإجرام وفهمها ليس من منظور فاعلها فحسب وإنما من منظور شامل.

لهذا يظهر لنا وفي كل مرة علم أو تخصص آخر لا بد من إدراجه لدراسة أو تحليل الجريمة وفهمها "العدالة قوانينها الخاصة ولا يمكن فصلها عن العوالم الأخرى للترابط فيما بينها، كالعالم الخاص بالسجن، العالم الإعلامي... ولا بد من مراقبة تصورات العالم الإجتماعي، أي الصور الجماعية التي تميز بين ما هو عنف شرعي وما هو عنف غير شرعي".⁽¹⁾

لذا كان من دور علم الإجتماع دراسة القوانين والتعمق فيها والتطرق لكيفية تطبيقها "فهو لا يكتفي بالملاحظة البسيطة للظواهر أو للأفعال وإنما إعادة النظر أو استدراك خلل وظائف المؤسسات، والدراسة السوسولوجية لا تَبْلُغ على ظلم وإنما تهدف لفهم محتوى الاستراتيجيات".⁽²⁾

لذا تنتقد المؤلفة كل ما يحدث في الجلسات القضائية وتذهب إلى حد تشبيهها ب"المسرح القانوني" حيث يُعطى لكل المتواجدين دور من قَبْلُ ومنذ البداية لإدانته، وحتى المتهمين فهم يحملون القناع الذي خُصص لهم "مصطلح القناع يرمي إلى مفهوم الهوية، الواجهة الخفية للقناع تستدعي هوية الذات أما القناع فهو للآخرين".⁽³⁾

وما كان يهم الكاتبة والباحثة بطبيعة الحال ليس ذلك القناع، وإنما ما يختفي وراء القناع، أي الشخصية الحقيقية للمتهم أو للمحبوس أو لفاعل الجريمة من طفولة وميول وعقد.. الخ..، لأن "هوية الذات هي خليط التنشئة الإجتماعية التي بإمكانها الظهور من جديد".⁽⁴⁾

¹-JOUVET Lucie, Op Cit, p17.

²-Ibid, p18.

³-Ibid, p30.

⁴-Ibid, p30.

ومن مهمة الباحث وبراعته هو إظهارها 'الهوية الحقيقية'، لكن هنا وفي المجال القانوني، حامل القناع- حسب المؤلفة - مضطر لتقبل كل ما ينسب إليه من هوية، من ذات وتهم، فلا خيار له "سيرى تصرفاته تفسر وفق القانون لنتبّت وتُشخّص ذاته حسب ما يريده الآخرون بالطبع".⁽¹⁾

بالرغم من أن هذا لا يمكن تعميمه على جميع الحالات، أي أن ليس كل من هو في السجن ملاك أو شخص بريء، لكن القناع الذي تُلبّسه أيّاه العدالة أو وسائل الإعلام لا يمثل بالضرورة وجهه الحقيقي أو بالأحرى لا يبين جميع جوانب شخصيته "حامل القناع سيُحمى كفرد، ليؤدي وظيفة كبش الفداء".⁽²⁾ تواصل تصريحها "عند المحاكمة والمرافعة تُمارس الشعائر والطقوس والقوانين على حامل القناع كأثار رمزية... لأن بعد النطق بالحكم لا يبقى للمتهم في نظر المجتمع إلا وجه واحد؛ إلا وهو الوجه الجديد وخاصة الرأي العام المُشكّل عبر وسائل الإعلام وكأنها تتفق على رواية فريدة ليقبلها الجميع أو الأغلبية وفق ما يلائم الثقافات".⁽³⁾

فالإستعداد بالتصديق لا يكون إلا إذا تناسبت الروايات مع ما يحمله المرء من رصيد ثقافي مترسّخ في تكوينه الشخصي. تواصل الكاتبة في هذا الشأن لتفسّر لنا هذه الفكرة أكثر، أي كيف يتم ذلك التصديق "يبدأ المشهد بالجريمة مروراً بمركز الشرطة، ثم السجن أي عند محضر التوقيف، ليصل إلى الإعلام وبعدها الشارع ليصل إلى المحكمة".⁽⁴⁾

وإذا ما كان "ليس هناك جريمة خارج القانون"⁽⁵⁾ فالقانون نفسه مستمدّ من القيم الإجتماعية، ليبقى للقيم وللأعراف المتواجدة والمعمول بها والمرسخة والمقدسة دور لا يستهان به في مجرى المحاكم، والدليل على ذلك حالة جريمة الشرف التي يستفيد فاعلها من الظروف المخفّفة وقد يُعفى تماماً من العقوبة، مثل ما هو الحال في بعض الدول العربية. "يُعبّر قانون العقوبات عن الثقافة ويرسم حدود اللعبة... كما هو موضوع للتحليل من طرف الأفراد الذين يطبقون الأحكام".⁽⁶⁾

لذا تذهب الباحثة بتشبيه كل ما يحدث في الجلسات من مرافعات وجلسات بـ"المسرح حيث لكل ممثل دور يلعبه من بينهم المتهمين الذين يقومون بأداء الأدوار المنسوبة إليهم وهم حاملين للقناع الذي فُرض

1 - JOUVET Lucie, Op Cit, p30.

2 -Ibid, p30.

3 -Ibid, p31.

4 -Ibid, p31.

5 -Ibid, p13.

6- Ibid, p30.

عليهم... ولأن تصرفات حامل القناع تأتي وفق ما يملي عليه القانون.. لأنه كفرد سيذوب ليؤدي وظيفة ككش الفداء.. فعند المرافعة سُنَّصَب كل الطقوس والقانون على حامل القناع لتبيين الآثار الرمزية للمجتمع".⁽¹⁾

وبعد إصدار الحكم، وفي نظر المجتمع- أي حسب الرأي العام الذي سيتشكل من خلال وسائل الإعلام - لن يتبقى منه إلا صورة واحدة هي صورة 'الوحش'. وهذا لن يتم إلا بإقناع الجميع بأن هذا الشخص الذي قام بالجريمة إنسان خطير، إنسان غير سوي، وإثبات ذلك بأي طريقة، يرجع المحققون- وإن كان ذلك يتماشى مع أبرز الدراسات التي اهتمت بالمجرم والتي إستعملت تقنية سرد الحياة -إلى أبسط تفاصيل حياته ابتداء من الطفولة ومرورًا بمرحلة المراهقة ثم الشباب لعلهم يعثرون على شيء ما يبين أنه إنسان غير سوي، للتأكيد بأن الانحراف بدأ في مرحلة الطفولة أو مرحلة المراهقة داخل الأسرة الذي أثر على تكوين شخصية الفرد،-و ذلك لا يستدعي دائما أخصائي نفسي-و لكن بمجرد سرد الشخص نفسه لحياته، تستغل تفسيرات وتأويلات بعض التفاصيل من طرف الآخرين ذوي الصلة بالمحكمة باعتبارها الدليل أو الخلل في شخصية المتهم والتي تفسّر الكثير، ليتشبثوا بذلك التفصيل وليجعلوا منه المؤشر الثمين والمبين على أن هذه الشخصية كانت مؤهلة للجريمة أو كانت تملك إستعدادات للقيام بالجريمة، ويكون ذلك بمثابة حل اللغز الذي يفسّر تحول ذلك الفرد العادي إلى فرد غير عادي، وسيظل كذلك ما دام لم يعاقب أو لم يحبس، وكل هذا تطلق عليه المؤلفة ب'الآلة القانونية' التي تقوم بدور إقناع الجمهور بما كشفتته أو اكتشفته في أعماق أو في ملامح الشخصية المجرمة.

إلا أن التجريم لا يكون جائزاً إلا بتأكيد من الأخصائيين النفسيين، الذين بحصولهم على نقطة الخلل التي توصل إليها الباحثون لم يعد مطلوباً منهم إلا إيجاد الاسم العلمي أي اسم المرض الذي يعاني منه ذلك المجرم ضمن قاموس الأمراض النفسية "و عندما لا نفهم أسباب الجريمة نلجأ إلى الأخصائيين النفسيين الذين سيستغلون أبسط الحركات ليجدوا فيها سمات الشخصية المجرمة وبهذه الطريقة تتفسر الجريمة وتلقى معنى لها والقانون يتبناها".⁽²⁾

وبذلك يُقنعون الآخرين، كالجمهور وأعضاء اللجنة والمجتمع بأكمله، لتعبّر عنه الباحثة ب'الهيئة الإجتماعية' التي تقتنع على أن ذلك المتهم إنسان مريض ولمرضه اسم علمي يفسّر العلة المتواجدة

1- JOUVET Lucie, Op Cit, p31.

2-Ibid, p111.

في شخصيته بالبحث أو الغوص في أعماقه الخيالية أو الوهمية، لإعطاء معنى للفعل الإجرامي ولتقييم الجماعة⁽¹⁾ فما يعرف عند 'دوركاييم' بـ(القوة التضامنية) تعبر هي عنه بـ'الهيكل الإجتماعي'.

فإذا سلمنا بأن "لا جريمة خارج القانون" فنحن نضيف بأن "لا جريمة خارج المجتمع".

والكاتبة نفسها تعبر عنه بما يلي "إرادة المجتمع تتذكر علانية وجماعيا الأفعال، لأنه حان وقت إحياء ذكرى الطقوس التي ستبجح الاحتفال بالمأساة... وذلك بتأويل أو إعادة تأويل أسباب الجريمة"،⁽²⁾ عند تأويل الجريمة أو إعادة التأويل، دائما في المحاكمة تشبه المؤلفة الأمور بالكوميديا أو الدراما الحقيقية حيث كل كلمة تقال بل تنطق بقوة... "لأن حينئذ ليس المهم أن نعبر عن آراء مبنية على قواعد صحيحة وليس المهم أن نكون موضوعيين وإنما مقتنعين بإدانة المتهم".⁽³⁾

إصرار صاحبة الكتاب على التهكم بكل ما له علاقة بالجلسات القضائية يبدو واضحا من بداية إلى نهاية المرجع.

ولأنها تنتمي إلى السلك القانوني فهي تعي مسؤولية ما تقول، لأن الجمهور حتى وإن لم يحضر الجلسات القضائية "يتفاعل مع الآلة القانونية كما يرى 'دوركاييم' بأن المجتمع هو الله والشعب هو الحاكم، وفي الحالتين نجد الجمهور متخوفا من الأشخاص الذين سيحاكمون".⁽⁴⁾

فالمؤلفة ترى أن "للفعل الإجرامي كلمة مشتركة، وباسم الشعب تقوم العدالة بتعزيز العلاقات الانتمائية للجماعة لقيمها ولمعاييرها... بتفسير كلمة محددة أو كلام أو حتى سكوت المتهمين، إضافة إلى الأفكار المسبقة والأفكار المبنوثة إعلاميا، فيفسر هذا أو ذاك التصرف ضدهم ويلفق لهم التهمة ليصبح المتهم 'الحيوان القانوني'".⁽⁵⁾

أما للتواصل مع الجاني فيجب اللجوء إلى محاميه فحسب المؤلفة "الناطقون الأساسيون هم المحامون"،⁽⁶⁾ وليس إلى القضاة أو إلى كل من يهمله إدانة المتهم أو الحكم عليه الذين يجعلونه "مجرد منقرج في المسرحية، والغريب أنه هو الممثل الرئيسي".⁽⁷⁾ لأن أعضاء المحاكمة دورهم يكمن في مخالفة أدوار

1- JOUVET Lucie, Op Cit, p31.

2- Ibid, p97.

3- Ibid, p113.

4- Ibid, p98.

5- Ibid, p99.

6- Ibid, p102.

7- Ibid, p103.

المحامين بتثبيت التهمة أو تضخيمها، فهم يمثلون العدالة ويتكلمون باسمها، وبتدخلاتهم قد تتغير الأحداث "مثلا من القتل دون تخطيط يصبح قتل عمدي، أو من مجرد القتل إلى القتل مع سبق الإصرار والترصد".⁽¹⁾

أما المحامون "يحافظون على نفس الرواية للعالم والشهود لأنهم يعتبرون أعواناً ثانويين في المسرحية القانونية، ودور المتهم وبالرغم من أنه الدور الرئيس، إلا أننا نجد الجوقة تعزف بطريقة مستقلة لذاتها ليصبح المتهم ممثل صامت لكنه الوحش الذي سيمثل المحكوم عليه مستقبلاً".⁽²⁾ ليس في نظر العدالة فقط ولكن في نظر الرأي العام، وحتى وسائل الإعلام وربما أطراف إجتماعية أخرى تتأثر بنفس الأحداث، لأن تفسير هذا النوع من الجرائم في أي مجتمع يكون بالرجوع إليه، بما هو موجود أو ناقص فيه، تماماً مثلما فعل 'دوركايم' حينما قسّم أنواع الانتحار إجتماعياً. وبما أنه يستحيل الحديث عن 'دوركايم' دون التطرق إلى مصطلح الأنومية، فالمؤلفة في هذا الصدد تقول "في مجتمعاتنا الصناعية أين تسيطر عقلانية التكنولوجيا وتصبح الأنومية مركبة، هنا باستطاعتنا الحديث عن 'أزمة القانون حقيقية'".⁽³⁾

وبالرجوع إلى ما أطلقت عليه المؤلفة 'المسرحية' تقول "أول من يبدأ في اللعب والتمثيل هم بطبيعة الحال أعضاء اللجنة، على أعضاء اللجنة إذن أن يبنوا قناعاتهم لا على أحداث موضوعية غالباً ما يفتقدونها أو ليست في متناولهم وإنما على سيناريو مبني... وكل ذلك يتم بطبيعة الحال باسم العدالة ووفقاً للقوانين... مؤسسة القانون تخلق أشياء، تبنى وقائع وتعطيهم اسماً... فهي منتوج العلاقات الإجتماعية، كما أنها تصنع العالم الإجتماعي، فالقانون إذن هو بدوره قد يخلق العلاقات بعد أن صادق على السيناريو".⁽⁴⁾

وبهذا يكون أول متورط في اللعبة أو أول بطل للمسرحية هو البطل القانوني الذي يلعب أو يمارس حق تسيير الأمور واختيار النهاية بما تسميه المؤلفة بـ"احتكار العنف الرمزي الشرعي".⁽⁵⁾ فالعنف حق إذا ما كان لمن يمارسه الشرعية في ذلك؛ باسم حماية المعالم الإجتماعية "و بهذا وعن طريق وسائل الإعلام تدخل الجريمة في سياقها الإجتماعي، الذي بدوره يدخلها في المجال القانوني،

1- JOUVET Lucie, Op Cit, p104.

2-Ibid, p108.

3- Ibid, p108.

4- Ibid, p121.

5- Ibid, p122.

فالمجرم هو من سبب الأزمة، وبعد تلقي الحكم يصبح مفتاح العدالة الإجتماعية، وبذلك يتم إثبات أن القانون يخدم المجتمع حتى وإن كانت الأحكام تصدر ضد 'كبش الفداء'.⁽¹⁾ ف"كبش الفداء" ليس بمظلوم بل هو المسؤول الوحيد عن الجريمة ويجب أن يدفع الثمن، لأنه بإصدار الحكم تشارك العدالة في مراقبة التصورات الإجتماعية... وفي نفس السياق تضع كل المجتمع في مظاهره الرمزية".⁽²⁾

لأن الخطأ الذي ارتكبه الفاعل على الضحية يعتبر خطأ في حق كل الرموز الإجتماعية "و بفضل الكلمة الواحدة والافتتاح الواحد يتحقق البناء الإجتماعي، لأن المجرم هو مسؤول عن جريمته ليس اتجاه الضحية فقط وإنما اتجاه كل المجتمع، لأنه يتحمل الأزمة الإجتماعية الناتجة عن جريمته".⁽³⁾ وإذا كان القناع الذي ألبسته العدالة للجاني لتجعل منه مجرمًا أو قاتل نمطي، فذلك يتم حتى يعرف كل المجتمع أنه كذلك، وكأنه حدث اتفاق بينهما- القانون والمجتمع -لإلباسه نفس القناع و"يجعل منه شخصية أنومية".⁽⁴⁾

هكذا يعود المصطلح 'الدوركامي' لل"أنومية"، وذلك لاستحالة الاستغناء عنه، إلا أن الكاتبة تستدل بتعريف يختلف نوعًا ما عما تعودنا عليه عند 'دوركامي' لتبدي لنا إعجابها بتعريف آخر جديد "مفهوم الأنومية تطور عند 'دوفينيو ج' 'J Duvignaud' فهو الفرد الذي لا تنطبق تصرفاته على ما تنتظر منه الجماعة وحسب المكانة التي يحتلها في المجتمع، فهي (أي الشخصية الأنومية) خطر على النظام القائم".⁽⁵⁾

فالاضطراب الإجتماعي نتج عن الجريمة وبعد أن تم العثور على المسؤول عن تلك الجريمة، كأنه تم إعادة بناء ما تهدم من المجتمع.

لكن- حسب المؤلفة -الاضطراب الإجتماعي لا يكون دائما سببه المجرم فقد يكون القانون نفسه "التحدث عن الجريمة أو عن براءة المتهمين أو عن خطأ القضاء هو بمثابة إزاحة الستار عن خلل ما".⁽⁶⁾ وذلك

1- JOUVET Lucie, Op Cit, p123.

2- Ibid, p124.

3- Ibid, p124.

4- Ibid, p139.

5- Ibid, p139.

6- Ibid, p155.

لا يتم بتغيير القوانين وإنما بـ"الضغط على الأشخاص الذين يملكون سلطة التصرف والتأثير على الأوضاع، لأن في نظر علماء الاجتماع الأضحية تقدم للمجتمع".⁽¹⁾

ونقصد هنا بالأضحية بطبيعة الحال المجرم وكأنه قربان، لأن ذلك قد يكون مبنياً على مجرد "الخيال الجماعي".⁽²⁾ بهذا فهي تُشكك في الجميع؛ من رجال القضاء والإعلاميين وحتى في نية المجتمع، لأن في نظرها كل من القانون والسياسة وحتى المجتمع اتفقوا على أن الجاني لم يرتكب قتل على شخص واحد، بل تعتبر جريمته بـ"القتل الجماعي".

فهي تعارض بشدة هذا الاعتقاد الذي يتشكل من مختلف المؤسسات والذي في النهاية يصب على المجتمع. باعتبار أن "الحقيقة ليست دائماً بديهية، والمسؤولين والروايات الحقيقيين ليسوا دائماً ما جمعنا، والحكم ليس دائماً نهائياً... كما أن المحكوم عليهم في السابق قد يصبحوا ضحايا النظام القضائي الجديد... والقتل الجماعي قد لا يكون إلا خيالاً جماعياً".⁽³⁾

وبما أن الأحكام تتغير فـ"بدخول شهود جدد تدخل تصورات جديدة لواقع القضية مع الاقتناع ببراءة المتهمين، يشبه قليلاً النجوم الذين يأتون لدعم مترشحهم".⁽⁴⁾

فعند تدخل أشخاص مهمين يمكن الاستماع إليهم؛ تظهر معلومات جديدة قد تؤخذ بعين الاعتبار "وبمراجعة الدعوى القضائية نصل إلى مآثم جديد، سنستدرك أنه قد تم مشاركة الجميع في الموت الإجتماعي للفرد... وهنا يصبح القانون هو من يشار إليه بالأصبع".⁽⁵⁾

فقد يتضح أنه بإمكان القضاء أيضاً الخطأ، بسلبه للحياة الاجتماعية لشخص بريء أي بالموت الإجتماعي، بما أنه لم يعد له (السجين) أي حياة خارج السجن فهو ميت إجتماعياً.

لكن ذلك قد لا يدوم طيلة الحكم "ليصبح المحكوم عليهم سابقاً في الواقع الإعلامي ضحايا للنظام القضائي".⁽⁶⁾ لكن ذلك لا يُكتشف إلا بعد مرور سنوات وبعد كفاح ومعاونة السجين وإصرار المحامين وتأييد ومساعدات المقتنعين ببراءة السجين من أهل أو أشخاص مهمين "فيظهر الخطأ القضائي كشكل

1- JOUVET Lucie, Op Cit, p 59.

2- Ibid, p189.

3- Ibid, p189.

4- Ibid, p201.

5- Ibid, p207.

6- Ibid, p215.

من أشكال تعديل الضمير الجماعي وشكل ناجح أو صورة فعالة للبيداغوجية الإجتماعية بنفس الطريقة، والصفة التي قد يكون به تعديل الأزمة التي أحدثتها الجريمة".⁽¹⁾

لكن إعادة النظر في القضايا وتغيير الحكم وتبرئة الجناة والتشكيك في القضاء ليس بالأمر السهل ف"الاستفهام حول الاختلافات لتحليل الجريمة هو التساؤل حول نظام إجتماعي".⁽²⁾

فكل شيء، مؤقت ونسبي، الثقافة والفرد، وحتى النظام، لأنه حسب 'بورديو' 'Bourdieu' حقيقة الجريمة ترجع لمحتوى زمني معين، ثقافي وفردية،⁽³⁾ فإذا كان معنى الجريمة يتغير من مجتمع إلى آخر، فهذا الأخير يتغير أيضا.

وكخلاصة لهدف الدراسة؛ المؤلفة نفسها عندما تقول "الرجوع إلى دراسة الحالتين سمحت لنا باستخراج نوعين من خطأ القضاء عند تحليلهما، إظهار، بناء، تفكيك، ثم إعادة بناء لوضع قانوني بالتحقيق الخاص لكل حالة رغم اختلافهما في الشخصية، بارتدائهما قناع الذنب ثم البراءة بشكل خاص".⁽⁴⁾ تعود المؤلفة إلى السوسيولوجية بما أنها تخصصها بالقول "المقاربة السوسيولوجية لخطأ العدالة بطريقة عامة سمحت لنا إظهار معلومات مهمة في تحليل الظواهر الإنحرافية والإجرامية، كما سمحت لنا هذه الدراسة بمعرفة كيفية إنتاج المجرم. دراسة وتحليل الخطأ القضائي وتوضيح كيف أن الإجرام مصنوع فعلا، كما ظهرت من خلال لعبة الأنظمة، الأدوار، التصورات، مقاومة الصور الجماعية، وأوضحت كذلك أن هناك العنف الشرعي 'الدولة' وعنف غير شرعي 'الجريمة'، وبينت بصفة عامة كيف تصير الجماعات التي تحتل المراكز العليا (الكبار) على مواقفها من الحكم وممارسته و- باستعمال التعاريف - كيف يتم مراقبة تصورات العالم الإجتماعي".⁽⁵⁾

وفي الأخير تختم 'لوسي جوفي' كتابها بتغيير مصطلح 'الخطأ القضائي' ب'الحقيقة القضائية' فنقول "دراسة الحقيقة القضائية لا تتلخص إذن بدراسة عالم واحد لكنها تتعرض إلى تفاعل مختلف المؤسسات مع فاعليها"،⁽⁶⁾ مؤسسة الدولة، مؤسسة القضاء، المجتمع، الإعلام... الخ.

1- JOUVET Lucie, Op Cit, p221.

2- Ibid, p222.

3- Ibid, p223.

4- Ibid, p233.

5- Ibid, p244.

6 -Ibid, p241.

التعليق

رغم أن الموضوع يبدو ذو صبغة قانونية إلا أنه بفضل هذه الدراسة المميزة، الشيقة والجديدة تم إثبات أن ليس هناك موضوعا إلا وبإمكان معالجته سوسيوولوجيا، رغم أنها تبنت المقاربة السوسيو-أنثروبولوجية وذلك ما نلتئمهُ ابتداء من العنوان.

أهم ميزة لهذه الدراسة تكمن في عدم تسليط الضوء على الجريمة أكثر وإنما في اهتمامها بالشخص الذي اتهم بها، وكباحثين في هذا المجال نعترف أننا لم نقطن لهذا إلا بعد قيامنا بدراستين، أي بضرورة الاهتمام بفاعل الجريمة كشخص أكثر من كونه مجرما، أي البحث في الصفات البسيكو-سوسيوولوجية للمتهم أو لفاعل الجريمة.

تفاصيل الجريمتين أو بالأحرى القضيتين جد مثيرة، ولكنها طويلة لا يمكننا تلخيصها، لذا أدعو كل من شده الموضوع إلى قراءة كتاب 'الخطأ القضائي' 'l'erreur judiciaire'، حتى يتسنى له تفصي وفهم القضيتين بتفاصيلهما المثيرة والعميقة، وكذلك فهم كيفية إستغلال الباحثة لتلك التفاصيل، والمعاناة الطويلة وكفاح الحالتين أو السجينين قبل ظهور براءتيهما.

إضافة إلى ما أحيط به المرجع من ثراء في المجال الإجرامي، لقد استفدنا أيضا منه من الناحية المنهجية. تمت جمع المعطيات بمختلف المناهج والتقنيات (المقابلة، سرد حياة، تحليل مضمون (الوثائق) أي كل ما له علاقة بالقضيتين لإثبات براءة متهمين محكوم عليهما بالسجن (أكثر من 15 سنة لكل واحد منهما)، بتتبع كل خطوات القضيتين وعلى الكثير من المستويات، وبعد مسار طويل وشاق، بتورط مختلف الأطراف في الخطأ القضائي، تم إظهار الخطأ الذي ارتكب في حق أبرياء. كل أفكار المؤلفة وأهدافها أذاعتها من خلال مثالين أي حالتين فقط لجرائم القتل، وهذا ما نريد توضيحه، فالعدد لا يهم حينما يتطرق الباحث لموضوع نادر، حساس ومقدس.

جسدت من خلاله فكرة أن القضاة أيضا قد يرتكبون أخطاء خطيرة لكنها فقط لا تحتسب عليهم، فالإعلام متورط إلى حد بعيد وكذلك الشهود وكثرة الأدلة الزائفة لها نصيب من المسؤولية والرأي العام كلهم متورطون في ذلك- لدرجة أن المتهمين الأبرياء أنفسهم قد يستسلموا لها -وأن اكتشاف البرهنة على هذا الخطأ ليس بالأمر الهين، فالحقيقة القضائية لا يعلمها إلا من كان ضحية ذلك الخطأ والقليل ممن يؤمن بها، لكن فضحها أمرا صعبا كثيرا.

اختيارها للمتورط الأول كمثال أي الحالة التي اتصف فيها المحكوم عليه بالمتنرد والتائر والرافض لم يكن عبثا، وذلك لما له من الأهمية في إبراز العلاقة الضيقة بينه وبين مختلف المؤسسات الإجتماعية

قبل دخوله السجن، أي قبل الجريمة، وبعدها، أي وهو في السجن وهو يكافح ضد كل من لم يؤمن ببراءته، وحتى بعد براءته أي عند تواجده من جديد في الحياة الإجتماعية.

بالرغم من أن المؤلفة لم تتعرض إلا قليلا جدا لظاهرة الإنحراف، إلا أنها تميز بينها وبين الجريمة، وهذا ما نريد تناوله في دراستنا خاصة أننا لم نجد من قام به مسبقا، فالمنحرف بإمكانه احترام الإنحراف، أما من قام بجريمة قتل أو متهم بجريمة قتل قد تكون أول جريمة له أو أول اتهام موجه إليه.

وإذا ما أردنا مقارنة هذه الدراسة بالدراسة التي نريد ونأمل في تحقيقها، فمن الناحية المنهجية كنا نهدف إلى استعمال نفس المنهجية بتطبيق منهجية دراسة الحالة بمقابلة المتهمين، وإجراء مقابلات معهم لمعرفة أدق تفاصيل حياتهم باستعمال تقنية سرد الحياة، ومن ثم إثبات مدى مسؤولية الكثير من المؤسسات أو الجهات في خلق الجريمة حتى وإن كان الفاعل غير بريء، وربط الفعل الإجرامي بمختلف الزوايا الإجتماعية منها: الثقافية، الدينية... إلى الرأي العام، فالتصورات الإجتماعية هي من تحدد ماهية الفعل فتصبح الحاكم الجماعي، وهنا يفسر المقولة بأن "لا ينبغي التخوف من القانون وإنما من القاضي".

لأن القاضي رغم أنه هو من يطبق القوانين ويصدر الأحكام، إلا أنه يبق عضو من المجتمع يتأثر بمعايير وأعرافه وقد يدافع عنها لأنه ليس برجل درس القانون يمثله ويطبقه فحسب وإنما هو يمثل أيضا مجتمعا بأكمله بقيمه وتعاليمه وأعرافه، خاصة وأن للعدالة (القوانين) نفسها ثغرات يجب ملؤها بالتطبيق، عندها قد تُرتكب الأخطاء.

وكان ما يحدث في المحكمة هو تابع لما يحدث خارجها، وهذا ما يذكرنا مرة أخرى بدراستنا السابقة (جريمة الشرف في المجتمعات التقليدية) حينما توصلنا إلى أنه لا يحكم على الجريمة التي ارتكبها الرجل ضد امرأة؛ أو على رجل بسبب امرأة بدافع الشرف على أنها جريمة قتل محض، ولا تستحق نفس العقوبة التي تطبق على جرائم القتل الأخرى ولو كانت عمدية، لأنها جاءت لتدافع عن شرف العائلة أو الجماعة وهذا حسب اعتقادات الفاعل ومحيطه وحتى المحققين (الشرطة أو الدرك)، المحامين، القضاة...

تقارب أو تشابه أفكار كل من 'دوركايم' و'لوسي جوفي' يدل على أننا لم نتبن نظرية 'دوركايم' للانتحار إلا في تحليله الوظيفي للظاهرة، في تعرضه للمجتمع بمؤسساته الذي تصدر فيه وعنه الجريمة، وهذه نقطة اشتراك بينه وبين الباحثة وبحثنا أيضا، كونها قد تعرضت واستدلت بأفكاره، وكوننا نحن تبيننا نظريته، فإن كان 'دوركايم' يرى في الجريمة ظاهرة عادية وأن "لكل مجتمع مجرميه"، فهي تؤكد على دور الإعلام والرأي العام في توريث المتهم، أما نحن فنؤمن بأنه لكل زمن نوع من جريمة قتل تطغى على المجتمع، وذلك يعود إلى جملة من الظروف الراهنة والعوامل المحيطة.

لذا اعتبرنا هذا الكتاب المرجع الأمثل سواء من ناحية المضمون الذي ينطبق تماماً مع ما نريد انجازه أو من ناحية المنهجية التي كنا نتمنى أن ننهجها.

الدراسة الثانية

الدافع إلى ارتكاب جريمة القتل في الوطن العربي، لعبد الله معاوية

قسّم الكاتب 'عبد الله معاوية' الدراسة إلى فصلين

الفصل الأول

اعتبر الباحث هذه الدراسة دراسة تحليلية، تعالج موضوع الدافع إلى ارتكاب جريمة القتل في البلدان العربية، من المنظورين الاجتماعي والثقافي، وما يؤثر فيهما من عوامل اقتصادية أو إجتماعية. بالرغم من أنه لا يرى كل علماء الاجتماع أن من خصوصيات البحث الاجتماعي إيجاد حلول للمشاكل الإجتماعية، إلا أن الأمر يختلف عندما يتعلق البحث بالإجرام، "...ثمة فوائد تطبيقية يمكن استخلاصها وبالتالي أخذها في الحسبان عند التخطيط للبرامج التربوية بشكل عام أو برامج إعادة التأهيل في المؤسسات الإصلاحية...".⁽¹⁾

أما نحن، فما يهمنا هي الدراسة ونتائجها، قصد فهم كيفية تحليل الباحث لظاهرة الجريمة، وبالأخص جريمة القتل التي تستبدها الطبيعة الإنسانية وتعجز القدرات العلمية عن التحكم في ميكانيزماتها، يقول الباحث في هذا الشأن "البحث في الدوافع على ارتكاب جريمة القتل ينطلق من موقفين: موقف علمي يحاول رسم الملامح الأساسية لهذا النوع من الجرائم والربط بين العوامل التي تؤثر فيها كتأثير السن والجنس والمستوى الثقافي والمستوى الاقتصادي وموقف علمي إنساني ينطلق من حيرة عميقة أمام هذا النوع من الجرائم...".⁽²⁾

ما يمكننا ملاحظته ويستوقفنا في هذا المقطع هو كون الباحث جعل من الخصائص الإجتماعية والشخصية؛ كالسن، الجنس.. الخ، دوافع للجريمة وكأنها بحد ذاتها العوامل المحددة لارتكاب الجريمة، أي المسؤولية الوحيدة فيها.

¹ - معاوية عبد الله، الدافع إلى ارتكاب جريمة القتل في الوطن العربي، دار النشر المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1989، ص11.

² - معاوية عبد الله، المرجع السابق، ص13.

لكنه يتدارك ليضيف العبارة الآتية "الأسباب التي تجعل الفرد تحت تأثير ظروف إجتماعية ونفسية معينة، يقتل أخاه الإنسان"⁽¹⁾ فهي إن لم تكن العوامل المحددة، فهي خصائص تتأثر بالظروف الإجتماعية لتدفع إلى القتل.

فيعبر عنها، أي عن جريمة القتل "حالة انفعالية تربط الطرفين"⁽²⁾ ويقصد هنا بالطرفين بطبيعة الحال الجاني والمجني عليه أي القاتل والمقتول.

والشيء الجميل الذي لفت انتباهنا من الصفحات الأولى، كون الباحث يذكر أو يعطي أهمية للجانب الإنساني الذي يجب ادراجه عند الاهتمام بهذا النوع من الظواهر. وإن لم نفهم ما المقصود بما أطلق عليه بالـ'جانب إنساني علمي' إلا أنه من البداية يغوص في نفسية القاتل، فيشير إلى الشعور الذي يصاحب هذا الأخير عند قيامه بالفعل "إن القاتل يضع حدًا للتضاد الحاد الذي يحدث بينه وبين الطرف المقابل بحذفه

واقصائه من الوجود ومنعه نهائيًا عن التعبير..."⁽³⁾ وكأنه نقاش وقع بين شخصين، وأراد أحدهما إلا وهو القاتل إسكات الطرف الثاني أي الضحية للأبد.

قد يمتلك الفرد الإستعدادات الإجرامية ويتحكم فيها وقد لا يمتلكها، ورغم ذلك يقوم بجريمة قتل لذا يجب الرجوع إلى ظروف الجريمة أو الحالة الظرفية لفهم ما حدث.

يتعرض الباحث لهذه النقطة بتسميتها النزعة العدوانية فيقول "حتى لو تبادرت إلى ذهنه فكرة إجرامية أو نجمت عنه نزعة عدوانية، يحجم عنها مباشرة ويدفعها بسرعة خارج مخيلته"⁽⁴⁾.

فالحديث عن الجريمة وبصفة أخص عن جريمة القتل دائما يؤدي بنا إلى الحديث عن الانتحار كما أتى به المؤلف إلا أنه لم يذكر اسم 'دوركايم' بقوله "و نطرح أولاً موضوع الانتحار الذي يعتبر مبدئياً نوعاً خاصاً من أنواع قتل النفس البشرية..."⁽⁵⁾ ومن وراء مقارنة

1 - معاوية عبد الله، المرجع السابق، ص13.

2- نفس المرجع، ص13.

3- نفس المرجع، ص 14.

4 - نفس المرجع، ص16.

5- نفس المرجع، ص17.

الانتحار بجريمة القتل حسب الباحث هو "...فهم أعمق لشخصية مرتكبي جرائم القتل وحصر أدق للظروف التي تدفعهم إلى اقرار جرائمهم".⁽¹⁾

التعليق

يذكرنا هذا الفصل - ولو كان بشكل مختلف - لما أشار إليه العالم الإجرامي (فريد بن شيخ) وغيره من قبل بأن جريمة القتل هي عبارة عن لغة أو رسالة يريد القاتل إرسالها للآخرين حاملة لرموز، فيشير صاحب الدراسة أن جريمة القتل هي وسيلة اتصال.

فهل يعني أننا جميعنا مهددون بضرورة استعمال تلك الوسيلة، أو يختص بها فقط من كان لديه نزعة عدوانية وإستعدادات إجرامية؟

لنرجع إلى 'فيري' حينما فسّر بأننا جميعنا نملك إستعدادات إجرامية، لكن لا يعني أننا كلنا سننتقل في يوم من الأيام إلى الفعل أي إلى القتل، مثلها مثل فكرة الانتحار التي تتبادر في أذهان الكثير من الناس عدة مرات في حياتهم إلا أنه ليس من الضروري أن يقتلوا أنفسهم، لأننا حتما سنكبح تلك النزوة بالرجوع إلى أمور أي عوامل أخرى رادعة سنتقننا مثل العائلة، الوازع الأخلاقي أو الديني...

الفصل الثاني: قدم الباحث هذا الفصل، بعنوان جديد: العوامل والأسباب المؤدية إلى جريمة

القتل

قسم الباحث الفصل (الثاني) إلى بحثين، جاءت نتائج الجزء الأول عن طريق أجوبة رجال الشرطة وفحص الملفات التي بحوزة الشرطة، والجزء الثاني بمقابلة المبحوثين، ثم بدراسة ملفاتهم المتواجدة على مستوى السجن.

نتائج البحث الأول (استجابات الشرطة، محتويات ملفات الشرطة)

- تطرق إلى خمسة وثمانين (85) حالة من الأردن، ومائة وخمسة وعشرين (125) حالة من السودان وثمانية وخمسين (58) حالة من اليمن، تَمثل هذا الجزء من البحث في استجاب بعض عناصر أعضاء الشرطة، بطرح أسئلة عامة عليهم لمعرفة الاتجاه الأكبر لنوع الجرائم (وبالأخص جرائم القتل).

¹- معاوية عبد الله ، المرجع السابق، ص18.

ولتقادي بعض الأسئلة تمعن الباحث في الملفات حتى يتسنى له الاختيار السليم للأسئلة التي سيطرحها على عناصر عينته (الشرطة) "ما يهم رجل الأمن بالدرجة الأولى هو إثبات وقوع الجريمة، ثم ضبط الجاني ولذلك فإنه كثيرا ما يقتصر على وصف مسرح الجريمة وتحديد هوية الجاني".⁽¹⁾

- "قلة أصحاب السوابق الجنائية، وعادة تكون جرائم القتل نتيجة مشاجرات آنية معظمهم ذكور يتراوح سنهم بين (20) و(50) سنة. ويبدو أن القتل الثأري منتشر أكثر منه بين الحضر".⁽²⁾

- "تتسبب الغيرة الجنسية في آخر من جرائم القتل فتقتل الزوجة من أجل الخيانة الزوجية- يخصص إذن جرائم الغيرة بالمرأة -ومن جرائم الغيرة كذلك حالات تخص المرأة لزوجها بسبب ترده على غيرها بالزنا.. تقتل البنت والأخت دفاعا عن الشرف، وغالبا ما يشارك عدد من أفراد العائلة في اتخاذ قرار القتل والتدبير له...طمعا في أن العدالة لن تصدر حكما قاسيا".⁽³⁾

- "وتحدث بعض هذه المشاجرات لأتفه الأسباب عند شرب الخمر أو بالبيوت التي تمارس فيها الدعارة". - "و يعتقد أن دافع الجشع والحصول على المال بطرق غير شرعية لا يسبب إلا عددا قليلا من الجرائم بالمقارنة إلى ما يجري مع ببلدان الغربية".⁽⁴⁾

- "بعض جرائم القتل نتيجة ملل صاحب الحق وفقدان أمل استرجاع حقوقه بالطرق الشرعية.. الأدوات الأكثر استعمالا هي ثلاثة أنواع: السكاكين، الآلات الحادة، الأدوات الراضة، الأسلحة النارية، السكين يستعمل أكثر في السودان، الأسلحة النارية في الأردن".⁽⁵⁾

1 - معاوية عبد الله، المرجع السابق، ص164.

2 - نفس المرجع، ص80.

3 - نفس المرجع، ص81.

4 - نفس المرجع، ص82.

5 - نفس المرجع، ص83.

- "أكثر الدوافع على الجريمة بالأردن هي الدفاع عن الشرف والعرض....".⁽¹⁾
- "كثيرا ما ترتكب جريمة القتل في العقد الثالث من العمر وسن ما بين العشرين والثلاثين سن اكتمال القوة الجسدية...سن فرض الذات شخصيا وإجتماعيا والخروج عن سلطة الوالدين".⁽²⁾
- توزيع أفراد العينة حسب بنية الجناة في اليمن "(17)هزيل نحيف، (35) متوسط، معتدل، عادي، (7) بدين، متين".⁽³⁾

من بين النتائج القليلة التي شملت البلدان الثلاثة:

- "توزيع أفراد العينة حسب أداة الجريمة أغلبها آلة حادة: سكين، ساطور، سيف، خنجر، يليها سلاح ناري: مسدس، بندقية، وفي المرتبة الثالثة جسم صلب: عصا، عكاز، قضيب حديد، فأس، حجارة، زجاجة...".⁽⁴⁾
- "نود أن نذكر أن التوزيع الزمني للجرائم على مختلف فترات النهار يبين أن هذا النوع من الجرائم يتزايد في الصباح حتى الظهر ثم ينخفض ليتزايد من جديد بعد الظهر وفي المساء وحتى الساعات الأولى من الليل، يعني ذلك أن جرائم القتل تحدث غالبا في الفترات التي يكثر فيها الحركة وتتكاثر المعاملات".⁽⁵⁾
- "نصيبا هاما من جرائم القتل تقترب داخل العائلة وتكون ضحاياه جزء من هذه الجرائم من الإناث".⁽⁶⁾

1 - معاوية عبد الله، المرجع السابق، ص135.

2 - نفس المرجع، ص137.

3 - نفس المرجع، ص131.

4 - فس المرجع، ص148.

5 - نفس المرجع، ص162.

6 - نفس المرجع، ص164.

- "أما تأثير السكر وتحريض أطراف الثالثة فلا يمثلان دوافع بالمعنى الصحيح وإنما يشكلان عاملين يسهلان على الجاني القيام بفعلته لأنهما يقلصان لديه القدرة على التحكم في الذات والسيطرة على النزعات".⁽¹⁾

- أما عن الدوافع الأكثر تدأولاً "و تبين النسبة المرتفعة للقضايا التي بقي فيها الدافع على القتل مجهول، وكذلك النسبة المرتفعة من القضايا التي نسب الدافع فيها إلى النزاعات والتشاجر والمشاكل التي كانت قائمة بين الجاني والمجني عليه بدون بيان موضوع تلك النزاعات والمشاجرات لأن الشرطة لا تهتم بتسجيل الدافع في كل القضايا بالدقة ... ولا يتجلى بوضوح إلا دور عاملين هما عامل الجنس وعامل المال".⁽²⁾

- "هناك عدد كبير من الجرائم تقترف عقابا لأخلاقيات متصلة بالسلوك الجنسي (الدفاع عن الشرف) وعدد أقل من القضايا تتعلق بإخفاء المخالفة بعد وقوعها (قضايا الخوف من العار وقضايا الاغتصاب المتبوعة بقتل... وعدد القضايا المتصلة بالمال يتدرج انخفاضا من السودان إلى اليمن إلى الأردن مما يشير إلى أنها مرتبطة بانتشار الفقر والاحتياج في المجتمع".⁽³⁾

- "وتمثل الخلافات من أجل المال والممتلكات السبب الرئيسي للجرائم التي يذهب ضحيتها المسنون... وانتبهنا كذلك إلى الدور الذي قد يرجع للمجني عليهم في تسبب الجريمة واستدلنا على ذلك بنسبة ذوي السوابق العدلية التي هي أرفع عندهم مما لدى الجناة".⁽⁴⁾

- "شخصية الجناة تبدو متأثرة كثيرا بآراء الآخرين، فالجناة يعيرون أقصى الاهتمام للصورة التي قد يحملها الآخرون عنهم، ويتبين ذلك من خلال عدد الجرائم التي تقترف بحضور شهود عيان".⁽⁵⁾

1 - معاوية عبد الله، المرجع السابق، ص 166.

2 - نفس المرجع، ص 167.

3 - نفس المرجع، ص 167.

4 - نفس المرجع، ص 169.

5 - نفس المرجع، ص 170.

التعليق

. لا بد من الإشارة أننا تفادينا إعطاء النتائج بالنسب كون أن عدد العينة كان يتغير في كل مرة.

. بالنسبة لنتائج الدراسات السابقة التي تم تقسيمها إلى نوعين: الأولى ما يتعلق بالفرد ونفسيته والثانية ما يتعلق بالبيئة الثقافية والاجتماعية والتاريخية التي يعيش فيها، لم يفصل بين مختلف المجتمعات، فمثلا بدأ بعرض بعض الدراسات السابقة المتعلقة بجرائم دافع الغيرة لكن دون التطرق إلى الفرق الشاسع بين تلك التي تحدث في الغرب والتي تحدث عند العرب.

. لم يذكر اليمن بالرغم من أنه معروف أن من تقاليد اليمن حمل السلاح عند سن البلوغ.
. لا نجد نفس العناوين أو نفس الجداول خاصة بكل بلد.

نتائج البحث الثاني: الذي بدوره قسمه إلى جزأين

- نتائج الجزء الأول (مقابلات مع المذنبين)

بالإضافة إلى المعلومات التي استنبطها من أعضاء الشرطة ودراسة الملفات المتوفرة من طرفهم، اعتمد الباحث على تقنية المقابلات، إلا أن عدد العينة لم يكن نفسه.

- "أجريّ البحث الميداني في كل من اليمن، السودان، الأردن، من سنة 1980 إلى سنة 1985".⁽¹⁾

- أجريت المقابلات على عدد من الذين ارتكبوا جرائم القتل الذين تم اختيارهم بطريقة

عشوائية بـ"الاعتماد على قوائم أسماء كل المساجين المتواجدين في كل سجن زرناء".⁽²⁾

- لم يعتمد الباحث على تقنية سرد حياة وإنما اكتفى بالتطرق إلى بعض المحاور قد يكون لها تأثير مباشر في تكوين أو إعداد شخصية مؤهلة لأداء جريمة.

1 - معاوية عبد الله، المرجع السابق، ص 171.

2 - نفس المرجع، ص 174.

المحاور (1)

- المحور الأول: معلومات حول الجاني ومستواه الدراسي وعلاقته بأفراد أسرته، مهنته ودخله المادي.
- المحور الثاني: معلومات حول سلوك الجاني قبل ارتكاب الجريمة بخصوص القيام بالفرائض الدينية.
- المحور الثالث: معلومات خاصة حول الجريمة المقترفة والصلة بين الجاني والمجني عليه والدافع على ارتكاب الجريمة.

- المحور الرابع: معلومات حول هوية المجني عليه ومستواه الثقافي والإجتماعي والاقتصادي.
- المحور الخامس: معلومات حول الظروف التي حامت حول الجريمة والتي سبقتها مباشرة والتي لحقتها.

- المحور السادس: معلومات بخصوص المحاكمة والمعاملة بالسجن والمشاريع الشخصية الحالية وتصور الجاني لمستقبله، ماعدا المحور الأخير تداخل بين المحاور الخمسة الأولى.
- أجريت على ثمانية وثمانين (88) حالة [ثمانية (8) إناث فقط] وهذا مهم جدا من حيث العدد وكذلك من حيث النتائج.

- نتائج الجزء الثاني (دراسة ملفات المذنبين) (2)

- ثلاثون (30) حالة تمت في الريف وثمانية وخمسين (58) بالحضر.
- سجل عدد مرتفع من الجرائم خلال شهري فبراير ويونيو.
- أغلب الحالات تمت في البيت أو في الشارع وأقلها في عمل عمومي أو في مكان آخر.
- أكثر الأدوات المستعملة هي آلة حادة (35)، يليها سلاح ناري (25)، ثم آلة راضة، عصا (17).
- السن: أكبر فئة سن هي تلك التي تتراوح بين (21) - (30) تليها عشرون سنة أو أقل، (19) سنة أو أقل، ثم (31) - (40).

- الحالة الزوجية: (59) هم متزوجون، (23) عزَّاب، (5) مطلقين و(1) أرمل واحد.
- المستوى الدراسي: (35) أمي، (35) ابتدائي، (14) متوسط و(3) عالي، (1) غير مبين.
- أغلبهم أي (70) منهم لم يكن لديهم مشكلة عائلية.
- (67) من مجموع (88) يتمتعون بصحة جيدة (لا يذكر إن كانت الصحة الجسدية أو العقلية).

1 - معاوية عبد الله، المرجع السابق، ص 195-197.

2 - نفس المرجع، ص 197-199.

- المهن: (48) هم فلاحون، (17) عمال بسطاء، (10) تجار، (7) في القطاع العسكري، (4) موظفين، (2) غير مبين.
- مما يبين أن أغلبهم (54) ذوي مستوى اقتصادي متوسط، (12) رفيع، (21) ضعيف.
- الأغلبية المستوى الدراسي لأبائهم أمي (60)، (23) ابتدائي، و(3) ثانوي.
- أغلبية الأمهات ربات بيوت (30)، (54) مزارعة، (4) فقط عاملات، إذن أغليتهن أميات (78).
- أغلبهم أخ أكبر (25) وُجِب عليه تحمُّل المسؤولية أكثر.
- أغلبهم يسكنون في المدينة (57) أي عكس ما أتى به في نتائج الدراسة الأولى.
- كون أغلبهم مسلمين⁽¹⁾، وهنا يعطي النسبة 90 % أما عن الوازع الديني قبل ارتكاب الجريمة الذي قدره بحفظ القرآن وجد أن: أغلبهم يحفظون [14] شخصا يحفظ الكثير و(39) يحفظ القليل] و(26) شخصا لا يحفظوا، وبالصوم: (55) يصومون بانتظام، (11) بانقطاع و (13) لا يصومون. وبالصلاة: (50) بانتظام، (17) بانقطاع و(13) لا يُصلُّون. هناك حتى من أدى فريضة الحج (8).
- الخمر: (54) لم يكونوا يتناولوا الخمر والبقية يتناولونها، المخدرات (3) فقط من كانوا يتعاطونها.
- (6) فقط من كان لديه سوابق عدلية.
- أكبر عدد لجنس الضحية (80) هم ذكور.
- صلة الجاني بالمجني عليه: نرى أن الجاني كانت تربطه علاقة عائلية بالمجني عليه في معظم الحالات في حين يصرح 15% من الحالات لم تكن لضحايا الجرائم علاقة بالجاني، أما في بقية الجرائم فكانت تربط المجني عليه بالجاني صلة الجوار أو علاقة مهنية أو مجرد المعرفة.
- عدد الجرائم مرتفعة أيام الأربعاء والخميس.

التعليق

اعتبرنا هذه الدراسة من أهم الدراسات السابقة التي تعرضنا لها وذلك لعدة أسباب:

¹- معاوية عبد الله، المرجع السابق، ص13.

- تعرضت لعينتين، عينة (رجال الشرطة إضافة إلى ملفات المسجونين سواء على مستوى مركز الشرطة أو على مستوى المؤسسة العقابية)، وثاني عينة هي المسجونين أو الجناة أنفسهم وذلك يُمكن أي باحث الحصول على أقصى معطيات ممكنة.

- إضافة إلى ذلك، هناك الكثير من النقاط أُخذت بعين الاعتبار في هذه الدراسة نود التطرق إليها في دراستنا الحالية خاصة أنها أول دراسة صادفنا فيها لفظ 'شجار'، وإن كان ذلك بصفة عابرة -إلا أن الباحث تعرض إلى 'جريمة شجار' وهي جريمة دراستنا.

- نلاحظ نوعاً من النتائج نعتبرها جديدة في المقاربة بين الظاهرتين (الانتحار والقتل العمدي) التي لم يقصدها، كقوله مثلاً بأن القاتل يقتل كونه "لا يتغلب على المشكلة التي تواجهه... نتيجة القتل تكون سلبية لمرتكب الجريمة نفسه".⁽¹⁾ والتي تشبه حالة المنتحر.

- أما عن قوله "يتصور نفسه وهو يلحق الأذى بغيره سرعان ما تبادر إلى ذهنه أن آخرون قادرون على الإلحاق الضرر به".⁽²⁾ فهذا قد يكون جد صحيح لكن لا يخص كل أنواع الجرائم.

لكن أليس من الغريب أن يذكر الباحث في معوقات البحث ما يلي "و من المعوقات التي تعترض الباحث في موضوع جريمة القتل أنه ليس بإمكانه أن يستقي معلوماته إلا لدى واحد من طرفي العلاقة وهو الجاني أما المجني عليه يستحيل أن تدلي بأي شيء".⁽³⁾ بما أنه درس جريمة القتل، فبطبيعة الحال أن المجني عليه غير متوفر للدراسة، وكأن كان على 'إيميل دوركايم' وغيره ممن درس ظاهرة الانتحار أن يقابل المعني 'المنتحر' أو أن يذكرها في صعوبات البحث!

- حجم العينة لم يكن واضحاً في الجزء الثاني من الدراسة.
- حينما كان يعطي النتائج لم يربطها بالجنس خاصة أنه اعتبر هذا الأخير من دوافع ارتكاب الجريمة.
- لا يعطي النتائج بالنسب رغم أن حجم عينته كان يسمح بذلك وأنه يسمي نتائجه نتائج إحصائية.

1 - معاوية عبد الله، المرجع السابق، ص 14.

2 - نفس المرجع، ص 16.

3 - نفس المرجع، ص 29.

- يعطينا عدد النساء الماكثات في البيت كمهنة ولا ندري إن كان ذلك العدد الإجمالي بالنسبة للجنس الأنثوي.

- تحمل بعض الجداول عنوان معين والتعليق لا علاقة له بالعنوان مما أدى بنا إلى قراءة الجدول بمفردنا لتلخيصه.

- في الكثير من المرات يعلق تعليقا شاملا دون أن يفصل الرجال عن النساء، مثلا عند تعرضه للبنية أو القوة الجسدية أو الوسيلة المستعملة أو نوع الجريمة نفسها التي أكد أنها ستختلف من جنس إلى آخر.

- منهجيا لا يسمي عينتيه (الاثنتين) كما أن عدد العينة كان يتغير في كل مرة دون أن يوضح لنا سبب ذلك.

توصل الباحث إلى نتائج جد هامة لكنه لم يشرحها بل لم يعلق حتى عليها كذكره أن أغلبية الجرائم تحدث في يومي الأربعاء والخميس.

وإن كان هذا يناقض ما أتى به في الجزء الأول ولما أدلت به الشرطة، أن أغلبية جرائم القتل تتم في الريف إلا أنه يتماشى مع ما أكدته الكثير من الدراسات.

تعرض وإن كان ذلك في الأخير لكل أنواع جرائم القتل، لكنه أدرجها بصفة عامة دون التمييز بين مختلف الجرائم، فهل يعقل أن يكون ما يميز نوع من الجريمة من دوافع ونتائج صالح لكل أنواع الجرائم؟ وأخيرا، ومن إيجابيات الدراسة أن الباحث وضح لنا طريقة إجراءه للمقابلات وكيفية اكتساب ثقة المبحوث، وبهذا يكون قد أعطى لنا شرط من شروط كيفية التعامل مع المبحوث عند إجراء المقابلة خاصة في المواضيع الحساسة مثل هذه ومع فئة قد يعتبرها الكثير فئة خطيرة.

الدراسة الثالثة

المعاملة الجنائية لمرتكبي الجرائم تحت تأثير تعاطي المخدرات والإدمان عليها، (رؤية

لعينة من رجال القضاء) لمحمود بسطامي شعبان وعلاء فتح الله

اهتم الباحثان في هذه الدراسة بالقوانين التي تخص الحالات التي تتم فيها الجريمة في حالة فقدان وعي مرتكبيها، في حالة تعاطي المخدرات بالأخص، وكيفية التطبيق لهذه القوانين. فبدأ البحث بالنص التالي "لا عقاب على مرتكب جريمة وهو فاقد الشعور أو الاختيار في

عمله وقت ارتكاب الجريمة... لغيوبة ناشئة عن عقاقير مخدرة أيا كان نوعها إذا أخذها قهرا عنه أو على غير علم منه بها".(1)

أما عن رأيهما وكأنهما يشرحان وينتقدان في نفس الوقت يقولان "إن المشرع حين صاغ أحكامه بشأن متعاطي المواد المخدرة والمدمنين عليها قد تعامل مع هؤلاء بوصفهم كذلك، أي بوصفهم متعاطين ومدمنين يستحقون نظرة إنسانية من المجتمع تستهدف علاجهم مما هم فيه. ومن ثم فإنه لم ينتبه للجانب الآخر من مشكلة هؤلاء، وهو ما يمثله تعاطي المخدر والإدمان عليه من خطر اتجاه المدمن إلى ارتكاب أفعال إجرامية بالغة الخطورة".(2)

يشير الباحثان بضرورة عقاب مرتكب تلك الجرائم بمحاسبتها على فعله الإجرامي حسابا كاملا طالما كان تناوله للمخدر قد تم بإرادته واختياره. لأن الجاني في هذه الحالة يكون مسؤولا عن جريمته إلى المادة التالية لمن تناولها بإرادته "بل لو كانت من الجرائم العمدية التي لا يكتفي القانون فيها بالقصد الجنائي العام وإنما يستلزم قصدا خاصا كالقتل العمد".(3) ثم يضيفان بسرد ما حدث من تغيرات أو تعديلات قانونية لنفس النوع من الجرائم أي تلك التي تتطلب قصدا خاصا "إن محكمة النقض قد عدلت عن قضائها هذا بالنسبة للجرائم التي تطلب قصدا خاصا، وذهبت إلى أن فاقد الشعور أو الاختيار لغيوبة ناشئة عن عقاقير مخدرة لا يصح أن يقال عنه انه كان لديه نية القتل سواء أكان تناوله المادة التي تسببت في ذلك بعلمه ورضاه أم أخذه قهرا عنه أو أن يكون قد نوى القتل ثم تناول المسكر ليكون مشجعا له على ارتكاب جريمته".(4)

لكن يرجع الباحثان ليعكس الحالة الأخرى التي قد يكون فيها الجاني فاقدا للوعي أي في حالة السكر "أن السكران لا يعفى من العقاب إلا إذا كان قد أخذ المسكر بغير إرادته ما دام

1 - بسطامي محمود شعبان وفتح الله علاء، المعاملة الجنائية لمرتكي الجرائم تحت تأثير تعاطي المخدرات والإدمان عليها، (رؤية لعينة من رجال القضاء)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2006، ص د.

2 - بسطامي محمود شعبان وفتح الله علاء، المرجع السابق، ص 4.

3 - بسطامي محمود شعبان وفتح الله علاء، المرجع السابق، ص 75.

4- نفس المرجع، ص 6.

القانون يوجب في جريمته القتل العمد أن يكون الجاني قد نوى إزهاق روح المجني عليه، وما دامت هذه النية باعتبارها ركنا من أركان الجريمة لا يصح القول بقيامها إلا إذا تحققت بالفعل...".⁽¹⁾

أما إذا كان مدمن على المخدرات أو السكر فيعامل كبقية المتهمين أو يعفى من العقاب تماما، يقول الباحثان "...فقط نقول انه أيا كان وجه الحقيقة في هذا الموضوع، فإن مرتكب الجريمة تحت تأثير المخدر سيلقى معاملة جزائية غير كافية، حتى لو تم عقابه وفقا لآراء من ينادون بمساءلته مساءلة كاملة، ذلك أن هذه المسألة لن تواجه إلا صفة الجاني باعتباره مجرما، أما صفته الأخرى باعتباره مريضا فستبقى سيفا مسلطا على الجميع...".⁽²⁾

فهل يعقل أن نعتبر كل من تناول المخدر أو شرب كحول مريض وعلى القضاء معاملته معاملة مختلفة (رأفة) به؟ ليعيد المؤلفان ذكر المادة (62)، وكأنهما مصرّان على تنكيرنا بأن "لا ينبغي أن نغفل هنا تلك الآراء التي ذهبت إلى إدراج طائفة المدمنين ضمن طائفة المتمتعين بالإعفاء من العقاب وفقا لأحكام المادة (62) عقوبات باعتبار أنه لا قبل لهم على مقاومة الاحتجاج إلى المخدر، بما يدخلهم ضمن طائفة المجانين والمصابين بالعاهة العقلية".⁽³⁾

يُصنّف المدمنون حسب هذه المادة كمرضى ينبغي الاعتناء بهم 'رُفِعَ عنهم القلم'، وهذا ما أدى بهما إلى انتقاد فكرة أن المدمن على المخدرات أو على الكحول إنسان مريض يستدعي الاهتمام عوضا عن الإدانة.

فيتدخلان بالقول "و خلاصة القول إن المشرع لم يلتفت إلى الخطورة الإجرامية للمدمن على المجتمع، وإنما ركز اهتمامه 'الإنساني' على شخص المدمن على العطف عليه ورأفة به، دون اهتمام بحماية المجتمع من أخطاره المتمثلة بالذات في تلك الجرائم التي يرتكبها

¹ - بسطامي محمود شعبان وفتح الله علاء، المرجع السابق، ص7.

² - نفس المرجع، ص7.

³ - نفس المرجع، ص8.

من أجل الحصول على احتياجاته من المادة المخدرة، وخصوصاً بعد أن استشرى أمر الإدمان على المخدرات ذات الآثار الجسمية، التي تجعل أمر الحصول عليها من قبل المدمن أمراً حتمياً لا يستطيع مقاومته، بالرغم من الارتفاع النسبي لأسعارها".(1)

ويشرحنا هذه الفكرة القانونية بصفة إنسانية كالتالي "...فقد استهدف البحث الحالي النظر في سد ثغرة تشريعية سواء في مجال قانون مكافحة المخدرات، أو قانون العقوبات العام، بحيث يمكن التعامل مع الفئة من المجرمين بما يناسب أحوالهم، وبالذات حالة الإدمان على المخدرات، بصورة تضع في الاعتبار وتقيم التوازن بين الحالة المرضية التي يعانون منها (الإدمان) وبين صفتهم كمجرمين حق عليهم العقاب وفقاً للأحكام القانونية".(2)

جميل في أن نفكر بهذه الطريقة، فما هو الحل حسب الباحثان؟

"وبطبيعة الحال فإن سد الثغرة التشريعية في القانون الموضوعي يتطلب إدخال تعديلات على القانون الإجرائي بما يمكّن القاضي الجنائي من حسن تطبيق القواعد الموضوعية في ضوء وجود معطيات كافية، يكفلها له تعديل القانون الإجرائي، الذي يستهدف البحث الوصول إليه بما يسهل التعرض للمتهم المائل أمامه وإقامة التوازن بين حالته المرضية وحالته الإجرامية".(3)

تحدّث الباحثان هنا فقط عن سد الثغرة القانونية دون أن يقترحا البديل وإنما بطرح مجموعة من الأسئلة التي شكّلت تساؤلات الدراسة أهمها:(4)

- ما أنسب أساليب التعامل مع هذه الفئة من وجهة نظر القضاء والقانون والطب النفسي وعلم النفس، ورجال مكافحة المخدرات وغيرهم؟

- في حالة تبني أساليب الجمع بين التدبير والعقوبة الجنائية، ما هي أنسب أساليب إدراج ذلك في تشريعات مكافحة المخدرات؟

1 - بسطامي محمود شعبان وفتح الله علاء، المرجع السابق، ص 8.

2 - نفس المرجع، ص 10.

3- نفس المرجع، ص 10.

4- نفس المرجع، ص 11.

- ما التعديلات التي ينبغي إدخالها على إجراءات الدعوى الجنائية بما يتيح للقاضي الفرصة الكاملة للتعرف على الظروف المحيطة بالواقعة الإجرامية ومرتكبها؟

إذا كانت هذه أهم الأسئلة التي استهدفت البحث، فسوف نرى إذا تمكّن الباحثان من الإجابة عنها؟ خاصة أن مواضيع الإجرام مواضيع معقدة ودراستها من الجانب القانوني تتطلب كثيرا من الإمعان والجدية، حتى لا نحل جانبا من المشكلة لنقع في مشكلة أخرى.

يقول الباحثان "... في النهاية للقاضي الجنائي أن يختار بين بدائل أتاحتها له المشرع وحماية المجتمع من خطر حال تمثل في جريمة وقعت بالفعل في ظروف توحى بإمكان تكرارها...".⁽¹⁾

لذا قصد الباحثان مجموعة من أقدم رؤساء محاكم النيابة ومن ثم قد اكتسبا خبرات حول الظواهر الإجرامية، فضلا عن اكتسابهما خبرات طويلة في المجال القضائي تسمح لهما بالتعبير عن وجهات نظر مدعّمة سواء فيما يتعلق الأمر بالصلة بين المخدرات والسلوك الإجرامي أو بإدلائهما بآراء حول الأسلوب الأمثل في التعامل مع تلك الفئة من الجناة.

وهذا ما يذكرنا بما بادرنّا للقيام به عند حديثنا في نفس الموضوع وتناولنا لنفس النقاط، وكنا نود مقابلة مجموعة من المحامين فقالت لنا إحداهن* : أنه ليس من الدواعي مقابلة أشخاص آخرين لطرح عليهم نفس الأفكار فسيردون عليكم بنفس الأجوبة؛ أي أن لا مجال لنفي علاقة ارتفاع الجريمة بظاهرة المخدرات.

هل كانت على حق أم لا؟ لا ندري ما دمنا لم نقم بهذا العمل أي مقابلة واستجواب العديد من المحامين أو القضاة... لكن في النقطة أو المرحلة التي وصلنا إليها اليوم، اقتنعنا أنه من الأفضل اعتبار هذا الجانب (معرفة رأي المحامين والقضاة...) وإجراء مقابلات معهم شيئا مهم جدا للمعرفة، لكنه يعتبر بحثًا قائمًا بذاته، كونه موضوعًا يتطلب دراسةً معمقةً ووقتًا طويلاً لا يمكن التطرق إليه في بحثنا الحالي. وهذا ما فعله الباحثان "أجريت المقابلات بواسطة مجموعة من الباحثين الميدانيين من خريجي كليات الحقوق، والذين يتمتعون بقدر كبير من الخبرة في العمل القانوني...".⁽²⁾

¹- بسطامي محمود شعبان وفتح الله علاء، المرجع السابق، ص12.

*محامية مختصة في القضايا الجنائية.

²- بسطامي محمود شعبان وفتح الله علاء، المرجع السابق، ص12.

إدمان المخدرات بين المرض والجريمة

وفيما يخص هذا العنوان جاء ما يلي "أثبتت كل التجارب أنه إذا خُطت مكافحة الجريمة خطوة فإن الجريمة تخطوا خطوتين ولعل هذا ما جعل الباحثين يتوقفون ليسألوا أنفسهم إن كان البحث عن أسباب الجريمة هو الطريق الصحيح للتخلص مما تشكله من آثار".⁽¹⁾ وإن بدأ الباحثان الفصل بهذا الرأي، فذلك لمواصلة فكرة بأن المتعاطي للمخدر إنسان مريض يجب النظر إليه نظرة المريض الذي هو بحاجة للعلاج أكثر من نظرة الجاني الذي يستحق العقاب. "بعد تعديل بعض الأحكام لسنة (1960)، حيث أكد في المادة (37) على أنه لا تقام الدعوى الجنائية على من تقدم من المتعاطين من تلقاء نفسه للعلاج وكذلك على من يقدمه أهله للعلاج من الإدمان".⁽²⁾

أما عن علاقة الإدمان بالجريمة حسب هذه الدراسة فتتلخص فيما يلي "و يتضح من الجدول المعروض أن غالبية رجال القضاء الذين شملتهم الدراسة ترى وجود ارتباط بين الإدمان على المخدرات والسلوك الإجرامي، بمعنى أن كل مدمن على المخدرات يمكن أن يصبح مجرماً".⁽³⁾

أما عن نوع الجرائم الأكثر وقوعاً في هذه الحالة حسب الدراسة فيقول الباحثان "كما أن جرائم الإعتداء على الأشخاص تكثر ممن أدمن المخدر، وذلك لأنه يقتل أو يعتدى في الغالب لأجل الحصول على المال لشراء المخدر".⁽⁴⁾

مرة أخرى يخطط الباحثان بين الجرائم التي تحدث نتيجة عدم الحصول أو بالأحرى بغية الحصول على المخدر بأي طريقة، وبين الجرائم التي تحدث نتيجة تناولها مثلما جاء في العنوان 'المعاملة الجنائية لمرتكبي الجرائم تحت تأثير تعاطي المخدرات والإدمان عليها'. فبالرجوع إلى العنوان نفسه يقول الباحثان "كان هذا الرأي قد ذكر أنه يمكن الربط بين تعاطي

1 - بسطامي محمود شعبان وفتح الله علاء، المرجع السابق ، ص14.

2 - نفس المرجع، ص21.

3 - نفس المرجع، ص28.

4 - نفس المرجع، ص30.

المخدر والجريمة في حالة تعاطي المجرم لمادة مخدرة في سبيل التحضير والتجهيز لارتكاب
جريمته...". (1)

ونحن نتساءل، كيف يمكننا معرفة أو اثبات ذلك؟ وإن حصل وأن تأكد القضاء من تلك النية فما هو
الحكم المخصص في هذه الحالة؟ وهل هذا لا يتنافى مع ما سبق ذكره كون أن المدمن فاقدا للوعي؟
بتعبير آخر كيف يكون المدمن فاقدا للوعي وبإمكانه وعي ما يفعله من جريمة؟

خاصة وإن أكد لنا المرجع نفسه بأنّ "المخدر تعدم لدى الشخص الشعور بالمسؤولية". (2)
لكن - وفي نفس الوقت - وكرد على تساؤلاتنا، نجد رأيا آخر لبعض القضاة كالتالي "فقد
رأى هذا الاتجاه أن من الواجب في هذه الحالة معاقبة الجاني بجريمة تعاطي مخدرات
أيضا" (3) مثلما يعمل به في بلادنا.

وبين هذا وذاك، وكحوصلة لكل الآراء يقول الباحثان "يلمس من هذه الآراء أن تحقيق
العدالة يتطلب إمام القاضي بكافة ملابسات وظروف الواقعة والمتهم. وخاصة ما يتعلق
بحالة المتهم العقلية والنفسية والمزاجية وقت الجريمة، حتى يمكن من خلال ذلك المعاملة
الجنائية المناسبة تحقيقا لفلسفة العقاب". (4)

فإن كان ذلك ممكناً، أي التحري والتحقق والتأكد منه، سيكون التعبير الأدق هو أخذ كل حالة على حدة؛
أي أن كل مجرم يشكل حالة، حتى يتحقق ما أطلقا عليه بفلسفة العقاب'.
وهذا ما فعله الباحثان بـ"إجراء الدراسة باستعمال دليل مقابلة الذي احتوى على (42) سؤالاً
معظمها أسئلة مفتوحة... أجرت المقابلات على مجموعة (18) أعضاء محكمة استئناف
القاهرة بواسطة مجموعة من الباحثين الميدانيين من خريجي كليات الحقوق، والذين يتمتعون
بقدر كبير من الخبرة في العمل القانوني...". (5)

1 - بسطامي محمود شعبان وفتح الله علاء المرجع السابق، ص 32.

2 - نفس المرجع، ص 36.

3 - نفس المرجع، ص 50.

4 - نفس المرجع، ص 53.

5 - نفس المرجع، ص 14.

وبالتطرق إلى الإلزام بالقوانين والمواد والاقتراحات استطاع المؤلفان استنتاج ما يلي "إن بعض هذه الاقتراحات قد تناول ضرورة تعديل نصوص موضوعية في قانون العقوبات، ومن ذلك ضرورة تعديل نص (62) بإضافة انه الغيبوبة ناشئة عن مخدر أخذه بإرادته فإنه يكون مسؤولاً عنه ومن ذلك تعديل قانون العقوبات بتشديد العقوبات على المتهم الذي يتعاطى المواد المخدرة أو الكحولية بقصد ارتكاب الجريمة...".⁽¹⁾

كانت هذه مجرد اقتراحات في مصر سنة 2007، فلا نعلم ما هو الأمر بعد أكثر من سبع (7) سنوات لانعدام الدراسات في هذا الشأن علماً أن تواجدنا في مصر كان في أواخر 2014، لم نجد دراسات أخرى مكتملة لهذه الدراسة.

أما عن لب الموضوع؛ إلا وهو علاقة تعاطي المخدر أو الإدمان بالجريمة وابتداءً بالفقرة الخاصة أو حاملة فكرة أو فلسفة ارتكاب الجريمة تحت تأثير مخدر أو مسكر كمانع للمسؤولية⁽²⁾ نصت المادة من قانون العقوبات على أنه لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار... إذا أخذها قهراً...".⁽²⁾

لكن حينما تعرض الباحثان إلى هذه النقطة مع رجال القضاء، أي إلى مدى تطبيق هذه المادة على الواقع استنتجا أنه كما ذكروا "وجود صعوبات واضحة في إثبات توافر الحالات التي تنص عليها هذه المادة حتى يستفيد المتهم من الإعفاء...". وإذا تضمنت التحقيقات ما يفيد أن المتهم حال ارتكاب الجريمة كان فاقداً للإدراك يطبق هذا النص وعلى المتهم إثبات ذلك. وإذا عجز عن إثبات ذلك فيعتبر أنه تناول العقاقير بإرادته فإن سبب عدم المسؤولية المشار إليه في المادة لا ينطبق عليه. وعند النظر إلى مبررات عدم اقتناع العينة بدخول التعاطي تحت قهر، تلمست بعض الآراء أن لا يعفي المتهم من المسؤولية عن جريمته... ويرجع إلى المادة لمكافحة المخدرات".⁽³⁾

1 - بسطامي محمود شعبان وفتح الله علاء المرجع السابق، ص 59.

2 - نفس المرجع، ص 69.

3 - نفس المرجع، ص 75-79.

ففي مصر "تعتبر نصوص قانون مكافحة المخدرات المدمن مريضاً يستحق العلاج...".⁽¹⁾ وعلى كل، فهذه الآراء تؤكد أنه لا يجوز أن تؤثر حالة الإدمان في إعفاء المتهم من المسؤولية عن الجريمة. خلاصة القول؛ وإن كان ذلك يبدو بديهياً بالنسبة لنا يضيف الباحثان "اتفقت الآراء على أن الأصل هو التعاطي لا يؤثر على المسؤولية الجنائية للمتهم طالما كان ذلك بإرادته...".⁽²⁾

إذا ما تفهمنا المدمن الذي قام بجريمة وهو غير واعي، واعتبرناه مريضاً، فلم لا يعتبر كذلك من تناولها دون أن يرتكب جريمة؟ أم أنه يجب أن يرتكب الجريمة (قتل) لكي يستفيد من العلاج؟ وعلى هذا النحو جاء عنوان آخر في نفس المرجع كالتالي "المعاملة الجنائية لمرتكبي الجرائم تحت تأثير تعاطي المخدرات أو الإدمان عليها بين متطلبات حماية المجتمع والرأفة بالمدمنين".⁽³⁾ وهل يعقل أن نحمي المجتمع إذا ما أعفينا كل من ارتكب جريمة وهو مدمن سواء تناول المخدر عن علم أو قهراً؟

"وبين العقاب والإعفاء ذهب البعض إلى تخفيف العقاب على المدمن مرتكب الجرائم... وفي هذا السياق ذهب البعض إلى إمكان التعامل معه على أساس الإعفاء الوارد في المادة (62) بشرط أن يوضع المدمن في مكان علاجي...".⁽⁴⁾

وفي الأخير يلخص الباحثان الدراسة فيما يلي "كشفت الدراسة أن القواعد التشريعية لا تكفي للكشف عن حالة التهم وقت ارتكاب الجريمة... لذلك اتجه القضاء إلى اقتراح استحداث نصوص اجرائية تكفل تغطية الثغرة أو بالأحرى ادخال تعديلات على النصوص القائمة... تبيّن من الدراسة أيضاً بأن النصوص الموضوعية القائمة لا تكفي للتعامل مع هذه الفئة من المجرمين وأن الأمر يستدعي استحداث أساليب معاملة جنائية تشمل العقاب والعلاج

1 - بسطامي محمود شعبان وفتح الله علاء المرجع السابق، ص 93.

2 - نفس المرجع، ص 83.

3 - نفس المرجع، ص 95.

4 - نفس المرجع، ص 104.

وتدابير الوقاية في آن معا".⁽¹⁾ فإن كان العقاب أصلا هو لحماية المجتمع فكيف نهتم بالمجرم ولا نهتم بسلامة المجتمع؟

"إذا ثبت للمحكمة التي صدرت الحكم في جنابة أو جنحة عقوبتها الحبس أن المتهم ما كان ليرتكب هذه الجريمة لولا وقوعه تحت تأثير الإدمان على مادة المخدرة، أن تأمر بحجز المتهم في إحدى المصحات المخصصة لعلاج المدمنين بعد انقضاء مدة العقوبة المحكوم بها. إذا ثبت لديها أنه ما زال يعاني من مشكلته مع المخدر، وإن حالته تستدعي الحيلولة بينه وبين ارتكاب المزيد من الجرائم نتيجة لهذه المعاناة. ويتم إثبات هذه الحالة من خلال تقرير مقدم من مدير المؤسسة العقابية مشفوعا برأي من تتدبه المحكمة من الخبراء وبعد سماع أقوال النيابة العامة ويكون لنفس المحكمة التي أصدرت القرار المشار إليه في الفقرة السابقة أن تأمر بالإفراج عنه بعد إتباع نفس الخطوات وإجراء ما تراه لازما للتثبت من أن المتهم قد شُفي من الإدمان".⁽²⁾

وفي نهاية البحث يقول الباحثان "ومن الواضح أن النتائج التي حصلنا عليها من خلال الدراسة تبدو مشجعة إلى حد كبير نحو الدخول في مرحلة جديدة من البحث، ترمي إلى الوصول إلى مقترحات محددة حول الوسائل الفنية للكشف الفوري عن حالة مرتكبي الجرائم وقت ارتكابها، والتعديلات التشريعية الموضوعية والإجرائية التي يحتاج إليها الأمر، والأسلوب الفني الأمثل لمواجهة تلك الخطورة الإجرامية... وينوي الفريق البحثي مواصلة العمل في المرحلة القادمة مع خبراء في خطة المرور والمباحث العامة والسجون، وعلماء النفس والإجتماع والطب النفسي، وأساتذة القانون الجنائي".⁽³⁾

1 - بسطامي محمود شعبان وفتح الله علاء، المرجع السابق، ص 127.

2- نفس المرجع، ص 128.

3 - نفس المرجع، ص 41.

التعليق

منهجياً؛ لم تتم المقابلات من طرف الباحثين أنفسهم، وإن كانت من شروط وخصوصيات تقنية المقابلة أن يقوم بها صاحب البحث نفسه أي من طرف نفس الباحث.

فالباحث أو الباحثون يتحدثون هنا عن المجتمع ويوجهون كلامهم إلى القضاة الذين يطبقون القوانين على مرتكبي الجرائم.

نستخلص من الدراسة، أن الباحثان- وبتناولهما قضية فكرنا فيها -وباعترافهما أن المشكل والفرغ القانوني واضح في القانون المصري مثلما هو في الجزائري، كأولاً اقتراح الحل المناسب إلا أنها لم تكن واضحة، أي أننا لم نلمس حلولاً أو بديلاً. إضافة إلى هذا أكبر انتقاد نوجهه إلى هذه الدراسة أنها لم تتعرض للكحول أو حالة السكر بنفس الدرجة التي تناولت بها المخدرات كونها مادتين يفقدان الوعي، بل تناولهما للكحول ما جاء إلا نادراً وإن لم يخصوه في العنوان ذاته.

فالملاحظ هنا أن القانون، المصري يخص أنواع المخدر دون الكحول، كما هو واضح أن المستفيد قانونياً هو من يأخذها قهراً أو دون علم، إلا أن هذه الحالات نادرة ومن الصعب إثباتها.

ينتقد الباحثان المادة (62) وذلك شيء بديهي إلا أنهما- والغريب -لم يتكلموا عن الجرائم التي تحدث من طرف مرتكبيها وهم في حالة سكر أو إدمان، وإنما خصا بالذكر هؤلاء الذين يرتكبون الجرائم للحصول على ما تعودوا عليه من مخدرات. المهم هو أن لا أحد يمكن نكران أو تجاهل العلاقة الوطيدة بين تعاطي المخدرات أو الإدمان عليها وحتى السكر (الكحول) وبين السلوك الإجرامي مهما كان نوعه؛ أي سواء كان للحصول على المادة المخدرة أو كان ناتجاً على إثر تناولها.

لا نعم، حينما تحدثنا عن الاستفادة من العلاج بدلاً من العقوبة عند القيام بجريمة القتل، إن كان ذلك قانون مطبق أو مادة جديدة في حيز التطبيق أو مجرد اقتراح ما دام الباحثان لم يعطيا لنا رقم المادة أو القانون، لكن مهما يكون نفهم من أن كل من أراد ارتكاب جريمة وبالأخص أخطر جريمة إلا وهي القتل، ما عليه إلا أن ينوي الفعل ثم يأخذ المخدر ليرتكب جريمته بما أنه لن يحاسب عليها وإنما يُحوّل للعلاج. كما لم نفهم إن كانت عملية العلاج تتم بعد القبض عليه مباشرة أو بعد إصدار الحكم، مع العلم أن هناك فرقاً شاسعاً ما بين الإدمان ومجرد تعاطي مادة المخدر.

لا ندري لماذا لم يتم ذكر حالة السكر من طرف الباحثين مباشرة مع حالة إدمان المخدر، وكأنها شيء يؤخذ على حدة. كما لم يعلا بدقة لماذا في كل مرة يُخصا جريمة القتل دون الجرائم الأخرى.

بالرغم من أن هذا في صالحنا ما دنا بصدد دراسة جريمة القتل، إلا أنهما لم يذكرا لا في العنوان ولا في أهداف البحث اهتمامهما الخاص بجريمة القتل، بما أن الجرائم التي قد تحدث بسبب تعاطي المخدرات عديدة كالسرقة أو الاغتصاب مثلا.

فالتعرض إلى هذه النقاط هو لسد الثغرات القانونية الخاصة سواء كانت في تلك البلدان أو في الجزائر. لكن هل يعقل أن نحسب الشخص الثمل أو الفاقد عقله بشرب الخمر أو المخدرات إنساناً واعياً تثبت عليه جريمة القتل العمدي التي تشترط بأن يكون فاعلها واعياً أم يُرفع عنه الفعل؟ نعيد سؤالنا بطريقة أخرى؛ لأننا حينما فكرنا في نفس القضية وطرحناها على بعض المختصين، قيل لنا حرفياً بـ "أن هذا تفلسف" فأجبنا أنه "بل إنه إنساني" فرد علينا "بالفعل ما قيمة عالم الاجتماع إن لم يكن إنسانياً؟" لهذا السبب كنا ننوي القيام بمقابلات مع من كان سيُفيدنا حتى نفهم ونتطرق إلى وجهات النظر المختلفة، لكن تخلينا عن هذه الفكرة حينما أدركنا بأن التعرض لمثل هذه المسألة يتطلب وقتاً طويلاً، ودراسة معمقة أي دراسة بحد ذاتها، لا يمكن القيام بها في بحثنا الحالي. لكن نكتفي بالسؤال: هل هناك من جنائين يفكرون أو يجتهدون حول حالة الإدمان وعلاقتها بالمسؤولية الجنائية في بلادنا؟

الدراسة الرابعة

جرائم العنف العلنية في المجتمع المصري (دراسة استطلاعية) لسعاد عطا

تعد لنا الباحثة في هذا العدد من المجلة أنواع الجرائم التي تتم تسميتها بجرائم العنف فنقول "تهتم الدراسة الحالية بذلك النوع من الاجرام العنيف الذي يتم بشكل علني في الأماكن العامة، على مرأى ومسمع من أفراد المجتمع، والذي يقع من أفراد بقصد تحقيق مصالح شخصية لهم عن طريق الإعتداء على الآخرين لاسترداد الحقوق أو انتزاعها أو السرقة أو السطو المسلح أو القتل للثأر أو الانتقام أو الخطف بالقوة للحصول على الفدية أو التعذيب بقصد الانتقام أو الاغتصاب".⁽¹⁾

أما عن مفهوم جريمة العنف العلنية لديها "... المقصود به صور حرق أو تدمير بهدف إشاعة الرعب في المجتمع، أي تلك النوعية من جرائم العنف العلنية التي قد بدأت تنتشر في المجتمع المصري، فالجريمة العلنية تلقي بالرعب وتهديدا في سكينة أفراد المجتمع".⁽²⁾

1 - عطا سعاد، "جرائم العنف العلنية في المجتمع المصري (دراسة استطلاعية)" في المجلة القومية للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد 48، العدد الأول، القاهرة، مارس 2005، ص 45.

2 - نفس المرجع، ص 44.

وعن أهم نتائج البحث فهي كالتالي⁽¹⁾:

- أسفر حصر جرائم العنف العنيفة المنشورة في جريدة الأهرام لمدة عام عن إعطاء مؤشر تقريبي لحجمها في المجتمع، والذي بلغ (251) جريمة عنف علني بواقع جريمة لكل ساعة تقريبا.
- وإتينا نعتبر هذه الأرقام جد مخيفة، فهل من دراسة من هذا النوع في بلادنا حتى يتسنى لنا المقارنة؟
- تنتشر جرائم العنف العنيفة بالدرجة الأولى في شريحة الطبقة العاملة (العمالة المساعدة، الخدمية، الحرفية) كرد فعل للمعاونة الاقتصادية وطبيعة أعمالهم غير المستقرة والموسمية في بعض الأحيان.
- نسبة العاملين بأعمال مهنية أمثال المحاسب، الطبيب، المهندس، المحامي، المدرس... الخ.. منخفضة (4.5) % وتتركز أسبابها في استيراد الحقوق ومقاومة رجال الأمن والدخول في مشاجرات.
- ما يقرب من نصف جرائم العنف العنيفة يتم ارتكابها بين الأقارب والمعارف (الأسرة، الأقارب، الجيران).
- أعلى نسبة لجرائم العنف العنيفة ارتكبت في المحافظات الحضرية والتي شملت القاهرة، الإسكندرية والسويس.
- أغلبها تمت في الطريق العام، ثم في أماكن العمل، ويشكل ارتكابها في أماكن الدراسة، ووسائل المواصلات، وأماكن الترفيه نسبة منخفضة.
- إن الغالبية العظمى من مرتكبيها ليسوا مجرمين أو معتادي الإجرام، ولكن ارتكبوا الجرائم تحت تأثير الغضب والإنفعالات والتوتر.
- احتلت المشاجرات أعلى نسبة فيها، تليها التي ارتكبت بدافع الانتقام، ثم جرائم بسبب المشادات الكلامية، ثم جرائم بسبب الخلافات المالية، أخيراً جرائم بسبب الخلافات الأسرية.
- أغلبها تمت باستعمال أسلحة وآلات حادة، ويشكل السلاح الأبيض الأداة الأكثر شيوعاً في ارتكاب جرائم العنف العنيفة².

1 - عطا سعاد، المرجع السابق، ص45-48.

2 - نفس المرجع، ص48.

التعليق

تعطي مفهومين مختلفين لجرائم العنف، لكنهما مكمّلين لبعضهما. تشترط أن تكون جرائم العنف علنية، لكن من الممكن أن تكون جريمة عنف غير علنية، أم أن الباحثة ركزت على تلك التي تحدث علانية؟ لا تعطينا الباحثة ولو معلومة عن الخطوات المنهجية المتبعة وإن فهمنا أن عيّنتها أخذت من مقالات الجريدة المصرية (الأهرام).

تتناقض الباحثة عندما تقول بأن الوسيلة الأكثر استعمالاً هي الأسلحة النارية ثم تقول إن السكين هو الأكثر شيوعاً.

وإن كانت هذه الدراسة تشبه في بعض النقاط دراستنا بذكرها عامل أو مؤشر المشاجرات، إلا أننا لا نفهم لماذا عند النتائج فصلت الجرائم التي تحدث نتيجة المشادات الكلامية عن الجرائم بسبب الخلافات المالية التي لا تخلو من المشاجرات؟

الدراسة الخامسة

ملاحح جريمة القتل، دراسة نشرت في المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية بمصر

بدأ هذا الكتاب بالتعرض بإيجاز إلى القتل عند قدامى المصريين "كانوا يعاقبون جريمة القتل المقصود بالموت... لشرائع الفراعنة لم تكن تفرق بين الحر والعبد... أما القتل الخطأ بالنفي".⁽¹⁾ ثم القتل في الشريعة موسى عليه السلام "بالنار أو بالقصاص".⁽²⁾

ثم تطرق إلى القتل في الشريعة الإغريقية "بالتفرقة بين القتل المقصود بالموت إذا ظل في البلاد وأن يختار المنفى إلى الأبد مع تصادر أمواله لخزانة الدولة سواء كان مصيره الإعدام أم المنفى في النفي المؤبد".⁽³⁾ ثم انتقل إلى القتل في شريعة الرومان "قانون روما على عقوبة الإعدام للقتل المقصود، أما القتل غير مقصود كان على مرتكبه أن يقدم القربان...".⁽⁴⁾

1 - "ملاحح جريمة القتل" في مجلة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر، سنة 1970، ص 11.

2 - نفس المرجع، ص 11.

3 - نفس المرجع، ص 12.

4 - نفس المرجع، ص 12.

ليصل إلى القتل في الفقه الإسلامي الذي قسم القتل إلى ثلاثة أنواع "القتل العمد القتل الشبه عمد القتل الخطأ والقتل الذي يجري مجرى الخطأ أما عن العقوبة... فقررت الشريعة الإسلامية عقوبة الإعدام قصاصاً لجريمة القتل العمد...".⁽¹⁾

ليعرض لمراحل التغييرات التي حدثت في التشريع المصري بإعطاء لمحة تاريخية ابتداء من السنة التي بدأ فيها تطبيق الشريعة الإسلامية ابتداء من سنة 740 ميلادية إلى عهد محمد علي، ثم الإصلاحات التشريعية في عهد إسماعيل إلى سنة 1964 بعرضه إلى أركان جريمة القتل العمد التي سنتعرض إليها في فصول أخرى كونها لا تخص مصر فقط.

إلاً أننا ارتأينا أن نذكر هنا الظروف المخففة المتعلقة بمصر كما جاءت في هذا الكتاب "كما أخذ المشرع في تدبيره بالأعدار المخففة حالة من يفاجئ زوجته متلبسة بالزنا فيقتلها هي ومن يزني بها".⁽²⁾ فالظروف المخففة "لا تخص إلا الزوج، دون الزوجة إذا كانت ضحية...، وأنه يشمل كلا من الزوجة والشريك عند القتل... كما أنه يذكر الحالات عند انعدام الأهلية لعقاب من يكون فاقد الشعور والاختيار في عملية وقت ارتكاب الفعل إما المجنون وإما لغيوبية ناشئة عن عقاير مخدرة أيا كان نوعها أخذها قهراً عنه أو على غير علم منه بها".⁽³⁾

أما عن أهم احصاءات القتل فيختصر في اعطائنا عدد القضايا لجرائم القتل⁽⁴⁾:

- سنة 1950: (53) للقتل، (43) لقضايا شروع في القتل، (4) القتل والشروع فيه.

- وفي سنة 1955 ارتفعت قضايا القتل بالنسبة لمحاولة القتل.

وهنا لا نفهم الفرق بين النوع الأول (القتل)، والثاني (القتل والشروع فيه)، كان من الأجدر أن يكون النوع الثاني الشروع أو محاولة قتل. ولماذا خص قضايا محاولة القتل دون سواها لسنة 1955 ولم يفهمنا إن كانت هي نفسها الشروع في القتل.

من أهم النتائج الأخرى التي تدلي بها الدراسة⁽⁵⁾:

- كون أغلبية الجرائم من هذا النوع تمت خارج المدن، (الريف أو شبه حضري) بنسبة (12.31) %.

- في المناطق شبه الحضرية تليها المناطق الريفية بنسبة (10.28) %.

1 - ملامح جريمة القتل"، المرجع السابق، ص14.

2 - نفس المرجع ص20.

3 - نفس المرجع، ص25.

4 - نفس المرجع، ص52.

5 - نفس المرجع، ص69.

- وأخيراً المناطق الحضرية بنسبة (7.01) % . مع قلة نسبة جرائم القتل والشروع فيه في القاهرة.
- وعن توزيع الجرائم على أيام الأسبوع يدلي البحث الغريب في دراستنا أن تكون نسبة جرائم القتل والشروع فيه تقع في يوم السبت بنسبة (18.14) % .
- ما عدا يوم الجمعة لأن له في مجتمعنا قداسته الدينية مما قد يؤثر في تجنب الإعتداء على الأشخاص.
- عن شهور السنة: ربطت نتائج الدراسة ارتفاع نسبة جرائم القتل ولو بنسبة قليلة جداً بالأجور "لعل يوم أول شهر الذي تصرف فيه معظم الأجور والمرتبات هو اليوم الذي تكثر فيه المشاحنات والمنازعات أو لعل وفرة المال يزداد إقبال الناس على تعاطي الكحول".⁽¹⁾
- وقت الجريمة: "بينت نتائج بحثنا أن معظم جرائم القتل (50.10) % تقع في الليل. ولعل ذلك يعود إلى أوقات الفراغ في المساء (خاصة بالنسبة للرجال) لتجمعهم لتعاطي الخمر".⁽²⁾
- "مكان الجريمة: بما أن أغلبية الجرائم (50) % تحدث ليلاً فهذا قد يفسر كونها تقع خارج السكن، داخل مسكن".⁽³⁾
- توزيع الجرائم حسب بواعثها "أكبر نسبة الأخذ بالثأر (17.90) %، تليها السرقة (13.97) %، نزاع على الأرض (9.42) %، نزاع مالي (7.38) %، أسباب نسائية (5.92) %، نزاع عائلي (و قد يكون بسبب الأرض) ب(5.98) %، ابتزاز المال أو رفض إعطاء المال (1.57) %".⁽⁴⁾
- لم يعط الباحثون حجم العينة ولا توزيعها حسب الجنس بل يَمروا مباشرة إلى إعطاء نسب وأسباب القتل عند النساء التي توزعت كالاتي⁽⁵⁾:
- الانتقام للعرض (3.88) % بأربع (4) حالات، الأخذ بالثأر (7.69) % بحالة واحدة (1)، نفس النسبة بالنسب للسرقة بحالة واحدة (1)، وكذلك نزاع عائلي بحالة واحدة (1)، وأكبر نسبة (38.41) % خمس (5) حالات تحت اسم بواعث أخرى والحالة المتبقية لم يذكر فيها السبب.
- أداة الجريمة⁽⁶⁾
- الوسيلة الأكثر استعمالاً عند الذكور هي الأسلحة النارية أو الحادة (49.48) %.

1 - ملامح جريمة القتل"، المرجع السابق، ص70.

2 - نفس المرجع، ص75.

3 - نفس المرجع، ص82.

4 - نفس المرجع، ص84.

5 - نفس المرجع، ص118.

6 - "نفس المرجع، ص109.

وهما وسيلتان مختلفتان لا ندري لماذا أدرجت في نفس النوع.

- يليها السكين بنسبة (23.66) %، ثم وسائل أخرى كالخنق أو الشنق والإغراق، أما بالنسبة للإناث

فالوسيلة الأكثر استعمالاً هي الخنق ثم السكين ثم وسائل أخرى. ولا نعلم فيما تتمثل الوسائل الأخرى؟

- أما عن الربط بين الوسيلة المستعملة بنوع جنس المجني عليهم فيفيدنا "أما فيما يتعلق بالمجني عليهم

من الإناث فنجد أن معظمهن قد قتلن باستخدام الأسلحة الحادة كما هو الحال بالنسبة للذكور، ويأتي

في المرتبة الثانية الخنق وهي نسبة تفوق كثيراً نسبة المجني عليهم من الذكور، وتأتي الأسلحة النارية

في المرتبة الثالثة بالنسبة للمجني عليهم...".⁽¹⁾

- أما عن علاقة الوسيلة المستعملة بمكان الجريمة "يتضح من بيانات الجدول أن الأغلبية العظمى من

الجرائم التي استخدمت فيها الأسلحة النارية وقعت خارج المسكن وأغلبية الجرائم التي استخدمت فيها

الأسلحة الحادة وقعت داخل المسكن".⁽²⁾

- وعن العلاقة بين وسيلة ارتكاب جريمة القتل ومكان الجريمة (الريف أو الحضر) "الواضح أن الأسلحة

النارية بين الريفيين هي الأكثر استعمالاً، أما فيما يتعلق بالأسلحة الحادة فتكرر في المناطق الحضر".⁽³⁾

- العلاقة بين الباعث على الجريمة ووسيلة ارتكاب الجريمة "...الأسلحة النارية هي أكثر استعمال عند

ابتزاز المال... وقد كان ترتيب الأسلحة الحادة الثاني بالنسبة للجرائم المتعلقة بالانتزاع على الأراضي

والثأر والسرقة وابتزاز المال".⁽⁴⁾

أما عن الخصائص الشخصية التي جاءت في الأخير:

- المهنة: "أن الزراعة هي أكبر مهنة نسبة من الجناة (70.44) %، يليها أصحاب الحرف والصناع

والعمال بـ(10.37) % . ثم تأتي بعد ذلك المشتغلون بالخدمات الرياضية والترفيهية بنسبة تبلغ (9.73)

% . وأخيراً أصحاب المهن العملية والإدارة...".⁽⁵⁾

- أما عن ديانة الجناة "فأغليبتهم مسلمون: (20) % مسيحياً والبقية مسلمون، غير أننا نلاحظ أن جميع

الجانيات من المسلمات".⁽⁶⁾

1 - ملامح جريمة القتل، نفس المرجع، ص 86-116.

2 - نفس المرجع، ص 128.

3 - نفس المرجع، ص 122.

4 - نفس المرجع، ص 139.

5 - نفس المرجع، ص 153.

6 - نفس المرجع، ص 154.

- السن: "الفئة الأكبر هي فئة الذين يتراوح سنهم ما بين [(24) - (31)] ب(219) الذكور ونفس الشيء بالنسبة للإناث (5) حالات، تليها فئة الذين يتراوح سنهم ما بين [(17) - (24)] ب(149) حالة بالنسبة للذكور و(3) حالات بالنسبة للإناث،... ما بين [(31) - (38)] رجال (93) نساء (3) حالات للفئة ما بين [(38) - (45)] بالنسبة للذكور و(3) حالات بالنسبة للإناث"⁽¹⁾.

التعليق

منهجيا: علمنا بأن البحث اعتمد على تقنية الإستمارة التي وزعها على المساجين الذين ارتكبوا جريمة القتل لسنة: 1955 والتي ملئت من طرف وكلاء النيابة باعتمادهم على ملفات القضايا، لكن لا يذكر نوع العينة، لكننا استنتجنا لوحدنا من خلال الجداول بأن فئة الإناث كانت ثلاثة عشر (13) حالة فقط، بينما عدد الذكور هو خمسمئة وسبعة وتسعين (597). وبالرغم من أنه خصص فصل للمنهجية لم يعط لنا الإشكالية ولا الفرضيات. جاءت خصائص مجتمع البحث والدراسات السابقة في الأخير، عوضا أن تكون في بداية الدراسة.

أما فيما يخص التحليل: تم التحليل بالجدول الإحصائية، كون الدراسة انتهجت النوع الكمي التي تعتمد على الإحصاءات والربط بين المتغيرين لكننا التمسنا نقائما كثيرة؛ مثلا : تم تحليل النسب دون ربطها بعوامل أو نسب أخرى، بل غالبا ما إستعمل عبارة (لعل)، وعند التأويل، لم يتم الربط بين مختلف العوامل وإنما بالو".

غالبا ما يعطي لنا الأرقام لا النسب بجمع كلا الجنسين رغم أن الفرق شاسع بينهما من ناحية العدد. فيما يخص نسبة (50) % يكتب أغلبية، لكنها ليست بالأغلبية وإنما هي النصف، وعن بقية النصف الثاني (10) % يذكر أنها حدثت داخل المسكن لكن لم يذكر المكان بالضبط، إذا كان داخل المسكن فأى مسكن؟ مسكن الجاني؟ المجني عليه؟ أم داخل أحد مساكن له صلة بالمجني أم بالمجني عليه؟ أي مسرح الجريمة، كما لا ندري أين ذهبت بقية النسب (40) %؟ أي أنه يعطى لنا النسب ناقصة ولا نفهم أين ذهبت البقية، وأحيانا يعطي لنا النسب دون أي تحليل.

وعند تأويل النتائج، وهي أهم مرحلة من البحث، لم يذهب بعيدا في التأويل مثلا؛ ربط وقت وقوع الجريمة بمؤشر تعاطي الخمر، إلا أنه لم يذكر مكان وقوع الجريمة كدليل آخر يعزز ذلك الربط. لا نفهم لماذا لم تجمع نسب سبب (النزاع المالي) مع نسبة 'الابتزاز المالي'.

¹ - ملامح جريمة القتل"، المرجع السابق، ص152.

وحين ربط نتائج الدراسة بالخصائص الشخصية لم تربط بالمستوى التعليمي وإنما بنوع المهنة. وفيما يخص أداة الجريمة، يذكر جنس الجاني وأداة القتل دون ربطها بجنس المجني عليه. وعن الأيام الأكثر تكرارا لحدوث الجريمة، فالنسب المعطاة لا تعني شيئا، أي أنها جد متقاربة ما عدا يوم الجمعة الذي تقل فيه جرائم القتل. وأخيرا؛ للدراسة جوانب ايجابية، كتعرضها لنوع أو الوسيلة المستعملة، وتوزيع الجرائم حسب الانتماء الجغرافي، وإن كان التحليل المخصص لها ناقصا جدا.

الخاتمة

جاء الفصل الأول كعرض لأهم الخطوات المنهجية، بتقديم التقنيات والمناهج المستعملة، مع شرح كيفية استعمالها، وتقديم التبريرات اللازمة لاتباعنا لها، راجين أن يكون القارئ قد فهم أسباب انتهاجها دون الأخرى. اعتمدنا استعمال المؤلفين الذين وافونا بتعاريف تخص المجال الإجرامي أو كيفية التعرض إلى الظواهر الإجرامية، ذلك المجال الذي يصعب دراسته ليس لكونه حساس فقط وإنما لعدم اتاحة أو توفر الفرص اللازمة لدراسته كما تجب الدراسة. المهم أننا اجتهدنا - منهجيا - لتوضيح أننا لم نكن أول من تلقينا صعوبات في هذا المجال، لذا لسنا أول من استبدل الطرق المثالية بأخرى مع التعليل لتجاوز الصعوبات المنهجية.

الفصل الثاني

المقاربتين النظريتين مع أهمّ النظريات
المتناولة للسلوك الإجرامي

"كل مجتمع جدير بمجرميته"

Emil Durkheim

مقدمة

جاءت مقاربتنا النظريتين كالاتي؛ الأولى لـ'فيرى' قسمناها إلى جزأين؛ الجزء الأول هو الملتقى الذي أجري بروما عاصمة إيطاليا سنة 1885 والذي كان في سياق أنتروبولوجية الاجرام، والثاني ملتقى سنة 1889 الذي تعرض إلى الأنواع الخمسة لجريمة القتل اضافة إلى مؤلف "سوسيولوجية الإجرام" .

اقتناعنا بـ'فيرى' Enrico Ferri ' يعود إلى عدة أسباب؛ كونه معاصر لـ'لومبروزو' أهم عالم اجرام، ومكملا لكل ما أتى به هذا الأخير، كما أنه من خلال تقسيمه لأنواع المجرمين لم يحكم عليهم بأنهم خطرين أو مرضى... الخ كما كان يظن الجميع، لكنه بالعكس تعرض إلى الجانب الخارجي وأبرز دور المحيط والظروف الإجتماعية، سواء كانت قديمة أو طارئة في ظهور الجريمة وبالضبط جريمة القتل. فهو بذلك لم ينفي دور الفرد أو الإستعدادات الشخصية في حدوث الجريمة، وإنما وضح أن هذه الأخيرة هي امتزاج لكل ما هو خارجي وداخلي ودونهما لا تقع الجريمة خاصة إذا تعلق الأمر بالجريمة العرضية، أحد أنواع الجريمة حسب نظريته والتي تم اسقاطها على جريمة قتل دراستنا "جريمة الشجار".

أما عن المقاربة الثانية أي مقاربة 'دوركايم' 'للانتحار'، والتي هي أيضا ارتأينا أن نقسمها إلى جزأين، وذلك بقصد التعمق فيها وفهما أكثر، في القسم الأول ارتأينا أنه من المستحسن أن نتعرض إلى كتاب الانتحار من جهة أولى بالترجمة من اللغة الفرنسية إلى العربية، والقسم الثاني تعرضنا فيه إلى مختلف المراجع لمؤلفين آخرين، تناولوا مرجع "الانتحار" من مختلف النواحي بتعرضهم إلى مصطلح الأنومية وبدقة، وذلك يفسر أسباب تبنينا لأفكار 'دوركايم' ونتائج دراسته التي يجب مقارنتها مع نتائج دراستنا. من بين الأسباب الاخرى التي دفعت بنا إلى تبني افكار 'دوركايم' كونه أنه هو نفسه تبني أفكار 'فيرى' ولم يتوقف بمقارنة الانتحار بجريمة القتل، وبعبارة أخرى لإقناع القارئ وكل من شده الموضوع بضرورة المقاربة النظرية بين ظاهرتي الانتحار والجريمة.

لأن بدراسة ظاهرة الانتحار أظهر 'دوركايم' دور المؤسسات الإجتماعية وسببها في ظهور ظاهرة الأنومية وما لهذه الأخيرة من تأثير على سلوك الأفراد وعلى مصائرهم، ونكون بذلك قد تبنينا الوظيفية عن طريق 'دوركايم' أو بالأصح عن طريق دراسة "الانتحار" الذي ما هو إلا ظاهرة اختارها 'دوركايم' كمثال ليطبق عليها تقنية الاحصاءات كأداة منهجية وابرار دورها في البحث الإجتماعي.

وبما أنه لا يفوتنا في أن المدارس المحللة لظاهرة الاجرام كثيرة طرحنا في نفس الفصل أهم النظريات المتناولة لظاهرة الجريمة، منها الإجتماعية والبيولوجية كأهم نظريات تفيد بحثنا.

أولاً نظرية 'فيري' المقتبسة من أنتروبولوجية وسوسولوجية الإجرام

من بين النظريات الأنسب التي وقع عليها اختيارنا نظرية 'أونريكو فيري' التي سبق وأن تطرقنا إلى جزء منها عند دراستنا لـ'جريمة الشرف'، إذ تبيننا آنذاك جزءاً من هذه النظرية بتطبيقها على مرتكبي جرائم الشرف، لِمَا كان من تشابه لما صَنَفَه بـ'مجرم العاطفة' مع 'مجرم الشرف'، أما هذه المرة فتبيننا لنفس النظرية جاء بتبني 'مجرم بالظرف'.

* أهم ما اقتبسناه من المؤتمر الأول المنعقد برُومًا ما يلي:

"عندما نكون أمام حالة واقعية أو جريمة خارقة للعادة ليس بإمكاننا الحكم على أن المجرم قد قام بجريمته بمحض إرادته. لكننا نشعر بالحاجة إلى العثور على العوامل الكافية للتشخيص ضمن ظروف الجريمة المؤدية إلى الفعل الإجرامي، وعلى أنتروبولوجية الإجرام البرهنة على ذلك".⁽¹⁾

ولما كانت الجريمة وسيلة يراد منها بلوغ هدف آخر غير الجريمة لم تكتف مدرسة أنتروبولوجية الإجرام بدراسة الجريمة لكنها اهتمت كذلك بالمجرم "دراسة ردود أفعاله قبل وبعد المحاكمة، نظرتة لجريمته: غياب تأنيب الضمير، عدم المبالاة بالعقاب القانوني".⁽²⁾

الجريمة هي إذن نفسية-اجتماعية "تحليل الجانب النفساني الاجتماعي لهؤلاء الأشخاص يشبه عملية التشريح... أنتروبولوجية الإجرام هي أنتروبولوجية المجرم، تستدعي معرفة الخصائص النفسية والعضوية للمجرم".⁽³⁾

اهتمام أنتروبولوجيو الإجرام بالمجرم يكون ضمن اهتمامهم بما يجري أو يدور حوله، لأنه من خلال دراستنا لشخصية 'المجرم' فنحن ندرس عوامل خارجية نلونها الحيثية الخاصة به "هدفنا العلمي يطمح إلى معرفة المجرمين كما هم على حقيقتهم النفسية كما يظهرون في تصرفاتهم، في رموزهم الأنتروبولوجية التي ما هي في الأخير إلا رموزاً خارجية نحسبها نحن داخلية".⁽⁴⁾

وكوننا نعيش في نفس المحيط، أي نفس الظروف الخارجية، هذه النظرية لا تستثني أي عضو من ذلك المحيط فالذي نَجَى من الجريمة هو كغيره كان معرضاً لارتكابها "الإنسان العادي نفسه لديه أفكار إجرامية ولكن بمجرد أن تخطر هذه الأفكار على باله ينصرف عنها".⁽⁵⁾

1- Acte du premier congrès international d'anthropologie criminelle, Bocca frères, Rome, 1986, p336.

2- Ibid, p199.

3- Ibid, p390.

4- Ibid, p320.

5- Ibid, p119.

لأننا مهما اتهمنا 'المجرم' وأدناؤه ومهما سلطنا عليه العقوبة وحملناه المسؤولية ففي نظر 'فيري' تحديداً يبقى الوسط الاجتماعي المسؤول الأول عن فعل 'المجرم' "الوسط الاجتماعي هو المزيج الثقافي للجريمة، وإذا كان المجرم هو الجرثومة فهو لا يصبح كذلك إلا عندما يجد نفسه وسط ذلك المزيج الذي يُحَفِّزه".⁽¹⁾ كان هذا في المؤتمر الأول الذي انعقد سنة 1885 الذي كان بمثابة تلخيص لمختلف تدخلات أنتروبولوجيو الإجرام.

*أما عن التدخل الثاني الذي نحن بصدد التطرق إليه فلا يحتوي إلا على أقوال وأفكار 'فيري' والتي نلخصها فيما يلي:

صنف 'فيري' - الذي يعتبر من أول مؤسسي علم إجتماع الجريمة - المجرمين إلى خمسة أصناف، ولم نجد أنسب من نمط 'مجرم الظرف' الذي سوف نتبناه في البحث الميداني، أي بتطبيق ذلك الصنف من المجرمين على 'مجرمي' عيّننا، أمّا عن مدى تطابق ذلك فسنراه سوياً عند تناول أفراد عيّننا فرداً فرداً. وقبل أن نتطرق إلى النمط الذي وقع عليه اختيارنا كنمط مثالي لدراستنا، ارتأينا أن نقدم بعض التوضيحات حول الأنماط كلها والتي قدمها لنا 'فيري' بقوله:⁽²⁾

من خلال تجربتنا الشخصية عند ملاحظة المجرمين، بإمكاننا تلخيص الدراسات إلى حد الآن بالإشارة إلى الخطوط العريضة التي يتميز (يختص) بها كل نوع من أنواع المجرمين الخمسة. بدءً من البديهي أن نشير إلى أن ذلك التصنيف ليس بيولوجياً فقط، بل لا بد أنه يضع قاعدة أنتروبولوجية لسوسيولوجية الإجرام.

- كذلك المجرمون مسلوبوا الإرادة (المرضى) لهم الحق في أن نفهمهم، كون المجرم المجنون (غير مؤهل عقلياً) ليس مسؤولاً لذا لا يمكن اعتباره مجرماً. لكن في نظرنا المسؤولية الاجتماعية هي الوحيدة المتواجدة عند كل المجرمين بما فيهم المجرمين المرضى أو مسلوبوا الإرادة 'Aliénés'. وإن كان هؤلاء ينتمون للطب النفسي (البيسيكاتري) وليس لأنتروبولوجية الإجرام والتي ستهتم بهم من الجانب البسيكو-مرضي، كون أنتروبولوجية وسوسيولوجية الإجرام تهتم بهم لتضع التاريخ الطبيعي للرجل المجرم ولتقترح المقاييس التي يجب الأخذ بها من الجانب الاجتماعي.

¹- Acte du premier congrès international d'anthropologie criminelle, Op Cit, p166.

²- FERRI Enrico, traduit de l'italien par l'auteur lui-même, Les cinq catégories de criminels (extrait de la sociologie criminelle), Paris, 1893, fil:///G:Ferri_catégorie_criminels.htm, consulté le 1-10-2015 à 15h27mn.

وحسب 'لومبروزو'⁽¹⁾ هؤلاء المجرمون المرضى يشبهون في بعض الحالات أو هم أنفسهم مجرمون بالولادة. للمجرمين بالولادة أو بالغريزة في غالب الأحيان خصائص، فهم يُعرفون بخصائصهم العضوية والبيكولوجية وذلك ما برهنت عليه أنتروبولوجية الإجرام، فهم رجال عنيفون أو وحوش أو يتميزون بالمكر القوي أو الشديد، فهم يرون في السجن خطراً طبيعياً لمهنتهم، لأنهم يجعلون من الجريمة مهنة والسجن من أخطار المهنة، مثلها مثل المهن الأخرى كالبناء الذي يرى في السقوط من الأعلى خطر المهنة. فهم داخل السجن لا يعانون ولا يشكون وكأنهم رسامون في ورشة يعرفون ويحسنون التعامل مع الحراس ويعرفون كيف يقدمون الخدمات. لكن- وإن كانت -فكرة المجرم بالفطرة ترعب الرأي العام الذي كثيراً ما يتعرف في الحياة اليومية على بعض المجرمين دون أن يكونوا مرضى عقلياً فهم ليسوا بأشخاص عاديين.

- أما المجرمون بالعادة 'Habitue' فهم يشكلون ناشطين لأن مشوارهم أو طريقهم عادي من الشرطة إلى القاضي إلى السجن ومن السجن إلى الشرطة إلى القاضي وذلك أصبح روتينياً.

- الصنف الثالث الذي أُطْلِقَ عليه تسمية المجرم بالعادة المكتسبة وهو الفرد الذي ليس لديه الصفات الأنتروبولوجية للمجرم بالفطرة' والذي يقوم بأول جنة في شبابه أو طفولته ضد ممتلكات وليس ضد أشخاص لضعف ذهني وبدوافع وظروف محيط مُعزِّز. فالسجن والكحول والبؤس، ومن الهواية إلى الإغراء، وبما أن الظروف المعيشية لم تسمح لهم بحياة شريفة فذلك يدفعهم نحو الانحراف الذي يمنعهم من إيجاد أو متابعة عمل شريف.

أما عَن الصنفين المتبقين؛ المجرم بالعاطفة 'Passionné' والمجرم بالظرف 'Occasionnel'

- فالأول أي المجرم بالعاطفة؛ الذي يقوم بـ 'جريمة العاطفة' crime passionnel 'تجتاح المجرم عاطفة إجتماعية كالحب أو الشرف. وتنطبق هذه الجريمة على المحتوى الفكري... يندفع بدافع الغضب الذي يأتي من الخارج... غالباً لا يتذكر جريمته التي كانت بسبب نزوة عاطفية شديدة... لظرف يضعف من الحس الخُلقي للفرد فتكون الظروف الملائمة لحدوث الجريمة، خلافاً للمجرم المعتاد الذي تظهر عليه علامات الضعف في ظروف أقل تشجيعاً.

- وأخيراً المجرمون الذين يصبحون كذلك... أي المجرمون بالظرف، فجزء من أسباب جريمتهم من مهام وترتيب الأنتروبولوجية التي ترى أن الدوافع الخارجية لا تكفي لارتكابهم جريمتهم دون الإستعدادات

¹- FERRI Enrico, traduit de l'italien par l'auteur lui-même, Op Cit.

الفردية، مثلاً في شتاء قارس ليس كل من يعاني الفقر أو حرمان الدفء سيسرق، هناك من يفضلون الشقاء وإن رأوا فيه ظلماً، وهناك من سيندفعون نحو التسول، وهناك من سينقاد نحو الجريمة، كما هناك من سيكتفي بالسرقة وهناك من سيذهب إلى السرقة باستعمال العنف.

لكن الفرق بين المجرم بالولادة والمجرم بالظرف أو بالصدفة؛ يكمن في أن الدوافع الخارجية لها أقل درجة تأثير على المجرم بالولادة في تحديد الميول الداخلية التي تدفعه نحو الجريمة، عكس المجرم بالظرف (بالصدفة) الذي تضعف فيه مقاومة الدوافع الخارجية التي يعود لها الجزء الأكبر من المسؤولية في تحديد الميول الداخلية الدافعة إلى الجريمة.⁽¹⁾

الحادث الخارجي الذي يستفز المجرم بالولادة، ما هو إلا تطبيق لغريزة هي موجودة فيه (داخله) مسبقاً، فهو ليس بمناسبة (ظرف) وإنما هو حُجَّةٌ. بينما عند المجرم بالظرف (بالصدفة) فبالعكس فالحادث الخارجي هو ما وُلِدَ فكرة الجريمة حتى وإن كان على أرضية أو ميدان مناسب للميول الإجرامية التي لم تكن متطورة فيه من قبل.

فعند المجرم بالولادة نجد نقصاً في النضج الأخلاقي الذي لا يمنع الجريمة، عكس المجرم بالظرف فمن الجانب الأخلاقي هو إنسان تقريبا عادي، ولكن غافل أو قليل الفطنة لنتائج فعله أي متهور يستسلم للدوافع الخارجية.

فبغض النظر عن الصفات المشتركة العضوية والبيكولوجية الفطرية منها أو المكتسبة الناتجة عن أسباب مختلفة؛ فالمجرمين بالولادة أو بالعادة يتميزون في سنٍ مُبكرةٍ بنزعة الإجرام، في حين أن المجرم بالظرف لا يرتكب جريمته إلا في سن الرشد ولا يعيد جريمته (فهو ليس بالمجرم المعتاد).

وبهذا نكون قد ميزنا بين المجرمين الذين لا أمل في إصلاحهم أي الذين يولدون كذلك والذين لا يصبحوا مجرمين إلا بدافع من الوسط المحيط والإجتماعي. فالمجرمون الذين يرتكبون جريمتهم تحت تأثير الظروف يلتقون مع المجرمين الذين يرتكبون جريمتهم بدافع العاطفة ليتطرق إليهم في الأخير ويقول ليس لديهم ميول إجرامية فطرية ناشطة، بل يرتكبون الجريمة نتيجة تجارب وظروف شخصية تعود للانتماء الطبيعي والإجتماعي، ولا يقعون فيه مجدداً إذا اختلفت تلك الظروف وتلك الإغراءات، فهم يرتكبون جريمتهم في ظروف مختلفة كل الاختلاف عن ظروف المجرمين بالولادة أو بالعادة، بل هم أشخاص عاديون ينجرون إلى الجريمة تحت تأثير الظروف.

1- FERRI Enrico, traduit de l'italien par l'auteur lui-même, Les cinq catégories de criminels (extrait de la sociologie criminelle), Op Cit.

حتى الإنسان الشريف قد يجد نفسه في بعض المناسبات يتجنب فكرة الفعل غير الشريف أو الفعل الإجرامي لأنه جسدياً وذهنياً إنسان عادي يفكر في عواقب الأمور والنتائج الأليمة لفعلته، لكون ضميره عادٍ وصاحٍ. وبتعبير آخر؛ الإنسان العادي نفسه لديه أفكار إجرامية ولكن بمجرد أن تخطر على ذهنه فكرة من هذا النوع يتجاهلها، لكن عند الذين هم غير عاديين تماماً وأقل فطنة تقف هذه الصورة لتتغلب على الوازع الأخلاقي الضعيف، فأشكال الإجرام تحت تأثير الظروف تتحدد وفق تجارب عادية يستسلم لها المجرم بالظرف بما أنه لا يقاوم ولا يستطيع التغلب على العواصف البسيكولوجية الجامحة، التي أحياناً تكون مستحيلة المقاومة ومن الصعب التغلب عليها.

ودائماً بتعبير 'فيري': وكأخر ملاحظة حول أصناف المجرمين الخمسة حسب أنتروبولوجية الإجرام وللرد على الاعتراضات الموجهة لها، فالاختلاف فيما بين الأصناف الخمسة يكمن في خصوصية الصفات العضوية أو السيكولوجية وفي درجة تأثير الوسط الطبيعي والاجتماعي، كما أنها تبقى نسبية سواء من الناحية النظرية أو من الناحية الميدانية.

فقد ينتقل المجرم من نوعٍ إلى نوعٍ ثانٍ⁽¹⁾، كما أن في الحياة اليومية ومن الناحية العلمية أيضاً قد نجد أنماطاً وسطيةً فمن النادر جداً أن يُصنّف المجرم في صنفٍ واحدٍ بكامل مواصفته المطلقة، لكن في نظر المُشرّعين والقضاة يمكن تصنيفهم وفقاً لبسيكولوجيتهم إما ضمن المجرمين المرضى أو ضمن المجرمين غير المرضى. لكن حتى الأطباء النفسانيون والخبراء والأنتروبولوجيون لا يمكنهم تصنيف المجرمين إما ضمن المجرمين المرضى أو بالولادة، وما بين المجرمين بالظرف والمجرمين العاديين.

وكرد على الذين لا يحكمون على المجرم إلا من خلال الجريمة المرتكبة بصفة عامة دون معرفة صفاته الشخصية أو الأخذ بعين الاعتبار الظروف والوسط الاجتماعي، مُدّعين أن أنتروبولوجية الإجرام عاجزة عن تصنيف كل المجرمين أو المتهمين. نقول إنه من البديهي إذا لم نستطع الفصل في تصنيف المجرم بصفة نهائية في أحد الأنماط الخمسة يمكن تصنيفه بين هذا وذاك، تبقى الأصناف نفسها خاصة من المنظور السوسولوجي.. رغم أن ذلك الاتهام غير صحيح لأن حسب ممارستي كمحامي وملاحظتي لم أجد أي صعوبات في تصنيف كل الأفراد أو المحكوم عليهم بإستغلالي للأعراض العضوية والبسيكولوجية خاصةً. وبالاستدلال بقول 'قاغوفالو' 'Garofalo' 'فيما علم الإجرام الكلاسيكي لا

1- FERRI Enrico , traduit de l'italien par l'auteur lui-même, Les cinq catégories de criminels (extrait de la sociologie criminelle), Op Cit.

يعرف إلا لفظي المحاكمة والعقاب، فسوسولوجية الإجرام بالعكس تعرف ثلاثة؛ الجريمة، المجرم والوسائل اللازمة للدفاع الإجتماعي".

من كل هذا باستطاعتنا الاستنتاج؛ بأن سواء العلم أو التشريع حتى وإن كانا دون منهج علمي، فالعدالة كانت تحاكم وتعاقب الجريمة داخل المجرم، لكن من الآن فصاعدا لا بد من محاكمة المجرم داخل الجريمة.

التعليق

أول ملاحظة يمكننا تسجيلها هو أننا كنا فهمنا أن الجريمة بالولادة والجريمة المرصية هي نفسها، لكننا وجدنا أنهما ليستا دائما كذلك حسب 'لومبروزو'، وإذا سلّمنا بذلك تصبح لدينا ستة (6) أنواع أو أنماط من أصناف الجريمة وليس خمسة (5) كما يذكرها العنوان.

على كل حال هذا ليس موضوعنا لكننا أردنا فقط الإشارة إليه حتى يتسنى للقاريء فهم أننا لا نتناقض وإنما هو التباس التمسناه في النص نفسه، وما يهمنا نحن هو الفرق أو المقارنة بين جميع أنواع الجرائم المصنفة من طرف الخبراء في الميدان أي من طرف الأنثروبولوجيين وعلماء علم إجتماع الجريمة، رغم أن اهتمامنا انصبّ على نوع مجرمي الظرف الذي اخترناه كنموذج يطبق على نوع جريمة الشجار. إذ نجد أن 'فيري' في نصه هذا كلما تعرض لنوع من أنواع المجرمين قارنه بالمجرم بالولادة أو المريض الذي أشار إليه 'لومبروزو' وذلك ليدافع عن نظريته أو نظريته المكملة وليس المنتقدة لنظرية أو تقسيم 'لومبروزو' للمجرمين، بهدف توضيح أن ليس كل المجرمين وإن كانت لهم نقاط يلتقون فيها أو يتشابهون فيها بنفس الخطورة كما أنه يرد على كل من انتقده واتّهمه أنه يوافق كل أفكار 'لومبروزو'.

كما أنه وإن كان من سلك المحاماة، فإن تدخلاته بدأت في تخصص أنتروبولوجية الإجرام، فهو بالدرجة الأولى من مناصري علم الإجتماع الإجرامي الذي يرى فيه كتخصص الأمل في ملء ثغرات علم الإجرام أو أنتروبولوجية الاجرام كونه يُحمّل المجتمع المسؤولية الأكبر في الجرائم فهو المسؤول عن تكوين أشخاص مجرمين بما فيه من عيوب؛ عدم المساواة والظروف المعيشية المتفاوتة بين أفراد... نلاحظ أيضا التشابه الذي يتبين من خلال تفحصنا للمجرم التي تقوده نزعة العاطفة والمجرم بالظرف، إذ أن كلاهما لم يقوما بجريمتهم إلا بدافع خارجي.

ورغم تطرق هذه المدرسة للجانب النفسي إلا أنها تركز على الأسباب الإجتماعية وتمنحها المرتبة الرئيسية في وجود الفعل الإجرامي، لأن الأسباب النفسية المحضة وحدها لا تؤدي إلى ارتكاب جريمة القتل لكنها تتفاعل مع الأسباب الخارجية.

إذا ما أردنا المقاربة بين المؤتمرين، فما نلاحظه هو كون الأول اختص في أنتروبولوجية الإجرام والثاني أبرز مدى أهمية علم الاجتماع لدراسة الفعل الإجرامي لينتج لدينا علم الاجتماع الإجرامي، الذي نأمل من خلال دراستنا الحالية التوفيق في إدراجه في هذا المجال وذلك بتبني نظرية 'فيري' كمقاربة نظرية أولى كونها الأسبق، ثم "الانتحار" الذي اعتبرناه بحد ذاته نظرية كمقاربة ثانية مكملة ومتداخلة نوعاً مع الأولى إذ أننا نجد 'دوركايم' نفسه يستدل بأفكار 'فيري'.

ثانياً نظرية 'دوركايم' والانتحار

لماذا الانتحار؟ أو بالأحرى دراسة 'دوركايم' للـ'انتحار'؟

من أهم الأسباب التي جعلتنا نختار "الانتحار" كنموذج مثالي لتطبيقه على الجريمة ما يلي:

- لأنه فعل فردي جعل منه 'دوركايم' ظاهرة إجتماعية وهذا ما سنحاول اتباعه بالضبط على جريمة القتل.

- لأنها تدخل في سياق الجريمة والضبط جريمة القتل، لدرجة أننا إذا ما استبدلنا مصطلح الانتحار بالقتل في كل مرة ظهر فيها لن يتغير المفهوم ولا يحدث أي خلل (لا شيء سيغير) وكأن ما كُتِبَ كُتِبَ عن القتل.

- كما أنه يُحْمَلُ الأسباب الإجتماعية المسؤولة الأكبر في تفسير الجريمة، وهي نقطة التقاء مع نظرية 'فيري'.

- لذا نعتبرها نظرية بحد ذاتها؛ لأنها تجسد المدرسة الوظيفية والاتجاه الشمولي.

- وكوننا لسنا أول من فكّر في هذا التقارب، مما أدى بنا إلى التطرق للدراسات السابقة أي بمقارنة نتائج دراستهم بنتائج دراسة الانتحار لـ'دوركايم'، وتقديمها في الفصول الأخرى.

مهنة عالم الاجتماع

وظيفة عالم الاجتماع: (لماذا عالم الاجتماع)؟ 'بإمكان أن يكون الغرض من هذه الميول التي نلاحظها

في المجتمع دراسة خاصة تتعلق بعلم الاجتماع، هذه هي الدراسة التي سنباشر فيها".⁽¹⁾

يبحث علم الاجتماع عن الدوافع الوسيطة التي من الممكن أن تؤثر ليس على الأفراد فقط وإنما على الجماعة. وبالتالي فإن من بين عوامل الانتحار التي تخص الفرد عوامل تؤثر على المجتمع كله، وما

نسبة الانتحار إلا نتيجةً لهذه العوامل".⁽²⁾

1- DURKHEIM Emil, Le suicide, (Introduction de PAUGAM Serge), PUF, Paris, 2007, p10.

2- Ibid, p16.

لأن دائماً المشكلة الصعبة هي تحديد سبب الظاهرة" إذ يركّز من المقدمة أنه يجب على علم الاجتماع أن يتحرر من العوامل الفردية وعليه البحث قبل كل شيء عن الأسباب الاجتماعية".⁽¹⁾ في الخاتمة يُستخرج منها أنه إذا كانت هذه الظاهرة معقدة فهي منتظمة وبتالي متوقعة، وهذا ما يذكرنا مرة أخرى بإمكانية التنبؤ بالظواهر عند ابن خلدون "على عكس الذين يستكشفون العلوم الأخرى، وجد علم الاجتماع الذي لا يمكن أن يكون إلا دراسة لعالم غير معروف بعد، وهذا العلم لا يكون شيئاً إذا لم يكن نظاماً حقيقياً".⁽²⁾

نعنقد أنه لا يلام بعدُ علم الاجتماع على الرغبة في تفسير ما هو خارجي من الداخل " نحن ننطلق من الخارج لأنه المعطى حالياً لكن لغرض الوصول إلى الداخل، فلا شك أن الطريقة معقدة، لكن لا توجد طريقة أخرى، إن كُنّا لا نرغب في التعرض لتحميل البحث المسؤولية، لأن تحمّلها ليس على تتابع الأحداث التي نرغب في دراستها، لكن على الشعور الشخصي الذي ينتابنا".⁽³⁾ "ينظر عالم النفس وعالم الأحياء بعقلانية إلى الظواهر التي يدرسونها على الفرد، كم هي موحدة في عناصر متناسقة وترتيب تنازلي، فلماذا يكون غير ذلك في علم الاجتماع".⁽⁴⁾

من هنا تظهر أهمية علم الاجتماع في دراسة الظواهر الاجتماعية لضرورة القيام بالتنسيق بينها (الظواهر) "إنه من واجب عالم الاجتماع إنشاء العلاقات بين الظروف والمتغيّرات في نسب الانتحار؛ المتغيّرات التي هي بمثابة ظواهر إجتماعية. ويستحسن في الواقع تمييز الانتحار كظاهرة فردية تخص شخصاً معيناً قتل نفسه في ظروف معينة من نسبة الانتحار التي تعد ظاهرة إجتماعية والتي يحاول 'دوركايم' تفسيرها. إلا أن الرأي الأهم للنظرية هو العلاقة بين الظاهرة الفردية- الانتحار -و الظاهرة الاجتماعية".⁽⁵⁾

لذا سنطرح السؤال: لماذا وكيف اهتم عالم الاجتماع 'دوركايم' بالانتحار وكيف يمكننا تطبيقه على القتل العمدي؟ لما نستطيع اعتبار الظاهرتين من أشد وأخطر الظواهر إذ يعتبران بما عبّر عليه 'دوركايم' بـ"الوجع الإجتماعي".⁽⁶⁾

1- DURKHEIM Emil, Op Cit, p17.

2- Ibid, p349.

3- Ibid, p356

4- Ibid, p362.

5- Ibid, p232.

6- Ibid p383.

هذا ما سنحاول فعله بتلخيص كتاب "الانتحار" مع بعض تعليقاتنا، وبمحاولة تطبيق أو إسقاط الانتحار على جريمة القتل بطريقتنا وليس بطريقته.

يبدأ 'دوركايم' كتابه وكأنه يريد على أحد اهتماماتنا "بما أنّ الجريمة فعل فردي يبدو أنه يجب أن تعتمد حصرياً على عوامل فردية لدراستها، وبالتالي على علم النفس وحده، لطبيعتها، لسوابقها، لأحداث تاريخها الخاص... لكن من المؤكد أنه بالإمكان النظر إليها من منظور آخر، ففي الوقت الراهن لا نبحث عن أي مدى وتحت أي ظروف شرعية سندرس ظاهرة الانتحار... وفي الواقع عوضاً من أن لا نرى في الانتحار إلا أحداثاً خاصة به وكل واحدة مستقلة عن الأخرى وتتطلب دراستها كل على حدة، فإننا نأخذ بعين الاعتبار مجموعة عمليات الانتحار في مجتمع معين وخلال مدة زمنية معينة، فتحققنا من أنّ المجموع المتحصل عليه من الوحدات المستقلة ليس بسيطاً بل يخص كل المجموعة، ولأنه يشكل بنفسه ظاهرة جديدة لها وحدتها وخاصيتها وطبيعتها الخاصة بها، يضاف إلى ذلك أنّ هذه الطبيعة إجتماعية للغاية. وبالتالي لو خصصنا فترة زمنية أطول لاكتشفنا متغيرات أكثر خطورة لكونها مزمنة، لأنها تشهد ببساطة على أنّ الخصائص البنوية للمجتمع قد خضعت في نفس الوقت لتعديلات عميقة".⁽¹⁾

وإذا قال 'دوركايم' نفسه أن "لكل مجتمع نوع المجرمين الذين يستحقهم" أي أن كل مجتمع جدير بمجرميته، فإننا نضيف أنّه لكل فترة زمنية معينة من حياة المجتمع مجرميها "و بإمكان هذه النزعة أن تكون الغرض من دراسة مميزة والتي تتعلق بعلم الاجتماع، إنّها الدراسة التي سنباشرها. كان من المفترض أن تهمّ عالم النفس وليس عالم الاجتماع، لكن ما يبحث عنه هذا الأخير هو الدوافع الوسيطة التي من المحتمل إلا تؤثر على الأفراد على انفراد ولكن على الجماعة أيضاً... وبالتالي من بين عوامل الانتحار الوحيدة التي تخصه هي التي تشعر بتأثيرها على كل المجتمع".⁽²⁾

لأنّ "نسبة عمليات الانتحار هي التي أنتجت هذه العوامل، ولذلك يجب علينا استخراج الفكرة من ذلك، كما هو الغرض من هذا العمل. ليست فكرة بإمكان الظاهرة التي يجب تفسيرها بطريقة فردية أن تكون راجعة إلى أسباب إجتماعية جدا أو لأسباب إجتماعية خالصة، لكن سنتساءل أولاً عن تأثير الأولى أي الفردية ومنها سندرك أنها غير محدودة، ومن ثم نحدد طبيعة الأسباب الإجتماعية ثانياً، والطريقة التي تظهر فيها فعاليتها وعلاقتها بالحالات الفردية".⁽³⁾

1- DURKHEIM Emil, Op Cit, pp9-10.

2- Ibid, p15.

3-Ibid, p15.

لهذا يظهر أنه "من الأفضل تحديد فيما يكمن العنصر الإجتماعي للانتحار؟ هذا الميل الإجتماعي الذي تكلمنا عنه للتو، ما هي علاقاته مع الحوادث الإجتماعية الأخرى؟ وبأي الوسائل يمكن للأفعال التأثير عليها".⁽¹⁾

كل هذا قد قيل عن ظاهرة الانتحار، أي فعلٌ فرديٌّ يرجع على الشخص نفسه ولكن دراسة 'دوركايم' له جعلت منه فعلاً إجتماعياً؛ لذا نتساءل أليس من المفترض أيضاً تطبيقه على القتل الإرادي الذي يقع بين فردين. وبتبنينا لفكرة 'دوركايم' أي ضم الفعل الفردي إلى الفعل الجماعي يظهر دور علم الإجتماع بل بتعبير أدق دور علم إجتماع الإجرام في دراسة وتفسير ظاهرة الاجرام.

يبدأ 'دوركايم' بإعطائنا موقف الدين من الانتحار، لكون تأثير الدين على الجماعة يعزز التضامن الإجتماعي الذي يلعب دوراً في الانتحار بنقصه أو بغيابه. لذا خصص باباً بأكمله لشرح هذه الفكرة بالحديث عن اليهود الذين هم أقل انتحاراً إذ يقول "لأنّ المجتمع الديني الذي ينتمون إليه موثق بمتانة لدرجة أنهم محافظون إلى هذا الحد".⁽²⁾

أما عن المجتمعات أو الجماعات حيث يقلّ الوازع الديني فيها فيقول "يحاول الإنسان تعليم نفسه، ثم يضع حدّاً لحياته، لأنّ المجتمع الديني الذي ينتمي إليه قد فقد تماسكه. ومن هنا يتبين دور التمسك بالتعاليم الدينية- وليس بالدين وحده -في ارتفاع أو انخفاض الانتحار... إذن الدين يحمي الإنسان من الرغبة في تدمير النفس... بتكوينه مجتمعاً. وما يكون هذا المجتمع هو وجود عددًا من المعتقدات والعبادات المشتركة بين كل المؤمنين تقليدية منها أو إجبارية، كلما كثر عدد هذه المعتقدات زادت متانة دمج الوحدة الدينية بقوة، فيصبح لدى الجميع فضيلة المحافظة. إنّ المذاهب والطقوس أمر ثانوي، المهم أن تكون المعتقدات من طبيعة قوية كافية لتغذية حياة مشتركة".⁽³⁾

بإقحام 'دوركايم' دور الدين في حياة الأفراد وعلاقته بعمليات الانتحار في المجتمعات اليهودية وغير اليهودية هل يمكننا تطبيقه على المجتمعات الإسلامية؟ وإن كان هدفنا لا يكمن في المقارنة بين الأديان ولكن لإبراز وتوضيح علاقة التمسك بالجانب الديني جماعياً بنسبة الانتحار كما يظهره صاحب النظرية. فهل لنا أن نطبقه على دولنا الإسلامية؟ لربما يفسر دور الوازع الديني في تقليل قتل المسلمين لأنفسهم أو للآخرين. فمن خلال الفقرة أعلاه يمكننا استيعاب بأنّ 'دوركايم' أراد أن يوضح لنا فكرة كيف أنّ للدين

1- DURKHEIM Emil, Op Cit, p16.

2- Ibid, p160.

3- Ibid, p171-173.

دورا كبيرا في تماسك وتضامن المجتمعات، ومنه نفهم بوضوح أن دور الدين لا يقتصر على الفرد ولا تكون له فاعلية إلا إذا كان مؤثرا في الجماعة التي ينتمي إليها الفرد أو المجتمع بأكمله. ودائما حسب 'دوركايم' "... إذا كان الدين وحده لا يحمي من الانتحار فمن المحتمل أن تكون نفس النتيجة في المجتمعات المختلفة. إذا من وجهة نظر نلاحظ دور الأسرة والمجتمع السياسي... أي أن للحالة المدنية، الأسرة، كسب الأطفال، المجتمع بمختلف مؤسساته كلمته في نسبة الانتحار".⁽¹⁾ وهذا فعلا ما سنحاول التوصل إليه من خلال أسئلتنا التي طرحناها على مدى الإستمارة المفصلة. "إذا كان للعواطف الجماعية قوة خاصة، فلأن القوة التي يشعر بها كل وعي فردي نتيجة هذه العواطف تُخلق في الآخرين وبصفة تبادلية وهذا ما يظهر دور الجماعة وتأثيرها سواء كانت أسرة، عصابة، أو نتيجة عوامل أخرى كالأزمات السياسية، الغم، التوعك، الحرب... إلخ في عملية تبادل فرد/مجتمع في وجود مجتمع متماسك أم غير متماسك".⁽²⁾ أي أن القوة التي يتمتع بها الفرد يستمدّها من الجماعة والعكس صحيح" يتنوع الانتحار حسب درجة اندماج الجماعات الإجتماعية التي ينتمي إليها الفرد".⁽³⁾ ومن هنا أي من خلال درجة تماسك المجتمعات لا يظهر لنا فقط نسبة الانتحار بل أنواعه. ومن أنواع الانتحار التي اخترناها عن اقتناع لامكانية تطبيقها بدرجة أكبر على جريمة القتل، هما 'الأناني' و'الأنومي'، ولنبدأ كما جاء في الكتاب نفسه بالأناني.

الانتحار الأناني

في البداية نبدأ بإعطاء أبسط تعريف 'دوركايم' "بإمكاننا إعطاء تسمية الأنانية للنوع الخاص من الانتحار الناتج عن تفرّدٍ مبالغ فيه... إذ عندما يكون المجتمع متماسكا فإنه يلزم الأفراد بالخضوع له، ويُسخّرهم لخدمته وبالتالي لا يسمح لهم بالتصرف بأنفسهم على هواهم... من جهتهم ينقصهم دافع لتحمل شقاء الوجود بالصبر... باختصار يوجد تبادل مستمر للأفكار والأحاسيس في مجتمع متماسك يكون فيه الفرد للجميع، والجميع للفرد وللجميع كمساندة معنوية تقوم على التبادل. بينما يعتمد الفرد على قواه الشخصية ليشارك في النشاط الجماعي ومن ثم

1- DURKHEIM Emil, Op Cit, p144.

2- Ibid, p213.

3- , Ibid, p223.

يأتي لينعش نشاط فرد آخر على حافة الهاوية... لأن الحياة لا تطاق إلا إذا وجدنا بعض الدوافع للعيش، إلا إذا كان من ورائها هدفاً يستحق العناء"⁽¹⁾.

وهنا نتساءل- وإن كان هذا ليس موضوعنا -: ألم يعرف كل واحد منا ذلك الشعور ولو مرة في حياته أم يوجد من لم يمر بتلك الأحاسيس، وأن استعمال 'دوركايم' لهذه العبارات هو بهدف دفعنا نحو فهم المنتحر. وإذ نستعملها نحن بدورنا فهو لنجعل منها صورة تطبق على من تأخذها الهاوية نحو الإنحراف إذن نحو الجريمة عوضاً عن الانتحار.

"... لا تقف الحياة على ما هو فيزيائي وعلى تطوّر متطلبات الوسط المادي، بل على متطلبات الوسط الاجتماعي. إن النشاط الاجتماعي هو الذي يجعلنا ننحني للغير، هو الذي يشكّلنا على صورته، وهو الذي يوغل فينا معتقداته الدينية، والسياسية، والفكرية التي تتحكم في سلوكنا..."⁽²⁾

"كلما انفصلنا عن المجتمع شعرنا أيضاً بالانفصال عن هذه الحياة التي هي في نفس الوقت المصدر والغرض"⁽³⁾.

فإن لم يكن الفرد مندمجاً في نشاط الجماعة أو الجماعي فبطبيعة الحال سيُشعر بالانفصال، الوحدة وربما العزلة، الاكتئاب أو التهميش ليتصرف على هويته أو وفق الجماعة البديلة وإن كانت صغيرة. وهذا فعلاً ما يحدث عند الإعتداء على الغير عندما تُضيق المعايير الجماعية وتستبدل بمعايير أخرى. لكن في الحالات العادية لا وجود لعائق بالنسبة للمؤمن الشديد المتعلق بإيمانه، وللإنسان الشديد الارتباط بصلة المجتمع الأسري أو السياسي الواحد لكنيستته أو لإلهه، وآخر لحزبه، فكلهم يكرسون- حتى في معاناتهم- وسائل لخدمة وتمجيد الجماعة التي ينتمون إليها.

لكن ماذا يحصل في حالة العكس؟⁽⁴⁾ عندما لا يكون للفرد لا وازع ديني، ولا قوى يستمدّها من جماعته، ولا أسرة يتمسك بها، ولا مهنة يحبها، ولا هدف يعيش لتحقيقه...؟ حتماً سيصل إلى ما عبّر عنه 'دوركايم' بـ"البؤس الفيزيولوجي للقالب الاجتماعي... بما أنّ هذه التيارات جماعية قد تؤدي مباشرة إلى تفكيك المجتمع... في الوقت نفسه الذي يفرض من خلاله الفرد في التحرر من الوسط الاجتماعي فإنه يتعرض من خلاله للتأثر، وإذا أصبح كل فرد لوحده فيوجد دائماً شيء يبقى جماعياً إلا وهو الانهيار والكآبة

1- DURKHEIM Emil, Op Cit, pp223,224.

2- Ibid, p226.

3- Ibid, p227.

4- Ibid, p230.

الذان ينتجان من هذه الفردية المفرطة، فتتوحد في الحزن عندما لا نملك أي شيء نشترك فيه... إذا فهذا النوع من الانتحار يستحق التسمية التي منحناه إياها إذ ليست الأناية فيه ببساطة عاملاً إضافياً، بل إنها الدافع الفعال عندما تتفكك العلاقة التي تربط الإنسان بالحياة، في هذه الحالة تصبح العلاقة التي تربطه بالمجتمع قد اختفت... أما بالنسبة لحوادث الحياة الشخصية التي تبدو أنها تحدث فوراً على الانتحار والتي تنفع لتكون هي الظروف المحددة، في الحقيقة ليست إلا أسباباً طارئة إذ يستسلم الفرد لأدنى صدمة ظرفية، لأن المجتمع أوجده نفسياً في وضع قد صنع منه فريسة مهيأة بالكامل للانتحار. وهذا فعلاً ما يحدث في حالات القتل، إذ لا يعني أن الفرد قد أصبح مجرماً بانفصاله عن الجماعات الإجتماعية وانفراده، لكنه يكون أكثر من أي فرد إجتماعي معرض للفعل الإجرامي إذا ما وجد أو وُضِع نفسه في هذا الوضع، إضافة إلى الظرف الطارئ أو الاستثنائي أو الإضافي، وإن لم يقتل نفسه لمجرد فردانيته فهو سيقتل من أزعجه في تلك الفردانية، فتضاف إليه ظروفًا أخرى تحوله من شخصٍ أنانيٍّ إلى 'مجرمٍ أناني'.

"فليس من العدل اتهام هؤلاء النظريين بالحزن، بتعميم انطباعاتهم الشخصية، لكنها حالات بمثابة صدى لوضع عام... لا زال المجتمع غائباً عن الأول أي المنتحر لعدم امتلاكه الوقت ليشكل عنه صورة مناسبة، ليبدأ ينسحب من الثاني أي من المجرم. وبالتالي عند حاجة تكميل أنفسهم لا يجدون شيئاً آخر غير أنفسهم، فهم أيضاً أكثر عرضة للحرمان مما هو ضروري للعيش... بما أنّ الحياة الإجتماعية جدّ بسيطة بالنسبة لهم، فالميول الإجتماعية للأفراد لها نفس الخاصية، وبالتالي تنقصهم أشياء قليلة ليصبحوا راضين، يسهل عليهم إيجاد غاية في الخارج يتعلقون بها".⁽¹⁾

لكن إن كان هذا في بداية حياتهم أي الرضا بالقليل، ولأن النفس البشرية أنانية وليس هم فقط من يطمحون إلى الأكثر، وعند عدم بلوغهم أهدافهم تتأزم الأمور أكثر بالنسبة لهم وبالنسبة لمحيطهم. و"كما رأينا للتوّ، تؤدي الفردية المفرطة إلى الانتحار... عندما ينفصل الإنسان عن المجتمع فإنه يقتل نفسه ببساطة".⁽²⁾

أو يقتل غيره ببساطة وإن ندم القاتل على ذلك ليس بإمكاننا معرفة ما إذا كان الحال بالنسبة للمنتحر!

1- DURKHEIM Emil, Op Cit, p231.

2- Ibid, p233.

"... ويقتل نفسه أيضًا عندما يكون كثير الإدماج إذا غيري (إلغاء الذات) مثلما يحدث في الجماعات العسكرية، وهذا لا يهمننا ولا يمكن تطبيقه في أو على حالات دراستنا إذ ليس له علاقة بها".⁽¹⁾

الانتحار؛ من ظاهرة فردية إلى ظاهرة إجتماعية شاملة أو العناصر الإجتماعية للانتحار

الأسباب الفردية

"تارة يكون الأشخاص الذين يقتلون أنفسهم قد تجرعوا أحزانًا عائلية، أو خيبة أمل، وتارة يكون جراء معاناتهم البؤس أو المرض، وتارة أخرى يكون بسبب تأنيب النفس على ارتكاب بعض الأخطاء الأخلاقية. ولكن رأينا أن هذه السّمات الفردية لا توضح كيفية تفسير النسبة الإجتماعية للانتحار، لأنه يتنوع بدرجات كبيرة، غير أن التنظيمات العديدة للظروف التي تؤيده تُعد أيضًا سوابق مباشرة للانتحار بطريقة مميزة... لأنها ليست الأسباب المحددة للفعل الذي تسبقه، بل لها دورًا هامًا تلعبه أحيانًا في المداولة وهو دليل فعاليتها... حتى وإن كان الوضع الشخصي للضحية هو السبب الفعّال لتحليله، فإنّ هذه الحالات كثيرة النذرة وبالتالي لا نعرف كيف تفسر أيضًا النسبة الإجتماعية للانتحار".⁽²⁾

رغم كل شيء أي كل الأسباب النفسية والشخصية التي قد تدفع بالفرد إلى حدّ وضع حدّ لحياته ففي نظر 'دوركاييم' تبقى حجاجا فردية فقط، لا يمكن الأخذ بها لتفسير ظاهرة الانتحار أو ارتفاعها بصفة عامة، أي في فهم النسب، بل ما هي إلا عوامل اضافية للفعل الانتحاري، وإذا ما برهن 'دوركاييم' على أن الأسباب الفردية أو الخاصة لكل حالة ما هي إلا العامل المكمل لحدوث الانتحار، فدورنا يتمثل في إسقاط تلك الفكرة على جرائم الشجار التي يلعب فيها هذا الاخير(الشجار) دور العامل المكمل أو الاستثنائي في حدوث جريمة القتل 'جريمة الشجار'... لنترك الفرد على حدة، لقد بحثنا في طبيعة المجتمعات نفسها عن الأسباب المُتمكّنة التي يملكها كل واحد منا... فكانت علاقات الانتحار بالحوادث البيولوجية والفيزيائية من نوعها غامضة ومرببة، فإنها مباشرة ومستقرة في بعض أوضاع المحيط الإجتماعي... هذه المرة لقد تمكنا أخيرا بحضور قوانين حقيقية سمحت لنا بتجربة تصنيف منهجي لأنواع الانتحار. لقد فسرت لنا الأسباب الإجتماعية التي حدّدناها وكذلك التوافقات العديدة التي غالبًا ما نرجعها إلى تأثير الأسباب الماديّة حيث أردنا رؤية دليل هذا التأثير. إذا كان قتل المرأة لنفسها أقلّ بكثير من

1- DURKHEIM Emil, Op Cit, p233.

2- Ibid, pp333,334.

الرجل، ذلك لأنها أقل بكثير منه في ارتباطها بالحياة الاجتماعية. ويقال عند العجوز والطفل وذلك لقلة النشاط الاجتماعي".⁽¹⁾

إذا كان هذا بالنسبة للانتحار الذي لولا دراسة 'دوركايم' لكان من الصعب تقبل أنه فعل اجتماعي ولا يرتبط بالفرد بمفرده، وبأن له أسبابًا اجتماعية مختلفة عن الفردية، فكيف لا يكون الحال بالنسبة للجريمة؟ وهذا لا ينفي مسؤولية الفرد وإدانته ثم استنتاج أن النسبة الاجتماعية للانتحار لا يمكن تفسيرها إلا اجتماعيا. إن البنية الفكرية للمجتمع هي التي ترسخ في كل لحظة احتمالية الموت الإرادي. هناك إذا في كل شعب قوة جماعية لطاقة معينة تدفع بالأشخاص لقتل أنفسهم، لا تعبر الحركات التي يقوم بها المريض والتي تظهر في أول محاولة إلا على مزاجه الشخصي، وفي الحقيقة تُعدّ حصيلة امتداد لوضع اجتماعي الذي تعكسه من الخارج. لكل جماعة ميولٍ جماعيةٍ تخصها والتي من خلالها تتحرف الميول الفردية. إن هذه النزعات الجماعية هي التي تتمكن من الأفراد وتدفعهم إلى قتل أنفسهم".⁽²⁾

"إذ يتأثر الفاعل بالظروف التي تحيط به، فإن حُيِّل له أنه يجد الحياة حزينة لأنه حزين، فذلك غير صحيح بل "بدون شك فإن حزنه يأتي من الخارج ولكن ليس من تلك الحادثة أو المشكلة ذاتها، لكن من أحداث ومشكلات أخرى تعود إلى مسيرته، ومن الجماعة التي ينتمي إليها، ولهذا لا شيء بإمكانه تزويدنا بالسبب الدخيل للانتحار بل كل شيء يعمل على حدة لتقع كالأسباب الانتحارية على الفرد"⁽³⁾. * وبما أننا اقتنعنا أن الانتحار فعل اجتماعي فقد يكون 'دوركايم' قد بين لنا أنه أن لعلم الاجتماع تناوله - للدور الذي يلعبه في الانتحار - و دورنا يكمن في توضيح بأن علم الاجتماع كذلك له دوره في دراسة الجريمة من الناحية الاجتماعية ليصبح لدينا سوسيولوجية الإجرام، فعوضا من أن نبحت في الخصوصيات الفردية للمجرمين علينا أن نبحت في خصوصيات الجماعات التي ينتمون إليها.

مثلا أشار إليه 'كيتيلي' بل "لفت انتباه الفلاسفة الانسجام المدهش الذي تتكرر فيه بعض الظواهر الاجتماعية خلال فترات زمانية مماثلة"، بما أن لكل مجتمع خصوصياته ومميزاته "يتشكل المحيط الاجتماعي لا شك من أفكار، اعتقادات، عادات ومن ميول مشتركة".⁽⁴⁾

1- DURKHEIM Emil, Op Cit, pp 335, 336.

2- Ibid, p336.

3- Ibid, p338.

4- Ibid, p337-339.

وبهذا نفهم أن أفكار 'كيتيلي' قد ساهمت في دراسة 'دوركهايم' لظاهرة الانتحار، أي أن هذا الأخير استغلها أحسن إستغلال وإستعملها في كيفية اظهار وظيفة المؤسسات أو الجماعات في ادماج الفرد أو فشلها في أداء واجباتها" إذ يبدو جلياً أن كل هذه الإنفعالات الفردية المستقلة جدا كما تظهر هي في الحقيقة ناتجة عن نفس مجموع القضايا التي تسيطر على الأفراد، والآن كيف يُفسَّرُ التجاهل المتبادل لكل هذه الإرادات الشخصية التي تأتي كل سنة بنفس العدد وتقول إلى نفس الهدف؟.. إلا أن التأثيرات التي تنقش من خلال هذه القوة لا توجد حسب الأوساط العضوية والكونية ولكن توجد فقط حسب وضع الوسط الإجتماعي، إذا فهي جماعية وبعبارة أخرى لكل شعب ميول للانتحار خاصة به بصفة جماعية...⁽¹⁾.

وإن كان كذلك فلكل زمن ولكل شعب ولكل مجتمع جرائمه أيضا مثلما نحن بصدد تناول الجريمة الأكثر تكرار في هذه السنوات الأخيرة في مجتمعنا" وذلك لأن لكل مجتمع فطرته ليس بإمكاننا تغييرها من يوم إلى آخر، وبما أن لميول الانتحار هذه مصدر من البنية الفكرية للمجموعات، فيقتضي أن تختلف من مجموعة إلى أخرى، وأن تبقى نفسها في كل واحدة منها سنين طويلة... ببساطة لأن درجة الحرارة، التأثيرات المناخية والبيولوجية، باختصار الظروف العديدة التي تعتمد عليها الصحة العمومية كثيرة التغيُّر من سنة لأخرى فتغير من طبع الأمم."⁽²⁾

هذا فيما يخص الظروف البيئية التي قد تؤثر على طبيعة الشعوب المنتمية إلى نفس المجتمع، أما عن مسألة العرق بالعكس فإن الانتحار هو فعل استثنائي إذن ليس للعرق أي دخل وليس بعنصرٍ كافٍ دافعٍ للانتحار، غير أنه قد يجعل الأفراد أكثر أو أقل قابلية للفعل الانتحاري... باختصار ليس بإمكان العرق تفسير كيف أنه من بين مليون من الفاعلين الذين ينتمون لهذا العرق يوجد عموماً أكثر من مئة أو مئتين من الذين يقتلون أنفسهم كل عام... إلا أن التأثيرات التي تظهر من خلالها هذه القوة لا تتغير حسب الوسط الإجتماعي بما أنها جماعية. وبعبارة أخرى فلكل شعب ميول جماعية للانتحار خاصة به."⁽³⁾ وكأنه يتحدث عن الذين لا يأخذون بعين الاعتبار الانتماء الجماعي والإجتماعي لتفسير ظاهرة الاجرام وإنما يأخذون بالعوامل العضوية أو الجسدية" ليس علينا إلا أن نفهم لماذا في نفس الظروف نجد نفس الحالات الميؤوس منها تتكرر وبنفس الطريقة كل سنة وكأنها قانون يخص كل بلد... وهذه الحجج ليست

2- DURKHEIM Emil, Op Cit, p343.

2- Ibid, p343.

3- Ibid, p343.

فقط صحيحة بالنسبة للانتحار بل تنطبق تماماً على الجريمة بأشكالها المختلفة. المجرم إذن كائن خارق للعادة مثله مثل المنتحر".⁽¹⁾

إن 'دوركايم' نفسه قد أشار إلى هذا التشابه الكبير بين الظروف المؤدية إلى الانتحار والظروف المؤدية إلى الجريمة، ومن ثم فالمنتحر والقاتل كلاهما يتشابهان كونهما عنصرين خارقين للعادة ويشبهان الظروف الجماعية التي خُلِقَ فيها. ويواصل "و رغم تغيّر الأفراد الذين يشكلون المجتمع من سنة إلى أخرى يبقى الانتحار بنسبه نفسها... وهذا لأن نوع الحياة هو بنفسه يُنتج نفس الآثار... في نفس الظروف اللازمة ليحدث الفعل... الميول الجماعية لها وجود خاص... فهي تؤثر في الفرد من الخارج وإن كانت عن طريق مختلف الجهات".⁽²⁾

فان كانت الظروف الاستثنائية المؤدية للانتحار تعود للفرد فهي لا تتشكل إلا داخل أوساط إجتماعية وظروف جماعية متشابهة أي للمجتمع الذي ينتمون اليه، مثلها مثل حالة الجريمة بما أنّ الأفعال الأخلاقية كالانتحار تتكرر بانتظام ليس بنفس النسب فحسب بل وأكثر، فيجب علينا أن نقبل بأنها تتوقف على قوى خارجية للأفراد. إذ ليس بإمكان هذه القوى إلا أن تكون معنوية، وأنّ غير الكائن الفردي لا وجود في العالم لكائن معنوي آخر غير المجتمع، فيجب أن تكون هذه القوى إجتماعية".⁽³⁾

لا ينتقل المؤلف مباشرة إلى النوع الثاني من أنواع الانتحار وإنما إلى شرح التوجّه الخاص الذي ينتمي اليه ('دوركايم') في تحليل المجتمعات.

الاتجاه الكلي أو الشمولي

وللحديث عن الاتجاه الشمولي يقول 'دوركايم' "لقد ذكرنا أنه لدينا في علم الاجتماع المعرفة الودية بامتياز فريد للمقوم الذي هو وعينا الفردي، ونفس الشيء بالنسبة إلى التركيب الذي هو الوعي الجمعي. من خلال هذا نستنبط الاستقراء المضاعف نتحقق بوضوح من أنّ باستبعاد الوعي الفردي يصبح الجمعي لا شيء".⁽⁴⁾

فإن كان لا وجود للمجموعة بدون الفرد، فلا وجود لهذا الأخير بدون المجموعة، فالفرد هو عنصر والجماعة هي مجموعة تلك العناصر "إن التجليات الجماعية مختلفة كلياً عن التجليات الفردية، حيث لا

¹– DURKHEIM Emil, Op Cit, pp334,335.

²– Ibid, p348.

³– Ibid, p349.

⁴– Ibid, p351.

نجد أي مانع في قولنا أنّ علم الاجتماع هو علم النفس مع حرصنا على إضافة أنه لعلم النفس الاجتماعي قوانين خاصة به ليست هي نفسها قوانين علم النفس الفردي".⁽¹⁾

وذلك لأنه لا يمكن دراسة الفرد إلا داخل الجماعة التي ينتمي إليها" وهدفهم الأفراد في الجماعة يفكرون بطريقة متديّنة... إنّ الدين هو حتمًا نظام الرموز التي من خلالها يستوعب المجتمع نفسه، إنها طريقة تفكير كائن جماعي... لا تنطبق الملاحظات السابقة على الدين فحسب وإنما على النظم التربوية أيضًا... الخ. باختصار على كل أشكال الحياة الاجتماعية".⁽²⁾

وإذ يرجع 'دوركايم' كل مرة لعامل الدين وللتدين، فهو يرجع إليه ليس بطريقة فردية وإنما جماعية، لذا سنحاول عبر بحثنا ولو بصفة وجيزة معرفة الوسط والأجواء والممارسات الدينية التي عاش فيها الفرد الذي ارتكب جريمة، لمعرفة مدى تأثيره بذلك الوسط أو مدى الدور الذي لعبه الوازع الديني في حياته، سلوكه، تصرفاته وحتى أفكاره سواء قبل أو بعد جريمته" فالحياة الاجتماعية كذلك ظاهرة، تؤثر فينا من الخارج".⁽³⁾

أما عن القانون فحسب 'دوركايم' ليست الأمور نفسها "ليست العلاقات القانونية نفسها أبدًا سواء كان مدوّنا أم لا... فنحن نعتقد أن بعد هذه التفسيرات لن نعاتب إذا ما أردنا استبدال ما هو خارجي بما هو داخلي في علم الاجتماع. فنحن بذلك نصبح نركز على ما هو خارجي لأنه فقط سريع الظهور لكن بهدف الوصول لما هو في الداخل".⁽⁴⁾

كل مرة يلح 'دوركايم' على فكرة إعطاء الأولوية لما هو خارجي "يمكننا تسجيل نفس الملاحظات حتى فيما يتعلق بالعواطف الأخلاقية الأكثر استقرارًا والأكثر أصالة. مثلًا من جهة احترام المجتمع بأكمله متفاوت في الشدة والذي يكون في صالح الفرد عمومًا، ويمكن قياسه حسب الصورة النسبية للعواقب المتعلقة بالقتل. من جهة أخرى لا يمكن إلا يعتري الفرد نفس الشعور بأيّ طريقة أخرى غير طريقة المجتمع ولو بدرجة ضئيلة جدًا. من أجل استيعاب هذا الاختلاف يكفي مقارنة الإنفعال الذي يمكن أن يسببه لنا شخصيًا رؤية قاتل ما أو مشهد القتل نفسه، والذي يخلج عامة الناس في الظروف نفسها، فسندرك إلى أي درجة يمكننا أن نهوي إذا لم نقاوم أي شيء. ففي هذه الحالة الإحساس بالغضب

¹– DURKHEIM Emil, Op Cit, p352.

²– Ibid, p353.

³– Ibid, p355.

⁴– Ibid, pp355,356.

مشترك، غير أن الاختلاف نفسه موجود في كل وقت بين الطريقة التي سيتفاعل من خلالها المجتمع بهذه الانتهاكات والطريقة التي تؤثر من خلالها على الأفراد، وبالتالي بين الشكل الفردي والشكل الجمعي للشعور الذي يستدلون به. للغضب الجمعي طاقة لا مثيل لها لحد أنه لا يمكن إرضاءه إلا بقصاص عظيم، إذا كانت الضحية غير معروفة بالنسبة لنا أو شخص غريب عنا، إذا كان مرتكب الجريمة لا يعيش بجوارنا، وبالتالي لا يشكل علينا أي تهديد شخصي باعتبار فقط أن الفعل يعاقب. فلا يكون التأثير جاد به ولا شعور بحاجة حقيقية للانتقام منه. لا نقوم بأي خطوة لاكتشاف الجاني وقد يضايقنا تسليمه. لا تتعثر وجهة نظر الأمر إلا إذا أدرك الرأي العام القضية، نصبح إذا أكثر مطالباً وأكثر نشاطاً. ولكن الرأي العام هو الذي يتحدث نيابة عنّا، نحن نتصرف تحت ضغط الجماعة ليس بصفتنا أفراداً".⁽¹⁾

وكان كل هذه الفقرة الطويلة كتبت لتتطبق على دراستنا، كونها تحيط بشتى مواضيعه وتستعمل كثيرا من مصطلحاته وتعبر عن نفس المفاهيم وتتبنى كثيراً من الأفكار التي وردت في بحثنا - وهذا ليس بمفاجأة - فإن كانت فكرتنا أن نطبق أو نسقط على الجريمة ما قيل عن الانتحار 'دوركاييم' قام بعكس ذلك باستعماله لجريمة القتل بالضبط ليس من باب الصدفة فهو قد إستعملها كمثال ليُسهل توصيل فكرته أي لتفسير الحلقة التي تدور بين الفرد والجماعة والرأي العام عندما يتعلق الأمر بشيء يُرعب الجميع كالقتل "حتى في أغلب الأحيان فإن التباعد بين الدولة الإجتماعية وانعكاساتها الفردية كثيرة المبالغة. في الحالة السابقة يتوحد الشعور الجمعي - على الأقل في أغلب الأمور - على الكثير من القوة لمعارضة الأفعال المهينة له، يتوحد شرف الدم البشري بعمق كبير في عامّة الوعي من أجل الوقاية من انبثاق أفكار القتل. لكن الاختلاس السهل والاحتيايل بصمت وبدون عنف بعيدان عن اشعارنا بنفس الاشمزاز".⁽²⁾

يواصل 'دوركاييم' الحديث عن جريمة القتل وكأنها موضوع دراسته، وهذا يدل على أننا لم نخطئ في جعل ما بين الانتحار والقتل نقطة تشابه في التحليل، خاصة إذا ما تعرضنا إليها من نفس المنطلق أو الاتجاه إلا وهو الاتجاه الكلي الشمولي "لم يبق أي مجال غير ترك الأخلاق على حالها مبهمة، أو صنع نظام دولة جماعي منها".⁽³⁾

والمقصود هنا أنه يكفي أن يتفق الرأي العام على أن هذا الفعل شنيع ليُشمز منه، والعكس كذلك صحيح. فالأخلاق وإن كانت غير واضحة وحدها قد تشكل نظاماً يسير عليه الافراد وكأنها نظام دولي بما أن

1- DURKHEIM Emil, Op Cit, p358.

2- Ibid, p358.

3- Ibid, p359.

الجميع يتفق عليها، وان كانت غير مدونة، مثلما رأينا ذلك سابقا عند دراستنا لجريمة الشرف حينما أدرنا أهمية قيمة الشرف لدى الجماعة أي أنها منتج إجتماعي لا غير. وها نحن نتعرض لحالة شبيهة لتلك القيمة إلا وهي الرجولة أو 'الرجلة' في بحثنا الحالي، لكن هذه المرة غير معترف بها إلا عند الجماعة المصغرة التي ينتمون إليها" إذا فالملاحظة تثبت الفرضية، فمن جهة يستلزم انتظام المعطيات (الإحصائيات) وجود ميول جماعية خارجية بالنسبة للأفراد، ومن جهة أخرى من خلال عدد كبير من الحالات الهامة، يمكننا التأكد مباشرة من هذه الميول الخارجية... نحن مدربون على الاتجاه الإجتماعي ونحن بصدد متابعة اتجاه طبيعتنا، ونحمل الباقي من المجتمع على عاتقنا من أجل اتباع مساراتنا (الأبعاد المركزية) وندنافس من أجل انضمامنا للآخرين لتحديد مساراتهم. نحن نعرض أنفسنا للضغط الذي نساوم في ممارسته على الآخرين. قوتان متعارضتان حاضرتان واحدة آتية من الجماعة تحاول إخضاع الفرد والأخرى آتية من الفرد لترفض السابقة. الأولى هي الأكثر سموًا من الثانية بما أنها نتيجة تنظيم كل القوى الخاصة، كما أنها تتعرض لكثير من المقاومة الموجودة في القضايا الخاصة، إنها تنهك نفسها جزئيًا في هذه الصراعات المضاعفة، ولا تتركنا إلا وهي مُجَهَّدة وواهنة عند حدتها في عودة الظروف التي نشطتها مرارًا، فيمكنها التأثير بقوة كبيرة على البنات الفردية، إنها تُحدث فيها الشعور بالحيوية- نوعًا ما - التي عند تخطيها فإنها تعمل بتلقائية الفطرة، وهذا ما يحدث للأفكار الأخلاقية الأساسية... في الواقع نحن نعرف اليوم أنّ الأنا هو نتيجة كثرة الوعي".⁽¹⁾

لأنه حينما نتحدث عن الأخلاق، نتحدث عن الوعي، وحديثنا عن الوعي مستمد من الجمعي وان كانت تلك الأخلاق أو الوعي عبارة عن قوة خارج ذاتنا فنحن نخضع لها حتى وان كانت محتوياتها سلبية أو غير نافعة تماما" إذا كان النفساني وعالم الأحياء يتأملان بحكمة كم أنّ الظواهر التي يدرسونها محكمة، انطلاقًا من هذا فقط تم ربطها بتنظيم العناصر والترتيب التنازلي المباشر. لماذا يكون الوضع مختلف في علم الاجتماع إنّ الجماعة المكوّنة من طرف الأفراد المشاركين فيها هي حقيقة من نوع آخر هي أنّ كل فرد يؤخذ على حدة... إنّ الأوضاع الجماعية موجودة في الجماعة التي اشتقت منها قبل تمييز الفرد بصفته فردًا وتعظيم وجود داخلي محض فيه لكن بصورة جديدة".⁽²⁾

يتساءل 'دوركاييم' لماذا لا ندرس الظواهر الإجتماعية بنفس الطريقة التي تخضع لها العلوم الأخرى سواء كانت طبيعية أو غيرها، حتى وإن كانت مكوناتها هم الأفراد الذين مهما كانت أدوارهم أو وظيفتهم فهم

1- DURKHEIM Emil, Op Cit, p361.

2- Ibid, p362.

يشكلون الجماعة أي الظاهرة"... يصبح انتحارياً متفرداً جينياً... ويتوقف ذلك على ثلاثة أنواع من الأسباب: (1) طبيعة الأفراد الذين يكوّنون المجتمع. (2) الطريقة التي هم مرتبطون بها أي طبيعة التنظيم الاجتماعي. (3) الأحداث العابرة التي تعيق سير الحياة الجماعية".⁽¹⁾

وإذا طبقنا هذا على الاجرام وعلى دراستنا فسيكون لدينا نفس التسلسل المنطقي، يكمن السبب الأول في طبيعة الأفراد وفي الإستعدادات الفردية، الثاني ليس كل الأفراد أو نمط من الأفراد ينتمون إلى نفس الجماعة بنفس المستوى أو بنفس الدرجة أو بنفس الطريقة، وأخيراً لكل واحد منهم ظروف عابرة ما أطلقنا عليها ظروف طارئة تخصه بالذات وتعزله عن الجماعة بطريقة أو بأخرى، وهي ما عبّر عنها 'دوركاييم' بـ"الأسباب العابرة أو المفاجئة".⁽²⁾ و'فيري' بـ"الأسباب العرضية" تقوم الأسباب التي تحدد المسار الاجتماعي على أفراد وتضعهم في الأنظمة المناسبة في نفس الوقت ليتهيؤوا للنشاط الجماعي... تفرض التحضر الذي يوّد الميول الأنومية والالميول الأنانية أيضاً التي لها دور في تصفية الجهاز العصبي".⁽³⁾ وما نلاحظه هنا كون 'دوركاييم' تعرض لنوعين من الانتحار (الأنومي والأناني) في نفس الفقرة، لذا كان من الصعب بالنسبة لنا تناول النوع الأول دون الثاني لتطبيقه على دراستنا (حالاتنا)"خلاصة القول فإنّ المجتمع يصنع بجزء كبير الأفراد، يصنعهم على صورته... قد يفلت السبب المولّد للظاهرة من لا يلاحظ إلا الأفراد، لأنها نتاج الأفراد... إنّ الأشياء التي سيئلُغها العام المقبل متوفرة منذ الآن...".⁽⁴⁾

فكل شيء يكمن في الجماعة أو الحياة الجماعية وليس على هذه الأخيرة إلا التحكم فيها، كون مؤشراتنا ظهرت قبل أن يقوم بها الأفراد. وذلك ما سنحاول توضيحه عند تعرضنا للجريمة التي كانت بذورها في الحياة الجمعية حتى لا نقول في المجتمع، وما فعله الأفراد ما هو إلا ترجمة أو تجسيد لها... العلاقات التي يشهدها الانتحار والقتل الذي سيكون الحديث عنه في الباب الآتي، ستؤكد هذه الفرضية".⁽⁵⁾

فدوركاييم نفسه سبقنا في الجمع بين الانتحار والقتل معا برجوعه إلى 'فيري'. ومن هنا وبطريقة صريحة تبدأ علاقة القتل بالانتحار أو يظهر تشابههما فعلا.

1- DURKHEIM Emil, Op Cit, p363.

2- Ibid, p377.

3- Ibid, p366.

4- Ibid, p336.

5- Ibid, p368.

علاقة الانتحار بالقتل

قد حاولنا القيام بالمقاربة عبر الصفحات الأولى بطريقتنا وقد يتضح ذلك التقارب أكثر كلما تقدمنا في قراءة نفس المرجع الذي نَبْدُوهُ بأهم تعريف أعطاه 'دوركايم' لـ'الانتحار' "جريمة قتل عمدي على الذات نفسها".⁽¹⁾

ويواصل نظرتة للانتحار بما يلي "تُبرم لجنة تحكيم القانون بالإقرار في أغلب الأحيان أنّ ارتكاب الانتحار قد كان في لحظة جنون، وبالتالي كان غير واعٍ، ولكنه يبقى اعتبار الفعل جريمة"⁽²⁾.
أولاً يعتبر 'دوركايم' بأن الانتحار جريمة، ثانياً يعتبر أن فاعلها يرتكبها وهو في حالة جنون أي غير واعٍ، وهذا فعلاً ما نريد أن نبحث فيه، هل كان فعلاً مرتكب الجريمة واعياً؟ دون أن نرفع عليه لقب مقترف أو مرتكب الجريمة. إضافة إلى أن في كتاب "الانتحار" نفسه غالباً ما نجد اسم 'فيرى' المختص في جريمة القتل يُسمي القانون الجزائري لدولة نيويورك رغم أنه من تاريخ حديث (1885) الانتحار جريمة".⁽³⁾

إذا كان ذلك في حياة 'دوركايم' ومع ذلك يواصل "لا يعدّ الفعل لا أخلاقياً إلا عندما يكون بالكامل فعلاً استثنائياً ولا يسانده أعضاء الحياة الجماعية".⁽⁴⁾

فإن كانت الجريمة لا تحتسب كذلك إلا إذا نص عليها القانون، فلجماعة أيضا دورها وكلمتها في ذلك. وهذا ما تعرضنا له في دراستنا السابقة عندما وضحنا كيف يمكن أن تكون الجريمة غير منافية للأخلاق الجماعية عندما يتعلق الأمر بالشرف الجمعي، حتّى وإن أدانتها القوانين فقد يستفيد مرتكبها من الظروف المخففة، وقد لا يُحتقر كذلك من قبل جماعته بل قد يعتزُّ بفعلة، وعوض أن يتخفى خشيّة نظرات المجتمع سيبتهى بجريمته بعد خروجه من السجن "... عندما أصوم... احتراماً أو تقليداً أجهل معناه... عندما أسدّد ضرائبي، عندما أُمْنَح جهدي أو حياتي من أجل الدولة، فأنا أتنازل عن شيء هو مني".⁽⁵⁾
وسواء كانت جماعة أو عصابة فإنّ الأحاسيس الأكثر قوة هي التي تربط الفرد بالجماعة".⁽⁶⁾

1- DURKHEIM Emil, Op Cit, p384.

2- Ibid-, p371.

3- Ibid, p375.

4- Ibid, p377.

5- Ibid, p380.

6- Ibid, p382.

مما قد تسبب فيما أطلق عليه 'دوركايم' بـ"الأذى الإجتماعي" ص (388) الذي أخذناه بعين الاعتبار في دراستنا سواء قبل الجريمة أم بعدها- وهنا نقصد جريمة القتل بطبيعة الحال -قبل الجريمة لأنها ناتجة عن أذى إجتماعي، وبعدها لما يتخوف منه الفاعل عند اتمامه العقوبة أي نظرة المجتمع له. فإذا كان "لكل مجتمع في فترة من تاريخه كفاءة معيّنة للانتحار".⁽¹⁾

فكيف لا يكون نفس الشيء فيما يخص الجريمة؟ أي يجب دراسة "الدوافع الإجتماعية المكوّنة لظاهرة جماعية".⁽²⁾

إذا تركنا الفرد على حدة بصفته فردًا، فإن حججه وأفكاره تدفعنا للتساؤل عن الأوساط الإجتماعية الأخرى (العقيدة، الدين، الأسرة، المجتمع السياسي، الفئة العاملة... إلخ)، "فيما بعد نعود للأفراد لنبحث كيف تتفرّد الدوافع العامة من أجل صنع نتائج القتل العمدي 'homicide'".⁽³⁾

سواء كان 'دوركايم' يقصد باستعماله 'القتل العمدي' هنا القتل الذي يرتكبه فرد على فرد آخر أو القتل الذي يحدث من طرف الفرد على ذاته؛ هو يكاد أن لا يفرّق بينهما، فالالتباس الذي يحدث هنا إن دلّ على شيء فهو يدل على أنه باستطاعتنا دراستهما بنفس الطريقة، كونهما يخضعان إلى نفس المنطق إلا وهو ضرورة البحث في الدوافع العامة الناتجة عن وظيفة أو غياب وظيفة كل المؤسسات الإجتماعية، ومدى تأثيرها على الأفراد كُلاً على حدة. إذا فتحى 'دوركايم' قد لا يفصل بين الانتحار والجريمة خاصة أنّ الانتحار حسب تعريفه هو جريمة ارتكبت من الشخص على نفسه. فسواء كان المقصود هو قتل النفس أو قتل الغير لتفسير الوقائع نحن نتبع طريقة المدرسة النفسية الإجتماعية، بما أنّها لا تُهمّل أيّ عامل من العوامل الأخرى، بل تجمع بين ما هو في محيط الأفراد من عوامل خارجية وقابليتهم أي طريقة تفاعلهم مع تلك العوامل، وإذ نُصدّم في بعض الأحيان لردود أفعال البعض منهم لعدم تكيفهم أو لطريقة تفاعلهم مع بعض العوامل الخارجة، وهذا ما سنتكفل بتفسيره عند تعرضنا لحالات القتل التي سنُعَرِّضُها للتحليل، وربما سننتفاجأ عندما نتطرق إلى حالات لم تكن نتوقع ما صدر منها وهذا يُثبت ما جاء في الفقرة السابقة والتي تعني أن لكل فرد طريقة خاصة في التعامل مع الأوضاع الخارجية... هذه الإشارة المشتركة التي يجب إيجادها".⁽⁴⁾

1- DURKHEIM Emil, Op Cit, p10.

2- Ibid, p140.

3- Ibid, p148.

6- Ibid, p313.

في الواقع هناك أنواع مختلفة من الانتحار "يمكننا تقسيمها حسب طبيعة الأسباب الاجتماعية التي تتوقف عليها، فهي بمثابة امتداد داخل الأفراد... تكمن الحجة فيها أن الأسباب الاجتماعية للانتحار يمكنها أن تؤثر في نفس الفرد وتلحق به العواقب في آن واحد".⁽¹⁾

وهذا فعلا ما توصلنا إليه من خلال دراستنا السابقة على نوعين من الجريمة وهي جريمة المرأة وجريمة الشرف، واللذان رأينا من خلالهما كيفية تأثير الأسباب الاجتماعية لكل منهما على الأفراد بالتحديد على مرتكبي الجرائم رغم اختلاف الجريمتين. وها نحن نبحث عن طبيعة الأسباب الاجتماعية لنوع ثالث من الجريمة وكيفية تأثيرها على الأفراد، والتي لا تجعل منهم منتحرين وإنما تجعلهم 'مجرمين' منحدرين من نفس الظروف"بالإضافة إلى أن لكل شعب طريقته المفضلة للموت، ولا يتغير نظام هذه التفاصيل إلا بصعوبة بالغة".⁽²⁾

ربما جريمة القتل التي يقوم بها أفراد مجتمعنا ما هي إلا طريقة الموت التي اختاروها عوضا عن الانتحار، أو أن الطريق التي انساقوا إليها أو اتبعوها قبل ارتكابهم الجريمة كانت بمثابة موت بطيء الذي بدوره أدى بهم إلى موت من نوع آخر أي إلى الاختفاء، إلا يعتبر الخروج أو الاختفاء من الحياة العامة موتاً؟ والحرمان من الحياة الاجتماعية موتاً آخر؟

"بالإضافة إلى الأسباب الاجتماعية هناك أسباب راجعة إلى تأثير العوامل الكونية بحد كبير".⁽³⁾
* كذا نود تناولها في بحثنا هذا لولا قلة البيانات عن تاريخ الجريمة (بالتحديد) وربطها على الأقل بالأيام الهجرية مثلا.

"يؤكد 'دوركاييم' على أولوية الدوافع الاجتماعية، فبالنسبة إليه الانتحار هو قبل كل شيء فعل يجب دراسته على هذا النحو".⁽⁴⁾ أي على أنه إجتماعي.

نحن بصدد تطبيقه نفس الشيء على الجريمة أي اعتبار أنها فعل ذو صبغة إجتماعية وإن كانت هناك أسباباً فردية فالأولوية (الأسبقية) تعود إلى الظروف الاجتماعية..

يكفي الافتراض أن أمام نفس الظروف يفكر الأفراد عموماً بالطريقة نفسها في نفس السنة وخاصة بنفس البلد، فبمجرد أن نفكر في الجريمة أو الانتحار تَحْضُرْنَا عبارة تؤكد لنا أن 'دوركاييم' نفسه اعتمد على

¹– DURKHEIM Emil, Op Cit, p324.

²– Ibid, p329.

³– Ibid, p329.

⁴– Ibid, p11.

هذه المقاربة، والدليل هو قوله مؤكداً هذا الكلام "...هذا الدليل لا ينطبق على الانتحار فحسب... بل ينطبق بطريقة مماثلة على الجريمة بكل أشكالها".⁽¹⁾ أي أن الجريمة مثلها مثل الانتحار يخضعان لنفس الدلائل منها الزمان والمكان.

وكأن 'دوركايم' يريد أن يؤكد لنا أنّ كل ما أتى به يمكننا تطبيقه على كل أنواع الجرائم بما فيه جريمة القتل، ويقول إن "المجرم كائن استثنائي كما هو الحال للمنتحر".⁽²⁾

بانطلاق 'دوركايم' من الجريمة للوصول إلى الانتحار فعلنا نحن العكس بتطبيقنا كل ما قيل عن الانتحار على الجريمة وبالتحديد على جريمة القتل.

الأسباب الإجتماعية

نبد بالقول مثلما أتى به 'دوركايم' " بأنّ نمط الحياة هو الذي يضع دائماً نفس النتائج".⁽³⁾ وبتقديمه الأسباب الإجتماعية على كل الاعتبارات أو الأسباب يذكرنا ويقودنا إلى النظرية الثانية التي نحن بصدد تناولها وهي نظرية 'فيرى' عند تناوله للمجرم 'بالظرف' و'ابن خلدون' الذي يشير إلى أنه بإمكاننا التنبؤ بالنتائج ما دامت الأسباب نفسها للميول الجماعية وجود خاص، إذ تؤثر على الفرد من الخارج كما أنها تؤثر عن طريق السبل الأخرى".⁽⁴⁾

بطريقة أو بأخرى هي كأنها حيلة تستعمل كل الطرق والوسائل لتمارس على الأفراد ضغط لا يعادله أي ضغوط، وإن كان يتهمها ويحملها مسؤولية كثير من أخطاء أفرادها فهو يضيف "هناك حياة جماعية بأكملها حرة".⁽⁵⁾

وكون 'دوركايم' من أنصار الاتجاه الشمولي وبالعودة إلى الانتحار يقول "ينتج الانتحار عن عملية سيرورة أي عملية التنشئة الإجتماعية التي يُشكّل المجتمع من خلالها الفردَ لوضع حدّ لحياته. ذلك لأنّ الجماعة التي ينتمي إليها ليس لها الحضور الكافي ولا القوة الكافية كالأسرة".⁽⁶⁾

1- DURKHEIM Emil, Op Cit, p334.

2- Ibid, p345.

3- Ibid, p347.

4- Ibid, p348.

5- Ibid, p355.

6- Ibid, p50.

ونفس الشيء نريد التحقق منه فيما يخص الجريمة، من خلال مختلف الجماعات التي يمر بها مرتكب الجريمة كالأُسرة وغيرها، والدور الذي تلعبه اتجاه أفرادها وكيفية أداءها لتلك الأدوار "إنَّ الإدماج والتنظيم الإجتماعيان يعانيان من ثغرتين متضادتين؛ الإفراط أو النقصان".⁽¹⁾

وإن كان 'دوركايم' يُلمِّحُ هنا إلى نوعين مختلفين من إخفاق الإدماج الاجتماعي في تكوين أفراد "أسوياء" أي أنهم ينتحرون لسبب النقص في الإدماج أو المبالغة فيه، فما نصبو إليه نحن هو معرفة ما إذا كان ذلك هو نفسه ما أدَّى إلى جريمة قتل من نوع خاص، بالتركيز على نقص الإدماج دون الإفراط فيه إذ نشأ الانتحار من خلل في عملية التنشئة الاجتماعية، يجب البحث عن التفسير في سير الجماعات الاجتماعية (العامة) للمجتمع السياسي أو الأحزاب الاجتماعية، الوحدة الدينية، الأسرة أو الفئة أو التجمعات المهنية".⁽²⁾

أي يجب البحث في كل المؤسسات أو الجماعات التي يمرُّ بها الفردُ خلال حياته والتي تشترك في عملية التنشئة الاجتماعية. وهذا فعلاً ما نهدف إلى البحث فيه من خلال دراستنا الحالية عبر مختلف المحاور.

شمولية كل شيء يرجع حسب 'دوركايم' إلى الجماعة، وإن تعلق الأمر بأمور أخرى كالحرية أو الجريمة... الخ، ولذلك "فإنَّ الإحصائيات تشير إلى أن الجريمة في تزايد".⁽³⁾

هكذا ينتقل المؤلف من الانتحار الأناني إلى الانتحار الأنومي، ويجدر بنا ملاحظة أنه لم يتطرق إلى الانتحار الأنومي مباشرة بعد شرح النوع الأول وإنما بعد أن مرَّ على الأسباب والأوضاع والظروف الاجتماعية التي تساهم في بناء الفرد الاستثنائي، وإن دلَّ ذلك على شيء فهو يدل على مدى إستحالة التطرق إلى الانتحار الأنومي إلا بعد ادراك أن كل شيء إيجابي أو غير إيجابي لا يحدث إلا وفق ما هو متوفر في المجتمع، فقد تكون الحالة الأنومية هي المسبِّبة للحالة الأنانية، أو أنَّ الأنومية هي الأرضية الملائمة لظهور الأنانية.

1- DURKHEIM Emil, Op Cit, p50.

2- Ibid, p50.

3- Ibid, p52.

الانتحار الأنومي

فلنبدأ بالانتحار الأنومي حسب 'دوركايم بطبيعة الحال' من المعروف أنّ للأزمات الاقتصادية تأثير عظيم على الانتحار... في الواقع إذا ارتفعت نسبة الموت الإرادي فهذا لأنّ الحياة أصبحت قاسية، وتتحفض بشكل ملموس عندما تزداد الرفاهية، إذ أنّه بالارتفاع المفرط لسعر المواد الأولية فإنّ الانتحارات ترتفع بدورها... إذا إن ساهمت الأزمات الصناعية أو المالية في ارتفاع الانتحارات ليس لكونها تفقر بل لكونها أزمات أي اضطرابات النظام الجماعي، لأنه حتى أزمات الازدهار تؤدي لنفس النتيجة⁽¹⁾.

ومن هنا يظهر سبب اختيارنا للنوع الثاني من الانتحار الذي لم يأتي عشوائيا، بل لعدة أسباب، أولها أنه يخص كلا وضعي الاقتصاد؛ الازدهار والتدهور، كون الاثنين يؤديا إلى نفس نوع الانتحار الذي أعطى له تسمية 'أنومي' نسبة للحالة 'الأنومية' التي يمرُّ بها المجتمع في كلتا الحالتين "صحيح أنّ البعض يرى أن الضغط المعنوي سيختفي في اليوم الذي سيتوقف الوضع الاقتصادي عن الانتقال وراثيا. فإذا لا تتدخل الوراثة، فإنّ كل واحد منا سيدخل في الحياة بنفس الموارد، إذا طرأت مسابقة بين المتنافسين في ظروف مساواة تامة لن يكون بإمكان أحد العثور على نتائج غير عادلة، فالكل سيشعر تلقائيا أنّ الأشياء تسير كما يجب أن تكون"⁽²⁾.

أيّ الشعور بالظلم سيختفي، ونجد هذا الشيء نفسه في حالات الإجرام، فكل من يجرم قد يشعر أنه ظلّم بصفة أو بأخرى معنويا أو ماديا، حينئذ "يجب توفر قيمة أخلاقية من أجل تقبل الذين لم تفضلهم الطبيعة"⁽³⁾.

مباشرة بعد التطرق إلى الحالة المادية يتطرق 'دوركايم' إلى الحالة المعنوية أو بالأصح الأخلاقية، ومن هنا يتجلى دور كل من الأسرة والتربية الدينية في تعويضهم عن النقص المادي أو الشعور بالنقص أو حب الانتقام من أنفسهم أو من مجتمعهم "عندما نتحدث عن النظام فلا يمكن ضبطه إلا بالعادة والقوة، واستبدال السلام بالانسجام ظاهريا، يولد الطبع القلق وعدم الرضى وإن كانا مخفيان، فالكبت السطحي للشهوات لن يطول، وسيثور"⁽⁴⁾.

¹– DURKHEIM Emil, Op Cit, p364.

²– Ibid, p364.

³– Ibid, p364.

⁴– Ibid, p379.

وهذا فعلا ما قد يحدث لمن يعيش أزمات القلق أو الكبت بشتى أنواعه، فإن لم يثور بالانتحار قد يثور بالجريمة«يجب توقّر حكم يسيطر على الأفراد، لكنه أيضًا يجب أن يكون مطاعًا بدافع الاحترام وليس بدافع الخوف».(1)

وكون 'دوركايم' لا يحتمل المسؤولية للحرمان المادي فقط ولا يوليه اهتمامًا في انحراف الفرد، يشير إلى أهمية وجود قوة أخرى تتحكم في توجيهه والتي من الأحسن أن يختارها عن حب وليس تحت الإكراه... من مميزات الإنسان هو أن الفرامل التي ينحني أمامها ليس جسديًا بل فكريًا أي إجتماعيًا... إنه لا يتلقى قاعدته من مجال مادي، بل من وعي أعلى من وعيه والذي من خلاله يشعر بالعظمة... لكن عندما يكون المجتمع مضطربًا جرّاء تحولات جدّ مفاجئة سعيدة أو محزنة لا يمكنه ممارسة هذا النشاط».(2)

هذا هو الشرح الذي جعلنا نختار الانتحار الأنومي ومحاولة تطبيقه على حالاتنا، أي إضافة إلى النقص المادي لا ينبغي أن يعيش الفرد فراغًا من نوع آخر أي إجتماعي أو روحي، خاصة مع التحولات والتغيرات أو الانقلابات الإجتماعية التي تجر معها عواقب قد لا يقدر عليها الافراد، فإن لم ينجح المجتمع في مهمة ادماج الفرد (فيه) بالوسائل المادية فينبغي أن ينجح في ضمه اليه بطريقة أقوى وهي القوة الفكرية.

"في الواقع عند حدوث كارثة اقتصادية، يطرأ انقلاب من شأنه رمي الأفراد بعنف في وضع أسوأ من الذي كانوا يعيشونه».(3)

فقد يجدون أنفسهم أكثر تهميشًا فيقابلون العنف بالعنف" يجب إذا أن ينقصوا من متطلباتهم واحتياجاتهم، كل ثمار العمل الإجتماعي ضاعت منهم. يجب إعادة تربيتهم... إنهم ليسوا متكيفين مع الحالة التي طرأت عليهم، حتى أن التطلع غير مقبول لديهم، جرّاء المعاناة التي تفصلهم عن وجود ناقص قبل أي تجربة... لم نعد نعرف ما هو الممكن وما ليس ممكنًا، ما هو عادل وما هو جائر، ما هي الاستحقاقات والتأملات الجائزة...».(4)

1- DURKHEIM Emil, Op Cit, p379.

2- Ibid, p280.

3- Ibid, p281.

4- Ibid, p284.

وهذا فعلا ما يحدث في أغلب المجتمعات التي تعيش تحولات من كل الجهات، تضطرب الأوضاع فيضطرب معها الأفراد، تتغير الأحوال وتتقص فرص الأفراد وتتقص طموحاتهم إلى حد عدم الرغبة في محاولة تحسين أوضاعهم وإحساسهم بالفشل قبل الأوان يستسلمون إلى الضعف، فإن لم يصبحوا أنانيين فإنهم يصبحون أنوميين "إذ لم يعودوا يعرفوا أين هي الحدود التي يجب التوقف عندها. إن الرفاهية مدخرة، والرغبات هائجة، الأكثر غنى هي الفريسة التي تثيرهم... تجعلهم متطلباتهم أكثر، وغير صابرين على النظام. لذلك أضاعت الأنظمة التقليدية سيادتها. إذا فوضع النظام أو الأنومية مُعزَّز بما أن الرغبات أقل تنظيمًا في الوقت نفسه الذي هي بحاجة إلى تنظيم أكبر".⁽¹⁾

أليس عن هذا تتجم حالات السرقة، الاحتيال، الرشوة، تجارة المخدرات.. إلخ، وكل ما يؤدي إلى سلوك طريق الربح السريع قد تبيّن إذا بأنه من المستحيل إرضاء متطلباتهم. فتذهب طموحاتهم المتهيجة أبعد من النتائج المتحصل عليها لأنها ليست معلنة... إذا لا شيء يقنعهم، وعليه، فالمجهود المبذول يبدا أكبر عندما لا يثمر. فكيف للإرادة في العيش إلا تضعف في مثل هذه الظروف؟".⁽²⁾

ولكن الإرادة في الحياة قد تنقص، وقد تؤدي إلى الانتحار مثلما قد تؤدي إلى طريق المخدرات والكحول.. إلخ، أي إلى نوع آخر من الانتحار، عندما يفقد الفرد الأمل في تحسين وضعيته وبالأخص الشباب "الشباب الذي ينتظر كل شيء من المستقبل، والذي عاش يأمل في المستقبل، لا يملك أي شيء يقويه ضد مرارة الحاضر الذي أعماه حتى عن نفسه، الأمر الذي اعتبره دائما أكثر بعدا هو السعادة التي لم يلتق بها قط إلى حد الآن، ولكن ها هو ذا سجين ذنبه، لم يعد يملك شيئاً، لا وراءه ولا أمامه".⁽³⁾ عند قراءتنا لهذه العبارات نشعر أننا نقرأ عبارات أي شاب في الطريق وليس لـ'دوركهايم'، لشباب لم يتمكنوا من تحقيق رغباتهم وأهدافهم، فمنهم من يتقبل وضعه ومنهم من لا يتقبله، منهم من يواصل في المحاولة ومنهم من يستسلم، ولكل طريقته في الاستسلام أو المقاومة مقتنعا أنه لم يعد لديه شيئا يخسره في المجتمعات التي يتم فيها الخضوع إلى النظام السليم، أيضا يخضع الإنسان نفسه بسهولة للمصير... لكن عندما لا نملك أي هدف آخر غير تجاوز النقطة التي وصلنا إليها كم يكون مؤلما الرجوع إلى الوراء. غير أن عدم التنظيم هذا الذي يميز وضعنا الاقتصادي يفتح المجال لكل المغامرات... تزداد

1- DURKHEIM Emil, Op Cit, p281.

2- Ibid, p282.

3- Ibid, p285.

الإخفاقات بالضرورة ومعها المخاطر، ومن ثمّ تتضاعف الأزمات في الوقت نفسه الذي تصبح فيه قاتلة".⁽¹⁾

طريق اليأس يفتح كل أبواب المخاطر، فمن الخمر، المخدر، السرقة، طرق أبواب العاهرات، إلى حمل السلاح الأبيض والإستعداد لاستعماله في أول فرصة متاحة، أليس ذلك مغامرة، مخاطرة، الموت بطريقة ليست بالضرورة انتحارًا وإنما بولوج حياةٍ جديدةٍ غريبةٍ؟ حياةٍ أخرى مع جماعةٍ أخرى لا يشعر معها بالنقص أو يقاسمها ذلك النقص فتتحول الحياة إلى حياةٍ من نوعٍ آخر "الانتحار الأناني يأتي من كون الأفراد لم يعودوا يرون مبررًا لوجودهم، ويأتي الانتحار الغيري من كون نفس السبب الذي يبدو لهم وكأنه خارج عن الحياة نفسها. ويأتي النوع الثالث من الانتحار من عدم تنظيم نشاطهم وما يعانون منه، استنادًا إلى أصوله فإننا نطلق على هذا النوع اسم الانتحار الأنومي".⁽²⁾

يلخص لنا 'دوركاييم' الأنواع الثلاثة للانتحار، الأنومي والأناني والغيري، هذا الأخير يختلف كل الاختلاف عن النوعين الأولين لذا تم استبعاده، بما أن الانتحار الغيري ناتج عن ذوبان الفرد في الجماعة بسبب الإدماج المفرط الذي لا نظن أننا سنُصادفُهُ في حالاتنا، وأخذنا النوعين المتبقين اللذان نكاد أن لا نفرق ولا نفصل بينهما نظرًا لتشابه الظروف التي يحدثان فيها، ليتم تطبيقهما على حالات القتل أو مرتكبي جريمة القتل، بالتحديد ذلك القتل الذي يحدث في ظروف استثنائية لكنها متشابهة "بالتأكيد فإن الانتحار الأنومي والانتحار الأناني ليسا بدون صلة قرابة. يأتي كل واحد منهما من كون المجتمع غير حاضر كفاية من أجل الأفراد. لكن المجال الذي يتغيّب فيه في كلتي الحالتين ليس نفسه، بالنسبة للانتحار الأناني فإن العيب يرجع إلى النشاط الجماعي، وبالتالي تركه خاليًا من الغرض ومن المعنى. أما بالنسبة للانتحار الأنومي فالنقص يعود تحديدًا إلى الشهوات الفردية، وبالتالي تركته بدون قيد أو فرامل لتنظيمها".⁽³⁾

إذن 'دوركاييم' نفسه يمزجها في نفس السياق، ولذلك كان من الصعب علينا فصل الواحد عن الثاني بالنسبة لدراستنا. لكنّه يضيف وكأنه أدرك التشابه والتقارب الكبيرين بينهما حتى نتمكن من التمييز بينهما "ولكن ليست الأنومية الاقتصادية هي الوحيدة التي يمكنها أن تولد الانتحار".⁽⁴⁾

1- DURKHEIM Emil, Op Cit, p286.

2- Ibid, p288.

3- Ibid, p288.

4- Ibid, p289.

فيضيف على ذلك عوامل ك"الأنومية الأسرية، الترمّل، الطلاق، العزوبية، العلاقات العائلية من خلال الإحصاءات".⁽¹⁾

لكنه يرى في الأنومية السبب الأول في كل ما يحدث من أشياء سيئة "هذا الأذى اللامتناهي الذي يأتي مع الأنومية في كل مكان... في حين أننا غَيْرَ مقيدين بشيء، لن نعرف كيف نقيّد أنفسنا... نحن متعطشون لما لا وجود له".⁽²⁾

وهذا كخلاصة لحالة صعبة يعيشها الأفراد داخل مجتمع لم يعرف تقييدهم لا بالأشياء المادية ولا بالأشياء المعنوية، بل الأفراد أنفسهم يصبحون لا يدرون ما يريدون أو ما يرغبون فيه. وهذا ما سنراه عند تعرضنا لحالات جرائم القتل في مجتمعنا حيث فقد مرتكبوها معاني القيود والحدود، ومعاني الالتزام والإلزام، يرون أنفسهم تارة ضحايا المجتمع غير المنظم، وتارة أخرى مذنبين كونهم لم يرضوا بما قُدّم لهم من فرص الحياة البسيطة...

العلاقة بين الانتحار وعلم الإجرام

تعرضنا لعلاقة نظرية 'دوركايم' لـ"الانتحار" بعلم الإجرام بطريقة ضمنية، ولكن وبما أن كتاب 'الانتحار' نفسه قد تناولها بطريقة أوضح، فلا بأس أن ندرجها هنا، أي بنفس الأسلوب الذي أتى به المؤلف لنبحث عن أي علاقات تربط الانتحار بالأفعال اللاأخلاقية الأخرى، خاصة الجرائم والجنح الأخرى".⁽³⁾

إذن فالفكرة ليست فكرتنا فقط، أي أن الجريمة مرتبطة بالأفعال اللاأخلاقية أي ما أطلقنا عليه بـ'الانحلال الخلقى' "... نظرية أخرى ستكون لها علاقة بالجرائم ضد الأشخاص، وخاصة بالقتل".⁽⁴⁾

كلّما توغلنا في هذا الفصل نجد أنفسنا وكأننا نقرأ أفكارنا، إذ أنّ المؤلف لم ير ضرورة الربط بين نظرية 'دوركايم' ومختلف الجنح أو الجرائم الأخرى فحسب بل يرى أنه يجب ربطها أكثر بتلك المتعلقة بالأشخاص وعلى الخصوص بجرائم القتل "... غير أنّ هذه الملاحظات قد بقيت معزولة عندما استحوذت عليها المدرسة الإيطالية لعلم الإجرام. 'فيرى' و'مرسلي' خاصة، اللذان أساسا مذهب بأكمله... إنّهُما

1- DURKHEIM Emil, Op Cit, p293-310.

2- Ibid, p305.

3- Ibid, p384.

4- Ibid, p385.

يريان في الانتحار والقتل مظهرين لنفس الوضع، ونتيجتين لسبب واحد يعبر عن نفسه تارة بشكل، وتارة بشكل آخر".⁽¹⁾

بل أن 'دوركايم' نفسه يعترف أن هناك من سبقه إلى الفكرة، أي المقاربة بين الانتحار والقتل، ودون أن نعلم مسبقاً تفاصيل ما قيل من طرف 'دوركايم' في "الانتحار"، كان اختيارنا لـ'أنتروبولوجية الإجرام' وبالضبط التقسيم الذي أدلى به 'فيري' كمقاربة أولى "طالما كانت الأخلاق العامة طيبة ومسالمة، طالما يملكنا الرعب من هدر الدماء البشرية، ينعزل المهزوم فيها ويعترف بعدم القدرة وينسحب من الصراع كما ينسحب من الحياة. أمّا هنا فيحدث العكس فحيثما يكون للأخلاق طبعٌ فظٌ ساخطٌ يُعلنُ الحرب على المجتمع ويُقتلُ عَوْضَ أن يُقتل. وباختصار فإنّ قتل النفس (الانتحار) وقتل الغير هما فعلاّن عنيقان. ولكن تارة ينحدر العنف من عدم الخروج عن النطاق الذي لا يقاوم المحيط الإجتماعي، وبالتالي يتحول إلى جريمة قتل، وتارة يُنْعَمُ العُنْفُ من الحدوث في الخارج، جرّاء الضغط الذي يمارسه الوعي الإجتماعي عليه، فيرتد على مصدره، وهو الفاعل الذي يكون الضحية... ويصبح الانتحار إذا قتلًا متحوّلًا إلى انتحار أي قتلًا مخفّفًا أو لطيفًا".⁽²⁾

بينما كنا نبحث عن مجال التشابه بين الانتحار والقتل وضّح لنا هنا المؤلف المتناول لـ"انتحار" الفرق بينهما، وكأنه يريد أن يقول لنا أن المنتحر لا ينتقم إلا من نفسه، بينما القاتل ينتقم بقتل غيره فهو في نظره أقل أخلاقًا. ونحن نقول- إذا سمحنا لأنفسنا -قد تكون المسألة ليست مسألة أخلاق بما أن كلاهما يعيش في نفس المضايقات، فقد يتحوّل الانتحار إلى قتل، أي عوض أن يقتل الفرد نفسه يقتل غيره، لأنّ هذا الأخير هو أيضا رفضٌ للنفس وليس حبًا لها، ورفضٌ للمجتمع أيضًا، بل المسألة هي انتقام من الطريق الذي ساقه أو اختاره بما أن ذلك أيضا نهاية حياة إجتماعية عادية، ولعل أجمل عبارة تقارب بين ظاهرتي الانتحار وجريمة القتل لنفس المؤلف هي: "المُتَّجِهُ للانتحار ليس إلا مُتَّجِهًا للقتل المكبوت".⁽³⁾

مقاربة نتائج دراسة "الانتحار" بنتائج جريمة القتل

بل حتى نتائج دراسة "الانتحار" جاءت جملة مع نتائج جريمة القتل وكأن المؤلف يريد من خلالها لفت نظر القارئ إلى نقاط التوافق ونقاط الاختلاف بين الظاهرتين، يعني أن ضرورة المقارنة بين الظاهرتين

1- DURKHEIM Emil, Op Cit, pp386-387.

2- Ibid, p388.

3- Ibid, p392.

أمر لا مفر منه. بعد دراسة معمقة لظاهرة "الانتحار" استخدم فيها الإحصاءات كتنقنية غير مباشرة توصلَ 'دوركايم' إلى ما يلي:

- "حيثما يقلَّ احترام الحياة تكثُر الانتحارات".⁽¹⁾

إنَّ السؤال مضاعف، ويجب فحص كل جزء على حدة. هل الظروف النفسية للجريمة والانتحار متماثلة.

هل هناك صراع بين الظروف النفسية (التي يتوقَّعان عليها) للجريمة وللانتحار؟

تعتبرُ هذه الأسئلة التي هي بمثابة سؤالٍ واحدٍ من أهمِّ الأسئلة التي قد يطرحها أيُّ متابعٍ للظاهرتين.

ما أوجه التشابه وما أوجه الاختلاف بين الظاهرتين؟

- "الظاهرتان غالبًا ما توحيان بالرفض والاقصاء، فهما تتزايدان بشكل متوازٍ".⁽²⁾

- "فإنَّما أن نُقتلَ بكثرةٍ، وإنَّما أن نُقتلَ بكثرةٍ".⁽³⁾

- "بينما يكون للحياة الأسرية تأثير مهديٍّ للانتحار، نجدُها تحت على القتل".⁽⁴⁾

- "إنَّ الانتحار الحصريُّ أكثر من الانتحار الريفي، والعكس بالنسبة للقتل".⁽⁵⁾

- "خلاصة القول أنه أحيانا الانتحار والقتل يتماشيان مع بعض، وأحيانا أحدهما ينفي الثاني، وأحيانا

ينفعلان بنفس الطريقة تحت نفس العوامل، وأحيانا يتواجدان بطريقة متناقضة".⁽⁶⁾

لعل هذه الجملة التي أشار إليها 'دوركايم' نفسه أحسن ما نختم به علاقة الظاهرتين.

وإنَّما عن تفاصيل نتائج "الانتحار" بمفردها؛

- ولنبدأ بعامل الجنس:

"لقد صرَّح بثلاثة عوامل من شأنها إنشاء الوحدة النفسية للظاهرتين هي: أولاً التأثير الذي يمارسه الجنس

على الانتحار وعلى القتل... في الواقع، إنَّ تأثير الجنس نعتبره من الأسباب الإجتماعية أكثر على أنه

سبب عضوي، ليس لأنَّ الفتاة تختلف نفسياً عن الذكر لنقتل نفسها أو لنقتل الغير على الأقل، بل لأنها

لا تشارك بالطريقة نفسها في الحياة الجماعية. وفي الواقع يجب أن لا ننسى أنَّ هناك جرائم قتل يكون

الاحتكار فيها من طرف المرأة إلا وهي قتل الأطفال، والإجهاض، وعمليات التسميم. وفي كل مرَّة يكون

1- DURKHEIM Emil, Op Cit, p396.

2- Ibid, p398.

3- Ibid, p396.

4- Ibid, p404.

5- Ibid, p403.

6- Ibid, p405.

فيها القتل في تناولها. فغالبا ما ترتكبها أكثر من الرجل فحسب 'أوتينجن' 'Ottingen' نصف الجرائم المنزلية من نصيبها... فقط الفرص هي التي تنقصها... تؤثر الأسباب التي تدفع لعمليات القتل في الفتاة أكثر من الشاب، لأنها هي من تكون أكثر خارج دائرة التأثير... بالإضافة إلى ذلك، حتى وإن جمعنا تحت عنوان واحد كل الجرائم: القتل، القتل العمدي، قتل الوالدين، وجرائم قتل الأطفال، وعمليات التسميم، فإن مكانة المرأة في المجموع عالية جداً. من جهة أخرى فإن جرائم القتل المتعلقة بالمرأة قتل الأطفال، والإجهاض، والقتل المنزلي هي بطبيعتها صعبة الاكتشاف وتحدث بعدد هائل يفلت من العدالة، وبالتالي من الاحصائيات".⁽¹⁾ وما نلاحظه هنا أن الحديث كان أكثر عن الجريمة من الانتحار فيما يخص المرأة.

- عامل السن والحالة المدنية:

"للعازبين المنتحرين معدل خمس وعشرين إلى ثلاثين سنة، والمتزوجين حوالي خمس وأربعين، إلا أن الحد الأقصى للقتل يكون عند سن الخمسين والعشرين والثلاثين".⁽²⁾

لا يظهر تأثير السن بطريقة أو بأخرى إلا من خلال اختلافات صغيرة، تبعاً لـ'فيري' فإن القتل كالانتحار يكثران كلما تقدّم الإنسان في الحياة... إذ يكثر وهم في سن حوالي الثلاثينات".⁽³⁾

وإن أعطيت النتائج وفقاً للسن مرتين، مرة حسب 'دوركايم' ومرة بمقارنة دراسته بما أتى به 'فيري'، وهذا يدل على استحالة عدم العودة إلى ظاهرة القتل أي إلى 'فيري' حتى من قبل 'دوركايم'.

- تأثير درجة الحرارة:

"مفعول الحرارة إذا ما جمعنا جميع أنواع القتل على الأشخاص، النتائج ستطبق مع النظرية الإيطالية لـ'فيري' تتصاعد إلى شهر جوان وتنخفض بانتظام وتدرجياً لتصل إلى شهر ديسمبر".⁽⁴⁾

- تأثير الأسرة والحالة المدنية

"ليس أنها لا تحمي من القتل، لكن نستطيع الافتراض أنها تثيره، في الواقع ومن المحتمل جداً أن في الفئة المتزوجة أشخاصاً يتمتعون بأخلاق عالية مقارنة بالفئة العازبة... لأن لا مجال للشك أبداً أن يكون الفاعل أقل انغماساً بالخلق عندما يكون منعزلاً ومنفرداً أو مهجوراً مستسلماً لنفسه، بالمقارنة عندما يكون

1- DURKHEIM Emil, Op Cit, p89.

2- Ibid, p405.

3- Ibid, p402.

4- Ibid, p391.

دوما في الوسط الأسري... إذا بالنسبة للقتل ليس الأزواج في أفضل حال من العازبين، فإنّ التأثير الأخلاقي الذي ينعمون به، والذي كان بإمكانه أن يمنعهم من ارتكاب كل أنواع الجريمة، وتبطل جزئيا من تأثير جد خطير، يدفع بهم إلى الجريمة".⁽¹⁾

وكل مرة يعود 'دوركايم' إلى مقارنة نتائج الحالة المدنية للمتحررين بالحالة المدنية لمرتكبي جرائم القتل.

التعليق

استنتاجنا من المقاربة التي أجريناها بين الظاهرتين؛ الانتحار والجريمة وبالأخص جريمة القتل نقتبسها هي أيضا من عند 'دوركايم' "إذا خلاصة القول، تارة الانتحار والقتل يتعايشان، وتارة يستبعد الواحد الآخر تبادليا، وتارة أخرى يتفاعلان بنفس الطريقة تحت تأثير نفس الظروف".⁽²⁾

مراجع مكملة للمقاربة النظرية الثانية "الانتحار" لـ 'دوركايم'

حتى وإن عرّفنا أنواع الانتحار بتركيزنا على نوعين الانتحار 'الأناني' والانتحار 'الأنومي'، إذ بالتمعن في تعاريفهما بإمكاننا وبسهولة إدراك مدى مناسبة تطبيقهما على القتل، أي كونهما يشتركان في الأسباب وفي الإستعدادات وأيضا في الظروف. ولفهم هذه النقطة بالذات اخترنا بعض المراجع التي من خلالها نفهم أكثر نوعي الانتحار، والأسباب التي جعلتنا نتبناهما (الأناني والأنومي) دون النوعين المتبقين (الغيري والقدري).

المراجع الأول⁽³⁾ Dictionnaire de sociologie (Les notions, les mécanismes et

les auteurs Jean Etienne et autres)

نشأ علم الاجتماع من أجل محاولة حل مشاكل المجتمع التي شهدتها أواخر القرن التاسع عشر، كمحاولة لوجوب تنظيم قواعد الأخلاق الجماعية، استنادًا إلى القيم المشيدة منطقيًا (حق، دين، عدالة). يعيد الانتحار سنة 1895 طرح السؤال عن التماسك الاجتماعي. يقيم 'دوركايم' علاقة سببية ناتجة عن أشكال اختلال توازن الارتباط الاجتماعي ونسبة الانتحار. تتكون النموذجية الدوركيميا للانتحار من عاملين اجتماعيين هما: الإدماج والتنظيم، وينتج عنها أربعة أصناف من الانتحار هي: الأناني، الغيري،

¹– DURKHEIM Emil, Op Cit, p 401.

²– Ibid, p 405.

³– ETIENNE Jean et autres, Dictionnaire de sociologie (Les notions, Les mécanismes et les auteurs), 2^{ème} édition, Hatier, Paris, 1997, p132.

الأنومي، الحتمي. ويعتبر الانتحار الحتمي قليل الاستجابة عملياً، ولم يذكر إلا من خلال ملاحظة أسفل الصفحة.

نظام من الاعتقادات المتناسكة، ومن عبادات متعلقة بأشياء مقدسة... التي تجتمع في نفس الوحدة الفكرية التي تدعى الكنيسة والمنخرطين فيها.

بالنسبة لـ 'دوركايم'⁽¹⁾، لا وجود لتناقضات داخل هذه الأخلاق المستبدة في نفس الوقت بين حب المجتمع واحترام الفرد، لأن حب المجتمع هو حب الفرد لنفسه.

دور المدرسة في التنشئة:

رکز 'دوركايم' كثيراً على المسألة الدراسية، ويرى في المدرسة المقر الأفضل لإعادة بناء الوحدة الفكرية والاجتماعية.

الأنومية والوعي الجمعي: بين "تقسيم العمل" و"الانتحار" يغير هذا المفهوم المكانة ويغير المعنى جزئياً، في المؤلف الأول لا تحتل الأنومية إلا مكانة ثانوية للإشارة ببساطة إلى شكل مرضي لتقسيم العمل الذي لا يصنع التضامن الاجتماعي، ومن خلال "الانتحار" يحتل وضع الأنومية مكانة جد مركزية.

في الانتحار لا تمس الأنومية من الآن فصاعداً دائرة العمل فحسب، وإنما تمس الحياة العائلية أيضاً (فوضوية مرتبطة بالطلاق أو الترميل) وتصبح تفسيراً حقيقياً للانتحار (الانتحار الأنومي). إضافة إلى المصطلحات 'الدوركايمية' التي تم شرحها، نجد مفاهيم أخرى كالدين، الأخلاق، المدرسة، الأسرة، المجتمع، أي كل ما يتعلق بالمؤسسات ودور المؤسسات في تكوين الشخصية الاجتماعية.

المرجع الثاني⁽²⁾ Société et modernité de Mostefa Boutefnouchet

'مصطفى بوتفنوشيت' ليس ما يعنيني هو التغيير، لكنه واحد من أخطر نتائجها، كما أطلقنا عليه من خلال الأزمة اسم "فوضوية" أو "الأنومية".

يعرف دوركايم الأنومية كخاصية هامة لعدم التنظيم الاجتماعي... تطغي الأنومية على الطابع الاجتماعي الذي هو من التنشئة الاجتماعية أو الإدماج.

بإمكان هذا المفهوم الانفصال عن الغاية العامة للأزمة وعن حجمها الاجتماعي، وذلك بإدخال توضيحات متعلقة بعدم التنظيم الاجتماعي عن طريق أوضاع محددة... الاختلال الاجتماعي، أزمة المجتمع.

¹– ETIENNE Jean et autres, Op Cit, p133.

²– BOUTEFNOUCHET Mostefa, , Société et modernité (les principes du changement social), Op Cit, p136–138.

استنادا إلى 'دوركايم' بإمكاننا القول أنه يوجد أنومية اقتصادية، وبدقة أكثر أنومية العمل، وأنومية ثقافية أخلاقية.

وُصفت الأنومية الاقتصادية على أنها أقل معرفة بكثير من الأخلاقية، مقدمة بطريقة جيدة من طرف 'دوركايم' في كتابه "السلوك الانتحاري".

إن الخاتمة الأولى لـ 'دوركايم'⁽¹⁾ أنّ المجتمع الصناعي مؤسس على قواعد جديدة (اللائكية، العلم، الصناعة) 'سانت سيمون' المؤلّدة للأنومية التي قامت على اختلال تنظيم الوظائف الإجتماعية التي أدت إلى مرض المجتمع، من هنا فإنّ دوافع الانتحار ليست فردية بل هي مجتمعية أو جمعية.

* إذا كان هذا الاستعمال لمفهوم الجمعي أو المشترك مطبقا على الانتحار - الذي يرتكبه الفرد على نفسه - فكيف لا نستعمله أو نطبقه على القتل الذي يشترط على الأقل فردين الفاعل والضحية؟

أناني عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن صورته، وفوضوي عندما ينجم عن مرض إجتماعي، تظهر الأنومية هنا لدوركايم عندما تقل المراقبة الإجتماعية... لم تعد الأفكار الفردية مراقبة بوسائل واضحة ومفروضة، فيغامر الأفراد إذا من أجل تحقيق أهدافاً تفوق قدراتهم، والدخول بالتالي في مواجهات مع التضامن الإجتماعي (الصراع) والفشل والاضطراب.

حدّد 'موريس هابواش' 'Maurice Halbwachs' مظاهر الأنومية بتقديم التحليل النفسي-الإجتماعي للانتحار ص (139)، لكن 'ك'. مرتون' عَصَرَ تعريف الأنومية، فهي أبداً ليست غيايا للقواعد مثلما هي عند 'دوركايم' لكنها عبارة عن وجودٍ لصراعِ القواعدِ.

لا يُعَجَّبُ بالفردِ لَخُلُقِهِ ولكن بمستوى غناه (حسابه المصرفي). الأنومية تظهر إذن عندما يتعذر على الأفراد بلوغ أهدافهم بصفة شرعية أي بواسطة وسائل عادية، وبالتالي يبتكرون وسائل أخرى قائمة على الإنحراف.

تتضمن الأنومية بشكلها المنحرف بالنسبة لـ 'ك'. مرتون' سلوكٍ رفضٍ من طرف الفرد، إمّا بأهدافٍ يبلغها أو وسائلٍ يستعملها، أو الأمران معاً في نفس الوقت. يعطي كل طرف من الظروف نوعاً من أنواع الإنحراف الخاص (استحداث، طقوسية، انسحاب). إنّ التمرد شكل من أشكال الإنحراف الذي يعيد النظر في الثقافة وحتى في الوسط.

تعتبر الطبقة العاملة الجزء الأكثر أهمية في رفض المشروعية واستبدالها بالسلوك الإجرامي.

¹- BOUTEFNOUCHET Mostefa, , Société et modernité (les principes du changement social), Op Cit, p138-158.

يدافع ك. مرتون⁽¹⁾ عن فكرة أن الانحراف هو استجابة إجتماعية لفشل منشؤه إجتماعي. ولتقليص الانحراف يجب اغتنام الفرصة المتاحة للفرد (سياسيا).

تُحَسَّرُ الأنومية في جميع المجتمعات بطريقة مرئية أو مُتَخَفِّية، إنها واحدة من الحوافز الهامة للبحث في آفاق بنيات جديدة. وحده شكل المراقبة الإجتماعية يحدد صعوبات أو تسهيلات ظهور الأنومية، في المجتمعات التقليدية حيث المراقبة مفروضة تكون الأنومية نادرة جدا فيها، أما في المجتمعات العصرية حيث المراقبة سلسة تكثر وتزيد لأنومية فيها.

إن غياب القواعد الإجتماعية يشجع الاقصاء الإجتماعي،... لا يمكن أن يكون انسجام في المجتمع. يعقد المجتمع اتفاقاً مع الفرد حسب المنفعة التي يضعها في العقود وليس بالضرورة حسب الاحترام الذي يجب أن يكتنه للفرد.

يُعَاشُ الفقر وينتقل على شكل شبه ثقافي في المجتمعات المحرومة، ويصوّر الاختلافات بين قيم حياة الفقير وقيم بقية المجتمع... من أجل أخذ معنى جديد أكثر "تثقيفا" الذي يعلن من خلاله ببساطة عن حالة دونية بين الأشخاص أو بين الجماعات.

يعتبر أعضاء مجتمع في حالة حرمان عند مقارنة أحوالهم الشخصية بتلك التي تغطي على مجموعتهم المرجعية.

يستند ارتفاع الحركات الإجتماعية والدينية على مفهوم الحرمان النسبي، إنَّ الحرمان النسبي ضمناً يتضاعف بين الأشخاص الذين يعتبرون في حالة حرمان. وهو في نفس الوقت اقتصادي-إجتماعي، جسدي (المعوقون ذهنياً أو جسدياً)، كما يمكن أن يكون ثقافياً وتعليمياً. إذا يتوافق هذا الحرمان النسبي المضاعف مع محتوى الخطاب أو الحديث الذي تُوجَّهُ الحركة الإجتماعية أو الدينية لأعضائها. بالإضافة إلى أي حركة انتهت مع الوقت بلمّ شمل أفراد مجتمع ما يعيشون شكلاً من أشكال الحرمان النسبي.⁽²⁾

إنَّ الصراعات الإجتماعية هي ظواهر تابعة أو فرعية أحدثتها الفوضى أو الاضطراب التشريعي الذي تقاوم خلال فترات التأزم. وعند قيام الأزمة فإنَّ التطبيق المحكم للقانون يصبح عسيراً أمام تزايد حالات الإستثناء. إنَّ الحالات الجديدة التي ظهرت في الأزمة غير مُتَوَقَّعة بالنسبة للتشريع الساري الذي يجد نفسه في حالة تتضاعف فيها تفسيرات القانون، وتقبّل العدد الهائل من حالات الإستثناء لتدخّل مختلف

1- BOUTEFNOUCHET Mostefa, Op Cit, p155.

2- Ibid, p160.

الممثلين عند رؤية هذا "الانفتاح" الظرفي للقانون، أو استباحة القانون لحلّ مشاكل قديمة، أو من جهة أخرى من أجل الاستفادة من الامتيازات التي ليس بإمكانهم الحصول عليها إلا أمام الاستباحة الكبرى للتشريع والفوضى المهيأة لتطبيقه. إذ تنفجر الصراعات الإجتماعية على شكل معارض للتشريع وأيضا للعدالة العرجاء ليظهر ممثلين جدد مستفيدين.⁽¹⁾

الأشكال الفردية لمختلف أنواع الانتحار⁽²⁾

بوَدنا رؤية خصائص الانتحارات الخاصة تجتمع بنفسها في أقسام جلية. تتابع هذه الطريقة تنوع التيارات الانتحارية جينيا انطلاقاً من أصولها الإجتماعية... ما يميّز الأناني الذي يقتل نفسه، هو الانهيار الكامل الذي يظهر إما من خلال الكآبة، أو من اللامبالاة الغائرة في الذات.

أما الأنومية فتفتح المجال للأوهام ومن ثمّ لخيبات الأمل. إنّ الشخص الذي يحتج بعنف في وضع اعتاد عليه، بما أنه كان يرى نفسه سيّداً في وضعٍ انفلت منه لا يمكنه إلا أن يشعر بالغيظ، وبطبيعة الحال يتحوّل غيظه ضد الدافع - حقيقياً كان أم وهمياً - فبالنسبة إليه هو الذي تسبب في دماره... وضده سوف يغتاض، وإلاّ سيكون غيظه ضد الغير. إنهم إذا يُخَمَلُونَ الحياة الأنومية المسؤولة بصفة عامة، ويتهمونها بالخداع.⁽³⁾

إنّ المقارنة بين الانتحار الأناني والانتحار الأنومي⁽⁴⁾ التي سمحت لنا بالتحليل الإجتماعي، تُبيّن أنّ كلا النوعان يعاني من اللانهائية (إذاً يتشابهان أو يملكان نقاطاً مشتركة)، ولكن هذه المعاناة لا تأخذ نفس الشكل في كلتا الحالتين، إنه الذكاء المتعقل والحساسية المفرطة وغير المنتظمة. لدى الأول التفكير في الانطواء على نفسه، لم تعد له غاية، ولدى الآخر الإلهام، لم يعد يعرف أيّ حدود ولا أهداف. وبذلك يضيع الأول في حلم لامتناهٍ، والثاني في شهوة لا متناهية.

لقد تمّ إثبات نوعين للانتحار، وهما: 'الأنانية' و'الأنومية'. في الواقع نحن على علم عموماً أنهما ليسا إلا مظهرين مختلفين من نفس الوضع الإجتماعي، إذ ليس غريباً أن يلتقيا في نفس الفرد. حتى أنه تقريباً من المفترض أن يكون للأنانية بعض الأهلية في اختلال النظام، بما أنها منفصلة عن المجتمع

¹ - BOUTEFNOUCHET Mostefa, Op Cit, p161.

² - Ibid, p312-319.

³ - Ibid, p3.

⁴ - Ibid, p235.

وليس لديه سلطة عليها ولا القدرة الكافية لتنظيمها... من أجل ملء الفراغ الذي يعمّها، فإنها تبحث عن مشاعر جديدة.

يجمع بين 'الأناني' و'الأنومي'، لأن وحسب قراءة الطويلة أنه لا ينشط الثاني 'الأناني' إلا في جو الأول 'الأنومي'، وبتفسير آخر سواء كان بالنسبة للانتحار أو للقتل لا يرتكب الفرد ذلك الفعل إلا حينما يفشل في تحقيق أهدافه أي ذاته، أي لم يعد ينفعه إحساس حب الذات للانطلاق نحو الأمام مما يؤدي به إلى كراهيته لمجتمعه، وظروفه، فسواء قتل نفسه أو غيره فهو ينتقم من مجتمعه.

المرجع الثالث⁽¹⁾ La sociologie de Durkheim de Philippe Steiner

تعرض 'فيليب ستاينر' في هذا المؤلف إلى الإدماج الاجتماعي لإبراز دور الدين، الأخلاق، والعدالة بصفة خاصة وكلها تركز على الإشكالية الأولية لـ'دوركايم' وعلى الأسئلة المطروحة التي تضمن التماسك الاجتماعي الخاص بالشكل الحضري للتضامن مع السماح بالفردانية. يقود هذا التساؤل إلى الإعداد في تقسيم العمل الاجتماعي وعلاقته بالانتحار كنظرية يمكن أن نصنفها ضمن نظريات التنشئة الاجتماعية⁽²⁾.

-علاقة الدين بالأخلاق:⁽³⁾

يرد 'دوركايم' على الذين يندهشون من الأهمية المعطاة لعلم الاجتماع الديني بـ'إن الدين بذاته يحتوي على مبادئ، وفي حالة غامضة تتفكك عناصره، تتحدد وتتوزم بآلاف الطرق لتهد معنى للحياة الجماعية.

يعطي 'دوركايم' دائما أهمية عظيمة للفعل الأخلاقي، وهو دائما يمنح مجالاً للاختيار... يقترب الفعل الأخلاقي أكثر فأكثر من الفعل الديني بسبب الدور الذي تلعبه المُقدّسات في كلتا الحالتين. علوم الأخلاق أو العلم التجريبي للأخلاق يلزم توفر الخلق في الدين، والدين في الاخلاق.

1- STEINER Philippe, La sociologie de Durkheim, La découverte, Paris, 1994, p21-52.

2- Ibid, p44.

3- Ibid, p69.

الأهمية الجوهرية للظواهر الدينية أنها موضوع عظيم لعلاقة الفرد بالمجتمع... لم أشعر أبداً بحقيقة الدور الرئيسي الذي يلعبه الدين في الحياة الاجتماعية إلا في عام 1895 (المرّة الأولى) وجدت الوسيلة للشروع إجتماعياً في دراسة الدين".

"وضع الحدث الديني في جوهر تفسير المجتمع والقيم يسمح بتحديد العلاقة بين الفعل الإجتماعي والفعل الاخلاقي".⁽¹⁾

إذاً الخاتمة المستنتجة هي أن المجتمع الديني يحمي الأفراد من الانتحار ليس لأسباب عقائدية ولا بالنسبة لمحتوى تدريسيها، بل لأنه يجمع المؤمنين في جماعة إجتماعية بشكل غرس عقائد وممارسة تطبيقات مشتركة، جملة من العلاقات الإجتماعية التي تتكون من خلالها القوة وعدد من العناصر التي تؤدي إلى الإدماج الإجتماعي، لذا يبتعد عن موقف الأنانية"⁽²⁾

إن الخلق نتيجة فعل جماعي، ولا يمكن أن ينفع إلا إذا حافظ على هذه الجماعة بالسيطرة... تُحدّد هذه الأفعال الأخلاقية وجود الأنظمة الإجتماعية المكتسبة بواسطة القوانين المعاقبة لمخالفات الأنظمة المتغيرة بتغيير الشروط المورفولوجية للمجتمعات"⁽³⁾.

- الأسرة: تعد دراسة الأسرة ودراسة العلاقة بينها وبين الانتحار الأكثر تعقيداً والأكثر ثراءً.

- العقاب: إن قسوة العقاب أكبر عند نوع المجتمعات الأقل سموا المنتمية للسلطة المركزية، وهذه خاصية مطلقة".⁽⁴⁾

- الإدماج الإجتماعي: الإدماج الإجتماعي غير كافٍ لتفسير تطور هذا الوضع الأخلاقي، لذا يعود 'دوركاييم' إذا لإختبار بعض الجماعات الإجتماعية وذلك بدراسة دور بدور القرار الديني، الأسرة والمجتمع السياسي".⁽⁵⁾

عندما يكون المجتمع مدمجاً بقوة فإنه يجبر الأفراد على الخضوع له، ولا يسمح لهم بالتصرف بأنفسهم على هواهم "... لكن ليس المجتمع أمر يجذب بنفسه فحسب، بشدة غير متعادلة، بل يعتبر شعور ونشاط الأفراد أيضاً سلطة تنظيم في الطريقة التي يمارس فيها هذا النشاط المنظم".⁽⁶⁾

1- STEINER Philippe, Op Cit, p22.

2- Ibid, p52.

3- Ibid, p51.

4- Ibid, p24.

5- ARON Raymond, Les étapes de la pensée scientifique, Gallimard, Paris, 1997, p51.

6- Ibid, p45.

الأنومية: عندما تضعف سيطرة الجماعة فإن هذا التنظيم بدوره يضعف، فيجد الفرد نفسه أمام رغباته وشهواته وهذا الانفصال في التوازن قد يؤدي إلى الانتحار الأنومي... يرجع الانتحار الأنومي إلى عيب في الأنظمة الإجتماعية، إذ تم التشديد على حقيقة انحدار الشهوات في العملية الإجتماعية لفردانية لم تعد مكتومة".⁽¹⁾

عبر هذا الكتاب يتبين لنا دور الدين الذي أعطاه وركّز عليه 'دوركايم' لكونه دينًا، أي مجموعة قوانين وقواعد على الفرد أن يتحلى بها ولو فرديًا، وإنما كمارسات أو مشاعر مشتركة توحد بين أفراد المجتمع الواحد فتساهم في تماسكه وذلك بدمجهم فيه، وبالتالي في عدم الرغبة في الخروج عن المجتمع للانتحار أو للانحراف.

فاذا قيل هذا عن الديانات الأخرى مع ذكر دور الكنيسة في جمع أفرادها، فلم نخجل أن نتكلم عن هذا الجانب حين نحاول تطبيقه على ديننا الحنيف ومدى دور المؤسسات الدينية والمسجد بصفة أولى، خاصة أن ديننا لا يهتم بالشكليات أي الممارسات بقدر ما يهتم بضرورة الاقتناع والنية الصادقة والإخلاص في الأداء.

المرجع الرابع Les étapes de la pensée scientifique de Raymond Aron

بحث 'ريمون آرون' 'Raymond Aron' في دور الجماعات في التنشئة الإجتماعية، في دور التربية في الادمج الإجتماعي أو في خلق وضعية الأنومية وفي حالات الإنحراف والاجرام. "الأسباب الحقيقية للانتحار هي القوى الإجتماعية التي تختلف من مجتمع إلى مجتمع، من دين إلى دين، تتحدر من الجماعة وليس من الفرد... حينما يظن أنه (الفرد) يخضع لنفسه فحسب بينما هو يخضع للعبة القوى الجماعية".⁽²⁾

"بأية وسيلة يمكننا إعادة دمج الفرد في الجماعة، ينطلق 'دوركايم' من الجماعات العائلية، الجماعات الدينية، الجماعة السياسية، وبالأخص الدولة...".⁽³⁾

الأنومية: في آخر جزء لتقسيم العمل، يحتوي على الخطوط الباتولوجية (المرضية) بدأ 'دوركايم' يتحدث عن الأنومية...، نقص المعايير، المفهوم الذي سيلعب دورًا فعالًا في دراسة الانتحار'.⁽⁴⁾

¹– ARON Raymond, Les étapes de la pensée scientifique, Op Cit, p55.

²–, Ibid,p339.

³– Ibid, p341.

⁴– Ibid, p330.

"من خلال هذا المصطلح الذي يعني غياب القواعد، المعايير والقوانين... اصطلاحيا "غياب النظام"، الأنومية هي عامل الخروج عن الطريق، الانحراف والإجرام...".⁽¹⁾

"الجريمة هي ظاهرة إجتماعية عادية، والإجرام ليس له معنى إلا بالنسبة للمجتمع أو إلى نمط الثقافة الذي ينتمي إليها والتي ينتج فيها... دور المعايير، القواعد، بكلمة واحدة القيم الجماعية الملقنة عن طريق التربية ومختلف أساليب التنشئة التي تحدد المكنات والأدوار الموجهة لكل واحد".⁽²⁾

يضيف المؤلف مؤسسة الدولة بالإضافة إلى مختلف المؤسسات الأخرى ودورها في ظهور ظاهرة الأنومية ومن ثمة الانتحار والجريمة. وهكذا نكون قد تطرقنا إلى مختلف المؤلفات التي انطلقت من مؤلفين (كتابين) لـ'دوركايم' هما "الانتحار" و"تقسيم العمل" لإبراز كل ما يتعلق بالنظام الإجتماعي، أوجه الخروج عنه، الانحراف، الجريمة، الانتحار وكل ما له علاقة في بروزها كظواهر إجتماعية منطلقة من أفعال إجتماعية، أسبابها، دوافعها، خفاياها في المجتمع وفي الجماعة.

خلاصة المراجع

كوننا استعنا بـ'دوركايم' و"الانتحار" كمقاربة نظرية ثانية، لا بد من إلقاء ولو نظرة سريعة وبسيطة على الأنواع الأربعة للانتحار، مع العلم أننا لم ننتب إلا نوعين هما (الأناني والأنومي) اللذين تم التركيز عليهما من طرف 'دوركايم' نفسه، ومن طرف كل من تعرض إلى نظرية 'الانتحار'، وقد يكون ذلك التركيز والاهتمام أو الاختيار نابعا أو راجعا إلى نفس الأسباب.

ساهم 'دوركايم' في توضيح مصطلح الجريمة والتفكير في طبيعتها وتأثيرها المباشر على علم الاجرام بواسطة أعماله حول الانتحار؛ في كتابه "الانتحار" سنة 1897 مَيَّرَ بين أربع أنواع من الانتحار، 'الأناني Egoiste' ينتج من نقص ادماج الأفراد في المجتمع، 'الأنومي Anomique' إذا ما كان نتيجة ضعف التنظيم المعياري، 'الغيري Altruiste' عندما يمارس المجتمع تأثير خانق على الفرد فيدفع به إلى التخلي التام عن ذاته، و'الانتحار Fataliste' الذي ينبع من حالة يائسة. وكان على 'دوركايم' التركيز على النوعين الأولين خصوصا لأنهما محط الاهتمام من طرف علماء الإجرام.

وما يلفت انتباه أي عالم إجتماعي وفي مجال الإجرام بالأخص يصرح أن النوعين الأولين من الانتحار (الأناني والأنومي) يلتقيان في وضعية تكاد تكون واحدة؛ هي الوضعية الاقتصادية-الأخلاقية أي

1- ARON Raymond, Les étapes de la pensée scientifique, Op Cit, p500.

2- Ibid, p500.

الإجتماعية. مما جعلنا نتبنى هذين النوعين ونطبقهما على جريمة القتل. أما النوع الثالث 'الغيري' الحامل معنى التقديرية الضعيفة جدا فلا يمكن أن نصادفه في مجموعة عينتنا. أما النوع الرابع 'القدي' حتى 'دوركايم' لم يولِه نفس درجة الاهتمام التي منحها للأنواع الثلاثة الأولى.

جاء كل هذا اجتهادًا منا كتكملة للمقاربة النظرية "الانتحار"، لأننا اعتبرناها بحد ذاتها نظرية إستعمل فيها 'دوركايم' ظاهرة الانتحار كوسيلة لإظهار دور المؤسسات الإجتماعية في تنشئة الفرد ابتداءً من الأسرة والمدرسة أي تنشئة الطفل، وإظهار دور المجتمع بصورة أعم بمؤسساته السياسية، الإجتماعية والاقتصادية بصفة أخص، للحديث عن تنشئته على مستوى أبعد وأطول، وبذلك نكون قد طبّقنا بل تبنيًا 'النظرية الوظيفية' و'التوجه الكلي' الشمولي'.

لم يتم ذلك إلا بتعرضنا إلى مختلف مفاهيمها مثل: الجريمة، الانتحار، الأنومية، الأناية.

النظريات المتناولة للسلوك المنحرف والسلوك الإجرامي

يُعرّف العالم النفساني 'سيغموند فرويد' 'Sigmund Freud'⁽¹⁾ جريمة القتل في كتابه "موقفنا تجاه الموت" بقوله: "القتل ما هو إلا فعل ضد الطبيعة وتحقيق لحركة غريزية نتيجة للضغط الزائد وتجاهل الآخرين، يولد عند كل الناس في ظرف مقاومة أو مصادفة عائق... ونجد أيضا عند الإنسان السوي مشاعر داخلية متجهة نحو القتل".

وإن كان هذا التعريف يخص علم النفس، إلا أنه يشبه رأي 'فيري' حينما يقول إن كل إنسان يحمل في طبيعته ميولًا إجرامية، فإن تغلب عليها الكثيرون قد لا يتغلب عليها البعض الآخر.

السلوك المنحرف في علم النفس

هناك مجموعة من علماء النفس حاولوا البحث عن أسباب الجريمة أو الانحراف في الشخصية، الانتقال إلى العنف لا يمكن أن يكبح إذا لم نستطع ضبط الأنا، وميكانيزمات الدفاع بأية طريقة "أي أننا كلنا معرضون للقيام بسلوك عنيف إن لم نتحكم في أنفسنا. كما أن علماء النفس يميزون بين نوعين من "العدوان" العدوان الإنفعالي، والعدوان الآلي.. العدوان الإنفعالي هو رد فعل ينتج كإجابة على الإثارة، على تهديد، أو إحباطات معينة، إذ تحت هذه العوامل العقل الذي بدوره بواسطة هرمونات يرسل للعضلات فائض من الدم... الغضب وفي حالة عدم قدرتنا على التحكم بهذه الإشارات الإنفعالية نرتكب

كويرات عايد عواد، 1- FREUD Sigmund, Freud of sexuality, Middlesex, Penguin Books, 1979in نظريات علم الجريمة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 117.

سلوك عدواني"، فالمسألة إذا هي مسألة تَحَكُّم. كما هناك من ربط بين الإنحراف والسلوك الإجرامي والمكونات الشخصية" حيث اعتقدت أن السلوك الإنساني ينجم عن مجموعة من العمليات غير العقلانية اللاشعورية. أي حالة من الصراع اللاشعوري المستمر إضافة إلى أهمية السنوات المبكرة من حيث إشباع الحاجات الأساسية. إلا أن المدرسة السلوكية قد رفضت هذه التفسيرات غير العلمية حيث لا يمكن قياسها والتأكد من صحتها. وبدلاً من ذلك اقترحت أن الشخصية الإنسانية والسلوك الإنساني بشكل عام سلوك مكتسب من خلال عمليات التفاعل مع الآخرين".⁽¹⁾

وهل هذا لا ينطبق على ما ألح عليه 'فيري' حين تعرض إلى المجرم بـ"الظرف"؟

السلوك الإجرامي في الأنتروبولوجية

"برزت الجريمة كموضوع للبحث على مستوى الدراسات الأنتروبولوجية في البداية بفضل دراسة 'مالينوفسكي' 'الجريمة والعنف في المجتمع المتوحش'، أي أن الاهتمام بدراسة الجريمة بدأ في المجتمعات البدائية... وحاول بعض علماء الأنتروبولوجية الفيزيائية الربط بين الميل لبعض أنواع الجرائم وبين السمات الجسمية الموروثة".⁽²⁾

"... توظيف المعارف الأنتروبولوجية في القضايا القانونية والأنتروبولوجية المتخصص في هذا المجال تستند دراسته للشواهد الإجرامية على النواحي الإكلينيكية من ناحية، ويحاول في نفس الوقت التعرف على السياق الثقافي والاجتماعي والايكولوجي المصاحب للجريمة من ناحية أخرى... كما تعود الدراسات الأولى للأنتروبولوجية الشرعية للنظرية التي فصلها 'لومبروزو' في كتابه 'الرجل المجرم'، فقام بتشريح شخصية المجرم من الناحية الفيزيائية بكل دقة... وتمثلت المساهمات البريطانية في تطور الأنتروبولوجية الشرعية فيما قدمه 'بيرسونس' من نظرية الارتداد... وفي الولايات المتحدة الأمريكية يستحق توماس دويت (1843 - 1911) لقب الأب الروحي للأنتروبولوجية الشرعية".⁽³⁾

* لذا اعتبرت هذه الدراسات نقطة بداية، ثم جاءت دراسات أخرى للتعرف على أحدث الفروع العلمية في الأنتروبولوجية بالشواهد الإجرامية 'الاعتداءات الإجرامية'.

¹ - كويرات عايد عواد، المرجع السابق، ص 123.

² - كامل كمال، "الدراسة الأنتروبولوجية للجريمة (الأنتروبولوجية الشرعية نموذجياً)"، في المجلة الجنائية القومية، المجلد الثالث والخمسون، العدد الأول، مصر، مارس 2010، ص 110.

³ - نفس المرجع، ص ص 111، 112.

الجريمة حسب النظرية البيولوجية

لا يمكن أن نتطرق إلى التفسير البيولوجي دون تعرضنا إلى 'لومبروزو' الذي كان تركيزه عند بحث جثث الموتى وخاصة عظام هياكلهم وجماجمهم وأوزان أدمغتهم، كנקطة تحوّل في أفكاره التي كونها عن الخارجين على القانون بارتكاب جرائم القتل، فعلى أساس النتائج التي توصل إليها تم تسجيل مقاييس جماجمهم... واستطاع أن يكشف عن العلاقة بين هذه الصفات العضوية المحدودة وارتكاب القتيعة؛ أي أن شذوذ أعضاء الجسم ينبئ عن طبيعة إجرامية خطيرة".⁽¹⁾

إضافة إلى الصفات البيولوجية "ربط بين الصرع والجريمة حيث وجد أن هذا الجندي يملك أشد الصفات الحيوانية توحشا ويختصر إلى القول: إن بعض المجرمين مولودون ولا سبيل إلى إصلاحهم سوى العلاج... مثلهم مثل المجانين... وهو يربط هنا بين هذا النمط من المجرمين والأمراض العقلية بعلاجهم أو التخلص منهم".⁽²⁾

* ومهما انتقد 'لومبروزو' يبقى رائد علم الجريمة الحديث (البعيدة عن الفلسفة)، وإليه يعود الفضل في استخدام منهج- وإن كان ليس نفسه الذي نعرفه اليوم (العلمي) -في دراسة الجريمة، كما أنه تطرق إلى الجريمة وبالأخص إلى جريمة القتل وليس للسلوك المنحرف بصفة عامة.

السلوك الإجرامي في السوسيوولوجية

"يرى علماء الاجتماع أن المشاكل الاجتماعية كالجريمة والانحراف ناتجة عن القوى الاجتماعية وليست محصلة لفروقات أو سمات فردية نفسية أو بيولوجية... والبعض منهم يرجعون ارتفاع جريمة القتل إلى الحواجز الجنسية أو إلى عوامل ثقافية منها القيم... الإنسان حيوان يتعلم سلوكه العدوانية المصاغ من خلال الأجوبة والقيم الثقافية والظروف ولهذا يجب الرؤية إلى أي درجة يختلف العنف من ثقافة إلى أخرى من دولة إلى أخرى... مما سمي بالثقافات الفرعية، التي طرأت عليها تعديلات... وأخيراً شهد عقد الثمانيات ونهاية السبعينات محاولات عديدة لدمج نظريات الثقافات الفرعية مع نظريات أخرى لتفسير الجريمة والانحراف".⁽³⁾

¹ - الساعاتي سامية، الجريمة والمجتمع (بحوث في علم الاجتماع الجنائي)، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص 80.

² - كويرات عايد عواد، المرجع السابق، ص 79.

³ - نفس المرجع، ص 140.

ومن بينها تفسيرات البناء الاجتماعي "تعتبر تفسيرات البناء الاجتماعي الأكثر شيوعاً وقبولاً في تفسير الظواهر والسلوك الاجتماعي ويرى 'ميلز' 'Mills' أن هذه التفسيرات تربط المتاعب الفردية بالأصول أو الجذور الاجتماعية إلى ملامح البناء الاجتماعي فتساهم بشكل غير مباشر في الجريمة وذلك من خلال البطالة والفقر وانخفاض مستوى التعلم وتدني الدخل... إلخ".⁽¹⁾

إهتم هذا الاتجاه بجرائم الشوارع الشعبية وجرائم الطبقات الفقيرة فقط، لكن قد تكون الجريمة أوسع من إلا تحدث إلا في تلك الأحياء. وقد تكون في المجتمع الكلي أو تخص كل الطبقات فمثلاً "أن مدرسة شيكاغو بشكل عام ركزت على المدن، واعتمدت على مفهوم الحضرية في تفسير الجريمة والانحراف".⁽²⁾

كما قسم 'راد كليف براون' 'Rad Clif Brown' وزملائه النظريات المفسرة للجريمة إلى قسمين أي "مجموعتين، نظريات الضغط الاجتماعي، ونظريات الايكولوجية الاجتماعية، علماً أن المجموعة الأولى تضم نظرية الأنومية لـ'دوركايم'..."⁽³⁾ والتي تطرقنا إليها بالتفصيل في المقاربة النظرية.

"فمثلاً إذا ما تناولنا الجريمة، فكيف يمكن دراستها كمشكلة سوسولوجية، حيث يتطلب ذلك دراستها دراسة موضوعية لا دخل للعواطف والأهواء الشخصية، بتناول كافة الاتجاهات النظرية التي تناولت الجريمة وما مناهج الملائمة لدراستها، وحينما نتكون لدينا فكرة واضحة عن هذه الظاهرة، وأن تكون هذه الفكرة مبنية على أسس علمية، هنا فقط يمكن أن نخطو خطوة أخرى نحو الإصلاح والعلاج".⁽⁴⁾

* بعيداً عن التخصصات أو أيّ مجال علمي، كان لا بد من إعطاء تعريف إجتماعي خاص بالجريمة فوجدنا ما يلي:

التعريف الاجتماعي للجريمة

"اتفق كثير من علماء الاجتماع وكذلك رجال القانون على أن الجريمة "ظاهرة إجتماعية"، وأن ما اعتُبر جريمة ناتج عن تشريع الجماعة لبعض أفعال وأعمال أفرادها، سواء عاقب عليها القانون أم لم يعاقب. أي أن معيار وجود الاستقامة أو عدمها راجع إلى معيار إجتماعي لا معيار قانوني".⁽⁵⁾

1 - كويرات عايد عواد، المرجع السابق، ص 141.

2 - نفس المرجع، ص 140.

3 - نفس المرجع، ص 142.

4 - السيد عوض "علم الاجتماع والجريمة (دراسة في التراث النظري)" في المجلة الجنائية القومية، المجلد الخمسون، العدد الأول، مصر، مارس 2008، الصفحة غير مذكورة.

5- SOUTHERLAND ET CRESSY, traduction française, Principe de criminologie, Cujas, Paris, 1966, p30.

الخاتمة

سبق أن تعرضنا إلى نظرية 'فري' حينما درسنا "جريمة الشرف"، والذي حسب قناعته- وبالرغم من الإستعدادات النفسية -القاتل فيها لا يقتل إلا بدافع العاطفة، وما نحن نتعرض إلى 'فيري' مرة أخرى بدفاعه عن القاتل الذي لا يقتل كونه مريضًا أو بالعادة أو مجرمًا بالولادة وإنما عرضيا أي ظرفيا 'occasionnellement' حينما تتوفر حوله جميع الظروف لتعطي له كل الفرص لارتكاب جريمة القتل. كما رفع 'فيري' نفسه أوجه الاشتباه بين هذين النوعين "المجرمين" (الظرفي أي العرضي والعاطفي) كون القتل في الحالتين جاء نتيجة جملة الضغوط والتحفيزات والاستفزات التي من الصعب على الإنسان العادي تخطيها.

أما عن 'دوركاييم' وبعد أن لمسنا تأثيره بأفكار 'فيري' وان تأكدنا أنه انطلق من الجريمة سواء معتمدا على 'فيري' أو 'كيتيلي' ليصل إلى الانتحار، قسّم هو أيضا الانتحار إلى أنواع أخذنا نوعين (الأناي والأنومي) ليتم اسقاط أسبابهما أو دوافعها أو ظروفها أو حتى شخصية "المنتحر" فيها على أسباب جريمة القتل موضوع دراستنا، بما أنه ركز - دون اهمال النفسية -على الناحية الإجتماعية وضرورة دراستها من قبل عالم الإجتماع.

كما ارتأينا أن نجتمع مقاربتين النظريتين مع النظريات المتناولة للسلوك الإجرامي بما فيه المنحرف، بما أن هذه الأخيرة (النظريات) مكملة للنظريتين الأولى، كما كان من المستطاع أن نتبنى احداها وهي النظرية السوسولوجية، لولا قلة المراجع المتناولة لها. لكننا حاولنا أن نجتمع كل ما له علاقة بالاجرام من أبرز الاتجاهات والنظريات كنظرية السلوك المنحرف والإجرامي من الناحية الأنتروبولوجية، النفسية والإجتماعية، البيولوجية والسوسولوجية، لما لها مقاربة بالنظريتين المتبنيتين.

الفصل الثالث

أهم التخصصات المتناولة لظاهرة جريمة القتل

"ليس هناك فيزيولوجية أو بيولوجية محضة بل في الواقع
هناك ارتباط متبادل للبيولوجي بالإجتماعي، لذا ينبغي دراسة
ظاهرة الإجرام من جميع النواحي"

Enrico Ferri

مقدمة

بعد تعرضنا لأهم النظريات المتبنية لجريمة القتل فهنا أنه من المستحيل دراسة الجريمة أو حتى المجرم من ناحية واحدة، ليس فقط كون جريمة القتل ظاهرة معقدة ومركبة تستدعي الدراسة من مختلف التخصصات فحسب لذا أصبحت تشغل الكثير من الباحثين ونقطة اشتراك بين مختلف التخصصات، بل لأننا أدركنا أن دراستها من جانب على حساب جانب ذلك سيؤدي حتما إلى ظلم مجحف في حق فاعلها، فهما كانت درجة وحشية هذا الأخير يبقى ينتمي إلى السلالة البشرية، كما أن ليست كل جرائم القتل بنفس الوحشية.

إذن ارجاعها إلى تخصص دون آخر من الأمر المستحيل، ومهما حاولنا أدراك جميع الجوانب لتفسيرها وتحليلها بالاستدلال بمختلف العوامل، يبقى دائما جانب غامض فيها. لذا من غير المعقول أن يدعي أي باحث أن بإمكانه تناول دوافعها وتحليلها من جانب تخصصه. لذا ارتأينا أن نتطرق إلى أهم العلوم التي درست ظاهرة الجريمة وبالأخص جريمة القتل، ذلك لأنها في النهاية متكاملة أكثر مما هي متناقضة.

الجريمة كظاهرة إجتماعية من أولى اهتمامات علم الإجتماع

تعودنا أن يكون تصنيف الجريمة وتقييم خطورتها من منظور قانوني، لكن لا يجب أن ننسى أن القوانين نفسها مستمدة من قيم ومعايير المجتمع، فثمة علاقة بين هذا الأخير وبين القوانين الجزائية.

"الكثير من علماء الإجتماع وكذلك بعض رجال القانون اتفقوا على أن الجريمة ظاهرة إجتماعية، وأن ما اعتُبر جريمة ناتج عن تشريع الجماعة لبعض أفعال وأعمال أفرادها، سواء عاقب عليه القانون أم لم يعاقب، فمعايير الاستقامة أو عدمها راجع إلى المعيار إجتماعي لا إلى معيار قانوني".⁽¹⁾

فالجريمة وإن كانت تعتبر تهديدا على المجتمع بأكمله، فمثلها مثل بقية الظواهر الإجتماعية لها دوافعها وأسبابها ومؤشرتها، تدخل في سياق تصرفات الإنسانية، وإن بدت فردية تصنف ضمن الأفعال الإجتماعية "بما أن تصرفات الإنسان تتكرر بنفس الطريقة كل سنة، فبالنسبة لـ'كيتيلي' هناك حتما قوانين تتحكم في هذه التصرفات. ولفهمها يجب فهم الأحداث، فهم المجتمع، فهم الظواهر، كل هذا مشروع علم الإجتماع... وفي نفس السياق يصرح 'كيتيلي' أنه باستطاعتنا معرفة مسبقا كم من أفراد سيطخون

1 - الطخيس ابراهيم عبد الرحمان، المرجع السابق، ص38.

أيديهم بدم أمثالهم مثلما يمكننا حساب عدد الولادات أو الوفيات... باتباع منهجية علم الاجتماع الفرد لا يهمننا ككائن فردي، ما يهمها هو الظواهر الاجتماعية؛ حيث الفرد ما هو إلا عنصر من الكل".⁽¹⁾ مع التذكير أن 'فيري' قد سبق الجميع في هذا السياق إذ يقول "منذ بدايتي أصريت على الأسباب الاجتماعية وغير الاجتماعية كعناصر للمسؤولية الفردية".⁽²⁾ بتعبير آخر من المستحيل التسليم بأن أسباب الجريمة إجتماعية محضة لأنها نتيجة ازدواجية العوامل الداخلية والخارجية.

أي إذا ما كانت المسؤولية الجنائية تقع على الفرد بمفرده، فلأسباب الاجتماعية قسط من المسؤولية أيضا، لكن لا يدفع ثمنها إلا الفرد "رغم تعقد الظاهرة، تنوع مقاربات الوسط الاجتماعي توصلت إلى بناء نظريات جد فعالة فيما يخص العلاقات الاجتماعية... الفردية أو الجماعية".⁽³⁾

لهذا السبب أي ارجاع مسؤوليتها إلى ما هو فردي وإجتماعي تنوعت واختلفت حسب النظريات والدراسات، فكل واحدة تعطي أسباب الجريمة حسب زاوية ما، ومظاهرها حسب نتائج دراسة ما، قصد تفسير ظاهرة تدخل في سياق ظواهر النشاط الإنساني "فهم الجميع أن منذ القرن التاسع عشر كان لعلم الاجتماع منذ نشأته دور في دراسة الحياة الإنسانية".⁽⁴⁾

بل أن نشأة علم الاجتماع بدأت بدراسة ظاهرة الاجرام "نظرا لنتائج حالة عدم الأمن المتزايد في بعض الأحياء كالمدين الكبرى، حكام ومتقفي الحقبة قرروا العمل بطريقة علمية لحماية مواطنيهم من الجرح

1- BOURRIE-GUENILLET Martine avec la participation de BAUMSTARD Luc, et autres, La vie humaine a t-elle un prix ? (La société face a l'accident et au crime), PUF, Paris, 2003, p37.

2- FERRI Enrico, Présentation de GASSIN Raymond, traduction de l'auteur sur la 3^{ème} édition italienne, La sociologie criminelle (Complètement refondue et mise au courant des progrès de la science du droit pénal de la procédure criminelle), Dalloz, Paris, 2004, p61.

3- CARIO Robert, Introduction aux sciences criminelles, 5^{ème} édition, L'Harmattan, Paris, 2005, p101.

4- BOURRIE-GUENILLET Martine avec la participation de BAUMSTARD Luc et autres, Op Cit, p33.

والجرائم. إذن في هذا الجو نشأ علم الإجتماع... هذا الأخير هو إذن في خدمة الدولة ومختلف المؤسسات المكونة له، هدفه يكمن في محاربة الاجرام كما كتب 'كيتيلي' (1).
وإذا كانت تلك هي ظروف وأسباب نشأة علم الإجتماع الذي بدراسته للجريمة هو يدرس المجتمع بأكمله، أي لكل ما قد يؤدي الي الجريمة، من بينها عدم ادماج الفرد في مجتمعه أو جماعته مما يستدعي القلق وبالتالي الدراسة.

لذا فدراستنا لـ"جريمة الشجار" بإعطائها الطابع الإجتماعي ما هي إلا نموذجًا للدراسات الأولى، فهي ظاهرة إجتماعية تتأثر بمجموع الظواهر والعوامل شأنها شأن الظواهر الأخرى، لذا يمكننا الحكم بأن أولوية دراستها تعود إلى علم الإجتماع لينتج تخصصًا يدعى علم الإجتماع الإجرامي.
اهتمام المدارس والنظريات والدراسات بالجريمة، هو محاولة التطرق إلى كل ما قد يكون له علاقة في ظهورها وتكرارها، سواء كان من الجانب الداخلي للفرد أو الخارجي للمجتمع. وبما أن علم الإجتماع يركز على ما هو خارجي بحثنا عن أول علم أو تخصص اهتم بالمجرم أو الجريمة أي بالظروف الداخلية لل"المجرم" أو الخارجية كالمحيط أو المجتمع ككل، فلم نجد غير أنتروبولوجية الاجرام حتى لا ننسى فضلها في انشاء علم إجتماع الاجرام "مقابل مدرسة الأنتروبولوجية لومبروزو" تكونت المدرسة السوسيولوجية 'فيري' 'FERRI' بإيطاليا و'تارد' 'TARDE' بفرنسا". (2)

أي بالرغم من أن نشأة علم الإجتماع تزامنت مع ضرورة دراسة الاجرام، إلا أن دراسة الاجرام والجريمة وبالأسح الـ"مجرم" كان في البداية من اهتمامات الأنتروبولوجية.

أنتروبولوجية الاجرام

بل حتى أن المؤلف 'جون ميشال بوسات' 'Jean Michel Bessette' بدأ كتابه "علم إجتماع الاجرام" أو "سوسيولوجية الاجرام" بالتطرق إلى الأنتروبولوجية وبالضبط بتعريف أنتروبولوجية الاجرام "أنتروبولوجية الاجرام، ما هي إلا دراسة لتنوع الإنسان بمعنى تاريخ الإنسان المجرم... يدرس عالم أنتروبولوجية الاجرام قبل كل شيء الإنسان المجرم باستعمال الملاحظة المباشرة في السجون ومستشفيات الأمراض العقلية من الناحية الجسدية والعضوية، بمقارنته مواصفات الإنسان العادي

1- DELMAS MARTY Mireille et autres, La notion du crime contre l'humanité, PUF, Paris, 2010., pp35-36.

2-Ibid, p45.

والإنسان المجنون... تتطرق إلى القصة الطبيعية للمجرم، كل صفة لها قيمة... فيزيولوجية أو
بسيكولوجية".⁽¹⁾

تفوق أنتروبولوجية الاجرام على سوسولوجية الاجرام في دراسة عنصر "المجرم" يظهر منذ البداية في
نقطتين على الأقل، كونها سبقت في دراسة ظاهرة الاجرام باستعمال تقنيات يعرفها حتى علم الإجتماع،
كما أنها اهتمت بـ"المجرم" أي مرتكب الجريمة كشخصية، وهذا ما لا يفعله الكثير من التخصصات
الأخرى.

"تدرس أنتروبولوجية الاجرام المجرم أي الأفراد غير الإجتماعيين من الناحية الغريزية، ميولهم
وأفعالهم... درست إلى حد الآن أصحاب القتل العمدي، الاغتصاب... الموجودة عند كل الشعوب
المتحضرة خارج النطاق القانوني".⁽²⁾

وإن كانت الأنتروبولوجية تعرف باهتمامها بالإنسان البدائي والمجتمعات الصغيرة إلا أنها مع الوقت لم
تعد تقتصر على الإنسان البدائي إنما أصبحت تهتم بالإنسان الحضري، بتناوله خارج النطاق القانوني،
يعني بالتركيز على الشخص أو الشخصية "المجرمة" خارج المواد القانونية. وهذا ما نلاحظه من المقطع
السابق.

دون أن ننكر أن 'لومبروزو' بانتمائه لمدرسة أنتروبولوجية الاجرام قد سبق غيره في دراسة "المجرم"، وقد
انتقد من طرف الكثير، إلا أن معاصره 'فيري' لم ينتقده بل أضاف بأن العوامل البيولوجية وحدها لا
تكفي "إن البيولوجية الشاذة التي تشير إلى النفسية الشاذة لا تشكل لوحدها الجريمة، لأن هذه الأخيرة
ليست نتيجة البيولوجية الشاذة فحسب لكنها نتيجة وسط مادي إجتماعي، أما عند الإنسان النزيه-السوي
فنفس الظروف الملائمة للجريمة قد لا تؤدي إلى حد القتل وقد تقف عند الجنون أو الانتحار... لكن
هناك مجرم بالظرف الذي لو كان في وسط مادي إجتماعي آخر لأصبح رجلاً نزيهاً"⁽³⁾ أي لأصبح
أفضل، لكنه أصبح مجرماً نظراً للظروف المحيطة به.

1- BESSETTE Jean Michel, Sociologie du crime, PUF, Paris, 1982. pp28-29.

2- FERRI Enrico, La sociologie criminelle, Présentation de GASSIN Raymond, traduction
de l'auteur sur la 3^{ème} édition italienne (Complètement refondue et mise au courant des
progrès de la science du droit pénal de la procédure criminelle, Op Cit, pp44,45.

3- Ibid, p60-63.

كما لم يفت 'فيري' نقد من اعتبر أن العوامل الإجتماعية وحدها كافية لتفسير السلوك الإجرامي "هناك من لا يولي أي اعتبار للعوامل البيولوجية ويعتبر الجريمة من أصل إجتماعي فحسب"،⁽¹⁾ هو عند هذا القول يعترف أن 'لومبروزو' لم يكن على خطأ لدرجة تستدعي رفض أو انتقاد كل ما توصل اليه. ليُعد 'فيري' أول من فكر في ضرورة التركيز على العوامل الإجتماعية والخارجية معا لحدوث الجريمة، وهذا نفسه لا يلغي العوامل الشخصية والبيولوجية "فاذا كان من السخافة أن العالم البيولوجي يقصي العوامل الإجتماعية، نفس الشيء نقوله بالنسبة لعالم الإجتماع الذي يريد اقضاء العوامل البيولوجية".⁽²⁾ وبما أن أنتروبولوجية الاجرام تركز على شخصية "المجرم" عكس ما نجده في علم الإجتماع الذي يركز على العوامل الإجتماعية كونه يتناول الجريمة على أنها الظاهرة، قد نعتبرهما مكملًا لبعضهما البعض وليس مختلفان أو متناقضان.

لذا اخترنا تصنيف 'فيري' الذي ينتمي إلى أنتروبولوجية الاجرام، وهو من أوائل مؤسسي أو من فكروا في انشاء علم إجتماع الاجرام أو سوسيلوجية الاجرام لأنواع الجرائم ضمن أنتروبولوجية الاجرام كمقاربة نظرية ثانية لدراستنا بعد نظرية 'دوركايم' 'للانتحار'.

من أنتروبولوجية الاجرام إلى سوسيلوجية الاجرام

لا بد أن ادراج فكرة دراسة الجريمة للسوسيلوجية لم تأتي صدفة، بل جاءت نتيجة تخطيط لمحاولات وتوجيهات أبحاث مفتوحة هدفها جمع المعطيات؛ خاصة بالمتغيرات العديدة التي سندرسها لقياس تأثيرها على السلوك المسمى بـ"الإجرامي". فبطبيعة الحال لدراسة هذا السلوك كظواهر أو أفعال يؤدي إلى ملاحظة أن الفعل الإجرامي يشكل طابع إجتماعي، إذن على علم الإجتماع الاهتمام بها. "أول من فكر في تفسير الجريمة سوسيلوجيًا على الأقل قانونيا وأخلاقيا هو الكاتب 'توماس مور' 'Thomas More'. لكن كان لا بد من انتظار القرن السابع عشر (XVII) وخاصة الواحد والعشرين (XXI) لاكتشاف مقاربة جديدة للواقع الإجرامي والتي شجعت نشوء علم إجتماع الاجرام. وذلك التأخير يرجع لصعوبة ترك

¹– FERRI Enrico, La sociologie criminelle, Présentation de GASSIN Raymond, traduction de l'auteur sur la 3^{ème} édition italienne (Complètement refondue et mise au courant des progrès de la science du droit pénal de la procédure criminelle, Op Cit, p67.

²–Ibid, p80.

الأحكام الأخلاقية بهدف تحقيق الموضوعية، إذا ضرورة وضع منهجية جديدة في تصرفه والتي لم تصل إليها العلوم الإجتماعية إلا في القرن الواحد والعشرين (XXI) ".⁽¹⁾

وإذا كانت المشكلة نفسها لعلم الإجتماع والعلوم الإجتماعية بصفة عامة هي مشكلة منهج، ما يهنا نحن كوننا باحثين في علم إجتماع الاجرام هي الدراسات الأولى التي أخذت طابع علم إجتماع الاجرام. "تعود نشأة علم إجتماع الاجرام إلى البلجيكي 'كيتيلي' (1874-1796) وذلك من خلال الاحصاءات الخاصة بالإجرام ثم إلى الفرنسي 'فرونسوا قيري' 'François Guerry' (1866-1802) ... ولأن الاحصاءات بقيت غير كافية لتفسير الظاهرة الإجرامية، ذهب عالما الإجتماع 'لاكاساني' 'Lacassagne' (1924-1834) و'تارد' (1904-1834) في ما وراء الاحصاءات بملاحظة الاجرام، وعلى هذا بإمكاننا اعتبارهما اضافة إلى 'دوركايم' و'فيري' مؤسسي علم إجتماع الاجرام أو علم الاجرام السوسولوجي".⁽²⁾

ويجب هنا تصحيح سنة ميلاد 'تارد' في 1843 وليس 1834 وهذا يعني أن الحقبة التي نشطوا فيها متقاربة.⁽³⁾

هكذا نجد أن 'فيري' وان كان ينتمي إلى نفس المدرسة خلافا عن 'لومبروزو'، لم يكتفي بدراسة الجماعم أو التكتات أي الجنود وإنما تصرف مثلما يفعل العالم الإجتماعي، بالإضافة إلى استعماله للإحصاءات مثلما فعل 'كيتيلي' و'دوركايم'، استخدم تقنيات أخرى وكأنه يرد مسبقا على من سينتقده، فنجده يقول "في نفس الوقت، حضرنا جلسات قضائية، التقينا بمحاميين،... وخرجي السجون. كوننا رأينا أن الاعتماد على الاحصاءات فقط لا يكفي، فبتعرضنا لكل يمكننا رؤية الأهم أي رؤية الجانب الحي للظاهرة".⁽⁴⁾ وكما أشرنا اليه سابقا، أن أهم ما تميزت به أنتروبولوجية الاجرام كونها تنطلق من الفاعل الذي يعتبر حسب 'لومبروزو' المذنب الوحيد. لكن تعقبنا أنه ان أخطأ 'لومبروزو' في ذلك فلا ينبغي أن ننكر أن الفضل يعود اليه في انشاء مدارس وفتح الدراسات في هذا المجال. وقد تم فيما بعد استبدالها بسوسولوجية الاجرام كونها أدق منهجيا، لكن الهدف يظل نفسه دراسة ظاهرة الاجرام.

¹– PICCA Georges, La Criminologie, PUF, Paris, 1983, p19.

²–Ibid, p30.

³– ETIENNE Jean et autres, Op Cit, p344.

⁴– BESSETTE Jean Michel, Op Cit, p49.

فاذا كانت أنتروبولوجية الاجرام تصف "المجرم على أنه وحش الحضارة تسأل السوسولوجية الانتروبولوجية، بعيدا عن الايديولوجيات، عن القوانين، عن الطريق المؤدي للفعل، عن الاحصاءات الإجرامية لتأويلها السوسولوجي التي تجد تكاملها في التأويل الأنتروبولوجي... لكن بالرغم من بعض الحجج يتفق الأغلبية على أن كل شيء يحدث في السوسولوجية".⁽¹⁾

فبالرغم أن 'بوسات' لا ينكر أهمية الأنتروبولوجية في تفسير أفعال الأفراد بما فيهم المجرمين إلا أنه يصر على أن الأهم نجده عند علماء الاجتماع.

لكن لا ينبغي النظر إلى الأشياء بهذه الطريقة فقد تكون العلاقة بين التخصصين علاقة مد وجزر، من أنتروبولوجية الجريمة إلى سوسولوجية الجريمة و"من سوسولوجية الجريمة إلى الأنتروبولوجية الإجرامية... لأن ما وراء الظاهرة الإجرامية خلفية أشمل للأنتروبولوجية التي تتعرض للظاهرة كنتيجة لتفاعل بين الجسم والوسط الذي يحيطه".⁽²⁾

فان كانت الأنتروبولوجية تهتم بالفرد ووسطه... فما يميز السوسولوجية كونها تتناول الظاهرة خاصة منهجيا وذلك بفضل 'دوركايم' "ندرس الظاهرة الإجرامية من نقطة سوسولوجية أي النظر إليها على أنها أشياء ودون تهكم".⁽³⁾

فمن مهمة منهج علم الاجتماع "ترك ما هو أخلاقي وان نتعرض إلى المسائل الايديولوجية ذات العلاقة بالظاهرة فذلك سيكون بهدف اظهار الميكانيزمات المخفية".⁽⁴⁾

أنتروبولوجية الاجرام أو سوسولوجية الاجرام لكل منهما ميزات، ومثلما يلتقيان في بعض النقاط، فهما يختلفان في نقاط أخرى لتكميل بعضهما البعض "يجب تمييز قيمة المعطيات الأنتروبولوجية الخاصة بالإنسان المجرم ووظائفها عن علمية علم الاجتماع الإجرامي".⁽⁵⁾

وإن كانت أنتروبولوجية الاجرام قد سبقت علم إجتماع الاجرام، فإن علم الاجتماع أضاف المنهجية ناهيك عن المعطيات الاحصائية "علم إجتماع الاجرام الدوركايمي خلق فرعاً لعلم الاجتماع وهو علم إجتماع الاجرام... ان هذا العلم الذي ينشطه الأطباء ورجال القانون... غالبا ما يسمى بأنتروبولوجية الاجرام".⁽⁶⁾

1- BESSETTE Jean Michel, Op Cit, p11.

2- Ibid, pp139,140.

3- Ibid, p15.

4- Ibid, p17.

5- Ibid, p48.

6- Ibid, p53.

وإن كان يسمى أو يطلق عليه آنذاك أنتروبولوجية الاجرام نطلق عليه نحن اليوم علم إجتماع الاجرام أو سوسولوجية الاجرام. لذا خلاصة العلاقة بين التخصصين (أنتروبولوجية الاجرام وسوسولوجية الاجرام) يمكن تلخيصها فيما يلي "نقاط الوصول الأنثروبولوجية هي نقاط انطلاق علم إجتماع الاجرام".⁽¹⁾ العلاقة وطيدة كعلاقة الأم بمولودها.

لتبقى الظواهر الإجتماعية بما فيها الجانب الإجتماعي أهم ما يهتم به عالم الإجتماع، مهما كان موضوع الدراسة "إشتهر مبدأ الأخذ بالعوامل الإجتماعية كسبب حاسم للجريمة، وعند بعض علماء الإجتماع تعتبر السبب الوحيد لذلك".⁽²⁾

ونرى أن ذلك مبالغ فيه والا فلماذا يعاقب الفرد أو مرتكب الجريمة على جريمته، وقبل التطرق إلى رأي القانون ودوره في ادانة الفرد أو عقابه، لا بأس أن نتعرض إلى التخصص الذي نرى أنه يلعب دور الوسيط بين مرتكب الجريمة والمجتمع إلا وهو علم الاجرام.

الإجرام

قبل التوغل في ذلك، لا مانع في أن نعطي بعض التعاريف للاجرام "الاجرام هو فعل إجتماعي لا يتطلب نوعا خاص من الاشخاص".⁽³⁾

ونكون بهذا التعريف قد أجبنا مسبقا على أن المجرم لا يولد مجرما، بل أن "الاجرام هو فعل إجتماعي... وما علينا إلا ملاحظة التحولات الناتجة عن التطور والتحضر لنرى نتائجهما الأكيدة في الاجرام".⁽⁴⁾ وان كان التعريف الأول يتحدث عن الفرد والثاني عن المجتمع، فلا بأس أن نعطي تعريفاً ثالثاً أقرب للمجال القانوني "هو الحدث أو الفعل أو النشاط يشمل كل الوقائع الخارجية عن القانون".⁽⁵⁾ ليظل الاجرام ظاهرة تشغل الكثير من المختصين، وبالتالي يمكن دراسته من طرف تخصصات كثيرة ابتداءً بعلم الاجرام .

¹– FERRI Enrico, La sociologie criminelle, Présentation de GASSIN Raymond, traduction de l'auteur sur la 3^{ème} édition italienne (Complètement refondue et mise au courant des progrès de la science du droit pénal de la procédure criminelle Op Cit, pp27,28.

²– الطخيس ابراهيم عبد الرحمان، المرجع السابق، ص30.

³– PICCA Georges, Op Cit, p6.

⁴–Ibid, pp42,43.

⁵ – الساعاتي سامية، المرجع السابق، ص40.

علم الاجرام

يعرف علم الاجرام بمدارسه وان اختلفت إلى حد التناقض، فهو "جهد كل مدرسة لعلم الاجرام لإيجاد تفسيرات بيولوجية للسلوك الإجرامي، لكنها انخدعت بشفافية الايديولوجية... يجب اعتبار الفرد المُسَمَّى بالمجرم انطلاقاً من جسمه متفق مع ماضيه وحاضره، منظم في لا شعوره وشعوره، ومن - التصرف الإجرامي - يتبين له أحسن جواب للظرف".⁽¹⁾

نشأته: تعقيد ظاهرة الاجرام في المجتمع شلّ علم الاجرام بما فيه التشكيك في منهجيته... لا ندري بالضبط من هو مؤسس علم الاجرام لكن كثيرا ما ينسب إلى الطبيب 'توبينا' 'Topinat' (1830-1911) تبعه 'فيري' الذي كان قد نشر في (1881) "الآفاق الجديدة للقانون الجزائي" و'لومبروزو' في (1876) قد نشر جزأين بعنوان "الرجل المجرم"... 'لومبروزو' الذي أساء إلى علم الاجرام بالحكم على أن المجرم هو مجرم بالولادة".⁽²⁾

أما عن نشأة الاحصاءات الإجرامية فنجد أنها "نشأت مع نشأة الاحصاءات التطبيقية للفعل الإجرامي".⁽³⁾ فالتعقيد أساسه الظاهرة نفسها وليس في التخصص، فرغم تعدد واختلاف المدارس والتخصصات يبقى الهدف من وراءه محاولة مقارنة الظاهرة الإجرامية بكل ما بوسع العلوم "هو العلم الذي من شأنه دراسة الخصائص، الحجج، البراهين التي تخص ظاهرة الاجرام (اجتماعية، قانونية، وأخرى)".⁽⁴⁾

ومن هنا يتضح لنا أن من ميزات علم الاجرام أنه يجمع بين كل التخصصات التي تدرس الاجرام على أنه ظاهرة مركبة ومعقدة لأنه علم "متعدد التخصصات، يتطرق إلى الظاهرة الإجرامية والى الإنسان المجرم".⁽⁵⁾

وبتعبير آخر هو يدرس "المجرم" داخل مجتمعه عن طريق الجريمة "علم الاجرام غالبا ما نعرفه على أنه علم يبحث في أسباب الجريمة أي ملاحظة الاجرام في المجتمع".⁽⁶⁾

1- PICCA Georges, Op Cit, p6.

2- Ibid, p20-26.

3- Ibid, p20.

4- SZABO Denis, Déviance et criminalité, Armand Colin, Paris, 1970, p32.

5- PICCA Georges, Op Cit, p16.

6- Ibid, p23.

فهو لا يهتم لا الجانب النفسي ولا الاجتماعي بل يلح على "ضرورة تحليل الظاهرة الإجرامية في أبعادها الاجتماعية والفردية، من منظور علمي شامل ومتكامل، تلك هي أهداف علم الاجرام اليوم".⁽¹⁾ أي أصبحت الأمور أكثر وضوحاً.

وان كان جديد النشأة، إلا أن هدفه يكمن في محاربة الجريمة منذ نشأته "نشأ علم الاجرام في القرن الفارط للكفاح ضد الجريمة ولفهم أكثر الاجرام ومحاربتة أكثر".⁽²⁾

أما عن علاقة علم الاجرام بالقتل "يجب الاعتراف بأن علم الاجرام هو الشكل الذي يهدف إلى تفسير الاجرام ضد الاشخاص".⁽³⁾ أي أنه يركز على الإعتداء على الأشخاص.

ولتلخيص ما قدمناه فيما يخص علم الاجرام، لا بأس أن نقدم تعريف 'عبد القادر القهواجي' "الدراسة العلمية للجريمة كسلوك فردي وظاهرة إجتماعية، دراسة تستهدف الانتقال من الوصف والتحليل إلى العوامل الدافعة إلى ارتكاب الفعل المكون للجريمة".⁽⁴⁾

وبما أن الجريمة موجودة خارج القانون، سنحاول شرح ذلك من خلال مختلف تدخلات، وذلك لن يتجلى إلا إذا ما بدأنا بإعطاء تعريف وان كان وجيزاً للجريمة، فلو لا وجودها لما نشأ أو نشط علم الاجرام يعرف الأنتروبولوجي البريطاني 'راد كليف براون' الجريمة على أنها خرق للعادات تثير ضرورة تطبيق العقوبات الجنائية".⁽⁵⁾

الجريمة، علم الاجتماع، علم إجتماع الاجرام وعلم الإجتماع الجنائي والتشريع

سبق وأن تعرضنا إلى علم إجتماع الاجرام، وما نحن نتطرق إلى علم الاجتماع الجنائي ولكن قبل ذلك يجب أن نتطرق إلى "الاختلاف بينهما والمتمثل في أن علم إجتماع الجريمة أوسع من علم الاجتماع الجنائي" وبما أن الجريمة تشمل العديد من السلوك المخالف للقانون فقد صنفت حسب خطورتها إلى ثلاثة أصناف هي؛ الجنايات الجرح والمخالفات وهذا التصنيف الثلاثي هو الذي يسود اليوم الغالبية

1- PICCA Georges, Op Cit, p20.

2- Ibid, p20.

3- PETIT Dominique, Les enjeux de la criminologie relatives aux peines et aux traitements des auteurs de crimes contre les personnes dans la société française du XXI^{ème} siècle, (thèse de doctorat en droit et sciences criminelles), Université Panthéon/Assas, Paris, 2009, p10.

4- القهواجي عبد القادر، علم الإجرام وعلم العقاب، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1983.

5- السمالوطي نبيل محمد توفيق، المرجع السابق، ص56.

الساحقة من التشريعات القانونية، فالجنايات هي أشد الجرائم خطورة وتتضمن القتل، التجسس...، وتليها الجرح وهي أقل خطورة وتتضمن السرقة، النصب، التزوير... ثم المخالفات وهي أبسط الجرائم، كمخالفة المرور، التهريب من دفع الضرائب... ومن حيث العقوبة نجد أن الجنايات هي الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام، أو بالسجن المؤبد أو بالحبس المؤقت مدة تزيد على ثلاث سنوات، أما الجرح فهي الجرائم التي يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات والغرامة أو بأحدهما، والمخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالحبس مدة تتراوح بين يوم كامل وأسبوع أو بغرامة⁽¹⁾. أما من الناحية القانونية وبالأخص حسب قانون العقوبات الجزائري فسنعود له بالتفصيل في فصل آخر.

و نكتفي هنا بالقول بأن "لا توجد الجريمة إذا لم توجد التشريعات الجنائية... فطبيعة الجريمة من وجهة نظر إجتماعية هي الإعتداء على المشاعر السائدة للرحمة والاستقامة... تعتبر الجريمة مسألة نسبية سواء نظر إليها من الناحية القانونية أو من الناحية الإجتماعية"⁽²⁾. ومن هنا تتضح العلاقة الضيقة بين علم الإجتماع الإجرامي (أو الجريمة) وعلم الإجتماع الجنائي، لأن لا جنائي أيضا دون إجتماعي "علمنا علم الإجتماع الجنائي أن هناك اختلافات عميقة في الإدراك للأفعال المصنفة كجريمة وذلك حسب الأجهزة القانونية"⁽³⁾.

لكن كلاهما انبثقا من علم الاجرام "ظهر خلال الستينات والسبعينات عدد كبير من علماء الإجتماع الذين اعتبروا أن الجريمة نتيجة رد فعل إجتماعي، لذا تصبح دراسة الجريمة وعقوبتها من تخصص علم الإجتماع الجنائي أكثر من علم الاجرام"⁽⁴⁾. وذلك لأن الجنائية هي أخطر في سلم العقوبات. ومن هنا يتجلى لنا حاجة التشريع إلى علم إجتماع الجريمة "هنا يجب الاصغاء للتشريع في المفهوم الواسع أي صنع الحقوق بقرار من الأعضاء الذين لديهم المهارة للفصل في القواعد العامة والمجردة. يبتعد هذا التعريف عن الأشكال الأخرى لخلق القواعد القانونية (أساسا الجنائية) مثل المعايير، الأعراف... لكن يترك كامل السؤال مطروحا على مستوى الحكومة"⁽⁵⁾.

¹ - سراج عبود، علم اجتماع الاجرام وعلم العقاب، الطبعة الأولى، جامعة الكويت، الكويت، 1981، ص38.

² - سندرلاند أدوين وكريس دونالد. ر، ترجمة: السباعي محمود والمرصفاوي حسن صادق، مبادئ علم الاجرام، مكتبة الانجلو المصرية بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة/ نيويورك، 1978، ص18.

³ - PICCA Georges, Op Cit, p15.

⁴ - SZABO Denis, Op Cit, p36.

⁵ - MICHEILLI Laurent et ROBERT Philippe, Crime et sécurité (Etat des savoirs), La découverte, Paris, 2002, p87.

أي يجب الاصغاء وأخذ بعين الاعتبار كل ما يجري في المجتمعات وما يُسَيَّر العلاقات فيها، وتصنيفه للجرائم حتى يتسنى لعلم الإجتماع الجنائي التدخل "و رغم أن الأبحاث الدائرة حول الدوافع الإجتماعية العامة للجريمة، يكون مجموعا شطرا من علم الاجرام هو علم الإجتماع الجنائي، إلا ان نتائجها تصلح كذلك في تفسير بواعث الجريمة فردية منظورا إليها في شخص المجرم الذي حققها، وباعتبارها موضوع البحث في علم طبائع المجرم".⁽¹⁾

اذن الفروع متصلة مع بعضها البعض، لكن مهما كانت نقطة الانطلاق أو الهدف من وراء البحث فلا بد من التطرق إلى شخصية المجرم، فلعل تشخيص مصدر الجريمة تكمن في فاعلها "يمكن أن يهتم علم الإجتماع بالتواصل الذي يتناول التقيئة (من القائل ماذا قال وبأي نتائج) التقيئة كمنهج للخلق أو الاصلاح التشريعي أو أيضا لمجموعة من القوانين من المجال التشريعي".⁽²⁾

وبهذا يكون 'ميكيلي لورونت' 'MICHEILLI Laurent' قد أوضح لنا مقارنة علم الإجتماع الجنائي بعلم الإجتماع، فاذا كان الأول يهتم بقوانين الجريمة ومصادرها... إلخ، فذلك باستعمال تقنيات ومناهج علم الإجتماع. لذا "نسب علم الإجتماع الجنائي إلى علم الإجتماع واعتبروه فرعا من فروع".⁽³⁾ بما أن على علم الإجتماع التدخل في القانون إذا في اشكالية خلق القوانين "يمثل علم الإجتماع الجنائي خطوة اضافية للعملية التنفيذية، تهدف إلى توضيح توقعات المشرع إزاء مشروع تشريعي أو آثار تشريعية، وذلك بالاستعانة بمناهج العلوم الإجتماعية (الطلب الرأي، البحث...) وما يهمننا أكثر هو وضع القوانين أو خلق القوانين الجنائية".⁽⁴⁾ لتبقى الجريمة مهما كانت درجة خطورتها "هي فعل لتأكيد الأنا" ونعني هنا الجريمة الأنانية، التي تعود إلى معاناة الفرد، كما "يعاني الفرد من الضياع، من الوحدة بين الآخرين، يشعر بعدم وجوده، ومن الألم المؤدي إلى الاكتئاب".⁽⁵⁾ أي الجريمة الأنومية، أي الجريمتين اللتان سوف نراها في الجانب التطبيقي.

ومن هنا تتجلى لنا العلاقة الضيقة بين علم الإجتماع الذي يدرس الأنومية وعلم إجتماع الجريمة الذي يتحدث عن الأنانية، فكلها فروع تتطرق إلى ضرورة ادماج الفرد إجتماعيا للوقاية سواء من الجريمة أو

¹ - بهنامر رمسيس، علم الاجرام، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الاسكندرية، السنة غير مذكورة، ص11.

² - MICHEILLI Laurent et ROBERT Philippe, Op Cit, p86.

³ - الطخيس ابراهيم عبد الرحمان، المرجع السابق، ص117.

⁴ - MICHEILLI Laurent et ROBERT Philippe, Op Cit, p87.

⁵ - BENCHIKH Farid Zine Dine, La criminologie : l'avenir d'une illusion, (thèse de doctorat), Sciences criminelles, Paris/Assas, 1991, p313.

الانتحار. فبين علم إجتماع الاجرام (أو الجريمة) التخصص الذي يدرس الجريمة داخل المجتمع وعلم الإجتماع الجنائي الذي يهتم بتصنيف الجرائم حسب خطورتها علاقة انسانية.

الكل بشر ف"المجرمون" بشر والمشرعون بشر، والقوانين هدفها حماية الفرد من نفسه ومن غيره. وقد نكون كلنا معرضين لنفس الخطأ، سواء كنا علماء إجتماع، علماء اجرام، مشرعين... أو مجرد أشخاص لا علاقة لهم بالجريمة إلا داخل المجتمع الواحد "الفكرة هي أننا نريد تمثيل المجرم كما ننظر اليه نحن، فالفكرة هي أننا نشبهه، وهي نفس الفكرة التي تثير تخوفنا، وليس من الأذى الذي نتوقعه منه ولكن من قدرته في أن يرينا أنه يشبهنا. هي صورتنا الحقيقية التي نحاول الحكم عليها بالحكم على المجرم. مسار تعريف هويتنا هي قاعدة هذا الحكم، فنحن نخاف من القوى المكبوتة التي تحمينا من الجريمة من الرغبة اللاشعورية والتي نعلم أنها جد قوية... الخوف الذي يجتاحنا من أن نشعر بنفس الرغبة التي دفعت به نحو الجريمة".⁽¹⁾، فنخلق العقاب حتى نحسن أنفسنا به، ونتجنب الجريمة لاجتتاب العقاب.

علم الإجتماع، علم الاجرام، القانون، وعلم العقاب

من أبسط التعاريف لعلم الاجرام هو الآتي "علم الاجرام هو البحث في أسباب الجريمة، فهو يقترح استخراج القوانين التي تسيروها".⁽²⁾ فثمة علاقة مباشرة بين علم الاجرام والقوانين.

وهذا التخمين ليس بجديد وإنما تواجد من زمن 'فيري' الذي بالنسبة له "علم الاجرام هو مجموعة العلوم الإجرامية التي تشمل القانون الجنائي الذي يعتبر تفصيل لعلم إجتماع الاجرام، نفس الفكرة أشار إليها 'و. ستانسي' 'W. Stancier' وهو تلميذ 'فيري' ومن طرف بعض علماء الإجتماع مثل 'دونيس سزابو' 'Denis Szabo'.⁽³⁾ وأفكار هذا الأخير هي أيضا مستمدة من أفكار 'فيري' وتلميذه 'ستانسي'.

ولنوضح أكثر العلاقة الموجودة بين علم الاجرام وعلم الإجتماع القانوني وعلم العقاب اخترنا الفقرة التالية "يبحث علم الاجرام في الجريمة بوصفها ظاهرة اجرامية ويتضمن اجراءات اعداد القوانين وكيف يقع الخروج عليها، ثم اجراءات رد الفعل لهذا الخروج، وهذه الاجراءات تعد مظاهر ثلاثة نتيجة موحدة التفاعلات... ويشمل علم الاجرام ثلاثة أقسام رئيسية هي: 1- علم الإجتماع القانوني وهو محاولة لتحليل علمي للظروف التي توضع في ظلها التشريعات الجنائية والتي نادرا ما تتضمنها المؤلفات العامة في علم الاجرام. 2- تشخيص الأمراض الجنائية وهو محاولة لتحليل أسباب الجريمة علميا. 3- علم

1- BENCHIKH Farid, Op Cit, p20.

2- Ibid, p24.

3- PETIT Dominique, Op Cit, p44.

العقاب وهو يهتم بضبط الجريمة. بيد أن اصلاح "علم العقاب" ليس كاف، لأن هذا القسم يشمل عدة وسائل للضبط ليست لها صفة جنائية".⁽¹⁾

لأننا إذا ذكرنا كلمة قانون فهي حتما مرتبطة بكلمة العقاب، وهذا الأخير مرتبط بثقافة المجتمع "علم الاجرام والعقاب كلاهما مرتبطان بمعايير، وثقافة وايدولوجية الجماعات الإجتماعية... وعلينا التركيز على فعالية المناهج المتبعة للكفاح ضد الاجرام".⁽²⁾ لأن العقاب مستمد من القوانين وهذا الأخير هدفه محاربة الجريمة.

فالغرض إذن نفسه محاربة الجريمة، ليبقى مشكل المنهج مطروحًا، لذا يضيف لنا هنا مشكلة الأجهزة القانونية لأن "الواضعين والعارفين بالقوانين يؤكدون أن المشكل الحقيقي يكمن في الأجهزة الجنائية"،⁽³⁾ فماذا عن القانون وأجهزته؟

ان كلمة القانون مقترنة بالسلوك الإجرامي وان لم يحتفظ بنفس المعنى بين المجتمعات القديمة والمجتمعات الحديثة "في المجتمعات القديمة الفعل الإجرامي كان يعتبر خرق قانون ديني، أو حكم أخلاقي أو تعدي على ممنوع لجماعة إجتماعية... أما في المجتمعات الحالية، قانون العقوبات ليس له علاقة بالدين، والسوك الإجرامي هو قبل كل شيء مخالفة للقانون واستتكار جماعي".⁽⁴⁾ لأن القانون حديثا لا يتوقف دوره في عقاب المجرمين وإنما أيضا في حماية المواطنين "كل مواطن هو معني بالقانون وينبغي أن يكون محمي من طرفه ضد الجريمة".⁽⁵⁾

وإن لم تعد للقوانين علاقة بالدين في أغلب المجتمعات اليوم، فهي مستمدة من المجتمع وقيمه مهما كان سندها "منذ قرون عديدة يحاول فلاسفة القانون تحديد المبدأ الذي يبرر استخدام قوانين معينة، فقالوا إن الارادة الإلهية، ارادة الحاكم الطبيعية، العقل، التاريخ، الرأي العام... واتجهت نظرية ثالثة إلى القول بأن القانون الجنائي نشأ وتبلور عن الأخلاق. فلقد نشأت العادات- عن تفكير أو غير تفكير - واتخذت أساسا أخلاقيا بعد ثباتها لفترة ما... وتدعو الحاجة إلى القيام ببحوث عن النواحي الإجتماعية للقوانين الجنائية".⁽⁶⁾

¹ - سندرلاند أدوين، وكريس دونالد. ر، ترجمة: السباعي محمود والمرصفاوي حسن صادق، المرجع السابق، ص1.

² - PICCA Georges, Op Cit, p34.

³ - CUSSON Maurice, La criminologie, PUF, Paris 1998, p61.

⁴ - PICCA Georges, Op Cit, p3.

⁵ - Ibid, p9.

⁶ - سندرلاند أدوين، وكريس دونالد. ر، ترجمة: السباعي محمود والمرصفاوي حسن صادق، المرجع السابق، ص13.

بل حتى الفلاسفة لم يعد لهم دخل في تحديد الجريمة وإنما القوانين العقابية فقط "ليس الفلاسفة الذين يحددون الجريمة وإنما القانون العقابي"،⁽¹⁾ والذي ينبثق بطبيعة الحال عن طبيعة المجتمعات "وصف القانوني للفعل الإجرامي من قبل مجتمع ما هو إلا بعض من الصراعات التي يعيشها الفرد داخل المجتمع...، لذا يجب التشديد على أهمية المؤسسات الجزائية وردود أفعال المجتمع".⁽²⁾ والقوانين قد لا تتغير وقد تتغير مثلها مثل الظواهر الاجتماعية الأخرى كالجريمة "لأن القانون كائن حي، شيء متغير، يمكن أن يؤسس في وقت ما من الحاكم، وفي وقت آخر على العلم القانوني، وفي وقت قد يكون جامداً، وفي آخر يفسح مكاناً للتقدير القضائي، وفي بعض الأحيان يكون خاصاً في نصوصه، وفي أخرى أكثر عمومية".⁽³⁾

كون القوانين مستمدة من القيم الاجتماعية فعند عدم تغير هذه الأخيرة لا يتغير القانون، الذي تتفق عليه السلطات الدولية "بالنسبة للجريمة يشكل القانون الحقل الفعلي وهو ينتمي إلى الدولة... لذا يستدعي قراءة نقدية لقانون العقوبات الذي مهما يكن لم يسقط من السماء، ليسمح بملاحظة إلى أي مدى هو مشكلة المجتمع".⁽⁴⁾

فحينما يتفق عليه الجميع يصبح كتاب أو مرجع في شكل قوانين "إن القانون هو عبارة عن مدونة من القواعد المكتوبة، بإمكانه التواجد في كتاب على شكل قانون، يمكن أن يكون المتغير فيه التنظيم أو درجة التعقيد".⁽⁵⁾

دون اهمال ردود أفعال المجتمع أي الرأي العام اتجاه القانون، واتجاه الفعل نفسه "يجب التركيز على الدور المهم الذي تلعبه المؤسسات القانونية وردود أفعال المجتمع دون اهمال الفعل نفسه".⁽⁶⁾ وهذا ما يذكرنا بدراسة 'جولي' التي أدرجناها ضمن الدراسات السابقة والتي تعرضت إلى الجريمة، العقاب، الفاعل والمجتمع بالتفصيل، أما بصيغة 'جورج بيكا' 'PICCA Georges' فيقول "في حالة ما كانت الجريمة تتسبب في فوضى خطيرة في الجماعة، الفعل الإجرامي يستحث أولاً رد فعل من طرف

1- PICCA Georges, Op Cit, p12.

2- Ibid, p16.

³- سنذرلاند أدوين، وكريس دونالد. ر، ترجمة: السباعي محمود والمرصفاوي حسن صادق، المرجع السابق، ص12

4- BESSETTE Jean Michel, Op Cit, p72,73.

5- MICHEILLI Laurent et ROBERT Philippe, Op Cit, p84.

6- PICCA Georges, Op Cit, p13.

هذه الجماعة، ورد الفعل هذا يعبر عنه بالعقاب أي بالعقوبة أو نوعها أو مدتها ليقاس خطر الفعل الإجرامي ويهدأ المجتمع أو الجماعة".⁽¹⁾

فثمة تسلسل بين الجريمة أو المجرم والقانون والمجتمع بما يحمله من قيم. وحينما نتحدث عن القانون أو العقوبات نتحدث حينئذ عن القانون الجنائي أو الجزاء الجنائي.

القانون الجنائي

يرى البعض بأن "القانون الجنائي ما هو إلا تمثيل إجتماعي للحياة النفسية الغريزية".⁽²⁾ فهو يُفصّل حسب ما ينتجه المجتمع من جرائم حينما لا يتحكم الأفراد في غرائزهم "الجزاء الجنائي ترجع اليه فكرة معاقبة الخارجين على القانون، أو تهددهم على الأقل، وذلك بعد قيامهم بالجريمة أو قبل لذا جاء تناولهما مع بعض في هذا التصريح "التعريف الاصلاحى للجريمة وللقانون الجنائي، مجموعة القواعد التي أصدرتها السلطة السياسية المختصة... كما أن الخصائص المثالية للقانون الجنائي لا تميز دائما معالمه حين يوضع موضع التنفيذ، فالمشكل أيضا في التنفيذ".⁽³⁾

وبتعبير آخر للجزاء الجنائي صفة أكثر رسمية وهي "الصفة السياسية... الجريمة هي خرق القواعد التي تضعها الدولة".⁽⁴⁾ وما القاضي إلا وسيلة لتطبيقه "الحكم الجنائي هي لغة القاضي للنطق بالقانون والحق".⁽⁵⁾

أي حتى حين ينطق القاضي بالحكم فهو يمثل المؤسسة القانونية، ويطبقه لمصلحة الدولة أو لصالح المواطن بشروط يلزمها على الفاعل "يضع القانون الجزائي مبدأ ما إذا كان الإنسان الذي يقوم بالفعل (أي الذي ارتكب الجريمة) طبيعى، إذا ما كان بمعرفة تامة بالقانون وخطورة المخالفة وبارادة تامة، فما عليه إلا الخضوع إلى السلطة التي ستعاقبه... إلا في الحالات التي وضع فيها علماء الاجرام مبادئ أن المسؤولية الجنائية تختفي في كل مرة لم يكن فيها الفاعل واعي في الوقت الذي قام به بالفعل ولم تكن لديه القدرات العقلية".⁽⁶⁾ نفهم من هذا المقطع أن عدم التمتع بكل القدرات العقلية تخص أيضا شارب الخمر أو المخدرات أو ما شابه ذلك من مواد سيكوباترية أي ما يخص مجموعة عينتنا.

1- PICCA Georges, Op Cit, p12.

2- BENCHIKH Farid, Op Cit, p82.

³- سندرلاند ادوين، وكريس دونالد. ر، ترجمة: السباعي محمود والمرصفاوي حسن صادق، المرجع السابق، ص7.

⁴- نفس المرجع، ص8.

5- Cusson Maurice, Op Cit, p125.

6- DELMAS MARTY Mireille et autres Op Cit, p42.

لكن ودون شك أن للشخصية دور في كل هذا، ولفهم ما مدى دخل أو تأثير المكونات الشخصية والفردية في الجريمة أو بالأحرى الانتقال إلى الجريمة لا بد من الاستعانة بعلماء النفس وبالأخص بعلم النفس الجنائي.

علم النفس، علم النفس الجنائي، علم النفس التحليلي، علم الإجتماع الأنتروبولوجي والمجرم
وجد أن 'فريد بن شيخ' خلافا لعلماء الإجتماع، اهتم بالناحية النفسية للمجرم، فلنبدأ بقوله "الدلائل الكاشفة الأخرى هي من نوع البسيكولوجي الإجتماعي والبسيكو-مرضي، كالمسلوب الارادة أو نصف مسلوب أو المدمنين على الحياة السيئة والمتشردين ...".⁽¹⁾

وكغيره للوصول إلى أي نقطة تخص الجريمة يرجع إلى الأنتروبولوجية. "الأنتروبولوجية كما علم الإجتماع والتحليل النفسي يعلمونا بطريقة كبيرة ومقنعة الحاجة الحيوية للإنسان، لضرورة انتمائه لفئة ما في المجتمع، التي ستسمح له بتعريف هويته ومعاينتها في العالم".⁽²⁾

إذا كانت تلك هي النقطة التي يصل إليها كل من الأنتروبولوجيين أو علماء الإجتماع أو المحللين النفسانيين. الحديث عن هذا الأخير أي الطب النفسي أو التحليل النفسي يرجعنا إلى مؤسسه أي إلى 'سيقmond فرويد'

الذي استنتج ب"أن اللامبالاة العاطفية هي من مكونات الحياة النفسية العادية وان عبرت بطريقة خاصة في حالات... ستحافظ على معناها الرمزي كموقف متبني للحماية ضد الشيء الذي قد يكون تهديداً للذات".⁽³⁾ لكن في نفس الوقت -سواء كان ذلك غفلة أو عن اقتناع -ارتبطت فكرة المجرم آنذاك بفكرة الجنون لذا "بدأت علاقة الطب النفساني العصري ببنائة ملاجئ المجانين، أين كان يحبس الأشخاص القادرين على احداث خلل في النظام الإجتماعي".⁽⁴⁾

لحد الآن رأينا "المجرم" كما تناولته مختلف التخصصات، أما علماء النفس فيروا "أن الانتقال إلى الفعل يخص دراسة شخصية المجرم، الذي لا يختلف عن بقية الأشخاص إلا في الإستعدادات الخاصة بالانتقال للفعل... يمكن جمع خصوصياتها في الأنانية المفرطة، المزاجية، اللامبالاة العاطفية، العدوانية... اضافة

1- BENCHIKH Farid Zine Dine, La symbolique de l'acte criminel, L'Harmattan, Paris, 1998, p85.

2- Ibid, p310.

3- Ibid, p82.

4- Ibid, p326.

إلى نوع نشاطاتهم، الإستعدادات الجسدية، الإستعدادات النفسية، نفس الاتجاه اهتم بتأثير التنشئة على تكوين الشخصية بمعنى البسيكولوجي والسوسيولوجي".⁽¹⁾

وهذا ما يؤكد إستحالة دراسة الاجرام من ناحية واحدة أي من تخصص واحد، ولا يصلح ولا يصح دراسته كفعل فردي دون الرجوع إلى العوامل الإجتماعية، أو كظاهرة إجتماعية دون الأخذ بعين الاعتبار المكونات الشخصية، أي إلى إستحالة انفراد علم أو تخصص أو مجال عن بقية العلوم لفهم ظاهرة مركبة ومعقدة كظاهرة الاجرام. هذا بالضبط رأي علماء الاجرام الذين يضيفوا علوم أخرى لم نتطرق إليها إلى حد الآن إذا ما أردنا تحليل ظاهرة الاجرام "كذلك يرى علماء الاجرام أن دراسة الجريمة كظاهرة إجتماعية، هي من اختصاص علم من فروع علم الجريمة وهو علم الإجتماع الجنائي وقد استعان هذا العلم ببعض العلوم الإنسانية، كعلم النفس، وعلم الاقتصاد، وعلم الجغرافيا، وعلم السياسة..."⁽²⁾، وان لم يخص المؤلف هنا بالذكر علم الإجتماع، أظهر ضرورة الاستعانة بمختلف العلوم منها الإنسانية، إذا ما أردنا تشريح ظاهرة الاجرام.

والأجدر هو تناول المجرم داخل مجتمعه "الفاعل الإجتماعي ليس مجرد من المجتمع وإنما فرد حامل لقصة منه، يؤثر بطريقة خاصة على المحيط... وفي حالة جريمة أو تصرف مناقض للقيم الإجتماعية فهو شخصية بمميزات خاصة بسيكولوجية نتجت عن خلل سوسيو-ثقافي".⁽³⁾

ورغم ذلك فهو أي المجرم لا يجب أن يفلت من عقاب العدالة، لأننا إذا ما سلمنا أن الإنسان يُدفع نحو الجريمة من قبل قوى تفوق ارادته كحتمية قدرية، مصطلح العدالة سيختفي... ولا يجب الحكم عليه، ومعاقبته هو محاربة ضد فرد ليس مسؤولاً، فان كان لا إجتماعي فهو بسبب المجتمع، لكن لمقاومة هذا الكائن غير الإجتماعي يجب حبسه وفي بعض الأحيان- في نظر البعض -القضاء عليه أو التخلص منه كما نتخلص من حيوان خطير باستطاعته أي وقت افتراس الغير.

وبما أنه ليس حيواناً كان على علم النفس الغوص في شخصيته ودرسته دراسة عميقة "هناك عوامل نفسية كامنة في أعماق الذات لا يمكن التطلع عليها إلا بأدوات فكرية ملائمة، تحدد درجة مسؤولية الجنائية إلى حد بعيد بتقرير المختص في ميدان علم النفس".⁽⁴⁾

1- CARIO Robert, Op Cit ,p101,102.

2- نعيم سمير أحمد، الدراسات العلمية للسلوك الاجرامي، دار التأليف، مصر، 1969، ص23.

3- CARIO Robert, Op Cit, p106-111.

4- ابن الشيخ فريد زين الدين، علم النفس الجنائي (دروس جامعية)، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 1995، ص1.

وبربط علم النفس بالعقاب ظهر علم النفس الجنائي الذي يقرر مدى المسؤولية الجنائية للفاعل "يدرس علم النفس الجنائي مبدئياً الذكاء والطبع والتصرفات الأخلاقية والمؤهلات الإجتماعية للمنحرف... بالاستعانة بمدرسة التحليل النفسي، لأن علم النفس الجنائي يهتم بدراسة الحياة النفسية العميقة للمنحرف ودوافع تصرفاته اللاشعورية".⁽¹⁾

أي بالإضافة إلى علم النفس، يجب الاستعانة بعلم النفس التحليلي الذي قد يتنبأ بالشخصية ذات الميول الإجرامية حتى قبل أن تقوم بالجريمة، "لقد حاول 'بيناتيل' 'PINATEL' ايجاد معادلة نفسية يمكن من خلالها التعرف على شخصية المجرم دون أن يقوم بالفعل الإجرامي وذلك بالكشف عن الحالة النفسية التي من شأنها أن تنذرنا بوجود إستعداد نفسي وقدرة فعلية للقيام بالفعل الإجرامي، مما دفع بعض علماء النفس أو المحللين النفسانيين لتسميتهم بـ"الحالة الخطر"⁽²⁾.

أما العلماء الأمريكيان ابتكروا مفهوم هو "مفهوم الشخصية السوسيوبياترية أي مريض المجتمع"⁽³⁾. وهنا نتدخل بكل تواضع بالقول: إذا كان التحليل النفسي قادراً على اكتشاف النفس المجرمة قبل أن يصبح الفرد مجرماً أي انقاذه من الجريمة، فلماذا لا يستطيع العالم الإجتماعي التنبؤ بالجريمة بدراسة أنومية المجتمع؟ ألم يذكر العلامة 'ابن خلدون' أنه يجب دراسة الماضي لفهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل!! بعبارة أخرى "الجريمة كظاهرة فردية أسلوب الكشف عن أسبابها كما هو الفحص الاكلينيكي للمجرم نفسه والتحري الإجتماعي عن حياته الماضية"⁽⁴⁾، أي مرة أخرى ضرورة الربط بين الفرد والمجتمع.

وبما أن تناوله الفردي يستدعي الرجوع إلى ماضيه الإجتماعي، فهذا الأخير أي المجتمع من تخصص عالم الإجتماع، وهذا ما يفسر قول 'بوسات' "عند الإنسان مفهوم الوراثة البيكولوجوجية تعني انتقال الأفكار الأحاسيس... أين المسار العضوي مهما كان منبعه ليس له معنى، وإنما التأثير الثقافي هو الأهم، ليس هناك فيزيولوجية أو بيولوجية محضة بل في الواقع هناك ارتباط متبادل بين البيولوجي مع الإجتماعي، فينبغي دراسة الظاهرة الإنسانية من جانب شامل... وبهذا نميل إلى الدراسة الأنتروبولوجية"⁽⁵⁾. ومن هنا ندرك أن لا مفر من الرجوع إلى الأنتروبولوجية أو أنتروبولوجية الاجرام، ليس لكونها الأقدم فقط وإنما لأنها الأسبق في شد انتباهنا لضرورة دراسة الجريمة من الناحيتين "إن

1- ابن الشيخ فريد زين الدين، المرجع السابق، ص2.

2- نفس المرجع، ص10.

3- نفس المرجع، ص17.

4- بهنامر رمسيس، المرجع السابق، ص11.

5- BESSETTE Jean Michel, Op Cit, p72.

الدراسة البيولوجية للمجرم هي الجزء الثاني لأنثروبولوجية الاجرام والأهم بكثير، والأكثر تأثيرا على علم الإجتماع الأنثروبولوجي"،⁽¹⁾ لنكتشف أفضل تخصص يجمع بين علم الإجتماع والأنثروبولوجية. وبعد أن اكتشفنا لأول مرة علم الإجتماع النثروبولوجي تأكد لنا أنه لا يجب أن نهمل أحد الجوانب، اذ يتدخل علم الإجتماع بالجانب الإجتماعي وتتدخل الأنثروبولوجية بالجانب الإنساني، فعند دراستنا للإجرام كظاهرة إجتماعية وللجرم كفعل فردي، بتركيبيهما لدراسة ظاهرة الاجرام تصبح لدينا تفسيرات ببعدها الإجتماعي والنفساني في نفس الوقت، انتبه إليها 'فيري' بقوله "يجب التمييز بين الطباع البيولوجية الانتكاسي Le récidiviste، والى ظروف الجريمة لمعرفة فئة المجرمين".⁽²⁾ ليس فقط للوصول إلى تفسير الجرم نفسه أي الفعل الإجرامي بل لتحديد العقاب نفسه، الذي عرف تطورا مع تطور الإنسان وتغيرا مع التغير الإجتماعي، ولعل أهم القوانين التي يطالب بها قانون العقوبات نفسه هو قانون الدية الذي سوف نتطرق اليه ضمن الفصول الموالية.

الخاتمة

كلما تقدمنا في الدراسة فهمنا أكثر أن علم الجريمة أكثر من أي علم هو علم متعدد الفروع، وأدركنا مدى حاجة كل تخصص إلى التخصصات الأخرى لتفسير الفعل الإجرامي. فمن الخطأ أن ينسب إلى مجال دون آخر كما من غير المعقول أن نأخذ بعين الاعتبار عوامل على حساب عوامل أخرى لا يتطرق إليها نفس المختص. فهناك عوامل نفسية كامنة في أعماق الذات لا يمكن الاطلاع عليها إلا بأدوات فكرية ملائمة، هناك تحديد درجة المسؤولية الجنائية إلى حد بعيد بتقرير المختص في ميدان علم النفس الجنائي، هناك عوامل خارجية أو إجتماعية لا يقدرها إلا عالم الإجتماع، هناك من يصر على أن للعوامل البيولوجية دخل في الموضوع... الخ. فبقدر المستطاع حاولنا عدم اهمال أي جانب بالتطرق إلى جميع التخصصات بما أن الهدف يكمن في تفسير الظاهرة الإجرامية قصد التحكم في عواملها إذن التقليل من نسبتها.

¹– FERRI Enrico, La sociologie criminelle, Présentation de GASSIN Raymond, traduction de l'auteur sur la 3^{ème} édition italienne (Complètement refondue et mise au courant des progrès de la science du droit pénal de la procédure criminelle, Op Cit, p32.

²– Ibid, p49.

الفصل الرابع

عوامل، دوافع، مظاهر جريمة القتل،
ومساهمة مختلف المؤسسات الاجتماعية
في ارتفاعها حسب بعض النماذج الدراسية

"في داخل كلّ انسانٍ مجرمٌ نائمٌ"

CARIO Robert

مقدمة

إن كانت الجريمة بصفة عامة ظاهرة تهدد أمن الأفراد واستقرار المجتمعات، فجريمة القتل ظاهرة أكثر تهديدا بما أنها تهدد حياة الأفراد. وبالرغم من كونها سلوك شاذ، يكمن هدف دراستنا بصفة أكبر إلى التوضيح أن باستطاعتها أن تمس أي شخص كان ومهما كانت شخصيته أو طبعه، إذا ما فهمنا ظروف الجريمة بالضبط وشرحناها بطريقة مفصلة، أي بالتعرض إليها من جميع النواحي ومحاولة معالجتها من مختلف الزوايا بما فيها الإنسانية.

كذلك يجب - وبقدر المستطاع - محاولة عدم الخلط بين أسبابها ومظاهرها، فالأسباب هي تلك الدوافع التي بزوالها تختفي أو تقل نسب الجريمة، أما مظاهرها فهي تلك العناصر أو الأجواء التي من الصعب التدخل فيها أو تغييرها ولا تستدعي أحيانا ممارستها كالانتماء الجغرافي، المستوى الاجتماعي، السن، الحالة المدنية... لكن قد تتسبب في تكرارها أو ارتفاعها. أما عن الظواهر والدوافع العرضية؛ فهي بمثابة العلة أو العلل التي تمكنا من تفسير الاجتماعي بالاجتماعي على حد قول 'دوركايم'، كما يجب الفصل بين العوامل والاسباب، فالأولى تأخذ أو تلعب دور المؤشرات التي تستدعي التنبؤ بالجريمة، تبقى الأسباب؛ فهي آخر تفاصيل الجريمة أي آخر ما حصل بين المشتبكين (في حالة قتل). كلها بطريقة أو بأخرى، عن بعد أو عن قرب، مباشرة أو بصفة غير مباشرة، بطريقة بطيئة أو سريعة، لها علاقة أو دخل في ظهور الجريمة، ارتفاعها أو وقوعها.

دور الكحول والمخدرات في حدوث جريمة القتل

للكحول أي السكر أو مجرد شرب الخمر تأثيرا كبيرا على السلوك الإجرامي، إذن علاقة وطيدة وضيقة بجريمة القتل ليس من النادر أن يكون القاتل شخص عنيف بالعادة... إن مثل هؤلاء الرجال معتادون على التصرف بعنف، تعلموا الضرب أو بالأحرى لم يتعلموا كيفية ضبط اندفاعهم خاصة إذا تناول الخمر كل من القاتل والضحية... من المحتمل أن يحرر الخمر المكبوتات، تحت تأثيره نكون أكثر اندفاعا، أقل خوفا... عندما يكون المتخاصمون ثملين، أثناء اشتباك عنيف يكونوا أكثر عرضة لارتكاب القتل من الأشخاص المعتدلين، لأنهم أقل تأدبا، شتامون، سريعوا الغضب ومتهورين... باختصار فإن الخمر يرفع من احتمالات الضحايا والاعتداءات...".⁽¹⁾

¹- SZABO Denis, Op Cit, p31.

الكحول إذن عامل مشجع للسلوك العنيف، نفهم من البداية أنها تخص الرجال بما أن مقومها الكحول، نجدها أكثر عندهم وما بينهم والتي تؤدي إلى ما لا يحمد عقباه لأنته الأسباب "كيف نفسر قلة إجرام النساء رغم تغير الأعراف، يفسر 'دوركايم' ذلك عند تناوله للانتحار، يعود إلى كونها تنتحر أقل".⁽¹⁾ إذن تشرب أقل فتقتل أقل، أي قد يكون غياب نفس الأسباب التي دفعت المرأة إلى أن تنتحر أقل من نظيرها الرجل هي ما جعلتها تشارك أقل في نسبة الجريمة "فعدم ارتفاع جرائم الإناث يرجع إلى الحماية النسبية التي لدى النساء من التعرض لأزمات الحياة الاقتصادية التنافسية والى اختلاف أدوارهن في المجتمع عن الذكور".⁽²⁾

دائماً فيما يخص الكحول يضيف نفس المؤلف أن من نتائج السكر فقد الوعي، كما يرى أن معيار السكر هو الهذيان أي عدم معرفة الشخص لما يقول... هناك أشخاص يشعرون بالتعب بعد تناولهم للمسكرات بينما يشعر آخرون بالقدرة على التغلب على الأشياء كثيرة ولكنها تثير فيهم حالة من العدا، ومثل هؤلاء الأشخاص تكون للمسكرات عاملاً محفزاً لارتكاب الجريمة...".⁽³⁾

وكل هذا قد يتلخص في الآية الكريمة "إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون".⁽⁴⁾

فإن لم يكن الخمر وحده كافياً في انتهاج السلوك الإجرامي فقد يكون محفزاً يضاف لمن كان لديه استعدادات إجرامية خفية أو بسيطة لم تلحظ عليه من قبل "لوحظ أن نسبة كبيرة من الأمراض العصبية والعقلية وأحوال الشذوذ النفساني والفساد الخُلقي ترجع إلى الأثر الذي يحدثه افراط تعاطي الخمر... ويظهر أثر الخمر على الأخص حين يحرك ميلاً إجرامياً كامناً أصلاً في تكوين المخمور. في حالة وجود هذا الميل الإجرامي يكفي قدر بسيط من الخمر في سبيل ارتكاب جريمة شنيعة"⁽⁵⁾

مشاكل الخمر وعواقبه كثيرة لا تتوقف عند اتلاف الفرد والنقليل من قيمته إجتماعياً فبتوجيه سلوكه قد تغير كل حياته إلى الأسوأ. ومثلما قد تؤدي به إلى السجن قد تنقص من شأنه بعد خروجه، ولعدم إعادة اندماجه في المجتمع مرة أخرى فيصبح من الانتكاسيين أي ذو نزاع للعودة للإجرام"يجعل الخمر منهم

1- BESSETTE Jean Michel, Op Cit, p29.

2- نعيم سمير أحمد، المرجع السابق، ص222.

3- العوجي مصطفى، التصدي للجريمة (دروس في العلم الجنائي2)، مؤسسة نوفل، بيروت، 1987، ص ص179-180.

4- سورة المائدة آية 91.

5 - بهنامر رمسيس، المرجع السابق، ص21.

سخيفين وعدوانيين، فالمجتمع قد تخطى عنهم قبل وبعد خروجهم من السجن، الفقر، البؤس، الإغراءات لا تسمح لهم بحياة شريفة فيصبحوا مجرمين...⁽¹⁾ مما يسوقنا إلى تناول الجانب الديني وكيفية معالجته لظاهرة الخمر للحفاظ على كرامة الفرد، وسلامة المجتمع.

تناول الخمر في الإسلام/ عند المسلمين وعلاقتها بالجريمة

الخمر في القرآن الكريم

قال الله سبحانه وتعالى

- "يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو كذلك يبيّن الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون " (2).

- "يأيتها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون (90) إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون " (3).

- "يأيتها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون... " (4).

الترهيب من شرب الخمر في السنة⁵

ورد في سنة النبي صلى الله عليه وسلم الكثير من الأحاديث التي ينهى فيها عن الخمر بل وصل الأمر إلى لعن من شربها. فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لعن الله الخمر، وشاربها، وساقياها، وبائعها، ومبتاعها، وعاصرها، ومعتصرها، وحاملها، والمحمولة إليه". (رواه البخاري).

¹- FERRI Enrico, La sociologie criminelle, Présentation de GASSIN Raymond, traduction de l'auteur sur la 3^{ème} édition italienne (Complètement refondue et mise au courant des progrès de la science du droit pénal de la procédure criminelle , Op Cit, p104.

²- سورة البقرة، الآية 219.

³- سورة المائدة، الآية 90 و91.

⁴- سورة النساء، الآية 43.

⁵- <https://www.1-الإعجاز العلمي في القرآن الكريم والسنة النبوية والسنة 09ديسمبر2013، في 2015 على 23 سا>

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن". (متفق عليه).

وقال صلى الله عليه وسلم: "من زنى وشرب الخمر نزع الله منه الإيمان كما يخلع القميص من رأسه". (أخرجه الحاكم على شرط مسلم).

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم: "لا تشرب الخمر، فإنها مفتاح كل شر". (رواه ابن ماجه).

قال عثمان بن عفان رضي الله عنه: اجتنبوا الخمر فإنها أم الخبائث، إنه كان رجل ممن خلا قبلكم تعبد فعلقته امرأة غوية فأرسلت إليه جاريتها فقالت له: إنا ندعوك للشهادة فانطلق مع جاريتها فطفقت كلما دخل بابا أغلقته دونه حتى أفضى إلى امرأة وضيئة عندها غلام وباطية خمر فقالت: إني والله ما دعوتك للشهادة ولكن دعوتك لتقع عليّ، أو تشرب كأساً من هذه الخمرة، أو تقتل هذا الغلام، قال: فاسقني كأساً فسقته كأساً، قال: زيديني، فلم يرم حتى وقع عليها، وقتل النفس، فاجتنبوا الخمر؛ فإنها والله لا يجتمع الإيمان وإدمان الخمر إلا ليوشك أن يُخرج أحدهما صاحبه.

فشرب الخمر في ديننا كبيرة من كبائر الذنوب وإثم من أعظم الآثام وبالإضافة إلى أنه كبيرة فإنه ينحط بصاحبه إلى أسفل دركات مساوي الأخلق.

وانظر¹ إلى هذا الصحابي الجليل العاقل الحازم حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه حين شرب الخمر حتى سكر - قبل أن تحرم الخمر - فقد قام إلى ناقتين لعلي بن أبي طالب فقطع أسنمتهما وبقر خواصرهما وأخذ من أكبادهما، وهذا في ذاته عدوان لا يحل له، وما كان له أن يفعل لولا أنه شرب حتى سكر، ثم إنه ارتكب أعظم من هذا حين جاءه الرسول صلى الله عليه وسلم يلومه فنظر حمزة إليه وإلى عليّ وقال: وهل أنتم إلا عبيد لأبي، فعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سكران. وما كان لحمزة أن يتكلم بمثل هذا لو لم يسكر.

وقال أنس بن مالك رضي الله عنه: كنت ساقى القوم في منزل أبي طلحة، وكان خمرهم يومئذ الفضيخ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم منادياً ينادي: "ألا وإن الخمر قد حرمت"، قال: فقال لي أبو طلحة:

اخرج فأهرقها فخرجت فهرقتها، فجرت في سكك المدينة، فقال بعض القوم قد قتل قوم وهي في بطونهم فأَنْزَلَ اللهُ: لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ (93).{المائدة}.

العقلاء يجتنبون الخمر¹:

*قالت عائشة رضي الله عنها:

حرم أبو بكر رضي الله عنه الخمر على نفسه فلم يشربها في الجاهلية ولا في الإسلام، وذلك أنه مر برجل سكران يضع يده في العذرة - البراز - ويدنيها من فيه فإذا وجد ريحها صرف عنها فقال: إن هذا لا يدري ما يصنع فحرمها.

*وقال الأبشيهي رحمه الله:

ممن ترك الخمر في الجاهلية عبد الله بن جدعان، وكان جوادا من سادات قريش وذلك أنه شرب مع أمية بن أبي الصلت الثقفي فضربه على عينه فأصبحت عين أمية مخضرة يخاف عليها الذهاب فقال له عبد الله: ما بال عينك؟ فألح عليه فقال: أولست ضاربها بالأمس؟ فقال عبد الله: أو بلغ مني الشراب ما أبلغ معه هذا؟ لا أشربها بعد اليوم ثم دفع له عشرة آلاف درهم. وقال: الخمر علي حرام، لا أدوقها بعد اليوم أبداً.

وممن حرمها في الجاهلية أيضا قيس بن عاصم وحدث له مرة أنه سكر فجعل يتناول القمر ويقول: والله لا أبرح حتى أنزله ثم يثب الوثبة بعد الوثبة ويقع على وجهه فلما أصبح وأفاق قال: مالي هكذا؟ فأخبروه بالقصة، فقال: ولا أشربها أبداً، ومن هؤلاء أيضا العباس بن مرداس وقد قيل له: لم تركت الخمر وهي تزيد في سماحتك؟ فقال: أكره أن أصبح سيد قومي وأمسي سفيهم. وهكذا فإن الخمر تذهب العقل وتجعل مدمنها في صفوف الفاسقين والسفهاء وتزري بهم وتحط من شأنهم، ولو رأى هذا السكران نفسه وأفعاله حين يسكر لدفعه احترامه لنفسه إلى نبذها والإقلاع عنها، فكيف وشربها كبيرة من الكبائر.

*يقول الجاحظ:

أكثر ما يجب على المتطلع إلى السمو تجنب السكر، لأن السكر من الشراب يثير النفس الشهوانية ويقويها ويحملها على التهلك، وارتكاب الفواحش والمجاهرة بها، وذلك أن الإنسان إنما يرتدع عن القبائح

¹ - <https://www> الإعجاز العلمي في القرآن الكريم والسنة النبوية والسنة 09 ديسمبر 2013، رجع في

08/12/2015، على 23 سا .

بالعقل والتمييز، فإذا سكر عدم ذلك الذي كان يردعه عن الفعل القبيح، فلا يبالي أن يرتكب كل ما كان يتجنب في صحوه، فأولى الأشياء لمن طلب العفة هجر الشراب بالجملة، ويتجنب مجالس المجاهرين بالشراب والسكر والخلاعة، ولا يظن أنه إذا حضر تلك المجالس واقتصر على اليسير من الشراب لم يستضر به، فإن هذا غلط وذلك أن من يحضر مجالس الشراب ليس تنقاد له نفسه إلى القناعة بيسير الشراب، بل إن حضر مجالس الشرب وكان في غاية العفة تاركاً للشرب متمتعاً بالورع حملته شهوته على التشبه بأهل المجلس وتاقت نفسه إلى التهتك

وهذا ما كنا نفصد به بالسلوكات المنحرفة أو الانحلال الخلقي.

باختصار وإن عدنا إلى الدراسات، فالعديد منها "تتقارب في الاستنتاج بأن غالباً ما يكون الكحول السبب في الانتقال إلى فعل جريمة القتل. في أغلب الحالات يكون الكحول أحد العناصر التي تفرج وبسهولة عن عمليات الكبت التي تسمح للفرد بالتعبير انفعالياً وجسدياً... يعتبر الكحول في بعض الحالات مثير عاطفي يدفع بقوة لإخراج الاضطرابات النفسية للأفراد على شكل عنف فجائي وقتل. كما أن بعض جرائم مدمني الخمر ما هي إلا ردود أفعال غير متوازية مع بداية الحدث، حتى أنها استثنائياً سببا في احتقار للأشخاص".⁽¹⁾

إذ نجد أنه ليس من النادر في حالة غياب عوامل الحماية في أوساط التنشئة الاجتماعية، وقل الإندماج الاجتماعي بسبب البطالة، الفقر... إلخ، للتقليل من المعاناة يلجأ الأفراد إلى الكحول والمخدرات التي قد تزيد منها لتوصلهم إلى السجن بسبب جريمة ما، وما لم يحدث قبل دخول السجن أي الإندماج الاجتماعي من الصعب أن يحدث بعد الخروج منه.

وبذلك يتبين جلياً التأثير السلبي للخمر على الفرد وعلى مستقبله، ومدى علاقته بالسلوك الإجرامي، فهل للمخدرات نفس الدور، أي أقل أو أكبر في ارتكاب الجريمة؟

للجواب عن هذا السؤال نبدأ بتعريف مفهوم المخدرات "تسمي مخدر كل مادة (أو نبات) مصنفة كذلك من طرف قانون الصحة العمومية... لكن في حالة ما يكون مدمن المخدرات أمام المحكمة وإذا ما وافق إتباع

¹– FERRI Enrico, La sociologie criminelle, Présentation de GASSIN Raymond, traduction de l'auteur sur la 3^{ème} édition italienne (Compétemment refondue et mise au courant des progrès de la science du droit pénal de la procédure criminelle, Op Cit, p154.

علاج، بإمكانه أن يستفيد من تأجيل الحكم وبالتالي تعطى له فرصة أن لا يحاكم".⁽¹⁾

فالمخدرات ان كانت خطورتها بالأرقام أقل بالمقارنة مع الخمر فهي أخطر منها عندما يتعلق الأمر بصحة الشخص "إن عدد المدمنين على المخدرات يقل عن عدد المدمنين على الكحول في أنحاء العالم، ولكن حسب البحوث المتعددة التي أجريت حول الموضوعين نجد أن الإدمان على المخدرات يكون أشد خطرا على صحة المدمن النفسية والعقلية"،⁽²⁾ وإن اقتصر الحديث عن الكحول على تناولها، فعامل المخدرات عالمه أوسع بكثير إذن نتائجه أخطر من ناحية ارتفاع الجريمة وخاصة الجريمة ضد الأشخاص لأن "عالم المخدرات يعد لوحده عالم في عالم السرقات، الضربات، الخداع، الديون غير المسددة هي عوامل تنتشر إلى درجة الانذار والاختلال في الأمن يصل إلى درجة القمة".⁽³⁾

فعلاقة المخدرات بالجريمة تتضح جلية لأنها لا تقتصر على متعاطيها، بل هي أيضا تجارة، بيع وشراء، ديون... والأخطر إن دخول عالمها سواء بالتعاطي أو بالبيع أو حتى بالتوسط، قد يبدأ من مرحلة الطفولة وقد يكون قبل الكحول، فإذا كان تناول المخدرات لوحده ظاهرة مخيفة، فالأخطر هو المتاجرة بها "من بداية الثمانينيات وأسواق المخدرات الممنوعة المتطورة سمحت لفئة الشباب بداية مهنة الإنحراف".⁽⁴⁾

لماذا الإنحراف؟ لأن سواء كان بتعاطيها أو بالتجارة بها فان البدء بذلك في مرحلة الطفولة يُصعّب التخلي عنها في المراحل الموالية خاصة أن انتشارها في تزايد مستمر "و ان كان تناول المخدرات مظهر غير جديد إلا أنها يوما بعد يوما ترتفع في الأوساط الشبابية، رغم محاولة مكافحتها"⁽⁵⁾ في البلدان العربية.

ظاهرة المخدرات في العالم العربي

"يواجه العالم مشاكل عديدة منها مشكلة المخدرات والوطن العربي الذي يشهد الآن انفتاحا حضاريا يدفع ضريبة هذا الانفتاح ممثلة في عدد من المشاكل التي أفرزتها الحضارة الحديثة ومنها مشكلة المخدرات"⁽⁶⁾،

¹– ROURE Luis et DUIZABO Philippe, Les comportements violents et dangereux (Aspect criminologiques et psychiatriques), Masson, Paris, 2003, p15.

²– العوجي مصطفى، المرجع السابق، ص189.

³– SZABO Denis, Op Cit, p64.

⁴– MICHEILLI Laurent et ROBERT Philippe, Op Cit, p185.

⁵– Ibid, p185.

⁶– العوجي مصطفى، المرجع السابق، ص 194.

لكن ليس بالضروري أن يكون الانفتاح على بقية الحضارات السبب الوحيد أو الأول في ظهور ظاهرة المخدرات في البلدان العربية منها الجزائر.

ظاهرة المخدرات في الجزائر⁽¹⁾

تعد ظاهرة المخدرات من بين أخطر آفات العصر، لذا أصبحت مجال اهتمام الكثير من المختصين بهدف مكافحتها والوقاية منها. لم تستثني ولم ترحم أي مجتمع أو بلد منهم حتى المجتمع الجزائري، وعن ملخص الوضع لظاهرة المخدرات نقدم نتائج دراسة لمدير التعاون الدولي بالديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها.

لم يعرف المجتمع الجزائري المخدرات قبل الاحتلال الفرنسي.

- 1975: أول إنذار بعد حجز 3 أطنان من القنب دفعة واحدة، صدور أول قانون لقمع جريمة تهريب المخدرات.

- أنواع المخدرات في الجزائر: أساسا القنب الهندي والمؤثرات العقلية.

الجزائر بلد عبور منذ سنوات ويمكن أن يتحول إلى بلد استهلاك. خطر حقيقي: تطور سريع 100% زيادة بين 2002 و 2004 في كمية القنب المحجوزة. سواء كان بالتعاطي أو بالادمان، فالمخدر كالكحول له دخل في اكتساب السلوك العدواني، المساهم في كثير من الأحيان في حدوث جريمة القتل. "قدر 'وولف' 'Wolf' أن 50 % إلى 80 % من المتعاطين أو المدمنين غارقون في العدوانية، من بينهم الكثير من المعانيات العقلية لقضايا القتل العمدي... فالأمر يتعلق إذن بالادمان على المخدرات، فهي خطيرة على المستوى الفردي أو الجماعي. تقل لدى الشخص القدرة على التركيز ويصبح الانتباه لديه جد ضعيف مما يؤدي إلى صعوبة تفهم الحالة المحيطة والتي تؤدي إلى قرارات وأفعال سريعة"⁽²⁾، من بينها وأخطرها جريمة القتل.

¹ - فعاليات الملتقى الدولي حول دور البحث العلمي في اعداد السياسات الوطنية للوقاية من المخدرات ومكافحتها، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها، الجزائر، يوم 3-04-12، 2006، ص11.

² - LAGADEC Jean, Le nouveau guide pratique du droit (la famille, la justice, la santé, le citoyen, le travail, l'entreprise, la consommation, l'argent, créances et dettes, le logement, l'environnement, l'assurance, l'administration, la responsabilité), 2^{ème} édition, Club France Loisirs, Paris, 1996, p48.

فعدد تناول الباحث في علم الإجتماع للجريمة أو لجريمة القتل لا يمكنه تفادي البحث في دوافعها المباشرة، فحتمًا سيجد كل من تناول الخمر، باع المخدرات أو تعاطاها... الخ، لما لها علاقة مباشرة بحالات مرتكبيها ووضعيتهم، قبل أو عند قيامهم بجريمتهم.

تتضح علاقة الجريمة بالمخدرات بصفة أوضح في الجرائم ضد الأشخاص وبالضبط جريمة القتل "دلت التجارب على أن المجرم كي يصبح متعسفا متحفزا للاعتداء أمام أهون الأسباب، ملتصقا للشجار سببا... ومن هنا يتضح أن أشد أنواع الأفراد خطورة على المجتمع، ذلك النوع الذي يجمع بين الميل الإجرامي والميل إلى تعاطي الخمر... أما عن المخدرات مثل الكوكايين والمورفين فإنها هي الأخرى، تقضي تعاطيها إلى جرائم عرضية"⁽¹⁾ ومن هنا نفهم أن جريمة القتل الأكثر ارتكابا من طرف المدمنين سواء على الخمر أو المخدرات هي جرائم اعتراضية أي لم تكن مخططة، أي التي نحن بصدد تناولها والتي خصص لها 'فيرى' نوعًا ضمن أنواع جرائم القتل الأخرى.

والدليل على أنها عرضية- وكما أكدته لنا محامية تتراجع وتدافع عن مرتكبي جرائم القتل -أن أغلبية مرتكبي جرائم القتل الذين يرتكبون جريمة القتل في حالة سكر أو تحت تأثير المخدر، مباشرة بعد حدوثها لا يتذكروا جريمتهم "...كما عندما يقتل رجل أحسن صديق له لسبب تافه، يظهر السكر على أنه العامل المباشر والوحيد على التقريب. وكثيرا ما يكون السكر عاملا معقدا إلى حد ما... إن عنف مدمن الكحول قد يكون غير مقصود بما أنه لا يستطيع أن يقدر قوة الضربة التي يوقعها"⁽²⁾.

فالكحول أو المخدرات بأنواعها لهما دور وثقل في مسرح الجريمة، وبالأخص جريمة القتل التي ترتكب في الشوارع أي المجال المفتوح "تلعب الظروف التي تحدث فيها جرائم القتل دورا لا يمكن التغاضي عنها... فنبدأ على الأقل بالتساؤل عن مكان وقوع الجريمة، وقت حدوثها، وسيلتها، ودور المواد المنشطة... حتى أن بعض الجرائم تحدث بين المعارف في الطريق العمومي، يعد هذا الأخير مسرح لأعنف الجرائم"⁽³⁾. فكيف نحكم على مرتكبها أي مرتكب هذا النوع من الجريمة والتي هي اليوم منتشرة جدا في مجتمعنا بين أفراد يُعرفون بعصبيتهم المفرطة، خاصة إذا استفز في عزة نفسه وشُتم في عرضه في جو تسوده مظاهر وعناصر الإنحراف، أي في بيئة مفعمة بظاهرة الأنومية، وهو فاقد عقله قام بجريمة قتل عمدية؟

¹- بهنامر رمسيس، المرجع السابق، ص 121-123.

²- تافت دونالد، ترجمة: سوس زكي، مبحث الجريمة، دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع، القاهرة، 1967، ص 310.

³- MICHEILLI Laurent et ROBERT Philippe, Op Cit, p153.

الجزائريون وظاهرة الأنومية

يظهر هذا جلياً حينما نلاحظ تصرفات الشباب أو عند من يقلهم سناً وحتى عند الأطفال أي الأجيال القادمة "تطلعات الشبيبة الجزائرية اليوم ليست نفسها التي كانت بالأمس... في شهية الاكتشاف وحب التجربة التي تميز الأطفال ابتداء من السادسة إلى الثالثة عشر سنة"⁽¹⁾ وأكد عند من يكبرونهم سناً، فكلمة كبر الفرد كبرت تجاربه وتطلعاته وحتى أخطاره.

مما جعل بعض المهتمين بهذه المسألة يفكرون في اقتراح الحلول "على التنشئة الإجتماعية بمؤسسات قوية تنادي دون توقف للقواعد التي تفوق تطلعات الأفراد، لأن دون ذلك سيغوصون في شعور التخلي الإجتماعي والأخلاقي"،⁽²⁾ أي أن على كل المؤسسات - وعلى رأسها المدرسة - والأسرة أن تكون حاضرة وبقوة في حياة الأفراد، لأنه كما ذكر عالم الإجرام 'فريد بن شيخ' "تبدأ الإستعدادات الطبيعية للإنسان في النسق التربوي".⁽³⁾ أي مهما كانت تلك الإستعدادات فلننسق التربية مسؤولية عظمى في استقامة الفرد أو انحلاله، أي تلك الإستعدادات هي من تجعل منه إنساناً "عادياً" أم شخصاً منحرفاً أو "مجرماً" أو ربما قاتلاً.

مظاهر، دوافع وعوامل الإنحراف والجريمة وجريمة القتل حسب مختلف المؤلفين والدراسات

قد تختلط وتتداخل نتائج الدراسات والأبحاث التي أجريت حول الجريمة مع عواملها أو مظاهرها، فغالبا ما تعطى نتائج الإجرام بربطها بمظاهرها وبعواملها أو العكس؛ تعطى مظاهر وعوامل الجريمة على شكل نتائج الدراسات، لذا اخترنا عنوان واحد يجمعهما. كما لم يكن بإمكاننا تناولها جميعا بمعزل عن ظاهرة الجريمة لسببين؛ الأول راجع لتناولهما مع بعض من طرف المؤلفين، والثاني كوننا لم نحسم إلى حد الآن فيما إذا كان لظاهرة الإنحراف صلة بظاهرة الاجرام، أي أننا لحد الآن ليس باستطاعتنا الحكم ما إذا كان لل"مجرم" أو القاتل سوابق انحراف.

سواء كانت نتائج دراسات ميدانية أو اقتباسات نظرية خاصة بالإنحراف أو بالجريمة أو بكلاهما مع بعض، أعطيت لنا من طرف المؤلفين بمثابة مظاهر أو عوامل أو حتى دوافع مباشرة أو غير مباشرة

¹- BENSALAH Mohamed « Violence et société. Le poids des médias audiovisuels » in Insanyat (Violence contribution au débat), Volume IV,1, N° 10, CRASC, Oran, Janvier-Avril, 2000, pp62-63.

²- BOUCEBCI Mahfoud, Violence querelles réparation possibles ? Actes de la 3ème journée scientifique, Hotel El Aurassi, Alger, 15juin, 1996, p151.

³- BENCHIKH Farid Zine Dine, La Symbolique De L'acte Criminel, Op Cit, p33.

في حدوث الجريمة، منها الداخلية ومنها الخارجية للفرد. ولأن الكل متداخل ما يهمننا هو العثور على أجواء أو بيئة انتشار الإنحراف ثم الجريمة، محيط تواجدها والأسباب الأكثر تكرارها... إلخ، والتي قد تختلف من مجتمع إلى آخر، من دراسة إلى أخرى، من فترة إلى أخرى، وقد تكون متقاربة أو نفسها ولما لا؟

في دراسة الإنحراف حسب نتائج 'بيكا' ضمن دراسة على المجتمع الفرنسي؛

- "عامل الجنس العامل الأكثر تحديدا لظاهرة الإنحراف 10.5% من البنات فقط من تساهمن في نسب الإجرام".⁽¹⁾

والذي يلفت الانتباه أن ابتداء من سنوات الثمانينيات كانت؛

- "الجرائم الأكثر تكرارا هي جرائم ضد الأشخاص"⁽²⁾ من بينها بطبيعة الحال جرائم القتل، يرجع المؤلف السبب إلى؛

- "التغيرات أو الأزمات الاقتصادية، الانتقال من المجتمعات الحرفية إلى المجتمعات الصناعية، أي التي تتطور اقتصاديا"⁽³⁾

أما حسب 'سيباستيا روك' ' Sébastien Roche '

ودائما حسب نفس المؤلف ومثلما سنرى في الفصول الموالية أن ذلك لا يخص المجتمعات الغربية المصنعة فقط وإنما العربية كذلك، قد تحدث الجريمة (جريمة القتل) لمجرد استفزاز وفي أوساط لم نكن نتوقعها كالوسط الأسري أو المدرسي، مثلما:

- "في حالة استفزاز أو شتم وفي الوسط الأسري أو الدراسي، العقاب سيكون جسديا".⁽⁴⁾

والأخطر أنهم قد يستعملون السلاح الأبيض بما أنهم كانوا يحملونه.:

- "العنف الجسدي، ضمن (33%) من الذكور (3.5%) يعترفون أنهم كانوا حاملين السكين".⁽⁵⁾

1- PICCA Georges, Op Cit, p25.

2- Ibid, p57.

3- Ibid, p6

4- ROCHE Sébastien, En quête de sécurité (Causes de la délinquance et nouvelles réponses), Armand Colin, Paris, 2003, p92.

5- ROCHE Sébastien, Op Cit, p31.

ولا يجب أن ننسى أن البحث عن مظاهر الجريمة من بينها جريمة القتل، هو البحث في السياق الاجتماعي والثقافي أي في المحيط الاجتماعي الذي يتحرك فيه الفاعلين أي "المجرمين" مثلما أكدته دراسة 'ميكيلي لورو'؛

-التساؤل عن المحيط الاجتماعي الخاص بالمجرمين يعطي نتائج واضحة، إنهم ينتمون إلى العائلات الأكثر فقرًا، كما أن نسبة جرائم القتل الأكثر تكرارا تحدث في المناطق الحضرية التي يكثر فيها البؤس".⁽¹⁾ ومن أهم النتائج الأخرى التي توصل إليها 'ميكيلي' في دراسة لجرائم القتل بفرنسا وخاصة في الأحياء الشعبية أنه؛

-تكثر الجرائم بشكل واضح في آخر النهار أي عند خروج الشباب للشرب... باختصار فإن حالة السكر تبلغ حدتها آخر النهار، بعد العشاء أو بعد الحانات... باستعمال السلاح الأبيض".⁽²⁾

وفي كتاب آخر لباحث فرنسي 'كاريو روبارت' 'Robert Cario' توصلت دراسته إلى أن؛
-أغلبيتهم من الجنس الذكري، في سن الشباب، ومن أوساط محرومة".⁽³⁾

-لم يتعدوا المستوى الابتدائي".⁽⁴⁾

-أغلبهم حرفيين".⁽⁵⁾

وبالعودة إلى 'ميكيلي' توصل إلى أن ثمة علاقة بين الجريمة والمخدرات، بل انه حدد لهذه الأخيرة مظاهرها؛

-بروز ظاهرة المخدرات تتعلق بتضخم البطالة وحشد العائلات في الأحياء الفقيرة والجماعات والمؤسسات".⁽⁶⁾

وفي كتاب آخر، يستعين المؤلف 'كينون اسكادر' بدراسة أمريكية ليقول لنا أن؛

1- MICHEILLI Laurent et ROBERT Philippe, Op Cit, p153.

2- Ibid, p145.

3- CARIO Robert, Op Cit, p7.

4- Ibid, p65.

5- Ibid, p59.

6- MICHEILLI Laurent et ROBERT Philippe, Op Cit, p18.

-معظم المجرمين في كاليفورنيا من مناطق فقيرة مزدحمة بالسكان أو بيئات وضيعة وأسر منحلة. ولما كانت النوادي الرياضية والإجتماعية منعدمة في هذه المناطق، ولأن الليل يعد مهد الجريمة فقد صارت الحانات وأندية اللهو الرخيصة التي رحبت بالشباب وفتحت له أبوابها مرتعا خصبا للإجرام⁽¹⁾. كما أن البعض ربط بين الجريمة ومختلف العوامل الخارجة من بينهم 'كيتيلي' الذي سبقه 'دوركايم' الذي صرّح بأن؛

-... صلة الجو بالإجرام أمر أيدته ملاحظة الباحثين مثل 'كيتيلي' وشواهد الإحصاءات،... قد يحدث تقلب الجو لدى فرد على جهازه العصبي الضعيف المقاومة خلا طارئا في وظائفه جسمه العضوية والعصبية، يتجلى في إتيانه تصرفات شاذة قد تصل إلى حد الجريمة⁽²⁾. وعن تداخل العوامل الخارجية المحضة الأخرى؛

كثيرون من ربطوا بين العنصرين المدينة والفقير معا، بالاستنتاج أن هناك علاقة وطيدة بينهما وبين الجريمة؛

-"المدينة والفقير والإجرام... يربط بين المدينة والاجرام والتصنيع والمدينة مولدة للإجرام لأنها تعتمد في نموها على علمية التصنيع التي تدك الهياكل الإجتماعية والنفسية موفرة بذلك ظروف ظهور الجريمة... إن المدينة كمولد لفضاء مرفلوجي وإجتماعي واقتصادي وثقافي له خصائصه الضاغطة على الفرد والتي من شأنها أن تفرز السلوك الإجرامي... ومن أهم الوسائل للمشاركة الموارد الاقتصادية فهنا الفقر في تصوره الاقتصادي عائقا للاندماج في الثقافة المهنية المعيارية فيؤدي إلى السلوك إلا معياري بالنسبة لنظام القيم المهيمن وسرعان ما يقلب إلى مركز معياري قائم بذاته وتؤكد هنا مدرسة شيكاغو على هذه الآلية المؤدية للإجرام والتي تجعل الفضاء الحضري مولدا للإجرام نتيجة لخصائصه ففي المدينة هناك أحياء يصبح فيها السلوك الإجرامي هو البديل الوحيد للفرد حتى يندمج في المجموعة... وبناء على أن عملية الحضرية تتحقق في المجتمع العربي بدون تصنيع الشرط الأساسي للنمو العمر المعاصر، فان النازحين إليها لا يمكن اعتبارهم محضرين وسلوكهم الإجرامي يصبح مؤشرا لانعدام اندماجهم في المدن

¹- كنيون اسكادر، ترجمة: صاحب محمود، المسجونين بشر، مكتبة مصر، القاهرة، السنة غير مذكورة، ص293.

²- بهنامر رمسيس، المرجع السابق، ص131.

إجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وحينئذ فليست المدينة هي المولدة أصلا للجريمة بل المدينة المشوهة التي يعرف فيها النازحون عملية التفجير".⁽¹⁾

سعى المؤلف إلى مقارنة نتائجه بالنتائج التي تحصل عليها الباحثون في المجتمعات الغربية أو الأمريكية محملا المدينة والفقير أكبر عبء وباجتماعهما يؤديا إلى الجريمة، وإن اختلفت الأوضاع في المجتمعات العربية كونها لا تعرف نفس الدرجة من التصنيع، يفسرها نفس المؤلف بظاهرة النزوح الريفي وما ينتج عنه من مشاكل. فيجمع الباحث هنا بين العاملين (الفقر والمدينة)، تعرض اليهما آخرون كل عامل على حدة، فبالنسبة لعامل الفقر هناك من ينفي العلاقة المباشرة بين الفقر والجريمة وهناك من يؤيدها، ومن بين الذين ينفوها أو بالأحرى لا يثبتها بصفة تامة 'كاريو روبرت' CARIO Robert الذي يرى أن؛

- ليس هناك علاقة أوتوماتيكية بين الظروف الاقتصادية والانحراف، فالانتماء إلى الأوساط المحرومة ما هو إلا عنصراً من بين العناصر الأخرى وتأثيره ليس بتلقائي، الأطفال المنحرفين ليسوا كلهم من أوساط فقيرة، والعكس أيضا الأطفال من أوساط ثرية يرتكبون هم أيضا جنحاً".⁽²⁾

أما عن عامل التمدن فاستنتج بعض الباحثين العرب ك'نعيم سمير أحمد' بأن؛

- "من الأشخاص في هذه المدينة قد تعرضوا لنسبة من الأنماط السلوكية الإجرامية أكبر من نسبة الأنماط السلوكية غير الإجرامية".⁽³⁾

أما عن مظاهر العوامل الخارجية التي تساهم في ارتفاع نسبة الجرائم ذكر 'رمسيس بهنامر' في تفصيلها بما يلي؛

- "الغذاء والسكن، المحيط الاجتماعي، كالأسرة، الأصدقاء، المهنة والحالة الاقتصادية والمعتقدات السائدة والصحف، السينما والمسرح والأمية والتعليم... أنها قد تكون خارجية وعرضية في نفس الوقت".⁽⁴⁾

- "العوامل العرضية العابرة هي كل ما يطرق حواس الإنسان من أمور مادية خارجية تحرك فيه على نحو ما شعورا بالحاجة إلى الجريمة... فهو محض ظرف عرضي عابر يكون بمثابة العامل الطارئ المحرك أي ابن لحظته... لكن لا صلة للخارج بالداخل إلا حيث يكون للخارج تأثير على الداخل، وهذا التأثير يتوقف على قابلية الفرد له.... وهذا يثبت خطأ من يقولون أن سبب الجريمة إجتماعي بحت وأن

¹ - الفقر والجريمة، (أبحاث الندوة العلمية الثالثة)، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، الرياض، 1985، ص 17-19.

² - CARIO Robert, Op Cit, p112.

³ - نعيم سمير أحمد، المرجع السابق، ص 211.

⁴ - بهنامر رمسيس، المرجع السابق، ص 128-130.

مردها العوامل الخارجية وحدها. هذا الرأي الذي ذهب بهم كثيرون منهم العالم 'لومباردي' ومن ثم فالجريمة فعل سببه داخلي وخارجي في الوقت ذاته، إجتماعي فردي معا".⁽¹⁾

يبدوا ذلك أمرا بديهيا، أي إذا كانت العوامل الإجتماعية وحدها ما يؤدي إلى الجريمة فلما لا يقوم بها كل من يعيش في نفس الظروف، ولما لا يتأثر الجميع بنفس العوامل وبنفس الطريقة التي تؤدي إلى سلوك الاجرام، بل كل التفسير يكمن في هذه العبارة "الإنسان محكوم عليه بكل ما يحيط به ويدور حوله بالإضافة إلى ما هو كامن فيه وقائم بداخله".⁽²⁾

وهذا لا يمنع من أن يشير 'تافت دونالد' إلى الدور السلبي الذي يلعبه المحيط وخاصة الأسرة في توجهات أفرادها مبكرا؛ "إن بيت السكر ليس صالحا للطفل ولو أن الكثير لا يتوقف على الاتجاهات نحو السكر".⁽³⁾

مما يؤدي بنا إلى ضرورة التركيز على الدور الذي تلعبه الأسرة أو العائلة في التأثير على أفرادها سواء كان ايجابيا أو سلبي ومدى فعاليته في التنشئة الإجتماعية للفرد وتأثيره في درجة ادماجه، لذا سنعود إلى هذه النقطة لاحقا.

إلى حد الآن تعرضنا إلى نتائج الدراسات التي وافقتنا بأهم عوامل ومظاهر الانحراف أو الاجرام بصفة عامة، أما عن النتائج المتعلقة بالجريمة ضد الأشخاص أو القتل بصفة خاصة، وصل بعض الدارسين القليلين المختصين في هذا المجال إلى ضرورة الفصل بين نوع الجرائم مثلا ' جون ميشال بوسات ' 'Jean Michel Bessette' الذي أفادنا بما يلي؛

- "نسبة الإجرام ضد الأشخاص مقارنة بالإجرام الكلي ترتفع مع العمر... وذلك يعود إلى التفسير الشامل للظاهرة الكامنة في الحياة الجماعية ذات علاقة بالعاطفة، بالجنس، حينما يكون التعبير الجسدي الوسيلة الوحيدة للتعبير، حتى عن البؤس الاقتصادي والأخلاقي... بينما آخرون يقتلون أنفسهم".⁽⁴⁾

وهنا المؤلف يخص بالذكر عامل العمر وعلاقته بارتفاع الانتحار ليعبر عن كل معاناته أو بإسقاطها على غيره، أي القتل. ككل مرة تحدث مقارنة نجد تشابه بين القتل والانتحار.

¹ - نفس المرجع، ص ص127،128.

² - نفس المرجع، ص127.

³ - بهنامر رمسيس، المرجع السابق، ص129.

⁴ - BESSETTE Jean Michel, Op Cit, p31.

- "الحالة الاقتصادية-الإجتماعية والعمر يؤثران بشكل كبير على نسبة الجرائم...، يبدو أن الانتحار والاجرام ينحدران من نفس الأسباب الإجتماعية، فليس من المعقول أن نفس الشخص الذي يقوم بجريمة يصوب أداة الجريمة اتجاهه"⁽¹⁾ ومن هنا يتضح جلياً أنه يتحدث عن جريمة القتل ومرة أخرى تتم المقاربة التي يتوصل إليها كل من درس جريمة القتل بدراسة 'دوركايم' أي "الانتحار".

ومن يستعين بـ'دوركايم' يستعين كذلك بـ'مارتون' لأن هذا الأخير نفسه استعان بمفهوم الأنومية ولو بطريقة غير مطابقة تماماً لـ'دوركايم'؛

- "و ما توصل إليه 'مارتون' بغياب التوازن ما بين الأهداف والوسائل، يسمح بتشكيل ميدان وافر للتصرفات الأنومية"⁽²⁾.

ومن بين النتائج الأخرى ذات العلاقة بالبيانات الشخصية كالحالة المدنية أو الأسرية وعلاقتها بالجريمة ضد الأشخاص دائماً حسب 'بوسات'؛

- "بالنسبة للحالة المدنية... تأتي فئة الأرملة، ثم المطلقين وأخيراً العزاب وأخيراً المتزوجين..."⁽³⁾. وهذا لا ينطبق تماماً مع نتائج دراسة "الانتحار"، "نسبة الانتحار بين الأرملة أكثر مما هي عند المطلقين"⁽⁴⁾.

أما عن مهن مرتكبي جرائم القتل دائماً حسب 'بوسات'؛

- "أغلبهم من الفئة الحرفية، أو عمال في الفلاحة"⁽⁵⁾.

وان لم يتم مقارنة هذه النقطة "الحرفة" مع نتائج "الانتحار" فذلك كون 'دوركايم' لم يتطرق إلى هذه النقطة، كما أنه لم يوافقنا بمعلومات تخص المستوى التعليمي للمنتحرين، بينما نجد بأن 'بوسات' توصل إلى أن؛ - "هناك القليل جداً من يتمتع بمستوى عالي من التعليم وسط المحكوم عليهم"⁽⁶⁾.

أما فيما يخص دور العلاقات والحياة الجماعية والإجتماعية في انتهاج السلوك الإجرامي، فقلّت الدراسات العربية جعل الكثير من المؤلفين العرب يستعينون بالدراسات غير العربية؛

1- Ibid, p55.

2- BESSETTE Jean Michel, Op Cit, p71.

3- Ibid, p32.

4- بودلو كريستيان واستابليه روجيه، ترجمة: الحاج أسامة، المرجع السابق، ص5.

5- BESSETTE Jean Michel, Op Cit, p40.

6- Ibid, p42.

-...يفترض 'سذرلاند' أن الجزء الأساسي في تعلم السلوك الإجرامي يحدث في العلاقات بالجماعات الشخصية. إضافة إلى وسائل الاتصال غير الشخصية مثل الجرائد والكتب والسينما والراديو والتلفزيون... ويرى 'سذرلاند' أن معدلات الاجرام تختلف باختلاف درجة هذا الصراع بين المعايير... وجود تقاليد اجرامية... يصبح الأشخاص مجرمين لأنهم تعرضوا لعزلة نسبية عن ثقافة الجماعات المطيعة للقانون، بسبب مجال إقامتهم أو مهنتهم أو معاييرهم أو ربما بسبب اتصالهم المتكرر بثقافة أخرى اجرامية...".⁽¹⁾

أي أن التوجه نحو السلوك الإجرامي يتغير بالأخص مع درجة اندماج الأفراد في المجتمع، ويتأثر بجميع وسائله، كوسائل الإعلام ومكوناته ووسائل التنقيف ودرجة الاندماج في المؤسسات الإجتماعية. لأن كل ما ابتعد الفرد عن جماعته الأصلية تمسك بجماعات بديلة، باتباع تقاليدهم ومعاييرهم وبالتالي ثقافتهم. وما دنا في سياق الحديث عن أهم المؤسسات الإجتماعية التي تشترك بصفة عالية في تنشئة إجتماعية لأفرادها قصد إدماجهم، وسواء كان الخلل منها أو من الفرد نفسه في حالة عدم إدماجه، لا بد من التنكير بأن فشل صيرورة التنشئة الإجتماعية من أهم المظاهر التي تجعل الفرد يتأثر بظاهرة الأنومية وبالتالي يكون أكثر تعرضا للميول الإجرامية أو المنحرفة أو لمجرد الانحلال، ولا بأس أن نتطرق إلى أهمها إلا وهي الأسرة؛

دور الأسرة والمدرسة والأحياء في عدم ادماج الفرد إجتماعيًا

يرى الجميع أن لا شك في كون الأسرة هي أول مؤسسة مسؤولة عن مدى نجاح التنشئة الإجتماعية، والكثير يرى أن أي خلل في نظام الأسرة قد يؤدي إلى تذبذب الفرد وربما إلى الانحراف أو إلى الإجرام، تليها مؤسسة المدرسة.

"تشكل الأسرة جزء من عوامل الانحراف التي كانت مبكرا موضوع الدراسة، وهي اليوم الأكثر ابتذالا من خلال الأبحاث التي نصت على أن لها دخلا بطريقة قوية في دراسات علم الاجرام".⁽²⁾ لأننا حينما نتكلم عن الأسرة، لا نفتصر عند امكانيتها المادية وإنما عن عنصر السلطة أيضا أي "في الحالة الإجتماعية الأولياء وقدراتهم في تطبيق السلطة".⁽³⁾

¹- نعيم سمير أحمد، المرجع السابق، ص213.

²- CARIO Robert, Op Cit, p101.

³- Ibid, p113.

فهي الخلية الأولى التي يفتح فيها الطفل عينيه، وتتَمَي شخصيته، فإما تمنحه الاطمئنان بالاعتراف به، إذن تمنحه الثقة بالنفس أو يحدث العكس "تقدم الأسرة للطفل الاعتراف به... لها قيمة خاصة في تطور الطفل، وتتطلب العلاقات مع الإخوة والأخوات... وهذه التجربة تأتي عليه بالنفع في العلاقات الأكثر تعقيدا خارج الأسرة...".⁽¹⁾

لكن الأسرة تغيرت "وفي تلك التغيرات، كفت الأسرة عن القيام بالتوجيه الثقافي والاجتماعي وسد حاجات الطفل في استوفاء كما كانت عليه الحال فيما سبق، على الرغم من الموارد المادية العظيمة وقد أصبحت مثل الأسرة العليا ونماذج السلوك أقل انتظاما عما سبق. وعلاوة على هذا، فإن الجماعات خارج المنزل تتنافس اليوم بنجاح في الغالب، للقيام بدور وضع النموذج، الأطفال يكونون خارج المنزل أكثر مما كانت عليه الحال سابقا... ولا يزال البيت يدرّب الطفل على كبت عواطفه ولكنه لا يزال أيضا مصدرا يترد تزايدا للتوتر العاطفي... لقد تغير المنزل والدور الذي يقوم به انخفضت أهميته، إذ فقد الكثير من وظيفته في التوجيه الاجتماعي لأنه فقد الكثير من وظائفه التقليدية الأخرى".⁽²⁾ لذا وفي نظر نفس المؤلف "في نسبة مئوية أعظم المذنبين، لم يكن يوجد أي ترفيه كوحدة أسرة".⁽³⁾

فإن كانت الأسرة أول جماعة تعمل بممارساتها ووظائفها في عملية التنشئة الاجتماعية، فلا يمكن انكار دور المدرسة في نفس العملية، وعدم تأدية واجبها على أكمل وجه يؤدي إلى خلل في نفس العملية، وبالتالي إلى قابلية تبني السلوك المنحرف أو حتى الإجرامي.

فإذا تغيرت الأسرة في أدوارها وصورها، فالمدرسة كذلك، وبعد أن كانت مكملة لدور الأبوين أصبحت مكملة لدور الشارع "إن انتشار تناول مواد سيكوباترية سواء كانت تباع كالكحول أو ممنوعة كالحشيش، هيرويين، كوكايين وحوالي 44% من التلاميذ يتعاطونها"⁽⁴⁾ وإن كان من المؤسف أن يلقي الطفل كل ذلك متوفرا في المدرسة، فما بإمكاننا القول عن الأحياء الشعبية؟ "هناك الكثير من المؤشرات تشهد على تدهور العلاقات بين الشباب والمؤسسات... كما أنها من جهة أخرى تشير إلى نوع السكنات في الأحياء الشعبية"⁽⁵⁾ هكذا نفهم دور كل من الأسرة والمدرسة في تلقين الفرد القيم السليمة، وأي إهمال أو خلل في دورهما يؤدي إلى ما لا يحمد عقباه، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في الجانب التطبيقي أي محاولة معرفة نوع التربية التي تلقاها الطفل من جميع النواحي وإلى كل ما تعلمه في المدرسة وذلك قصد العثور على مؤشر الثغرة في حياة الجاني.

¹ - تافت دونالد، ترجمة: سوس زكي، المرجع السابق، ص 232.

² - تافت دونالد، ترجمة: سوس زكي، المرجع السابق، ص 233-235.

³ - نفس المرجع، ص 238.

⁴ - CARIO Robert, Op Cit, p141.

⁵ - Ibid, p141.

الخاتمة

تطرقنا في الفصل الرابع إلى جريمة القتل من مختلف النواحي، وعلى الصعيدين الشخصي أو النفسي والجماعي أو الاجتماعي، لكن ما يهمنا في دراستنا هو أننا وجدنا أن للمخدرات والكحول دورا كبيرا في ارتفاع جرائم القتل بصفة عامة و'جريمة الشجار' بصفة خاصة.

ففي جو أنومي لا يجد فيه الفرد - منه الجزائري - نفسه بين واقعه وطموحاته، فيلجأ إلى عالم المخدرات، وقد يكتفي بشرب الكحول؛ يتخلى عن الدراسة، يهرب من الجو الأسري ليرتمي في حضن الشارع، يبحث عن الربح السريع لرفع مستوى معيشته بأي وسيلة كانت، وان لم يحترف الإنحراف فقد يكتسي ميزة العدائية أو العنف ليعطي لهما معنى الرجولة حتى يملأ فراغه الاجتماعي.

يمارس ذلك العنف أو العدوانية ضد الغير ليفرغ فيه غضبه، يأسه وعبء حياته، فان لم يحضر نفسه للسرقة أو للنهب، للاغتصاب أو الاحتيال، عن وعي نسبي أو دون وعي، فقد هُيئَ نفسيا واجتماعيا للاندفاع، للهجوم ولرد الفعل السريع، وبمجرد اضطراب أو الاستفزاز يجد نفسه قتل في غالب الأحيان انسان يشبهه كثيرا نفسياً واجتماعياً.

فمثلا؛ سواء المخدرات أو الكحول كلاهما لهما تأثير كبير على الأشخاص وعلى ردود أفعالهم، في علاقاتهم، قد تظهر بين غرباء أو حتى بين الأصدقاء ليصطدم أحدهما برد فعل مفاجئ أو عنيف لم يكن يتوقعه وتحصل الأزمة التي تؤدي إلى الكارثة.

الفصل الخامس

المجرم بين المجتمع والقانون

(مع إحصاءات جرائم القتل للسنوات الأخيرة في الجزائر)

**"الجريمة ليست فعل لا إجتماعي وإنما فعل
مستعار من الإجتماعي"**

فريد بن شيخ

مقدمة

تعرضنا في الفصل السابق إلى ظاهرة الاجرام من مختلف الزوايا قبل وأثناء حدوثها، أما في هذا الفصل فسندرس الوجه المتبقي لها؛ كهدف فاعلها من وراء فعلته سواء عن وعي أو دون وعي، حكم المجتمع على الفعل الإجرامي النابع من ثقافته والذي يتغير مع التغيير الإجتماعي، وكيفية تحديد العقاب من مختلف النواحي.

فإن كان المجرم لا يعد مجرماً إلا في نظر القانون، فللمجتمع كلمته وللشريع نصه بل حتى للمحللين مهما كانت انتماهم أو تخصصهم رأيهم.

فهناك من يرى فيها طريقة تعبير حينما يعجز اللسان عن توصيل رسالته، لتأتي الجريمة لتلخص معاناته، وهناك من يرى فيها قيمة إجتماعية، فمصير "المجرم" يعد بين المجتمع والقانون، وإن كان الأول يحدد خطورتها بالتعاطف أو اللامعاطف مع "المجرم" تبعاً لقيمه ومعاييرها أي الثقافة السائدة، فللعادلة وحدها الحق في تحديد وممارسة وتطبيق قوانين العقوبات.

أما علماء الدين فكغيرهم من المختصين لهم نظرتهم لجريمة القتل التي يصنفونها من أخطر الجرائم مثلما يصنفها القانون ضمن الجنايات، ويعرفونها على أنها فعل محرم والفعل المحرم هو كل فعل حضره الشارع ومنعه لما فيه من ضرر وقع على الدين، أو على النفس أو على العرض أو على المال، وفي طليعة هذه الحقوق التي ضمنها الاسلام حق الحياة، حق التملك وحق صيانة العرض.

بل حتى 'فيري' - الذي إن لم يكن من مناصري 'لومبروزو' فهو لم يعارض مدرسته بصفة مطلقة وإنما بإعطاء الجديد لأنثروبولوجية الاجرام - صنف الجريمة ابتداء من الإعتداء على الممتلكات إلى الإعتداء اللفظي ثم الجسدي أي على الأشخاص مهما كانت طبيعة ذلك الاعتداء، إلا أنه يشير إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار كل الحثيات الخارجية والداخلية، الخارجية مثل مكونات المجتمع والظروف المتاحة من قبله للأفراد حتى تدفع بهم نحو الإستعدادات الإجرامية، والداخلية العائدة إلى الفرد وكل ما يحتويه من الجانب النفسي، شخصيته، ماضيه، تجاربه... الخ، بما فيه ارادته وتحديده لمجتمعه بقوانينه سواء كانت مدونة أم لا.

ولأن لكل مجتمع خصوصيته، وبما أن القوانين مستمدة من ثقافة المجتمع، كان ينبغي علينا عرض القوانين الجزائية مع بعض التوضيحات للمواد الخاصة بجريمة القتل، بحمل السلاح الأبيض... الخ. وبما أننا في الميدان القانوني، أدرجنا في نفس الفصل ما أتيج لنا من احصاءات خاصة بجريمة القتل في بلادنا للسنوات الأخيرة.

الجريمة لغة تعبير

من خلال تجاربنا اليومية يتبين لنا إلى أي مدى نميل إلى التعبير بالأفعال ما يفلت من الخطاب للتعبير عن الأفكار، ومثلما قد يحدث ذلك في المناسبات السارة قد يحدث في المناسبات غير السارة. فالعلاقات الإجتماعية تؤثر على تطور الفرد من الناحية اللغوية أيضا، التي بدورها تحدد أشكال خاصة للتطور الإنفعالي. فنشاهد أنماط التفكير والسلوك والألفاظ والكلمات وحتى الشتائم، أي اللغة المستعملة بصفة عامة كوسيلة اتصال تابعة للوسط الإجتماعي الذي ينتمي إليه الفرد. وهذا التحليل أدى بنا إلى التساؤل حول علاقة الفعل بالكلمة، أي اللغة كخطاب والدور التي تلعبه في أحداث الجريمة، وفي هذا النطاق يوضح لنا 'بوسات' الفكرة بما يلي؛ "اللسانيات تتغير مع المجتمعات، فهي لا تعبر فقط عن أفكار وإنما تحدد الشكل، توجه النشاط الفكري للفرد عن طريق التربية خاصة في السنوات الأولى من الطفولة... نظام اللسانيات الخاص بكل جماعة، شكل العبارات، لهم هم أيضا أصولهم في العلاقات الإجتماعية... فالكلمة لها دور في علاقات الإنسان بالعالم وبين الفرد ومحيطه... فهي امتداد رمزي للفعل... نظام العلاقات الإجتماعية هي من تحدد خلق نوع من قوانين الكلمة وحتى بين اللغة والجريمة والتصرفات العنيفة... لأن الإنسان يأخذ من محيطه الثقافي طريقة النظر للأشياء، في التفكير، وفي التصرف... ابن العامل اليومي وابن الأستاذ لا يستعملان نفس اللغة، لأن من الممارسات المختلفة والشفاهية الخاصة ستتكون لديهم تجارب مختلفة... ينشأ الطفل في عائلة بورجوازية بطريقة تعده لأن يكون غير ابن الطبقة العاملة الذي يستعمل لغة مختلفة".⁽¹⁾

وإذا كانت هناك علاقة بين الأنماط الإجتماعية واللغة المستعملة، وبين اللغة والفعل الإجرامي، فذلك لأن هذا الأخير قد يحل مكان الكلمة، بما تحمله من قيمة "تحمل الجريمة قيمة... هدفنا لا يكمن في الحكم إذا ما كانت هذه القيمة حسنة أو سيئة، لكن أن نبرهن بأن الفعل الإجرامي يحمل قيمة يوجهها للمجتمع".⁽²⁾

لذلك يجب تفكيك رموز الفعل الشاذ سواء كان انتحارا أو جريمة، فحينما ينطق أو يتفوه الفرد بكلمات جارحة يوجهها لغيره فهي قد تضره في نفس الوقت، "يجب البحث وراء المعنى الخفي للفعل، فبفعله يشكك في القيم الإجتماعية... الجنون، الانتحار، الجريمة هي إشارات إنذار... باستطاعتنا الفهم بأن

¹– BESSETTE Jean Michel, Op Cit, p82–91.

²– BENCHIKH Farid, Essai sur la criminalité, ENAL /Dahlab, Alger, 1997, p 176.

المجرم يشير لنا بفعلته عن رسالة يعبر بها لنا ما لم يستطع التعبير عنه بالكلمة وإن كان بفعل مأساوي... وهو في نفس الوقت يقطع علاقته مع نفسه".⁽¹⁾

وبالتالي تنتقل الجريمة من ظاهرة إجرامية إلى ظاهرة لغوية ورمزية "إنها ظاهرة حاملة لمعاني رمزية عن خطاب داخلي أو قصد لا يقال بالكلمات... فهي تكشف عن قلق أو خوف شخصي أو جماعي...".⁽²⁾ فباستعمال بعض الألفاظ دون أخرى تحدد الممارسات اللغوية البنية الإجتماعية، والتي بدورها ستعطي نماذج خاصة للتعامل مع المحيط "تأتي تصرفات الفرد حسب ذاكرته والقرارات التي تأمر تصرفاته تنتج بمواجهة دوافعه ومكتسباته المحفوظة. إذن نستطيع التفكير في أن في حالات أو مناسبات بالأخص في الصراعات مثلا نجد أن الأساتذة تكون تصرفاتهم وسطية أما العمال اليدويون فتأتي تصرفاتهم مباشرة بحيث ينتقلون إلى الفعل".⁽³⁾

وبالتالي هناك العديد من الدلائل تدعونا إلى التعمق لدراسة دور اللغة كوسيلة اتصال لفظية والتي لها علاقة بالسلوك الإجرامي، ففي بعض المواقف عندما لا تستطع الكلمة التدخل كوسيط في علاقة صراعات بين الأفراد يلجؤون إلى تصرفات حركية "الجريمة هي لغة، فكرة، إحساس أو معلومة منقولة للآخر، لغة الحركات هي الأفعال بطريق رمزية، الجريمة كظاهرة حاملة لرموز... خطاب داخلي عن نية ما، شيء غير ممكن قوله بالكلام".⁽⁴⁾

فمن المؤكد أن هنالك علاقة متبادلة بين الحركة واللغة، بين الفعل والترميز، فالإجتماعي يطبع الأفراد سواء في اختيار الألفاظ أو الأفعال "تتبين من الحركة المجرمة عبارة أقصى لمن هم معزولون عن الخطاب- خطاب معين-الخطاب المهيم غريب عليهم لا يعيشونه، تعتبر حركتهم إشارة للغة مفقودة... عندما تخوننا اللغة نلجأ إلى الحركة... إلى القتل العمدي، عندما يصبح الاتصال غير ممكن الحركة تحل محل اللغة، ويصبح القتل كآخر خفق للكلمة، وهنا باستطاعتنا الحديث عن الجانب السيميائي (علم الإشارات) للجريمة... فيأتي دور المكنة الثرثرة للعدالة ومسرح القضاء... والقانون الجزائي والكلمة المهيمنة... القانون الفرنسي لا يحكم على المتهم إلا بعد الاقتناع... وعند المحاكمة تتجح الطقوس

¹- BENCHIKH Farid, Essai sur la criminalité, Op Cit, p104.

²- Ibid, p168.

³- BESSETTE Jean Michel, Op Cit, p110.

⁴- BENCHIKH Farid, , Essai sur la criminalité, Op Cit, p280.

الكلامية لا لأنها مبنية على قواعد عقلانية وإنما لأنها تتماشى وفق القناعات الإجتماعية... وعضوا عن البرهنة تهدف إلى الإقناع".⁽¹⁾ هذا ما سبق أن تعرضنا إليه في الدراسات السابقة من قبل دراسة 'جوفي'. فإذا كان المجرم ذو المستوى الفكري البسيط يعبر بالقتل حينما لا تتاح له الفرصة في التعبير بطريقة أخرى، فالمجال القانوني بما فيه المحكمة القضاة... إلخ هم كذلك يتحججون بالألفاظ وباختيار الكلمات ليقتنعوا الجميع بإدانة الفاعل، فكل الممارسات سواء كانت بالكلمة أو بالفعل فهي ممارسات رمزية إذن ثقافية إجتماعية، لذا يقال بأن "محكمة الجنايات هي محكمة اقناع وليست محكمة أدلة"، وإذا كان المحامي ووكيل النيابة يستعملان لغة تخص السلك القانوني للإقناع براءة المتهم أو لإدانته فالجريمة هي لغة متجهة للغير، الحياة، المأساة الجماعية التي لا يستطع فيها الفرد أن يحقق نفسه كفرد... لتأتي فعلته بهدف جلب الاهتمام نحوه وبينما هو يحاول لفت انتباهنا نحن نرى فيه المجرم "الوحش الغاضب"⁽²⁾. لأن الحركة العدوانية تسبق الفكر "السلوك الإجرامي هو سلوك عدواني أولاً، كما هو مظهر من مظاهر الاتصال حامل لرسالة معينة ثانياً".⁽³⁾

لتبقى العدوانية غريزة أو ذاكرة التجارب الماضية والمعاناة الحاضرة "...الفقر، البؤس، التعب، الضغط الناتج عن العمل الشاق والخطير، الكحول... وغيرها من العوامل التي تحيط بالفرد- خاصة إذا كان من الطبقة الكادحة يشعر أنه غير مرغوب فيه بصفة كلية -إلى مستوى مُتدني في اختيار العبارات، خاصة في حالة الصراعات، التي تشجع السلوك الأكثر غريزية والأسرع... لذا باستطاعتنا القول أنه من خلال هذا التسلسل البيوسوسيولوجي يأتي أغلب السلوك الجسدي العنيف الذي ينتهي بجريمة اندفاعية ضد الأشخاص".⁽⁴⁾ فإذا كانت العبارات تختلف من فئة إلى أخرى والتعبير عن المشاعر المغلوبة أمر نسبي من شخص إلى آخر، يستلزم ذلك أن هدف وتصورات الجريمة بحد ذاتها تختلف من زمن إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر، أي من ثقافة حاملة لمعنى قيم ومعايير إلى أخرى. وبما أننا بصدد الحديث عن لغة الجريمة نختص بالذكر لغة الجريمة ضد الأشخاص ونخص بالذكر جريمة القتل، التي لها خصوصيتها ودوافعها ومؤشراتها... التي تختلف من مجتمع إلى آخر، إذن تختلف معها اللغة المستعملة.

الجريمة، القانون والمجتمع

3- BENCHIKH Farid, Essai sur la criminalité, Op Cit, p103-105.

2-Ibid, p308.

3- Ibid, p15.

4- BESSETTE Jean Michel, Op Cit, pp126,127.

يعرّف كل مؤلف الجريمة حسب تخصصه إلا أن هناك نقاط لا مجال في أن لا يلتقون فيها؛ "الجريمة هي كل فعل قليل أو كثير الخطورة على قيم الجماعة التي ينتمي إليها مقترفها، الأشخاص أو الممتلكات أو السلطات العمومية... بالنسبة لرجال القانون، تظهر الجريمة عند أهمية العقاب، وفق خطورتها. أما بالنسبة لعلماء الإجرام فالجريمة هي كل فعل يخترق الضمير الجماعي ويحدد ردود أفعال المجتمع بالنطق بالحكم... بالنسبة لسيغموند فرويد 'S.Freud' إذا كانت الجريمة محددة من طرف القانون، فهي تنشأ في أصوله... اليوم الكثير من المحللين النفسانيين يرون في الجريمة قطيعة العلاقات العاطفية والتماسك بين البشر".⁽¹⁾

إذن ومن الوهلة الأولى يتضح لنا أنه من الاستحالة الحديث عن الجريمة دون التطرق إلى الجانب القانوني ومعه العقابي والجانب الإنساني أي الاجتماعي. لأن حتى وإن ارتكبت فهي لا تخلوا من صبغتها الاجتماعية "يجب التطرق إلى الجريمة على أنها صراع بين الفرد والجماعة"⁽²⁾ وكأن الفرد والمجتمع أعداء، وقد تكون تلك العداوة مقتصرة في بعض الأحيان على نوع من المواطنين نحو نوع آخر "في إطار الإعتداء التنافسي، في حالة صراع من أصل ثقافي اجتماعي هناك نوعين من الاعتداء، هناك من يعتدي باقتناع أن ليس هناك وسيلة أخرى للتغلب على موقف، وهم الذين ينتمون إلى فئة المسيطرون، وهناك من يعتدي بدافع القلق والخوف وهم المسيطرون... لذا ينبغي تحليل الجريمة من الجانبين الاجتماعي والفردية".⁽³⁾

فإذا كان الفرد هو من يحدث الحدث أي يقوم بالجريمة، فهو مثلما سنرى لا يؤديها إلا في وسط أو محيط أو مجتمع معين تابع لثقافة ما ملبياً لقيم ما، لذا لا تعد الجريمة فعل فردي فقط وإنما ظاهرة جماعية وبالتالي هي اجتماعية "الجريمة ليست فقط نتيجة فردية وإنما خاصة بوسط اجتماعي... 'كولاجاني' 'Colaganni' ينفي تماماً علاقة الخلايا العصبية الدماغية بالظاهرة النفسية، وينكر أي علاقة بين حجم العقل، الذكاء وأخلاق الفرد... وإنما يحث على دراسة الاجرام كمشكل اجتماعي" و لذا تناولنا للجانب الاجتماعي للجريمة- دون إهمال الجوانب الأخرى -اعتبرناه جد مهم في دراستنا، لكن بنفيه تدخل أخلاق الفرد في الجريمة يكون قد بالغ في تجريد الفرد من المسؤولية الإجرامية الأكبر ليرميها على عاتق المجتمع.

1- CARIO Robert, Op Cit, p59.

2- PICCA Georges, Op Cit, p17.

3- CARIO Robert, Op Cit, pp108,109.

لتبقى الجريمة في نظرنا وفي نظر الكثير مشكلة إجتماعية، فهي غالبا ما تأتي نتيجة خلل ما يعانيه أو يتعرض إليه الفرد في مجتمعه. "إذا ما سلمنا أن الجريمة هي نتيجة إجتماعية، إذا فهي تعود إلى نقص التكيف، وذلك حسب تكوين كل مجتمع. لأن في كل مجتمع هناك طبقة مسيطرة وطبقات مسيطرة".⁽¹⁾ وعملية التكيف لها أيضا صلة بطبع وإرادة الفرد.

حديثنا عن الطبقات هنا ليس بالضرورة الطبقات الاقتصادية أو الإجتماعية "لم يعد هناك طبقات وإنما جماعات إجتماعية متكونة فقط من مجموعة وظائف أو جماعات ذات مصالح. إذ تقع الجرائم في كل الجماعات وقد يجتمعون على نفس المقعد عند المحاكمات، ابن العامل مع ابن البورجوازي".⁽²⁾ وهذا ما يفسر انتشار وارتفاع الجريمة لأنها لم تعد تمس فئات معينة (الفقيرة، أو ذوي مستوى دراسي ضعيف مثلا)، فلم يسلم منها أي وسط إجتماعي، لذا أصبح قلق المجتمع شيء مفهوم، ودراستها شيء ضروري ولا ينبغي مجرد الحديث أو الكتابة عنها سطحيا "تعتبر الدراسة النظرية للجريمة في حد ذاتها دراسة النشاط الإنساني وان تناولتها الصحف على أنها فردية... فالجريمة هي بالدرجة الأولى فعل إجتماعي، يمس بصفة خطيرة المجتمع ويخترق القوانين، وفي وسط ملائم لا يرغب إلا في الانتشار".⁽³⁾ والوسط الملائم هو بطبيعة الحال المجتمع أو الجماعة أو البيئة أو المحيط الذي قد يوفر كل ظروف الجريمة "يحتوي المجتمع على كل بذور الجرائم، يساهم، ويسهل في تطويرها، وهذا ما يؤكد 'كيتيلي' في الفيزيائية الإجتماعية".⁽⁴⁾ فقد يقوم الفرد بالجريمة لينتقم من ذلك المجتمع، أو ليبلغه رسالة خاصة إذا تعلق الأمر بجريمة القتل، لأنه (المجتمع) هو من حوّل الفرد من إجتماعي إلى فرد غير إجتماعي حسب ثقافته وحسب التغيرات الإجتماعية.

علاقة جريمة القتل بالثقافة والتغير الإجتماعي

إن جريمة القتل كونها فعل إجتماعي فهي تأخذ أيضا طابع إجتماعي ثقافي، "يقال إن جرائم القتل هي تلك التصرفات التي تنتج عن تفاعل بين القاتل والضحية في وضع ما، وفي سياق إجتماعي وثقافي ما".⁽⁵⁾ فلا دراسة للقتل إلا في مضمونها الإجتماعي أي الثقافي.

1- CARIO Robert, Op Cit, p83.

2- DELMAS MARTY Mireille et autres, Op Cit, p19.

3- Ibid, p119.

4- PICCA Georges, Op Cit, p27 .

5- MICHEILLI Laurent et ROBERT Philippe, Op Cit, p148.

ومهما كان محتوى ذلك الثقافي إلا أن القتل بمختلف أصنافه أو أنواعه ودوافعه تبقى الجريمة الأكثر إثارة للقلق، لأنها تستدعي الاشمئزاز والاستغراب أكثر مهما كان سببها، كونها تحمل صبغة الإعتداء على الآخر إذا هي خطر على أفراد المجتمع بأكمله. وإذا كان الأفراد والمجتمعات يختلفون من ناحية القيم والمعايير، فالأزمة كذلك، فقد نجد للقتل أضراراً يلتمسها مجتمع ما بأكمله اتجاه فاعلها في زمن دون غيره مثلاً "في المجتمعات القديمة القتل كان مباحاً لكل ما يتعلق بمصالح العائلة".⁽¹⁾

لكن هذا لا يتوقف عند المجتمعات القديمة فحسب، بل نجد مثلاً بأن جريمة الشرف التي لها علاقة بالعائلة وشرفها، لا تزال إلى حد اليوم مباحة أو قليلة الخطورة في بعض المجتمعات، نظراً للتقاليد السائدة سواء في المجتمع بأكمله أو في أوساط معينة أو جماعات صغيرة. وإن لم يحظ فاعلها بالبراءة التامة يستفيد من الظروف المخففة. لأنها وإن لم تكن مباحة بمعنى الكلمة فهي لا تستدعي الاشمئزاز الكبير، كونها تفسر القيم السائدة في الوسط الذي تمت فيه الجريمة، لذا قيل أن "الوسط الإجتماعي هو خليط ثقافي للجريمة".⁽²⁾ لها صلة دائمة بثقافة المجتمع، بل حتى بالأحياء أحياناً وتقاليدها "الوصف الجيد لأعراف وتقاليد الأحياء يحدد بنسبة كبيرة فهم عناصر القتل العمدي بسرعة".⁽³⁾ بمعنى آخر؛ فهم الثقافة السائدة وقواعدها ولو لزمنا معين ولجماعة معينة وإن كانت صغيرة يوضح لنا الميل إلى أنواع الجرائم المرتكبة دون الأخرى.

لذا الفهم والتفهم، والتحليل أو التصور، والقبول أو الرفض لحجج القتل يكون حسب اتجاه معين، ومدى تأثر الفرد. في نفس الوقت للتطور التقني دوره كذلك في تحرير الإنسان من قيم كثيرة الذي يوجه السلوك القيمي، ولنفس السبب تختلف الجرائم من زمن لآخر ومن مجتمع لآخر، ويختلف الحكم فيها "هناك سلوك يعتبر اجرامي في مجتمع ما ليس كذلك في مجتمع آخر، وقد تتغير النظرة إليها في المجتمع نفسه وذلك مع التغيير".⁽⁴⁾، وإذا لم يفت 'دوركايم' بأن "لكل مجتمع مجرميه"، فنحن نظيف "أن لكل زمن مجرميه".

1- PICCA Georges, Op Cit, p12.

2- FERRI Enrico, Présentation de GASSIN Raymond, traduction de l'auteur sur la 3^{ème} édition italienne, La sociologie criminelle (Complément refondue et mise au courant des progrès de la science du droit pénal de la procédure criminelle), Op Cit, p78.

3- CUSSON Maurice, Op Cit, p60.

4- SZABO Denis, Op Cit, p62.

لأن "الجريمة تخضع للتغيرات السريعة التي تعرفها النظم والتطبيقات السوسيوثقافية والتي تتطلب تفكير نقدي مستمر لطبيعة التصرفات الموصوفة بالإجتماعية"⁽¹⁾ أو غير إجتماعية ف"الجريمة هي سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعة جزاءً سلبياً ذي طابع رسمي،... والتي قد تختلف من فترة إلى أخرى".⁽²⁾ الحكم على الجريمة هو حقيقة الحكم على "المجرم" أي على الذي قام بفعل القتل وسمي بوضوح ب"المجرم" وليس بالقاتل، ليلتقي كل من "الجرم" والجريمة بتدخل القانون الذي يستدعي ضرورة العقاب.

جريمة القتل، المجرم والمجتمع

نبدأ ففرتنا بسؤال: هل بإمكاننا التفكير في مجتمع دون جريمة؟ يقول أحد المختصين "إذا أصبح الضمير الأخلاقي قوي جميع الجرائم ستختفي تماماً بالتالي الإجماع سيختفي... وسيكون من التناقض أن يكون مجتمع دون جرائم".⁽³⁾

وليس بالضروري أن تكون في نفس مستوى الخطورة فللجريمة درجات "الجرم الذي تعاقبه القوانين بعقوبات الشرطة تعتبر مخالفة، الجرم الذي تعاقبه القوانين على أنه محكمة الجرح هي جنحة، الجرم الذي يعاقبه القانون بعقوبة بدنية أو مشينة هي جناية".⁽⁴⁾ قد نجد تعريف كهذا في أي كتاب ذي اتجاه قانوني، لكننا نعلمنا من انتزاع أقصى المعلومات من علماء إجتماع تناولوا جريمة القتل - ظاهرة دراستنا - أبرزهم 'جون ميشال بوسات' في "سوسيولوجية الجريمة" والذي نعتبره أول وأقدم وأهم كتاب تناول الجريمة وجريمة القتل بصفة خاصة بطريقة سوسيولوجية محضة "القتل المرتكب عمدا يسمى بالقتل العمدي الذي يتطلب ضحية حية، إذا لم تكن غير مولودة فهو إجهاض وإذا كان جديد الولادة فهي قتل طفل جديد العهد... لا يعتبر القتل فعل إجرامي إلا إذا ارتكب بنية القتل".⁽⁵⁾ فنجد عند نفس المؤلف

¹- KAYSER Bernard, Les sociétés rurales de la méditerranée, Sudméditerranéen, France, 1986, p136.

²- عاطف غيث محمد، المرجع السابق، ص94.

³- FOUCO Michel in DURKEIM Emil, « Crime et santé » in Revue phiisophique, N°39, PUF, FRANCE, 1895, p57.

⁴- DELMAS MARTY Mireille et autres, Op Cit, p12.

⁵- BESSETTE Jean Michel, Op Cit, p20.

تعريفًا استثنائيًا على شكل شرح مبسط لجريمة القتل العمدى التي تتم مع سبق الإصرار والترصد "القتل العمدى مع سبق الإصرار والترصد هو الرسم المخطط قبل الجريمة".⁽¹⁾ أي يشترط النية والتخطيط. وإذا كانت بدون نية أو أي تخطيط، فهي فعل نفسي ضد الإجتماعي خاصة بالنسبة للشباب "لأن مثل هؤلاء الشباب لا يميزون بين الخطأ والصواب، ومن ثم فسرعان ما يختصمون مع المجتمع الذي يقودهم إلى السجون".⁽²⁾ لأن فئة الشباب هي الفئة الأكثر تعرضاً لإغراءات الانحراف أو الاجرام الناتجة عن نقص الوعي، عن قرارات متخذة من طرف فاعلها وضحيتها- إذا ما كانت هناك ضحية -أما من الناحية الفردية ف"الجريمة يمكن أن تكون ثورة الفرد ضد المجتمع...".⁽³⁾ قد يجد لها الفاعل أو محيطه حجج قد لا نتقهمها، أو نستوعبها من الوهلة الأولى "لهذا نجد بعض المجرمين بطريقة أقل شاعرية يفسرون جريمتهم بالقول "كان يجب أن أقتله" أو نجد عائلتهم تقول "مسكين ابني لم يكن ينوي بل خطأ" و"من سوء حظه" أو "هي ضربة قدر"، "كان لا بد أن يحصل ذلك".⁽⁴⁾ وبذلك نكون قد ركزنا على جريمة القتل كصورة لأكبر اعتداء ضد الأشخاص لكن يرمي فاعلها أو المقربين منهم ثقل المسؤولية على المجتمع أو الظروف أو حتى الضحية، لكن هذا لا ينفى ضرورة العقوبة بل تشديدها، أي لا مفر من القانون الجنائي.

العقوبة من الناحية الدينية والقانونية

مهما حاولنا تفسير الظاهرة الإجرامية والتطرق إليها باعتبارها ظاهرة إجتماعية أكثر مما هي نفسية، فالفرد هو من يقوم بها وهو من يتعاقب عليها مهما كانت ظروفه "عندما لا يجد ما يأكل، لا الخبز ولا... يسرق، يقتل، وبعد مروره على أيدي مستغليه ينتقل إلى أيدي محاكميه".⁽⁵⁾ أي مهما كان للفرد أضرارًا وراء جريمته سواء كانت سرقة أو قتل، ومهما كانت درجة إيذائه أو ضحية مجتمعه، فهو وحده من يتحمل مسؤولية العقاب. ومهما اعتبرنا بأن الجريمة ظاهرة إجتماعية كونها مرتبطة بجميع مشاكل الحياة اليومية، ومهما كان لها من ظروف استثنائية يلزم إلحاق العقاب بفاعلها.

1- BESSETTE Jean Michel, Op Cit, p21.

2- كنيون اسكادر، ترجمة صاحب محمود، المرجع السابق، ص293.

3- DELMAS MARTY Mireille et autres, Op Cit, p19.

4- Ibid, p20.

5- BESSETTE Jean Michel, Op Cit, p1.

ومثلما سلمنا أن ليس هناك جريمة إلا داخل مجتمع، فلا جريمة دون عقاب، والعقاب يوجد داخل القانون، لكن ليس القانون وحده من ينص على العقوبات بل أن السوسولوجة نفسها تعترف بذلك "المقاربة السوسولوجية تنص على أن الجريمة ليست صالحة للتعريف إلا عن طريق العقاب الذي سيعاقب به".⁽¹⁾ وذلك لأن كل تجمع انساني يعيش بضوابط وقواعد تنظم حياة البشر في مجتمعهم. لكن "كيف نعاقب؟ ما هي العقوبة الصحيحة للجنة أو للجريمة، فكل التخصصات المختلفة، القانون، علم النفس، الفلسفة... كيف تصنع العقليات الشعبية صورها للعقاب الصحيح".⁽²⁾، وان كان هذا السؤال سؤال يتعلق بمعنى العقوبة بصفة عامة، فما يهمنا أكثر في هذا الفصل هو العقاب بصفته الرسمية الجزائية.

القتل العمدي في الإسلام والعقوبة المخصصة له

وان كان مفهوم العقاب يحمل المعنى السلبي فقد يرى علماء الإسلام فيه الجانب الايجابي "وعن ابن تيمية قوله "العقوبات الشرعية إنما شرعت رحمة من الله تعالى بعباده فهي صادرة عن رحمة الخلق وإرادة الإحسان إليهم...".⁽³⁾

كنظام يرتكز القانون الإسلامي على أسس وقواعد منطقية تتماشى مع القيم الأخلاقية والاجتماعية لتلبي المصالح العامة... "دراستها استردت من طرف 'ابن تيمية' و'ابن القيم'... كنظام قانوني يمثل تعبير لإرادة انسانية، بل أن فكرة العقاب خلقت مع خلق أول إنسان فوق الأرض "إذا مددنا النظر إلى الآفاق الإنسانية البعيدة منذ خلق الإنسان نرى أن جميع الكتب الدينية تذكر أن الله قد فرض على آدم عند خلقه بعض الوصايا طالبا إليه أن يحترمها وأن لا يقترب حدود الله... وخطر لآدم أن يقترب الشجرة التي حرم الله فخرق بذلك النظام الذي فرض عليه... وجاء آدم إلى الأرض بنتيجة عقوبة...".⁽⁴⁾

أما عن العقاب المتعلق بجريمة القتل دائما في الإسلام "يجب الإشارة إلى أن فقهاء الإسلام كانوا من ضمن الأوائل الذين كرسوا دراسة الاجتهاد في أحكام القضاء للجريمة، وقسموها إلى قتل عمدي، قتل

¹ – FOUCO Michel, Op Cit, p36.

² – Ibid, p283.

³ – العوجي مصطفى، المرجع السابق، ص153.

⁴ – نفس المرجع، ص143.

غير عمدي، القتل العمدي مع سبق الإصرار والترصد، وأضاف أبو حنيفة القتل العرضي أو الصدفة".⁽¹⁾

فان سبق علماء الإسلام غيرهم في تقسيم أنواع القتل، كان لأبي حنيفة النعمان الأسبقية على كل من 'فيري' و'دوركايم' في اضافة نوع من القتل بتسميته 'القتل العرضي' جريمة دراستنا. وإن عدنا إلى الآيات والأحاديث المتناولة لجريمة القتل، وقبل التعرض إلى عقوبتها. لا بأس أن نذكر أهمها فيما يلي؛

بعض الآيات والأحاديث المتناولة لجريمة القتل

- الآيات:

كلا من القرآن والسنة تعرضا إلى جريمة القتل تبين خطورتها وخطورة عقوبة فاعلها، جاء في القرآن الكريم؛

"ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنة وأعد له عذابا عظيما"⁽²⁾

"...ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق..."⁽³⁾

"...و من قتل نفسا بغير حق أو فساد في الأرض كأنما قتل الناس جميعا"⁽⁴⁾

- الأحاديث:

القتل العمدي كما جاء في تعريف آخر "هو إزهاق روح إنسان حي عمدا بالضرب بالسلاح، أو ما يقوم مقام السلاح حتى الموت وهو محرم في جميع الشرائع السماوية، وبتعريف آخر القتل العمدي هو أن يقصد المكلف في حرمة عرضه ودمه وماله استنادا إلى الحديث التالي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "يا أيها الناس إن دماكم وأموالكم عليكم حرام، اللهم اني بلغت اللهم فاشهد، كل مسلم على مسلم حرام دمه وماله وعرضه فعرض المسلم حق لا يحل انتهاكه".⁽⁵⁾

¹- BENATEK Abdelatif, Contribution à l'étude de l'homicide volontaire (Ancien droit français, droit musulman, droit Algérien), (thèse de doctorat), Université Panthéon/Assas, Paris, 1992, p3.

² - سورة النساء، آية 93.

³ - سورة الإسراء، الآية 33 والأأنعام، الآية 151.

⁴ - سورة المائدة، آية 32.

⁵ - عساف أحمد محمد، الحلال والحرام، دار احياء العلوم، بيروت، 1987، ص304.

وفي حديث آخر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "لزوال الدنيا أهون على الله من قتل مؤمن بغير حق أو لزوال الدنيا أهون على الله من قتل رجل مسلم".⁽¹⁾

القتل من الناحية الشرعية، عموماً⁽²⁾، يقصد بقتل الإنسان معصوم الدم ويفهم من هذا التعريف أن جريمة القتل العمدي لا تتحقق إلا بتوفر الأركان الآتية: السيد سابق.

1- أن يكون القاتل بالغا - عاقلاً - قاصداً القتل.

2- المقتول لا يستحق القتل شرعاً أي دمه غير مباح.

3- أن تكون الأداة التي إستعملت في القتل مما يقتل.

عقوبة جريمة القتل في الإسلام

لما كان الإسلام الحفاظ على حياة الناس وغايته إقامة العدل وإشاعة السلام والرحمة وإقامة مجتمع إنساني سليم. تعرض علماءه إلى هذه الجريمة وثار الجدل حول العقاب المخصص لها، ارتأينا أن نقسم الآراء إلى فريقين أساسيين كل واحد منهما يستدل بآيات وأحاديث؛
- الفريق الأول:

يرى أن الله سبحانه وتعالى شرع القصاص أي إعدام القاتل انتقاماً منه، ولتطهير المجتمع من الجرائم التي يضطرب فيها النظام العام مستدلاً بالآيات والأحاديث الآتية:

قال الله تعالى: "و لكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون".⁽³⁾

"وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص".⁽⁴⁾

"ما كان للمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ".⁽⁵⁾

1- السيد سابق، فقه السنة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1980، ص442.

2 - نفس المرجع، ص442.

3 - سورة البقرة، الآية 179.

4- سورة المائدة، الآية 45.

5- سورة النساء، الآية 92.

ومن ناحية الأحاديث يستدل هذا الفريق بحديثين، الحديث الأول: "...لا يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دما حراما" الحديث الثاني: "كل ذنب عسى الله أن يغفره إلا الرجل الذي يموت مشركا أو رجل يقتل مؤمنا متعمدا" ولهذا يقول ابن عباس رضي الله عنه: " لا توبة لقاتل مؤمنا عمدا".⁽¹⁾

- الفريق الثاني:

يرى الفريق الثاني أن القصاص من مهمة المحكمة "...وإن كانت هناك امكانية سقوطه وذلك عند عفو جميع الأولياء أو أحدهم بشرط أن يكون العافي عاقلا مميزا وإذا مات من عليه القصاص سقطت الدية في تركة الأولياء"⁽²⁾*

والآية التي يستدل بها هذا الفريق "يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى، الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب ألیم ...". (سورة البقرة، الآية 178).
و"يتم سقوط القصاص بدفع دية أي مال بسبب الجناية لأهل المقتول والدية كان معمولا بها قبل الاسلام. فأبقاها المحقق في قتل الخطأ وتكون مغلظة في شبه العمد وفي القتل العمد إذا غفل ولي الدم ما اصطلح الطرفان"⁽³⁾* وبغض النظر عن نظام القصاص، تناول المسلمون أيضا البعد الاجتماعي، ودائما حسب ابن تيمية نجد قوله "إن أولياء المقتول تغلي قلوبهم بالفيض حتى يؤثرون أن يقتلوا القاتل"،⁽⁴⁾ وهذا بطبيعة الحال يذكرنا بضرورة القصاص في الإسلام ويذكرنا أيضا بنظام التعويض أو الدية كبديل لنظام الثأر لما يترتب عنه من ضرر على العائلات بل على المجتمعات.

عقوبة جريمة القتل من الناحية الاجتماعية (قانون التعويض)

كوننا تطرقنا إلى نظرة المجتمع للجريمة التي تختلف عبر الأزمنة والأمكنة في العناوين السابقة، لن نتطرق هنا إلى عقوبة جريمة القتل من الناحية الاجتماعية إلا بمنظور واحد والمتمثل في قانون التعويض كأقدم وأبرز قانون إنساني دون أن ننسى أن هذا موجود في ديننا الإسلامي ومطبق في المجتمعات الإسلامية، كقوانين الدية أو القصاص الواضحان بالآيات "و لكم في القصاص حياة يا أولي الألباب".⁽⁵⁾

1- السيد سابق، المرجع السابق، ص431.

2- نفس المرجع، ص453.

3 - نفس المرجع، ص468.

4 - العوجي مصطفى، المرجع السابق، ص32.

5- سورة البقرة، الآية 179.

فمنذ الأزل، كانت ثقافة الدية معمول بها لأن "فكرة تصليح فقدان حياة الإنسان أو تعويض النقص من قدراته الحيوية بالمال عرفت طريق مختلف الحضارات، بعد نظام الانتقام الذي كان موجودا في القوانين البدائية، بذل المشرع مجهودًا لجعل الضحية تقبل التعويض المادي، وهكذا أصبحت الفكرة في التعويض وليس في العقاب وأن تبقى المقاربة القانونية تختلف من بلد لآخر".⁽¹⁾

تعرض الباحث إلى نظام وقوانين التعويض بشكل واسع في فرنسا دون الحديث عن العقاب بالسجن ولا ندري ان كان نظام التعويض بالمال لا يزال قائما إلى حد اليوم في نفس المجتمعات. كل ما يمكن قوله هو أن تطبيقه أو طريقة تطبيقه تختلف من مجتمع إلى آخر، وهذا الجانب قد يتطلب دراسة مطولة، لذا نكتفي بالقول "أن نظام التعويض ليس بجديد بل قديم قدم العالم، كونه بدأ بالانتقام ليصل إلى ايدولوجية ضرورة تصليح الضرر بالمال للانتقال من زمن الحضارة الحرفية الريفية إلى الزمن الصناعي".⁽²⁾

آنذاك نسبة تكرار الجريمة، وبالأخص جريمة القتل لم تكن إلا حالات استثنائية، أما اليوم فهي لم تعد كذلك، لتأخذ العقوبات الجزائية مكان كل التعويضات أي كفيلة أن تعاقب مرتكب الجريمة وتشفي غليل الضحية أو أهل الضحية. مما جعل علماء الإجرام يفكرون في فرع جديد إلا وهو علم إجرام الضحية. أما نحن فلا يهمننا في هذه الدراسة إلا مرتكب الجريمة باعتباره ضحية أكثر مما هو مذنب، ضحية نفسه، ضحية سوء تقديره للأوضاع، ضحية الظروف، ضحية المفهوم الخاطئ للقيم وللمفاهيم، ضحية المجتمع.. الخ، لذا كانت مهمة تحديد العقوبة من مسؤولية القاضي الذي يستمع، يتأمل في القضية... ثم يقرر.

لكن بعد أن كان القضاة وحدهم المسؤولين عن تحديد العقوبة "نزعت من القضاة شرع القضايا الجزائية سنة (1840) ميلادية، ثم فصلت عنهم القضايا المدنية إلى أن حصرت صلاحيتهم في أمور الأحوال الشخصية وعرفت عندها محاكمهم بالمحاكم الشرعية وما زالت حتى الآن".⁽³⁾

ولأن قوانين البلدان المسلمة ليست جميعها مستمدة من الإسلام "القانون الجزائري هو المشرع وبالتأويلات الصارمة لا يسمح بالرجوع إلى التقاليد الإسلامية بتأويل نصوص العقوبات. ومن غير الضروري الرجوع إلى مراجع القانون الإسلامي في دراسة المسائل القانونية مادام النظام المطبق يختلف

1- DELMAS MARTY Mireille et autres, Op Cit, p95.

2- Ibid, p94.

3 - العوجي مصطفى، المرجع السابق، ص105.

وفي العمق عن الشريعة الإسلامية، وليس من الغريب أن تكون قوانين الشريعة الإسلامية غير معروفة حتى في البلدان المسلمة... لكن ضرورة دراسة القانون الإسلامي ظهر مؤخرًا⁽¹⁾.
أما فيما يخص بلدنا فما علينا إلا إلقاء نظرة على القانون المطبق والأحكام المعترف بها أي المواد المعمول بها في الجزائر.

القانون الجنائي في الجزائر

سبق وأن درسنا جريمة من نوع آخر إلا وهي "جريمة الشرف" * التي نجدها في مجتمعات دول البحر المتوسط والمجتمعات العربية بصفة خاصة، فوجدنا خلل أو بالأحرى التباس كبير يقع عند تطبيق الأحكام على مرتكبها في الجزائر، باستعمال مادة "جريمة العاطفة" المقتبسة من القانون الفرنسي. وها نحن نؤكد مرة أخرى عبر الكثير من مؤلفات (منها الأطروحات) تخصصها الجنائي في بلادنا "نحن نعلم أن القانون الجنائي الجزائري متأثرًا كثيرًا بالقانون الجنائي الفرنسي... الجزائر التي كانت تطبق بصفة عامة مبادئ القانون الإسلامي حتى مجيء الفرنسيين"⁽²⁾ لكن وان لم تبقى الأمور على حالها اليوم بل تعدل القانون الجنائي أكثر من مرة (في 2010 ثم في جوان 2015) هذا لا يمنع من أن أغلب القوانين لا زالت تابعة للتشريع الفرنسي.

رغم هذا نفس المؤلف والباحث في المجال لم ينكر أن "قام المشرع الجزائري بمجهودات معتبرة تخص مجموعة نصوص للقانون الجنائي..."⁽³⁾ ليبقى أغلبيته ليس بقانون مستقل بحد ذاته يخص مجتمع له دينه، قيمه، أي خصوصياته.

أما عن تقسيم أنواع الجرائم حسب قانون العقوبات، ابتداء من المخالفة إلى الجنائية؛ المادة (27): "تقسم الجرائم تبعًا لخطورتها إلى جنائيات وجنح ومخالفات وتطبق عليها العقوبات المقررة للجنائيات أو الجنح أو المخالفات"⁽⁴⁾.

¹– BENATEK Abdelatif, Op Cit, p10.

* علوان فريدة، النظام التقليدي من خلال جريمة الشرف، (رسالة ماجستير في علم الاجتماع)، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2004.

²– BENATEK ABDELATIF, Op Cit, p72.

³– Ibid, p73.

4- بوسقيعة أحسن، قانون العقوبات (في ضوء الممارسة القضائية)، طبعة 2010-2011، بيرتي، الجزائر، 2010، ص15.

Classification des infractions⁽¹⁾

Article 27 : « selon le degré de leur gravité, les infractions sont qualifiées crimes, délits ou contraventions et punies de peines criminelles, délictuelles ou contraventionnelles ».

وبما أن ما يهمنا نحن في دراستنا هي جريمة القتل فلا بأس أن نعطي بعض التوضيحات.

تقسيم أنواع القتل في القانون الجزائري

يصنف القتل ضمن الجرائم ضد الأشخاص في جميع الدول، أنواعها عموماً هي كالتالي:⁽²⁾
أ-القتل العمدى: إزهاق روح إنسان عمداً. ومن هذا التعريف يمكن استخلاص ثلاثة أركان لجريمة القتل العمدى هي، وقوع فعل القتل، أن يقع القتل على إنسان حي، أن يكون لدى الجاني نية إزهاق روح.
ب-القتل الخطأ: جريمة القتل الخطأ تشبه جريمة القتل العمدى في أن محل كل منها إنسان حي، وفي نتيجتها وفاته، أما القصد الجنائي نجده فيها منعدماً، لتحل محله فكرة الخطأ أو الإهمال ويتبين لنا أن الجريمة تقوم على أركان: قتل المجنى عليه، صدور خطأ من الجاني، قيام علاقة السببية بين الخطأ والقتل.

ج-الصنف الثالث والأخير: هو القتل غير العمدى أو شبه العمدى "القتل غير العمدى المقصود أن لن يقصد به الجاني الإعتداء على المجنى عليه، دون أن ينصرف قصده إلى القتل إلا أنه ترتب على الاعتقاد قتل المجنى عليه، ويشترط لقيام جريمة قتل تشبه العمد توفر ثلاثة أركان: اتيان فعل يؤدي إلى الموت المجنى عليه، أن يكون فعل الجاني بقصد الاعتداء، وتحقيق العلاقة السببية بين الفعل والموت. بعبارة قانونية محضة وحسب قانون العقوبات الجزائري (2010-2011)، بطبيعة الحال يصنف القتل ضمن الجنايات ضد الأشخاص".⁽³⁾

القتل العمد والقتل مع سبق الاصرار والترصد.

المادة (254): القتل هو إزهاق روح إنسان عمداً.

المادة (255): القتل قد يقترب بسبق الاصرار والترصد.

5- BOUSKIA Ahcene, Code pénal, Edition 2010-2011, Berti, Alger, 2010,p14.

² - النواوي عبد الخالق، جرائم القتل في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، المكتبة العصرية، بيروت، السنة غير مذكورة، ص13.

³ - بوسقيعة أحسن، المرجع السابق، ص ص95،94.

المادة (256): سبق الاصرار هو عقد العزم قبل ارتكاب الفعل على الإعتداء على شخص معيناً وحتى على شخص يتصادف وجوده أو مقابلته وحتى لو كانت هذه النية متوقفة على ظرف أو شرط كان.

المادة (257): التردد هو انتظار شخص لفترة طالت أو قصرت في مكان أو أكثر وذلك لإزهاق روحه أو الإعتداء عليه.

Crimes et délits contres les personnes ⁽¹⁾

Article 254 : L'homicide commis volontairement est Meurtre, assassinat

Article 255⁽²⁾: Tout meurtre commis avec préméditation qualifié de meurtre.

ou guet-apens est qualifié assassinat .

ولإثراء معلوماتنا في هذا المجال، تطرقنا إلى بعض المواد التي لها علاقة بحمل السلاح الأبيض بما أن أغلب 'جرائم الشجار' ما يضاعف نسبة حدوثها هو حمل السلاح الأبيض من أحد أو كلا الطرفين (الجاني والمجني عليه). لذا ارتأينا أن نسردها ما له علاقة بهذا الموضوع وما أطلق عليه قانونياً بـ"التجمهر بالسلاح"... "يعتبر التجمهر مسلحاً إذا كان أحد الأفراد الذين يكونونه يحمل سلاحاً ظاهراً أو إذا كان عدد منهم يحمل أسلحة مخبأة أو أية أشياء ظاهرة أو مخبأة إستعملت واستحضرت لاستعمالها كأسلحة"⁽³⁾.

أما عن العقاب الذي قد يصدر عن ذلك الفعل فوجدنا المادة التالية؛

المادة (99): "يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاثة سنوات كل من وجد يحمل سلاحاً ظاهراً أو مخبأً أو أشياء ظاهرة أو مخبأة إستعملت أو استحضرت لاستعمالها كأسلحة..."⁽⁴⁾.

سواء كان قتل عمدي أو غير عمدي، مع سبق الاصرار والترصد أم لا، أسئلتنا كثيرة من بينها: إذا كان من البديهي أن تصنف الجرائم التي نحن بصدد تناولها ضمن الجرائم العمدية، هل فعلاً تملّي كل شروط جريمة القتل العمدي بأدلتها الجنائية (المادية والمعنوية)؟ وما هو الحال إذا ما كانت الوفاة حدثت نتيجة الضرب المفضي للموت؟ وهل يؤخذ بعين الاعتبار حمل السلاح على أنه جريمة أو جنحة إضافة إلى جريمة القتل، ما هو الحال في حالة سكر...؟ والأهم كيفية معرفة ما إذا كانت نية القتل متواجدة في

¹ – BOUSKIA Ahcene, Op Cit, p88.

² – Ibid,.

³ – بوسقيعة أحسن، المرجع السابق، ص49.

⁴ – نفس المرجع، ص50.

حالة شجار بين أشخاص قد لا يتعارفون إلا يوم الجريمة أو ليس هناك خلافات سابقة بينهم مما ينفى شرطي سبق الاصرار والترصد، ومما يصعب الفصل في مسألة نية القتل؟

وللرد على هذه الأسئلة نذكر ما جاء في القانون الجنائي؛

نجد في صفحة (98) من القانون الجنائي الجزائري ما يلي "و إذا أفضى الضرب أو الجرح الذي ارتكب

عمدا إلى الوفاة دون قصد احداثها فيعاقب الجاني بالسجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة".⁽¹⁾

المادة (265): "إذا وجد سبق الاصرار أو الترصد فإن العقوبة تكون السجن المؤبد إذا حدثت وفاة".⁽²⁾

وهنا يجب الإشارة أنه شرط 'سبق الاصرار' منفصل عن 'الترصد' باستعمال لفظ 'أو'

المادة (266): "إذا وقع الجرح أو الضرب مع سبق الاصرار والترصد أو مع حمل السلاح ولم يؤد إلى

مرض أو عجز كلي عن عمل لمدة تتجاوز خمسة عشر يوما. فيعاقب الجاني بالحبس من سنتين (2)

إلى عشر (10) سنوات وبغرامة...".⁽³⁾

على خلاف ما وجدناه في مصر ولبنان اللتان حيث لا زال الحث في قضية القتل في حالة سكر، القتل

في حالة غضب، القتل في حالة استفزاز... الخ، أو حتى عند الفرنسيين عند تعرضهم إلى القتل الذي

يتم في حالة استثنائية أي دون سبق الاصرار والترصد، تبدو الأمور غير معقدة في الجزائر وكأننا لا

نجد فيها إلا نوع واحد من القتل أي نفس الظروف ليتم تطبيق نفس المواد بطريقة عامة أو ربما كانت

تلك هي مهمة المحامي والقاضي ليأخذا بعين الاعتبار الظروف الطارئة التي أدت بالجاني إلى ارتكاب

جريمة قتل لتخفيض مدة العقوبة.

وبما أننا نحن في لب القانون الجزائري لا بأس أن نعطي أهم إحصاءات جرائم القتل للمدة التي تتراوح

ما بين (2004) كحد أدنى لأن السنوات التي سبقتها تحصلنا عليها وطرحناها في رسالة الماجستير

ولن نعيد طرحها هنا لأن طريقة حسابها تختلف كل الاختلاف على التي منحت لنا هذه المرة، و(2010)

كحد أقصى، لأنه تم افهامنا أن الاحصاءات لا تتوفر لكل سنة بل لفترة معينة.

جداول إحصاءات جرائم القتل للفترة ما بين [2010-2004]

الجدول رقم (01): إحصاءات جرائم القتل سنة: 2004

القتل	الجرائم	رجال	نساء	أقل من 18 سنة	من 19-28 سنة
-------	---------	------	------	---------------	--------------

1- بوسقيعة أحسن، المرجع السابق، ص 98.

2- نفس المرجع، ص 99.

3 - نفس المرجع، ص 99.

135	10	33	255	235	القتل العمدي
13	03	08	25	21	القتل العمدي مع سبق الاصرار والترصد

قيادة الدرك الوطني

كوننا لم نفهم جيدا الأرقام أي كيفية توزيع المجموع على الجنسين وعلى فئات العمر، نكتفي بملاحظة أن عدد مرتكبي القتل العمدي (meurtre) يفوق بكثير عدد مرتكبي القتل العمدي مع سبق الاصرار والترصد (assassinat)، كما أننا نلاحظ بوضوح أن عدد الرجال يفوق عدد النساء بكثير، وأن جريمة القتل ترتفع نسبتها عند الفئة التي تتراوح سنها من (19-28).

الجدول رقم (02): احصاءات جريمة القتل سنة: 2005

القتل	الجرائم	رجال	نساء	أقل من 18 سنة	من 19-28 سنة
القتل العمدي	208	301	23	18	161
القتل العمدي مع سبق الاصرار والترصد	07	05	0	0	0

قيادة الدرك الوطني

نفس الشيء بالنسبة للأعداد وكيفية توزيعها على الجنسين وعلى الفئتين الوحيدتين للعمر، لكن يبدو أن النساء في هذه السنة تعقلن، أي غياب القتل العمدي مع سبق الاصرار والترصد لديهن، وان قتلن فذلك جاء دون سبق الاصرار والترصد.

الجدول رقم (03): احصاءات جرائم القتل سنة: 2006

القتل	الجرائم	الرجال	النساء	أقل من 18 سنة	من 19-28 سنة
القتل العمدي	208	301	23	18	161
القتل العمدي مع سبق الاصرار والترصد	7	5	0	0	2

قيادة الدرك الوطني

دائما فئتين فقط لمرتكبي الجرائم، لكن الأكبر سنا هم من يقتلون، والنساء دائما يقتلن دون تخطيط.

الجدول رقم (04): احصاءات جرائم القتل سنة: 2007

القتل العمدي	401
--------------	-----

447	نساء متورطات
46	رجال متورطين

قيادة الدرك الوطني

يختلف هذا الجدول عن سابقه، ليس لدينا فئات العمر، ولم نفهم سوى أن عدد النساء المتورطات أعلى بكثير من عدد الرجال ككل مرة.

الجدول رقم (05): احصاءات جريمة القتل سنة 2008

رجال متورطين	نساء متورطات	المجموع	غير محلولة	قضايا محلولة	القتل العمدي
447	46	285	42	243	

قيادة الدرك الوطني

كل مرة تعطى لنا الاحصاءات بطريقة، لكن ككل مرة ليس هناك توافق بين العدد الاجمالي (285) مع عدد المتورطين رجال زائد عدد المتورطات نساء (46)، لكن يبقى عدد النساء أقل بكثير من عدد الرجال.

جدول رقم (06): احصاءات جرائم القتل سنة: 2009

رجال متورطون	نساء متورطات	المجموع	غير محلولة	قضايا محلولة	القتل العمدي
335	31	258	53	205	

قيادة الدرك الوطني

هنا كذلك عدد النساء المتورطات في جرائم القتل يفوق عدد الرجال وبكثير.

الجدول رقم (07): احصاءات جرائم القتل سنة: 2010

رجال متورطون	نساء متورطات	المجموع	غير محلولة	قضايا محلولة	القتل العمدي
0	277	255	53	202	

قيادة الدرك الوطني

عدد القضايا المحلولة زائد عدد غير المحلولة 255، أي أن لأول مرة هناك توافق لأعداد بين القضايا المحلولة والقضايا غير محلولة مع المجموع الكلي، لكن لا نفهم لماذا ليس هناك فئة الرجال متورطين والكل هنا نساء وبعدها كبير.

الخاتمة

سواء المجتمع، القانون، الدين، علماء النفس، علماء الإجتماع، المحللون النفسانيون، المشرعين، علماء الدين... الخ، كلهم كان لهم الحق في اعطاء نظرتهم للجريمة، إذن كلهم لهم الحق في تحديد نوع العقوبة أو كيفية تطبيقها.

وان كانت تختلف في بعض الأحيان فهي تتفق في نقطة واحدة إلا وهي ضرورة العقاب، سواء كان بالقصاص أي الاعدام أو بالسجن المؤبد أو بالسجن المطول، كلها متفقة على العقوبة القصوى، لأن القتل ليس بمخالفة ولا بجنحة وإنما جناية تتفق عليها جميع التشريعات.

لكن هل القتل نوع واحد، بطريقة واحدة، ولنفس الأسباب؟ بالطبع لا. وهل للقتل ظروف مخففة يستفيد منها القاتل أم لا ينبغي أن تأخذ بنا به رأفة، هذا ما سنراه في الفصل الأخير للجانب النظري، حينما نتعرض لنوع خاص من جرائم القتل لكن ذو صلة قوية بحياتنا اليومية والذي ارتأينا أن نختار له اسم "جريمة الشجار".

الفصل السادس

جريمة الشجار؛ أبشع صورة لظاهرة
العنف أو العنف في أبشع صوره

**"لا تقوم الساعة؛ حتى يقبض العلم، وتكثر الزلازل، ويتقارب
الزمان، وتكثر الفتن، ويكثر الهرج: وهو القتل"**

حديث نبوي

مقدمة

قتل بين شخصين لأتفه الأسباب، كثر هذا النوع من الجرائم في شوارعنا، لا سيما في الأحياء الشعبية التي يقال عنها "ساخنة" المعروف بطيش شبابها. وان كان بالأمس القريب مثل هذه الأحداث لا تحدث إلا نادرا، أصبحت اليوم جد منتشرة، ففي كل مرة نسمع، نقرأ، أو نتابع حقائق لمثل هذه الجرائم، والتي اخترنا لها اسم 'جريمة الشجار' عوضا عن جرائم شنيعة باللغة الفرنسية "crimes crapuleux".

لم نصنفها ضمن الجرائم الشنيعة- وان كانت لا تخلو من خصائص العدوانية والعنف بأشكاله (الرمزي، اللفظي، الجسدي) -كونها تأتي نتيجة شجار، لا يُحَصِّر القاتل نفسه لها، لكن الحركة فيها كانت حاسمة. فما هو هذا النوع من القتل في سياقه البحثي؟

هل من درس قبلنا هذا النوع من القتل توصل إلى أن الإنسان قبل الوصول إلى ذلك أي قبل ارتكابه الجريمة قد مر بمرحلة الانحراف، أم أنه فقط فرد غير إجتماعي، أم انسان "عادي" يشبه الأغلبية؟ وما هي خصوصيات هذا النوع من القتل، وما هي ظروفه، وهل لنا الحق في اعتباره قتل غير عمدي، دون نية القتل، إذن دون سبق الاصرار ودون التردد؟ وما صلة هذا النوع من القتل بحياتنا اليومية؟

العدوانية والعنف وجريمة القتل بسبب شجار

العدوانية والعنف

يرى 'فريد بن شيخ' أن "العدوانية ظاهرة بسلوكية جماعية"⁽¹⁾ أي تشترك فيها كل الجماعة لكنه يضيف أنها "تسج الإستعدادات العدوانية الفردية مع الأمراض الإجتماعية والقلق والظروف الإنسانية..."⁽²⁾ فهي إذن مزيج من المكونات الفردية تتفاعل مع الظروف السيئة التي تحيط بالفرد فتسبب له القلق وتجعله سهل التأثر وسريع الإنفعال، فتلك هي خصائص القاتل الذي لا يقتل إلا في ظروف عرضية تثير عدوانيته بسبب كل ما يعيشه من قبل زد على ذلك الظروف المفاجئة التي لم تترك للتأني مكان في حياة البعض.

بل حتى بعض الدارسين يرون أن للعدوانية جانب ضروري "اننا لا نستطع العيش أو الاستمرار في وسط عدواني إذا ما كنا غير عدوانيين، فهو ضروري للحفاظ على المصالح ولتطور الشخصية"⁽³⁾. أما العدوانية عند 'فيرى' فهي "أنها السمات الأساسية لكل الأشخاص تدمج في الحياة الإجتماعية. وهي إستعدادات الهجوم لدى الأشخاص ذوي حالة عدوانية نشيطة... قد تكون لفظية أو جسدية بهدف إلحاق ضرر جسدي أو نفسي أو الاثنين للآخر"⁽⁴⁾. إن العدوانية شيء موجود داخل كل الأشخاص، ان كانت ضرورية فهي كذلك مادما نعيش وسط أشخاص عدوانيين، مما يسهل الإندماج إجتماعيا، وذاك يتبين في الكلمات أو الأفعال.

لكن للعدوانية درجات تتدرج من أبسطها إلى أعدها. "هناك العديد من العدوانية، منها "المرضية" الناتجة عن صدمات دماغية، ومنها ما تكون بسبب الإدمان على المخدرات، ومنها ما تتسبب في تغيير المزاج بسبب شرب الخمر، ومنها الإنفعالية المرضية، (عاطفية، قلق، هستيريا)، أو مجرد مرض عابر (عادات ثائرة)...، وهناك حالات ظرفية وهي الحالات التي تأتي كردود أفعال للأحداث، لا تتكرر مرة ثانية، وهي الحالات التي غالبا ما تحمل مفهوم الإعتداء لتطور الأمور العادية، إلى حد الآن كان يتم السيطرة

1- BENCHIKH Farid Zine Dine, La Symbolique De L'acte Criminel, Op Cit, p31.

2- Ibid, p22.

3- ROURE Luis et DUIZABO Philippe, Op Cit, p15.

4- FERRI Enrico, Présentation de GASSIN Raymond, traduction de l'auteur sur la 3^{ème} édition italienne, La sociologie criminelle(Complètement refondue et mise au courant des progrès de la science du droit pénal de la procédure criminelle), Op Cit, p15.

عليها أو التحكم فيها، لو لا عوامل الوسط التي تحدث مباشرة قبل الجريمة كالغضب أو المواد السامة كالمخدرات أو الكحول".⁽¹⁾

في هذه الفقرة تتضح الأمور، فالعدوانية- طالما لا تجسد حالات مرضية -الموجودة بداخل أي انسان يمكن التغلب عليها، لكن إذا ما اجتمعت بعوامل أخرى كالمواد السيكوباترية والغضب في ظروف يصعب التحكم فيها تستدعي إلى اخراج تلك العدوانية وتحريرها لتتحول إلى العنف الذي يؤدي إلى الجريمة، لأن كلاهما (العدوانية والعنف) قد يجتمعان في حالة واحدة يصعب علينا التمييز بينهما، فنجد أحد تعاريف علماء الاجرام للعنف يصفه على أنه "التعدي المفاجئ والسلوك العدواني الذي يهدف إلى الهدم"⁽²⁾ والهدم هنا قد يكون بالضرب أو القتل أي أعنف وأخطر وأوجه للعنف.

فإذا كان العنف يعرف بأنه كل ممارسة للقوة غير شرعية من أبسطها المتعامل بها في حياتنا اليومية إلى أخطرها المؤدية إلى الفعل الإجرامي، وبما أنه موجود في كثير من الحالات أعتبرته إحدى النظريات وهي النظرية الفطرية ضروريا وسلبيا في نفس الوقت "إن العنف هو إحدى الغرائز الأساسية للحياة الإنسانية، كما أنه صفة ضرورية ومهددة في نفس الوقت لحياة الإنسان. لا شك أنه يصبح تهديدا عندما تكون النتائج المندرجة عنه نتائج خطيرة كإحداث ضرر جسدي أو القتل، فذلك بطبيعة الحال أعنفه".⁽³⁾ وظاهرة العنف ليست استثنائية تخص فرد دون الآخر أو مجتمع دون الآخر - وان كان ذلك بطريقة نسبية - بل هو "ألم يسكن كل الضمائر... نجده في كل الأشياء كنقطة الشهوة والأفعال، وفي كل مراحل الحياة... العنف هو إذن موجود في كل العالم".⁽⁴⁾

قد يشكل العنف إذن وحده موضوع دراسة، لكن اهتمامنا به لم يأتي إلا تمهيدا لظاهرة جريمة الإعتداء على الأشخاص، وبالأخص جريمة القتل التي في معظمها لا تخلو من مظاهر وأساليب العنف. لأنه من العنف المُستخَفِ به الذي يظهر في جميع المؤسسات الاجتماعية، وعلى صعيد جميع العلاقات تتولد الجريمة بأنواعها خاصة ظاهرة القتل لمختلف الأسباب، لدرجة أنه يُتخذُ كعدوٍ للحياة الاجتماعية "العنف ميدان الجريمة أخلاقيا وإجتماعيا يجب محاكمته".⁽⁵⁾

1- BORMANS Christophe et MASSAT Guy, Psychologie de la violence, Studyrama, FRANCE, 2005, p16.

2- BENCHIKH Farid, Essai sur la criminalité, Op Cit , p66.

3- BORMANS Christophe et MASSAT Guy, Op Cit, p150.

4- BOUCEBCI Mahfoud, Op Cit, p244.

5- BORMANS Christophe et MASSAT Guy, Op Cit, p144.

تناولنا لظاهرة العنف سيكون باختصار لأنه ليس موضوع دراستنا، بإعطاء الأولوية للبعد الاجتماعي أي أننا لم نأخذ كميّة شخصية محضّة وإنما كميّة جماعية تخص المجتمع الذكوري، إذن لا مانع في أن يأخذ صبغة النفسي-الاجتماعي، لأن تناوله يتبع حسب التخصص والموضوع، إذ يمكن ربطه بمختلف الظواهر أو المظاهر الأخرى "لا ينبغي أن يتدخل التحليل النفسي لوحده في التعرض إلى العنف ولكن بالتعامل مع تخصصات أخرى. وإن كان المجتمع يميل أكثر إلى ارجاع الأشياء إلى هذا التخصص في حين هناك حالات أو مواقف تتطلب علم النفس الاجتماعي الذي بدوره يستدعي تخصصات أخرى".⁽¹⁾ أما عن مصدر ظاهرة العنف فقد نسبت في كثير من المناسبات إلى جهات مختلفة، منها المؤسسات الاعلامية والبرامج التلفزيونية بالأخص لما لها من دور في تلقين القيم "المشرفون على البث يختارون البرامج الصادمة للمتفرجين، أين يبتذل العنف وتبطل القيم المغروسة في المدرسة والعائلة، فنتمو محفزات الجريمة مبكراً عند بعض الأطفال والمراهقين بخضوعهم لضغط تلفزيوني غير مراقب".⁽²⁾

صحيح أن للبرامج التلفزيونية من أفلام ورسوم متحركة... إلخ مسؤولية في تلقين بذور العنف، لكن ليس بإمكاننا اعتبارها المسؤول الوحيد، وإنما قد يكون له تأثير على الصغار أو المراهقين فقط، ليبقى العنف مشكلة ثقافة لأن "السلوك سيحكم عليه عنيقاً حسب القيم والمعايير التي تتغير عبر الأزمنة وحسب الثقافات..."⁽³⁾ فمثله مثل الجريمة قد يختلف معناه عبر الأزمنة والأمكنة والثقافات.

سواء كان ناجماً عن الثقافات، عن الاعلام، عن العصرنة، عن التغيير الاجتماعي، الحديث عن العنف من خلال قوانين الأحياء الشعبية... إلخ يجر الكثير من علماء الاجتماع إلى ذكر 'دوركايم' وبالأخص إلى التطرق إلى الأنومية "العنف الاجتماعي المعاصر يظهر وينتشر كمشاعر الأنومية، ربما قد يعتبر عنصر من التغيير الاجتماعي ابتداء من العنف المدرسي، عدم احترام القوانين، عدم التحضر، ظهور أنواع جديدة لعلاقات الجيرة... يعبر العنف عن اللاوعي الجماعي".⁽⁴⁾

حينما يصبح العنف في اللاوعي الجماعي تصبح الأمور خطيرة، لأن الفرد يصبح يمارس العنف دون شعور، بل يصبح الكل عنيقاً، ضاناً أنها صفة من الصفات الاجتماعية بل انها مميّزة، فنجد أحدهما أو كلاهما يقول للآخر لو تستعمل العنف اتجاهي سأفعل، أي يصبح للعنف مقاييس معروفة تجبر الذي

1- ROURE Luis et DUIZABO Philippe, Op Cit, p10.

2- BENSALAH Mohamed, Op Cit, p7.

3- Ibid, p151.

4- CHAULET Claudine, "Une violence à part" in Insanyat (Violence contribution au débat), Volume IV,1, N° 10, CRASC, Oran, Janvier -Avril, 2000, p8.

تسبب في أذى غيره على الاعتذار فوراً والاسيماح للمعتدى عليه المهاجمة بالسلاح الأبيض الذي كان في حوزة أحدهما للهجوم أو للرد على الخصم.

فتناول العنف أو العدوانية ليس بالأمر الهين بل يتطلب اشتراك مختلف التخصصات لتحليله، خاصة إذا ما اقترن بظواهر أخرى غير بسيطة ومعقدة كظاهرة الاجرام، إذا "كان العنف في كل مكان، تأويله لا يكون بنفس الطريقة في كل مرة".⁽¹⁾ ما يهمنا هو العنف في بلادنا من الناحية السوسولوجية وربطه بجريمة القتل التي تحدث اثر شجار فيكون له دور كبير في المأساة.

ظاهرة العنف في الجزائر

ظاهرة العنف بالنسبة للعالم الإجتماعي ليست كما يراها العالم النفساني، فلا يعتبرها غريزة نفسية موجودة مسبقاً في أي فرد خارج الحياة الإجتماعية، بل يرجع تواجدها وانتشارها إلى مختلف الأسباب الخارجية "العنف ليس ظاهرة موروثية، بل ظاهرة تاريخية عصرية في المجتمعات العصرية أو في طريق العصرية السريعة، حتى وان كانت أشكالها تبدو لنا مأخوذة من التقاليد فهي مرض إجتماعي... العلوم الإجتماعية الجزائرية هي على علاقة بالبلدان التي تعرف نفس الظواهر، فهل من نظريات معمقة ومنهجيات مُجَدِّدة يمكنها المشاركة في كيفية علاج هذا".⁽²⁾

فان كان من المسلم به لدى علماء الاجتماع بأن العنف ظاهرة إجتماعية فحسب 'كلودين شولي' ' Claudine Chaulet ينسب إلى البلدان التي تعرف درجة عالية من العصرية أو في طريق العصرية لكن بطريقة غير بطيئة. ف جاء تساؤلها وتساؤلنا عن طريقة دراسة هذه الظاهرة؛ هل يتم دراستها بنفس الطرق التي يدرسها الغرب أو البلدان المعاصرة أي باتباع نفس المناهج، كونهم سبقونا في معرفة العنف في أوساطهم الإجتماعية، إذن سبقونا في دراسة هذه الظاهرة أم علينا انتهاج طرق أخرى خاصة بمجتمعنا لدراسة ظاهرة العنف؟

الجواب لن يكون ففاضاً بما أن لكل باحث أو مختص جوابه ونظرته، ولنكتفي هنا بالتطرق إلى أهم ما توصل اليه من دروسا ظاهرة العنف في الجزائر والذين يُرَجِّعُوها إلى الأسباب التالية "ثقل البطالة، التهميش، الفقر، البؤس، الظلم (الحقرة)... ساهموا في خلق التمزق الإجتماعي خاصة في الأوساط

¹– SAUVADET Thomas, Jeunes dangereux jeunes en danger (Comprendre les violences urbaines), Dilecta, Paris, 2006, pp81,82.

²– CHAULET Claudine, Op Cit, p16.

الفقيرة التي تواجه مشكل البطالة، مشكلة السكن، الأمهات المطلقات، الآباء الغائبين عن مسؤولياتهم مهملين الأبناء المتروكين لأنفسهم، فلماذا نتساءل عن تطور انحراف الشباب".⁽¹⁾

لم يعتبر العنف عنفا إلا بإرجاعه إلى ظاهرة الارهاب، ها هو من خلال آخر فقرة يُرَبِّط مباشرة بظاهرة الانحراف، ناسين أن العنف قد يكون لفظي أو رمزي بمجرد النظرة القاسية من جزائري نحو جزائري؟ بل يربط الدارسون، في مجتمعنا، العنف بثتى أنواع الجريمة، لتواصل 'شولي' الاجرام في الجزائر كان ينظر اليه كشيء عادي، السرقة، انحراف الأحداث، الضرب العمدي، تناول المخدرات، الدعارة، القتل العنيف... كل ما يصدر في الاعلام في صفحة الأحداث... الاجرام والعنف تطور إلى درجة خارج المعقول، رسم للدراما الجزائرية الجديدة".⁽²⁾

وتقصد بالدراما الحقيقية هنا بالإرهاب، وكأن الارهاب وحده ما يستدعي الاشمنزاز، وكأن القتل والقتل العنيف خارج الارهاب لا يمكننا اعتباره بدراما أو خطر! أي طالما العنف أو الجريمة مورسا في بلادنا بطريقة متفرقة أي من أشخاص مختلفين أو مستقلين عن بعضهم البعض خارج نطاق الارهاب وذلك سواء كان قبل الارهاب أو في نفس السنوات أو بعده، بطريقة فردية أي مستقلة عن العمليات الارهابية ليس ذلك بالأمر المرعب إلا حينما يصبح "جميع" الجزائريين معرضين للعنف والقتل "في الجزائر العنف كالصدمة ظاهرة واقعية... كل الأشخاص الأحياء معرضين للقتل أو للإقصاء"⁽³⁾

فبعد أن كان العنف بمثابة صدمة أصبح واقع غير مستغرب، وبعد أن كان الموت بسبب العنف شيئا نادرا أصبح في حقبة معينة شائعا عند الجزائريين، وحسب بعض المحللين للظاهرة يعود ذلك إلى الأوضاع التي عرفتتها بلادنا في السنوات الأخيرة "بعد أحداث العنف الإجتماعي التي عرفتتها بلادنا في السنوات الأخيرة، والتي تركت أثارا جعلت الحياة أكثر تعقيدا... بالنسبة للفرد والمجتمع بأكمله".⁽⁴⁾

وبما أن الارهاب ليس المسؤول الوحيد عن العنف الإجتماعي عند الجزائريين، فنجد من يرجع ظاهرة العنف إلى التغير أو التحولات الإجتماعية، أو إلى الانتقال من الريف إلى الحضر، أو إلى الانتقال من الأصالة إلى العصرية، أو من الانتقال من مرحلة الطفولة إلى المراهقة... إلخ أو لمجرد القيم السائدة

1- BENSALAH Mohamed, Op Cit, pp58,59.

2- CHAULET Claudine, Op Cit, p9.

3- CHOUTRI Fadhila, Violence trauma et mémoire, Casbah, Alger, 2001, p113.

4- CHOUTRI Fadhila, Op Cit, p173.

في المجتمع "ذلك ما يجعل علماء الاجتماع يتحدثون عن نسبة العنف المرتبطة بنظام المعايير الاجتماعية. بمعنى أن نظام القيم الذي يتبناه المجتمع هو المحدد لما هو عنيف".⁽¹⁾

مهما كانت درجة تأثير العشرية السوداء في ظاهرة العنف، الملاحظ هو أن الشباب الجزائري البسيط لم يعد يخاف من العنف حتى ان كان ذلك على حساب حياته، وكأن هذه الأخيرة لا تعني له شيئاً كبيراً، بتعبير آخر عدم التثمين لحياتهم أصبحت سبباً للمغامرة بها، وهذا ما يفسر اعتدائهم على حياة الغير. فاذا كان الإنسان عدوانياً أو عنيفاً بطبعه، فالجزائري ربما أكثر من غيره، فقد انسانيته حتى اتجاه نفسه أي ذاته "يتعلق الأمر بنكبة صامتة التي لا تقيم على العنف الاجتماعي فحسب لكن على الوظائف النفسانية كذلك".⁽²⁾

فغالبا ما نسمع عما يحدث في أوساط شبابية، أن أحد قتل آخر ليس بسبب الملايين وإنما من أجل بضعة دنانير، كرفض المستحق دفع مال للمستحق، لكن قد يبطل تعجبنا حينما نعرف بأن أحدهما على الأقل كان متناولاً لشيء من المواد السيكوباترية، أو حاملاً للسلح الأبيض أي السكين، يحمله وكأنه بطاقة هوية لا يخرج من البيت إلا وهو معه يستعمله عند الضرورة، أي إذا ما شعر أنه في وضعية شرعية للدفاع عن نفسه ضد أبسط استفزاز يتلقاه، دون أن يفكر في عاقبة فعلته بسبب الرجولة الكاذبة والواهية وعزة نفس مزيفة أو ما يسمى عندنا بـ"الرجلة".

العنف والرجولة الكاذبة والقتل

مهما كانت جذور ومهما كان نوع العنف رمزي، لفظي أم جسدي على الجميع معالجته بشتى الوسائل، أي معالجة الشر بالتنبؤ لانزلاقاته، دون تحميل المسؤولية لجانب فقط كالتاريخ أو العصرية أو للاعلام... الخ. فالعنف من الأمور التي تتعلق أيضا بالأخلاق وبالضمانات لتصل للسلوك، وأياً كان مصدره فهو تصرف يمارسه الفرد على غيره "العنف هو ضغط عنيف ممارس على الغير... العنف هو استعمال قوة جسدية ورمزية، يفرض على فرد أو على جماعة، يوحي بقيمة اجتماعية مستباحة".⁽³⁾ ربما إذا تعلق

¹– OUHIBI-GHASSOUL Nadia "Violence du texte, agression d'une écriture dans « topographie idéale pour une agression caractérisée » de R Boudjedra" in Insanyat (Violence contribution au débat) , Volume IV,1, n° 10, CRASC, Oran, Janvier –Avril, 2000, p77.

²– Ibid, p50.

³– BENSALAH Mohamed, Op Cit, p55.

الأمر عند الرجال وما بين الرجال بدافع "الرجلة" عندنا وكما أطلق عليه بـ"التخيل الذكوري والإستعدادات الرجولية"⁽¹⁾ عند غيرنا.

خاصة أنه من السهل ملاحظة أن الفتيان أعنف من الفتيات" في سلوكهم الأبسط تجدهم يتزاحمون ويتضاربون مما جعل الكثير من المتخصصين يرون أن العنف مشكلة ذكورية"⁽²⁾. ويعود ذلك إلى طبيعتهم البيولوجية من جهة والى نشأتهم الإجتماعية المحفزة والمدعمة لتلك الطبيعة" فالى يومنا لا زلنا نلاحظ في الأوساط الإجتماعية، أن ولع الأولاد بالقوة والشجاعة الجسدية أكثر من البنات. ابتداء من تتبعهم لأفلام الحركة وألعاب الفيديو التي تبث صور المعارك القتالية"⁽³⁾. وقد يكون لسبب "منحهم حرية أكبر من البنات للتعبير عن مطالبهم بقوة، لأن عن طريق العنف يدخل الولد عالم الرجال، العالم الخارجي والإجتماعي حيث تتبلور شخصيته، ويتم التأكيد على العنف كقيمة رجولية تضمن تفوقهم"⁽⁴⁾. تفوقهم على البنات داخل البيت ثم على الذكور خارجه، وقد يتطور ذلك ليصبح ممارسة يومية تتبين في حب التفوق على الغير بأي وسيلة وان كانت بالتعدي الجسدي.

لأن مفهوم الرجولة في غالب الأحيان مرتبط بمفهوم التغلب على الآخر من الناحية الجسدية "هناك عند الرجال علاقة خاصة بين قدرة الدفاع عن النفس والحفاظ على الشرف لدرجة أن ضحايا الإعتداء الجسدي يشعرون بالخجل لعدم تمكنهم من الدفاع عن أنفسهم"⁽⁵⁾.

فتنتشر ثقافة العنف أو ضرورة العنف ما بين الرجال، وان كانت بنوايا غير خبيثة، لتعطي لنا التسلسل المنطقي: عدوانية، عنف، رجولة، الإعتداء الذي قد يتوقف عند عبارات الشتم والكلام القبيح أو المرحج. لكن إذا ما تعلق الأمر بمسألة شرف فهي لا تحسم بمجرد ألفاظ، لينتقل الشباب إلى مرحلة أخرى وهي استعمال القوة الجسدية لمعرفة من هو الأقوى أو الغالب، ثم إلى مرحلة أخطر وهي الأخيرة من سيقتل من؟ لتعبر عن ما أطلق عليه 'توماس سوفادي' ' Thomas Sauvadet ' بـ"الرجولة السخيفة"⁽⁶⁾ وما

1- SAUVADET Thomas, Op Cit, p92.

2- BAYLEY Ronald, Violence et agression, Time-Life, Amsterdam, 1977, p27.

3- SAUVADET Thomas, Op Cit, p93.

4- LACOSTE-DU JARDIN, Camille, Des mères contre les femmes, (Maternité et patriarcat au Maghreb), Bouchene, Alger, 1990, p13.

5- SAUVADET Thomas, Op Cit, p93.

6- Ibid, p97.

أطلقنا عليه نحن "الرجولة الكاذبة والواهيّة وعزة النفس المزيّفة"، وقد تعود جذورها إلى السنوات الأولى للطفل أو المراهق أي إلى المعتقدات الخاطئة التي تلقاها الطفل أو المراهق والتي أدت به إلى الإنحراف.

ظاهرة الإنحراف، المنحرف والمجرم

مثلاً اعتبرت الجريمة لغة الكبار اعتبر الإنحراف أيضاً لغة لكن "يعتبر الإنحراف كلغة للذين تغيب عنهم الكلمة عند تواجدهم في بعض الظروف التي تتطلب شرحها"⁽¹⁾، وكأن الجريمة تخص الكبار والإنحراف للأصغر سناً، من هنا جاء اهتمامنا بظاهرة الإنحراف وإن لم تكن ظاهرة الدراسة.

تناولنا لظاهرة الإنحراف في دراستنا جاء بهدف معرفة ما إذا كانت هذه الظاهرة ممهدة لظاهرة الاجرام أم لا؟ أي إذا أفلت الطفل أو المراهق من المراقبة الإجتماعية وأصبح منحرفاً سؤلنا هو هل من الضروري أن يصبح ذلك المنحرف مجرماً، وهل كل من أصبح مجرماً مرّاً بمرحلة الإنحراف؟

يرى البعض أن ذلك ليس من الضروري "يختلف المجرم عن المنحرف... المنحرف هو من يعارض بتصرفاته، أراه نماذج ومقاييس خاصة بجماعته التي ينتمي إليها والتي تتحلّى بالامتثالية، فهو ليس بالضروري مجرماً"⁽²⁾، أي أنه أقل خطورة. إلا أنه في نظرنا قد يكون العكس، قد يكون المجرم أقل خطورة لأن المنحرف يمكنه أن يرتكب سلوكاً منحرفاً عدة مرات لدرجة أنه بإمكاننا التنبؤ بها، أما المجرم ونخص 'القاتل' فربما لم يسبق له أن عارض الجماعة وخالف نماذجها، بالعكس قد يكون شخصاً يتصف بالامتثالية أو مجرد إنسان عادي، المهم ليس بمنحرف، ولا بعنيف أو حتى بعدواني، لكن في لحظة انفعال وفي ظروف جد استثنائية ارتكب جريمته، ونقصد هنا جريمة القتل، لذا قيل أن "في داخل كل إنسان مجرماً نائم"⁽³⁾ بتعبيرنا الخاص "لا أحد في مأمن".

إن كان هذا رأينا فيما يخص المجرم، فمن هو المنحرف في نظر دارسيه "عناصر كثيرة تشارك في تحديد سمات المنحرف، الشرطة، قضاة، المحامين، الشهود، وأناس شرفاء...."⁽⁴⁾ وهل يعتبر المنحرف منحرفاً بالسرقة، بتعاطي المخدرات، أو بمجرد سلوكه العنيف؟ "المؤشرات بالنسبة للذكور تبدأ بالتسرب المدرسي، السلوك العنيف، تناول المخدرات... إضافة إلى مجالسة الفرق غير الإجتماعية"⁽⁵⁾.

1- BENCHIKH Farid Zine Dine, La Symbolique de l'acte criminel, Op Cit, p11.

2- PICCA Georges, Op Cit, p14.

3- CARIO Robert, Op Cit, p45.

4- BESSETTE Jean Michel, Op Cit, pp60,61.

5 -CARIO Robert, Op Cit, pp70,71.

وبما أن الانحراف مرتبط بالقوة الجسدية، فذلك ما يفسر أسباب قلة نسبة انحراف البنات، لتساءل: هل عن مؤشرات الفقر والظروف المعيشية السيئة التي أدت بهم إلى تناول المخدرات أو بيعها، أم أنه الذكر يملك استعدادات منحرفة لا علاقة لها بمحيطه أو بمعيشته؟ "الانحراف بكل أشكاله سرقة، تزوير، عنف... هو خروج عن المألوف ليأخذ مكان الأفعال التي تخالف المقاييس الإجتماعية... الانحراف هو التعدي على المقاييس الإجتماعية، مفهوم يستعمل من طرف علماء الاجتماع للإشارة إلى حالات السلوك الذي يخترق قواعد أفراد الجماعة، المتمسكين بها لدرجة الاستنكار نحو الذين خرقوها. الفرد الذي يتبنى لمدة طويلة تصرفات منحرفة يميل إلى التهميش بطريقتين، إما كونه منذ البداية مندمج في جماعة مهمشة فلا يبالي بالرفض، أو اعتدائه المتكررة تدفع به إلى الهامش"⁽¹⁾ أي نابغة منه رغم توفر حاجياته ومراقبة أهله ومتابعتهم لتصرفاته عن قرب واهتمامهم به قصد ادماجه إجتماعيا، لكن دون جدوى.

فقد يكون الانحراف ليس هو نتيجة قلة المراقبة وإنما نتيجة الانضمام إلى النماذج المنحرفة التي جعلته يكتسب معايير وتقنيات الانحراف كالابتذال والشر و"إنكار المسؤولية: بحجة بيع المخدرات بسبب الفقر، السرقة في الأسواق الكبيرة ليست سرقة، أو سرقة سيارة ليس خطير كون صاحبها أمّنها، أو أن الشخص المجرور لم يكن عليه أن يتواجد في المكان وأنه كان سخيًا وقد نال ما يستحقه، وأن السلطات منافقة والمجتمع مرتشي، أو أننا نسرق لتعيش عائلتنا..."⁽²⁾

فخاصة في مرحلة المراهقة يجد المنحرف كل الأعداء ليندمج في جماعات متطرفة، يتبنى أفكارها ليجد لتصرفاته حجج، كعدم توفير حاجاته المادية، أو أنه لا يحب المدرسين... أو مجرد عدم الاستقرار العاطفي، وتلك الأفكار التي تؤدي به إلى سلوك منحرف يملأ فراغه الزمني والعاطفي "في بعض الحالات السلوك المنحرف هو أساسا مشجع في رغبة تخفيض حالة عاطفية مزعجة مرتبطة بالاستقرار"⁽³⁾ أي أنه يبحث عن الاستقرار في جماعات متطرفة لكن خارج النطاق اللازم للأسرة.

"قطعًا حسب القواعد هو رد على الشعور بالظلم... العمل ليس لنا، المدرسة لا تنفعنا في شيء"⁽⁴⁾ بعبارة أخرى؛ لاتباع طريق الانحراف يجد الفرد أو يخترع لنفسه وللآخرين أعداءًا حقيقية كانت أم وهمية

1- CUSSON Maurice, Op Cit, p10.

2- ROCHE Sébastien, Op Cit, p38.

3- Ibid, p90.

4- Ibid, p95.

أو مبالغ فيها ليرفض كل ما هو مألوف ومعترف به بحجة أنه لم يوصله لشيء ينفعه "حين يمجّد جهاز القيم الثقافية أهداف النجاح بوجه عام، ويرفع هذه الأهداف فوق كل شيء، لتصبح الغاية العظمى لغالبية المجتمع، ولكن البناء الاجتماعي يقيد أو يغلق تماماً طرق إمكانية الوصول إلى هذه الأهداف بالنسبة لجزء غير صغير من أفراد المجتمع فإن السلوك المنحرف يظهر وينتشر على نطاق واسع، وتلك القيم التي تجعل من تحقيق هذا النجاح شيئاً مستحيلاً بالنسبة للبعض وينتج عن هذا الصراع معدلات إجرامية عالية".⁽¹⁾ يشير هذا المقطع إلى الانحراف والاجرام معاً، كما أنه دون أن يستعمل المصطلح "الدوركامي" فسرهما في الوضع الأنومي أو الشخص الأنومي، فالمنحرف يمر بحالات أنومية مثله مثل "المجرم" ومثل المنتحر، لكن يبقى على إصرار أنه ليس بالضروري أن يكون المجرم منحرفاً وآلاً تتبأناً بجرمه، وهذا ما يؤكدّه 'فيري' "ليس لدينا أي معطيات تقول أن الفرد يبدأ بالسرقة ليصل إلى القتل".⁽²⁾

كما أننا نصر على عدم الخلط بين مجال سوسولوجية الاجرام وسوسولوجية الانحراف، فغالبا ما ينسب الانحراف للأحداث، وإذا قاموا بجريمة قتل يصبحون مجرمين، لكن ليس بالصدفة بما أننا كنا على علم بتصرفاتهم المنحرفة "الفكرة التي تركز على أن الانحراف هو نتيجة حب الذات المفرط أو يتطلب القسوة".⁽³⁾

بينما هناك من يرى في ظاهرة الانحراف أن الخلل نابع من الوسط الأسري، وأن الأسرة هي المتهمّة الأولى التي تؤدي بالطفل إلى الانحراف بسبب نقص في الحوار، ومن يرى فيه حرفة يختارها المراهق بسبب تمرده على المجتمع، ومن يرى في المنحرفين أنهم ضحايا لأخلاقهم أو ضمائرهم، فمهما كان السبب وحتى ان كان ذلك له علاقة مع أنانية الطفل أو المراهق فذلك يطلب دائماً من المختصين تبني أو اتباع استراتيجية خاصة للتعامل معه "استراتيجية بيداغوجية تربوية"⁽⁴⁾ فهل ظاهرة الانحراف مرتبطة دائماً بظاهرة العنف؟

7- MERTON Robert King, Social theory and social structure, The Free Press, New York in نعيم سمير أحمد ، الدراسات العلمية للسلوك الاجرامي للسلوك الاجرامي، مطبعة دار التأليف، مصر، 1969، 1957، ص224.

2- FERRI Enrico, Présentation de GASSIN Raymond, traduction de l'auteur sur la 3^{ème} édition italienne, La sociologie criminelle(Complètement refondue et mise au courant des progrès de la science du droit pénal de la procédure criminelle), Op Cit, p61.

3- Ibid, p121.

4- Ibid, p21.

العنف، الإنحراف وجريمة القتل

إن ذلك ليس بالأمر الحتمي، أو بنفس المنطق في كل مرة، فمثلاً قد يؤدي العنف إلى الإنحراف قد يكون العكس، أي أن الإنحراف هو من يدفع المنحرف إلى استعمال العنف مثلاً، بتعبير آخر تجارة أو بيع المخدرات فعل خارج القانون، يهدف إلى الربح السريع، في بدايتها قد لا يعلم المتاجر فيها (الطفل، المراهق، الشاب) أنه سيضطر إلى استعمال العنف، "بائعو المخدرات يصبحون فرائس ضعيفة، يجب عليهم إذا اللجوء إلى الدفاع عن أنفسهم بأنفسهم، وهذا لن ينقص من مستوى العنف بالعكس... إن تهريب المخدرات تجارة لا نستطيع النجاة منها إلا بكثير من الشجاعة، القوة الجسدية والقساوة، وبالتأكيد يجب التسلح أو اصطحاب حراس مسلحين"⁽¹⁾ وبالتالي كل هذا قد يؤدي نحو العنف الشديد والى الجريمة أي جريمة القتل.

فالأمور ليست بسيطة وتتطلب دراسة معمقة ومشاركة من طرف مختلف الميادين "المدارس تتعاقب تتفاوت وتتناظر، مدرسة تجريبية، علم الاجرام التطبيقي، علم الإجتماع الجنائي، علم الاجرام... ليست القاعدة إلا تركيباً لسياقات غير محلولة... انها في غاية الانفجار إلى حد اضعاف جهود التأليف، بالإضافة إلى أن في المدارس أنظمة: مثل علم النفس، الحقوق، التاريخ، علم الاحياء، علم الاقتصاد... وماذا بالإمكان القول عن تعدد عوامل الإنحراف، الجانح، المراقبة الإجتماعية، الضحية... لكل من هذه العناصر ديناميكية خاصة مرتبطة بالأخرى، وذلك لعلاقات الخضوع المتبادل، وهذا يعني أن ظاهرة الاجرام تشكل نظاماً إذا ما تعرض عنصرًا ما لتغيير كبير فان العناصر الأخرى تتعرض له بالضرورة... وهكذا فان ظاهرة الاجرام لا تستمد وحدتها من موضوعها الرئيسي فحسب بل من ترابط عناصرها أيضا"⁽²⁾.

سواء العنف الذي سبق الإنحراف أو العكس، فالكل مترابط، والكل قد يؤدي إلى الفعل الإجرامي "الفعل الإجرامي يستعمل فيه العنف"⁽³⁾ وان كان ذلك ليس في جميع الحالات، لكنه غالباً ما تكون الأمور على ذلك النحو خاصة في مثل نوع الجريمة التي نحن بصدد تناولها "جريمة الشجار" التي لا تخلو من العنف، لكن لا ندري ان كان فاعلها انسان منحرف من قبل أم لا، أي هل للتصرف العنيف الذي أدى

1- SZABO Denis, Op Cit, p64.

2- Ibid, p64.

3- PICCA Georges, Op Cit, p3.

إلى القتل أصوله في الإنحراف؟ الجواب سنكتشفه في الميدان، لكن قبل هذا يجب أن نربط بين كل من الإنحراف والعنف المستمدين والمنتشرين في ثقافة العصابات.

الإنحراف، العنف، ثقافة العصابات وجريمة القتل

ينفصل الطفل أو المراهق عن جماعته الابتدائية لينتمي لجماعات أخرى بديلة، وفي حالة ما قام بجريمة قتل في هذه المرحلة فغالبا ما تكون ما بين تلك الجماعات أي العصابات التي ينتمي إليها "ان جرائم القتل المتعلقة بتصفية الحسابات بين منحرفين هي دائما يكثر الحديث عنها".⁽¹⁾

وإن الحديث عن المنحرفين غالبا ما يرفق بالحديث عن العصابات التي غالبا ما يكون القتل فيها ناتج تصفية حسابات فيما بينها "تربط ثقافة عصابات الأحياء عادة بالثقافة الذكرية، التدريب على سلوك الرجولة".⁽²⁾

أي أن تلك العصابات هي من تتولى دور المراقبة الإجتماعية، وتملي عليه تصرفاته بل ردود أفعاله، فلم يعد يشغل المنحرف ويخاف عليه إلا مراقبة عصابته له، لأن مهما كان مصدر تلك المراقبة فهي ضغوط يشعر بها الفرد تتطلب منه الامتثال في جميع الحالات لتبقى "المراقبة الإجتماعية مصطلح سوسيولوجي يستعمله علماء الاجتماع"⁽³⁾ فقد يكون لذلك المصطلح (المراقبة الإجتماعية) نفس المعنى للمراقبة الأسرية أو غيرها، فللعصابات أيضا قواعدها وقوانينها كبديل للنظام الإجتماعي للمجتمع وربما أكثر صرامة.

"... يحلل مؤلفون آخرون على أن العصابات هي أشكال عادية مندمجة في المحيط الشعبي، ليذهب البعض منهم إلى غاية مقارنة عصابات المجتمعات الصناعية بعادات ادخال الشباب في المجتمعات التقليدية، غير أن هذا النوع من التحليل يجد حدوده في إستحالة مقارنة المجتمعات المختلفة الواحدة عن الأخرى نظراً للفترة التاريخية والتنظيم الإجتماعي".⁽⁴⁾

وان كان هذا ليس موضوعنا كون ظاهرة العصابات هي لوحدها ظاهرة تستحق دراسة على حدة، نفهم أن ثقافة العصابات خاصة أكثر بالمنحرفين، وهي ظاهرة تخص المجتمعات المصنعة والمجتمعات الحضرية بالدرجة الأولى لكن في الأحياء الشعبية، لذا نجدها في أحيائنا.

1- MICHEILLI Laurent et ROBERT Philippe, Op Cit, p155.

2- Ibid, p180.

3- CUSSON Maurice, Op Cit, p123.

4- MICHEILLI Laurent et ROBERT Philippe, Op Cit, p178.

"تسمح العديد من النظريات بتقريب ظاهرة عصابات اليوم بحقيقة اختلال التنظيم الاجتماعي،... بالفرد كمنحرف، بالإضافة إلى التركيز على شخصية مشتركة لأخذ شكل عصابة حقيقية بإدانة الذي يرغب في الخروج عن المجموعة... ان تواجد عصابات الشباب المهمشين أو المشردين حقيقة لا مفر منها وأيضاً في ظروف البطالة المكتفة... مفهوم "مارتون لامتالية المنحرف" ضرورة لفهم مكانة انحراف هذه الجماعات".⁽¹⁾ ليصبح المنتمي إليها محكوم عليه أن لا يفصل عنها والا عوقب من طرفها. سواء كان منحرفاً أم لا، ينتمي إلى عصابة أم لا، يسكن في حي شعبي أم لا، فللمهمشين نقاط مشتركة ك"غياب الآمال، الاحباط،... نجدهم في زوايا طرقات احيائهم التي لا يستطيعون الخروج منها فيصبح ذلك الحي مأواهم الرئيسي".⁽²⁾

مما يجعلهم يتسمون بالامتالية للجماعات البديلة أي للعصابات التابعة لأحيائهم، ذلك الحي الذي يلجؤون اليه لسبب أو لآخر "...الفقر، البأس، التعب، الضغط الناتج عن عمل شقي وخطير، الكحول... وغيرها من العوامل التي تحط بالفرد- خاصة إذا كان من الطبقة العاملة الذي ستشعره بأنه ينحط بذاته بصفة كلية - إلى مستوى أدنى في اختيار العبارات، خاصة في حالة صراعات والتي تشجع السلوك الأكثر غريزية والأسرع... لذا باستطاعتنا القول أنه من خلال هذا التسلسل البيوسوسيولوجي يأتي أغلب السلوك الجسدي العنيف الذي ينتهي بجريمة اندفاعية ضد الأشخاص".⁽³⁾

فان كانت صفة العنف غريزة بذات الإنسان يشجعها المجتمع في بعض الحالات أو المناسبات، لا يجب تجاهل المسؤولية الفردية، لأن من أراد تجنب ذلك العنف عليه أن يفكر بطريقة سلمية "يجب أن أعترف بخصمي على أنه شبيهي، انه خير، ضحية، وإذا لم أفهم ذلك فأنا مسؤول عن عنفي".⁽⁴⁾ فكرة جميلة لاجتناب العنف لكن هل يمكن أن نغرسها في أذهان الشباب في أحيائنا الشعبية وكيف؟ خاصة

إذا لم يتوقف الأمر عند العنف بل مع سرعة رد الفعل أي العدوانية لنصل إلى الحالة الخطيرة "العنف، العدوانية والحالة الخطيرة يجب فهمهم بصفة تكاملية... العنف هو التعبير عن حالة داخلية للفرد بسبب خلل وظيفي للمراقبة الإنفعالية ومشاكل التكيف، لكنه قد يتحول إلى سلوك عدواني خطير".⁽⁵⁾ فاذا كان

1- MICHEILLI Laurent et ROBERT Philippe, Op Cit, p179.

2- Ibid, p180.

3- BESSETTE Jean Michel, Op Cit, p27.

4- BOUCEBCI Mahfoud, Op Cit, p86.

5- ROURE Luis et DUIZABO Philippe, Op Cit, pp110,111.

يرى البعض أن العنف مجرد غريزة، فهناك من يرى فيها السبب لكل الحالات الخطيرة التي يعرفها عالمنا اليوم، بقوله: "نحن نعيش اليوم في أشد العنف".⁽¹⁾ فأشد العنف هو ما يؤدي إلى الأسوأ أي إلى انتهاج الأسلوب الشديد المؤدي إلى جريمة القتل.

العنف العمدي والأضرار الجسدية المفضية للموت

إذا كان العنف والحاق الأضرار الجسدية ناتجة عن فعل متعمد فهو إذن تعدي، حتى ان كان فعل عائد إلى تصرف طائش متهور يؤدي إلى الجرح أو قتل الضحية دون قصد، أي أنها تصرفات عنيفة أفضت للموت دون قصد القتل، لذا هناك من عرف القتل العمدي على أنه "القتل الذي يأتي عن نتيجة، بعد النية، طيش، تهور".⁽²⁾ فقد تكون نية القتل جاءت في لحظة توتر نابغة من أحاسيس أو مشاعر أو انفعالات عابرة، تافهة ولهذا السبب أي لهذا النوع من التصرف خصص المشرع الفرنسي العقوبة التالية؛ "عندما يمارس العنف عمديا يفضي للموت دون أن يكون الفاعل له النية، لإعطائه العقوبة الأقصى تكون بخمسة عشر (15) سنة، وعشرون (20) إذا ما كانت ظروف أخطر كالتهديد بالسلاح الأبيض ضد شخص سهل النيل منه".⁽³⁾

كما نجد المشرع اللبناني أيضا تعرض إلى هذا النوع من القتل "ان من تسبب بموت انسان عن غير قصد بالضرب أو العنف أو شدة أو بأي عمل آخر... وهذه الجريمة هي المعبر عنها بجريمة تجاوز القصد أو الجريمة المتعدية القصد وهي شكل من أشكال القصد الخاص... تحتل مرتبة وسطى بين الجرائم القصدية والجرائم غير المقصودة، وهي تتحقق عندما ينتج عن فعل نتائج أشد جسامة من تلك التي كانت متوقعة أو ممكنة التوقع من قبل الفاعل. فالفاعل أراد تحقيق نتيجة معينة من وراء فعله، غير أن الفعل أدى إلى نتيجة أشد حسماً من الأول".⁽⁴⁾

من هذا يجوز لنا طرح اشكالية النية، التي من الصعب- ان لم يكن من المستحيل -اثباتها في بعض حالات القتل، خاصة أننا وجدنا لها جواب في التشريع اللبناني "القصد الاحتمالي: ماهيته؛ بانتفاء النية بإزهاق الروح فإنه لا يعود من مجال تطبيق أحكام القتل قصد إذا أن المشرع علق العقاب على هذه

1- ROURE Luis et DUIZABO Philippe, Op Cit, p111.

2- LAGADEC Jean, Op Cit, p538.

3- Ibid, p536.

4 - شلالا نزييم نعيم، دعاوي جرائم القتل، (دراسة مقارنة من خلال الفقه والاجتهاد والنصوص القانونية)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2000، ص84.

النية بألات وعلى حصول هذه النتيجة المعينة... القصد الاحتمالي يتوافر عندما يتوقع الجاني نتيجة ضارة من أي نوع كانت...⁽¹⁾ الذي لا نجد ما يشبهه في القانون الجزائري.

فهل بإمكاننا الحديث عن فراغ قانوني؟ فالنية قد لا يعلمها حتى الجاني خاصة إذا ما كان في حالة غياب الوعي بسبب المواد السيكوباترية أو الغضب بسبب استفزاز المجني عليه له، ففي نفس السياق (النية) وجدنا في نفس المرجع "اثبات نية القتل: نية القتل أمر خفي يبطنه الجاني في نفسه ولا يمكن الاستدلال

عليه إلا من خلال ظروف القضية ووقائعها وملابساتها"⁽²⁾ قد نفهم أن المشرع يشاطرنا الرأي إذا توقف هنا لكنه يواصل "اذ أن الظروف والوقائع هي التي تكشف عن نية القتل وتظهرها، وبذلك تكون النية مسألة موضوعية...⁽³⁾ لكن إذا لم يذكر الفاعل فعلته كيف يذكر نيته؟

فهل المؤلف 'شلالا' يتناقض، أم ذلك راجع إلى ضرورة الحزم في مسألة النية لإصدار الحكم ضد الذي بقي على قيد الحياة، فنجد يواصل أقواله ليوضح معنى النية أي حالة اثباتها بالعبارات التالية "لا يمكن تثبيت قرينة وجود العداوة السابقة بين طرفين، ويجب اثبات العمد بأدلة واضحة اذ أن جريمة القتل العمد تتميز في القانون عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بأركان مادية ومعنوية تشمل على عناصر خاصة هي تفكير الجاني بالجرم ثم التصميم على ارتكابه ثم تهيئة أسباب ذلك ثم مراقبة المجني عليه واختيار الوقت الملائم... ثم التنفيذ"⁽⁴⁾ وهذا ما لا يتوفر في جرائم القتل التي لا يعرف الجاني ضحيته إلا في اليوم الذي تعدى عليه بسبب شجار نشب بينهما الذي بدأ بمناوشات كلامية ثم تطور إلى اعتداءات جسدية.

1 - نفس المرجع، ص 38.

2 - شلالا نزييم نعيم، المرجع السابق، ص 45.

3 - نفس المرجع، ص 49.

4 - نفس المرجع، ص 38.

خصائص ومراحل جريمة الشجار حسب مختلف الدراسات والمؤلفين

توصل دارسي جريمة الشجار التي هي جريمة قتل ظرفية إلى خصائصها المشتركة التي حاولنا أن نلخصها حسب مختلف الدراسات.

بعدما رأينا كيف تتدخل كلا من العدوانية والعنف، بمثابة شرطين أساسيين لحدوث جريمة الشجار، هناك من درس نوع جريمة القتل التي نود تحليلها بصفة سوسولوجية في مجتمعنا إلا وهي 'جريمة الشجار' وأعطى لها خصائصها (الخارجية والداخلية) بل حتى مراحل وقوعها.

"المشكلة الإجرامية مشكلة الجميع والكل يساهم في حلها، يجب توفر الضحية أولاً، ثانياً الخضوع لإهانة، ثالثاً نقص وسائل الدفاع لدى الضحية، رابعاً توفر السلاح. ان الجريمة فعل ظرفي أو استجابة لما يحدث خارجياً، استفزاز، فرصة، اهانة... حتى أنه يضع المجرم نفسه عن قصد في ظروف يعلم أنه من شأنها أن تؤدي إلى الجريمة... وذلك حسب ميوله إلى الجريمة التي قد تكون قوية، تتوزع قابلية تلك الإستعدادات بطريقة غير متساوية بين الأشخاص. لقد تم البرهنة باستمرار على أنها قوية عند الذكور مقارنة بالإناث بين سن الخامسة عشر (15) والخامس وعشرين (25) سنة بالمقارنة مع الأعمار الأخرى ولدى العازبين بالمقارنة مع الأشخاص المتزوجين".⁽¹⁾

ولأن جاءت هذه العبارة مكتملة لتعريفنا الاجرائي لجريمة شجار. نستخلص أن جريمة الشجار شغلت باحثين من قبلنا وكانت موضوع دراسة لكن في بلد آخر وان لم يعطى لها اسم. أعطى 'سزابو' الخصائص الخارجية التي تتميز بها هي الاهانة، توفر السلاح تخص الذكور (الرجال)، أما عن الخصائص الشخصية فهي تتفاوت حسب الإستعدادات الشخصية لكل واحد من الغريمين، اضافة إلى وضعهما نفسيهما في ظروف ملائمة لمثل هذه الجريمة، أما عن الحالة المدنية (العزوبية) مثلها مثل المنتحر الذي يقدم أكثر على قتل نفسه ما دام لم يترك أسرة أو أولاد خلفه.

لكن ورغم دقة هذا التعريف وتوافقه مع جريمة دراستنا إلا أن هذه المكونات غير كافية لوحدها لكن ترافقها أو تسبقها حركات أو مشاعر أخرى "كالغضب أو النصائح الخبيثة... بما أن نتائجها لم تكن منتظرة بحيث أنها تثير الكره"⁽²⁾ نصائح من طرف الموجودين أو الحاضرين... الذين يزرعون الحقد أو يزيدون من حدته، فالحقد وان كان مؤقتاً قد يؤدي إلى انفعال لحظي لكن خطير ومؤسف دون أن ننسى العنصر المحدد لكل المشاعر السيئة والمشارك في أغلب جرائم القتل إلا وهو الغضب.

1- SZABO Denis, Op Cit, pp4,5.

2-Ibid, p13.

ف نجد تعريف آخر لجريمة القتل على أنه "القتل العمدي البسيط هو الذي يرتكب في حرارة شجار وفي الحركة الأولى من الغضب"⁽¹⁾ فبالنسبة له القتل البسيط هو ذلك الذي يتم في حرارة الشجار نتيجة الغضب، الغضب كأهم محفز يمر بها المتشاجرون لينتقل أحدهما للفعل دون الآخر لعله الأكثر غضبا. فإذا كان سبب الشجار تافه لعل الغضب هو أقوى عامل مؤدي إلى القتل، خاصة إذا عُرف الغاضب بصفة العدوانية أو العنف. عنصر أو عامل الغضب ورد كذلك عند المؤلف اللبناني كأهم ما يميز جريمة قتل مختلفة عن جرائم القتل الأخرى "...أي أن المتهم أقدم على فعله بثورة غضب الشديد... استفاضة المتهم من العذر المخفف".⁽²⁾ يعتبر إذن الغضب حسب المؤلف اللبناني ليس فقط المحدد الأساسي لجريمة الشجار وإنما يرى فيه سببا للاستفاضة من الظروف المخففة، بما أن الإنسان حين لا يتحكم في غضبه لا يدرك ماذا يفعل.

فالقانون اللبناني يخص بوضوح القاتل، بسبب الغضب الاستفاضة من الاعذار المخففة بشكل واضح "الاقدام على القتل بثورة الغضب الشديد استفاضة المتهم من العذر المخفف المقصوص في المادة (252) لعقوبات لبنان".⁽³⁾ فهل ليس لنا الحق في أن نفكر في أن يستفيد الفاعل في مثل هذه الظروف من الظروف المخففة في بلادنا، خاصة إذا كان المجني عليه هو من أثار غضبه بالشتيم والتقليل من قيمته واستفزازه وطعنه في شرفه وربما تهديده بالسلح الأبيض؟ فالغضب شعور عميق ومعقد للدراسة، لكنه قد ينتج عن عبارات تافهة تكتسي أسلوب التهديد "إذا ما ذهبت سأقتلك وأخذ بحقي بنفسى"⁽⁴⁾ يغمر الإنسان ويجعله يتصرف دون التفكير في النتائج ليعترف الجاني بعد أن فات الأوان "تصرفت دون العلم أين كان سيأخذني فعلي".⁽⁵⁾

لأن الغضب وحده قد يشكل نوع من العدوانية أو العنف اللذان قد يظهران ظرفيا، ليؤديا إلى ما أطلقنا عليه بـ'جريمة الشجار' فتتدخل العدوانية بطريقة كبيرة لتصبح أو لتصنع حالة خطيرة "الحديث عن الحالة الخطيرة أو عن مفهوم الخطر، هو حينما يكتسي معنى التهديد على الشخص أو على الأشياء المؤدية

1- BENATEK Abdelatif, Op Cit, p6.

2- شلالا نزييم نعيم، المرجع السابق، ص89.

3 - نفس المرجع، ص174.

4-DELMAS MARTY Mireille et autres, Op Cit, p55.

5- Ibid, p64.

إلى الجريمة... والعلم الإجرامي حاليا ليس لديه أي منهج يعتمد عليه ليصلح الحالات الخطيرة مثل هذه ما دام غير قادر على التنبؤ بها".⁽¹⁾

لكن وان اختلفت الأسباب، سنلاحظ أن المشاعر التي تؤدي إلى جريمة القتل تلتقي في عدد من النقاط "لأن المشاعر التي توحى بالجريمة ضد الأشخاص، القتل أو القتل العمدي، أو القتل مع سبق الاصرار والترصد، غالبا ما يكون سببها هو الانتقام بدافع عزة النفس أو الغضب".⁽²⁾

لأن الشعور أو حالة الغضب مرتبطة في مختلف المناسبات والأحوال بعزة النفس التي نفسها مرتبطة بالشم والسب "كل أذى ارتكب على عزة النفس، إذا تعلق الأمر بمواجهة أو شتم، تشكل عند الذي أصيب رد فعل الكره الشديد، مصحوب بالرغبة في الانتقام على الذي تسبب في الأذى".⁽³⁾

لأن إذا ما علمنا أن إصابة عزة النفس يصطحبه الشعور بالظلم فيبيح استعمال العدوانية ضد الخصم "الشعور بالظلم... متشاجرين يعتبرون أنفسهم مجني عليهم ويصنفون أنفسهم أصحاب العدالة... التحمس بسبب الاهانة، الغضب الشديد... يرون أنفسهم مصلحين للأخطاء. عند شعورهم بأنهم ضحية ظلم سيطلبون من خصمهم أن يعتذر منهم وان لم يتحصلوا على مبتغاهم سينتقلون إلى الفعل... يقارن 'فالسون' 'Fielson' بين أنواع الجرائم لسنة (1983) ضمن أربعة وتسعون قضية للقتل العمدي، خمسة وستون قضية تظهر فيها نوع من الاشارات العدوانية من طرف الضحية أتتبع بنفس الفعل العدوانية من طرف المعتدي، الذي سيرد على الشتائم بالشتائم وعلى التهديدات بالتهديدات وعلى الضربات بنفسها، وبنفس الحركات العدائية أي الحرص على الرد بالمثل"⁽⁴⁾ كل هذا ينطبق على جريمة الشجار، بتفسير آخر، قبل أن يكون الجاني جانبا أي قاتلا: كان مجني عليه أي مظلوما في عزة نفسه أي منتهك في شرفه، لأن ليس من الغريب أن تكون للقاتل أو "للمجرم" كرامة أو شرف، أم رجولة، "مما أطلق عليه 'فريد بن شيخ' بـ "كرامة المجرم".⁽⁵⁾

وللفهم أكثر يشرح لنا 'سزابو' 'Szabo' النقاط الأساسية التي تعرضنا إليها بالطريقة التالية:

1- ROURE Luis et DUIZABO Philippe, Op Cit, p25-28.

2- DELMAS MARTY Mireille et autres, Op Cit, p 21.

3- ROURE Luis et DUIZABO Philippe, Op Cit, p58.

4- SZABO Denis, Op Cit, pp26,27.

5- BENCHIKH Farid Zine Dine, La symbolique de l'acte criminel, Op Cit, p141.

-نقطة الشرف وتطور الاهانة: هناك اهانات تنتهك قواعد الشرف، كالضحك، التحدي، نظرات الاحتقار، ملاحظات محرجة، قلة الاحترام، الشتم، كلها تمس السمعة وعزة النفس".⁽¹⁾

المس بالشرف وعزة النفس يؤدي إلى حب الانتقام خاصة إذا كان ذلك أمام الحاضرين؛

-عندما تكون الاهانة بطريقة علنية، وعند تشجيع الحاضرين للمهان لانقاذ شرفه، سيتطلب ويستلزم اعتذارات، وإذا لم يتحصل عليها بإمكانه بعد ذلك التقوه بكلام جارح، ثم الضرب وإذا كان الاعداء مسلحين فقد تؤدي المواجهة إلى انهاء حياة واحد منهم".⁽²⁾

وإن كانت هذه باختصار تسلسل أحداث الجريمة التي تتم نتيجة شجار، ما يمكن أن نضيفه هو أنه لا يشترط أن يكون الاثنان مسلحين بل يكفي أن يكون واحد فقط منهما مسلح لينتهي الشجار بجريمة دم.

-إذا كان المتخاصمين ذوا قوة متعادلة، هما أقل عرضة لإصابات خطيرة إذا تشاجرا بأيدي فارغة، وإذا كان أحدهما مسلحا أو موهوبا بقوة عظيمة يمكن أن ينتهي الشجار بإصابات خطيرة أو موت أحد المتصارعين".⁽³⁾

فحمل السلاح ومجرد اشهاره بهدف تخويف الخصم غالبا ما يؤدي إلى استعماله سواء من حامله أو غير حامله.

-"الهلع: يحدث أن الاشتباكات والشجار ينطلق من مسألة عدالة أو شرف، تجر إلى الرعب. في الواقع حين يصبح الشجار حادا، ينتهز المتخاصمان الفرصة لتبادل التهديدات، الأخذ بموقف الهجوم، وفي بعض الأحيان التلويح أو الاشهار بالسلاح. فيظهر كل واحد أكثر خطورة من الآخر، وللحفاظ على الحياة يجب علينا الضرب الأول "إمّا هو أو أنا".⁽⁴⁾

هكذا توصل 'سزابو' إلى تلخيص مراحل جريمة الشجار، وعن آخر مرحلة نلتمس مقولة "البقاء للأقوى" لنعيد صياغتها "البقاء للأسرع" أو للأشدّ أو للأكثر عنفا وبمجرد تحرير العنف المكبوت أو إستغلال العدوانية ضد الآخر. "ظروف العنف الخطيرة: عندما يكون الدافع الأول للقتل في غاية التفاهة، يجب

1- SZABO Denis, Op Cit, p28.

2- Ibid, p28.

3- Ibid, p35.

4- Ibid, p28.

الاهتمام بالنظرة التي يوجهها كلا المتخاصمان إلى الآخر، يتركون العنف يسيرهم إلى أبعد الحدود، فمثل هذه الحوادث غير نادرة، بل تبين كيف بإمكان مشاجرة بسيطة أن تؤدي إلى القتل".⁽¹⁾ بالنظر فقط، أو بالنظرات المتبادلة يفهم كل واحد الآخر، وقد تترجم كل لغة الكره، قد تلخص كل رسائل الاحتقار والاستفزاز، لتشتعل نار الغضب ويشيع حب الانتقام.

ولفهم كل ما سلف ذكره من مكونات وخصوصيات وعوامل ودوافع جريمة الشجار يلخص لنا نفس المؤلف مكونات جرائم الشجار لكن هذه المرة بمراحل حسب تسلسل أحداثها، بالطريقة التي توصل إليها في دراساته كالتالي:⁽²⁾

1- المرحلة الأولى: ان المهين هو المخطئ، يرفض الخضوع، يرجع، لا يدفع الدين، أو يلاحق فتاة باعتدائه.

2- المرحلة الثانية: الإنذار، الانتقاد، الشتم، الأمر، التهديد.

3- المرحلة الثالثة: التشدد، يكرر قول كلام جارح، يرفض الاعتذار.

4- المرحلة الرابعة: العراك، كل واحد يرد في المواجهة بكلمة جارحة، بكلمة أكثر احراجا إلى حد أن تكون الكلمة غير كافية. أكثر من الخوف، الرعب، يخشى أحد المتخاصمين على حياته وإذا لم يستطع الفرار ولا تقادي الضرب، يرغب في انقاذ حياته وذلك بإلغاء خصمه تماما.

وهذا ليس بسيناريو وإنما بمثابة نفس النقاط أو المراحل لجريمة الشجار قد يجدها كل من درس هذا النوع من الجرائم. فهل بإمكاننا اعتبار هذه الجريمة جريمة قتل عمدية مع سبق الاصرار والترصد؟ أم مجرد جريمة قتل عمدي؟ أم القتل بدافع الدفاع عن النفس أم ماذا؟

يستدل نفس المؤلف بدراسة غيره "في دراسة قام بها الفليوسوف 'فالسون' 'Felson' في سنة (1983) توصل إلى أن الذين انتهى بهم الأمر إلى الموت هم في أغلب الأحيان من شتموا الآخر مقارنة بالذين نجوا من الموت. وهم أيضا أكثر من وجهوا أو تفوهوا بتهديدات، اشهروا السلاح، وجهوا ضربات، ان كثرة العنف أثناء الشجار هي في العديد من الأحيان مسؤولية مشتركة"⁽³⁾ لتكون جريمة الشجار أعنف صورة لصور العنف.

1- SZABO Denis, Op Cit, p32.

2- Ibid, p33.

3- Ibid, p34.

فهل من جاني هنا وهل من ضحية، أم كلاهما ضحية، أم كلاهما جاني، أم الجواب يكمن في الحديث النبوي "القاتل والمقتول كلاهما في النار" بما أن المجني نفسه كان مستعدا للقتل، لكن البقاء كان للأسرع. ومثلما هناك عوامل بتوفرها ترفع حظوظ الجريمة، هناك أخرى بغيابها ترفع حظوظ حدوثها "عدم الصلح أو زرع الخصومة... ينفجر الشجار تحت أعين الآخرين، يمكن أن لا يكون لهؤلاء أي تأثير على الأعداء، ولكن في أغلب الأحيان حضورهم ليس حيادي، بإمكانهم اطفاء النار كما بإمكانهم زيادتها زيتا".⁽¹⁾

فللطرف الثالث أي الحاضرين أو الشهداء أو مجرد مشاهدين مسؤولية لا يستهان بها في مثل هذه الجرائم، ليس فقط لأن المتخاصمين يكونا أكثر حساسية عندما يتعرضان لمثل هذه المواقف أمام الآخرين سواء كانوا أصدقاء أم غرباء فيسعون إلى إنقاذ صورتهم بأي ثمن، بل لأن هؤلاء كثيرا ما يحرضون بزيادة التوتر أحد المتخاصمين على الجريمة وبدلا من التعقل وتهذئة الأوضاع يضخمونها مما يحفز ويعجل أخذ القرار وعضو التآني يتسرع للانتقال إلى الفعل.

فبغيا المصلحين، تتضاعف العدوانية ويتصاعد العنف، وما يزيد الطين بلة هو التفوق في البنية الجسدية أو توفر السلاح الأبيض مما يطلق عليه بـ"العنف الحديث"، فبغياهما لا يمكننا استيعاب أن شجارا بسيطا قد ينتهي بالقتل. فما هو الحال إذا ما أضفنا عوامل أخرى، كتناول المواد السامة أي السيكوباترية أو الكحول، مما تخلق أو ترفع لدى الشخص "الارادة الإجرامية"⁽²⁾ كما أطلق عليها 'فريد بن شيخ'

"اذ يرى بأن له الحق في استعمال السلاح، له الحق في تصويبه نحو شخص محدد. بمعنى الارادة نحو هدف وهو ارتكاب جريمة قتل عمدي...".⁽³⁾ ويبدو أن كل من درس جريمة القتل إستعمل نفس الألفاظ، منها عزة النفس والغضب، السلاح الأبيض... إلخ أي أنه تعرض إلى نفس الدوافع.

اذا لم يتم التخطيط في كل جرائم القتل، بعبارة قانونية ليست كلها جرائم قتل مع سبق الاصرار والترصد، لأن هناك أنواع أخرى من بينها الجريمة التي تحدث دون تخطيط، جريمة القتل الشبه عمدي وان صنف من قبل القانون جرائم عمدية "الجرائم التي تقلت من كل التنبؤات الإنسانية، كالقتل العمدي، بما أنها

1- SZABO Denis, Op Cit, p34.

2- BENCHIKH Farid Zine Dine, La Symbolique de l'acte criminel, Op Cit, p69.

3-DELMAS MARTY Mireille et autres, Op Cit, p21.

ترتكب بصفة عامة نتيجة الشجار الذي غالبا ما يحدث دون سبب وفي ظروف أكثر فجائية⁽¹⁾. وهذا هو القتل الذي يهمننا في دراستنا هاته النوع الذي يحدث نتيجة شجار دون سبب، يعني السبب فيه تافه، وفي ظروف مفاجئة إلا أنها تُصنَّف قانونيا- وللأسف -ضمن القتل العمدي.

ظروف مفاجئة كالتالي ذكرناها ويفسرها الباحث اللبناني بالربط فيما بينها بقوله "الاستفزاز الشديد المفاجئ هو أي فعل غير مشروع أو أية اهانة يكون من شأنها أن تفقد الشخص القدرة على كبح غضبه وتحمله على التهجم على مصدر الاستفزاز"⁽²⁾ أي أنه يرى في الاستفزاز نفسه تجاوز خطير ويحمل الأول في استفزاز الآخر مسؤولية غضب المُستَفَز، ليوصل "الاستفزاز هو فقد الشخص السيطرة على نفسه خلال ارتكاب الفعل المسند اليه، ويستفاد ذلك متلاحق الأحداث وترابطها والزمن التي يفصل بينها... ليس على المتهم اثبات دفع الاستفزاز الشديد المفاجئ وراء مرحلة الشك المعقول بل يكفي أن تشأ الظروف والملابسات والقرائن التي ترجع صحة روايته ليستفيد من الظروف المخففة"⁽³⁾.

فهل يستفيد الفاعل المُستَفَز المُهَانُ في بلادنا من نفس الظروف لتخفيض الحكم، هذا ما سنراه في الجانب الميداني أي ما تقيدنا حالاتنا وإلا فما الفائدة من التحقيق والبحث عن صحة الروايات والأحداث! وكآخر عنوان أو نقطة للجانب النظري - وان كان ذلك بطريقة وجيزة-ارتأينا أن نقدم، ودائما حسب مختلف المؤلفين وحسب النماذج الدراسية، إضافة إلى الجانب الديني(الحديث) بعض سبل لمكافحة الجريمة التي لا يمكن أن تتحقق إلا بدعم المؤسسات الإجتماعية، خاصة أننا تبينا التيار الشمولي منذ بداية الدراسة.

سبل مكافحة الجريمة ودور مختلف المؤسسات

بعد كل ما تم سرده إلى حد الآن من أسباب، مظاهر، ظواهر، دوافع الجريمة وبعد تبيننا لمفهوم الأنومية كظاهرة تتواجد بطرق متفاوتة في جميع المجتمعات، لما لها دخل في حدوث الجريمة، وأن عدم الاستقرار الاقتصادي، الأسري، الإجتماعي وغيرهم ينتج عنه ظاهرة الأنومية فتفقد المعايير الإجتماعية سلطتها وتستبدل بمعايير غريبة أخرى، لتصبح الأنانية المعيار الأساسي، يسعى الفرد من خلالها لتأكيد ذاته

¹- BOURRIE-GUENILLET Martine avec la participation de BAUMSTARD Luc et autres, Op Cit, p36.

² - شلالا نزييم نعيم، المرجع السابق، ص55.

³ - نفس المرجع، ص40.

بأي طريقة، وإن كان ذلك على حساب الجميع وبأبشع السبل منها إلغاء الآخر، فهل من حلول وبأيدي من تتوفر؟

مهما كان مجال التخصص سواء كان علم الاجرام، علم العقاب، علم الجنائي، علم البيولوجية الجنائية، علم النفس الجنائي... الخ الهدف هو التقليل من نسبة الجريمة "سيحضر رجال الشرطة، القضاة والهيئات الاصلاحية على طريقتهم للإسهام في ردع الجريمة. من المستحيل تجاهل كل الممثلين الذين باستطاعتهم المساهمة في الردع أو نقص من الجريمة".⁽¹⁾ لكن الحل لا تكمن إلا في مكافحة أي محاولة لتقليل نسبة الجريمة، بعبارة أوضح، السؤال هو كيف يتم تقليل نسبة الجريمة "الكفاح ضد الجريمة هو جسر المرور إلى ربوع نعمة الأمن. لأن الإدراك السليم للأسباب هو وحده الكفيل بذلك... مكافحة الجريمة هو محاولة الجمع بين الرحمة بالمجرم من جهة والوقاية من الجريمة من جهة أخرى، وهما نقيضان لا يمكن الجمع بينهما، فالرحمة بالمجرم لا تؤدي بحال إلى الوقاية من الجريمة، بل هي عامل مساعد على الجريمة... كما أن الوقاية والعلاج تتطلب الضرب على أيدي المجرمين".⁽²⁾ قد تكون قبل الجريمة بتحسين الأوضاع الاجتماعية بأكملها، ذلك لأن المجتمع بمختلف مؤسساته له قسط من المسؤولية في انحراف أفراده إذن بإمكانه المشاركة في الحل، "...لأن النقص يكمن أيضا في طريقة التكوين أو نقص في التكوين... الجامعة مثلا لها أيضا مسؤوليتها فهي لا تشجع التكوين في هذا التخصص لتُكوّن مسؤولي المستقبل في العدالة الجنائية... هناك أزمة العدالة الجزائية وفي تعليم القانون الجزائي".⁽³⁾

وان لم يتغير ذلك فعلى التخصصات التي تهتم بالجريمة أهمها علم الاجتماع مسؤولية أن تقترح سبل العلاج "ما يهم العالم الاجتماعي للجريمة هو معرفة الظروف البيولوجية، المادية والاجتماعية للجريمة وتحديد العلاج والأدوية الاجتماعية التي من شأنها تحقيق التوازن".⁽⁴⁾

كما للمجتمع بأكمله مسؤولية نحو أفراده وذلك باعادة ادماجهم "في ظروف كهذه على المجتمع الذي باسمه تتحقق العدالة الرد على السلوك الإجرامي بتوفير الامكانيات للمحكوم عليهم لسد فراغ تلبية

1- SZABO Denis, Op Cit, p5.

2 - رحمانى منصور، المرجع السابق، 2006، ص229.

3- Bicca Georges, Op Cit, p 24.

4- FERRI Enrico, Présentation de GASSIN Raymond, traduction de l'auteur sur la 3^{ème} édition italienne, La sociologie criminelle (Complètement refondue et mise au courant des progrès de la science du droit pénal de la procédure criminelle, Op Cit, p65.

حاجاتهم ولإعادة ادماجهم وعليه اعادة تصليح ما أفسده المحكوم عليه بما أنه قد أخفق عندما لم يتنبأ بظهور العوامل المشجعة للانتقال للفعل الإجرامي".⁽¹⁾

كما على المراكز التي من شأنها أن تعاقب أو تربي المساجين أن تنسق عملها مع المختصين في مجال الاجرام "لو كنا نستطيع العمل مع أصحاب السجون ومراكز اعادة التربية، جزء كبير من الظاهرة ستفهم".⁽²⁾

لأن اعادة الادماج مسؤولية الجميع "حين يدرك المجتمع أن المسجونين بشر وأنهم عائدون اليه وعندما يقوم بدوره الايجابي نحوهم، حينئذ يقترب اليوم الذي يتناقص فيه عدد الذين لا يستتشقون سمات الجريمة".⁽³⁾

أي ضرورة تدخل الإنسانية "كل الظروف، كل النقائص لا تمحو من مسؤولية الفاعل وإنما تخففها فقط والقاضي إذا ما أراد تحقيق العدالة حقيقةً بطريقة منصفة وانسانية، عليه أن يرفع عينيه عن الملف لرؤية المتهم وفهمه، قبل أن ينقل نص القانون الذي سيستعمله للنطق بالحكم"⁽⁴⁾ لأن "ليس بالحقن العضلية سنعيد ضمائرهم"⁽⁵⁾ بل ينبغي أن نهتم بالمحكوم عليه كشخصية و"الحديث مع المنحرف عما يقلق داخله هي أحسن وسيلة للتنبؤ والعلاج"⁽⁶⁾ لكن هذا يخص المنحرف أو الصغير في السن، لأن سبل الوقاية تبدأ من الصغر "التربية المدنية بأبعادها العملية هي عبارة عن تلقين الأطفال والشباب بصورة عملية وفعالة مبادئ السلوك الإجتماعي في البيت والمدرسة والشارع والمهنة ومبادئ احترام الغير واعانته وتجنب ما يضر به وخلق ضمير إجتماعي في كل مواطن...".⁽⁷⁾ فما بال الكبير في السن أي الراشد أو الكهل أو حتى... " ...الشعور بالانتساب يتولد عن غريزة طبيعية في الإنسان... تربطه إلى مجموعة بشرية يقاسمها الأفراد... وعندما يشعر المواطن بهذه القوة النفسانية التي تربطه بمجتمعه، يلمس حقيقة أن سعادته مرتبطة بسعادة مجتمعه وأن أمنه ورقيه مرتبطان بأمن ورقى مجتمعه لا يسع هذا المواطن

1- CARIO Robert, Op Cit, p33.

2- BENCHIKH Farid Zine Dine, La symbolique de l'acte criminel, Op Cit, p107.

3 - كنيون اسكادر، ترجمة صاحب محمود، المرجع السابق، ص294.

4- BENCHIKH Farid Zine Dine, La symbolique de l'acte criminel, Op Cit, p45.

5- Ibid, p58.

6- Ibid, p115.

7 - العوجي مصطفى، التصدي للجريمة (دروس في العلم الجنائي2)، مؤسسة نوفل، بيروت، 1987، ص208.

إلا القيام بأعماله وكأنها خدمة إجتماعية يؤديها إلى أقرانه وبالتالي إلى نفسه ووطنه⁽¹⁾ روح الانتماء هي إذن السبيل الأنجح لتفادي الجرائم.

فاذا كانت تربية الطفل هي عمل وقائي ضد الانحراف "ربط التربية بالوقاية من الانحراف هو الناحية المهمة التي تستوقفنا وتستتبط انتباهنا... الأمثال والعبر في تربية الطفل كثيرة وكلها ترمي إلى تركيز على أهمية التربية في تهيئة الظروف المؤاتية التي تسمح للطفل بتلقي أكبر قسط من العناية لتكوين ما يدعي بالتوازن العاطفي..."⁽²⁾ لا ينبغي إهمال دور الأسرة الأساسي جدًا طيلة عمر الإنسان "المحافظة على الأسرة تكون بإسداء الرشد والنصح لها والعمل المباشر في اقتلاع جذور الفساد والانحلال منها"⁽³⁾. إضافة إلى دور المدرسة "...وقائية ترمي إلى حماية المجتمع من الانحراف يجب أن تركز على تربية الطفل ورعايته... وتزويد المواطن بما يؤهله لمواجهة مشاكل الحياة ولا سيما السلوكية منها وتضمن له حظا وفيرا في تجاوز الصعوبات اليومية كما تساعده على تأمين حياة إجتماعية بصورة منتظمة يسودها الأمن والاستقرار"⁽⁴⁾.

ودور المؤسسات الدينية أو كيفية تلقين الدين "إن الدين ليس فقط مجرد اقامة الشعائر الدينية والعبادات ولكنه يشمل أعمال الشخص وتصرفاته في أعماله الشخصية وتصرفاته اليومية وهو يعد عنصرا أساسيا من عناصر التنشئة المستقيمة... إن الدين بما له من تأثير ايجابي على نفسية الفرد غالبا ما يحول بين ذلك الفرد وبين ارتكاب الخطيئة أو الجريمة... إن العلاقة بين الدين وحسن الخلق تعتمد على مقدار تمسك الفرد بدينه بنية صادقة. فالثقة بالدين والايمان به له دور بدون شك أثر فعلي على تصرفات الشخص... أثر الدين في سلوك الإنسان"⁽⁵⁾ لذا لا مانع أن يقترح علم الاجرام أيضا حلولا من وجهة النظر الدينية، ومن بين وأهم ما له علاقة ببحثنا، وكما رأينا إلى حد الآن، دور وعامل الغضب في مثل هذه الجرائم العرضية، فلا بأس أن نقدم في آخر الفصل النظري كسبيل لمكافحة الجريمة ما حثنا عليه نبينا محمد (صل الله عليه وسلم) في هذا الحال.

1 - العوجي مصطفى، المرجع السابق، ص 209.

2 - نفس المرجع، ص 210.

3 - نفس المرجع، ص 217.

4 - نفس المرجع، ص 218.

5 - نفس المرجع، ص 220.

فصل هدية (ص) عن الغضب

لا الغضب (1)

وبما كان الغضب والشهوة جمرتين من نار في قلب ابن آدم أمر أن يطفئها بما ذكر... وبما كان المعاصي جميعها تتولد من الغضب والشهوة وكان نهاية الغضب القتل، ونهاية الشهوة الزنى قرن بينهما في (الانعام) و(الاسراء) و(الفرقان).

فصل هدية (ص) عن الغضب

وأمر (صل الله عليه وسلم) من اشتد غضبه أن يطفئ جمره الغضب بالوضوء والقعود إن كان قائماً والاضطجاع إذا كان قاعداً، والاستعاذة بالله من الشيطان.

الحذر من الغضب، من حديث سليمان بن صرد قال استب رجلان عند النبي (صل الله عليه وسلم) ونحن عنده جلوس وأحدهما ليس صاحبه مغضباً قد احمر وجهه فقال النبي (ص) أنى لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه ما يجد، لو قال أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

ومن منا لم يعرف في حياته ذلك الشعور، شعور حب الانتقام بدافع الغضب على شخص أهاننا، أو سرقنا، أو شتمنا، أو ظلمنا، أو تعدى علينا...

¹ - بن عبد الوهاب محمد، مختصر زاد المعاد في الهدى خير العباد للإمام ابن الجوزية، مكتبة العصرية صيدا، بيروت،

الخاتمة

تطرقنا إلى الجريمة بصفة عامة، وإلى جريمة القتل ثم نوع الجريمة التي نحن بصدد تناولها والتي ميزناها عن بقية جرائم القتل الأخرى لما لها من ظروفها خاصة جدا قد تشكل بحد ذاتها ظواهر للدراسة، كالعنف، العدوانية، حمل السلاح... الخ.

أما تناولنا لظاهرة الإنحراف، والعصابات - مع التذكير أن مجال دراستنا هو الاجرام وبالضبط الجنائية - فذلك يعود إلى عدة أسباب؛ فمن المستحيل التعرض إلى الاجرام أو الجنائية دون التعرض إلى الإنحراف خاصة عندما يتعلق الأمر بالتطرق إلى العوامل المؤدية للظاهرة، فبالاستناد لمختلف الدراسات السابقة رأينا قد تكون نفسها، كما أن الكثير من الدارسين في دراساتهم لم يخصصوا الواحدة دون الأخرى.

لذا حاولنا إبراز الاختلاف الكامن بين الظاهرتين من جهة، مع اصرارنا على أن من يقوم بجريمة الشجار لا يشترط أن يكون منحرفا، وان كان هذا الأخير مؤهلا لأن يقوم بها باسم العصابات.

لكن - وبالرغم أن هذا ليس موضوعنا - قد فهمنا بأن التدهور الذي يحدث في العلاقات الشبابية لا يكفي ليؤدي حتما إلى القتل لو لم توجد عوامل أخرى كالتالي سبق ذكرها إلى حد الآن؛ المخدرات، الكحول، السرقة، حمل السلاح، الشتم، الاستفزاز، الآلية المؤدية إلى الغضب كأهم عنصر يتخوف منه المثير للجريمة، مما لم يفت التشريع اللبناني من التطرق إليه وتخصيص الأعذار المخففة له.

فإذا كان الشارع أو الحي لا يرحم المراهق والمنحرف، فالراشد وغير المنحرف أيضا يجازف ويركب الأخطار بشكل يكاد يكون يومي، فالمسألة ليست مسألة سن أو مكانة إجتماعية، وإنما الأمور تتعلق بخطورة ما يجري في الشارع من مظاهر العنف بشتى أشكاله والتي بإمكانها أن تؤثر على كل الأفراد دون إستثناء ولو بشكل نسبي ومتفاوت.

أما فيما يخصنا ومن خلال مختلف الدراسات والمراجع بذلنا مجهودًا للفصل بين الظاهرتين، وتطرقنا إلى ظاهرة الإنحراف بصفة خاصة بهدف الجواب عن سؤالنا؛ فيما إذا كان المجرم أو بالضبط قاتل اليوم هو منحرف الأمس، بعبارة أخرى أردنا معرفة ما إذا كان الإنحراف نقطة عبور نحو الجرم وهل هذا الأخير مصير كل منحرف؟ وهذا ما نريد الاجابة عنه من خلال دراستنا الميدانية، خاصة أننا لم نجد أي دراسة تجبنا بطريقة واضحة عن هذا السؤال.

ومن بين الأمور المنتشرة بكثرة في شوارعنا أو مجتمعنا - والمحددة لهذا النوع من الجرم للأسف - هو السب أو الشتم الذي غالبا ما يكون بالأمر، والذي يقصد به اهانة الشخص في كرامته والمساس بشرفه والذي يعتبر من أشد أنواع الاستفزاز ويستحق النظر فيه، خاصة بالنسبة لشعبنا الغيور على شرف

نسائه، المتحمس في الانتقام له، الشديد الإنفعال والسهل في إثارة غضبه، لذا نتساءل؛ هل ليس من الأصح أن نشدد عقوبة حمل السلاح عوضاً أن نترك شبابنا يجول بالأسلحة البيضاء ولا يتدخل القانون إلا حينما يحدث ما لا يمكن معالجته إلا بالمثل أي جريمة دم.

فمسألة الضرب المفضي للموت المقترن بإشكالية النية التي من الصعب الحسم فيها بما أن الفعل أي القتل كان بدافع الغضب المفاجئ بسبب الاستفزاز عن طريق الشتم والسب خاصة وليس عن تخطيط، لا يكون له نفس درجة التخوف ان لم يكن أحد المتخاصمين مسلحاً ليتحولاً من متخاصمين إلى مقتتلين، فان تطرق القانون الجزائري إليها بصفة عامة، ففي بعض البلدان كلبنان وفرنسا اقرحت لهذا النوع من القتل مواد خاصة قريبة من الدقة.

فاذا اعتبر العنف من طرف غيرنا ك'كريستوف بورمانس' 'Christophe' Bormans ' أنه ميدان الجريمة أخلاقياً وإجتماعياً يجب محاكمته، ما نعتبره نحن عدواً يجب إقصاؤه هو الغضب، إذ أكدت دراسة مغربية على أن الغضب هو القاسم أو العنصر المشترك في جميع جرائم القتل، فهو بمثابة السوسة التي تتخر وجدان الإنسان لتدفعه إلى حد الانفجار.

فاذا كانت الدراسة الأمريكية لـ 'سيتل' 'Seattle' تقسم السلوك الإجرامي إلى ثلاثة أوقات، الأول الذي يؤدي بالانتقال إلى الفعل، الثاني في الفعل نفسه والثالث في نتيجة الفعل، فالغضب نتيجة الاستفزاز بشتى الأساليب ندرجه في المرحلة الأولى، بما أنها أول المراحل التي يمر بها القاتل لينتقل إلى المرحلة الثانية لاطفائه، وعند المرحلة الثالثة أي عند نيته من خصمه يكون الغضب قد انطفأ.

كما أننا نرى فيه (الغضب) شعور يشترك فيه الجميع، ولعل الإنسان الراشد أكثر من الحدث من كونه أكثر احتكاكاً بالوسط الإجتماعي، ولربما اللطيف أكثر من العدوانية لأنه أكثر تحسناً للمشاعر الإنسانية. لذا الحديث أو السنة النبوية قدمت ارشادات أو نصائح لتفادي عواقب ذلك الشعور الذي لا مفر منه.

هكذا ننهي الجانب النظري بطرح أهم سؤال: يا ترى هل سنجد في ميداننا ما وجدناه في النظريات وفي الدراسات السابقة، وفي النماذج التي قدمت لنا عن طريق مؤلفين من مختلف المجتمعات، أم أن الأوضاع والحالات ستختلف حينما نقرب وندرس ميداننا الخاص أي الجزائري والذي - وللأسف الشديد - لا يخلوا من عامل العنف بكل أنواعه الرمزي، اللفظي أو الجسدي؟

الجانب التطبيقي

"نرجو أن يجد القراء الذين يتساءلون عن معنى السلوك
الإجتماعي في مجتمعنا ما ينمي تذوقهم للبحث التطبيقي"

Raphaël Desanti et Philippe Cardon

الفصل السابع
دراسة الحالات
(تحليل المحتوى بطريقة طولية)

"الرجوء إلى قصص الحياة سيعود بمنفعة كبيرة لأنه سيعطي
الفرصة للتعرق القصصي"

Raphaël Desanti et Philippe Cardon

مقدمة

في البداية يجب التذكير أن هذه الحالات- الواحد وعشرين (21) حالة -تم العثور عليها في سبع (7) سجون مختلفة عبر التراب الوطني، صادفنا حالات حكم عليهم بتهمة جريمة القتل العمدي ضمن حالات القتل الأخرى، لكن اقتصرنا على الحالات التي حدثت نتيجة شجار لذا أطلقنا عليها "جريمة الشجار"، دون أن ننسى الحالة الثانية والعشرون (22) التي أضفناها خارج السجن، لما لها من تشابه مع الحالات الأخرى.

تحليلنا للحالات في الجزء الأول سيكون بطريقة طوليةlongitudinale، أي أننا سنحاول التطرق إلى كل حالة على حدة، الحالة تلوى الأخرى، بمحاولة التوغل والغوص في عمق شخصية كل مبحوث، لأن لكل مبحوث حياة، ظروف، معاناة، ماض يختص به وحده، وذلك بتتبع مراحل حياته لمحاولة كشف خفايا النفس البشرية فيه، هل كان شخصا "عاديًا"؟ منحرفًا؟ مريضًا؟ ... كيف كانت طفولته؟ كيف مرت أطوار دراسته؟ ما مستوى ثقافته؟ ما هي المهن التي اشتغلها؟ هل عانى من حرمان عاطفي أو مادي؟ ما مكانته الإجتماعية؟ هل لديه سوابق قضائية؟ كيف كانت علاقته بأفراد بيئته، بزملائه بوالديه؟ ...الخ، لعلنا نجد خلا في مرحلة من مراحل حياته يكمن فيها سر ميوله الإجرامية أم لا نجد!

الفئة الأولى: سجن قسنطينة الحالة (01-09)

تقديم الحالة رقم: 1

- السن الحالي: 43 سنة
- سن دخول السجن: دون جواب
- المستوى الدراسي: ثانوي
- الحالة المدنية: متزوج، أب لثلاثة (3) أطفال
- آخر مهنة قبل دخول السجن: دون جواب
- منطقة السكن: دون جواب
- الانتماء الجغرافي: وسط المدينة
- منطقة وقوع الجريمة: قسنطينة
- نوع الجريمة: قتل عمدي
- تاريخ وقوع الجريمة: دون جواب
- مدة العقوبة: دون جواب
- المدة المنقضية: دون جواب
- المدة المتبقية: دون جواب

تحليل الحالة وفقا للمحاور

- المحور الأول: التنشئة العائلية (المستوى الإجتماعي-الاقتصادي، العلاقات الأسرية والعائلية...)
ولد المبحوث رقم واحد (1) في وسط حضري من ولاية قسنطينة، في عائلة نووية نوعا ما كبيرة العدد؛ سبع (7) إخوة هو أصغرهم، في حي شعبي في عمارة مستأجرة منزلهم من أربع (4) غرف. وبالرغم من أنه لم يذكر مهنة الأب إلا أنه- كما يتضح من الأجوبة -لم يعاني من الناحية المادية (كان يملك سيارته الخاصة) وأن مستواهم الاقتصادي كان "جيدا"، إذ كان الأب يعمل باستمرار قبل التقاعد.
توفي أبوه وعمره لا يتعدى الثامنة (8)، يقول إن ذلك أثر عليه دون توضيح السبب. أما الأم فهي لا زالت على قيد الحياة وعمرها يناهز السبعين (70) حاليا. وهي امرأة أمية، من نفس المستوى الاقتصادي-الإجتماعي للأب، لم تمارس أي مهنة قبل الزواج ولا بعده. أما عن العلاقة التي كانت تسود بين الوالدين فيصفها بأنها "عادية"، مع ذكر بعض المشاكل بينهما "القليل"، يتذكر أن هذا بدأ مبكراً حين كان في السابعة من عمره، دون اعطائنا نوع المشاكل.

المستوى الدراسي للأب "ثانوي"، طبعه "هادئ" وعلاقته معه يصفها بالـ"عادية"، أما الأم فهي "حنون" وعلاقته بها كانت حسنة. وعن سؤالنا عن صغره يقول بأنه كان طفلاً "مطيئاً"، وحينما يخطئ كانت أمه توبّخه وأبوه يعاقبه (دون ذكر الطريقة)، إلا أنه لم يعان من التمييز في تعاملهما مع إخوته وأخواته، ممّا لم يؤدّ به إلى تفضيل أحدهما على الآخر. وعن سؤالنا إذا ما كان لديه ذكريات جميلة يجيب بـ"نعم" دون ذكر نوع تلك الذكريات، ولم يجب عن السؤال إذا ما كان لديه ذكريات أليمة. علاقته مع إخوته سواء الذكور أم الإناث يصفها بـ"الحسنة". أما عن العلاقة مع الأخوال والأعمام فيصفها على أنها "جيدة" وكانوا يتبادلون الزيارات.

* بالنسبة للحالة الأولى؛ لا شيء يشد الانتباه إلا حد الآن، كونه تربي في جو قليل المشاكل، إلا أنه لم يذكر لنا من الذي تكفل بهم مادياً؟ ومن اعتنى بهم بعد وفاة الأب؟ خاصة أنه كان لا يزال طفلاً (لم يتعد الثامنة)، ولم يذكر لنا هل كانوا يتلقون مساعدات مادية؟ ولا عدد مداخيل الأسرة (أي عدد الافراد الذين كانوا يعملون). لم يعط أي معلومات عن أخواته البنات واكتفى بالقول إن علاقته بهن كانت حسنة. كما كان لديه أصدقاء من الحي ومن الجيران الذين لُقّبهم "المستقيمين".

- المحور الثاني: المستوى الدراسي والثقافي (المسار الدراسي، المسار والسيرة المهنيان، والجانب الثقافي).

بناءً على أن للمبحوث مستوى ثانوي، فسننطلق إلى ثلاث مراحل دراسية، بدايةً من المرحلة الابتدائية؛ كان تلميذاً متوسطاً، وإن كان أصدقاؤه قلائل، إلا أن العلاقة التي كانت تجمعهم بهم "جيدة" وبالمعلمين "عادية". يشير لنا أنه كان يحب الدراسة، ولم تكن لديه أية مشاكل داخل المدرسة.

نفس المعلومات يذكرها لنا في المرحلة المتوسطة؛ إذ كانت علاقاته "قليلة" و"جيدة" في نفس الوقت مع الزملاء، "عادية" مع المعلمين، ولم يحصل له أن تسبب في أية مشاكل، كما كان مستواه متوسطاً.

أما فيما يخص آخر مرحلة دراسية وهي المرحلة الثانوية، فيكتفي بذكر أنه ظل متوسط المستوى، وبأن علاقته مع الأساتذة والزملاء كانت "عادية" دون أن يرد على بقية الأسئلة.

وإن لم يذكر لنا مهنته فهو يقول أنه لم يكن له أصدقاء من الوسط المهني إلا "قلة" منهم، وأن علاقته كانت "عادية" سواء معهم أو مع المسؤولين ودون مشاكل.

أما عن ثقافته فهو يستعمل اللغتين، العربية والفرنسية، كما أنه يقرأ الجرائد ويشاهد التلفزة باللغتين، دون ذكر نوع الجرائد، أو نوع الأفلام. ولا يستعمل الأنترنت. وعن الموسيقى فهو يقول إنه كان يستمع إلى الموسيقى في مرحلة الشباب دون ذكر نوعها، إلا أن هذا لم يتواصل في المراحل التالية دون أن يذكر السبب.

* الشيء الوحيد الذي بإمكاننا استخراجها من هذا المحور كونه تراجع في نوع العلاقات التي كانت تجمعهم مع أصدقائه في المرحلة الأخيرة من المشوار الدراسي، من "جيدة" إلى "عادية"، كما أن مشواره الدراسي سمح له باكتساب مستوى ثقافي معين.

- المحور الثالث: الحياة الزوجية (للمتزوجين أو المطلقين أو الأرملة)

لم يذكر المبحوث عمره حينما تزوج- وكان لديه مشكلة مع ذكر السنوات -لكنه ذكر عمر زوجته ثلاثة وعشرين (23) سنة، تم الزواج عن حب وهي من وسطه المهني- رغم أنه لم يذكر لنا مهنتهما -مما أدى إلى توقيفها عن العمل. كان يعيشان مع عائلته في نفس المسكن وكان لديهما ثلاثة (3) أطفال. يعتبر زواجه "سعيد" دون مشاكل، وعن طبيعة معاملته لأطفاله كانت كما أشار إليها "لينة" و"صارمة".

* إلى حد الآن في هذه الحالة كل شيء يبدو عادياً، وإن أشار لنوع التربية التي كان يعطيها لأطفاله بوضعية اختيارية (لينة وصارمة) وهما علامتان متعاكستان، وهذا لا يعني بالضرورة وجود تناقض فقد يكون ذلك حسب الحاجة والمواقف التي يتعرض لها مع أولاده.

- المحور الرابع: شخصية المبحوث (الحالة النفسية والصحية، نوع العلاقات، سلوك المبحوث، الجانب الاخلاقي-الديني، السوابق القضائية...).

في البداية نَصِفُه مثلما وصف نفسه بـ"هادئ" الطبع و"إجتماعي"، لا يشتكي من أي مرض عضوي أو عاهة جسدية أو مرض نفسي. يؤمن بالله حتى وإن لم يذكر الديانة، ورغم أن كلا الوالدين كانا يصليان وكانا يحثانه على الصلاة إلا أنه لم يُجب إن كان يصلي أم لا؟ لكنه يذكر أنه كان يصوم رمضان. لم يسبق لأحد من أفراد العائلة أن دخل السجن. أمّا عن مخالطته داخل العائلة يقول بأنّ لديه أصدقاء ولم يكن منهم منحرفين، نفس الشيء بالنسبة لأصدقاء الحي والجيران. أما فيما يخص أصدقاءه على مدى المشوارين سواء الدراسي أو المهني، كانوا قليلين ولم يكن بينهم منحرفين، بل يصفهم أنهم "مستقيمون". لم يحدث وأن هرب أو طرد من البيت. لم يسبق وأن تناول المخدرات ولا حتى السجائر، ولكن يصرح لنا أنه تناول الكحول لأول مرة وهو في السادسة عشر (16) من عمره، دون أن يذكر لنا مع من تناولها ولا ظروف تناولها. لكنه اكتفى بذكر أنه توقف عن ذلك دون إعطائنا الأسباب.

* كما يبدو أن المبحوث رقم (1) لم يصادف في كل مراحل حياته أصدقاء السوء (منحرفين)، من أي جهة كانت، لا من العائلة ولا من المحيط السكني (الحي والجيران) ولا الدراسي ولا حتى المهني. أول الأشياء التي لفتت انتباهنا في هذا المحور أنه قد يتناقض حينما يقول إن جميع أصدقائه سواء من العائلة أو من الحي أو من الدراسة مستقيمين، في حين أنه أجاب عن سؤال آخر أنه احتسى الخمر لأول مرة مع

صديق دون إعطائنا المكان أي لم يذكر أين تم ذلك.

- المحور الخامس: الجريمة (أحداثها، أطرافها، ظروفها، تصورات المبحوث...)

لم يقص علينا المبحوث وقائع الجريمة لكنه يعطينا سببها، وهو محاولة الضحية سرقة "حاول سرقتي". وهو في حالة سكر قتل شخصاً لا يعرفه، وإن لم يكن ينوي ذلك بـ"خنجر". يقول إنه لم يكن معتاداً على حمله وأن خصمه كذلك كان يحمل سكيناً. وإن لم يذكر مدة العقوبة ففي نظره هو لا يستحقها ولم يكن يفكر في ما كان ينتظره من عقاب، وأنه ليس المسؤول الوحيد، فالضحية هو من أثار غضبه بشتمه ولكنه نادم على فعلته كونها كلفته "عمراً طويلاً في السجن"، "أبعدته عن عائلته"، و"عن زوجته".

* نلاحظ من خلال هذه الحالة أن المبحوث تجنب كل الاسئلة المتعلقة بالجريمة، إلا أنه ذكر لنا عدد من العناصر: الخمر فهو من كان شارب الخمر، حمل السلاح من الطرفين، الغضب نتيجة محاولة السرقة والشتيم. أي الأجواء كانت كافية لحدوث مثل هذه الجريمة (جريمة شجار). وبالرغم من أن المبحوث ليس له أية سوابق إجرامية، ولم تأت جريمته هذه عن سبق إصرار وترصد، ويصعب الحسم

في مسألة النية، إلا أنها جريمة أتت نتيجة شجار. أما عن عنصر المخدر أو السكر، فيقول بأنه قد توقف عن تناول الكحول لكنه يتناقض حينما يصرح بأنه ارتكب جريمته وهو في حالة سكر.

تطبيق الحالة على الفرضيات ومدى تحققها

الفرضيات الجزئية

-الفرضية الأولى: للسلوكات المنحرفة (الخمير، المخدرات، الدعارة) دورا كبيرا في حدوث جريمة الشجار. العامل أو المؤشر الوحيد في هذه الحالة لسلوك الإنحراف هو الخمر الذي كان كافيا لتشجيع المبحوث على ارتكاب الجريمة.

➤ ومن هنا يمكننا القول بأن الفرضية الأولى تحققت ولو بمؤشر واحد.

-الفرضية الثانية: تأتي جريمة الشجار كرد فعل على استفزاز الضحية (شتم، إهانة، إثارة غضب) للفاعل.

في نظره لا يستحق مدة العقوبة- وإن لم يذكرها -و بأنه ليس المسؤول الوحيد عن النتيجة (الجريمة) بل يتقاسمها مع الضحية عبر عنها ب"من طرف الضحية"، كون هذا الأخير هو من تسبب فيها بمحاولة سرقة وشتمه مما استفزه وأثار غضبه.

➤ في هذه الحالة، الفرضية الثانية إذن تحققت أيضًا.

-الفرضية الثالثة: حامل السلاح الأبيض يكون أكثر استعدادا (أو تعرضا) للقيام بجريمة قتل أثناء الشجار.

وإن صرح الجاني أنه لم يعتد حمل السلاح الأبيض، فإنه ومن خلال المعطيات كلاهما (الجاني والضحية) كانا يحملان السلاح الأبيض.

➤ ومن هذا، نتأكد من الفرضية الثالثة.

-الفرضية الرابعة: تحدث جريمة الشجار بسبب ظرف مفاجئ (دون سبق الإصرار والترصد، دون خلافات سابقة، بعدم وضوح نية القتل وتعد أول جريمة للفاعل).

في هذه الحالة جاءت الجريمة مفاجئة بحيث حاول المجني عليه خداع وسرقة المتهم الذي لم يكن يعرفه، فلا وجود إذن لسبق الإصرار والترصد، فلم تكن هناك علاقة بينهما ولا خلافات سابقة، أما عن النية فحسب تصريحات الجاني لم يكن ينوي القتل كما أنه ليس له سوابق قضائية.

➤ ومن هنا تتحقق الفرضية الرابعة.

فهل تكفي كل هذه المعطيات لاعتبار المبحوث الأول مجرماً بالفطرة، أم أن جريمته وليدة الظرف؟
الفرضية الأساسية

جريمة قتل الشجار هي فعل متسرع (دون التفكير في العقاب القانوني) برغبة رد الاعتبار ولو مؤقتاً يتبعه الندم.

أما إن كان نادماً على فعلته فهو كذلك كونها كلفته عمراً طويلاً في السجن، أبعده عن أهله، عن زوجته، يخشى من نظرة المجتمع. ولا يضيف أشياء أخرى وإنما اكتفى بوضع علامات في الخانات بالتصريح أنه لم يكن يبالي بالعقاب القانوني، المهم في ذلك الوقت كان يريد رَدَّ اعتباره.

➤ الفرضية الأساسية تتحقق بما أن الجريمة هنا جاءت رغبة في رد اعتبارٍ متسرعٍ تَبِعَهُ الندم.

❖ التحليل العام وتأويل الحالة

يبدو من الوهلة الأولى بأن المبحوث الأول في عيِّنتنا كتوم، ولا يقول إلا ما يريد البوح به، والواضح أنه لا يريد أن يتذكر وقائع الجريمة لكون الكثير من المعلومات ناقصة خاصة تلك التي تخص الجريمة (نفاصيلها، أحداثها، تاريخها ولا حتى مدة العقاب سواء المدة المنقضية أو المتبقية). وقد يكون هذا دليلاً آخرًا على حالة الندم التي يعيشها. إلا أن هذا لم يمنعه من ملء الاستبيان، وإن اكتفى في غالب الأحيان بوضع علامات في الخانات التي كان يراها مناسبة لأجوبته. وذلك ليشاركنا تجربته الأليمة (الجريمة) أو يتقاسم معنا ولو القليل من خطوات حياته. فمثلاً عند الإجابة عن عدد الإخوة يذكر أسماءهم واحداً واحداً "الظاهر، النوي، قدور، السعيد، علاوة، صبحيو، عمار". وإذا ما رجعنا إلى طفولته ومراهقته بإستثناء وفاة الأب، كل شيء كان يبدو عادياً، ولا شيء يستدعي الوقوف عنده. بالنسبة للعلاقات الأسرية والعائلية كانت عادية، كان طفلاً مطيعاً، لم يسبق وأن هرب أو طرد من البيت. عدد الأصدقاء في الحي ومع الجيران وفي الوسط الدراسي أو المهني كان قليلاً، يصف وضعيته كل مرة بالعادية. أما عن حياته الزوجية يصفها بالسعيدة، إذ تم الزواج عن حب وظل يتعامل مع زوجته التي تم اختيارها من الوسط المهني بلطف. أما المعاملة التي كان يتعامل بها مع الأطفال فكانت تارة بلطف وتارة بصرامة. لم يكن لأحد أفراد عائلته سوابق عدلية. لم تكن له أي علاقة بالمجني عليه ولا تظهر لنا أي إستعدادات إجرامية لديه، خاصة أنه ليس لديه سوابق عدلية. كونه لا يعرف ضحيته فلا وجود لحالة سبق الإصرار والترصد. مع أنه متزوج يحب زوجته وسعيد في حياته الزوجية وله ثلاثة (3) أولاد، إلا أنه يتضح من البداية أن الوازع الديني ناقص لديه، فهو لم يذكر إن كان يصلي أم لا، واكتفى بالقول إنه كان يصوم.

لا شيء يبشر ببذور إجرامية ماعدا الخمر إذا اعتبرناها مؤشر لمجال الإنحراف الذي ادّعى أنه توقف عن تناولها.

وإن كان الخمر العامل المشجع أو المساعد على الجريمة الخاص بالفاعل، فمحاولة السرقة كانت بمثابة العامل الخارجي. لا يذكر أنه نادم من الناحية الدينية "غضب الله".

✓ وبالرجوع إلى نظرية "الانتحار" من الصعب تصنيفها في أحد النوعين أنانية أم أنومية، لكن حسب المعطيات هي كلاهما. لكن حسب نظرية 'فيري' فبإمكاننا اعتباره مجرمًا بالصدفة أو بالظرف.

تقديم الحالة رقم: 2

- السن الحالي: 35 سنة
- سن دخول السجن: 30 سنة
- المستوى الدراسي: متوسط
- الحالة المدنية: أعزب
- آخر مهنة قبل دخول السجن: تاجر مخدرات
- منطقة السكن: دون جواب
- الانتماء الجغرافي: خارج المدينة
- منطقة وقوع الجريمة: قسنطينة
- نوع الجريمة: قتل عمدي
- تاريخ وقوع الجريمة: أوت 2010
- مدة العقوبة: إحدى عشر (11) سنة - بصفة غير واضحة-
- المدة المنقضية: خمس (05) سنوات
- المدة المتبقية: ست (06) سنوات

تحليل الحالة وفقا للمحاور

- المحور الأول: التنشئة العائلية (المستوى الإجتماعي-الاقتصادي، العلاقات الأسرية والعائلية...).

ولد المبحوث رقم اثنين (2) في أحد الأحياء الشعبية خارج مدينة قسنطينة. نشأ في عائلة نووية لكنها كثيرة الأفراد، متكونة من خمس (5) إناث وأربعة (4) ذكور، ترتيبه داخل الأسرة "وسط". يقطنون في شقة هي سكن جماعي. موزعون كالاتي الذكور- ماعدا الأصغر- في غرفة، البنات في غرفة الضيوف، الأب والأم والأخ الأصغر في غرفة النوم. يتراوح مستواهم (الإخوة والأخوات) الدراسي من المتوسط إلى الجامعي (3 جامعيون، 2 ثانويون، 4 متوسطيون). من بين الإناث طيبة والبقية بطالين وبتّالات. الأخت الطيبة هي الوحيدة التي كانت تملك وتقود سيارة. لم يكن لديهم إلا ثلاثة مداخيل، إضافة إلى هذه الأخيرة (الطيبة) الأب والمبحوث. عدد المتزوجين: أختان وأخ واحد.

الأب الذي كان لديه مستوى متوسط كان يعمل "كهربائي عمارات" قبل التقاعد، "طيب الطبع. أما الأم فهي من نفس المستوى الإجتماعي للأب، تحمل شهادة ابتدائية، هي كذلك امرأة "حنونة"، والعلاقة التي كانت تجمعهم بهما علاقة "حسنة". حيث لم يكن لديهم تفضيل في معاملة أولادهما. وعن علاقته بالأخوة والأخوات فيصفها بـ"العادية". وفيما يخص العلاقة بين الأبوين فهي "جيدة". لكن لكونه طفلا "شقيا" كان يفر من البيت في العديد من المرات. كلاهما (الأب والأم) كانا يعاقبانه بـ"الضرب" الذي غالبا ما كان "مبرحا". العلاقة سواء مع الأخوال أو الأعمام يصفها بـ"الجيدة" حيث كانت الزيارات بينهم لا تنقطع. إضافة إلى هذه الأجواء الحسنة في كثير من الأحيان كان يخرج برفقة عائلته في نزهات.

* بالرغم من هذه العلاقات والأجواء العائلية التي تبدو كما يصفها لنا بالجيدة، ورغم المستوى المعيشي "المتوسط"، إلا أنه عن السؤال إذا ما كانت لديه ذكريات جميلة يجيب بـ"لا". ورغم ذكره للضرب المبرح الذي كان يتلقاه من كلا الوالدين (الطيب والحنونة) لم يدرجها ضمن الذكريات الأليمة مبررا ذلك باعتزافه أنه هو السبب "أنني كنت أدرك بأني أنا المخطئ".

- المحور الثاني: المستوى الدراسي والثقافي (المسار الدراسي، المسار والسيرة المهنية، والجانب الثقافي).

أما عن مسيرته في الوسط الدراسي، في الابتدائي كان تلميذاً "متوسط" وعلاقته بالمعلمين والزملاء كانت "عادية". وبالرغم من قوله إنه لم يكن لديه مشاكل في هذه المرحلة، إلا أنه لم يُخف علينا بأنه "لا يحب الدراسة"، والدليل على هذا أنه من تلميذ متوسط أصبح "ضعيف" في مرحلة المتوسطة.

بقيت علاقته مع الأساتذة "عادية" ويشير أنه لم يُقم أي علاقة مع الزملاء، كما لم تكن لديه أية مشاكل داخل المتوسطة. إلا أنه توقف عن الدراسة دون أن يستفيد من أي تربص ولا يذكر شيء عن التحاقه

بالعمل. يشير إلى نوع مطالعته آنذاك أنها كانت "دينية" لكنها لم تدم حسب اعترافاته. قراءته للجرائد باللغة العربية "الشروق". لم يكن يشاهد التلفزة ولا يتواصل على شبكة الأنترنت، وإنما كان يستمع لـ"الشباب حسني" الذي توقف عن سماعه كونه حسب تصريحاته "سئمت منها".

* لا يحب الدراسة وتوقف عنها في المرحلة المتوسطة، وكل شيء يعبر عنه بـ"العادي"، ولا شيء يذكره عن العمل، مما يؤكد أنه كان بطالاً أو كانت له مهنة مشبوهة. مطالعته الدينية قبل دخول السجن لم تتواصل على جميع مراحل حياته، وحتى الغناء الذي كان يحبه سئم منه. ومن هنا يبدو أنه شخصية سريعة السأم والملل.

- المحور الرابع: شخصية المبحوث (الحالة النفسية والصحية، نوع العلاقات، سلوك المبحوث، الجانب الاخلاقي-الديني، السوابق القضائية...).

يشير لنا المبحوث رقم (2) منذ البداية أن لديه أخ داخل السجن عند ذكر مهن الإخوة والأخوات- وكأنها مهنة -"أخ في السجن، مرتين بنفس التهمة، 1- سرقة: 6 أشهر، 2- سرقة: 8 أشهر". كما صرح عندما سألناه عن وجود أفراد من العائلة منحرفين "أخي متعاطي للمخدرات". تناول أول سيجارة وهو في سن العاشرة "10"، يقول أنه تعلمها مع أخيه، ورغم تلقيه عقاب من طرف أخيه الأكبر لم يتوقف عن ذلك. أما عن بقية علاقاته فهو يقول إنه لم يكن لديه أصدقاء من الوسط العائلي، إلا أنه يذكر أنه كان بينهم منحرفين مع ذكر نوع الانحراف "مخدرات وسرقة"، وحتى من الوسط الدراسي سواء الابتدائي أو المتوسط والذين "كانوا يتناولون السجائر". لم يكن لديه أصدقاء. يقر بأنه كان يفر من البيت "مرات عديدة"، وأحياناً يُطرد ويُرجع ذلك "لأنني كنت منحرفاً"، دون إعطاءنا وجهته. أما عن الكحول فبدأ في تناوله في بداية الشباب الثامنة عشر "18" من العمر، رفقة "صديق من الحي"، ورغم عقاب الأب لم يمتنع عنه. زيادة على السجائر والخمر بدأ تعاطي المخدرات وهو في سن المراهقة الخامسة عشر "15" سنة مع أصدقاء الحي...الكيف، الحشيش". وتدخل كلا الوالدين والأخ الأكبر لم يفده في شيء بل ظل يتعاطاها بزيادة الجرعات "عدد لا يحصى" مثلما جاء في أجوبته. وعن السؤال كيف كان يتحصل عليها أجاب "بنفسي". أما عن معاشرته العاهرات فبدأها في سن العشرين "20". وعن سوابقه الإجرامية يكتب لنا حرفياً "10 سنوات و7 سنوات متاجرة مخدرات 2 تحطيم ملك الغير 3 سنوات سرقة المجموع 21 سنة".

* في البداية نشير إلى أنه لم تُملأ أي معلومة تخص الحالة النفسية الصحية للمبحوث. يُصِرُّ على عدم مجالسته لرفقاء السوء كالذين كانوا يتعاطون السجائر في المدرسة أو المتوسطة، لكنه يبدو جلياً أن أول سيجارة إن لم يتعلمها معهم فهو تعلمها مع الأخ المتواجد حالياً في السجن للمرة الثانية. ويقول أيضاً أنه

كان من بين أقربائه من يتناول المخدرات لكنه لم يتخذهم أصدقاء، لكن هذا يبدو غريباً كونه أصبح يتناولها وفيما بعد يتاجر بها. وإن محاولة إنكار علاقته بجلساء السوء يجعله في تناقض، فقد ذكر أنه تعلم الخمر مع "صديق" له "في الحي" رغم أنه ذكر سالفاً أنه لم يكن لديه أصدقاء من الحي. بالنسبة لنا تبقى الأمور غير واضحة؛ فعمره لا يتعدى الثلاثين (30) ومجموع العقوبات كما أشار إليه (21 سنة)، حتى وإن كانت أقصى عقوبة التي هي عشر (10) سنوات نالها على آخر جريمة وهي القتل، تبقى الأمور غير واضحة بما أنه انقضت منها خمس (5) وبقيت ست (6) فالمجموع في هذه الحالة يساوي إحدى عشرة (11) سنة وليست عشر (10). كما أن عمره حالياً خمسة وثلاثون (35) سنة، إذا أنقصنا خمسة (5) فقد دخل السجن آخر مرة في الثلاثين (30) من عمره، مسلّمين بأن مجموع العقوبات هو واحد وعشرون (21) عاماً. فإذا ما أنقصنا خمسة (5) التي قضاها لآخر عقوبة فيبقى لنا ستة عشر (16)، أي أنه منذ هذا السن المبكر (16) أو قبله وهو داخل السجن، بما أنه كان كلما خرج من السجن يرتكب جريمة أو جنحة تعيده إلى السجن مرة أخرى..

- المحور الخامس: الجريمة (أحداثها، أطرافها، ظروفها، تصورات المبحوث...)

عند سرد وقائع الجريمة كتب لنا، مستعملاً كل الفراغ المخصص للجواب "كانت هناك عاهرة تأتي لحيّنا عند أختها وكانت تريد الارتباط بي ولكني كنت غير مبالي بها فارتبطت بالضحية الذي كان يتاجر معي في المخدرات. وبعد عدة أيام ذهبت للاصطياف في البحر فتلقيت منها مكالمة وكانت تريد أن تأتي وكنت دائماً أتجنبها وفي أحد الأيام اتصلت بي فقلت لها إن اتصلت بي مرة أخرى أخبر صديقك فقامت بالاتصال به وكذبت عليه وأخبرته بأنني أنا من يتصل بها فقام بالاتصال بي وبدأ يشتم ويسب فغضبت منه وقمت بشتمه لعدم معرفته بالقصة. ولما عدت للاصطياف تحدثت إليه وأخبرته بكل شيء لكنه لم يرد الاقتناع بذلك مع الرغم أنني لدي شهود بذلك وفي إحدى الليالي كنت عائداً إلى المنزل وسمعت أصوات أقدام من خلفي فوجدته يحمل سكيناً وأراد ضربي على مستوى الوجه فهربت منه وذهبت إلى المنزل وحملت سكيناً وسيفاً وذهبت رفقة بعض الأصدقاء وشربنا الخمر والحبوب المهلوسة. وفي منتصف الليل ترصدت له وقمت بالاعتداء عليه ولكني لم أكن أريد ضربه على مستوى البطن".

جرت الجريمة في فصل الصيف "أوت" سببها حسب المبحوث "أراد ضربي"، وصف الفعل بـ"تصفية حسابات"، ولا يرى أنها "خلافات" وإنما "مشاجرة" سببها "إحدى العاهرات"، وكان هناك العديد من العاهرات. يعرف الضحية "جيران"، معترفاً أنه خطط وتربص لضحيته، ورغم أنه كان في حالة سكر "كوكتال خمر"، يقول أنه كان "واعياً". بدأت بالاشتم "من طرف الضحية الذي كان يحمل "سكين من

نوع 12" و"أراد ضربي على الوجه". أما هو فكان يحمل "سلاح أبيض من نوع 3 نجوم". لم يكن يحمله هذا اليوم لكنه أتى به "من المنزل" حينما بدأت المناوشات. أما إذا ما كان ينوي قتله فعلا يقول "كنت أريد ضربه على مستوى الفخذ ولكن الخمر والحبوب أفقداني توازني والسبب لأنه كان يريد ضربي فهربت منه وعدت إليه وقمت بالاعتداء عليه". وكأنه يريد أن يقول لنا 'البادئ أظلم'.

عكس المبحوث الأول يقول إنه يستحق العقوبة القانونية المحكومة عليه، وأنه المسؤول الوحيد عن الجريمة، وأنه نادى على فعلته كونها "كلفته عمراً طويلاً في السجن"، "أبعدته عن العائلة"، "سببت ضرراً لأهل الضحية" و"مست دينه (غضب الله)"، ورغم هذا فهو لا يخشى أحداً عند خروجه من السجن بل ينوي "إيجاد عمل وبناء مستقبل".

* أن يقول لنا أنه كان واعياً فلأنه عزم على الانتقام ثم شرب الخمر، لم يكن يحمل أداة القتل ذلك اليوم بل رجع إلى البيت ليحمل "سكيناً وسيفاً". وعن سؤال آخر يرد أنه تعود حمله "للشجار". رغم أنه كان تحت تأثير "الدواء" بالتأكيد المخدر إلا أنه يقول أنه يتذكر ما حصل بالتفصيل والدليل على ذلك أنه سرد لنا الحادثة دون أن يترك أي فراغ.

تطبيق الحالة على الفرضيات ومدى تحققها

الفرضيات الجزئية

-الفرضية الأولى: للسلوكات المنحرفة (الخمر، المخدرات، الدعارة) دوراً كبيراً في حدوث جريمة الشجار. بالنسبة لهذه الحالة كل عوامل أو سلوكات الإنحراف جد متوفرة من: دعارة، خمر، مخدرات. الخصام كان بسبب العاهرة، أدى إلى هرب الجاني من خصمه ليعود متسلحاً مادياً ومستعداً نفسياً، بشرب الخمر والمخدر وحمل السلاح.

➤ الفرضية الأولى إذن تحققت بدرجة عالية جداً.

-الفرضية الثانية: تأتي جريمة الشجار كرد فعل على استفزاز الضحية (شتم، إهانة، إثارة غضب) للفاعل.

يتضح جلياً في هذه الحالة استفزاز الضحية لخصمه باتهامه أنه على علاقة بصديقه العاهرة، فكان بهذا قد أثار غضبه وإن لم يضع علامة في خانة الغضب، فبإمكاننا التماس حالة الغضب للجاني باتهامه زوراً وشتمه، فكانت الجريمة رد فعل على ذلك الاتهام والشتم أي لحالة الاستفزاز.

➤ وبهذا تكون الفرضية الثانية قد تحققت.

-الفرضية الثالثة: حامل السلاح الأبيض يكون أكثر استعداداً (أو تعرضاً) للقيام بجريمة قتل أثناء الشجار.

في هذه الحالة تختلف الأمور قليلا عن الأولى، لأنّ الجاني لم يكن يحمل سلاح الجريمة ذلك اليوم رغم أنه اعتاد على حمله، ولكن صديقه كان يحمله، مما دفعه إلى العودة للبيت ليحمل سكيناً وسيّفاً- وإن لم نعرف أهمية السيف في منزل الجاني -فحملة في تلك المناسبة كان تعزيراً واستقواءً على خصمه، بما أن هذا الأخير كان يحمل سكيناً.

➤ إذن الفرضية الثالثة تحققت وبنسبة كبيرة.

-الفرضية الرابعة: تحدث جريمة الشجار بسبب ظرف مفاجئ (دون سبق الاصرار والترصد، دون خلافات سابقة، بعدم وضوح نية القتل وتعد أول جريمة للفاعل).

ترصد الجاني لضحيته كان لوقت قصير من الزمن، بما أنه غاب وعاد حاملاً أداة بل أداتين حادثتين، وإن لم يكن ينوي فعلاً القتل، آخر معلومة نشير إليها هنا أنه لم تكن لديه سوابق إجرامية.

➤ فإن لم تتحقق هذه الفرضية الرابعة بصفة مطلقة في هذه الحالة تبقى نية القتل غير أكيدة، بل وليدة الموقف ومن هنا نتحقق ولو نسبياً.

لكن هل يكفي هذا لاعتبار المجني مجرماً حقيقياً بإمكانه تكرار الجريمة إذا ما توفرت له نفس الظروف؟
الفرضية الأساسية

جريمة قتل الشجار هي فعل متسرع (دون التفكير في العقاب القانوني) برغبة رد الاعتبار ولو مؤقتاً يتبعه الندم.

بطبيعة الحال يمكننا اعتبار الجريمة على أنها جريمة ردّ اعتبار واضحة نظراً للمعطيات المذكورة أعلاه، خاصة أن المجني عليه هو من حاول الإعتداء عليه مسبقاً، فالمسؤولية يتقاسمها مع الضحية، كما أنه نادماً على فعلته.

➤ ومن هنا نتحقق الفرضية الأساسية بمؤشرات المحددة سالفاً.

❖ التحليل العام وتأويل الحالة

سكن إجتماعي في حي شعبي معاناة اقتصادية "نوعاً ما" جعلت منه طفلاً شقيماً يُضرب ضرباً مبرحاً من طرف كلا الوالدين ما جعله يهرب من البيت وإضافة إلى السجائر الذي تعلمها مع الأخ والحشيش الذي تعلمه مع أولاد الحي. ورغم مراقبة الوالدين لم يمتنع عن مواصلة تلك الطريق بل أصبح يتناول الكحول، يسرق ويتاجر بالمخدرات. والكتب الدينية لم تعد تؤثر فيه. أما عن القيمة التي يؤمن بها وظل يتعامل بها فهي "إفشاء السلام" لا غير. ليس لديه ذكريات جميلة، وحتى نوع الغناء الذي كان يحبه لم يعد يجلب له السعادة. رغم صغر سنّه يبدو لنا إنساناً يائساً.

✓ وإذا طبقنا نظرية "الانتحار" على نوع هذه الجريمة، تظهر لنا هذه الحالة حسب ظروفها المقرفة، جريمة أنومية لكنها أنانية كذلك. يبدو كأنه نضح بذكره سيرة العمل، أكثر من ذلك يستعمل مصطلح "المستقبل" بل عبارة "بناء مستقبل". مما يشجعنا على اعتباره مجرماً بالظرف أو بالصدفة، وليس مجرماً بالفطرة.

تقديم الحالة رقم: 3

- السن الحالي: 25 سنة
- سن دخول السجن: 22 سنة
- المستوى الدراسي: متوسط
- الحالة المدنية: أعزب
- آخر مهنة قبل دخول السجن: بناء
- منطقة السكن: جيجل
- الانتماء الجغرافي: ريف (دوار)
- منطقة وقوع الجريمة: ميلية (جيجل)
- نوع الجريمة: قتل عمدي
- تاريخ وقوع الجريمة: الخميس 9 أفريل 2011
- مدة العقوبة: دون جواب
- المدة المنقضية: ثلاث (03) سنوات
- المدة المتبقية: دون جواب

تحليل الحالة وفقا للمحاور

- المحور الأول: التنشئة العائلية (المستوى الإجتماعي-الاقتصادي، العلاقات الأسرية والعائلية...).

دخل المبحوث رقم ثلاثة (3) السجن شابا في مقتبل العمر، فهو غير متزوج، من عائلة نووية تتكون من خمسة "5" ذكور وثلاث "3" إناث. تتراوح أعمارهم ما بين "19" و"36" سنة، ترتبته ما قبل الأخير. أما عن مستواهم الدراسي فهو يتراوح ما بين الأمي والثانوي. ثلاث (3) يعملون في مجال البناء، اثنان (2) خبازان والبنتان (2) بطالتان والبنت الأخيرة لا زالت تدرس. واحد فقط من بين الاخوة متزوج. نوع الحي الذي يسكنوه "راقي" ونوع منزلهم "دار عرب" وهو مسكن خاص، فمستوى معيشتهم كان "متوسط". وإن لم تكن لديه غرفة لمفرده، عدد أفراد الغرفة الواحدة لا يتعدى اثنين. إلا أنه يصرح أنه كان يعاني من الفقر "نوعا ما" إذ لم يكن لديهم إلا دخلا واحدا وهو دخل الأب الذي كان يعمل "حارس بلدي" وهو أمي. الأم كذلك كانت أمية من نفس الانتماء الجغرافي والاقتصادي ولا أحد منهما كان يشتكي من مرض. العلاقة بين الأبوين كانت "عادية"، إلا أن المشاكل "القليلة" بدأت بينهما وهو في الثانية عشر "12" من عمره "مناوشات". وهذا كان يؤثر عليه كثيرا "يقلقوني كثير حتى أخرج من المنزل". فالأب كان "عنيف" والعلاقة التي كانت تجمعهم به كانت "عادية" ويضيف "يخاصمني". أما الأم فكانت "حنونة" لكن العلاقة بينهما يصفها أيضا بأنها "عادية" يوضح ذلك في قوله "لأنني أكره النصائح". وفيما يخص علاقته بالإخوة والأخوات فهي كذلك كانت "عادية". لم يعان من التمييز في معاملة الأولاد من طرف الوالدين، إلا أنه كان طفلا "شقيا" وكان الأب يوبخه ويضربه ضربا مبرحا وحتى الأم كانت تضربه مما أثر عليه "بالقلق الشديد". وهذا لم يمنعه من تفضيلها على الأب كونها "تضربني وفي الحين تبحث عني تهدئني". علمنا أن العلاقة مع الأخوال كانت سيئة ولا يتبادلون الزيارات سوى في "المناسبات".

* المبحوث في هذه الحالة يستفيض إلى حد ما فهو لم يكتفِ بوضع العلامات في الخانات وإنما يضيف لنا أقوال واعترافات تستحق الأخذ بعين الاعتبار. عانى من النقص المادي، من ضرب الوالدين له، من تخاصمهما مع بعضهما وحتى العلاقة مع الأقارب لم تكن عادية ويبدو أن كل هذا أثر في طفولته وبالتالي في تكوين شخصيته.

- المحور الثاني: المستوى الدراسي والثقافي (المسار الدراسي، المسار والسيرة المهنيان، والجانب الثقافي).

في المرحلة الابتدائية كان لديه القليل من الأصدقاء "مستقيمين" وعلاقته مع المعلمين كانت "عادية" رغم أنه كان "متوقفا" إلا أن هذا لم يمنع من ذكره لمشاكل مع "الأساتذة". وهذا استمر في المرحلة الموالية

أي المتوسطة حيث كان لديه مشاكل وهذه المرة مع "المراقب العام". فتدهور مستواه من المتوفق إلى "الضعيف". علاقته مع الأساتذة أيضا كانت "سيئة" ومع الزملاء "عادية". ترك الدراسة ليتبع تكوين في "الخياطة" وعمره ثمانية عشر "18" سنة إلا أنه لم يتمه بسبب "الظرف المعيشي" لأنه بدأ العمل وهو في الرابعة عشر "14" من عمره أي أنه كان "يعمل ويدرس" وكان ذلك بإرادته وكان ذلك يسعده "لكي أشتري الملابس".

أما عن مشواره المهني بالتفصيل فهو يذكره لنا كالاتي "بدأت العمل في الأعمال الشاقة وبعدها مع أحد من الجيران في المزرعة ثم تحميل مواد البناء وبعدها خرجت إلى الجزائر العاصمة عملت في المقاهي فلم يعجبني المحيط وذهبت أعمل مع أحد المقاولين في البناء حتى عدت إلى البلاد بدأت العمل في البناء". تبدو علاقاته مع رؤساء العمل نفسها مع الأساتذة "سيئة" بحجة أنهم كانوا "يعيطوا بزاف". لكن في حالة كونه هو المسؤول فعلاقته مع العملاء يصفها بـ"العادية".

اللغة التي يستعملها هي "العربية" لا يحب القراءة ولا حتى الجرائد أما الأفلام فكان يشاهد "أفلام الرعب". تواصله على شبكة الأنترنت "قليلة" فهو يفضل الغناء نوعها "الملاهي". ولم يفكر في التوقف عن سماعها كونه "مُدمن على الغناء". كان يمارس الرياضة "العدو من 14 إلى 18 سنة".

* باعترافه أنه كان طفلا شقيا لا ينبغي الاستغراب من وجود مشاكل منذ الابتدائي مع المعلمين ثم مع المراقب العام في المتوسطة ولم يكن يقيم علاقات مع الأطفال. فهو لم ينسجم مع المحيط الدراسي ولمعاناته المادية بدأ العمل وهو لا يزال في المرحلة المتوسطة برغبته ومن هنا يتضح لنا أن هذا الطفل تخطى المراحل فقد كبر قبل الوقت. في سنين قليلة تنقل بين العديد من المهن. ومن الدوار إلى العاصمة أصبحت لديه تجربة في مختلف الميادين وأصبح مستقلا كليا، ولكنه لا يتحمل ضغط رؤساء العمل مما جعله يرغب في العمل لصالح نفسه. أما عن مستواه الثقافي فكما يبدو أنه محدودا خاصة أنه لا يحب المطالعة، فقط مهووس بالغناء تحديدا بأي نوع من غناء الملاهي!

- المحور الرابع: شخصية المبحوث (الحالة النفسية والصحية، نوع العلاقات، سلوك المبحوث، الجانب الاخلاقي-الديني، السوابق القضائية...).

"شخص هادئ، إجتماعي" لكن "سهل التأثر" يشكو من مرض "الوحدة والوسواس"، عن السؤال منذ متى؟ يجيب "لا أعلم". غير مصاب بأي عاهة جسدية، لكن يذكر لنا "إصابة في الكسر" وهو في السادسة عشر "16" من عمره والتي- وإن كانت غير خطيرة- تبدو أنها أثرت عليه بقوله "أخاف إعادة الكسر". أما عن علاقاته فبالرغم أنه يقول أن العلاقات العائلية لم تكن جيّدة هذا لم يمنعه من إقامة

علاقات مع البعض من أولادهم الذين كانوا منحرفين "كحول، مخدرات، مخالطة العاهرات". عكس أصدقاء الحي أو الجيران الذين كان يصاحبهم فإنهم "مستقيمون". أما من الوسط الدراسي ففي الابتدائي كان قليل الاصدقاء ولا يذكر سلوكهم وفي المتوسط ظل قليل الأصدقاء الذين كانوا منحرفين "سجائر، مخدرات" وفي الوسط المهني كان له أصدقاء ولو "قليلون" وهم منحرفون أيضا "الكحول ومخالطة العاهرات". أما من الجانب الديني يقول أنه يؤمن بالله لكنه "مستهزأ" وبالرغم من أن كلا الوالدين كانا يحثانه على الصلاة، والأب بالضرب فلم يكن يثابر "تصلي نهار ونحس شهر" إلا أنه كان يصوم كل رمضان دون انقطاع.

* هذا المبحوث يبدو لنا أنه كان شخصا انطوائيا في بداية مراحل حياته، وهو سهل التأثر، ثم أصبح يجالس المنحرفين (الخمر، المخدرات إلى ارتياد وسط الدعارة)، وحتى عند ذكر نوع الأغاني المفضلة يركز على نوع غناء "الملاهي". ولا يخفي علينا أن ماعدا صوم رمضان لم يكن يأخذ أمور الدين بجدية. أما عن تركيبة شخصيته فبالرغم أنه يرى نفسه شخصا "اجتماعيا" إلا أنه يعاني من الوحدة ومرض الوسواس. مما يفسر إحساسنا بأنه شخص إن لم يكن انطوائيا فهو يعاني من الوحدة رغم وجود أصدقاء حوله.

- المحور الخامس: الجريمة (أحداثها، أطرافها، ظروفها، تصورات المبحوث...).

جرت الجريمة في بداية شهر أفريل على الساعة السابعة والنصف ليلا "الساعة 7:30 ليلا" لا نريد ذكر المكان فقد أمدنا المبحوث بالعنوان بالضبط. يكتب أن سبب الجريمة "شجار" "مناوشات كلامية" وبالضبط "السبب بالوالدين" وأن علاقته بالمتهم "صديق". لم تكن بينهما خلافات سابقة ولم يكن واعيا بفعله "تحت تأثير الكحول" و"الغضب" والمخدر "الروج". كما كان حاملا أداة السكين "الموس" مبررا "لأنني إستعملها في العمل" أما خصمه فلا. لم يكن ينوي القتل كما أنه نادما على ذلك "لأنها من أكبر الكبائر" وفي نفس الوقت يرى أنه لا يستحق مدة العقوبة كونه "لست واعيا بما فعلته". لكنه يروي الوقائع التي يلخصها كما يلي "كنت مستأجرا مقهى في الحي وفي أحد الأيام نمت مخمورا أمام المقهى أسمع الأغاني فجاء المرحوم خلع السماعة من أذني... ومن ثم بدأت المناوشات حتى الآخر". مسؤولية الجريمة يرجعها كاملة على عاتقه دون الضحية وهو يتأسف كونه تسبب بالضرر للضحية و"لأهله"، "أبعدته عن أهله" وأنها "مست بدينه" أنه "يخشى من نظرة المجتمع" فيقول: "لأنني ارتكبت ذنب كبير لا يتنسى وأصبحوا يقهروني على هذه الجريمة التي ارتكبتها ضد أحد الأصدقاء عن غير قصد الموت".

* كما يبدو أن تعلق المبحوث بالغناء هو الذي دفعه إلى ارتكاب الجريمة. وإن ظهر التناقض فيما يخص المهنة الأخيرة التي كانت بناءً باستطاعتنا تفسير ذلك أنه كان يعمل في البناء ومستأجراً المقهى في نفس الوقت. لا يقص لنا الجريمة بكاملها وإنما إستعمل كلمة إلى الآخر تعني إلى آخره بمعنى القتل. وإن لم يبخل علينا بالكثير من المعطيات والأجوبة؛ سرده لأحداث الجريمة لم يكن مطولاً كما أنه لم يعطنا الحكم الذي صدر ضده ولا المدة التي قضاها، ولا المتبقية. وهذا يدل على الألم الذي يعيشه ولم لا الندم؟ وهو قد قتل صديقاً لأنفه الأسباب!!! ورغم ذلك له طموحات "السفر إلى الخارج".

تطبيق الحالة على الفرضيات ومدى تحققها

الفرضيات الجزئية

-الفرضية الأولى: للسلوكات المنحرفة (الخمير، المخدرات، الدعارة) دوراً كبيراً في حدوث جريمة الشجار. كان الجاني شارباً للخمر ومتأولاً للحبوب المهلوسة، إضافة إلى نوع الغناء الصاخب الذي كان مدمناً عليه.

➤ الفرضية تحققت بأكثر من مؤشر أو سلوك انحرافي، إضافة إلى الإدمان على الغناء.

-الفرضية الثانية: تأتي جريمة الشجار كرد فعل على استفزاز الضحية (شتم، إهانة، إثارة غضب) للفاعل.

إن لم يكن الاستفزاز هنا إلا بنزع الضحية السماعات من إذن قاتله إلا أن هناك شتماً وغضباً.

➤ الفرضية إذا تحققت إلى مدى بعيد.

-الفرضية الثالثة: حامل السلاح الأبيض يكون أكثر إستعداداً (أو تعرضاً) للقيام بجريمة قتل أثناء الشجار.

لو لم يكن الفاعل معتاداً على حمل السلاح الأبيض لكانت الأمور أقل خطورة، ولما انتهت بجريمة قتل.

➤ ومن هنا نتحقق من الفرضية بديهي.

-الفرضية الرابعة: تحدث جريمة الشجار بسبب ظرف مفاجئ (دون سبق الإصرار والترصد، دون خلافات سابقة، بعدم وضوح نية القتل وتعد أول جريمة للفاعل).

لم تكن الجريمة مع سبق الإصرار والترصد، ولم يكن ينوي القتل إلا أن لديه سوابق إجرامية.

➤ وإن كان للمبحوث سوابق إجرامية تبقى الجريمة وليدة الموقف، لأنه لم يترصد لضحيته بل هذا

الأخير هو من أتى إليه ولم يكن ينوي القتل، كما أنه لم يكن واعياً (صاحياً)، ومن هنا نتحقق الفرضية

ولو بنسبة ضئيلة.

فهل بإمكاننا تصنيف المبحوث هنا بالمجرم الحقيقي وبالفترة؟

الفرضية الأساسية

جريمة قتل الشجار هي فعل متسرع (دون التفكير في العقاب القانوني) برغبة رد الاعتبار ولو مؤقتا يتبعه الندم.

لم تكن الجريمة لرد الاعتبار والدليل على ذلك أنه يتحمل كامل المسؤولية بجر ضحيته إليها، إلا أنه نادم على فعلته.

➤ بوجود الندم من كل النواحي، نادما لأنه لم يكن يدرك ما فعله (لم يكن في وعيه) وتسرع في الفعل وأنه قتل صديقه وأن الكل (المجتمع) يراه مذنباً فهو واعٍ أيضاً بأنه اقترف ذنباً عظيماً. الفرضية هنا لم تتحقق كلياً لكن بنسبة لا بأس بها.

❖ التحليل العام وتأويل الحالة

مبحوثنا الثالث صغير في سن، عانى من الفقر ومن الضرب المبرح من الوالدين ومن المشاكل التي كانت تحدث بينهما إلى درجة أنه كان يغادر البيت، علاقته مع الأب متوترة. ولكونه طفلاً مشاعباً كانت له مشاكل دوماً في الوسط الدراسي. ابتداءً من الوسط الأسري لم يكن يتقبل النصائح لا من الوالدين ولا من الأخ الأكبر ثم لا يتقبل أن يترأسه أحد في المجال المهني. بدأ العمل وهو يدرس لتلبية احتياجاته المادية ولم يطل ليغادر المدرسة تماماً بحثاً عن الربح السريع. ويبدو أن هناك نوع من التناقض فهو يصف نفسه على أنه "هادئ" و"اجتماعي" في نفس الوقت يقول لنا أنه يعاني من الوحدة وهذا بإمكاننا تأكيده بما أنه قليل الأصدقاء وعلاقته بأهله تبدو منعقدة. لم يكن ذو وازع ديني قوي، فهو لم يكن يصلي إلا أحياناً وباللحاح من الوالدين. وإضافة لكل أنواع الانحرافات إدمانه على الغناء كان بمثابة الانحراف الخطير، بما أنه أدى به إلى التهلكة. فهل بإمكاننا اعتباره مجرماً حقيقياً خاصة أن لديه سوابق عدلية- وإن كانت أقل خطورة من القتل- خاصة أن ظروف الجريمة هنا لم تكن تستحق هذه الدرجة من الثوران، لكن إجتماع الخمر والمخدر والإدمان على الغناء الصاخب- مثلما وصفه -كانت بمثابة العوامل المشجعة والمؤدية إلى ذلك.

✓ فعن تطبيق الحالة على نظرية الانتحار لـدوركايم' بإمكاننا اعتبار الحالة أو القتل على أنه قتل أناني وبالرجوع إلى 'فيرى' ظروف الجريمة هي التي أدت إليها إذن هو مجرم بالظرف.

تقديم الحالة رقم: 4

- السن الحالي: 25 سنة
- سن دخول السجن: سنة
- المستوى الدراسي: ثانوي
- الحالة المدنية: أرمل
- آخر مهنة قبل دخول السجن: بائع سمك
- منطقة السكن: قسنطينة
- الانتماء الجغرافي: وسط المدينة
- منطقة وقوع الجريمة: ميلية (جيجل)
- نوع الجريمة: قتل عمدي
- تاريخ وقوع الجريمة: مارس 2011
- مدة العقوبة: مؤبد
- المدة المنقضية: سبع (7) سنوات
- المدة المتبقية: ثلاث (3) سنوات

تحليل الحالة وفقا للمحاور

- المحور الأول: التنشئة العائلية (المستوى الإجتماعي-الاقتصادي، العلاقات الأسرية والعائلية...).

المبحوث رقم أربعة (4) من ولاية قسنطينة وثاني حالة تحدث في جيجل، له خمسة إخوة "5" ذكور وهو "أصغرهم" من بينهم ثلاثة (3) متزوجين. أرمل ومستواه الدراسي "ثانوي"، يقطن في حي "شعبي" ومستواه المعيشي "متوسط". الأب كان أميًا "عامل بالبلدية" قبل التقاعد والأم دون مستوى تعليمي، من نفس المستوى الاقتصادي ولا تعمل، يتقاسمون خمس غرف في مسكن "خاص" من نوع "دار عرب" وعن توزيعها "أنا وأخي في غرفة".

إضافة إلى أحد الإخوة الذي كان "مدمن مخدرات" كان الأب "يتناول الكحول" وإن كان ذلك فقط "في بعض الأحيان" ذلك لم يمنع من أن تكون العلاقة بين الوالدين "جيدة". في حين يصف الأب بـ"العنيف" رغم ذلك علاقته به يصفها بـ"الحسنة". نفس العلاقة بينه وبين أمه "حسنة" والتي كانت "حنونة" وكان يفضلها على الأب كون "الجنة تحت أقدام الأمهات". علاقته مع إخوته أيضا كانت "حسنة"، مع الأخوال كانت "حسنة" يتبادلون الزيارات بينما مع الأعمام "ليست هناك علاقات".

* في حي شعبي ومن أسرة بسيطة ليس فيها بنات، يبدو أن بذور الإنحراف لدى الطفل الأصغر بدأت (نشأت) فيها، خاصة أن الأم لم تكن لها حيلة أمام الزوج العنيف. ورغم ذلك يشير المبحوث إلى أن علاقتهما كانت جيدة. أو ربما كان عنيفا معه فقط (المبحوث) نظراً لسلوكه لأنه وصف علاقته به أيضا بالحسنة.

- المحور الثاني: المستوى الدراسي والثقافي (المسار الدراسي، المسار والسيره المهنيان، والجانب الثقافي).

في الابتدائي كان تلميذاً "متوقفاً" بما أنه كان يحب الدراسة وعلاقته بالمعلمين كانت "حسنة" وبالتلاميذ "جيدة". لكن تدهور مستواه من المتفوق إلى "متوسط" في المرحلة المتوسطة ومن العلاقات الحسنة إلى "العادية" سواء مع التلاميذ أو مع الأساتذة. دون أن يشير إلى حدوث أية مشاكل. وبقيت الأمور في تدهور ليصبح مستواه في الثانوي "ضعيفا" والعلاقة بالأساتذة "سيئة" وبالزملاء "عادية". أما عن مستواه الثقافي فهو لا يتقن إلا اللغة العربية، لا يحب قراءة الكتب ومطالعة الجرائد محصورة في "الرياضة". يتابع نوع من البرامج التلفزيونية؛ إضافة إلى "حصص الرياضة (كرة القدم)" يحب أنواع "أفلام الأكشن". يستعمل شبكة الأنترنت ويحب إلى يومنا هذا أغاني "الراي". كان منخرطاً في نادي "كرة القدم" بما أنه كان يمارس هذه الرياضة مذ كان عمره عشر (10) سنوات إلى غاية السادسة عشر (16) عاما.

* يتقن فعلا اللغة العربية كون نوع الخط واضح وعدم وجود أخطاء كثيرة عند ملئه للإستمارة. مثل الكثير من الشباب لا يذكر لنا إلا نوعًا واحدًا من الأغاني 'الراي' ونوع واحد من الرياضة وهي 'كرة القدم' ونوع واحد من الأفلام وهي الأفلام الحركية. أما عن الدراسة يتضح أنه كلما تقدم في السن وازدادت علاقاته بأصدقاء السوء "المنحرفين" كلما تدنى مستواه إلى أن ترك الدراسة، ولا شيء يذكره عن مهنته ولا ندري إن كان اشتغل مهنا أخرى قبل أن يصبح تاجر سمك.

- المحور الثالث: الحياة الزوجية (للمتزوجين أو المطلقين أو الأرامل).

* كونه أرملة لم يرَ ضرورة ملء هذا الجزء، قد لا يريد التذكر، بما أنه لم يُدلِ بأية معلومة لتكوين فكرة عن حياته الزوجية.

- المحور الرابع: شخصية المبحوث (الحالة النفسية والصحية، نوع العلاقات، سلوك المبحوث، الجانب الاخلاقي-الديني، السوابق القضائية...).

كونه يعترف أنه كان طفلاً "شقياً" كان يُؤدب بالـ"التوبيخ" من طرف الأم وبالـ"الضرب الشديد" من طرف الأب، ممّا كان يؤدي به إلى الهروب من المنزل. أول سيجارة تناولها كانت في سن الحادية عشر "11 في الابتدائي مع الأصدقاء". ورغم تلقيه عتاباً من طرف الأب إلا أنه واصل التدخين "أصبحت مدمناً عليها". وبدأ الهروب- الذي تكرر -من البيت منذ الرابعة عشر "14" من عمره. أما الكحول فبدأها في سن السابعة عشر "17" إذ تعلمها مع "أصدقائي في الثانوية" وأدمنها "أصبحت مدمن كحول". المخدرات في سن السادسة عشر "16" مع أصدقاء الحي "الكيف المعالج". كان لديه "الكثير" من الأصدقاء من وسط الحي أو الجيران. أما عن الوازع الديني فلأنه مسلم كان يصوم، وبالإحاح من الوالدين بالأخص الأم بدأ الصلاة في سن الرابعة عشر "14"، إلا أنه تركها في سن السابعة عشر "17" دون إعطائنا الأسباب. أما عن علاقاته ونوعها فهو كان كثير الأصدقاء سواء من العائلة أو من الحي كانوا 'منحرفين' "من كحول مخدرات وسرقة" ومن الوسط الدراسي "سجائر وسرقة" في المتوسط وفي الثانوي "كحول، مخدرات، سرقة، مخالطة العاهرات". كما أن للأخ سوابق قضائية "3 مرات استهلاك المخدرات والسرقة" ولم يذكر إن كان لديه هو سوابق عدلية.

* نشأ في جو غير سليم ابتداءً من الأب الذي كان يتناول الكحول والأخ الذي كان مدمناً للمخدرات. لم يدرج السيجارة ضمن أنواع الانحراف التي تعلمها مع زملائه في الابتدائي الذين لم يصفهم بالمنحرفين، فتعلم ومارس كل أنواع الانحراف ما عدا "مخالطة العاهرات" مع الكثير من الأصدقاء، بعضهم من الحي والبعض الآخر كانت تجمعهم علاقات قرابة من جهة الأم. من المشوار الدراسي (المتوسطة والثانوية)

تعلم المخدرات قبل الكحول. ومن هنا تغلبت ممارسة هذه الأمور على ما كان الأبوين يحثانه عليه من أداء الصلاة. أمّا عن مشواره المهني فلم يذكر شيئاً، ولا نعرف شيئاً عن شخصيته المهنية، ولا إن كان لديه أصدقاء عمل، ربما لكونه كان يمارس أعمالاً حرة "تاجر". وإن كان شخصاً "انفعالي، عدواني، سريع الإنفعال" إلا أنه يصف نفسه كذلك على أنه "إجتماعي" وهذا يتبين جلياً من كثرة عدد الأصدقاء الذين كانوا لديه من الدراسة ومن الأهل وكذلك من الحي. لا يعاني من أي علة جسدية أو مرض نفسي وليس لديه سوابق عدلية. وعن الأخ اكتفي بإعطائنا نوع الجريمة التي اقترفها دون المدة التي كان يقضيها كل مرة.

- المحور الخامس: الجريمة (أحداثها، أطرافها، ظروفها، تصورات المبحوث...)

جرت جريمة القتل في شهر "سبتمبر 2008" بسبب "مشاجرة" بقسنطينة دون وجود لخلافات سابقة أو تصفية حساب بين الجاني والضحية. نتيجة "شجار". حدث شتم من طرف الاثنين وتحت "تأثير الغضب" وبحملهما للأسلحة البيضاء؛ الضحية "سكين" والقاتل "سكين نوع صغير (كلانداري)" الذي كان يحملها الجاني بحجة "احملها معي دائماً" سبب ذلك "لأنني تاجر". لم يكن الفاعل بمفرده بل رفقة ثلاثة (3) أصدقاء إلا أنه هو الذي انتقل للفعل. لم يكن ينوي القتل وهو نادم على فعلته "سببت ضرر بالضحية" يعني الموت و"الأهله" "أبعدته عن أهله، مست بدينه" كما أنه يخشى بعد خروجه من "نظرة المجتمع" فيقول "المجتمع لا يرحم ونظرة السجين عند خروجه" ولكل هذا فهو ينوي "التوبة لله سبحانه وتعالى والعيش بسلام والابتعاد عن رفقاء السوء وارضاء الوالدين الكريمين".

* اكتست هذه الجريمة طابع الغموض فهو يذكر أنه لم يكن ينوي القتل إلا أنه لم يذكر لنا سبب الشجار الذي أدى إلى تلك النتيجة ولكوننا تعمداً طرح السؤال أكثر من مرة بطرق مختلفة علمنا أنه لم يكن يعرف الضحية من قبل ورغم حرصه على أن لا يمدنا بتفاصيل الجريمة إلا أنه بإمكاننا القول أن للأصدقاء يد في ذلك؛ فهو لم يذكرهم عندما سألناه عن سبب الندم أي أنه لم يؤشر في الخانة "أبعدتك عن الأصدقاء" خاصة أنه ينوي بعد الخروج الابتعاد عنهم. لا ندري إن كانت عوامل الخمر والمخدر متوفرة ذلك اليوم. بل اكتفى في الأخير بالـ"شكرا" عندما سألناه إذا ما أراد إضافة شيء.

تطبيق الحالة على الفرضيات ومدى تحققها

الفرضيات الجزئية

-الفرضية الأولى: للسلوكات المنحرفة (الخمرة، المخدرات، الدعارة) دورا كبيرا في حدوث جريمة الشجار.
➤ إن لم يعترف المبحوث أنها وجدت عند حدوث الجريمة إلا أننا علمنا أن المبحوث كان مدمنا على الكحول والمخدرات.

-الفرضية الثانية: تأتي جريمة الشجار كرد فعل على استفزاز الضحية (شتم، إهانة، إثارة غضب) للفاعل.

➤ لا ندري إذا ما كان للضحية دور في استفزاز الجاني، إلا أننا نعلم أنه حدث شتم من الطرفين وغضب.

-الفرضية الثالثة: حامل السلاح الأبيض يكون أكثر إستعدادا (أو تعرضا) للقيام بجريمة قتل أثناء الشجار.

➤ كلاهما كان يحمل سلاحا أبيضاً، أي أن حمل الضحية للسكين كان بمثابة المحفز الكافي لشخص سريع الإنفعال.

-الفرضية الرابعة: تحدث جريمة الشجار بسبب ظرف مفاجئ (دون سبق الاصرار والترصد، دون خلافات سابقة، بعدم وضوح نية القتل وتعد أول جريمة للفاعل).

➤ ليس للقاتل سوابق إجرامية وليس لدينا معطيات تدلي بأن الجاني ارتكب الجريمة مع سبق الاصرار والترصد ما عدا العقوبة القانونية غير القاسية إلا أننا نعلم أنها أول جريمة له، حسب أقواله فهو لم يكن ينوي القتل.

فهل يمكننا اعتباره مجرماً حقيقياً أو مجرد قاتل ظرفي بحكم الظروف (بيئية ونفسية) التي أحاطت به؟

الفرضية الأساسية

جريمة قتل الشجار هي فعل متسرع (دون التفكير في العقاب القانوني) برغبة رد الاعتبار ولو مؤقتاً يتبعه الندم.

➤ ككل الحالات ورغم الخلافات السابقة كانت المقابلة بالصدفة، والانتقال للفعل متسرع ودون تفكير في العواقب، ورغم حب الانتقام إلا أنه نادماً كثيراً على فعلته.

❖ التحليل العام وتأويل الحالة

لم تكن لدينا المعطيات الكافية للتحليل. لكن فهمنا بأن المبحوث لا يريد ذكر بأن لأصدقائه دخل في الجريمة، فإن لم يكونوا متورطين فعلا فإن لديهم طرفا فيها إذ أنه يقبهم بأصدقاء السوء، وكونه يشير إلى أنه عدواني وسريع الإنفعال فذلك يفسر انفعاله وانتقاله إلى الفعل أي إلى القتل قبل الآخرين.

✓ إذن هو شخص غير أناني فهو لا يبدو أنه يحب نفسه والأول لحدّ الآن من يرى أنه يستحق العقوبة كاملة ولا يلوم ضحيته بأي طريقة. لكن الجو الأنومي هو الذي دفعه إلى ارتكاب الجريمة فهو قاتل بالظرف أو بالصدفة حسب تصنيف أنواع المجرمين في نظرية 'فيري'.

تقديم الحالة رقم: 5

- السن الحالي: 30 سنة
- سن دخول السجن: سنة
- المستوى الدراسي: متوسط
- الحالة المدنية: أعزب
- آخر مهنة قبل دخول السجن: بناء
- منطقة السكن: جيجل
- الانتماء الجغرافي: وسط المدينة
- منطقة وقوع الجريمة: جيجل
- نوع الجريمة: قتل عمدي
- تاريخ وقوع الجريمة: 21 أوت 2010
- مدة العقوبة: دون جواب
- المدة المنقضية: خمس (5) سنوات
- المدة المتبقية: خمسة عشر (15) سنة

تحليل الحالة وفقا للمحاور

- المحور الأول: التنشئة العائلية (المستوى الإجتماعي-الاقتصادي، العلاقات الأسرية والعائلية...).

المبحوث رقم خمسة (5) من أسرة نووية متكونة من ثمانية "8" أطفال والوالدين على قيد الحياة، خمسة "5" ذكور كلهم يشتغلون في سلك البناء، تتراوح أعمارهم من اثنين وعشرين "22" إلى خمسة وثلاثين "35" سنة، مستواهم الدراسي يتراوح من الابتدائي إلى المتوسط، لا يذكر المبحوث شيئا عن الاناث أما ترتيبه داخل الأسرة فهو الثالث. ما عدا الأصغر الكلّ متزوج، أحدهم يسكن رفقتهم وله ابنة. يعيشون في "حي شعبي"، مسكن "خاص" من نوع "دار عرب" متكون من تسع "9" غرف "كل فرد في غرفة". مستواهم الاقتصادي لا بأس به، الأب متقاعد من مهنة "حارس" لم يذكر في أي مؤسسة. فلا شيء يشد (أو يلفت) الانتباه إلى حد الآن. الأم من نفس الانتماء الجغرافي، ونفس المستوى الاقتصادي للأب، غير أن لديها مستوى ابتدائي أما الأب فهو أمي، علاقتها كانت "جيدة" ولا وجود لأي مشاكل بينهما. كون الأب "طيب" وعلاقته به (المبحوث) منذ الصغر "حسنة". نفس العلاقة كانت تجمعها مع الأم "الحنون" ونفس العلاقة مع الإخوة والأخوات، يعزز ذلك بالقول وإن لم يذكر شيئا عنهن "لأنهم أخواتي"، وعلى الذكور "لأنني أحبهم" وعن أمه "لأنها تحبني كثيرا". وإن كان طفلا "مطيعا" فالأم كانت عندما يرتكب خطأ توبخه والأب يعاقبه دون ذكر نوع العقاب، لذا كان يفضلها مهما كان على الأب "لأنها دائما أحسن من الأب" إضافة إلى الجو العائلي الهادئ كان يحظى باهتمام الجدة "لأنها كانت قريبة من المنزل". ليس لديه أي ذكريات أليمة، بل ذكريات جميلة "مع إخوتي في البيت أصدقائي في البحر والصيف...". علاقات "جيدة" مع الأخوال والأعمام كانوا يتبادلون معهم الزيارات وله من بينهم أصدقاء. * في هذه الحالة كل شيء يبدو على ما يرام، فهو لم يعان من الناحية المادية بحيث يبدو مستواهم الاقتصادي فوق المتوسط، ولا شيء يستدعي الانتباه، بل ترعرع في جو أسري وعائلي أحسن من العادي، إلا أنه يقر على أنه لم يسعد حينما ترك المدرسة ليلتحق بعالم الشغل.

- المحور الثاني: المستوى الدراسي والثقافي (المسار الدراسي، المسار والسيرة المهنية، والجانب الثقافي).

في الابتدائي كان "يحب الدراسة" وإن كان تلميذا "متوسط"، علاقته مع المعلمين كانت "حسنة" ومع بقية أطفال المدرسة "جيدة" ودون مشاكل. في المرحلة الدراسية التالية من متوسط أصبح "جيد" وظلت علاقته مع الاساتذة "حسنة" إلا أنها مع الزملاء تدهورت نوعا ما من جيدة إلى "عادية" وإن كانوا "كثيرون" ولم يذكر أي مشاكل. إلا أنه ترك الدراسة وإيرادته دون أن يذكر لنا السبب، إذ بدأ العمل في

السابعة عشر "17" من عمره. أول وآخر مهنة كانت في الـ"بناء فقط" لكن لا يبدو أنه كان يشتغل مع اخوته ما دام أنه عند ذكر علاقاته بالمسؤولين يصفها بالـ"عادية". أما عن مطالعته الثقافية فهو يقرأ "القصص" باللغة "العربية" ويشاهد أفلام "المصارعة"، يقرأ جريدة "الهداف" ويسمع الغناء "أحب الشعبي" لا يستعمل الانترنت. كان يمارس الرياضة "كمال الأجسام" من سن العشرين (20) إلى سن الخامسة والعشرين "25".

* لا ندري لماذا ترك الدراسة؟ هل كان ذلك لتحسين حالته المادية أو لكونه لم يعد متفوقا في الدراسة؟ دون أن يتابع أي تربص أو تكوين بل التحق بمهنة العائلة إلا وهي البناء، لا ندري لماذا لم يذكر إخوته الذين يعملون في نفس المجال؟ أول مباحث يختلف ذوقه عن بقية المبحوثين فيما يخص نوع الغناء فهو

لا يستمع للراي بل للشعبي.

- المحور الرابع: شخصية المبحوث (الحالة النفسية والصحية، نوع العلاقات، سلوك المبحوث، الجانب الاخلاقي-الديني، السوابق القضائية...).

من طفل "مطبخ" إلى شخص "هادئ" "اجتماعي" "سهل التأثر". تناول أول سيجارة في سن السابعة عشر "17" مع "صديق في المقهى" خفية عن العائلة. إثرها تلقى عقابا من الأب والأم فتوقف عنها. لم يسبق له أن فرّ من المنزل "لأنني لا أعاني من مشاكل عائلية" إلا أنه يتعاطى الكحول و"الحشيش". من والدين مصليان تعلم الصلاة ومع حث الأم تعلمها بمفرده وأصبح يؤديها في سن العشرين "20" إلا أنه تركها بعد ثلاث سنوات بسبب "المخدرات والكحول". من الأخلاق التي تعلمها في صغره وظل يعمل بها إلى حدّ الآن هي "احترام الناس" والقيم التي يؤمن بها إلى حدّ الآن هي "الصدقة". وعن إن كانت لديه أشياء هو نادم عليها اليوم يقول "الشجار مع الناس السيئين" التي أدت به إلى قضاء شهرين في السجن بتهمة "السب والشتم وتحطيم ملك الغير". أما عما إذا كان لديه أصدقاء منحرفين فيخبرنا أن ذلك كان ابتداء من الابتدائي والمتوسطة الذين كانوا يدخنون.

* لم يصرح أنه تناول الكحول في الفقرة المخصصة لذلك إلا عند ذكره لسبب توقفه عن الصلاة التي توقف عنها بعد ثلاث سنوات، ولا ندري مع من تناولها لأول مرة، ربما مع أصدقاء الدراسة الذين اعتبرهم منحرفين أم خارج الدراسة وحتى إن لم يتعلمها معهم فبالأكد أنه تأثر بهم بما أنه "سهل التأثر".

- المحور الخامس: الجريمة (أحداثها، أطرافها، ظروفها، تصورات المبحوث...)

جرت الجريمة في "أواخر شهر أوت سنة 2010" على الساعة الثامنة ليلا "سا: 20" بسبب شجار سابق عبّر عنه بـ"شجار دار بيننا من قبل" وبالرغم من ذلك لم يعتبر جريمته بـ"تصفية حسابات" بل بسبب شجار "من أجل أحد الأقارب". إذن وبطبيعة الحال فهما كانا يتعارفان من قبل ولو معرفة سطحية والدليل على هذا قوله "دخلنا في صراع من أجل قريب لي". وإن لم يخطط لجريمته يقول إنه كان واعيا بدليل أنه "لم أشرب شيئا" لكن كان ذلك تحت تأثير "الغضب" والشتم المتبادل بشتى أنواعه "كل شيء السب والشتم" يعني أنهما بالغا فيه. يقص علينا القصة بل يخلصها كالاتي "دخل الضحية في شجار مع ابن خالتي فذهبت لأفك الشباك فتلقيت طعنة بالسكين وبعد شهرين التقينا فتشاجرنا بالسكاكين فأصوبته غير متعمدا وهذه هي القصة". وعن سؤالنا كيف تحصل على السلاح الأبيض الذي هو في غالب الأحيان سكيننا يجب "اشتريته" أي أنه اشتراه بعد الشجار "لأحمي نفسي" ومع ذلك يصرّ على أنه لم يكن ينوي القتل "لم أنوي القتل لأنني لم أعتد على حمل السكين والضرب به كان في الجيب فقط كما أنني لم أنو أبدا أن أقتل الضحية لأن أخوه يعرفني وأعرفه".

و لأنه لم ينو القتل فهو يرى أنه لا يستحق العقوبة التي نالها "لأنني لم أظلم أحد". وإن حصل قتل فهو ليس المسؤول الوحيد "الضحية وأخوه". الجاني في هذه الحالة نادم على فعلته "لأنني مسلم والمسلم لا يقتل أخاه". كذلك "أبعده عن عائلته" سبب ضرر للضحية "و لأهل الضحية" لكنه لا يحقد على أحد، عند خروجه من السجن ينوي الصلح مع أهل الضحية "لأنني أعرفهم وسوف أجمع بهم وأتسامح معهم على كل حال إذا ارادوا فأنا انسان مسالم". ورغم أن سنوات طويلة تنتظره داخل السجن إلا أن هذا لا يمنعه من أن يحلم "العمل والزواج وبناء أسرة إذا بقيت على قيد الحياة طبعاً".

* كونه يعرف أخ الضحية معرفة جيّدة ففي نظره ذلك سبب كافٍ لتبرير عدم نيته في القتل عكس ما وجدناه في الحالات التي تطرقنا إليها إلى حدّ الآن، فلا توجد علاقة بين الجاني والمجني عليه، لكنه يتناقض فيما بعد حينما يرجع المسؤولية لأخ الضحية نفسه الذي جعلنا نظن أنه السبب في منعه عن إلحاق الأذى بالمجني عليه وها هو الآن يرجع عليه اللوم بسبب ضرر أخيه. وإذا تركنا هذه الالتباسات أو التناقضات على جانب ما هو أكيد أن المحكوم عليه نادما كثيرا بالرغم أنه لا يرى نفسه المخطئ الوحيد فهو يأمل أو ينوي طلب العفو من أهل الضحية وإن كان غير متأكد من تلييتهم لتلك الرغبة، وعيه أن العمر يمرّ وهو داخل السجن لم يمنعه من التناول والحلم.

تطبيق الحالة على الفرضيات ومدى تحققها

الفرضيات الجزئية

-الفرضية الأولى: للسلوكيات المنحرفة (الخمير، المخدرات، الدعارة) دورا كبيرا في حدوث جريمة الشجار. إن لم نعتبر تناول السجائر في سن مبكرة من سلوكيات الإنحراف فهو كان يتناول الكحول والمخدرات أيضا، حتى وإن لم يُقر أنه كان تحت تأثيرها (الكحول والمخدرات) وقت الجريمة إلا أن ملامح الإنسان المنحرف ظاهرة على شخصية المبحوث.

➤ وإن لم نملك دليلا تتحقق الفرضية الأولى فليس بإمكاننا نفيها تماما.

-الفرضية الثانية: تأتي جريمة الشجار كرد فعل على استفزاز الضحية (شتم، إهانة، إثارة غضب) للفاعل.

الاستفزاز بدأ من الشجار الأول الذي كان المحكوم عليه مجرد طرف ثالث إضافة إلى الإهانة وهي طعنة السكين التي تلقاها من طرف الضحية كل هذه الأمور شاركت في إثارة غضبه إضافة إلى السب بشتى العبارات.

➤ الفرضية إذن تحققت إلى مدى بعيد.

-الفرضية الثالثة: حامل السلاح الأبيض يكون أكثر إستعدادا (أو تعرضا) للقيام بجريمة قتل أثناء الشجار.

➤ وإن لم يتعود المحكوم عليه حقا حمل السكين وإن حملها بعد الشجار الأول لحماية نفسه حسب تعبيره فهذا كافيا لإثبات الفرضية الثالثة.

-الفرضية الرابعة: تحدث جريمة الشجار بسبب ظرف مفاجئ (دون سبق الإصرار والترصد، دون خلافات سابقة، بعدم وضوح نية القتل وتعد أول جريمة للفاعل).

➤ صحيح أن للمبحوث سوابق إجرامية، لكنه لم يكن القتل كهذه المرة وإن كان حاملا لأداة القتل فكان ذلك بعد الحادثة الأولى التي كاد أن يكون هو الضحية (المقتول). وصحيح أنه كانت هناك خلافات سابقة لكن ليس بين المجني عليه والجاني وإنما بين الضحية وأحد أقرباء الجاني، ينفي المبحوث نية القتل أو حتى ترصده للضحية إذن لا وجود لسبق الإصرار والترصد لم يقصد أو يتتبع ضحيته وإنما التقى به وجاءت الجريمة مفاجئة إذن بإمكاننا استنتاج أن الفرضية تحققت ولو بنسبة ضئيلة.

مع أن المبحوث كان يتعاطى وحاملا لأداة الجريمة فهل يمكننا القول أن بإمكانه تكرار الجريمة إذا ما توفرت نفس الظروف؟

الفرضية الأساسية

جريمة قتل الشجار هي فعل متسرع (دون التفكير في العقاب القانوني) برغبة رد الاعتبار ولو مؤقتا يتبعه الندم.

من الواضح أن الجريمة جاءت لرد الاعتبار، وإن كنا لا ندري إن كان يفكر في العقوبة أم لا، فالندم موجود من جميع النواحي فيبدو أن الفرضية الأساسية تحققت إلى حد كبير لتعزز الفرضيات الأربع الأولى.

❖ التحليل العام وتأويل الحالة

في هذه الحالة المبحوث نادم كثيرا على فعلته خاصة أن حملة للسكين كان شيئا جديدا بالنسبة له وكأنه فعل ذلك وهو مضطر أي كما يفعل الأغلبية وكأنه تعلمّ الدرس حينما تلقى طعنة. وبالرغم أنه سبق وأن دخل السجن بسبب شجار، المهم أنه أصبح يحمله للدفاع عن نفسه بعد أن تعرض للطعن أول مرة فقرر أن لا يتكرر معه الأمر ثانية.

✓ في هذه الحالة لم يشتك المبحوث من طفولته ولم يحرم من الجوّ الأسري الهادئ، فحسب 'دوركايم' جريمته أنانية أنومية، وبرجوعنا إلى 'فيرى' فيبدو جلياً أنها جريمة وقعت بتوفر الظروف فهو ليس مجرماً بالفطرة لكنه أصبح مجرماً بالظرف.

تقديم الحالة رقم: 6

- السن الحالي: 27 سنة
- سن دخول السجن: 21 سنة
- المستوى الدراسي: ثانوي
- الحالة المدنية: أعزب
- آخر مهنة قبل دخول السجن: عامل حر
- منطقة السكن: قالمة
- الانتماء الجغرافي: وسط المدينة
- منطقة وقوع الجريمة: قالمة
- نوع الجريمة: قتل عمدي
- تاريخ وقوع الجريمة: 2009
- مدة العقوبة: مؤبد
- المدة المنقضية: ست (6) سنوات
- المدة المتبقية: دون جواب

تحليل الحالة وفقا للمحاور

- المحور الأول: التنشئة العائلية (المستوى الإجتماعي-الاقتصادي، العلاقات الأسرية والعائلية...).

المبحوث رقم ستة (6) وإن لم يذكر لنا عدد الإخوة والأخوات فهو يذكر أنه أصغرهم، كما يذكر بأن ثلاث "3" إخوة متزوجين ولهم أولاد. لم يملأ أي معلومة خاصة بالمستوى الإجتماعي والاقتصادي الخاص بالأسرة. أما عن الأب فيكتفي بالقول إنه ذو مستوى دراسي "متوسط" والأم دون مستوى وطبعتها "حنونة". أما عن العلاقة التي كانت تجمعهما (الوالدين) فحسب المبحوث يصفها بـ"العادية" بالإشارة إلى "قليل" من المشاكل دون ذكر نوعها. وعن علاقته بهما فابتداءً من الأب "الهادئ" كانت "حسنة" معللاً بـ"كانت علاقتي مع أبي عادية لأنني لم أكن أعيش معهم بصورة منتظمة معظم الوقت خارج البيت"، وعن الأم فنفس العلاقة كانت تجمعها بها مبرراً "طلباتي شبه منعدمة لا أغضبها لأنني كما قلت معظم الوقت خارج البيت".

و إن لم يذكر شيئاً فيما يخص الأخوات فنوع العلاقة مع الأخوات يشطب في خانة "حسنة" وعند التعليل يضيف "هناك علاقة صداقة وتشاور في الكثير من الأمور" عكس ما كان الحال مع الاخوة الذين لم يذكرهم في الأول علاقته بهم "سيئة" لأن "لكل طريقته في التفكير ولكل ميزته ولكل طريقته وهناك ما لا يعجبني فيهم". وإن كانت الأم تعاقبه بالضرب عكس الأب الذي كان يوبخه فقط فهو يفضلها عليه ليضيف "أمي أقرب من قلبي من الجميع". وإن لم يعانِ من التمييز بين الأطفال من طرف الوالدين إلا أن الضرب ترك فيه أثراً سلبياً وبنقل ما كتب حرفياً "جد سلبي فالضرب لا يربي وإنما يجعل الشخص وحشاً ضارياً كلما كبر". أما علاقتهم بالأعمام والأخوال فكانت "عادية" ولا يتبادلوا الزيارات إلا "في المناسبات فقط".

* من ناحية علاقته بالأب يشير في بادئ الأمر على أنها حسنة، لكنه سرعان ما يتراجع عند السؤال المفتوح ليصفها بالعادية مبرراً ذلك غيابها (المبحوث) عن البيت في معظم الوقت. وقد نفهم هنا من "العادية" لا وجود لأي علاقة. من الواضح أنه كان يفضل الأم على الأب وإن كانت تضربه. وإن كانت علاقاته العائلية من ناحية الوالدين محدودة هذا لم يمنعه من كسب أصدقاء من العائلة، كما أنه كان يفضل أخواته البنات على الذكور. وباعترافه أنه كان طفلاً شقياً لكنه لم يكن يستحق الضرب الذي في رأيه لا جدوى منه في التربية وإنما يجعل الفرد شرساً عنيفاً.

- المحور الثاني: المستوى الدراسي والثقافي (المسار الدراسي، المسار والسيره المهنيان، والجانب الثقافي).

في الابتدائي كان "متفوق" والأمور كانت تبدو على ما يرام أي لا وجود لمشاكل. علاقته بالمعلمين كانت "حسنة" وبالتلاميذ "جيدة" كما أنه كان "يحب الدراسة"، وكان لديه "الكثير" من الأصدقاء الذين كانت تجمعهم بهم علاقة "حسنة". وفي المرحلة الموالية أي المتوسطة وإن أصبح تلميذاً "متوسطاً" ظلت علاقته بالأساتذة "حسنة" وبزملائه "جيدة". لكن أصدقاؤه أصبحوا "قلة" تعلم منهم أشياء جديدة مما يفسر نوع المشاكل التي كانت لديه داخل المؤسسة "شجار". وبالتالي أصبح تلميذاً "ضعيفاً" في الثانوي وعلاقته بالأساتذة "سيئة" ومع الزملاء يقول أن العلاقات ظلت "جيدة" ولم يكن بينهم منحرفين، ولذا اكتفى بهذا المستوى من الدراسة وفي سن السابعة عشر "17" بالضبط التحق بمركز التكوين المهني ليتبع تربص "الحلاقة" دون أن يكمله "أردت الخروج من ما أنا في واقع فيه من المشاكل (شجارات كحول)". أما عن عالم الشغل فيقول أنه دخله في عمر السادسة عشر "16" أي قبل أن يبدأ تربصه في الحلاقة، وذلك أسعده إذ مكنه من "شراء الملتزمات وحتى الكماليات". وعن سؤالنا عن مختلف المهن التي اشتغلها يملأ الفراغ كالاتي "أكثر وظيفة قمت بها تحضير الدواجن وبيعها - أتوقف عن العمل لسبب المشاكل والشجارات الكثيرة". وفي نفس الوقت يدعي بأن علاقته بالمسؤولين كانت "حسنة" كونه "عامل جيد".

أما عن مستواه الثقافي واهتماماته، فهو يستعمل ثلاث لغات 'العربية'، 'الفرنسية' و'الانجليزية'، نوع المطالعة التي يذكرها "صعاليك لكنهم شعراء"، لا يقرأ الجرائد ونوع الأفلام التي يشاهدها "الهندية المدبلجة" لا يتواصل على شبكة الأنترنت، يقول لنا بأنه يستمتع للموسيقى دون إعطاء نوعها بل اكتفى بالـ "CD". كما أنه كان يمارس رياضة "رفع الأثقال" في عُمر السادسة عشر "16 إلى يومنا الحالي". * كلما كبر في السن تدهور مستواه الدراسي من كثرة أنواع الإنحرافات التي تعلمها أو كان يمارسها مع زملائه، والتي سنتطرق إليها في المحور التالي، ورغم أنه فضل العمل لكسب المال لتلبية احتياجاته من الضروريات إلى الكماليات فهو لم يستقر في عمل واحد لنفس الأسباب أي كثرة المشاكل منها الشجار. - المحور الرابع: شخصية المبحوث (الحالة النفسية والصحية، نوع العلاقات، سلوك المبحوث، الجانب الاخلاقي-الديني، السوابق القضائية...).

سيرة المبحوث نبدوها بأنه كان طفلاً "شقيماً" يفر من البيت "كثيراً" فقد تناول أول سيجارة وهو لا يتعدى السادسة (6) من عمره في الحي مع "أولاد الحي" ورغم أنه تلقى العتاب من طرف "الاخوة" إلا أن ذلك لم يمنعه من مواصلة التدخين "لم أتوقف عن ذلك بل زدت اصرار بكل بساطة لا يوفر أشياء ويمنعون عنك أشياء أخرى" فهو يرى أنه ضحية وهذا مؤشر الشخصية الأنانية. لا ندري إن كان يتناول الكحول لكن المخدرات نعم "نيفوترين" التي تضاعف عدد جرعاتها ليصبح "الكثير من الأقرص ... 5

مرات في اليوم" يتحصل عليها من "المنحرفين في الحي" عن طريق "التجار". وهذه المرة لم يتلق أي عتاب من طرف أفراد العائلة. دخل ميدان العاهرات في عمر السادسة عشر "16 في أحد بيوت المهجورة". ومن السجائر في الابتدائي إلى "السرقة" و"المخدرات" في المتوسط، وإن لم تكن العلاقة وطيدة مع الأهل (الأعمام والأخوال) فهذا لم يمنعه من اتخاذ أصدقاء منهم "منحرفين" الذين يتناولون 'الكحول' و'المخدرات' و'السرقة' و'مخالطة العاهرات' إضافة إلى 'الشجار'. حتى أصدقاء الحي أو الجيران كانوا منحرفين بكل أنواع الانحرافات المذكورة من طرفنا إضافة إلى 'شجار' ككل مرة. أصدقاؤه من الوسط المهني أيضا كانوا منحرفين "كحول، مخدرات، سرقة، مخالطة العاهرات" ويضيف مرة أخرى "شجار". فان كان الشجار مذكورا كل مرة فهو في مرحلة الثانوي خارج المؤسسة "مع المحيط الخارجي عن الثانوية عدة شجارات وضرب وجرح عمدي سلاح أبيض انتهت بي في المستشفى وبعدها انهيتها بهم بالمستشفى وبنهايتي إلى السجن".

أما عن ممارسته الدينية فبرغم أن كلا الوالدين كانا يصليان وقد أدت فريضة الحج، فهو لم يكن يصلي لكنه كان يصوم. الأخلاق التي تعلمها في صغره واحتفظ بها هي "الرجولة" والقيم التي يؤمن بها وظل يتعامل بها "المعاملة بالمثل". وعن آخر نقطة أو محور تطرقنا إليه قبل الشروع في ظروف الجريمة، هي إذا ما كان لأحد أفراد العائلة سوابق إجرامية أو عدلية، فوجدنا أنه بالفعل في هذه الحالة سبق لأخ المدعي أن دخل السجن ثلاث (3) مرات بسبب "سرقة، شجار". أما المبحوث فسوابقه العدلية هي كالاتي وكما رتبها "الضرب الجرح العمدي سلاح أبيض (عام) لضرب العمدي سلاح أبيض (6 أشهر) السرقة (عام)" أي في المجموع ثلاث (3) مرات.

لا يشتكي المبحوث من أي مرض جسدي أو عضوي لكنه يذكر بأن لديه مرض نفساني كما كتبه "انقسام المبتغى والمراد" لكنه لا يتابع أي علاج. وعن سؤال إذا ما أثر ذلك على حياته يرد "كل شخص لا يعرف ماذا يريد في هذه الحياة سيكون مصيره الفشل والانهاء". كما هو أول مبحوث وربما الوحيد من أخبرنا أنه مصاب بعاهة جسدية إلا وهي "ضربة سكين". أما عن طبعه فهو يعترف بأنه "عدواني" "سريع الإنفعال"، كما يضيف بخطه "ما بين الانطوائي والإجتماعي" مبررا ذلك بما يلي "شخصية سريعة الإنفعال لأنني لم أستطيع إلى حد الآن أن أتأقلم مع ما أنا فيه من ظلم من طرف القانون".

* من الواضح أن هذا المحور ثري بالمعطيات وذلك يرجع إلى أن المبحوث لم يبخل علينا بمعلومات عن سلوكه المنحرف. وإذا بدأنا بطفولته وبالرغم أن الإخوة كانوا يسهرون على تأديبه إلا أن ذلك لم

ينفعه، بل الحلّ عنده كان الهروب من البيت "خوفاً من العقاب". وإذا ما رجع يرجع إلى أصحاب الحي لشراء المخدرات وممارسة مختلف أنواع الإنحراف. إضافة إلى نوع الأصدقاء المنحرفين الذين كانوا من الوسط العائلي، المدرسي، المهني له أخ سبق وأن دخل السجن ثلاث (3) مرات وهذا كافٍ جداً للقول أنه ترعرع أو كبر في وسط كله انحراف. وقد اعترف أنه سريع الإنفعال وعدواني وأن لديه صعوبة التأقلم فيعترف نوعاً ما بأخطائه لكنه في نفس الوقت يلوم الأهل والقانون.

بغض النظر أنه يعترف بأنه يشكو من مرض نفساني - وهي الحالة الأولى إلى حد الآن التي تصرح لنا - فقد يعود ذلك لعدم نضجه بما أنه يصرح أيضاً أنه لم يكن يدري ما يريد. لا ندري ما سبب ضربة السكين على وجهه التي من المحتمل جداً أنها نتيجة شجار، فحتى الدراسة والتربص أيضاً والعمل توقف عنهم بسبب الشجار.

لديه أخ منحرف يتناول الأقراص المهلوسة والكحول والتجارة والسرقة... إلخ.. ودخل السجن، رغم ذلك فهو يدعي أن "المؤثر الوحيد الذي كان يؤثر علي سلبياً لم يكن العائلة بل كان المحيط" ربما لأن أبويه كانا طبيين وكان له إخوة ينصحونه لذا يرجع انحرافه إلى غير العائلة.

- المحور الخامس: الجريمة (أحداثها، أطرافها، ظروفها، تصورات المبحوث...).

سبق للمبحوث أن تشاجر ودخل السجن لكن ما يهمنا الآن هو جريمته الأخيرة التي نحن بصدد دراستها. علماً أنها جريمة قتل يضيف "الكثير من الضرب والجرح العمدي بسلاح أبيض" وكأنه كان بحاجة ماسة إلى تفصيل الجريمة مبرراً "المحيط كالغابة القوي يأكل الضعيف فليس لكل منا فرصة العيش في جو هادئ ومحيط مستقر ومتفهم إلخ". بما أنه يصنف جريمته على أنها "رد اعتداء" فهو كان يعرف الضحية "أبناء الولاية" الذي كان معه "خلافات" مبرراً مرة أخرى "كما قلت سابقاً بعض الأحياء كالغابة". كان واعياً بما كان يقوم به بما أنه قال "إذا ضربت فما علي إلا أن أرد". لا ندري إن كان متناً أولاً مخدراً أم لا، فهو لا ينفي ذلك ولا يعترف وإنما اكتفى بالقول إنه كان تحت تأثير "الغضب" وأن الجريمة جاءت نتيجة "شجار" الذي نشب نتيجة تبادل شتى أنواع الشتائم ومن الطرفين وبشتى أنواع الأسلحة البيضاء وغير البيضاء التي كانت متوفرة "كرونداري، بايونات، سيف، كليموجان" وعن سؤالنا من أين حصلت عليها؟ ردّ علينا بكل بساطة "تباع" لماذا تعود حملها؟ "قانون الغابة التي أنا فيها". أما خصمه فكان حامل لـ "سيف". وبما أن فلسفته في الحياة هي العمل بالمثل يقول "إذا باشر أحدهم بضربك وأنت لا مهرب لك فما عليك إلا بالرد بالمثل".

القاتل كان بمفرده وهو يتذكر مجرى الأحداث ويرويها لنا كالاتي "بعد مناقشات كلامية أو بالأحرى مزحة لم يتقبلها الضحية ذهب وأحضر معه عصي للأغراض القتالية وبعد أن أحق أضرار جسدية دافعت عن نفسي وما بدر مني من أفعال كانت حتمية لا إرادية وبعدها غابت الأجلة الواقعية وما انا أدفع ثمن دفاعي عن نفسي وهم يقولون مجرد أخطاء جزائية قلت هل من مصلح قالوا وما لزمك في الحياة الإجتماعية قلت حقي في رقابكم إلى يوم اللقاء ويوم الجزاء". ففي نظره لم يكن يستحق المؤبد بل كان يستحق الاستفاد من الظروف المخففة لأن للضحية جزء من (المسؤولية)، "دافعت عن نفسي وهذا حق من رب الأرض والسماء". فهو بطبيعة الحال نادم على فعلته لأن ذلك "تسبب في ضرر لأهل الضحية". وإن حكم عليه بالمؤبد فذلك لم يمنعه من الجواب عن السؤال من تخشى عند خروجك من السجن؟ فهو لا يبغض إلا من كان يراه مساهما أو سببا في جعله إنسانا منحرفا "المجتمع" والذي كان يعبر عنه بالغابة "ينظر لي المجتمع على أنني وحش لا أحد يتفهم أو يحاول أن يتفهم ماذا جرى وكيف حدث المهم عندهم هو أن هذا مجرم خطير لا أكثر ولا أقل". ورغم كل هذا التخوف ورغم المؤبد فهو يأمل في الخروج ويحلم بـ"تأسيس عائلة سعيدة مع عمل أيا كان المهم إسعاد عائلتي وإرضاء ربي وأهلي". وما هو أول مرة يذكر فيها الرب والأهل.

* يظن المحكوم عليه أنه لا يستحق كل تلك العقوبة بما أنه دافع عن نفسه. فإن لم تكن لديه التجربة الكافية في الحياة قبل دخوله السجن لكن يبدو جلياً أنه تعلم وتأثر بالسنوات الست (6) التي قضاها فيه. أما عن الجريمة فليس من الغريب أنها نتيجة الشجار فهو معتاد على الشجار. وباعترافه أنه يتناول الكحول وأنه كان تحت تأثيره إضافة إلى تأثير الحبوب المهلوسة عند قيامه بالجريمة. ورغم أحداثها فليس بإمكاننا اعتبارها جريمة تصفية حسابات بين الأحياء إنما جريمة شجار محضة بكل عناصرها إضافة إلى أنه اعتبرها حق كونه دافع عن نفسه فإن لم يقتل كان سيقتل وذلك بمنطق أو غريزة حب البقاء. وأخيراً إن انتزعت منه الحياة الإجتماعية كما أطلق عليها وطالب بها فلا سلطة أو حكم استطاع أن ينتزع منه الحق في الحلم بأشياء بسيطة وجميلة. وهنا نتساءل لماذا يقولون بأن "المجرمين" لا يريدون التعبير عن آرائهم أو سرد تجربتهم أو مشاركة تصوراتهم لجريمتهم؟ فهم لا يرغبون في سرد حياتهم فحسب بل يرغبون في من يشاركونهم جريمتهم التي يحسنون التعبير عنها.

تطبيق الحالة على الفرضيات ومدى تحققها

الفرضيات الجزئية

-الفرضية الأولى: للسلوكات المنحرفة (الخمير، المخدرات، الدعارة) دورا كبيرا في حدوث جريمة الشجار.

وإن ذكر في المحاور الأولى أنه كان يتناول الحبوب المهلوسة وبكثرة، إلا أنه عند تطرقنا لمحور الجريمة لم يعترف أنه كان هو وخصمه على ذلك، ولكن فيما بعد عندما علق على جريمته تحجج بعنصر الإدمان الذي يفقد الإنسان وعيه ويتركه يتصرف مثل الحيوان.

➤ ولذا بإمكاننا استخلاص بأن الفرضية قد تحققت.

-الفرضية الثانية: تأتي جريمة الشجار كرد فعل على استفزاز الضحية (شتم، إهانة، إثارة غضب) للفاعل.

عندما قص علينا الحادثة ذكر عنصر الاستفزاز، لكن هذه المرة جاء من طرفه فسرعان ما انقلبت الأمور وأصبح هو المستفز وبدأت كل أنواع الشتم تتهاطل.

➤ ومن هنا بإمكاننا استخلاص أن الفرضية الثانية تحققت.

-الفرضية الثالثة: حامل السلاح الأبيض يكون أكثر إستعدادا (أو تعرضا) للقيام بجريمة قتل أثناء الشجار.

السلاح الأبيض بشتى أنواعه كان متوفرا في هذه الحالة لكلا الطرفين (الجاني والمجني عليه).

➤ الفرضية الثالثة أيضا تحققت بالنسبة لهذه الحالة.

-الفرضية الرابعة: تحدث جريمة الشجار بسبب ظرف مفاجئ (دون سبق الاصرار والترصد، دون خلافات سابقة، بعدم وضوح نية القتل وتعد أول جريمة للفاعل).

صحيح أن الطرف كان مفاجئا بما أن القاتل لم يكن يتوقع أن صديقه سيغضب لمجرد مزحة لكن لديه عدة سوابق إجرامية أكثرها الضرب الذي كان من الممكن أن يفضي إلى القتل. من الواضح أنه لم يخطط لجريمته إذ لم تكن هناك خلافات سابقة وإذا ما أردنا الكلام عن النية فهو يبررها على أنها جاءت للدفاع عن النفس.

➤ ومن هنا من الصعب أن نحسم بأن الفرضية قد نفيت أو تحققت.

فهل المبحوث السادس مجرم بالفطرة؟

الفرضية الأساسية

جريمة قتل الشجار هي فعل متسرع (دون التفكير في العقاب القانوني) برغبة رد الاعتبار ولو مؤقتا يتبعه الندم.

يقول بنفسه أن جريمته جاءت لرد اعتبار - وكأنه اطّلع على فرضيتنا العامة، كما أنه لم يفكر في العقوبة، أما عن الندم فإن كان قليلا فهو وارد خاصة اليوم بعدما أدرك أثر وخطورة الإدمان على حياة الإنسان.

وإن لم تتحقق الفرضية الرابعة باعتبار القاتل "مجرماً" إلا أن هذا لا يسمح لنا بنفي الفرضية الأساسية. ➤ الفرضية العامة تتحقق، فالجريمة هنا جاءت لرد اعتبار، تسرع اتبعه الندم.

❖ التحليل العام وتأويل الحالة

تشبيه الحياة وبالأخص بعض الأحياء أنها كالغابة يوجد فيها أقوياء وضعفاء جعلت منه شخصاً عدوانياً. وبقناعته هذه وكأننا في الأحياء الأمريكية المخيفة، فكل أقواله تشير إلى أنه منح لنفسه الحق في القصاص أو تطبيق العدالة بنفسه خاصة أنه تلقى شتماً أو سباً بالتعدي على حرمة الأم، دون أن ننسى أن هذه تعكس القيمة المتداولة إلا وهي "الرجولة" أي "الرجلة"، فالكل هنا يحمل السلاح هو بأداته الحادة وخصمه بالسيف وكأنها الحرب، جلسا رفقة الأصدقاء يتبادلان أطراف الحديث أين انقلب المزاح إلى مناقشات كلامية وبهجة أنه خاف من أن يصبح هو الضحية بادر إلى الضرب بدلاً من المجني عليه. ولأنه أدرك أن ما يبيده من كلام نوعاً ما خطير لم يتوقف عند تلك التصريحات التي تظهر الجانب الوحشي منه، فأضاف لنا "إضافتي ستكون طلباً منكم بأن لا تنظروا إلينا كأننا مجرمون فنحن في النهاية بشر ولنا أحاسيس ومشاعر ومهما كثرة الخطايا فأعلموا أن ذلك تصرف حيوان لا تصرفنا نحن فلقد ميزنا الله بالعقل على الحيوان ونحن تحت تأثير الأقراص المهلوسة والكحول لا عقل لنا فلذلك لا تحكموا على ظاهرها فو الله باطننا فيه الكثير من الخير وما يعلم ذلك إلا رب العرش العظيم". وإن كان هذا ليس من صلاحيتنا فنحن نرى بأنه تغير أو على الأقل تراجع عن طموحاته وطلباته المبالغ فيها.

✓ مع العلم أن أسرته حاولت احتضانه وإنقاذه بينما كان لا يكثر لتلك المحاولات ولم ير منها إلا الجانب السلبي، لم يرغب في العيش معهم واختار أن يكون مستقلاً عنهم، وبرغم اعترافه بأنه كان طفلاً شقياً منحرفاً إلا أنه آنذاك كان يرى نفسه ضحية. وهذا ما قد يؤدي بنا إلى اعتباره شخصاً أنانياً والجريمة أنومية بالرجوع إلى الوسط المنحرف الذي اختاره، وفي نفس الوقت وبأخذنا بعين الاعتبار التغيير الذي طرأ على شخصيته يمكننا تصنيف جريمته على أنها اعتراضية، وإن كانت له شخصية إجرامية فحسب 'فيري' جريمته ظرفية.

تقديم الحالة رقم: 7

- السن الحالي: 25 سنة
- سن دخول السجن: دون جواب
- المستوى الدراسي: دون جواب
- الحالة المدنية: أعزب
- آخر مهنة قبل دخول السجن: بائع سمك
- منطقة السكن: جيجل
- الانتماء الجغرافي: وسط المدينة
- منطقة وقوع الجريمة: جيجل
- نوع الجريمة: قتل عمدي
- تاريخ وقوع الجريمة: مارس 2011
- مدة العقوبة: مؤبد
- المدة المنقضية: دون جواب
- المدة المتبقية: دون جواب

تحليل الحالة وفقا للمحاور

- المحور الأول: التنشئة العائلية (المستوى الإجتماعي-الاقتصادي، العلاقات الأسرية والعائلية...).

المبحوث رقم سبعة (7) من ولاية جيجل وهو يعمل "بائع السمك"، دخل السجن في بداية العشرينات من عمره. من بين تسع "9" أطفال، سبعة "7" ذكور وأنثيين "2" يحتل الترتيب الرابع. لا يتعدى مستواهم التعليمي المتوسط. أغلبهم بطالين فقط اثنان عاملان هو "بائع سمك" وأخ "صياد" أما البنات فهن أميات ماكثات بالبيت. من بين الاخوة أخ واحد فقط متزوج له ثلاثة "3 أطفال ويسكن معهم". الحي الذي يسكنوه "شعبي" في "دار عرب" وهو "موروث" مستواهم الاقتصادي "متوسط". إذ كان الأب يعمل بـ"استمرار" ومهنته "بحار". الأم كذلك تعمل لكنها بدأت العمل "طبخة" بعد الزواج بسبب "نقص المدخول" وهي اليوم متقاعدة. غرفته كان يتقاسمها مع أخ، ومع أن أربعة "4 أفراد" من الأسرة لديهم مدخولا إلا أنه عانى من الناحية المادية "نوعا ما". المستوى الدراسي للأب "متوسط" لم يكن يشتهي من أي مرض إلا أنه كان يتناول الكحول "يومية" والمخدرات من نوع "الكيف المعالج" وذلك أثر عليه "شعور في النقص في الحنان الأب وما شابه". الأم مع أنها تعمل فهي أمية ومن نفس الانتماء الجغرافي والاقتصادي للأب، علاقتها مع الأب كانت "عادية" و"دون مشاكل" رغم طبع الأب الـ"عنيف" عكسها التي كانت "حنونة"، وعلاقته بها وبجميع الإخوة (بنات وذكور) كانت "حسنة" ولم يعان من التمييز في التعامل من طرف الوالدين للأبناء.

رغم طبعها الحنون كانت الأم تضربه بما أنه كان طفلا "شقيا" وسواء من طرفها أو من طرف الأب فالضرب كان شديدا وذلك أثر عليه "من الحالة النفسية". لذا كان يهرب من البيت حوالي "20 مرة"، مع ذلك كان يفضل الأم كونها كانت تغمره بـ"الحنان". ليس لديه أي ذكريات جميلة ولا أي ذكريات أليمة. علاقاتهم بالعائلة كانت "عادية" ولا "يتبادلون الزيارات".

* عانى المبحوث اقتصاديا وعاطفيا، بما أن الأب كان يستهلك ماله في الكحول والمخدر وكان عنيفا، والأخ الذي كان يعمل كان متزوجا وله أطفال. كما أننا من خلال التحليل فهمنا أن ما يصفه المبحوث بعلاقة عادية تعني عدم وجود علاقة أو ليست بالسيئة، على سبيل المثال قال إن علاقته بالأب كانت عادية ثم صرح أنه كان ينتظر منه الحنان.

- المحور الثاني: المستوى الدراسي والثقافي (المسار الدراسي، المسار والسيرة المهنية، والجانب الثقافي).

لم يعطِ المبحوث أي معلومة تخص مستواه الدراسي لكنه يفيدنا أنه قام بتربص مهني "الإبحار" وذلك عندما كان عمره عشرين "20" سنة وبعد إنهائه أي بعد سنة بدأ العمل لكنه لم يملأ أي معلومة تخص الوسط المهني.

أما عن اهتماماته الثقافية، فهو لا يطالع- رغم أنه يقرأ العربية -و لا حتى الجرائد، الأفلام التي يتابعها هي الأفلام "القتالية" وإن كانت بالفرنسية، لا يستعمل النت، والموسيقى التي يحبها ولا يزال يحبها "الشعبي والراي" لم يسبق أن مارس أية رياضة.

* عدم ملء المعلومات الخاصة بالمشوار الدراسي تشير إلى أنه أمي وعدم ذكر المعلومات الخاصة بالوسط المهني ذلك كونه يعمل لمصلحته الخاصة والشيء الوحيد الذي استطعنا انتزاعه أنه يحب الأفلام القتالية وإن كانت بلغة لا يتقنها.

- المحور الرابع: شخصية المبحوث (الحالة النفسية والصحية، نوع العلاقات، سلوك المبحوث، الجانب الاخلاقي-الديني، السوابق القضائية...).

طفل شقي يصرح أنه خالط منحرفين من العائلة دون ذكر نوع الإنحراف- ولو أنه سبق وأن صرّح أنهم كأسرة لم تكن بينهم علاقات -أما عن الوازع الديني والجانب الأخلاقي فالأم هي من علمته الصلاة وحثته عليها، فضل يؤديها طيلة سنة وذلك في سن الرابعة عشر "14" ثم امتنع عنها بسبب "المخالطة". وإن لم يكن يصوم رمضان فالأخلاق التي ظل متمسكا بها هي "الاحترام" وقيمه المهمة هي "الصدق". العم وحده من أدى فريضة الحج. أما داخل الأسرة فلإخوة سوابق كثيرة من بينها "السرقة والضرب" وهو سبق وأن حوكم بتهمة "المخدرات".

* يجب الإشارة بأن الصفحة الخاصة بشخصية المبحوث وهي الصفحة الثانية عشر (12) من الاستبيان لم تكن موجودة في هذه الحالة يبدو أنها سقطت سهواً، إلا أنه من الصفحات الموالية نفهم أنه فعلاً كان قريب من الأم لكنها عجزت عن السيطرة عليه بسبب العلاقات السيئة، رغم ذلك فهو يتسم بـ"خلق الاحترام والصدق" حتى وإن كنا لا ندري احترام من؟ والصدق مع من؟

- المحور الخامس: الجريمة (أحداثها، أطرافها، ظروفها، تصورات المبحوث...).

جرت الجريمة في ولاية "جيجل" على الساعة الواحدة بعد منتصف الليل "بالضبط 1.00 سا في شهر مارس 2011". يلقبها بـ"جريمة شرف". وعن علاقته بالضحية يقول أنها "عادية"، لم تكن أي تصفية لحسابات بينهما ولا خلافات سابقة لكن الضحية استفزه بـ"السب والشتم أمام المنزل". كان واعيا بما كان يقوم به، يذكر أن الغضب أثر عليه فقتله بالسكين. يروي لنا تفاصيل الجريمة كالآتي "كنت جالسا أمام

المنزل فأتى الضحية تحت تأثير الكحول وبدأ بالتلفظ بكلام فاحش فحاولت التكلم معه فأراد ضربي. ومن شدة الغضب قمت بضربه فمات دون قصد". لم يكن بمفرده بل مع صديق كما أن الضحية لم يكن حاملا لأداة شجار وعلى إثرها صدر الحكم "السجن مدى الحياة". لكن عن سؤالنا لماذا يحمل السجين وهو جالس ليلا أمام منزله يقول إنه معتاد على حملها "للعمل". بالرغم أنه يرى أنه المسؤول الوحيد عن تلك الجريمة فهو يرى أيضا أنه لا يستحق تلك العقوبة. وإن حدث وخرج من السجن فهو "لا يخش أحد" وهذا لا يمنع أنه نادم كثيرا لأسباب "كلفه عمر طويل في السجن"، "أبعده عن أهله" و"سببت ضرر بالضحية" و"لأهل الضحية" و"مست بدينه (غضب الله)". ويأمل في "الاستقامة والتوبة وبناء حياة سعيدة العيش كباقي أفراد المجتمع".

* أخذنا هذه الحالة رغم المعطيات الناقصة لأنه ملاً كل الخانات أو الفراغات الخاصة بالجريمة لكن لم نفهم ما قصده بضرورة حمل السكين للعمل، فهل مهنة البحارة تتطلب ذلك في العمل أم في العلاقات أم في التجارة؟ يصف جريمته بجريمة شرف كون الضحية جلس أمام منزله وهو يتلفظ بكلام فاحش وقصده هنا (المحكوم عليه) أنها حالة انتهاك حرمة. فهل يعقل - إن كانت كذلك - أن ينال حُكماً مؤبداً!!! رغم هذا فهو لا يُحمّل ضحيته قسطا من المسؤولية وينوي الاستقامة فهو يعترف أنه كان غير مستقيم أي منحرف وينوي التوبة وإن اعتبر جريمته 'جريمة شرف' فهي في نظر القانون تبقى قتل عمدي. ذكر كلمة "السعادة" لأنه لا يعتبر نفسه سعيدا، وفي النهاية العيش كبقية أفراد المجتمع يعني من وجهة نظره لم يكن يعيش كبقية أفراد المجتمع أو لكونه في السجن هو محروم من ذلك؟

تطبيق الحالة على الفرضيات ومدى تحققها

الفرضيات الجزئية

-الفرضية الأولى: للسلوكات المنحرفة (الخمير، المخدرات، الدعارة) دورا كبيرا في حدوث جريمة الشجار. لم يكن المحكوم عليه في حالة سكر ولا تحت تأثير المخدر أو بالأحرى لم يقل إن كان كذلك يوم الجريمة -بما أنه أعتاد على ذلك -لكن خصمه كان في حالة سكر.

➤ وهذا يكفي لنؤكد الفرضية الأولى كون عنصر أو سلوك الإنحراف (الخمير) هنا موجود.

-الفرضية الثانية: تأتي جريمة الشجار كرد فعل على استفزاز الضحية (شتم، إهانة، إثارة غضب) للفاعل.

حالة الاستفزاز واضحة بالسب أمام منزل الجاني مما شكلت لديه حالة غضب شديد.

➤ الفرضية الثانية إذن تحققت.

-الفرضية الثالثة: حامل السلاح الأبيض يكون أكثر إستعدادا (أو تعرضا) للقيام بجريمة قتل أثناء الشجار.

➤ الفرضية الثالثة تتحقق بدرجة عالية بما أن الجاني كان حاملا لأداة الجريمة وهي السكين.

-الفرضية الرابعة: تحدث جريمة الشجار بسبب ظرف مفاجئ (دون سبق الاصرار والترصد، دون خلافات سابقة، بعدم وضوح نية القتل وتعد أول جريمة للفاعل).

يمكن اعتبار أن الجريمة جاءت مفاجئة لظرف لم يكن يتوقعه فالموقف هو من جر به إلى إخراج السكين واستعماله حتى وإن أنكر نية القتل فالنية لا يعلمها إلا الله خاصة وأن لديه سوابق إجرامية كالضرب.

➤ رغم ذلك لا يمكن نفي هذه الفرضية كليا.

فهل يعتبر الجاني مجرما ميؤوسا من حالته؟

الفرضية الأساسية

جريمة قتل الشجار هي فعل متسرع (دون التفكير في العقاب القانوني) برغبة رد الاعتبار ولو مؤقتا يتبعه الندم.

رغم أنه يقول أنها 'جريمة شرف' فهي إذن رد اعتبار - على الأقل من وجهة نظره - كما أنه لم يفكر في العقوبة وندام بشدة على جريمته، فهل هذا يكفي للقول أن الفرضية تحققت؟

➤ بكل تأكيد خاصة أنه حاول تهديئة الضحية بالكلام ولم يهدأ.

❖ التحليل العام وتأويل الحالة

رغم أن الكثير من المعطيات تنقصنا في هذه الحالة إلا أننا تمكنا من فهم شخصية القاتل ولو نسبيا، فمن طفل شقي إلى مراهق منحرف، ليس لديه مستوى دراسي، أصدقاء السوء كثيرين وأجواء الانحراف تحيط به من كل مكان، الأب الإخوة الأقرباء والحي. يبوح أنه عانى من الناحية المادية ومن فقدان حنان الأب، ومن قال إن حنان الأم وحده يكفي لتكوين شخصية سوية!!! ورغم أنه حاول إيجاد عمل وبالفعل وجده عندما أجرى تربيصًا وأتمه إلى النهاية، إلا أن نهايته المأساوية كانت بسبب السكين الذي اعتاد حمله بدافع الفكرة الشائعة 'حماية النفس'. فبينما كان جالسا مع صديق له "في رحمة الله" حدث الظرف الطارئ وحدثت الجريمة. ومن منا لم يسمع بمثل هذا النوع من الأحداث، أي الجرائم التي غالبا ما يذهب ضحيتها الأبرياء في مثل هذه الأحياء الشعبية المفعمة بأجواء الانحراف أين يحتل العنف الإجتماعي الدرجة الأولى في سلم التقاليد والقيم المعمول بها. وفي النهاية عندما شكرناه لم يكتف بكتابة "لا شكر

على واجب" وإنما أضاف لنا "شكرا جزيلا". وإن دل هذا على شيء فهو يدل على أن كل فرد في فترة من فترات حياته مهما كانت ظروفه يحتاج لمشاركة معاناته أو حتى أفكاره التي تتغير من زمن إلى آخر ومن ظروف إلى أخرى، وكان الاستجواب بالنسبة له فرصة للتعبير عن مدى معاناته في عزله فاعتبره خدمة قدمت له.

✓ فهل من المقبول أن تلازمه وصمة المجرم مدى الحياة أم نعتبره شخصا مجرماً تحت تأثير الظروف أي أنه مجرماً بالظرف وفقاً لتصنيف 'قيري' لكنه استناداً لنظرية 'دوركايم' إنسان أناني وجريمتة أنومية وفقاً لما يحدث في مجتمعنا من حالة أنومية واضحة.

تقديم الحالة رقم: 8

- السن الحالي: 30 سنة
- سن دخول السجن: دون جواب
- المستوى الدراسي: متوسط
- الحالة المدنية: مُتَّخِذُ خَلِيلَة
- آخر مهنة قبل دخول السجن: ميكانيكي
- منطقة السكن: جيجل
- الانتماء الجغرافي: وسط المدينة
- منطقة وقوع الجريمة: جيجل
- نوع الجريمة: قتل عمدي
- تاريخ وقوع الجريمة: 24 سبتمبر 2011
- مدة العقوبة: ستة وثلاثون (36) سنة
- المدة المنقضية: (20) سنة
- المدة المتبقية: (16) سنة

تحليل الحالة وفقا للمحاور

- المحور الأول: التنشئة العائلية (المستوى الإجتماعي-الاقتصادي، العلاقات الأسرية والعائلية...).

المبحوث رقم ثمانية (8) هو الأخ الأكبر لأختين وأخوين، الأخوان ذوي مستوى دراسي متوسط أحدهما فقط يعمل "دهان السيارات" والبنات جامعتان، واحدة أنهت دراستها وهي حاليا بطالة. الحي الذي يسكنوه "حي شعبي" ومنزلهم "دار عرب" متكونة من ثلاث "3" غرف "ذكور غرفة إناث غرفة"، مهنة الأب "دركي". مستواهم الاقتصادي 'متوسط' إذ أن مكونات المنزل بسيطة إضافة إلى أن للأب سيارة. كان يبلغ هذا الأخير ثمانية وخمسين "58" سنة عند دخول المبحوث السجن، مستواه "ثانوي" وكان يتناول الكحول "في بعض الأحيان". عمر الأم عند دخوله السجن ثمانية وأربعين "48" سنة لا ندري إن كانت من نفس الوسط الاقتصادي والإجتماعي للأب لكن مستواها الدراسي نفسه "ثانوي" ولا تعمل، علاقتها أي الوالدين كانت "متوترة" ومشاكلهم "دائمة". بدأ ذلك وعمر المبحوث ثلاثة عشر "13" سنة، سبب المشاكل "العنف لأتفه الأسباب وتفسير الأشياء" وذلك كان يؤثر عليه بالـ"كآبة الشديدة" وبطبيعة الحال الأب هو من كان السبب فهو "متسلط" وعلاقته به كانت "سيئة" في نفس السياق يقول "عندما أراه يتملكني الرعب"، رغم ذلك لم يحدث طلاق فالأم "حنونة" وعلاقته بها "حسنة" يوضحها "تخاف علي". لم يعان من تمييز في التعامل مع الأطفال وإنما عانى من قهر الأب الذي كان يضربه مما جعله يهرب من البيت مرتين "محاولة الهروب وكره الحياة" لدرجة أن ذكرياته الجميلة اختصرها في "عندما يذهب أبي إلى العمل في الجزائر العاصمة ويغيب حوالي شهر أو شهرين". أما الأم وبما أنه كان طفل "مطيع" بتركيزه "مع أمي" فكانت تكتفي بتوبيخه إذا أخطأ ذلك مما جعله سببا آخر ليفضلها بكثير عن الأب "عزيرة وغالية". ذكرياته الأليمة لا يذكرها وإنما يقول إنها "كثيرة". أما عن الأخوال والأعمام رغم أنه يقول إن علاقتهم بهم كانت "جيدة" وله أصدقاء من بينهم إلا أنه يقول أيضا أنهم لم يكونوا يتبادلوا الزيارات إلا في المناسبات.

* أهم شيء يستدعي الرجوع إليه في هذه الحالة كونه الأكبر فهو من كان يشهد خلافات الأبوين أكثر من إخوته وأكثرهم تأثراً بها، كما كان يعاني من تسلط الأب الذي شكل له عقدة إلى درجة أن غيابه عن المنزل لمدة طويلة يحسبها ويذكرها ضمن الذكريات الجميلة مما يفسر تعلقه الكبير بأمه.

- المحور الثاني: المستوى الدراسي والثقافي (المسار الدراسي، المسار والسيرة المهنية، والجانب الثقافي).

في المرحلة الأولى أي الابتدائي كان تلميذا "متوسطا" وعلاقته بالمعلمين كانت "عادية" وبالتلاميذ "جيدة" وإن كانوا "قليلون". في المرحلة الموالية يعني المتوسطة ظل "متوسط" وظلت علاقته بالأساتذة "عادية" وظل أصدقاؤه "قليلون" إلا أن هذه المرة لم يصف علاقته بهم بالـ"جيدة" وإنما بالـ"عادية" ولا يشير إلى أي نوع من المشاكل في المرحتين.

لا ندري كيف ولماذا توقف عن الدراسة بما أنه لم يفدنا إذا ما كان يحبها أم لا، إلا أنه تابع تربصا في تخصص "ميكانيكي شاحنات" أنهاه وبدأ العمل في السابعة عشر "17" من عمره بإرادته وذلك أسعده. علاقته برؤساء العمل كانت "حسنة" وكان لديه الكثير من الأصدقاء في ميدان العمل. اللغة التي يتقنها هي العربية، لا يطالع الكتب وإنما الجرائد "الشروق"، أما عن الأفلام فيفضلها باللغة الفرنسية "أكشن". يحب نوع الغناء "الشعبي" ولا يتواصل على شبكة الأنترنت. مارس رياضة "الجيدو" من عمر الثمانية "8" إلى الثانية عشر "12".

* على الرغم من الأب المتسلط كانت حياته تبدو (الطفولة والمراهقة) نوعا ما عادية إلى حد الآن. درس القليل، توقف عن الدراسة، تابع تربص، اشتغل في سن مبكر، أين نسج علاقات كثيرة مع الأصدقاء عكس ما كان عليه في الوسط الدراسي. مارس الرياضة ثم توقف عنها. يميل إلى الطابع الشعبي من الأغاني الجزائرية ويحب أفلام معينة وإن كانت أفلام حركية فهذا لا يميزه عن الكثير من المراهقين أو الشباب.

- المحور الرابع: شخصية المبحوث (الحالة النفسية والصحية، نوع العلاقات، سلوك المبحوث، الجانب الاخلاقي-الديني، السوابق القضائية...).

وإن كان طفلا "مطيعا" إلا أن علاقته بأطفال منحرفين وإن كانت "قليلة" بدأت في الوسط العائلي وكان نوع الإنحراف "كحول"، "مخدرات"، "مخالطة العاهرات"، "ومن الحي كذلك "كحول"، "مخدرات" و"مخالطة العاهرات". وفي المرحلة المتوسطة من الدراسة تعلم "تناول السجائر" والـ"مخدرات"، لكن أول سيجارة له كانت في سن الثانية عشر "12" مع "ابن عمي في الحي"، إثرها لم يتلق أي عتاب أو عقاب من طرف أسرته بما أن ذلك كان خفية. لم يتوقف عنها إلا "عند دخول السجن". وهروبه من البيت الذي بدأ وعمره أربعة عشر "14" كان بسبب "مشاكل عائلية". اتجاهه كان "الجزائر العاصمة". من السجائر وترك المنزل إلى الكحول والمخدرات، إذ بدأ شرب الكحول وعمره لا يتعدى الخامسة عشر "15" مع الأصدقاء في الغابة وشاطئ البحر"، لم يتوقف عنه ولم يتلق أي عتاب أو حتى عتاب من أحد، أما المخدر فكان قبل الكحول وذلك في سن الثالثة عشر "13" مع جاري في الحي"، نوع المخدر "الشيرا" كان

يتحصل عليها من "بعض الأصدقاء وأبناء الحي" تطور نوع المخدر إلى "كل شيء". رغم أنه كان محاطا بأصدقاء منحرفين إلا أنه لم يسبق أن دخل السجن لا هو ولا أحد من أفراد عائلته. أما دينيا فرغم قربيه من الأم التي كانت تحثه على الصلاة لم يكن يصلي لكنه يكتفي بالصوم. وما يلفت الانتباه عند ذكره لأنواع الانحراف التي مارسها رفقة أصدقائه المنحرفين هو غياب عنصر السرقة فمن أخلاقه "عدم السرقة".

* غياب عنصر السرقة في كل مرة بالرغم أن مستواهم الاقتصادي لم يكن بالجيد أكده لنا فيما بعد، فذلك لم يكن صدفة وإنما من أخلاقه عدم السرقة. من المحتمل جدا أن لهذا السبب لم يدخل السجن، ولا أحد من محيطه بل سلوكه المنحرف اقتصر على أذى النفس بالسجائر، الكحول والمخدرات.

- المحور الخامس: الجريمة (أحداثها، أطرافها، ظروفها، تصورات المبحوث...).

وإن كان لا يتذكرها جيدا يروي لنا تفاصيل الجريمة "سهرت مع أصدقاء لي يتناولون الخمر وكنت أتناول المخدرة وفجأة ظهرت سيارة على متنها 3 شبان 2 من النساء العاهرة وصديق يعرف واحد من شبان 3 وذهب إليهم وطلب عاهرة فجأة بدأت المشاجرة و انتهت بجريمة قتل". لم يكن الجاني وحده وإنما رفقة أصدقائه لكن القرار صدر عنه "رغبتي" وكان ذلك بسبب "العاهرات"، وبالضبط "إختلاف على النساء". دون وجود لأي تصفية حسابات أو خلافات سابقة فلا وجود لأي تخطيط. لكن تحت تأثير الـ"المخدر" زائد "الغضب" قام بجريمته نتيجة "شجار" وكان ذلك "ليلا" ومع تبادل عبارات الشتم أخذ "سكين كبير" التي لم يكن يحملها بل "مخبأة قريبا" كونها "كبيرة". نتج عن هذه الظروف جريمة قتل زائدا الضرب والجرح وحياسة مخدرات، أخذ حكما بستة وثلاثين "36 سنة" يقول مضت منها عشرون "20 سنة" وبقيت ستة عشر "16". يرى أنه لا يستحق كل هذه العقوبة فهو لم يكن ينوي القتل، كما أن خصمه أيضا كان يحمل "سكين" إذن فهو أيضا مسؤول عما حدث له. ومع ذلك فهو نادم لما حدث لأن ذلك "مس بدينه (أغضب الله)" و"أبعده عن أهله" ولأنه يخشى "نظرة المجتمع" عند خروجه من السجن و"من الأهل" فهو ينوي "الهجرة إلى الخارج".

* لا يمكن تلفيق انحراف الطفل للأب وإن كان لهذا الأخير جزء من المسؤولية. إضافة إلى كل أنواع الانحرافات التي صادفناها لحد الآن نجد في هذه الحالة نوعا جديدا إلا وهو الدعارة، فشهوة الزنى والقتل كانا نتيجة لحالة السكر مثلما تم وصفها "الخمر أم الخبائث". كما أننا لم نفهم كيف مضت عشرون سنة من سجنه وأن الجريمة جرت سنة 2011 وعمره اليوم (30) سنة؟ كما لم نفهم لماذا لم يحكم بمؤبد ربما استفاد من التخفيف.

تطبيق الحالة على الفرضيات ومدى تحققها

الفرضيات الجزئية

-الفرضية الأولى: للسلوكيات المنحرفة (الخمر، المخدرات، الدعارة) دورا كبيرا في حدوث جريمة الشجار. كل أنواع الإنحراف هنا متوفرة من كحول، مخدرات إضافة إلى مخالطة العاهرات.

➤ الفرضية تحققت بنسبة كبيرة.

-الفرضية الثانية: تأتي جريمة الشجار كرد فعل على استفزاز الضحية (شتم، إهانة، إثارة غضب) للفاعل.

الاستفزاز هنا جاء بالشتيم والسب وعدم تلبية طلب في تسليمهم عاهرة.

➤ الفرضية تحققت وإن كان سبب الاستفزاز مقرف.

-الفرضية الثالثة: حامل السلاح الأبيض يكون أكثر إستعدادا (أو تعرضا) للقيام بجريمة قتل أثناء الشجار.

وإن لم يكن يحمل أداة الجريمة فهي لم تكن بعيدة عنه إضافة أن خصمه كان يحملها.

➤ ولو بصفة غير مطلقة الفرضية الثالثة تتحقق.

-الفرضية الرابعة: تحدث جريمة الشجار بسبب ظرف مفاجئ (دون سبق الاصرار والترصد، دون خلافات سابقة، بعدم وضوح نية القتل وتعد أول جريمة للفاعل).

ليس للجاني سوابق إجرامية بل لم يحدث أن تشاجر من قبل، ولم تكن لديه نية القتل، ولم تكن حالة سبق الإصرار والترصد، بل يتضح وإن كان ذلك مؤسفا أن الجريمة جاءت بسبب العاهرات كظرف مفاجئ مكمل أو حاسم لاعتبرها جريمة "وليدة الموقف".

➤ وهكذا تحققت الفرضية الرابعة.

فهل هو قاتل أم مجرم طارئ؟

- الفرضية الأساسية

جريمة قتل الشجار هي فعل متسرع (دون التفكير في العقاب القانوني) برغبة رد الاعتبار ولو مؤقتا يتبعه الندم.

➤ وإن كان رد اعتبار لسبب سخي فلهو كذلك والجريمة جاءت بسرعة دون التفكير في ما كان ينتظره من حكم شديد تلاها الندم الشديد.

❖ التحليل العام وتأويل الحالة

بالرغم أننا لم نفهم قضية السنوات (عمره الحالي، عمره عندما دخل السجن، السنوات التي مضت في السجن، أو التي بقيت له من الحكم) فالأكيد أنه دخل السجن في سن مبكر ربما لا يتجاوز الثامنة عشر (18) من عمره أو كحد أقصى عشرين (20) سنة. أي في نهاية المراهقة أو مباشرة بعد الخروج منها. إذا سلمنا بهذا المنطق فهو إذن أصغر مبحثينا إلى حد الآن عند دخوله السجن أو ارتكابه الجريمة. فالسؤال الذي يتبادر إلى ذهننا في أي سن بدأ معاشرته امرأة دون زواج. وهو طفل كان يبدو لنا بريئاً لا يشتكي من النقص المادي رغم وضوح أنه كان يعاني نوعاً ما من هذا الجانب، لا يتشاجر أي دون مشاكل. بل اشتكى من انعدام حنان الأب وتسلطه، لعله سبب في تقلبه واتخاذ طريق الإنحراف، فحنان واهتمام الأم مهما بلغ درجته وحده لا يكفي لتكوين شخصية سوية تماماً.

✓ وإذا رجعنا إلى صغره- رغم أننا لا نملك أي معلومة عن تركيبته الشخصية -كان طفلاً مسالماً، معاناته مع الأب والمحيط بما فيه الأقارب والحي جعلوا منه إنساناً منحرفاً ثم مجرماً ولم يولد كذلك. فإن كانت الجريمة جريمة أنانية فهي أيضاً حدثت في جو أنومي كما أنها تبقى وليدة الموقف حيث يصنف فيها المجرم مجرماً بالظرف.

تقديم الحالة رقم: 9

- السن الحالي: 36 سنة
- سن دخول السجن: 30 سنة
- المستوى الدراسي: متوسط
- الحالة المدنية: أعزب
- آخر مهنة قبل دخول السجن: تاجر
- منطقة السكن: عنابة
- الانتماء الجغرافي: وسط المدينة
- منطقة وقوع الجريمة: عنابة
- نوع الجريمة: قتل عمدي
- تاريخ وقوع الجريمة: 24 سبتمبر 2009
- مدة العقوبة: مؤبد
- المدة المنقضية: 6 سنوات
- المدة المتبقية: دون جواب

تحليل الحالة وفقا للمحاور

- المحور الأول: التنشئة العائلية (المستوى الإجتماعي-الاقتصادي، العلاقات الأسرية والعائلية...).

المبحوث رقم تسعة (9) أعزب سنه الحالي ستة وثلاثون "36" سنة، مستواه الدراسي "متوسط" من ولاية "عنابة" له ستة "6" إخوة (أربعة "4" ذكور وأثنين "2")، وهو أوسطهم. ما عدا واحد في السجن الكل متزوج. وكل واحد منهم يعيش بمفرده "كل لديه حياته الخاصة". مستواهم الدراسي يتراوح بين المتوسط والجامعي؛ له أخت "طبيبة أسنان" وأخ "إطار في البلية" كما لديه أخ "تجار" وآخر "عامل بمصنع".

الحي الذي يعيش فيه "حي شعبي" في منزل خاص "فيلا" ذات ثماني "8" غرف، وقبل الزواج لكل واحد غرفته الخاصة "كل فرد له غرفته". مستواهم الاقتصادي "جيد" إذ يملكون ثلاث "3" أجهزة كمبيوتر، أربعة "4" صحنون مقعرة، ست "6" أجهزة تلفاز وسيارة... كما أن عدد مداخل الأسرة كان ستة "6".

مستوى الأب ابتدائي كان يعمل "في شركة وطنية" توفي وعمر المبحوث ثمانية وعشرين "28" سنة أي سنتين قبل دخوله السجن، أثر ذلك عليه "حزن على فقدان الوالد" كما صنف ذلك ضمن الذكريات الأليمة "وفاة الأب" أما الأم فلم تكن من نفس المستوى الإجتماعي للأب "أقل".

العلاقة بينهما (الوالدان) كانت "عادية" مع وجود بعض الخلافات "قليلة"، يعبر عنها بـ"مشاكل بسيطة". فالأب كان "طيب" والأم "حنونة" مع هذا فلم يكن يقيم نفس العلاقة إذ مع الأب كانت "عادية" ومع الأم "حسنة" مع الاخوة "عادية" ومع الأخوات "حسنة". لم يميز الوالدان بالتفضيل في معاملة الأطفال. طفل مطيع إذا ما أخطأ كانت الأم توبخه والأب يضربه لكن "ضرباً خفيفاً" الذي كان يؤثر عليه "مؤقتاً". كان يخرج رفقة الأسرة في العطل الصيفية والنزهات التي صنفها ضمن الذكريات السعيدة "الذهاب إلى الخارج التراب الوطني رفقة العائلة". لم تكن هناك علاقات مع الأقارب، فمع الأعمام ومع الأخوال كانت "عادية"، يتبادلون الزيارات "في المناسبات فقط" لذا لم يكن لديه أصدقاء من الأهل وعن علاقاته بالجيران فليده أصدقاء وستعرض لنوع هؤلاء الأصدقاء في المحاور المقبلة.

* رغم المستوى المعيشي الجيد الذي كان يحظى به إلا أنه يشتكي ويقول أنه عانى من نقص في تلبية حاجياته المادية "نوعاً ما" قد يفسر ذلك كون كل من تزوج لم يعد ينفق على العائلة، أو ربما كان ذلك من قبل زواجهم بما أنه صرح لنا أن كل واحد منهم كانت له حياته الخاصة. وبالرغم أنه حزن على الأب الطيب فهو يقول أنه يفضل الأم لحنانها، لكن في نفس الوقت كان ينتظر منها حناناً أكثر. خلافاً للحالات السابقة فهو لم يعرف الضرب المبرح. زيادة على هذا فهو لم يشهد مشاكل مهمة بين الوالدين،

له ذكريات جميلة ولو لا موت الأب لما كانت لدية ذكريات أليمة، فأين الخلل في هذه الحالة؟ لنتطرق معا للمحور التالي ربما نجد الجواب.

- المحور الثاني: المستوى الدراسي والثقافي (المسار الدراسي، المسار والسيرة المهنيان، والجانب الثقافي).

في الابتدائي كان تلميذا "متوسطا"، علاقته بالمعلمين كانت "عادية" وبالأطفال "جيدة" لكنه كان يعاني من "التعامل بالفروق بين التلاميذ". ظل تلميذا "متوسطا" في المتوسط وعلاقته بالأساتذة نفسها "عادية" وبالزملاء نفسها "جيدة"، وأصداؤه "قليلون" مثل المرحلة الابتدائية أما عن نوعهم فسنعرض له في المحور الرابع.

مبحثنا هذا، يعني التاسع هو الوحيد أو الأول من ردّ على الأسئلة المتعلقة بظروف الدراسة، فيفيدنا بأنه تلقى تشجيعًا ومتابعةً من طرف الأب فيما يخص دراسته. فالمبحث كان يحب الدراسة ويراهها "الجسر الوحيد لحياة أفضل" لكنه توقف عنها برغبة منه لسبب "صعوبة استيعاب الدروس" و"ضرورة العمل". فالتحق بمركز التكوين في عمر السابعة عشر "17" في ميدان "التلحيم" لكنه اشتغل "على مستوى النجارة" إضافة إلى "بيع الملابس" و"بيع السجائر". وفي المجال المهني ظل أصداؤه "قليلين"، وإن لم يذكر لنا نوع العلاقات التي كانت تجمعها بالمسؤولين أو الزملاء فهذا يرجع كونه اشتغل لحسابه الخاص. مثله مثل أغلبية الشباب الجزائري. كأغلب المبحوثين يستعمل اللغة العربية لكنه يتابع الأفلام الحركية وإن كانت بلغة أجنبية في هذه الحالة يذكر اللغة "الانجليزية".

اللغة التي يتحكم فيها هي العربية، والكتب التي كان يقرأها هي كتب "الدينية" ونوع الجرائد التي يقرأها "الهداف، الشروق، الخبر"، الأفلام التي يشاهدها هي "أكشن"، الحصص التي يحبها "أشرطة الحيوانات"، الموسيقى التي يسمعها "شعبي". لا يستعمل الأنترنت وكل هذه الاهتمامات "لا تزال" حتى ممارسة "كرة القدم" التي بدأها في سن العاشرة (10) لا يزال يمارسها إلى "يومنا هذا".

* إن لم يعان من معاملة التمييز في العائلة فهو عانى منها في المدرسة في المرحلة الابتدائية أي وهو لا يزال طفلا. وربما كانت تلك المعاناة هي السبب الآخر إضافة إلى صعوبة استيعاب الدروس وراء تخليه عن الدراسة، بالرغم أنه كان يمجدها وكانا أبواه يشجعانه إلا أنه توقف عنها وفضل العمل، وقد يرتبط هذا كذلك بتصريحه أنه عانى ماديا، ولعلنا أخطأنا باعتباره ميسور الحال، وإن كان فعلا كذلك فلربما لم يكن قنوعا وكان يريد المزيد!

- المحور الرابع: شخصية المبحوث (الحالة النفسية والصحية، نوع العلاقات، سلوك المبحوث، الجانب الاخلاقي-الديني، السوابق القضائية...).

في هذه الحالة، ومرة أخرى بدأت مؤشرات الفرد المنحرف من الوسط الأسري إذ يكرر بقوله أن "الكل له حياته الخاصة واحد فقط الأخ الأصغر فهو منحرف" وإن لم يذكر نوع الانحراف فهو من خلال جوابه يجرده من الحياة، خاصة أن انحرافه ليس تقليدا للأخ المنحرف ربما- كونه أصغر منه -فعلاقاته مع المنحرفين بدأت مع أولاد الأعمام وأولاد الأخوال رغم أنه قد أشار لنا أنه لم تكن هناك علاقات معتبرة مع العائلة، ونوع الانحراف كان شتى الأنواع "كحول"، "مخدرات"، "سرقة" و"معاشرة العاهرات" وتعزيز الانحراف تواصل مع أصدقاء الحي مع نفس أنواع الانحرافات التي سبق ذكرها. أما عن نوع الانحراف الذي تعلمه في المدرسة وفي الابتدائي بالضبط فهو "التدخين" أول سيجارة له كانت في الثانية عشر "12" من عمره "أصدقاء في المدرسة" لكن فوراً توقف عنها نتيجة العقاب الذي تلقاه من "الأب والاختوة" مما أدى به إلى تغييرها بمادة أخرى "أصبحت مدمنا على الشمة" تلقى أيضاً عتاباً من الأهل لتناوله الكحول "أيضاً عتاب من الأب والاختوة" لم يذكر أنه تركها بل أضاف لنا "معاشرته للعاهرات" بدأت في سن العشرين "20" إضافة إلى "المخدرات" نوعها "الغريبة" تعلمها مع أصدقاء مرحلة المتوسط ورغم كل هذه الانحرافات لم يكن يهرب أو يطرد من البيت. أما عن نفسيته فيقول أنه "هادئ" وأنه "اجتماعي" وفي نفس الوقت "سهل التأثر" لا يشتكي من أي مرض أياً كان نوعه.

وعن ممارسته الدينية، كان يصوم، وفيما يخص الصلاة ورغم أن الوالدين كانا يحثانه عليها لم يكن يصلي كونه "عدم الإقتناع". وإنما كان يحب "الصدقة" و"لا يحب الظلم". وهو نادم اليوم على "الخلطة وكثرة الأصدقاء والكحول". لم يسبق له أن دخل السجن وإنما أخاه الأصغر بجنحة "الضرب".

* من بداية الحالات إلى هذه الحالة أغلبها كان المبحوثين يشيرون إلى أن العلاقات بين الأعمام والأخوال لم تكن على ما يرام، ولكن كل مرة كنا نصل إلى نفس الملاحظة وهي أن المبحوثين يعترفون أن لديهم أصدقاء من العائلة منحرفين. في البداية اعتبرنا ذلك بمثابة تناقض، لكن بعد تكرار نفس الملاحظة قد نخرج باستنتاج أن ذلك ليس بتناقض بل قد يدفع إلى استفسار آخر مثلاً إبعاد الأطفال عن أبناء الأقارب المنحرفين. وإذا ما رجعنا إلى مبحثنا في هذه الحالة فنقول أنه هو الأول من دلنا على الأمكنة التي كان يلتقي فيها بأصدقائه المنحرفين "في البحر من أجل شرب الخمر" وهو الوحيد أيضاً أو الأول الذي قال لنا أنه سبق لأحد أصدقائه أن دخل السجن بتهمة "السرقه والمخدرات والضرب".

- المحور الخامس: الجريمة (أحداثها، أطرافها، ظروفها، تصورات المبحوث...).

كيف حصلت الجريمة وفي أي ظروف هذا ما سنعرفه من خلال هذه الأسطر التي كتبها لنا مبحثنا رقم تسعة (9) "كنت أشرب الخمر مع صديق لي وفجأة تعرض لي هذا الشخص برفقة أصدقاء له وحاولوا سلب هاتفي النقال ونقود كانت بحوزتي وسيارة صديقي. وكان يحمل سكيناً ولكنني تعرضت لضرب مبرح ولم أجد حلاً غير الدفاع عن النفس. وكانت النتيجة جد قاسية ولم أرغب حقيقة في قتله". الأمور إلى حد الآن تبدو إذن واضحة ومتشابهة مع الحالات السابقة لكن هذا لا يمنعنا من التمعن في بقية الأجوبة سواء كانت للأسئلة المغلقة أو متعددة الخيارات أو المفتوحة.

كان المحكوم عليه بـ"المؤبد" حاملاً لسكين ناكراً أنه اعتاد حمله "الخنجر كنت إستعمله في العمل". أما خصمه فكان يحمل "خنجر" أما عن تفسير جريمته يحدثنا "كنت معرضاً للسرقة لم يكن لدي حل سوى الدفاع عن النفس ولكن دون رغبة في قتله". وإن سلمنا بأقوال الفاعل "قتل بسبب الدفاع عن النفس" يبقى حمل أداة الجريمة وشرب الخمر عاملين حاضرين في مسرح الجريمة.

لم يذكر الجاني إن كان لصديقه دور من قريب أو من بعيد في اتخاذ القرار أي الانتقال إلى الفعل- حتى لا نقول القتل -كونه حسب أقواله لم يكن ينوي القتل، بل يتحمل مسؤولية الجريمة بكاملها التي جرت "في 24 سبتمبر 2009 بولاية عنابة ليلاً" على عاتقه رغم أنه كان غير واعٍ "كنت في حالة سكر" وكل مرة يصير "عبارة شتم وتعصب بسبب محاولة السرقة". أما عن استعماله للسلاح الأبيض يتحدث عن خصمه يقول "كان يرفع خنجراً" لذا فهو يعتقد أنه لم يكن يستحق كل هذه العقوبة "لم تكن نية القتل وكنت أَدافع على نفسي". مضت من المؤبد ست "6" سنوات والمدة المتبقية "عند الله". وإن يحمل "الضحية" جانب من مسؤولية الجريمة فهو يضيف "السبب الرئيسي هو الكحول". وندمه يرجع إلى كونه أفنى حياته في السجن "كلفني عمراً طويلاً في السجن" و"سبب ضرراً للضحية" و"مس دينه (أغضب الله)". وعلى سؤالنا إذا ما كان يخشى أحداً عند خروجه من السجن يقول "لا أشعر بهذا لأنه قضاء وقدر" ومع هذا فهو يأمل في "الزواج وإرسال والدين إلى الحج".

* تذكرنا هذه الحالة بالحالة الأولى، التي جرت في نفس الظروف، سكر ومحاولة سرقة، كما تذكرنا بحديث الرسول محمد صلى الله عليه وسلم "إن دماءكم وأموالكم حرامٌ عليكم، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا"، فهل يجوز أن نعتبرها جريمة دفاع عن النفس أم عن حرمة؟

كل من يقرأ هذه الصفحات سيقول هل القاتل يكذب أم أن القانون هو الذي لا يأخذ بعين الاعتبار ظروف الجريمة، ولا يعمل بالظروف المخففة، ولا يلتمس الأعذار التي تبدو بديهية، ولا يهمه غير أن الجريمة هي جريمة قتل ويقف هنا. أو أن الباحث يجهل القوانين أم يتجاهلها؟ المهم أن يأتي في صف

أو يدافع عن 'المجرم'؟ الأمور ليست هكذا، وإنما نحن نرى إذا ما كان القانون يصنفها على أنها جريمة قتل متعمد، والقضاء يحكم على جريمة القتل العمدية بأقصى العقوبات فنتساءل عن عدم اهتمام رجال القانون والمشرعين لهذه النقطة؟ ونتساءل عن عدم التفكير في سد الفراغ القانوني بالتطرق إلى حالات كهذه مثلما هو الحال في بلدان عربية أخرى؟ فمصر ولبنان مثلا وكما أشرنا إليه في الدراسات السابقة لا زالوا يفكرون في تعديل القوانين خاصة تلك التي تتعلق بالجريمة التي نفذت من طرف شخص لم يكن واعي بسبب الخمر أو نوع من أنواع المخدرات.

فمرة أخرى كل العناصر: الخمر، السكين، محاولة السرقة متوفرة، أي مختلف العناصر المُشكِّلة لجو الإنحراف وإثارة الاندفاع نحو جريمة قتل أطلق عليها مرتكبها 'جريمة دفاع عن النفس' أما نحن إن أردنا إعطاءها تسمية أخرى وسلمنا بجميع أقوال المتهم لاحترنا من إيجاد اسم لها فهل نكتفي بالتسمية "جريمة شجار" التي لا وجود لها في القانون، أم نأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤدية إليها ونعتبرها جريمة بالظرف استنادا لتصنيف أنواع المجرمين حسب 'فيري' أم هي حقيقة 'جريمة قتل عمد' وانتهى؟

تطبيق الحالة على الفرضيات ومدى تحققها

الفرضيات الجزئية

-الفرضية الأولى: للسلوكات المنحرفة (الخمر، المخدرات، الدعارة) دورا كبيرا في حدوث جريمة الشجار.

➤ تتحقق بنسبة عالية فهو نفسه يرى أن الخمر هو السبب في حدوث الجريمة.

-الفرضية الثانية: تأتي جريمة الشجار كرد فعل على استفزاز الضحية (شتم، إهانة، إثارة غضب) للفاعل.

➤ تتحقق بوجود حالة استفزاز من طرف الضحية بالشتم ومحاولة السرقة مما أدى به إلى اعتبار أن جريمته هي جريمة دفاع عن النفس أي رد فعل.

-الفرضية الثالثة: حامل السلاح الأبيض يكون أكثر إستعدادا (أو تعرضا) للقيام بجريمة قتل أثناء الشجار.

➤ حمل السلاح من الطرفين يؤكد الفرضية الثالثة.

-الفرضية الرابعة: تحدث جريمة الشجار بسبب ظرف مفاجئ (دون سبق الاصرار والترصد، دون خلافات سابقة، بعدم وضوح نية القتل وتعد أول جريمة للفاعل).

➤ تتحقق لأنه ليس للفاعل سوابق إجرامية ولا توجد نية القتل وهي ليست بحالة سبق الاصرار والترصد كونهما لا يعرفان بعضهما بل حدثت نتيجة لظرف طارئ.

فهل كل هذا يؤدي بنا إلى اعتبار الفاعل شخصية شاذة تحمل سمات تهدد المجتمع لذا علينا إبقاءها في السجن إلى الأبد؟

الفرضية الأساسية

جريمة قتل الشجار هي فعل متسرع (دون التفكير في العقاب القانوني) برغبة رد الاعتبار ولو مؤقتا يتبعه الندم.

➤ لا يكفي التحقق من الفرضيات الأربع لنتحقق من الفرضية العامة كوننا أضفنا لها عناصر أخرى. فبوجود الندم وعدم التفكير في العقاب القانوني جعل من هذه الجريمة جريمة قتل لرد الاعتبار.

❖ التحليل العام وتأويل الحالة

تبدو هذه الحالة مختلفة ولو قليلا من حيث الطفولة فهو من أسرة نستطيع القول أنها سعيدة، حضور دور الأب فيها موجود بشدة (بقوة) ومحاولة إنقاذه من الانحراف من طرف الاخوة بدى واضحا إلا أن إحاطته بأصدقاء منحرفين من كل جهة (العائلة، المدرسة، الحي...) كانت أقوى، جعلته يترك الدراسة مبكرا رغم تشجيع الأب، ليقتمح عالم الشغل برغبة رفع مستواه الإجتماعي (المادي)، وباقتحامه لعالم الشغل اقتحم عالم الخمر وكل ما شابه ذلك لنتنتج عنه شخصية ترتكب جريمة أنومية. فالقاتل هنا يتحدث عن الخمر وكأنه شخص آخر مختلف وهذا الشخص هو الذي أدى به إلى الهاوية. لينهي الاستبيان بما يلي "رأي الشخصي هو ابتعاد العدالة الجزائية عن نطاقها وهذا ظلم والفقير ليس له حق، هناك تفريق بين المحاكمات. وربى يوفقك". لا ننسى بأن الجاني لم يكن بمفرده يوم الجريمة، هل كان من الأصوب والأجدر طرح سؤال آخر وهو "هل كان للصديق أو الأصدقاء فرصة لمنع حدوث الجريمة ولم يقوموا بذلك، أم كان لهم دورا فيها؟

✓ تبدو لنا الحالة هنا جلية أنها شخصية أنانية، أما عن محاولة سرقة فهي بمثابة العامل المثير للانتقال للفعل، أدرجناه ضمن العوامل الطارئة التي تجعل من المجرم رغم انحرافاته العديدة مجرمًا بالظرف.

الفئة الثانية: سجن الحراش (10-11)

تقديم الحالة رقم: 10

- السن الحالي: دون جواب
- سن دخول السجن: دون جواب
- المستوى الدراسي: متوسط
- الحالة المدنية: متزوج
- آخر مهنة قبل دخول السجن: حرفي رخام
- منطقة السكن: ضواحي العاصمة (براقي)
- الانتماء الجغرافي: وسط المدينة
- منطقة وقوع الجريمة: ضواحي العاصمة (براقي)
- نوع الجريمة: قتل عمدي
- تاريخ وقوع الجريمة: 14 أكتوبر 2013
- مدة العقوبة: دون جواب
- المدة المنقضية: سنة
- المدة المتبقية: دون جواب

تحليل الحالة وفقا للمحاور

- المحور الأول: التنشئة العائلية (المستوى الإجتماعي-الاقتصادي، العلاقات الأسرية والعائلية...).

المبحوث رقم عشرة (10)، أول مبحثينا من ضواحي الجزائر العاصمة، قبل الزواج كان يعيش في أسرة نووية هو أصغرها، متكونة من "الأخت الكبيرة 42 سنة الابتدائية الاخت الثانية 41 سنة المتوسطة الأخ المتوسط 38 سنة المتوسطة". كلهم متزوجون ولهم أولاد.

مسكنهم "شقة في عمارة" وهو "مسكن خاص" متكون من ثلاث "3" غرف، في حي "شعبي"، للمبحوث غرفة رفقة الزوجة في نفس المسكن. مستواهم الاقتصادي "متوسط"، فالأب كان له عمل دائم "سائق حافلة" قبل التقاعد. يعطي لنا المبحوث جميع مكونات المنزل وعن سؤال كم صحن مقعر؟ يجيب بـ"3" مع التعليق "هنا مرققتها". وعن مكونات الغرفة التي كانت للمبحوث الأعزب في حالة ما كان لديه غرفة بمفرده يعلق "ما نحكيلكش راك عارف" أي كونها غرفة الزوجين. السيارة كانت ملكه "أنا" وبما أن الأم لا تعمل فعدد مداخل العائلة "دخلان"، بمعنى الأب زائد المبحوث.

وإذا ما رجعنا إلى المعلومات الخاصة بالأب، لا يذكر مستواه الدراسي وإنما ذكره بـ"زاوية" لا يتناول لأي شيء من الأدوية العقلية (سيكوباترية) كان يعاني من مرض "السكري" وذلك كان يؤثر عليه (المبحوث) "كل ما نشوف فيه نلقاه تعبان يطحلي المورال" فهو "طيب" وعلاقته به "حسنة" كونه "يحبني بزاف". أما الأم فمستواها "ثانوي" وتفوق الأب في مستواها الإجتماعي وهي "حنون" وإن نسي أن يذكر علاقته بها فهو يقول "لا مثيل لها ومثل حنانها بحتى وحدة في الدنيا هذي" تعاني من مرض "الربو + الروماتيزم"، وذاك كان يؤثر عليه بما أنها "كانت تتضايق كثيرا حتى تسقط على أرض".

أما عن العلاقات بينه وبين الإخوة فمع الأخوات "حسنة" ويضيف "علخطرش هناك واش عندي" ومع الأخ الوحيد أيضا "حسنة" ويضيف "لأن أخي طيب وراجل ومسمحش فيا". فهو لم يعاني من تفضيل الأبوين لأحد على حساب الآخر. ورغم أنه كان طفل "مطيع" فعند الخطأ كانت الأم توبخه والأب يضربه لكن ضرب غير مبرح "راك تعرف حالة الصغر راك مجوزها". وعن سؤالنا إذا ما كان لديه ذكريات أليمة يجيب "هاد لحوايج خصوصيين يبقاو سر في قلبي"، لكنه لم يمتنع عن ذكر ولو القليل من الذكريات الجميلة "مام هادي خصوصية بصح نقولك وحدة منهم كنت نحب وحدة (GRAVE) وجوزت معاها سنين متنساش". وإن حظي بحنان الوالدين الكافي لم تكن لديهم الإمكانيات المادية الكافية لسد حاجته. لم يكن يفضل أحدهما على الآخر والحنان الذي كان ينقصه هو من شخص آخر "من حبيبتني"

ولا ندري إن كانت تلك التي ذكرها سالفا أم أخرى المعلوم أنه لا يقصد زوجته. العلاقة مع الأقرباء كلها كانت "جيدة" ويتبادلون الزيارات "مع الأقارب كلهم".

* نلاحظ حتى الآن أن جميع المبحوثين لا يعطون سن الأبوين عند دخولهم السجن ولا ندري لماذا مع أن السؤال كان واضحا. أكثر من كل الحالات الماضية يبدو هذا المبحوث أنه الأول الذي كان يتمتع بجو أسري منسجم رغم المستوى المعيشي المتواضع، عكس الحالات الأخرى التي كان أصحابها يتمتعون بعطل صيفية. كان يتأثر بمرض الأب والأم وإن كان غير خطير وما يميز هذه الحالة هي تلقائية وعفوية الأجوبة وإن كانت بطريقة تهكمية وباللهجة الدارجة.

- المحور الثاني: المستوى الدراسي والثقافي (المسار الدراسي، المسار والسيرة المهنية، والجانب الثقافي).

في بدايته الدراسية كان "متفوق"، علاقته بالمعلمين "حسنة" وبالأطفال "جيدة" ظل في المتوسط "جيد" واحتفظ بنفس العلاقة مع الأساتذة والزملاء، دون مشاكل في كلتي المرحلتين.

كان يتلقى التشجيعات من "الأم والأب" ويحب الدراسة "لأن العلم نور والجهل ظلام" إلا أنه توقف عنها وبرغبته لـ"ضرورة العمل". إذ بدأ العمل في سن الحادية عشر "11" بسبب حسب قوله "كانت عائلي بسيطة" ولمساعدتها عمل بمهن مختلفة "بائع بيض في السوق -بائع الخضر والفواكه -بائع السمك -حرفي الرخام وفي نفس الوقت سائق أجرة بدون رخصة". وعندما بلغ الثانية والعشرين "22" تابع تكوين تخصص "كهرباء السيارات" لكنه لم ينهه والسبب "كنت أتقن لعبة كرة القدم لهذا السبب لم أكمل تكويني". الرياضة التي مارسها من سن السادسة "6" إلى غاية الثانية والعشرين "22".

اللغة التي يستعملها هي "العربية" الكتب التي يقرأها "الدينية، الثقافية" - وإن كنا لا ندري ماذا يعني بالكتب الثقافية -توجه بعد ذلك نحو نوع آخر من الكتب "الحبيب المصطفى كأنك تراه والقرآن الكريم". الجرائد يقرأ "الشروق + الأهداف الدولي + الشباك + النهار". الأفلام "مسلسلات تركية"، الحصص "Nasyonal j'grafiqu" هكذا كتبها، قليل التواصل على شبكة الأنترنت، الموسيقى "الراي الشاب خالد + حسني" التي توقف عنها "ياو كبرنا على هذا الشيء".

* رغم أنه كان تلميذا متفوقا يحب الدراسة ويتلقى التشجيع من الوالدين، إلا أن هذا لم يمنعه من تركها في سن مبكر ليساعد الأهل ماديا. بدأ تكويننا ولم يكمله، علمنا بأنه كان يتقن ويمارس كرة القدم التي لها علاقة بتوقفه عن التربص، لكن لم يوضح نوع العلاقة. رغم المعاناة المادية لا يشتكي ولا يندب حظه بل كان يساير واقعه ويتقبل الظروف المتاحة له ويشغل أي شيء. وما نلاحظه أنه كلما كبر

تغيرت نظرته للأشياء؛ أي أنه في نضج مستمر. عكس الحالات السابقة وهو يتابع المسلسلات التركية لا الأكشن كغيره من الحالات السابقة.

- المحور الثالث: الحياة الزوجية (للمتزوجين أو المطلقين أو الأراامل).

من طبيعة الأجوبة التهامية إلى حدّ الآن نسينا أن المبحوث متزوج، فلنكتشف معا ما سرد علينا عن حياته الزوجية وهل سيسردها بنفس الطريقة؟

تزوج في سن الثامنة والعشرين "28" عن طريق العائلة أي بطريقة تقليدية، وهي من نفس مستواه الاجتماعي، عمرها آنذاك كان واحد وعشرين "21" سنة وهي "خياطة"، وكانت تمارس هذه المهنة قبل الزواج "في البيت" لكنها توقفت عنها بعد الزواج. وعن سؤالنا إن كان لديه أولاد يكتب "ماكتبش المكتوب راني في الحبس". كان "سعيدا" في زواجه وكان يتعامل معها (الزوجة) بلطف وإذا أغضبتة يضربها ضربا خفيفا "بسقلة وحدة منزيدلهاش". وعن سؤالنا إذا ما حدث طلاق يرد بـ"نعم"، لكن لا ندري إن تم ذلك وهو في السجن أو قبل لأن جوابه جاء كالاتي "بعد عام واحد مكتبش المكتوب وزيد راني في الحبس ياك واحد يدخل للسجن مجرم في رأي الناس".

* لم تكن لديه أية مشاكل، إذن كيف ولماذا حصل الطلاق؟ ربما ذلك راجع إلى كونه دخل السجن أي أنها طلقت منه وهو في السجن، من المحتمل جدا لأن جوابه لم يكن واضحا جدا. ما يهمننا نحن هو أنه كان سعيدا في زيجته رغم أنه تزوج بطريقة تقليدية. ربما ذلك يرجع إلى طبيعته القنوعة، يرضى بما عنده ويسعد به فرغم واقعه المؤلم ظل يعطينا أجوبته بطريقة تهكمية.

- المحور الرابع: شخصية المبحوث (الحالة النفسية والصحية، نوع العلاقات، سلوك المبحوث، الجانب الاخلاقي-الديني، السوابق القضائية...).

تقريبا لم يملأ "الأخ ... " مثلما أطلق على نفسه، المساحة المخصصة لهذا المحور بل كتب لنا "أنا مرضت هنا في الحبس RNI-DISKAL". يعني أنه كان معافى قبل دخوله السجن، ويواصل "وليت نحبي وظهري يوجعني بزاف".

وعن سيرته، بدأ تناول السجائر وعمره "8" سنوات "في المدرسة وحدي" بطبيعة الحال خفية، لكن بعد علم الأب تلقى العقاب اللازم ورغم ذلك فهو لم يتوقف. لم يكن يفر أو يطرد من البيت ولم يكن يتعاطى الخمر ولا أي نوع من المخدرات.

كان لديه الكثير من الأصدقاء "القليل" منهم منحرفين، فأصدقاء المدرسة والمتوسطة منحرفين أيضا "الذين كانوا يتناولون السجائر" أو في الأوساط المهنية "مخالطة العاهرات"، أما البقية فكلهم "مستقيمون" منهم "جامعي، صاحب محل، موظف بالبلدية، بناء، صاحب شركة...".

أما عن السوابق العدلية، ما عدا الأخ الذي دخل السجن بسبب "قضية إسلامية" لا هو ولا أحد من معارفه دخل السجن. ديانتته "أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمد رسول الله (ص)", والوالدان كانا يصليان والأب هو من علمه إياها في سن الخامسة "5" فقط ولم يتوقف عنها وحينما سألتناه إذا ما قام (الوالدان) بحجة؟ أجاب "إن شاء الله من فمك لربي".

* لا شيء يوجي بالإنحراف بالنسبة لهذه الحالة بل انحرافه اقتصر على تناول السجائر وهو في المدرسة، كما أنه لم يجب عن كل الأسئلة فلا شيء يذكره عن طبعه.. الخ.. ومع ذلك نلتمس من الأجوبة أنه شخص مرح، إذ ظل يعطي لنا الأجوبة بنفس الطريقة العفوية التهكمية. أما عن الأخ الذي دخل السجن فلا نعتبر ذلك نوعا من الإنحراف فهو راجع إلى الظروف التي مرت بها البلاد في فترة ما 'قضية سياسية'، خاصة أنهم يسكنون في بلدية كانت معروفة بتلك النشاطات 'الإرهابية' إن صح التعبير.

- المحور الخامس: الجريمة (أحداثها، أطرافها، ظروفها، تصورات المبحوث...).

لم يملأ الأخ... المجال الخاص بوقائع الجريمة وكتب لنا "وليت نعيًا من لحكاية هاذي ربي يوفك في دراستك يا أخي وحياك الله". مدة العقاب "مازال ما شرعتش". يوم الجريمة "14 أكتوبر 2013 (وقوف عرفات)" سببها "مشاجرة فيما بيننا أدت إلى وقوع الحادثة لم تكن عن قصد بالخطأ كانت" وهو يعرف الضحية "جاري". لم تكن خلافات سابقة ولا تصفية حسابات ولا تحت تأثير أي عقار، بل تحت تأثير "الغضب". لا ندري إن كان هناك شتم أم لا لكن عن سبب المشاجرة يقول "لوكان تعرف تضحك علينا". فالسبب تافه إذن بـ"سكين صغير الحجم (موس بطاطا)". كان "بحوزتي" حملته ذلك اليوم "كنت دايمهم نسينهم" يعني أنه وفي ليلة عيد الأضحى أخذ السكاكين لشحذها لـ"تميضيته" أما خصمه فكان يحمل "صخرتين". وإن لم يحاكم بعد، ففي نظره لا يستحق كل هذه العقوبة وأنه ليس المسؤول الوحيد عن الجريمة بل "المرحوم ربي يرحم" يشاركه فيها. وهو اليوم نادم لأن ذلك كلفه أو سيكلفه "عمر طويل بالسجن"، "أبعده عن أهله"، "سبب ضررا للضحية"، "لأهل الضحية"، "مست دينه غضب الله".

وعند خروجه يخشى "نظرة المجتمع" و"الحي والجيران" فيعلل "تبانلهم بلي أنا مجرم وقتال وأنا والله غير قلبي بيض ونظيف وهاذ لحكاية قدرها ربي ونطلب السماح من أهل المرحوم MALGRI علبالي بلي السماح وحده ما يكفيش بصح لي عنده حق يديه ويلقاه عند ربي عز وجل".

* من السهولة ملاحظة- في هذه الحالة -أنه عند الوصول إلى محور الجريمة تراجع أسلوب التهكم وتوارى ليحلّ محله أسلوب الجد الذي ينضح حسرة ويفصح عن نفس موجوعة، وإن أبقى التصريح بتفاصيل الجريمة لأنه ملّ من ذلك فهو يتأسف على حدوثها وكأنه يطلب العفو منا ويدعوا لنا بالنجاح رغم تقصيره في المساهمة الفعالة بإدراكه أنه تتقصنا معلومات في البحث إلا أننا استطعنا وبفضل أسلوبه الساخر أن نفهم أن سبب الجريمة تافه. فبينما كان ذاهبا أو راجعا من مشواره المتمثل في شحذ السكاكين لذبح الأضحية يوم العيد إستعملت تلك السكاكين وللأسف الشديد- دون أن نعلم إن تمت الجريمة قبل أو بعد الشحذ لتصبح حادة جدا وأكثر جاهزية للقتل -المهم أنها لم تستعمل للغرض الديني ولا لإحياء السنة بذبح قربان وإنما لقتل إنسان. وهو اليوم نادم جدا وكونه لم يحاكم بعد لا زال متفائلا ويأمل أن يكون الحكم غير قاس عليه ويطلب منا أن ندعو له.

تطبيق الحالة على الفرضيات ومدى تحققها

الفرضيات الجزئية

- الفرضية الأولى: للسلوكات المنحرفة (الخمير، المخدرات، الدعارة) دورا كبيرا في حدوث جريمة الشجار. ➤ لم تتحقق بعدم وجود أي شيء يوحي بجو الانحراف ولا نعلم إن كانت الضحية في حالة غير طبيعية أم لا.
- الفرضية الثانية: تأتي جريمة الشجار كرد فعل على استفزاز الضحية (شتم، إهانة، إثارة غضب) للفاعل. ➤ لم يذكر ولم ينفي إن حصل شتم أو شيء من هذا القبيل، لكن من الواضح أنه كان في حالة غضب ناتج عن استفزاز، وأن الجريمة جاءت كرد فعل لذلك الاستفزاز وأن للضحية طرف فيها. ➤ تتحقق ولو بنسبة 50 %.
- الفرضية الثالثة: حامل السلاح الأبيض يكون أكثر إستعدادا (أو تعرضا) للقيام بجريمة قتل أثناء الشجار. ➤ وإن لم يحمل السلاح بغرض "الدفاع عن النفس" كبقية الحالات أو للهجوم إلا أنه للأسف كان يحمله. ➤ نستطيع القول إنها تتحقق ولو بالصدفة.
- الفرضية الرابعة: تحدث جريمة الشجار بسبب ظرف مفاجئ (دون سبق الاصرار والترصد، دون خلافات سابقة، بعدم وضوح نية القتل وتعد أول جريمة للفاعل).

من الواضح جدا أن لا وجود لأي حالة سبق إصرار وترصد، وليست لديه أية سوابق إجرامية، ولولا هذه الجريمة لرأينا فيه الشخص المسالم الذي يتجنب المشاكل ولا يصاحب المنحرفين رغم أنه كان يعيش في حي كثير الشغب والمشاحنات. فهو بالتأكيد لم يكن ينوي القتل.

➤ الجريمة إذن وليدة الموقف إذن الفرضية تحققت.

فهل هو مجرم كما ينظر إليه المجتمع استنادا لأقواله؟

الفرضية الأساسية

جريمة قتل الشجار هي فعل متسرع (دون التفكير في العقاب القانوني) برغبة رد الاعتبار ولو مؤقتا يتبعه الندم.

لم يكن يدري شيئا عن القانون، وحالة الندم ظاهرة بشدة وإن يبدو أنه يستخف بالأمر.

➤ ما يسمح لنا باعتبار أن الفرضية العامة تتحقق ولو بمؤشرين (التسرع، والندم) ولنقص المعطيات لا يمكننا الحديث عن المؤشر المتبقي (رد الاعتبار).

❖ التحليل العام وتأويل الحالة

للعلم أن المبحوث رقم (10) ذكر اسمه الذي لم نطلبه ولا نريد إدراجه، رغم الأجوبة التي أتت بالدارجة فهو- وإن جاءت أجوبته بطريقة تهكمية في البداية -أخذ الموضوع بجدية خاصة عند الأسئلة الحساسة، كما أننا شعرنا أنه كان مرتاحا وهو يملأ الإستمارة وهو يخاطبنا ضانا أن جنس الباحث ذكر. يبدو أنه شخصا ظريفا، وهي الحالة الأولى المرححة التي أضحكتنا- ولو قليلا -لا يعقد الأمور رغم تواجده في السجن فلم يتنكر وراء الشخص المظلوم البريء، قد يعود ذلك كون الحكم لم يصدر بعد. على عكس الحالات السابقة نلتمس في هذه الحالة أن الوازع الديني موجود وأن الشخصية شخصية ناضجة. أتم أقواله بما يلي وكأنه لا يريد أن يتوقف عن الكتابة والدعاء وكأنه يبعث رسالة للجميع "ربي يوفئك في عملك ودراستك وربي إن شاء الله يفتحها في وجهك وادعي لربي يطلق سراحننا ويرجعنا لأهلنا ولوالدينا وزوجاتنا (أمين يا رب العالمين والسلام عليكم).

✓ ليس بجرثومة وجدت الجو المناسب وليس بحامل سلاح ليدافع عن نفسه، ولا بالشخص الأناني

أو المنحرف وإنما حدثت ظروف طارئة وصدفة وإن كنا لا ندري ما نوعها بالضبط لكن من

الأكد أنه ليس بالمجرم الفطري وإنما نشك حتى أنه مجرما ظرفيا.

تقديم الحالة رقم: 11

- السن الحالي: دون جواب
- سن دخول السجن: دون جواب
- المستوى الدراسي: متوسط
- الحالة المدنية: أرملة وأب لأربعة (4) أولاد
- آخر مهنة قبل دخول السجن: تاجر مخدرات
- منطقة السكن: ضواحي العاصمة (ولاد فايت)
- الانتماء الجغرافي: دون جواب
- منطقة وقوع الجريمة: ضواحي العاصمة (عين النعجة)
- نوع الجريمة: قتل عمدي
- تاريخ وقوع الجريمة: 20 أكتوبر 2014
- مدة العقوبة: عشرون (20) سنة
- المدة المنقضية: تسع (9) سنوات
- المدة المتبقية: احدى عشر (11) سنة

تحليل الحالة وفقا للمحاور

- المحور الأول: التنشئة العائلية (المستوى الاجتماعي-الاقتصادي، العلاقات الأسرية والعائلية...).

المبحوث رقم أحد عشر (11) هو ثاني حالة لمبحوث أرمل، الأسرة متكونة من ثمانية "8" أفراد، ثلاث "3" إناث وخمسة "5" ذكور، مستواهم الدراسي يتراوح بين الابتدائي والثانوي ومهتهم كما أوردها "بياع خضر، ببيع السردين، بدون عمل أو لا يصلح لشيء". وهو "أصغرهم" يبلغ من العمر خمسة وعشرون "25" سنة ولا أحد منهم متزوج ومستواهم الاقتصادي "متوسط".

الأب الذي يبلغ من العمر ثلاثة وأربعين "43" سنة، أمي' ويعمل "عمل بناء" لكن ليس باستمرار "أحيانا"، لهم دخلين "أنا وأخي الكبير". يسكنون في "دار عرب" يقول أن عدد الغرف ثمانية "8" "مستأجر" وأن لكل واحد منهم غرفة وكان لديهم خمس "5" سيارات من بينها سيارته. لكن في نفس الوقت يقول أنه عانى من الفقر "كثيرا".

أما عن المعلومات الخاصة بكلا الوالدين فيقول أن الأب كان يتناول المخدرات "كل يوم مزطول" نوع "صيبكتس" كما كتبها وعلاقته به كانت "سيئة" وأن الأم التي كان مستواها الدراسي "ابتدائي" والتي تنتمي إلى نفس الانتماء الاجتماعي للأب كانت "حنونة" و"مهبول" وذلك كان يؤثر عليه "كرهة منها"، ثم يتراجع ليقول بأن علاقته بها كانت "حسنة" لأنها "كل يوم جيني للحبس وتتهلى فلماكل".

نوع العلاقة بين الأب والأم كانت "سيئة" بصفة "دائمة" وإن ذكر السبب لم نفهم الخط وذلك أيضا أثر عليه ويعلل "عادي في بلادي كلش يخلص" مما جعله يترك المنزل ويعيش "مع صديقاتي" أي مع النساء وعن سؤالنا إذا كان مرتاحا في تلك الوضعية يقول "على خطرش نحب دل".

أما علاقته بالأخوات هي كذلك "سيئة" والسبب "مهابل" ومع الإخوة "سيئة" مع "مشاكل"، والسبب "مزطولين". يقول إنه عانى من التمييز بين الأولاد من قبل الأبوين دون إعطاء التفاصيل.

وأنه كان طفلا "شقيًا" وسواء الأب أو الأم كانا يعاقبانه "الضرب" والضرع "المبرح" وذلك كان يؤثر عليه "كليوم نبكي". ليس لديه ذكريات جميلة ولم يسبق لهم أن خرجوا للتنزه، أما الذكريات الأليمة فيعبر عنها "الضرب". وإن ذكر حنان الأم سالفا لم يكن يفضلها على الأب الذي كان ينتظر منه الحنان. لم تكن العلاقات مع بقية أهل حسنة ولا يتبادلوا الزيارات إلا في "المناسبات فقط".

* في البداية كنا نظن أن مستواهم الاقتصادي أقل من المتوسط كما أشار إليه ولكن من نوع الأجوبة التي أدلى لنا بها فهمنا أن ذلك كان غير صحيحا، فهو يبدو أكثر من المتوسط وقد يرجع ذلك إلى نوع التجارة التي كان يمارسها والتي يكسب منها الكثير. وإن عانى من الفقر فحتمًا كان ذلك في بداية حياته.

فتح عينيه على أب يتناول المخدرات والأم حسب أقواله تبدو مريضة عقليا الإخوة أيضا يتناولون المخدرات- بإستثناء الأم وإن كان ذلك مؤخرا بسبب الاعتناء به (بالمأكولات) وهو في السجن -علاقته مع جميع أفراد العائلة كانت سيئة، وعانى من الضرب سواء من الأب أو من الأم لأنه كان طفلا شقيا.

- المحور الثاني: المستوى الدراسي والثقافي (المسار الدراسي، المسار والسيرة المهنيان، والجانب الثقافي).

بدأ سرده بالإشارة إلى أنه كان تلميذاً "ضعيفاً" وأنه "لا يحب الدراسة" ويرجع ذلك كونه لم يكن يتلق أي مساعدة من محيطه "ليس لدي من يحفزني". لا علاقة له بالأطفال ومع المعلمين علاقته كانت "عادية"، و"كان لدي مشاكل مع الاساتذة والتلاميذ". في المتوسط ظل "ضعيف" المستوى، وبالرغم أن علاقته مع الزملاء كانت "جيدة" ومع الأساتذة ظلت "عادية" إلا أن ذلك لم يمنعه من أن تكون لديه مشاكل "مع كلهم". ظلت الأمور على هذا المنوال في الثانوي أي "ضعيف" المستوى والعلاقة هذه المرة "سيئة" سواء مع الزملاء أو مع الأساتذة. واختفاء المشاكل في هذه المرحلة قد يفسر بعدم إقامة علاقات مع الزملاء في الثانوي وهذا لم يمنعه من أن يؤكد لنا أنه لم تعد لديه أي رغبة في مواصلة الدراسة بتكراره "ليس لي أي مساعدة". بدأ العمل وهو لم يتعدّ العشر "10" سنوات لـ"أسباب عائلية" أسعده ذلك وإن لم يجعله يترك الدراسة لكن ذلك لم يَطل "في السوق 12 شهر الأسباب توقيفي بطردي الشرطة".

اللغة التي يستعملها "العربية" لم يكن يقرأ إلا الـ"هَدَاف" ولا يشاهد إلا الحصص "الرياضية" والأفلام "الهندية" وأول حالة يقول إنه كان "مدمناً" على الانترنت ونوع الموسيقى "الراي" كونها "رائعة". مارس رياضة "BOX" من الرابعة عشر "14" إلى السادسة عشر "16" من عمره، مستواه الضعيف يظهر من أسلوب أجوبته وهذا لم يمنعه من الإجابة عن أغلبية الأسئلة بقدر استطاعته. لكن كيف أصبح منحرفاً؟ * خلافاً عن الحالات السابقة فهو في أول طور دراسي كان ضعيفاً ولا يحب الدراسة وإن أرجع ذلك إلى كونه لم يتلق أي تشجيع من أيّ كان دون أن يذكر نوعه (ماديا أم معنويا، أم كلاهما). رغم هذا فهو وصل إلى الطور الثانوي، أما فيما يخص العمل 'الشريف' الذي كان يقوم به وهو يدرس أكيد لتحسين ظروفه المادية توقف عنه بسبب مطاردة الشرطة. وإن سبق أن ذكر لنا في أول صفحة من الاستبيان أن مستواه الدراسي متوسط فهذا أكيد راجع إلى عدم إتمامه مرحلة الثانوي.

- المحور الثالث: الحياة الزوجية (للمتزوجين أو المطلقين أو الأرامل).

في بداية الإستمارة أشار إلى أنه أرملة وعند ملئه للمعلومات الخاصة بظروف الحياة الزوجية يشير أن الزواج تم بطريقة "تقليدية"، فالزوجة "من العائلة" وأن مستواها يفوق مستواه "بكالوريا" عمرها عند الزواج

عشرين "20" سنة، كانا يعيشان في "مسكن وظيفي" عدد غرفه اثنين "2" مجهز بالتجهيزات اللازمة. يصف حياته الزوجية بـ"السعيدة" كان يتعامل مع زوجته بـ"لطف" لكن إذا ما أخطأت يضربها، ومع الأولاد الأربعة "4" معاملته كانت "صارمة" ويعاقبهم بـ"الضرب".

* لم يشر إذا ما كانت زوجته تعمل وماذا كانت تعمل؟ ولم يوضح كيف تحصلوا على المسكن الوظيفي، كما لم يذكر لنا ظروف وفاتها كونه أرملة وقد يكون ذلك خطأ منا كوننا لم نخصص مجالاً لتلك الأنواع من الأجوبة وإن بدت حياته مستقرة فهذا لم يمنعه في أن يتعامل بنفس أسلوب التربية التي تلقاها في صغره مع أولاده أي الضرب.

- المحور الرابع: شخصية المبحوث (الحالة النفسية والصحية، نوع العلاقات، سلوك المبحوث، الجانب الاخلاقي-الديني، السوابق القضائية...).

نبدأ هذا المحور بالتطرق إلى عنصر العلاقات، وجود أصدقاء منحرفين في حياته ليس بالأمر المستغرب هم كانوا "كثيرين"، علاقتهم بدأت من الحي نوع انحرافهم "كحول" و"مخدرات" و"معاشرة العاهرات". ثم من الوسط الدراسي، في الابتدائي "سرقة" وفي المتوسط "تناول السجائر" و"الكحول" و"السرقية". عدم ذكر أصدقاء منحرفين في الثانوي قد يفسر كونه سبق وذكر لنا أن لم يكن له أصدقاء في هذه المرحلة لكنه وكأنه يستدرك حاله بكسب أصدقاء آخرين ذوي مستوى "جيد" أو "ممتاز". ونعتقد هنا يعني بالمستوى الدراسي الجيد؛ كونه يعطي لنا مهنتهم "عامل في محل" و"إطار بلدي" وإن كان البعض منهم منحرفين نوع انحرافهم "كل شيء" حسب تعبيره. وعن مكان التقائهم وماذا كانوا يفعلون يفيدنا "في جميع الأماكن كنا نزطل لكي ننسى مشاكل وهموم". سبق لهم وأن دخلوا السجن بالتهمة التالية - "سرقة- مخدرات- قتل عمدي- هتك عرض قاصر". أما عن علاقته بأصدقاء من الوسط المهني وإن لم يذكر لنا إلا عمله في السوق، يقول "لم أكن أخالطهم" والسبب يرجعه إلى نفسه "أنا سيء".

أول سيجارة تناولها كان يبلغ السادسة "6" من العمر "مع صديق وكانت أمام المقهى"، كان ذلك خفية لكن عندما أدرك أبوه ذلك عاقبه لكنه لم يتوقف عنها "إني تعودت عليها" ويضيف لنا "كل يوم أرى صديق يتناوله أتناوله معه". بدأ الهروب من البيت وعمره لا يتعدى ثمانية "8 سنوات" "عندما أفعال مشاكل" أين يذهب؟ "إلى الشارع". وأحياناً الأب هو الذي كان يطرده "عندما كنت أضرب أحد بالسكين" بدأ ذلك وعمره عشر "10" سنوات. الكحول بدأها في الحادية عشر "11" سنة مع صديق في الحي ولم يتوقف عنها "لأسباب الحي" مع "صديقي" في "الغابة" ورغم عقاب "أخي كبير" لم يتوقف عنها "لأنني أصبحت مدمن". المخدرات بدأها في سن الخامسة عشر "15" مع "صديقي" في "الحي" نوعها "زطل

والحبوب المهلوسة" التي بدأت تتضاعف جرعتها إلى "الحبوب المهلوسة بشكل كبير". كيف كان يتحصل عليها "أصدقائي والسرقة" وذلك كان يتم في "الحي" والأب كان يعلم بذلك ويعاقبه دون فائدة. يقول أنه لم يكن يتردد على العاهرات. وعن السوابق العدلية داخل العائلة "أخي" بمعدل "18" مرة والتهم "متنوعة" وسوابقه هو أي المبحوث واحدة بتهمة "محاولة قتل" حكم عليه إثرها "4 سنوات السجن".

كل هذا يدفعنا إلى التطرق إلى جانبه الأخلاقي، كإلا الأبوين كانا يصليان، وهو أيضا كان يصلي في الحادية عشر "11" من عمره، لكن ليس الأب أو الأم من علمه إياها وإنما أخت الأب "عمتي" لم يداوم عليها إلا سنة واحدة بما أنه توقف عنها في سن الثانية عشر "12" دون ذكر الأسباب وهذا لم يمنعه من أن يبدي لنا أن لديه أخلاقا وهو يظل يحتفظ بها إلى الآن وهي "الأخلاق الحميدة".

المرض الوحيد الذي اشتكى منه "فقر الدم" الذي عانى منه طيلة خمس "5" سنوات وإن لم ندر في أي مرحلة من حياته فهو يفيدنا أنه لم يتابع أي علاج. شخصية "هادئة" و"انطوائي" لكنه "قوي".

* إبتداءً من الأخ إلى أصدقاء الحي.. الخ... المنحرفون كانوا يحيطون به من كل الجهات وبكل أنواع الإنحرافات، وبعبكس الحالات الأخرى لم تكن جريمته هي أول جرائمه بل سبق وأن دخل السجن ليس بجنحة صغيرة وإنما بمحاولة قتل. في هذه الحالة تبدو الأمور غير عادية ابتداءً من الأسرة التي أفرادها ليسوا على ما يرام، الأب الذي يتعاطى المخدرات الأم كما وصفها بـ"مهبول" الإخوة "مزطولين" البنات "مهابل" والله أعلم إن كان ذلك من وجهة نظره أم هم فعلا كذلك، أمّا هو فتاجر مخدرات.

كل شيء يبدو مختلفا في هذه الحالة لكن هذا لم يمنعه أن يُقدّر "الأخلاق الحميدة" وإن لم يتحل بها. كما يشير إلى أنه ذو شخصية "قوية" و"انطوائية" و"هادئة".

- المحور الخامس: الجريمة (أحداثها، أطرافها، ظروفها، تصورات المبحوث...).

جرت الجريمة في حي "عين النعجة" يوم "20 أكتوبر سنة 2014". سبب الجريمة مخدر "يعترف الضحية وكانت بينهما خلافات "أسباب نقود والمخدر". رغم ذلك فهو لم يخطط لفعلة وحسب أقواله لم يكن ينوي القتل بل لم يكن يعي أصلا ما كان يفعله "كنت متناول المخدر". وتحت تأثير "الغضب" و"المخدر 'Roch' الحبوب المهلوسة" و"المشاجرة وحمل السيوف" التي كان متعودا على حملها "كل يوم للشجر". لكنه يركز على عدم نيته في القتل "كنت أشجر ثم طعنته فكان الطعن مميت". هذا فيما يخص تبرير عدم نيته في القتل أما عن مجرى الحادثة يرويها كالاتي "كنت أبيع المخدرات أتى فأخذ المخدر ولكن تناولها لم يعطلي نقودا فوقعا شجار أد إلى واحد ذهب إلى اللاه وأنا ذهبت إلى السجن". بأخطائه اللغوية والنحوية إلخ.. هل من تلخيص أحسن من هذا؟ حينئذ لم يكن يفكر في العقوبة، فحكم عليه بعشرين "20" سنة، مضت منها تسع "9" سنوات وبقيت إحدى عشر "11". وإن يتحمل المسؤولية على عاتقه ففي نظره كان يستحق أن يستفيد من الظروف المخففة "لكي لا يضع شبابي". واليوم هو

نادم "لإني ضميري" يعني ضميره، إضافة إلى خشيته من "غضب الله" مما يفسر نيته "التوبة إلى الله والعودة إلى الطريق المستقيم" وعند خروجه يخشى نظرة المجتمع "لأنهم ينظرون إلى نضرة سيئة". * وإن اختلفت هذه الحالة في كثير من النقاط عن الحالات السابقة، إلا أنها تتشابه في النقاط المتعلقة بمجرى أحداث الجريمة؛ تأثير المخدر، حمل السلاح من الطرفين، شجار، شتم، غضب، استعمال أدوات حادة، طعنة فقتل. أما عن أسباب الندم ففي هذه الحالة لم يذكر القاتل إلا "غضب الله".

تطبيق الحالة على الفرضيات ومدى تحققها

الفرضيات الجزئية

-الفرضية الأولى: للسلوكات المنحرفة (الخمر، المخدرات، الدعارة) دورا كبيرا في حدوث جريمة الشجار. مجال الإنحراف متوفر للغاية فبيع المخدرات كان السبب الأول في الجريمة.

➤ وعليه تتحقق الفرضية الأولى.

-الفرضية الثانية: تأتي جريمة الشجار كرد فعل على استفزاز الضحية (شتم، إهانة، إثارة غضب) للفاعل.

شتم وسب من الطرفين وإن لم يحمل خصمه قسطا من المسؤولية فبرفض الضحية دفع ثمن المخدر استفز الجاني وأثار غضبه.

➤ تتحقق الفرضية الثالثة إلى حد بعيد.

-الفرضية الثالثة: حامل السلاح الأبيض يكون أكثر استعدادا (أو تعرضا) للقيام بجريمة قتل أثناء الشجار.

كلاهما كان حاملا له، بل تعودَ الفاعل على حمل السلاح دوما للشجار.

➤ تتحقق بنسبة عالية.

-الفرضية الرابعة: تحدث جريمة الشجار بسبب ظرف مفاجئ (دون سبق الاصرار والترصد، دون خلافات سابقة، بعدم وضوح نية القتل وتعد أول جريمة للفاعل).

من البديهي أن الشخص الذي يبيع المخدر ينتظر أن يجد نفسه في موقف كهذا وإن لم يكن يخطط فهو مستعد له فعدم دفع المستهلك لمبلغ المادة ليست بمفاجأة محضة، وإن لم ينو القتل فللجاني سوابق إجرامية وهي "محاولة قتل" إضافة على أنه يعرف الضحية.

➤ ليس بإمكاننا إذن القول بأن القاتل في هذه الحالة قاتل بالمناسبة، وإنما بقاتل يكاد أن يكون

محترفا ومنه لا تتحقق الفرضية الرابعة.

فهل بهذا نستنتج ونعتبر بأن الحالة الحادية عشر (11) هي نفس شريرة بطبعها مستعدة للشر في أي وقت؟

الفرضية الأساسية

جريمة قتل الشجار هي فعل متسرع (دون التفكير في العقاب القانوني) برغبة رد الاعتبار ولو مؤقتا يتبعه الندم.

لم يكن الفاعل يبالي أو يفكر في العقاب القانوني لكنه في نفس الوقت لم يقل أو يلمح أن الجريمة جاءت فجأة لكن يبدو جلياً أنها جاءت لرد الاعتبار بما أن الضحية رفضت دفع المال المستحق. يذكر الفاعل أنه هادئ وقوي الشخصية قاصداً بأنه يعرف ما يفعل وإن أفقده المخدر توازنه العقلي فهو يبقى مختلفاً عن بقية الحالات المدروسة إلى حد الآن. ندمه يرجعه فقط من الناحية الدينية، جميل أن يندم القاتل على قتله وينوي التوبة أمام الله إلا أنه لم يندم بالنسبة للضرر الذي ألحقه بالضحية أو أهل الضحية كونه استغفره...

➤ مما أدى بنا إلى الاستنتاج أن الفرضية العامة لم تتحقق كلياً.

❖ التحليل العام وتأويل الحالة

سواء ساعده أحد أم لم يساعده فمن الواضح أنه بذل جهداً لملء الإستمارة، وأعطى تفاصيل لم يتعرض إليها بعض المبحوثين إلى حد الآن، في كثير من المرات يكرر نفس الجواب مما يؤكد صدقه. وعن صدقنا في البحث فنشير إلى أن كلماته كانت كثيرة والأجوبة مطولة لكن لعدم فهم الخط تعذر علينا إدراجها وإستغلالها ضمن الأجوبة. وعن نوع شخصية المبحوث لم نرد أن نحسم أنها منحلة فهي واضحة من خلال نوع انحلاله، دون أن ننسى أنه قوي الشخصية أي أنه ليس سهل التأثر، هادئ وليس سريع الإنفعال، انطوائي وليس بإجتماعي وكأنه يقول لنا إنه اختار هذا الطريق عن وعي وهو اليوم عن وعي يستدرك لينصح غيره من الشباب بقوله: "الذي يذهب إلى طريق المخدرات تضيع حياته في السجن فإن المخدرة تقوم بهلاك الإنسان فأنصحو الشباب إبتعد عليها".

✓ رغم كل ما كانت عليه هذه الحالة من انحلال خلقي إلا أن هذا لا يمنعنا من تصنيفها ضمن الحالات الطرفية، يعتبره 'فيري' كذلك، كون أن هذا النوع من المجرمين يقومون بالجريمة ومعرضين لإعادتها كلما تكررت الظروف. أما بالعودة إلى 'دوركايم' نعتبرها جريمة أنانية أنومية كونها نشأت في جو كله انحراف وفي نفس الوقت الذي قام بها أنومي لم يكن يفكر آنذاك إلا في نفسه وهو في وسط يحيط به أفراد يشبهونه.

الفئة الثالثة: سجن البليدة (12-14)

تقديم الحالة رقم: 12

- السن الحالي: دون جواب
- سن دخول السجن: دون جواب
- المستوى الدراسي: جامعي
- الحالة المدنية: أعزب
- آخر مهنة قبل دخول السجن: إداري في شركة نفط أجنبية
- منطقة السكن: عين الدفلى (خميس مليانة)
- الانتماء الجغرافي: وسط المدينة
- منطقة وقوع الجريمة: البليدة (بوفاريك)
- نوع الجريمة: قتل عمدي
- تاريخ وقوع الجريمة: دون جواب
- مدة العقوبة: (10) سنوات
- المدة المنقضية: سنة ونصف
- المدة المتبقية: (8) سنوات ونصف

تحليل الحالة وفقا للمحاور

- المحور الأول: التنشئة العائلية (المستوى الإجتماعي-الاقتصادي، العلاقات الأسرية والعائلية...).

المبحوث رقم إثني عشر (12) من أسرة متكونة من سبعة "7" إخوة أغلبهم جامعيين، من "البطال إلى الطبيب إلى الدركي ... وأخ 17 سنة لا يزال يدرس" كلهم غير متزوجين، يسكنون في حي "شعبي" ومستواهم الاقتصادي "متوسط"، يذكر أن الأب يعمل "في شركة" ولا نعلم مهنته، الأم لا تعمل ويسكنون في "دار عرب" وهو مسكن "ملك خاص" متكون من أربعة "4" غرف، مجهز بكل اللوازم (حتى الانترنت) غرفته يتقاسمها مع ثلاثة (3) إخوة مجهزة بكل المتطلبات (تلفاز، كمبيوتر...)، كما كانت لديه سيارته الخاصة. لم تكن أية مشاكل بين الوالدين فطبع الأب "هادئ" و"طيب" والأم "حنونة"، وهذا لا يمنعها (الأب والأم) من معاقبته بـ"الضرب المبرح" لأنه كان طفلا "شقيا" الذي شكل لديه "الإحساس بالذلل". وبالرغم من ذلك فهو يقول إن علاقته بهما كانت نفسها "حسنة" ولم يكن تمييز بين الأولاد في التعامل من طرف الوالدين. الأب البالغ من العمر سبعين "70" سنتة مصاب بمرض "السكري" والأم البالغة من العمر ستة وخمسين "56" سنة "تدهورت صحتها" بسبب نفس المرض زائد ضغط" وذلك كان يؤثر عليه. لم يكونوا يخرجون في نزهات وذكرياته الجميلة اقتصرها في "الحصول على البكالوريا لي ولأخواتي والحصول على عمل" كما لديه أيضا ذكريات أليمة متمثلة في "موت الأخ الأصغر البطالة". أول حالة يصرح فيها المبحوث أنه يفضل الأب "لأنه صديقي" وفي نفس الوقت كان ينتظر منه حنان أكثر. العلاقة مع الأعمام والأخوال كانت "عادية" ويتبادلون الزيارات ولديه أصدقاء من بينهم، علاقته مع الإخوة "حسنة" و"عادية" مع الأخوات.

* رغم أنه لم يكن واضحا في ذكر عمل الأب، ولم يذكر ترتيبه في الأسرة، لكن فهمنا أن العلم والعمل كانا مهمان عند هذه الأسرة. فالإخوة كلهم جامعيون ماعدا واحدا "مستوى ابتدائي" والثاني الذي لا يزال "متمدرس"، ويبدو أن ذلك كان جد مهم في العائلة إلى درجة أن الذكريات الجميلة اقتترنت بالشهادات، والأليمة أيضا، حتى وإن لم يوضح لنا الأمور جيدا إلا أنه ذكر أن وفاة الأخ كان بسبب بطالته أي نوعا ما بفشله في إيجاد عمل رغم أنه متخرج من الجامعة. وإن كان ناقص حنان من طرف الأب إلا أنه أول حالة يصرح فيها أنه يفضل على الأم.

- المحور الثاني: المستوى الدراسي والثقافي (المسار الدراسي، المسار والسيرة المهنيان، والجانب الثقافي).

بدأ مشواره الدراسي وهو "متفوق" ولم يكن يصادق إلا القليل من التلاميذ "قليلين"، علاقته بهم وبالمعلمين كانت "عادية"، ولم تكن لديه مشاكل من أي نوع فهو كان "يحب الدراسة". في المتوسط ظل مستواه "جيد" وعلاقته بالأساتذة والزملاء "عادية" وأصبح لديه أصدقاء "كثيرين" دون مشاكل. وفي الثانوي أيضا كان "متفوق"، علاقته مع الزملاء والأساتذة دائما يصفها بـ"العادية" لكن مع ظهور مشاكل "مع الأساتذة والمدير الوصول حتى إلى الشرطة". في كل المراحل أي من الابتدائي إلى المرحلة الجامعية كان يتلقى إعانات وتشجيعات "من طرف الأب".

وإن بدأ العمل وعمره ثلاثة وعشرون "23" سنة أي مباشرة بعد إنهاء الجامعة وبعد ثلاث سنوات أي في السادسة والعشرين "26" تابع تكويننا في "الإعلام الآلي"، إضافة إلى تكوين في "الصبغة". المهن التي اشتغلها "عامل في ورشة - دهان - معلم ابتدائي - اداري في شركة أجنبية" أين علاقته بالمسؤولين أو بالزملاء كانت أيضا بالـ"عادية".

وبما أنه جامعي وإن كنا لا ندري تخصصه فهو يحسن اللغات الثلاث "العربية" و"الفرنسية"، و"الإنجليزية بدرجة أقل" نوع مطالعته "السياسية والقصص القديمة" إضافة إلى "القرآن" جرائده المفضلة "الشروق والخبر" نوع الأفلام "Action" ويحب حصة "National Geography" أما القناة التي يتابعها "الجزيرة الرياضية". وموسيقاه المفضلة "الراي" التي توقف عن سماعها "لأنني أحفض القرآن" مارس رياضة "الركض" من عمر الثانية عشر "12" سنة إلى سن السادسة والعشرين "26"، كما كانت لديه أنشطة أخرى "المسابقات الفكرية، الدورات العلمية".

* في هذه الحالة كان كل شيء يبدو هادئاً لكن المشاكل بدأت في الثانوي وإن لم يذكر لنا نوعها فهي تبدو غير بسيطة بما أنها وصلت إلى الشرطة ورغم هذا واصل دراسته. إضافة إلى تكوينين؛ واحد بهدف تعزيز فرص العمل والثاني لا علاقة له بالدراسة، ربما لإيجاد أي عمل حتى وإن لم يكن له علاقة بتكوينه الدراسي، ظل يصف كل أنواع علاقته بالعادية، أما عن تفضيله للأب على الأم ففي هذا المحور فهما أنه يرجع كونه كان يدعمه في دراسته.

- المحور الرابع: شخصية المبحوث (الحالة النفسية والصحية، نوع العلاقات، سلوك المبحوث، الجانب الاخلاقي-الديني، السوابق القضائية...).

كنا قد نظن من المحور الثالث لهذه الحالة رقم (12) أن هذا الشخص الناجح المتعلم الذي يصف علاقاته المحدودة بـ"العادية" أنها علاقات مع أشخاص عاديين أو محترمين لكن ذلك غير صحيح لأن أغلبية أصدقائه كانوا منحرفين ولنبدأ بالمرحلة التي بدأ فيها "السجائر" فأول سيجارة كانت في سن الثانية

عشر "12 في المدرسة (المتوسطة)" وإثر تلقيه العقاب من طرف الأب ومع "التفكير في العواقب الصحية" توقف عنها. في الثانوي كان أصدقاءه منحرفين كذلك "الكحول والمخدرات" وفي الجامعة "المخدرات" و"مخالطة العاهرات" حتى أصدقاءه خارج الدراسة كان البعض منهم منحرفين "تاجر، ميكانيكي وأئمة ومنحرفين" ويقصد هنا أن أصدقاءه كانوا متنوعين "نظرا لنقص الترفيه كنا نلتقي في أماكن معزولة". سبق لأحدهم أن دخل السجن بتهمة "مخدرات سرقة". بدأ يهرب من البيت وعمره خمسة عشر "15" سنة بسبب "التدمر" ليذهب إلى "وهران" ويترد من طرف الأب وعمره اثنين وعشرين "22" سنة والسبب يعود حسب أجوبته "معاقبة إخوتي". وإن لم يكن يتناول الكحول بدأ يتعاطى المخدرات في سن الثامنة عشر "18 مع الأصدقاء في الغابة" نوع المخدر "الحشيش" التي لم تتضاعف جرعتها "مرة في الشهر". فعل ذلك أول مرة وعمره خمسة وعشرون "25 في بيت من عزل لعاهرة". وعن سؤالنا من دفعك إلى ذلك وبما أنه جامعي فجوابه كان ذكيا بقوله "الشیطان". إلا أن هذا الجانب لم يمنعه من أداء فريضة الصلاة التي لم يتعلمها من الأبوين المصليين والأب الحاج وإنما من "المعلم في المدرسة" وهو في سن العاشرة "10" وإن لم يكن يثابر عليها فهو لا يتذكر في أي سنة توقف عنها "كنت أصلي واتوقف في فترات". الأخلاق والقيم التي تعلمها في صغره واحتفظ بها وظل يتعامل بها هي "الصدق ثم الصدق" كما أصر. سألناه إذا ما كان فعل شيئا هو اليوم نادم عليه يقول "الكثير، ومنها العقوق". لا يشتكي من أي مرض وليس لديه أي عاهة ويرى أنه ذو شخصية "قوية" "هادئة" و"اجتماعي" ليس له ولا لأحد من أسرته سوابق عدلية.

* لحد الآن يبدو حقا أنه شخص هادئ، قوي الشخصية ولا ندري لماذا تأثر بالمنحرفين؟ خاصة أنه لم يكن في أسرته أو في الجوار المحيط به ما يدفع إلى الانحراف، المؤكد أنه صادق باعترافه أنه نادم على أشياء كثيرة فعلها وارتكبها، لكن وللأسف وبالرغم من مستواه ومن اهتماماته الكثيرة والمتنوعة فذلك لم يمنعه من اتباع طريق الانحراف، وهو نفسه لم يكن مقتنعا به، فهل من تفسير لذلك؟

- المحور الخامس: الجريمة (أحداثها، أطرافها، ظروفها، تصورات المبحوث...).

جرت الجريمة في ضواحي العاصمة وبالضبط في منطقة "بوفاريك وسط المدينة" علاقته بالمجني عليه "جار" سبب الجريمة "خلاف حول الضجيج في الليل (صوت التلفاز)"، وبما أنه لا يعرف الضحية وكان بمفرده فلم تكن خلافات سابقة بينهما ولا تصفية حسابات، لم يكن تحت تأثير أي مخدر وإنما تحت تأثير "الغضب" سببه "صوت التلفاز (صوت مرتفع) في الليل" والشتم ب"سب الوالدين، عبارات معروفة". والوسيلة المستعملة هي "السكين" وإن لم تكن في حوزته "داخل الشقة" لم يتعود حملها "لأنني إنسان

مسالم". أما خصمه فلم يكن يبدو بالمسالم إذ أنه كان يحمل "مطرقة بناء". لم يكن ينوي القتل وإنما "الأمر جاء خطأ، لأنني كنت في وضعية دفاع. ظننت أنني أصبته في اليد ومع تحركه أصبته في الجهة اليسرى تحت اليد". وعن تفاصيل الجريمة يروي "كنت في غرفتي المستأجرة (الساعة 23) ليلاً. جاري المقابلي كان ثمل وصوت تلفازه عالياً لم أستطيع النوم. قصدته لتخفيض الصوت، رفض وسبني، ثم خرج إلي يريد ضربني لكمته، ثم فرق بيننا الجيران بعدها قصد غرفته وحمل مطرقة ودخل علي غرفتي وجدت سكين مطبخ أمامي. حملته لأخوفه لكنه هاجمني بالمطرقة وأنا ضربته من جهة اليد اليسرى لكنه رفع يده وأصابته تحت القلب. نزف كثير وتوفي على الفور". وبطبيعة الحال فهو يرى أنه لا يستحق العقوبة التي نالها، بجمع المدة المنقضية ثمانية عشر "18 شهراً" والمتبقية ثمانية سنوات ونصف "8 سنوات ونصف" أي عشر "10" سنوات، ففي نظره كان لا بد أن يستفيد من الظروف المخففة "لأنني لست لي النية في القتل وكذلك سمعتي". وإن كان لا دخل لمدة العقوبة في السمعة، نتساءل كيف تمكنت الضحية من دخول غرفته؟ فإن كان حقاً هذا ما حصل فمن الطبيعي أن يطالب بالظروف المخففة، لعله استفاد منها كون مدة العقوبة هي عشر (10) سنوات. رغم كل ما صدر منه فهو لا يحمل الضحية مسؤولية الجريمة أو جزء منها بل يرجعها إلى "القدر" وفي نفس الوقت يشعر بالندم "نعم لأنني تسببت في موت شخص". فذلك "مس بدينه"، "أبعده عن عائلته" و"كلفه عمراً طويلاً في السجن". وعند خروجه من السجن يخشى "نظرة المجتمع" يعبر عن ندمه بالخوف من "الأهل والمجتمع وغضب، معناه أن حياتي تغيرت، كنت إنساناً والآن أنا إنسان آخر" تلك كانت عبارات الإنسان الواعي الذي جعله يدرك أن الأمور تغيرت، فيواصل بنفس الواقعية عن طموحه بعد السجن "ربما سأتزوج، أعمل، وأزور البقاع المقدسة وأدعوا الله أن يغفر لي، وأتذكر كل من وقف بجانبني في محنتي".

* جرت الجريمة في سكن مستأجر أو بالأحرى غرفة مستأجرة في وسط ضواحي مدينة العاصمة. يقول إنه لا يعرف الضحية مع أنه جاره ربما كان جديداً في تلك المنطقة؛ أي مستأجر جديد. لم يكتب لنا تاريخ الجريمة وإن قص لنا تفاصيلها فكأنه يريد أن يقنعنا أنه ليس بمجرم حقاً، ولم يكن ينوي القتل خاصة أنه يربط ذلك بسمعته والجدير بالذكر في هذه الحالة أنه لم يذكر الضحية ولا أهلها عند الندم ومن الواضح جداً أنه نادم اتجاه الله بما أنه ينوي زيارة البقاع المقدسة.

تطبيق الحالة على الفرضيات ومدى تحققها

الفرضيات الجزئية

-الفرضية الأولى: للسلوكيات المنحرفة (الخمير، المخدرات، الدعارة) دوراً كبيراً في حدوث جريمة الشجار.

وإن كان الشخص هنا يتعاطى المخدر لا ندري إن كان على تلك الحال في تلك الليلة، وإذا سلمنا بأنه لم يكن كذلك فخصمه كان ثملاً، ومنه،
➤ تتحقق الفرضية الأولى.

-الفرضية الثانية: تأتي جريمة الشجار كرد فعل على استفزاز الضحية (شتم، إهانة، إثارة غضب) للفاعل.

حالة الاستفزاز ظاهرة بعدم استجابة الجار لطلب تخفيض صوت التلفاز مصحوبا بشتم الوالدين مما أدى إلى حالة الغضب.

➤ تتحقق الفرضية، لأن الجريمة لم تكن مقصودة بل يبدو جلياً أنها رد فعل لحالة الاستفزاز.

-الفرضية الثالثة: حامل السلاح الأبيض يكون أكثر إستعدادا (أو تعرضا) للقيام بجريمة قتل أثناء الشجار.

كلاهما كان مسلحاً، الضحية بمطرقة بناء، والجاني بسكين لم يكن بحوزته قبل الحادث.

➤ مع هذا لا نعتبر أن الفرضية تحققت إلا بنسبة ضئيلة.

-الفرضية الرابعة: تحدث جريمة الشجار بسبب ظرف مفاجئ (دون سبق الاصرار والترصد، دون خلافات سابقة، بعدم وضوح نية القتل وتعد أول جريمة للفاعل).

➤ الظرف مفاجئ والموقف استدعى الإنفعال، وهذه الحالة هي الأكثر وضوحاً لعدم وجود نية القتل، ليس للقاتل سوابق إجرامية ولم يكن يعرف الضحية من قبل ليتربص بها.

وعليه تتحقق الفرضية الرابعة بكل مؤشراتهما. إذا ما نوع هذا القاتل؟ فهي مائة بالمائة جريمة 'ظرفية'.

الفرضية الأساسية

جريمة قتل الشجار هي فعل متسرع (دون التفكير في العقاب القانوني) برغبة رد الاعتبار ولو مؤقتاً يتبعه الندم.

لم يكن يفكر في القانون لأنه لم يكن يخطر بباله أن نتيجة الشجار قد تكون جريمة قتل، بل خوفه من أن يكون هو الضحية جعله يحمل السكين كرد فعل لموقف لم يترك للتفكير مجالاً في حينه لكن بعد الفعل جاء الندم الشديد.

➤ فمن البديهي أن في هذه الحالة الفرضية العامة تتحقق إلى أبعد مدى.

❖ التحليل العام وتأويل الحالة

القاتل هنا متعلم وكما يبدو من أجوبته فهو ذكي، وإن كانت أول حالة يذكر الجاني سمعة العائلة ويفكر فيها، فذلك يعود إلى نوع الأسرة التي ينتمي إليها ودورها الفعال في إنشاء أبناء متعلمين حيث لعب الأب كما يبدو الدور الأهم. كل هذا لم يمنعه في أن يكون طفلاً شقيًا، يصادق المنحرفين، يهرب من البيت وإن كان السبب غير مفهوم (معاينة الإخوة)، فلم نفهم ما الذي كان يقصده هل كان الأصغر والإخوة يعاقبونه أم أكبرهم وهو من يعاقب إخوته الصغار. فهو في البداية يقول إنه كان الأصغر ولكن من خلال الأجوبة نفهم أنه الأكبر. مثلًا عند إعطاء سن، مستوى ومهنة كل واحد منهم يذكر مهنته مع سنه تسعة وثلاثون (39) سنة أي أنه الأكبر، لكنه فيما بعد يذكر أنه الأصغر، لتبقى هذه نقطة غير مفهومة بالنسبة لهذه الحالة. لا نظن أن ذلك يعود لعدم فهم السؤال فكل من سبقه وهم أقل تعليمًا فهموا السؤال فكيف لا يفهمه وهو جامعي؟ وتبقى هذه الحالة الأكثر ميلًا لحالة الدفاع عن النفس معطلا ذلك كونه شخصًا مسالمًا ويبقى الفاعل هنا الأكثر واقعية والأكثر وعيًا والأقل أنانية ويذكرنا مرة أخرى بالحديث الشريف "إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام...". فهو ينهي أقواله بما يلي "أدعو الله لي أن يغفر لي في صلاتك وأنا أتمنى لك التوفيق النجاح".

وفي كل الحالات لم نعلق شيئًا على آخر أقوال المبحوث، ولكن في هذه الحالة نريد أن نقول فقط كون القاتل هنا إنسانًا مسالمًا لم يتعود على حمل السلاح وليس بسريع الإنفعال، الخ... ألم يكن من الأجدر خاصة أنه إنسان واعٍ أن يبلغ الشرطة بحالة ضجيج ليلى لتقادي عواقب الشجار؟ ربما يعود هذا لطبع الجزائري المتسرع أو إلى ثقافة الاقتصاص بالنفس، كلا السببين أقوى من أي مستوى تعليمي!!!

✓ وبالعودة إلى النظريات المتبناة، فمن الواضح جدًا أنها جريمة حدثت في ظروف جد معينة وبالتالي يمكننا دون أي تردد اعتبار فاعلها مجرمًا بالظرف 'occasionnel'، أما عن تطبيق نظرية الانتحار لـ'دوركاييم' على جريمة القتل فمن الممكن جدًا اعتبار أن الفاعل هنا قام بفعله في أجواء يعم فيها نوع من الأنومية حيث يفقد الناس المعايير والقيم الجماعية، كما نلتمس فيه نوع من الشخصية الأنانية الذي ترك أهله ليعيش بمفرده.

تقديم الحالة رقم: 13

- السن الحالي: 32 سنة
- سن دخول السجن: 28 سنة
- المستوى الدراسي: متوسط
- الحالة المدنية: أعزب
- آخر مهنة قبل دخول السجن: دهان
- منطقة السكن: البليدة
- الانتماء الجغرافي: وسط المدينة
- منطقة وقوع الجريمة: البليدة
- نوع الجريمة: قتل عمدي
- تاريخ وقوع الجريمة: 18 فيفري 2009
- مدة العقوبة: الحكم بالإعدام (5) سنوات.
- المدة المنقضية: أربع (4) سنوات
- المدة المتبقية: دون جواب

تحليل الحالة وفقا للمحاور

- المحور الأول: التنشئة العائلية (المستوى الإجتماعي-الاقتصادي، العلاقات الأسرية والعائلية...).

المبحوث رقم ثلاثة عشر (13)، بين أربعة "4" ذكور وثلاث "3" إناث ترتيبه "الأصغر من البنت الكبرى". وعن المعلومات الخاصة بهم وإن لم نفهمها جيدا، يبدأ بالأخت الكبرى "35 سنة ذات المستوى السادسة تعمل في مدرسة المعوقين 28 سنة تاجر 26 سنة طبيبة أعصاب 20 سنة الثانوي متزوجة وماكئة في البيت 13 سنة بدون مهنة". منطقة السكن "راقي" نوع السكن "فيلا" وهو "ملك خاص" وعن مستواهم الاقتصادي فيشير إليه مرتين، مرة بالـ"جيد" ومرة بالـ"متوسط". فالأب كان "تاجر" والأم كانت تعمل وإن لم يذكر نوع عملها فهي توقفت عنه بعد الزواج، أما عن توزيع الغرف على أفراد الأسرة "طبق للوالدين وطبق للإخوة الغير متزوجين وطبق فارغ" له غرفته الخاصة "لمفردى (...). بكل التجهيزات". كما كان لديهم أربع "4" سيارات. عدد مداخيل الأسرة أربعة "4". الأب أربعة وخمسون "54" سنة «أمي» وكان يشرب الخمر "أحيانا". الأم واحد وخمسون "51" سنة من نفس الانتماء الجغرافي للأب "حضري"، تعاني من مرض "ضغط الدم ومرض الكلي"، وذلك كان يؤثر عليه بالـ"قلق عليها" علاقتها (الأبوين) فيما بينهما كانت "جيدة" و"دون مشاكل".

فالأب بطبعه "هادئ" و"طيب" والأم "حنون" وعلاقته بكليهما كانت "حسنة" مع الإخوة والأخوات كذلك يصفها بالـ"حسنة". ولم يكن تمييز في التعامل من طرف الوالدين بين الابناء. وهو طفل كان "مطيع" لا يعاقبه والديه عند اللزوم إلا بالـ"توبيخ". كانت الأسرة تستمتع بنزهات وبعطل صيفية فلم تكن لديه ذكريات أليمة، أما الجميلة فهي كثيرة منها "مثلا الذهاب إلى فرنسا مع الوالدين الاحتفال بعيد الميلاد الوالد اشترى لي الوالد سيارة في عيد ميلادي 18 سنة دراجة نارية" كما يبدو هذه الأسرة مختلفة عن بقيتها من الناحية المادية لم يكن ينقصهم شيء ولم يعان من الحرمان العاطفي كما أنه كان يفضل الأب "لأن ابي مقربني جدا ومدلني ولكن ليس مثل أمي"، العلاقة مع الأهل سواء الأخوال أو الأعمام كانت "جيدة" ويتبادلون الزيارات.

* كل شيء كان يبدو جميلا في هذه الحالة خاصة من ناحية المستوى المعيشي، ولا شيء يستدعي الوقوف عنده لعله يُمهّد لما سيأتي، وإن كان الأب يتناول الكحول فذلك لم يكن يؤثر في شيء، بما أنه لا يفعل ذلك إلا أحيانا ولم يكن يقصر مع أولاده- وإن لم نفهم عدد البنات وعدد الذكور- لا من الناحية المادية ولا من الناحية العاطفية.

- المحور الثاني: المستوى الدراسي والثقافي (المسار الدراسي، المسار والسيرة المهنيان، والجانب الثقافي).

عند تطرقنا للمرحلتين الدراسيتين اللتان تخطاهما بدءاً من الابتدائي حيث كان تلميذاً "متوسطاً" علاقته بالمعلمين "حسنة" وبأطفال المدرسة "عادية" وهم "قليلون" في المتوسطة ظل تلميذاً "متوسطاً" وأصدقائه "قليلين" مع نفس العلاقة "عادية" ومع الأساتذة "حسنة" يذكر أنه في المرحلتين كان يتلقى تشجيعاً من "الوالدين" مشيراً أنه كان "يحب الدراسة" ولم تكن لديه أية "مشاكل" وإن كنا لا ندري لماذا ترك الدراسة مع أن كل شيء كان يبدو على ما يرام، علمنا أنه عمل في التجارة كأبيه "مهنة التجارة إلى يومنا هذا بيع وشراء ودهان".

* رغم أنه كان يحب الدراسة ولم يكن يشتكي مادياً وكان يتلقى دوماً التحفيز خاصة من الأب، توقعه عنها مبكراً قد يكون للالتحاق بنفس مهنة الأب (التجارة)، أما عن بقية اهتماماته فهو لا يستعمل إلا اللغة "العربية"، لا يطالع ولا يقرأ الجرائد ما عدا "الهداف والخبر" ونوع الحصص التي يتابعها هي الحصص "الترفيهية" وأفلام المبنوثة على قناة "MBC MAX ,MBC ACTION" والمغنيين "حسني وخالد".

* من البداية كان يبدو لنا قليل النشاطات فما عدا مستواه الدراسي المتوسط لم تكن لديه اهتمامات أخرى كالرياضة أو المطالعة. توقف مبكراً عن الدراسة ولم يفدنا بالأسباب وإن اشتغل في التجارة لا نعرف نوعها وكأغلبية المبحوثين يميل إلى أغاني الراي وأفلام الحركة وإلى حد الآن لا شيء يستدعي الانتباه في هذه الحالة كمؤشر لشخصية منحرفة.

- المحور الرابع: شخصية المبحوث (الحالة النفسية والصحية، نوع العلاقات، سلوك المبحوث، الجانب الاخلاقي-الديني، السوابق القضائية...).

أصدقائه "قليلون" ولا أحد منهم كان منحرفاً، لا من الوسط المدرسي ولا من الدراسة ولا من العائلة ولا من الحي وعن اهتماماته رفقة الأصدقاء يدلي لنا "كنا نلتقي في المطعم، المقهى، البحر" فهل هذا يعني أنه مستقيم إلى هذه الدرجة لا يحمل لأي ميول إنسان منحرف؟

أول سيجارة له لم تكن إلا في سن الخامسة عشر "15" "وحدني في الشارع" لم يفلت من عقاب الأهل بل تلقى عقاباً من "الأب والإخوة" وإن كنا لم نفهم هل يعقل أن يتلقى عقاباً من الإخوة وهو أكبرهم؟ لكنه لم يمتنع عنه لحد الآن في رأيه "ينزع القلق" لم يكن يهرب ولم يكن يطرد من البيت، وأول مرة تناول

فيها الكحول كان عمره ثمانية عشر "18" سنة، كان ذلك "للتجربة" في "المطعم وفي الأعراس"، وهنا لم يتلقَ أي عقاب إثر فعلته ولم يتوقف عنه، أما المخدرات فهو لا يتعاطاها. طقوسه الدينية؛ كان يصوم ويصلي ولم يتوقف عنها بعدما علمته إياها أمه الحاجة في سن الرابعة عشر "14" والأخلاق التي تعلمها منذ صغره هي "الحياء، احترام الناس وتقديرهم". إنسان "هادئ" و"اجتماعي"، فماذا حدث؟ فهو ليس لديه أية سوابق عدلية ولم يسبق لأحد من معارفه أن دخل السجن ولم يفعل شيئاً يندم عليه ما عدا جريمته هذه "القتل العمدي لأنه لم يتوقع بأن ذلك الشخص سيموت" تعلم منذ صغره "الحياء وتقدير الغير"، كما أنه يضيف عند سؤالنا عن ما إذا كانت لديه سوابق عدلية "لا يوجد ما عدا جريمة القتل العمدي التي ارتكبها أول مرة في حياته مخدرات" ومن هنا تبدأ الأمور تتضح لنا نوعاً ما بذكر كلمة المخدرات.

* في هذه الحالة كنا كلما نتقدم نتساءل عما حدث لهذا الطفل المغمور؟ الذي ولد وترعرع في حي راقٍ والمدلل من طرف الأب في جو عائلي خالٍ من المشاكل، لا يصاحب المنحرفين وهو إنسان هادئ فلماذا ذكر ولأول مرة المخدرات بما أنه لا يتناولها ولا يبيعهها؟
- المحور الخامس: الجريمة (أحداثها، أطرافها، ظروفها، تصورات المبحوث...).

جرت الجريمة في الثامن "8 فيفري سنة 2009 في البليدة" سبب الجريمة "راجعة إلى تصفيات حسابات متعلقة بالنقود بقيمة باهظة"، نوع العلاقة "صديق" والسبب "النقود" إلا أنه لم يخطط لجريمته وإنما كان ذلك تحت تأثير "الغضب" فيفسر "لأنه لم يرد أن يرجع لي النقود وبقي يتهرب" حسب تصريحاته لم يكن شارباً الخمر ولا متناولاً المخدر والشجار والشمم كانا "عن طريق الهاتف". لم يتعود حمل أداة حادة أو سكين وذلك اليوم حملها وحسب تصريحاته "بدون أي هدف قاصد" أما خصمه لم يكن يحمل أي أداة، لم يكن ينوي القتل "لم أكن أتوقع بأنه سوف يموت وكانت لي أول مرة في حياتي التي حملت فيها السكن بدون قصد أي شيء زعماً راجل وندمت كثيراً". لم يكن بمفرده بل مع صديقين لكن يصير أنه هو صاحب القرار "أنا بمفردي". وفيما يخص الحكم - وإن لم نفهم ما كان يقصد - مثلما يقول "الحكم بالإعدام بخمس سنوات حبس" وهو بطبيعة الحال وككل الحالات السابقة يرى أنه لا يستحق ذلك الحكم وأنه لم يكن يتوقع ولا يفكر في ذلك قط، مضت من ذلك الحكم أربع "4" سنوات والمدة المتبقية "؟" كما كتبها. هو اليوم نادم كون جريمته "كلفته عمراً طويلاً في السجن"، "أبعده عن أهله" ويخشى عند خروجه نظرة المجتمع وبالضبط "الحي والجيران" بما أنهم "يصبحون ينظرون فيك نظرة

عيانه، لم أصبح كمن كنت تع زمان من المستحيلات على الرغم من أنني ما شاء الله" وينوي "إن شاء الله الزواج وأبدل العمل".

* أخيرا فهمنا عنصر الإنحراف والخلل الذي في هذه الحالة أي لغز القضية إلا وهو المتاجرة بالمخدرات والدليل على ذلك كونه ينوي تغيير العمل. تحدث عن الندم من قبل أن نسأله وأول مبحوث ذكر لنا شيئاً كنا نبحت عنه من أول حالة، لمسناه عند الجميع، لكنه الوحيد الذي صرح وتقوه به علانية إلا وهي "الرجلة" أي اعتزاز وهمي بالنفس. أما فيما يخص الحكم فلم نفهم شيئاً فيما، هل هو خمس سنوات أو إعدام- ونحن ندري أن ليس هناك اعدام في مثل هذه القضايا وإنما السجن المؤبد -خاصة أنه ينوي الزواج وتغيير العمل، فهذا أكيد سيكون بعد خمس (5) سنوات وليس بعد الإعدام!!! لعله يقصد حتى وان كانت المدة قصيرة لكن بالنسبة له فهي مثل الاعدام، أو ربما كان الحكم بالأقصى "الاعدام" ثم نقص.

تطبيق الحالة على الفرضيات ومدى تحققها

الفرضيات الجزئية

-الفرضية الأولى: للسلوكات المنحرفة (الخمير، المخدرات، الدعارة) دورا كبيرا في حدوث جريمة الشجار. لا يذكر إن كان ثملا أو شاربا شيئاً من الخمير يوم الجريمة، وبما أنه يتعاطاه؛ وإن لم يصرح به فاحتمال كبير أن تلك النقود هي ثمن المخدر.

➤ مع قليل من التحفظ الفرضية الأولى تتحقق إلى مدى بعيد.

-الفرضية الثانية: تأتي جريمة الشجار كرد فعل على استفزاز الضحية (شتم، إهانة، إثارة غضب) للفاعل.

كانت هناك حالة شتم التي أدت حتما إلى حالة غضب، وإن تحمل الفاعل فعلته وحده فالاستفزاز كان من صديقه الذي رفض دفع المال الذي عليه.

➤ باستعماله لفظ "الرجلة" تتحقق الفرضية الثانية بشكل واضح.

-الفرضية الثالثة: حامل السلاح الأبيض يكون أكثر إستعدادا (أو تعرضا) للقيام بجريمة قتل أثناء الشجار.

خصمه أو الضحية الذي كان يبدو عنيدا وليس خائفا من الذي "يسالو" المبلغ الباهظ، لم يكن يبدو خائفا بما أنه واجه صديقه دون أن يحمل أداة شجار، هل كان مطمئناً بما أنه يتعامل مع صديق أم كان

مقتنعاً أن صديقه مسالم ولن يتجرأ على اقرار مثل هذا الفعل؟ لكن القاتل كان يحمل سكيناً وإن لم يتعود على ذلك فهو أداة جريمته.

➤ إذن تتحقق هذه الفرضية بنسبة عالية.

-الفرضية الرابعة: تحدث جريمة الشجار بسبب ظرف مفاجئ (دون سبق الاصرار والترصد، دون خلافات سابقة، بعدم وضوح نية القتل وتعد أول جريمة للفاعل).

لم يكن الظرف مفاجئاً بمعنى الكلمة، فهو منذ مدة وهو يحاول استرجاع ماله من صديقه ولكن في المرة الأخيرة عزم وأصرّ على طلب ماله بأخذ سكين معه، وإن لم تكن لديه سوابق إجرامية فهو كان يعرف الضحية وكان بينهما موعد وإن أنكر ذلك كانت خلافات سابقة بينهما. نفس الشيء بالنسبة للنية التي ينكرها، وأخيراً إن ادعى أنه لم يكن يعتاد حمل السلاح الأبيض فحملة لذلك اليوم فقط يثبت توريطه.

➤ لم يتصرف الفاعل نتيجة لظرف مفاجئ إلا حينما أصرّ الخصم على عدم دفع المبلغ المستحق لأول مرة نتردد في إثبات الفرضية الرابعة وهذا لا يمنع في أن تتحقق ولو بنسبة ضئيلة جداً.

إذن ما نوع هذا الشخص؟ هل هو قاتل ومجرم وخطر على نفسه وعلى المجتمع؟

الفرضية الأساسية

جريمة قتل الشجار هي فعل متسرع (دون التفكير في العقاب القانوني) برغبة رد الاعتبار ولو مؤقتاً يتبعه الندم.

وإن لم يكن يفكر في العقاب، فهو رد اعتبار لما باح به من كلمة "رجلة" والندم في هذه الحالة اقتصر على نفسه ولأجل ذاته.

تتحقق الفرضية إلى حد بعيد.

❖ التحليل العام وتأويل الحالة

من خلال الأجوبة فهمنا أنه بذل جهداً ليجيب عن الأسئلة بكاملها وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على أنه كان يريد الفضفضة، عكس ما قيل إن المساجين سئموا من أن يكونوا مواضيع للأبحاث خاصة هؤلاء الذين اترفوا جريمة قتل. وإذا ما رجعنا إلى محتوى الأجوبة فلا نجد في مضمونها شيئاً يدل على بداية طريق الانحراف إلا في الأخير ولو بطريقة غير مباشرة. ففي هذه الحالة لم يعان المعني بالأمر من ظروف مادية ومعنوية عكس الحالات الأخرى فهو لم ينشأ في حي شعبي ولم يعان من الضرب، ولم يكن لديه أصدقاء منحرفين ولم يذق معنى الحاجة، فلماذا اتجه نحو تجارة المخدرات؟ وهل كان الأب يتاجر فيها بما أنه لم يذكر لنا نوع تجارته؟ هل تدهورت حالتهم المادية؟ بما أنه أجاب مرتين عن

نوع حالاتهم الاقتصادية مرة بالجيده ومرة بالمتوسطة. على كل حال بالنسبة لهذه الحالة تبقى أسئلتنا مطروحة. وليس بإمكاننا الفهم. لكننا نرى أن حب المال والريح السريع والخوف من تدني مستوى معيشي معين والرغبة في المزيد من الثراء وعدم القناعة كل هذا يؤدي إلى هذا النوع من التجارة المربحة. أما عن 'الرجلة' كعنصر مهم يميز هذا النوع من الجرائم فإنه كان خفيا في جميع الحالات المدروسة إلى حد الآن في هذه الحالة المبحوث أضافها بوضوح وعلانية. فما نوع هذه الجريمة وهل يصح أن نصنفها كسابقاتها رغم أنه اختار الطريق غير الصحيح وهو لا ينقصه شيء.

✓ فان كان الندم وحده يصنفه ضمن المجرمين بالصدفة يمكن اعتباره مجرمًا بالظرف خاصة أنه ليس لديه سوابق اجرامية ولم يتعود حمل السلاح الأبيض. الجريمة جرت في جو منحرف حيث تغيب القيم وتتغلب المصلحة الفردية فمن الصعب فصل الحالة الأنومية من الحالة الأنانية فهي إذن كلاهما.

تقديم الحالة رقم: 14

- السن الحالي: 25 سنة و9 أشهر
- سن دخول السجن: 25 سنة
- المستوى الدراسي: متوسط
- الحالة المدنية: أعزب
- آخر مهنة قبل دخول السجن: مساعد بناء
- منطقة السكن: البليدة
- الإنتماء الجغرافي: خارج المدينة
- منطقة وقوع الجريمة: البليدة (بني مراد)
- نوع الجريمة: ضرب مفضي للموت
- تاريخ وقوع الجريمة: جويلية 2014
- مدة العقوبة: أمر إيداع
- المدة المنقضية: تسعة (9) أشهر
- المدة المتبقية: لم يصدر الحكم بعد

تحليل الحالة وفقا للمحاور

- المحور الأول: التنشئة العائلية (المستوى الإجتماعي-الاقتصادي، العلاقات الأسرية والعائلية...).

المبحوث رقم أربعة عشر (14) يبلغ من العمر خمسة وعشرين "25" سنة وهو "أعزب" ساكن بـ"البلدية" رفقة الوالدين "أعيش أنا وأبي وأمي". كان له أخت واحدة "ميتة"، مستواه الدراسي "متوسط" وعمله "مساعد بناء". يسكن في حي "شعبي" في "دار عرب" وهو "ملك خاص". قبل التقاعد كان الأب يعمل "حارس" مستواهم المعيشي "متوسط" والأم لا تعمل. لم يذكر عدد الغرف بل توزيعها الذي كان كالتالي "1 لي، 1 للأب والأم في صالون" مجهزة بالضروريات "تلاجة، غسالة، تلفزيون" وإن كانت للأب سيارة عان المبحوث من الفقر "نوعا ما".

المستوى الدراسي للأب "متوسط"، علته الوحيدة كان يعاني من "آلام في الظهر" لدرجة أنه كان "أحيانا لا يذهب للعمل" أما الأم فمستواها الدراسي "ابتدائي" لا تفوق الأب من الجانب الإجتماعي، وكانت تعاني من "آلام في الركبة" علاقتها كانت "جيدة" ولم تكن مشاكل بينهما فالأب كان "هادئ" و"طيب" والأم "حنونة" وعلاقته بهما كانت "حسنة". فيصف الأب بـ"إنسان عاقل" والأم "عاقلة". وهو طفل كان "مطيع" لا يعاتب إلا "بالكلام الحسن". لا يذكر شيئا عن الذكريات الجميلة فهم لم يتنزها ولم يتفسحوا في العطل، أما الأليمة فتمحورت حول "فترة موت أختي الوحيدة" ورغم أنه الطفل الوحيد إلا أنه يشكو من نقص الحنان الذي كان ينتظره "من الوالدين". علاقتهم بالأهل سواء من ناحية الأب أو الأم كانت "جيدة" و"يتبادلون الزيارات" حتى مع الجيران.

* رغم النقص من الناحية المادية، كل شيء يبدو على ما يرام في هذه الأسرة، إلا موت البنت الوحيدة التي يبدو أنها قلبت حياتهم وإن كان ناقص حنان فذلك لا يبدو أنه سيؤثر عليه في اتخاذ طريق الإنحراف.

- المحور الثاني: المستوى الدراسي والثقافي (المسار الدراسي، المسار والسيره المهنيان، والجانب الثقافي).

تلميذ "متوسط" في كلتا المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، أصدقاؤه في المرحلة الابتدائية كانوا "قليلين" وفي المتوسطة "كثيرين"، ونوع علاقته سواء مع المعلمين أو التلاميذ في المرحلتين يصفها بـ"العادية"، دون وجود لأي نوع من المشاكل طيلة سنوات دراسته. وعن سؤالنا إذا ما كان يحب الدراسة يجيب بـ"نعم"، لكن لا ندري كيف أو لماذا تركها؟ وبدأ تكوين في "الطبخ الجماعي" وعمره تسعة عشر "19" لكن لم ينهي تربصه "لأسباب عائلية". بدأ العمل في الثامنة عشر "18"، أي قبل أن يبدأ التربص بسنة

بإرادته وكان "سعيداً" بذلك، وعن المهن التي مارسها - الفلاحة، التجارة، مساعد بناء" رغم العلاقات الـ"حسنة" التي كانت تجمعها بالمسؤولين والزملاء في الشغل "السبب الذي كان يؤدي بي إلى تغيير العمل والتوقف عنه هو التعب ونقص المدخول".

لغته المستعملة هي "العربية" ونوع قراءته "قصص الأنبياء" الشيء الذي لم يتواصل في المراحل الأخيرة. يتابع "أفلام عربية وأجنبية"، قليل التواصل على شبكة الأنترنت يحب أغاني "شعبي، راي" مارس "كرة القدم في الحي" من عمر الخامسة عشر إلى الرابعة والعشرين "15 إلى 24"، وعمره الرابعة عشر فقط "14" كان منخرطاً في "جمعية ثقافية".

* هو أول مبحوث ذكر لنا أن سبب تغييره العمل هو "المدخول الضعيف"، فكما اتضح لنا من المحور الأول أنه لم تكن الأسرة ميسورة الحال، وعلى ذلك فهو السبب وراء تركه الدراسة ثم سبب تركه التبرص. أما عن سيرته فالى حدّ الآن تبدو حسنة وأيضاً هو أول مبحوث كان منخرطاً في جمعية ثقافية وذلك في سن مبكرة مما يجعله بالنسبة لهذا المحور مبحوثاً متميزاً- ولو قليلاً - عن الحالات الأخرى.

- المحور الرابع: شخصية المبحوث (الحالة النفسية والصحية، نوع العلاقات، سلوك المبحوث، الجانب الاخلاقي-الديني، السوابق القضائية...).

ما عدا زملاء الابتدائي والمتوسط الذين كانوا يدخلون السجائر لم يكن لديه في أي مرحلة من حياته وفي أي مجال أصدقاء منحرفين. أما عن نفسه فلم يدخل (السجائر) إلا في سن التاسعة عشر "19 وحدي في البحر". عاتبه كل من الأب والأم فأقنع عنها "لأنه مضرّة للنفس وتبذير الأموال". طفل "مطيع" لم يكن لديه سبب لترك البيت أو الطرد منه، ولم يتناول الكحول ولم يتعاطأ المخدر وهنا أيضاً أعطانا الأسباب "لا داعي لأي سبب يدعوني لذلك" تعلم الصلاة من كلا الوالدين وبدأ يصلي منذ سن الخامسة عشر "15" ومن ذلك الحين لم ينقطع عنها "لأنها مريحة للنفس ولا يوجد سبب لتركها". أما عن الأخلاق التي تعلمها في صغره واحتفظ بها "الصدق، أداء الأمانة، الصلاة" والقيم التي يؤمن بها وظل يتعامل بها "التعامل مع الناس بلطف وإخلاص". نوع شخصيته "هادئ" "إجتماعي"، "سهل التأثر" ليس لديه أية عاهة جسدية ولا يشتكي من أي مرض.

* حتى في هذا المحور لا شيء سلبي يلفت الانتباه بالنسبة لهذه الحالة غير أنه مستقيم جداً، فهل سنعثر على خلل ما في المحور الأخير؟ إلا وهو محور الجريمة.

- المحور الخامس: الجريمة (أحداثها، أطرافها، ظروفها، تصورات المبحوث...).

يكتب عن نوع الجريمة "الضرب والجرح العمدي المؤدي للوفاة دون قصد إحدائها". حدث ذلك "تهارا" على الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر "3:30" أي زوالا وكان ذلك في شهر رمضان الفارط. موقع حدوث الجريمة "الطريق" أما عن سببها فيكتب "السبب والشتم بأمي فقامت بلكمه على مستوى الوجه بعد 3 أيام توفي الضحية". لم تكن هناك علاقة سابقة إذن لا تصفية حسابات ولا خلافات. لكنه يقول تحت تأثير أي مخدر "كنت صائم" ولا ندري إن كان يريد القول هنا أن للصوم ذاته تأثير سلبي؟ إذن إن لم يكن الطرفان تحت تأثير الكحول أو المخدر فهما كانا صائمين، وكأنه عذر كافٍ لكل أنواع الشجار "قام بمضايقتي في الطريق عندما قمت بتنبيهه بمنبه السيارة شتمني" بأي عبارات؟ "بأن أمي عاهرة وعندما حاولت تهدأته قام بضربي بقضيب حديدي جلبها الضحية من شاحنته" ولم يجد الفاعل وسيلة الرد غير "لكمة على مستوى الوجه" التي كانت كافية لإحداث القتل. فهو لم يكن ينوي ذلك "لأنني ضربته بلكمة دافعا عن نفسي عندما حاول ضربي بقضيب حديدي"، لم يكن وحده بل مع أصدقائه لكنه تصرف وحده. وعن تفاصيل الجريمة يحكي "في يوم 3 رمضان على الساعة 3:30 كنت ذاهبا بالسيارة أنا و3 أصدقائي في جولة وأنا في الطريق كانت قلبي شاحنة من الحجم الكبير 'سيمي رمورك' كانت تسير ببطأ وعندما حاولت تجاوزه قام بمضايقتي ووجدت نفسي في حالة حرجة وقمت بتنبيهه بمنبه السيارة فشتمني بوالدي وعندما شتمني توقفت لأستفسر عن سبب الشتم عندما حاولت النزول قال لي صديقي لا تنزل صاحب الشاحنة يبدو أنه قلق كثير دعني أتكلم معه وعندما نزل صديقي للتكلم معه قام بدفعه وبدأ بشتمه بكلام قبيح وعندما رأيت ذلك نزلت من السيارة لأفك الخلاف وعندما تقدمت نحوهم قمت بفك الخلاف حينما دفعني صاحب الشاحنة وقال لا تتدخل فقلت له تقلق إنه سوء تفاهم فقط لم يحصل شيء حينها قال لي ليس هناك شيء وقام بجلب قضيب حديدي وقال إذهب إلى أمك بكلام رديء وحاول ضربي بالقضيب حينما قمت بشد القضيب وضربه بلكمة على مستوى الوجه بعد 3 أيام مات الضحية". من طبيعة هذه الجريمة المختلفة عن القضايا السابقة يتضح السبب الذي جعل الجاني يصر على أنه لا بد أن يستفيد من الظروف المخففة "لأنني لم أنوي قتله"، وحتما في قمة الشجار، لم يكن يفكر في العقوبة لا قبل ولا بعد الشجار "لم أكن أعلم أنه مات لأن بعد الشجار قام الناس بفك الشجار ولم أكن أعلم بوفاته" كان من المنتظر أن في مثل هذه الحالة لا يرى الجاني أنه المسؤول الوحيد عن وفاة الضحية لكنه- والشيء الغريب -أنه لم يُحْمَلِ المسؤولية للضحية وإنما للـ"المستشفى"، ويواصل "قدر الله ما شاء فعل" وكأن القدر هو المسؤول والندم عنده يقتصر على كون "أبعده عن أهله" و"سبب ضررا لأهل الضحية".

ويؤكد ذلك "لأنني لم أنوي ذلك ومن يقول أن لكمة تقتل أنا نويت الدفاع عن نفسي لا أكثر وقدّر الله وما شاء فعل هذا الإنسان أتى أجله أما أنا كنت سببا فقط". يحمل كل المسؤولية على عاتقه ولا يشعر بأي تأنيب "لأنني لم أكن أعلم أنه مات ولم انوي ذلك بتاتا". لا يخشى أحدا عند خروجه من السجن "في هاذه الدنيا كل إنسان يخطئ وكما قال اله عز وجل "خير الخطائون هم التوابون هذه خطأ تسببت فيه ولكن إنشاء الله يجب أن أتسامح مهما كانت المشكل والسبب وقدّر الله ما شاء فعل لأنه أدرى وأعلم أنني لم أكن أنوي فعل هذا الشيء".

* لا ندري إن كان ذلك من حسن حظ الجاني أم لسوء حظه فيبدو أن لكمة اليد كانت أقوى وأسرع وأخطر ومميتة من القضيب الحديدي والكل يعلم ويعيش مدى توتر أعصاب الشعب الجزائري في القيادة وخاصة في شهر رمضان شهر التوبة والغفران. لكن وللأسف الشديد غالبا وكثيرا ما تتحول تلك النعمة إلى نقمة فيتحول إلى شهر القلق، السب والذنوب والكبائر. فبسبب الشتم والقلق تحدث أبشع الجرائم في مجتمع مسلم، لا يسلم المسلم من أخيه المسلم لا من عنفه ولا من يده ولا من كلامه الفاحش. وإن كانت هذه الجريمة تختلف عن الجرائم السابقة كونها لم تحدث في نفس الظروف وبنفس الوتيرة، إلا أن عنصر العنف فيها يظهر بشدة إضافة إلى القواسم المشتركة في الجرائم الأخرى كالشتم والضرب والجرح والشجار. أما عدم الإحساس بأي ذنب فأمر مٌحير، حتى وإن لم يكن ينوي القتل وإن لم يقيم المستشفى بدوره، فهل هذه حجج لعدم الإحساس بتأنيب الضمير عن الضربة المؤدية للموت؟ أم هو - على غرار الحالات السابقة - لا يريد المبالغة حتى لا يؤلمنا وجعه، وإن شعر بنوع من الذنب وأنه أخطأ لكنه لا يبدي ذلك كثيرا فهو كل مرة يرجعها للقدر.

تطبيق الحالة على الفرضيات ومدى تحققها

الفرضيات الجزئية

-الفرضية الأولى: للسلوكات المنحرفة (الخمير، المخدرات، الدعارة) دورا كبيرا في حدوث جريمة الشجار. ➤ في هذه الحالة لم تتحقق الفرضية الأولى لعدم وجود أي مؤشر من سلوكات الانحراف التي تم تحديدها.

-الفرضية الثانية: تأتي جريمة الشجار كرد فعل على استغزاز الضحية (شتم، إهانة، إثارة غضب) للفاعل.

➤ الفرضية الثانية تتحقق. لأن ضربة اليد التي أفضت إلى الموت كانت رد فعل على استفزاز بما يحتويه من شتم واهانة التي تعرض لها الفاعل أمام الناس في حركة المرور وأمام الأصدقاء الثلاثة، إضافة إلى عنصر الغضب الذي يثار بسهولة عند الصائم "الجزائري".
-الفرضية الثالثة: حامل السلاح الأبيض يكون أكثر استعدادا (أو تعرضا) للقيام بجريمة قتل أثناء الشجار.

➤ وإن لم يكن يحمل ولم يستعمل القاتل أي وسيلة حادة، فإنّ الخصم كان يحمل شيئا من هذا النوع ومن هنا نستخلص أن الفرضية الثالثة تتحقق ولو بنسبة غير عالية.
-الفرضية الرابعة: تحدث جريمة الشجار بسبب ظرف مفاجئ (دون سبق الاصرار والترصد، دون خلافات سابقة، بعدم وضوح نية القتل وتعد أول جريمة للفاعل).

➤ كون أحداث الجريمة جاءت بصفة سريعة ونتيجة لظرف - وإن تعودنا عليه -مفاجئ، بالإضافة إلى أن الجاني لا يعرف الضحية وليس لديه سوابق إجرامية ولم يتوقع أن لكمة يد تؤدي به إلى السجن بتهمة قتل عمدي. مما يجعل الفرضية الرابعة تتحقق بنسبة عالية.
إذن كيف يمكن لنا وصف أو النظر إلى هذا النوع من الجناة؟

الفرضية الأساسية

جريمة قتل الشجار هي فعل متسرع (دون التفكير في العقاب القانوني) برغبة رد الاعتبار ولو مؤقتا يتبعه الندم.

➤ لا يمكننا أن نحسم أنها تحققت بأعلى درجة لأن وإن كانت الجريمة رد فعل سريع ومتسرع لحالة طارئة والفاعل فيها لم يكن يبالي بالعقوبة، إلا أنه لم يندم إلا على نفسه وعلى أهل الضحية.

❖ التحليل العام وتأويل الحالة

فإن كان يبدو لنا المبحوث رقم (14) مختلفا عن بقية المبحوثين من حيث أنه لم يكن منحرفا ولا عنيفا، لذا لم نكن ننتظر منه كل هذه اللامبالاة لفعلة بحيث لا يرجعها إلا للقدر. وإن كان يبدو صادقا في كل ما قاله ورزين إلا أنه خيب ظننا في الأخير، وقد لا يكون هذا إلا دليلا على أن الكثير من الجزائريين لا يرون في النرفة والعنف الاجتماعي عيبا وإن كانت عواقبهما القتل والسجن. بل بالعكس قد يرون فيهما رمزا للرجولة والكرامة والشرف. لكن؛ عادة اللكمة ليست قاتلة فكثيرا ما يتلاكم الرجال ويتوقف الأمر عند الشجار، لكن من سوء حظ هذا الشاب أن لكمته أدت إلى مقتل خصمه، لذا هو ينسب موت الضحية لقضاء الله، يحاول أن يهون على نفسه ويخفف عنها، لأنه لا يستوعب أن لكمته كانت قاتلة

ولا يتقبل فكرة تحوله لقاتل لأنه فعلا لم يكن ينوي القتل ولم يقصد أبعد من الدفاع عن النفس بلكمة كما جاء على لسانه.

وهو يكمل بـ"تشكركم عن هذه الخدمة الإنسانية وأنا صارحتكم بكل شيء من قلبي ولا شيء يدعوني للكتمان أو إخفاء شيء والسلام عليكم ورحمة اله تعالى وبركاته، وشكرا" وهذه الأقوال أتركها في الأخير لأقدمها كدليل لكل من اتهمني بأنني سوف أعكر مزاج المحبوسين وأن هؤلاء لا يحبون الكلام وسوف أزعجهم في عزلتهم.

✓ أما عن تصنيف الجريمة، فمن الواضح على أنها جريمة جاءت كرد فعل لظروف وأنها نتيجة موقف مما يسمح لنا باعتبار فاعلها مجرما بالظرف 'و رغم الجو الرمضاني إلا أن عنصر الإيمان لم يكن متوفرا بل الجو الأنومي هو الذي تغلب وأن شخصية الفاعل أنانية كونه ليس نادما كثيرا لما حدث بل يرفع المسؤولية عن عاتقه ليلصقها بغيره (المستشفى).

الفئة الرابعة: سجن القليعة الحالة (15)

تقديم الحالة رقم: 15

- السن الحالي: دون جواب
- سن دخول السجن: دون جواب
- المستوى الدراسي: متوسط
- الحالة المدنية: أعزب
- آخر مهنة قبل دخول السجن: بنّاء
- منطقة السكن: تيارت
- الانتماء الجغرافي: وسط المدينة
- منطقة وقوع الجريمة: ضواحي العاصمة 'شراكة'
- نوع الجريمة: ضرب وجرح مفضي للموت
- تاريخ وقوع الجريمة: 31 مارس 2014
- مدة العقوبة: لم يصدر الحكم بعد
- المدة المنقضية: دون جواب
- المدة المتبقية: دون جواب

تحليل الحالة وفقا للمحاور

- المحور الأول: التنشئة العائلية (المستوى الإجتماعي-الاقتصادي، العلاقات الأسرية والعائلية...).

المبحوث رقم خمسة عشر (15) ينتمي إلى ولاية "تيارت"، قدم لنا أفراد أسرته بإعطاء سنهم بسنوات الميلاد من أكبرهم الذي ولد عام "1987" إلى أصغرهم الذي ولد في "2002" والمتكونة من أربعة "4" ذكور وأثنين "2"، مستواهم الدراسي يتراوح بين "المتوسط" و"الثانوي". كون الأخت والأخ الأصغرين لا يزالان يدرسا، البنت في المتوسطة وهي الأصغر والولد في الثانوية. مهنة الأخ الأكبر "موظف بالمحكمة" أما هو فترتيبه "الثالث" بعد الأخ والأخت الكبرى الوحيدة الـ"متزوجة وأم لطفل مأكثة في البيت" وكما أشرنا إليه في ورقة المعلومات أي في تقديم الحالة فهو يشتغل في "البناء".

الأب سبعة وخمسون "57" سنة مستواه الدراسي "ثانوي" يعاني من مرض "السكري" وذلك كان يؤثر على المبحوث "نعم خاصة عندما يعاني من أوجاع ودخوله المستشفى" وهو اليوم متوفي. كان أباً "طيباً" وعلاقته به "عادية" تعلق الأخصائية ذلك بالقول "بينه وبين أبيه مسألة".

الأم لا تزال على قيد الحياة، عمرها عند دخوله السجن "45" سنة، مستواها الدراسي "متوسط" وإن كانت من نفس الانتماء الجغرافي للأب وتفوقه اقتصاديا مريضة "الضغط الدم" وذلك أيضا كان يؤثر عليه كونها وكما كتب "في معاناة الأم في المستشفى. الدواء" علاقته بها "حسنة" فهي "حنونة" أما عن علاقة الأبوين كانت "جيدة" دون مشاكل.

علاقته بالإخوة والأخوات يصفها بالـ"حسنة" دون إعطاءنا أي تعليق، لم يعانِ من التمييز بين الأولاد من طرف الأب والأم، كما أنه لم يكن يعاقب من طرفهما إلا بـ"الكلام والحوار"، أما عن تفضيله هو ما بين الوالدين فكان للوالد. وبما أنه كان طفلا "مطيحا" لم يكن يهرب أو يطرد من البيت. وإن لم تكن الأسرة تنتزه أو تتسح في العطل فهذا لا يمنع من احتفاظه بذكريات جميلة بل "يوجد الكثير" ولا شيء يذكر عن الذكريات الأليمة، كما أنه لم يعانِ من نقص عاطفي، مع الأحوال كانت العلاقات "جيدة" ومع الأعمام "عادية" يتبادلون الزيارات دون مناسبات.

* نشير هنا إلى أن المعلومات الخاصة بالمستوى الاقتصادي أو المستوى المعيشي لم تُملاً، كما أننا لم نعرف كم كان عمر المبحوث عندما توفي الأب.

نعود إلى كلمة "عادية" لنقول كون الأخصائية تقيدها بالقول أن بين المسجون والأب حكاية لم يذكر ما هي تلك الحكاية، كنا نظن أنها سلبية لكنها تبدو عكس ذلك بما أنه كلما ذكر سيرة الأب ذكره بالخير،

وإن كانت أول حالة تفوق فيها الأم الأب إجتماعيا فهي ثاني حالة يأتي فيها تفضيل الأب على الأم، فمهما تشابهت الحالات تبقى لكل واحدة خصوصياتها.

- المحور الثاني: المستوى الدراسي والثقافي (المسار الدراسي، المسار والسيرة المهنيان، والجانب الثقافي).

مستواه في الابتدائي كان "متوسط" علاقته بالمعلمين كانت "حسنة" وبالأطفال "جيدة"، وفي المتوسط ظلت العلاقات نفسها والمستوى نفسه. في كلتا المرحلتين لم تكن لديه أية مشاكل كما كان "يحب الدراسة"، لكنه توقف عنها بإرادته خاصة أنه لم يكن يحظ بأي نوع من التشجيع. وعن مشواره المهني جاء "لم يقيم بأي تكوين وإنما يحترف كل المهن" عن إرادته بدأ العمل وعمره ثمانية عشر "18 من أجل مصاريفه الخاصة" وذلك كان يسعده اشتغل في "1- حمال بشاحن نقل البضائع - 2 خضار - 3 بناء - 4 مساعد طباط" وفي كل مرة علاقته مع الجميع سواء مع المسؤولين أو الزملاء كانت "حسنة".

اللغة المستعملة "العربية" نوع مطالعته للكتب "الدينية إسلامية مثل قصص الأنبياء" يقرأ جريدة "النهار" يشاهد القنوات العربية أكثرها "BEN sport" و"الجزيرة الرياضية". الأفلام نوع "الدراما" والحصص "الرياضية"، "قليل" التواصل على شبكة الأنترنت، يستمتع للموسيقى "الراي +الشرقي" مارس رياضة "رفع الأثقال" مذ بلغ ثلاثة عشر "13 من عمره إلى يومنا هذا" كما كان منخرطا في جمعية رياضية تدعى "حملوة".

* للتتويه أن الإستمارة هنا قد ملئت من طرف أخصائيا نفسانيا لتصبح أداة البحث "إستمارة مقابلة" لذا إستعمل فيها ضمير الغائب "هو". عند ترتيبه للمهن التي اشتغلها ذكر مهنة "الطبخ" كرابع وآخر مهنة، لكن عند سؤالنا في البداية عن آخر مهنة قبل دخول السجن كان مكتوب "بناء". توقف عن الدراسة كغيره لسد حاجاته المادية، نشاطاته لا تبدو خارقة للعادة، لم يكن يعشق أفلام الحركة وإنما الدرامية، كما أنه لم يذكر الراي وحده وإنما الأغاني الشرقية كذلك وإن أردنا الاستدلال من نوع هذه الميول نستطيع القول بأنه كان عاطفيا.

- المحور الرابع: شخصية المبحوث (الحالة النفسية والصحية، نوع العلاقات، سلوك المبحوث، الجانب الاخلاقي-الديني، السوابق القضائية...).

طفل "مطيع" و"كثير" الأصدقاء ولم يكن أحدهم منحرف، وهو شخص "هادئ" "إجتماعي" "سهل التأثر". تناول أول سيجارة في سن الخامسة عشر "15 هو وابن خالته" خفية عن الأهل وهذا لم يمنع أن يتلقى

عقاباً من "الأخ"، وإن توقف عن ذلك فليس لعقاب الأخ وإنما "لأنه يسبب القلق" لم يسبق له أن هرب أو طرد من البيت.

لكن الأمور لم تظل هادئة أي لم تستمر على نفس المنوال، بما أنه أصبح يتناول الكحول مع نفس "ابن الخال" في عمر الثامنة عشر "18"، وسرعان ما توقف عنه "لأنه يؤدي إلى التهلكة".

وبما أن كلا الوالدين كانا يصليان وأديا فريضة الحج، فهما من علمه الصلاة خاصة الأب إذ بدأها في عمر إحدى عشر "11" سنة، لكنه لم يكن يثابر "يصلي ويترك بين المراهمة والطيش" الأخلاق التي تعلمها منهما "الصدق والطاعة" والقيم التي ظل يتحلى بها هي "الكلمة وقول الحقيقة".

المبحوث يعاني من مرض عضوي وإن لم نفهم جيدا نوعه "حوادث" في الثانية عشر "12" سنة من عمره ومصاب "بعاهة جسدية" دون ذكر ما هي. لم تكن لديه أو لغيره من محيطه العائلي أو الجيرة أو حتى أصدقائه داخل وخارج المدرسة أو المجال المهني سوابق عدلية والشيء الذي يندم عليه اليوم كونه "كنت شارب الخمر ليلة وقوع الجريمة".

* نشير هنا، أنه من خلال الأجوبة، كان لديه صديق منحرف من العائلة ولم يذكره في البداية أي عند سؤالنا ما إذا كان له أصدقاء منحرفين من العائلة وهو ابن الخال الذي تعلم معه السجارة والكحول يدعي أنه سرعان ما كان يدرك نفسه ويمتتع عنهما، لكنه يعترف أنه كان شاربا الخمر أو ربما ثملا تماماً يوم الجريمة.

- المحور الخامس: الجريمة (أحداثها، أطرافها، ظروفها، تصورات المبحوث...).

"وقع شجار سبب هاتف، الضحية ضرب المبحوث في وجهه بالسكين شوه وجهه وتحت تأثير المخدر كان في حالة غضب وهيجان ضربه حتى توفي بالعصا التي أخذها من الضحية دفاعاً عن النفس" في عبارات قليلة توضحت لنا الكثير من البيانات الخاصة بالجريمة.

صنفت الجريمة بأنها "الضرب والجرح العمدي مفضي الوفاة دون قصد" جرت الجريمة في ضواحي العاصمة "شراقة"، نوع العلاقة التي كانت تجمع الضحية بالذي تسبب في قتله "صديق الأخ" في "31 مارس 2014" على الساعة الواحدة والنصف ليلاً "1:30 ليلاً". لم تكن الجريمة بتصفية حسابات ولم تكن خلافات سابقة بينهما ولم يترصد أحدهما بالآخر وإنما جاءت بسبب شجار وتحت ضغط الغضب زائد الكحول "المخدر الأحمر"، وعن سؤالنا إذا ما كان واعياً عند حدوث الجريمة جاء الجواب بـ"لا" كونه كان "شارب الخمر" وإن لم يكن يحمل لأداة حادة فهو قد إستعمل "عصا (لوحة خشبية)" التي كان يحملها الضحية علاوة على السكين الذي إستعمل لإصابة المبحوث على مستوى الوجه.

قبل معرفة انطباعه ينبغي أن ننتبه لما يلي "هو الذي نادى لرجال الحماية المدنية وحمله على كتفه (الضحية)" أي الجاني رغم أنهما لم يكونا لوحدهما "الضحية السجين والأصدقاء" كما تصرف في الدفاع عن نفسه دون تدخل هؤلاء الأصدقاء الذين كان لهم يد في وفاة الضحية "لم يبلغوا الأصدقاء الذين كانوا معه الحماية المدنية" وإن لم يصدر الحكم بعد في هذه القضية لم يمنع المبحوث من ملء الصفحة وبأكملها عن البيانات التي لها علاقة بما بعد الجريمة. فهو اليوم نادم لأن فعلته "سببت ضررا للضحية" "لأهل الضحية"، "مست بدينه"، "أبعدته عن عائلته" وتضيف الأخصائية مكانه "لأنه كنت أعتبره الضحية" أخ لي وعزيز علي". يكرر خوفه من الله "الخوف من الله أن لا يغفر لي". وقبل معرفة مدة العقوبة فهو يرى أنه يستحق العقوبة ولكن بالاستفادة من الظروف المخففة "ليس لي جرائم قبل والجريمة كانت غير إرادية دفاع عن النفس" ينوي عند خروجه "الوقوف من جديد وزوال مهنتي".

* وإن لم نفهم كل الكلمات المكتوبة من طرف الأخصائية إلا أن أغلبية الألفاظ (تحت تأثير مخدر، حالة غضب، السكين، الشجار) المستعملة من طرفها واضحة، وإن كانت هنا تقصد بالمخدر الكحول، وكلاهما (الكحول أو المخدر) نستعمله كمؤثر لجريمة الشجار. وهذا لا يعد بالصدفة وإنما بمدى مطابقة الحالات لفرضياتنا. وإن كانت مختلفة في ترتيبها. كما أن الكحول أو المخدر أو كلاهما كان لهما تأثير على وعي القاتل. وها نحن ولو في آخر المحور فهنا نوع العاهة الجسدية للمبحوث وكيفية إصابته بها.

تطبيق الحالة على الفرضيات ومدى تحققها

الفرضيات الجزئية

-الفرضية الأولى: للسلوكات المنحرفة (الخمرة، المخدرات، الدعارة) دورا كبيرا في حدوث جريمة الشجار. خمرة أو مخدر أو كلاهما، أي كل أنواع الأدوية السيكوباتية.

➤ تتحقق بشدة بتوفر عوامل أي سلوكات الانحراف.

-الفرضية الثانية: تأتي جريمة الشجار كرد فعل على استنزاف الضحية (شتم، إهانة، إثارة غضب) للفاعل.

لا ندري ما هي الحكاية بالضبط لكن من الواضح جدا أن هناك حالة رد فعل لاستنزاف، بما أن الضحية بدأت بالضرب وتشويه وجه المبحوث، ولا ندري إن كان هناك شتم أم لا، فالمبحوث لم يؤكد ذلك ولم ينفه، أما الشيء الأكيد هو حدوث إهانة بعد ما بادرت الضحية بالضرب فالغضب هنا كان شديدا، إضافة إلى مشاركة وتورط الأصدقاء في موت الضحية.

➤ الفرضية هنا تتحقق بشكل واضح.

-الفرضية الثالثة: حامل السلاح الأبيض يكون أكثر إستعدادا (أو تعرضا) للقيام بجريمة قتل أثناء الشجار.

لا نعتبر حمل السلاح الأبيض من مؤشرات الإنحراف وإنما من مسهلات أو إستعدادات حدوث الجريمة، كوننا نعلم أنه قد يكون حامل السلاح ليس بالجاني وإنما مجنيا عليه، فإن تفاقى الأول حمله فهو حاضر في الشجار ليكون الوسيلة المستعملة في الجريمة. لو لا توفرها لما كانت العواقب وخيمة، في هذه الحالة لم يكن الجاني حاملا للسلاح الأبيض بل الضحية هو من وفره بالإضافة إلى العصا (لوحة خشبية).
➤ تتحقق ولو ضمنيا.

-الفرضية الرابعة: تحدث جريمة الشجار بسبب ظرف مفاجئ (دون سبق الاصرار والترصد، دون خلافات سابقة، بعدم وضوح نية القتل وتعد أول جريمة للفاعل).
صحيح أن الفاعل هنا يعرف الضحية فهو رغم ذلك لم يكن مستعدا لمثل هذا النوع من المواقف المفاجئة إذن ليست هناك حالة سبق إصرار وترصد، والنية في القتل هي أيضا غائبة، إضافة إلى كل هذا فليس للفاعل سوابق إجرامية.

➤ بكل بساطة تتحقق.

فهل القاتل هنا أقل خطورة كونه لم يحمل السلاح؟

الفرضية الأساسية

جريمة قتل الشجار هي فعل متسرع (دون التفكير في العقاب القانوني) برغبة رد الاعتبار ولو مؤقتا يتبعه الندم.

بكل وضوح هي حالة لرد اعتبار جاء طارئاً إذن من المعقول أنه لم يكن يبالي ولا يفكر في العقوبة كما أنه نادم كثيرا خوفا من الله ومتحسر على علاقته الحسنة بالضحية.

➤ تتحقق لكن ليس بطريقة مطلقة.

❖ التحليل العام وتأويل الحالة

الشيء الذي يميز هذا المبحوث هو عدم المبالغة باستعمال عبارات تثير الشفقة، كما نتحقق فعلاً أن السجين لم يكن ينوي القتل فقد أصيب بعاهة (ضربة سكين في الوجه) من طرف الضحية قبل أن يتحرك أو يقوم برد فعل، كما أننا نلاحظ أنه شديد الندم من الناحية الدينية.

رغم إقراره أنه كان في حالة غياب عن الوعي هذا لم يمنعه من حمل الضحية إلى حد الحماية المدنية بنفسه رغم وجود أصدقاء لتلقي الإسعافات اللازمة، لكن وللأسف كان الوقت ضيق وغير كاف لإنقاذ حياة الضحية. ينهي المبحوث بالتمني لنا "Bon courage".

✓ يظهر جلياً أن الجريمة جاءت في جو كله مجون، إذن فالجريمة جريمة أنومية، وبما أن الجاني دافع عن نفسه وهذه هي غريزة حب البقاء أين الأنانية تفرض نفسها. وبالنظر في تسمية أنواع المجرمين حسب الأقسام الخمسة لـ'فيري' فلا شك أنه يصنف ضمن المجرمين بالظرف بل ندمه الشديد يجعلنا نفكر أنه إن وُجد في نفس الظروف من المحتمل جداً أن لا يعيد الجريمة.

الفئة الخامسة: سجن بجاية الحالة (16)

تقديم الحالة رقم: 16

- السن الحالي: 26 سنة
- سن دخول السجن: 23 سنة
- المستوى الدراسي: ثانوي
- الحالة المدنية: أعزب
- آخر مهنة قبل دخول السجن: عون أمن
- منطقة السكن: بجاية
- الانتماء الجغرافي: وسط المدينة
- منطقة وقوع الجريمة: بجاية
- نوع الجريمة: جريمة قتل
- تاريخ وقوع الجريمة: 11 ديسمبر 2011
- مدة العقوبة: (15) سنة
- المدة المنقضية: (3) سنوات
- المدة المتبقية: (12) سنة

تحليل الحالة وفقا للمحاور

- المحور الأول: التنشئة العائلية (المستوى الإجتماعي-الاقتصادي، العلاقات الأسرية والعائلية...).

المبحوث رقم ستة عشر (16) من أسرة قليلة الأفراد بالمقارنة مع بقية الحالات يحتل الترتيب "الثانية" بعد أخت وقبل أختين. فأكبرهن تبلغ ثمانية وعشرين "28 سنة" من العمر ذات مستوى "الثانوي بدون عمل" والأخت الأصغر منه تبلغ من العمر اثنين وعشرين "22 جامعية" والأخت الأخيرة تبلغ من العمر ستة عشر "16 لا تزال في الثانوية".

مستواهم الاقتصادي يقدره بالـ"متوسط"، يسكنون عمارة" في حي "شعبي" وهو "ملك خاص" عدد غرفه أربع "4" يوزعهم- وإن كان ذلك غريب وغير ممكن -"فرد واحد تقريبا" للمعني غرفة بمفرده. مجهزة بـ"تلفاز +خزانة". الأب قبل التقاعد كان "موظف" ويملك سيارة، عدد مداخليل "المعني والأب المتقاعد".

عمر الأب عند دخول المعني السجن هو واحد وستون "61" سنة، مستواه الدراسي "ثانوي" لا يعاني من أي مرض ولم يكن يتناول لأي نوع من الأدوية السيكوباترية، طبعه "هادئ" وعلاقته بالمعني "حسنة"، يعلل المبحوث تلك العلاقة "لأننا نتفقوا في الرأي كثيرا".

أما عمر الأم فكان آنذاك خمسة وخمسين "55" سنة، لم تكن تعمل، مستواها الدراسي "ابتدائي"، وإن لم يحدد انتمائها الجغرافي فهي لم تكن من نفس انتماء الأب ولا تفوقه إجتماعيا، علاقته بها يصفها بـ"الحسنة" معللا ذلك "لأنها تحبني كثيرا لذا يجب أن أحترمها" أما عن تفضيل الأولاد من طرفهما فكان في صالحه "إتجاهي".

طبع كل واحد منهما؛ الأب "هادئ" والأم "حنونة" علاقته بالأخوات البنات "حسنة" معللا "لأنني أنا الأخ الوحيد الذي يحميهم". أما علاقة الأبوين كانت "عادية" مع وجود "القليل" من المشاكل بسبب "عدم الإتفاق في الرأي أحيانا" بدأ ذلك مؤخرا حينما أصبح عمره عشرين "20" سنة وذلك كان يؤثر عليه "يؤثر سلبا حيث أنني لا أحب أن أكون هناك مشاكل عائلية في العائلة" لكن ذلك لم يجعله يهرب أو يطرد من البيت.

كونه طفلا "مطيعا" عند الخطأ الأبوين لا يضربانه بل يشرحان بـ"الحوار وتوضيح الرأي" فهو لم يكن يفضل أحدهما على الآخر وبطبيعة الأحوال- السارة إلى حد الآن -لم تكن لديه ذكريات أليمة، كما كانوا يخرجون للنزهات ويتفحسون في العطل الصيفية مما شكلت لديه ذكريات جميلة مثل "الرحلات السياحية إلى البحر والأماكن السياحية". علاقته بالأعمام والأخوال كانت "جيدة" وكانوا يتبادلون الزيارات "في المناسبات وبعض الأوقات".

* أول حالة من هذا النوع، يكون فيها المعني الولد الوحيد في الأسرة والطفل المدلل لدى الجميع. وبالرغم أن مستواهم الاقتصادي كان متوسطاً فهو لم يعان من الحرمان المادي، والقليل من المشاكل بين الأب والأم كانت تؤثر عليه وذلك لا يؤكد وجود اضطراب في الجو الأسري وأول نقطة هامة يمكننا الإشارة إليها في تركيب شخصيته كونه يعتبر نفسه حامي أخواته بما أنه الأخ الوحيد.

- المحور الثاني: المستوى الدراسي والثقافي (المسار الدراسي، المسار والسيرة المهنية، والجانب الثقافي).

تلميذ "متوسط" في الابتدائي علاقته مع التلاميذ والمعلمين "عادية" نفس الشيء في المتوسط والثانوي؛ علاقات "عادية" مع الأساتذة والزملاء وفي كل مرحلة كان أصدقائه "قليلاً" ومستواه في كل مرة كان "متوسط" ولا في أي مرحلة كانت لديه مشاكل، إضافة إلى ذلك كان "يحب الدراسة" وتلقى إعانات وإن كنا لا ندري نوعها "من الإدارة"، كان يرغب في "تحقيق مستوى أكبر" لكنه توقف عنها بـ"رغبته" ورغبة "الأب" لـ"ضرورة العمل". لم يتبع تكوين إلا بعد بلوغ سن الواحد والعشرين "21" وبعد سنتين أي في سن الثالثة والعشرين "23" بدأ العمل ولم يغيره لمدة "4 سنوات" كـ"عون أمن" حيث كانت علاقته مع الرؤساء "حسنة" كونه كان يتسم بـ"الانضباط في العمل" وبالزملاء أيضاً كانت العلاقات "حسنة".

أما عن الجانب الثقافي، فهو يستعمل كل من "العربية" و"الفرنسية" إضافة إلى "القبائلية". يطالع الكتب "ثقافية + العلمية" يقرأ جريدة "الخبر" ويشاهد القنوات بـ"العربية"، بـ"الفرنسية" و"الأمازيغية" ونوع أفلامه "علمية + إجتماعية + حربية" أما الحصص فهي "تثقيفية + أشرطة" قليل الاتصال على "شبكة الأنترنت" ويحب الموسيقى "الهادئة والقبائلية"، أفادنا أنه مارس رياضة دون ذكر نوعها وذلك من عمر عشر "10" سنوات إلى أربعة عشر "14" سنة.

* طفل مدلل ويحب الدراسة، ورغم أنه تلقى تشجيعات إلا أنه توقف عن الدراسة بعد مرحلة المتوسطة ولم نفهم لماذا؟ لم يبدأ تربيته حتى سن الواحد والعشرين "21". ظلت علاقته حسنة مع الجميع وإلى حد الآن لم تظهر أي علامات محددة أو منبئة عن شخصية منحرفة.

- المحور الرابع: شخصية المبحوث (الحالة النفسية والصحية، نوع العلاقات، سلوك المبحوث، الجانب الاخلاقي-الديني، السوابق القضائية...).

وإن كان قليل العلاقات فكل أصدقائه من الدراسة أو من العائلة ومن الجيران كانوا "مستقيمين" إلا أن هذا لم يمنعه من إقامة بعض العلاقات مع أشخاص "منحرفين" خارج الإطار الدراسي ونوع الانحراف كان يقتصر على "الكحول" فهو لم يكن يشاركهم انحرافهم بما أن لقاءاتهم كانت "في المقاهي لتبادل

الحديث. أما عن طبعه فهو "هادئ" وشخصيته "هشة" لم يتناول أول سيجارة إلا في سن العشرين "20"، وكان ذلك خفية **مع الأصدقاء من باب الإستطلاع** لم يتلقى أي عتاب أو عقوبة فلم يتمتع عنها. أما عن الجو الديني السائد في العائلة، فالجد والجدة أديا فريضة الحج وإن كانت أمه تصلي وتحته على ذلك فهو لم يسبق له أن صلى وممارسته الدينية اقتصرت على صوم رمضان. وعن الأخلاق التي تعلمها في صغره هي **"الأخلاق الحسنة"**، والشيء الوحيد الذي هو نادم عليه اليوم **"الجريمة التي عوقبت عليها بالسجن"**.

* لا وجود لمؤشرات الإنحراف لهذه الحالة وانحراف الأصدقاء مقتصر على تناول الكحول إلا أننا ولأول مرة نتعرف على شخصية هشة.

- المحور الخامس: الجريمة (أحداثها، أطرافها، ظروفها، تصورات المبحوث...).

يروى لنا تفاصيل الجريمة كالاتي **"بعد التجاوزات التي قام بها الضحية في معاكسة أختي عدة مرات أعطيت له إنذارات ولكن بقي كذلك، وذات يوم أتى إلى جانب المنزل وعندما ذهبت إليه وتكلمت معه بدأ يتكلم بصوت مرتفع فقممت بوكزه فضربني بالسكين فنزعت منه وضربته أنا. ثم سقط على الأرض ثم نقل إلى المستشفى حيث لفض أنفاسه هناك"**.

جرت الجريمة على الساعة الحادية عشر قبل الظهر في **"11 / 12 / 2011 صباحا على الساعة 11 سا"** بولاية **"بجاية"** والسبب حسب المحكوم عليه **"الدفاع عن أختي"** ونتيجة **"شجار"** سبب الشجار إذن واضح **"...الدفاع عن أختي الضحية"**. يعرف الضحية كونه كان يعاكس أخته لكنه يصرح **"ليست هناك علاقة معه"** فالمعرفة مقتصرة في **"أنا والضحية بيننا أختي"** فإن كانت خلافات سابقة فهو لم يتربص بضحيتها لكن هذا الأخير هو من ظهر مجددا وفجأة. حتى السكين أي وسيلة الجريمة كانت ملك الضحية **"الضحية هو صاحبها"** وبعد حدوث حالة سب وشتم من طرف الضحية **"لم أتذكرها جميعا"** بما أنها كانت كثيرة وبما أنه كان في حالة غضب. وعن مسؤولية الجريمة لا يرى أنه المسؤول الوحيد أو الأكثر تورطا بل الضحية **"لأن الضحية هو السباق لهذه المشاكل بالدرجة الأولى"**، حتى قرار القتل يشارك الضحية فيه **"أنا والضحية"** حكم عليه بخمسة عشر **"15"** سنة وهو يرى أنه يستحق أقل ولم يكن يبالي بالعقوبة القانونية آنذاك **"لأنني لم أنو قتل أي الضحية"** المدة المنقضية ثلاث **"3"** سنوات والمتبقية اثني عشر **"12"** وهو اليوم نادم على جريمته **"لأن النتيجة كانت جريمة قتل"**، ولأنها **"سببت ضررا بالضحية"** و**"أبعدته عن أهله"** ولأن **"المكوث في السجن مدة طويلة لتعطل كل شيء (العمل والحياة"**

بصفة عامة) " لذا هو ينوي استدراك كل ما فاتته بـ"إعادة إصلاح حياتي ومباشرة العمل" يخشى عند خروجه "نظرة الأصدقاء" إضافة إلى خوفه "من نظرة المجتمع" و"الحي والجيران ومن الأهل".

* إعترف الفاعل أن سبب فعلته هو الدفاع عن أخته، لكن كما اعترف أنها لم تحدث إلا بعد مناقشات أين ذكر فيها لفظ الشجار، لم نصنفها ضمن جرائم الشرف كوننا سبق أن درسنا جريمة الشرف في رسالة الماجستير ولم تكن نفس المتغيرات. أما هذه الجريمة فهي مثلها مثل بقية الجرائم المتناولة في هذه الدراسة تحتوي على أغلبية العوامل المكونة لجريمة الشجار وتتدخل عنصر معاكسة الأخت ما هو إلا مؤشرا جديدا من نوع آخر كان بمثابة الحافز الأقوى يضاف إلى بقية المؤشرات المدروسة لحد الآن لحدوث مثل هذه الجرائم.

تطبيق الحالة على الفرضيات ومدى تحققها

الفرضيات الجزئية

-الفرضية الأولى: للسلوكات المنحرفة (الخمير، المخدرات، الدعارة) دورا كبيرا في حدوث جريمة الشجار. في هذه الحالة ظهر لنا مؤشرا أو سلوك انحراف من نوع جديد لم يتم ذكره سابقا إلا وهو معاكسة البنات، وهذا من مميزات التحليل الكيفي الذي يوصلنا إلى اكتشاف أو الوصول إلى شيء مخالف إذا ما عالجننا الحالة بطريقة مستقلة عن الشرف.

➤ من ثم تتحقق الفرضية الأولى بوجود واعتبار عنصر المعاكسة كمؤشر لعامل الانحراف.

-الفرضية الثانية: تأتي جريمة الشجار كرد فعل على استفزاز الضحية (شتم، إهانة، إثارة غضب) للفاعل.

رغم اختلاف هذه الحالة عن الحالات السابقة يبدو جليا أنها رد فعل على استفزاز الضحية للجاني بمعاكسة أخته، إضافة إلى الشتم الكثير وأمام منزل الجاني مما زاد غضب الأخ وأثار الشعور بالإهانة، فالمجني عليه لم يأخذ بعين الاعتبار تحذيرات الجاني بل ذهب إلى حد بيته حاملا السكين ليواصل معاكساته للأخت.

➤ لذا تتحقق بكل عناصرها.

-الفرضية الثالثة: حامل السلاح الأبيض يكون أكثر استعدادا (أو تعرضا) للقيام بجريمة قتل أثناء الشجار.

لم يكن الجاني حاملا السكين بل السكين الذي إستعمل في الجناية هو سكين المقتول.

➤ لذا تتحقق ولو جزئيا.

-الفرضية الرابعة: تحدث جريمة الشجار بسبب ظرف مفاجئ (دون سبق الإصرار والترصد، دون خلافات سابقة، بعدم وضوح نية القتل وتعد أول جريمة للفاعل).

وإن تعود الضحية معاكسة البننت فكان بإمكاننا عدم اعتبار المعاكسة الأخيرة بظرف طارئ إلا أننا نعتبره كذلك كون الفاعل لم يكن ينتظر أن وقاحة الشاب ستؤدي به إلى حد معاكستها أمام منزلها وبوجود الأخ. لذا تبقى الجريمة وليدة الموقف دون سبق الإصرار والترصد وحسب أقواله لا وجود لنية القتل فهو ينفياها بدليل أن الضحية سبابة للأذى وهذا ما يذكرنا مرة أخرى بالحديث الشريف "إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم...".

➤ لو لم يكن يعرف الضحية من قبل لتحققت الفرضية بكامل عناصرها لذا نقول أنها تتحقق بدرجة تقارب المئة بالمئة.

فما نوع هذا الأخ الذي اعتبر نفسه السند الذكري الحامي للأخوات الثلاث؟
الفرضية الأساسية

جريمة قتل الشجار هي فعل متسرع (دون التفكير في العقاب القانوني) برغبة رد الاعتبار ولو مؤقتا يتبعه الندم.

وهي فعلا رد اعتبار سريع دون التفكير في العواقب القانونية خاصة أنه كان يرى أن أخته هي الضحية، والجاني هو اليوم نادم على فعلته وإن كان ذلك ليس له علاقة بالجانب الديني.
➤ تتحقق تماما.

❖ التحليل العام وتأويل الحالة

كنا قد لا نأخذ هذه الحالة باعتبارها تشبه جريمة الشرف لولا وجود لفظ الشجار، بل أن الجاني نفسه لم يعتبرها كذلك، إضافة إلى أن أغلبية المؤشرات التي تم تحديدها في الفرضيات متوفرة.

وإذا ما عدنا إلى الجاني، فهو يختلف عن بقية الجناة في بعض النقاط، الولد الوحيد المترابي المدلل بين ثلاث (3) بنات لذلك يعتبر نفسه حاميههم. لم يكن منحرفا في أي فترة من حياته، وماعدا السجائر لم يكن يتناول أي أدوية عقلية، وإن أقر أنه كان لديه بعض الأصدقاء المنحرفين من خلال الأجوبة عن الأسئلة المكلمة للسؤال الرئيسي؛ إلا أنه لم يكن يشاركهم في أي تصرف منحرف فهو لا يتحمل المشاكل مهما كانت صغيرة كما فهمنا. كان يحب الدراسة وكان يرجو تحسين مستواه ولم يتسبب في أي نوع من المشاكل خلال فترة دراسته لكنه توقف عنها ليتابع التكوين ويعمل، وهذا لم يمنعه من تثقيف نفسه من

خلال نوع الأفلام والحصص التي يشاهدها أو يتابعها. وإن كانت علاقاته بالآخرين قليلة فهي دوما حسنة ولأنه طفل مطيع وهادئ وتلميذ دون مشاكل أصبح منضبطا في عمله، لكنه يبقى شخصية هشة يخشى الكل عند خروجه من السجن، أما عن الندم وإن كان مسلماً فندمه منحصر على ما فاتته من حياة دنيوية.

✓ النقطة التي بإمكاننا إضافتها في الأخير بالنسبة لهذه الحالة هو أن باستعماله لكلمة وكزة التي تذكرنا بجريمة موسى عليه السلام على القبطي، فهل يمكن أن نشبهها بجريمة موسى عليه السلام؟ لكن ما هو أكيد أنها جريمة؛ أي أنّ جريمته لم تكن جريمة إنسان ولد مجرماً بل إنها جريمة نتيجة ظرف طارئ، وأنها وقعت نتيجة لجو أنومي، الفاعل نفسه اشتمأ من ذلك الوضع المنافي للأخلاق، كما أنّه من الصعب- ولأول مرة - أن نذكرها ضمن الجرائم الأنومية وبالتالي ليس بـ'المجرم الأناني'.

الفئة السادسة: سجن الجلفة الحالة (17-18)

تقديم الحالة رقم: 17

- السن الحالي: 29 سنة
- سن دخول السجن: 23 سنة
- المستوى الدراسي: جامعي
- الحالة المدنية: أعزب
- آخر مهنة قبل دخول السجن: تاجر
- منطقة السكن: بومرداس
- الانتماء الجغرافي: وسط المدينة
- منطقة وقوع الجريمة: بومرداس
- نوع الجريمة: جريمة قتل
- تاريخ وقوع الجريمة: نوفمبر 2009
- مدة العقوبة: عشر (10) سنوات
- المدة المنقضية: ست (6) سنوات
- المدة المتبقية: سنتين (2) (كونه استفاد من العفو)

تحليل الحالة وفقا للمحاور

- المحور الأول: التنشئة العائلية (المستوى الإجتماعي-الاقتصادي، العلاقات الأسرية والعائلية...).

المبحوث رقم سبعة عشر (17) من عائلة نووية هو أكبر الإخوة السبعة "7" بالتفصيل "3 بنات و4 ذكور"، الثلاثة الأصغر لا يزالوا في طور الدراسة (ثانوي، متوسط، ابتدائي). يسكنون وسط المدينة في حي "شعبي" مستواهم الاقتصادي "متوسط" ونوع منزلهم "دار عرب" وهو "مسكن خاص" عدد غرفه خمس "5". لم يعط تفاصيل توزيعها على أفراد الأسرة، سوى بأنه كان يملك غرفة لمفرده، وعن تجهيزات البيت هي لا تتعدى الضروريات، لا يوجد أنترنيت أو صحن معقر... وفيما يخص السيارة فالمبحوث هو من كان يملكها، وكان يقودها هو والوالد "أنا والأب" أي اللذان كان لهما عمل ومدخول. وعن سؤالنا إذا ما عانى من نقص في تلبية حاجياته المادية؟ يجيب بـ"نوعا ما".

معلومات عن الأب؛ لم يذكر سنه، مستواه الدراسي "متوسط"، مهنته "حلاق" لم يوضح إن كان عمله بطريقة مستمرة (دائمة) أم لا.

الأم أمية ولم يسبق لها أن اشتغلت، من نفس الانتماء الجغرافي للأب ولا تفوقه ماديا، لم يذكر سنها، تعاني من مرض "القلب والضغط الدموي" يشير أن ذلك كان يؤثر عليه دون تفاصيل.

وعن طبيعة العلاقات الأسرية نبدأ من معرفة طبع كلا الأبوين؛ فالأب "عنيف" والأم "حنونة" وكانت الخلافات بينهما "كثيرة"، "تتعلق بالمعيشة وأيضا لتعصب الشديد للأب" وذلك كان يؤثر عليه "كان يؤثر عليا كثيرا إذ كنت أرى الوالدة مظلومة وتعيش في جحيم، ودائما كنت أصلح بينهما ولكن للتعصب الشديد للأب كانت المشاكل تتجدد وهذا الامر كان له تأثير كبير علي خاصة أثناء الدراسة إذ يكون تفكيري مشغولا بهما وأبحث عن الحل لهما" بدأ ذلك في عمر السادسة "6". بما يفسر تفضيله للأم "لأنها دائما كانت تقف معي وتدعمني باستمرار" فعلاقته بها كانت "حسنة" يضيف فيما يخصها "للدعم إلا محدود من طرفها عكس الوالد" الذي كانت علاقته به "سيئة". أما علاقته بالإخوة والأخوات يصفها بالـ"حسنة" ويرجع ذلك "بسفتي الأخ الأكبر فالكل يبدي لي الإحترام". وإن لم يكن يعاني من التمييز في التعامل بين الأطفال من طرف الوالدين إلا أنه كان طفلا "شقيا" ومعاقبته سواء من طرف الأب أو الأم كانت بـ"الضرب" والضرب "المبرح" لم يذكر كيف كان ذلك يؤثر عليه فهو لم يكن يهرب من البيت ولم يكن يطرد، لم يكونوا يخرجوا في نزاهات أو يتمتعوا بعطل صيفية ولم يذكر أي ذكريات أليمة أما الجميلة فيختصرها في "النجاح في البكالوريا"،

لكنه في نفس الوقت يشير لنا بأنه تربى عند الجدة والجد منذ ولادته إلى غاية السادسة "جدي وجدتي من طرف الأم إلى حين بلوغي 06"، علاقته بالأعمام "عادية" وبالأخوال "جيدة" فهم كانوا يتبادلون الزيارات معهم.

* لا ندري ما هي الظروف التي تركته يعيش عند الجد والجدة من صغره إلى بلوغه سن المدرسة، لكن ما فهمناه هو أن منذ التحاقه بالوالدين أي في السنة الأولى ابتدائي وهو يعاني من مشاكلهما التي أثرت عليه كثيرا خاصة كونه الطفل الأكبر، وكأغلب الحالات نجد الأب هو المتسبب في توتر واضطراب الأسرة، ناهيك عن كونه بدون ذكريات جميلة بإستثناء "النجاح في البكالوريا".

- المحور الثاني: المستوى الدراسي والثقافي (المسار الدراسي، المسار والسيرة المهنية، والجانب الثقافي).

في مرحلتي الابتدائي والمتوسط كان تلميذا "متفوقا" علاقته بالمعلمين "عادية" وبالتلاميذ في الابتدائي "عادية" وفي المتوسط "جيدة"، ولم تكن لديه مشاكل وحينما وصل إلى الثانوية أصبح تلميذا "متوسطا" وعلاقاته سواء مع الزملاء أو مع الأساتذة "حسنة" لكن مع وجود مشاكل "سبق لي وأن تشاجرت مع زميلي في القسم ثم استمر الشجار بيننا في الخارج الثانوية وقمت بالإعتداء عليه بالضرب" وعن التشجيعات التي كان يتلقاها خلال دراسته فكانت من الوسط الدراسي "مدير الابتدائية". أما عن المرحلة الجامعية التي لم ينه دراستها ويرجع ذلك دون تفاصيل "لأسباب خاصة" بإمكاننا الحسم حسب الأجوبة الأخرى بحصرها في النقص المادي فهو يقول "ضرورة الإلتحاق بالعمل" ورغم حبه للدراسة التي كانت في نظره قد تخلصه من الفقر "الخلاص من المعيشة المزيرية" فضل ترك الجامعة و"رغبته" فضل الشغل.

علما أن مبحثنا بدأ العمل في سن صغيرة الثانية عشر "12" سنة، أي في البداية كان يشتغل وهو في المدرسة "إشتغل وأدرس" وعن المهن التي اشتغلها "إشتغلت في الفلاحة -الزرع والسقي- و الجني وبيع الخضر والفواكه -و حلاق وبيع وشراء الهواتف المحمولة المستعملة -و أخيرا بيع الخضر والفواكه بالجملة بعدما تمكنت من إقتناء سيارة والسبب توقيفي عن الدراسة - فيما بعد كنت أشتغل بإستمرار في مجال بيع الخضر والفواكه" هكذا جاءت إجابته، فمن هنا نفهم أنه كان فعلا محتاج ماديا فقد بدأ العمل وهو صغير وبعدها أصبحت لديه تجربة في المجال فضل التجارة في الخضر والفواكه عله يستطيع أن يواصل دراسته في الجامعة والحصول على الشهادة التي طالما حلم بها.

أما عن مستواه الثقافي، فهو يحسن اللغتين "العربية" و"الفرنسية" إضافة إلى "القبائلية" يحب ويطلع الكتب "التاريخية" الشيء الذي تواصل في المراحل الأخيرة، يقرأ جريدة "الهداف" ويتابع الحصص "الرياضية" والقنوات التي يشاهدها هي "العربية" و"الأمازيغية"، وأفلامه المفضلة هي أفلام "Action". لا يتواصل على شبكة الانترنت وكان يمارس كرة القدم من سن الثانية عشر "12" إلى سن الثالثة والعشرين "23" والغناء الذي يحبه ولا يزال يحبه هو "الراي والقبائلية".

* من تلميذ متفوق إلى تلميذ متوسط، ومن تلميذ مهذب إلى تلميذ ذي مشاكل، وكأغلب الحالات التي عانت من الفقر بدأ العمل وهو يدرس ثم توقف عن الدراسة ليتفرغ للحياة المهنية، رغم مستواه الذي يفوق الحالات المتناولة لحد الآن، وبغض النظر عن نوع الكتب التي يقرأها والمتمثلة في الكتب التاريخية فهو لا يختلف عن بقية الحالات في أدواقه الثقافية من نوع الجرائد أو نوع الحصص والأفلام أو نوع الموسيقى، إلا أننا نلتبس فيه الإحساس بالحسرة كونه انقطع عن الدراسة التي كان يرى فيها السبيل في تحسين وضعيته الإجتماعية.

- المحور الرابع: شخصية المبحوث (الحالة النفسية والصحية، نوع العلاقات، سلوك المبحوث، الجانب الاخلاقي-الديني، السوابق القضائية...).

كان قليل الأصدقاء على مدى طفولته وشبابه وذلك سواء من الأقارب أو من الحي، لكن علاقاته السيئة بدأت مبكراً في الوسط العائلي فكان لديه من بين أفراد العائلة أصدقاء يتناولون الكحول ويعاشرون العاهرات، وفي الابتدائي وإن كان أصدقاؤه "قليلين" فقد كان بينهم من يتناول السجائر، لكنه لم يتناولها إلا في سن السادسة عشر "16 مع صديق لي" تلقى إثرها عتاب من "أخوال وأبي... فتوقفت عنها... لم أكن أدخن باستمرار ونظراً لتوبيخي من أخوالي وأيضاً لإقلاع صديقي مقرب عن التدخين"، لم يذكر شيئاً من هذا القبيل في المرحلتين المتوسطة والثانوي لكن في الجامعة ومن الوسط المهني صادق زملاء يتناولون الخمر ويترددون على العاهرات. لم يكن يهرب وإنما طرد من البيت لمرات عديدة وذلك من طرف الأب ابتداء من سن الرابعة عشر "14 لقيامي بأمور طائشة خاصة أثناء فترة المراهقة وكنت أذهب عند أخوالي". أما عن الخمر تناولها في سن العشرين "20 مع ابن عمي في أحد أفراح العائلة" وبدأ معاشرته العاهرات في سن التاسعة عشر "19".

وعن ممارسته الدينية، وإن كان كلا الأبوين يصليان والأم تعلمه وتحثه على ذلك فلم يصل إلا فترة من عمره؛ من سن الثامنة "8" إلى الرابعة عشر "14"، يصوم رمضان، والأخلاق التي تعلمها في صغره واحتفظ بها هي "إحترام الأكبر مني" والقيم التي يؤمن بها إلى يومنا هذا هي "الصدق والعدالة بين

المجتمع". وعن سؤالنا إذا ما كان لديه شيء أو تصرف صدر منه يندم عليه اليوم يجيب بـ"نعم" ويعلل "نعم نظراً لجهلي لعواقب ذلك التصرف" يعني جريمة القتل التي قام بها. ليس لديه سوابق عدلية لكن نعم لابن عمه، وبأي جريمة!!! جريمة "القتل".

* لم يذكر شيئاً فيما يخص حالته الصحية والنفسية وعن علاقاته رغم أنها كانت قليلة فلم تكن تبشر بالخير وما نلاحظه أنه كان للأب إضافة للأخوال دور في إرجاعه إلى الطريق السليم، لكنه يبدو أكثر تأثراً بالأصدقاء. لم يخبرنا عن الأسباب التي تركته يتوقف عن الصلاة وإن كنا نخمنها. تعلم الخمر مع أفراد العائلة ولا ندري إن توقف عنها أم لا. نتأسف كون لا شيء ذكر عن شخصية المبحوث، بصراحة تفاجأنا عندما علمنا أن لديه ابن عم ارتكب نفس الجريمة وهي القتل.

- المحور الخامس: الجريمة (أحداثها، أطرافها، ظروفها، تصورات المبحوث...).

جرت الجريمة بولاية "بومرداس" على الساعة السابعة والنصف "07:30" صباحاً في شهر "توفمبر 2009"، سبب الجريمة "قيام الضحية بالاعتداء على والدي"، أما عن نوع العلاقة التي تجمعها فهي علاقة جيرة "جاري" يتضح مسبقاً وجود خلافات قبل حصول الإعتداء على الوالد فهو يصرح "بين العائلتين منذ زمن بعيد" كان واعياً بما كان يقوم به فيعمل "كنت أرغب في الانتقام" وتحت "تأثير الغضب" وبعد شجار حاد سببه "خلاف بين والدي ووالد الضحية على ممر بيننا" وبعد صدور شتم "من طرف الضحية" وباستعمال "عصى" حملها ذلك اليوم "لضرب الضحية" حينها لم يكن الضحية حاملاً لأداة يهاجم بها خصمه أو يدافع بها عن نفسه، حدث قتل دون نية "لم أكن أنوي القتل لأن هدفي هو ردع الضحية كي لا يقوم بهذا التصرف مرة أخرى، وأيضاً للغضب الشديد عند رؤيتي لوالدي مضروب في الراس من طرف الضحية" لم يكن المحكوم عليه بمفرده وإنما مع أخيه "أخي" وعن مسؤولية اتخاذ قرار التنفيذ يقول "كلانا" فيواصل "بعد قيام الضحية بالاعتداء على والدي وهذا مساء الجريمة، فأنا وأخي لم نكن موجودين هناك، وفور وصولي إلى المنزل أتفاجأ في أن الضحية ضربت أبي على مستوى الراس، فحاولت أنا وأخي ضرب الضحية ذلك المساء إلا أن الجيران منعونا، ومكان أمامنا سوى التخطيط لكيفية الانتقام فاتفقنا على النهوض في اليوم الموالي صباحاً وبالضبط على الساعة 05 صباحاً وانتظار الضحية كي تخرج على الساعة 7:30 وقمنا بالاعتداء عليه بواسطة عصا على مستوى الراس، فركزت على الرأس لأن الضحية قام بالاعتداء على أبي على مستوى الرأس، فقمت بتوجيه ثلاث ضربات له على مستوى الراس حيث بعد الضربة الثالثة سقط أرضاً وهنا توقفنا عن الضرب وبدأ الناس في تجمع وقاموا بنقل الضحية إلى المستشفى ودخل في غيبوبة لمدة 12 يوم

قبل أن أتفاجأ بخبر وفاته الذي نزل عليا كالصاعقة، فهذا الفعل أنا لم أكن أتصور أنه سيدخلني السجن، فإذا بالشخص قد مات" لم يكن ينتظر أن خصمه سيلفظ أنفاسه فهو لم يكن ينوي القتل حتى وإن ضربه على رأسه ثلاث ضربات "لم تكن لدي نية القتل" وإذا حكم عليه بعشر "10" سنوات فقط فيبدو أنه استفاد من الظروف المخففة، مَصَّتْ منها ستة "6" لم يتبق منها إلا "عامين مع العلم أنني استفدت من العفو" لم يورط الأخ الذي كان برفقته ليتحمل مسؤولية الجريمة وحده. هو اليوم نادم "لأن ذلك كلفه عمرا طويلا في السجن"، "أبعده عن أهله"، "سبب ضررا لأهل الضحية" مست بدينه-غضب الله" كما أنه يخشى بعد خروجه "نظرة المجتمع"، "من الأهل"، "الحي والجيران" ويضيف "لأن عند خروجي سؤسنف ضمن المسبوقين قضائيا، ومجتمعنا لا يرحم هؤلاء الفئة ويتم الحكم علينا مسبقا كأننا فئة غير قابلة للدمج في المجتمع ونفس الأمر بالنسبة لأهل...نوي تغيير مكان إقامتي ومواصلة دراستي إن أمكن والحل الثاني هو مغادرة نحو الخارج لأفتح صفحة جديدة من جديد وأبدأ في محيط لا يعرفني فيه أحد وفي مكان لا يكون الخطر يترصد بي"

* بوجود خلافات سابقة بين الجاني والمجني عليه إضافة إلى حالة سبق الإصرار والترصد تختلف إذن ظروف الجريمة هنا عن كل الحالات السابقة، ولكن هذا لم يمنع من أنها جريمة شجار بوجود نقاط مشتركة بينها وبين الحالات المأخوذة إلى حد الآن، وبالرغم أن جريمته جاءت نتيجة لتعدي الجار على الأب وبرغبة الانتقام وبدافع الأخذ بالثأر ولو كانت النية هي الضرب أي بالمثل دون القتل وأن مدة العقوبة كانت مخففة، فهو يخاف من نظرة الآخرين له عند خروجه.

تطبيق الحالة على الفرضيات ومدى تحققها

الفرضيات الجزئية

-الفرضية الأولى: للسلوكات المنحرفة (الخمير، المخدرات، الدعارة) دورا كبيرا في حدوث جريمة الشجار. ➤ إذا ما سلمنا بعدم وجود أي مؤشر يشير للانحراف فالفرضية لا تتحقق وإنما إذا اعتبرنا الجو المشحون الذي تم فيه الإعتداء بانحراف، تتحقق وإن كان بنسبة ضئيلة.

-الفرضية الثانية: تأتي جريمة الشجار كرد فعل على استنقاز الضحية (شتم، إهانة، إثارة غضب) للفاعل.

صحيح أن مؤشرات الاستفزاز كانت جد متوفرة في هذه الحالة كالشتم الذي أنتج الغضب إضافة إلى الإعتداء الجسدي الذي تعرض له أب الجاني إلا أن هذه الحالة تبقى مختلفة عن سابقتها كون رد الفعل لم يأت مباشرة بما أن الجاني لم يكن متواجداً لحظة الإعتداء لكنه رد عليها لاحقاً.

➤ تبقى الجريمة رد فعل على استفزاز لذا لا يمكننا نفي الفرضية بل تم التحقق منها وإن كان ذلك متأخراً.

-الفرضية الثالثة: حامل السلاح الأبيض يكون أكثر إستعداداً (أو تعرضاً) للقيام بجريمة قتل أثناء الشجار.

➤ في كل مرة كنا نقصد بحمل السلاح الأبيض دون تخطيط الجاني لجريمته كونها أداة تسهل من وقوع جريمة القتل بالفرضية الثالثة قد تحققت.

-الفرضية الرابعة: تحدث جريمة الشجار بسبب ظرف مفاجئ (دون سبق الاصرار والترصد، دون خلافات سابقة، بعدم وضوح نية القتل وتعد أول جريمة للفاعل).

إذا ما حاولنا تطبيق مؤشرات الفرضية على الحالة؛ فالظرف لم يكن مفاجئاً لكنه يضاف إلى الخلافات السابقة، وإن لم تكن لديه سوابق إجرامية هناك حالة سبق إصرار وترصد واضحة، النية كانت الضرب وليس القتل.

➤ الفرضية تتحقق ولو بنسبة ضئيلة.

لم يكن للجاني سوابق إجرامية فهل يمكننا القول أنه يكفي أن هناك شخصاً من العائلة قد دخل السجن بسبب القتل فكل العائلة مجرمة بالفطرة؟

الفرضية الأساسية

جريمة قتل الشجار هي فعل متسرع (دون التفكير في العقاب القانوني) برغبة رد الاعتبار ولو مؤقتاً يتبعه الندم.

بالفعل هي رد اعتبار واضح جداً، لكنه غير طارئ، تبعه الندم والندم الشديد إلى درجة أنه يرغب في تغيير مكان إقامته حتى لا ينظر إليه نظرة المجرم.

➤ تتحقق ولو بدرجة ضئيلة وذلك لوجود عدم التفكير في العقوبة القانونية والندم الشديد.

❖ **التحليل العام وتأويل الحالة**

تجدر الإشارة إلى أن المبحوث هنا هو الذي ملأ الإستمارة بنفسه، نلاحظ بعض الأخطاء الإملائية، مستواه الجامعي ذكرنا بتصرف الكثير من الطلبة الذين يجيبون عن أسئلة ويتركون الأسئلة التي لا يرغبون الاجابة عنها.

مبحثنا رقم سبعة عشر (17) المتواجد بسجن الجلفة، والذي ينتمي إلى ولاية بومرداس يبدو أنه كان ناضجا منذ صغره ورغم شقاوته كان يفكر في إيجاد حل للمشاكل التي كانت تسود بين أمه وأبيه. كأغلب الحالات السابقة التي كان فيها الأب عنيفاً عانى المبحوث من الضرب الشديد وقسوة المعيشة، نجده قد فضل العمل على الدراسة رغم أنه كان يحب الدراسة ويرى فيها الخلاص من الهوان، لكنه عندما امتلك سيارة تخلى عن فكرة أن التعليم هو مخلصه من الفقر.

نجد الأب رغم تسلطه كان ساهرا- بطريقته -على التربية ولأول مرة نجد أن الأخوال كان لهم أيضا دورا في حياة الطفل ومساهمة في تربيته عن قرب وهذا لأنه تربي عند الجدة والجد من ناحية الأم، لدرجة أن المبحوث عندما كان يطرد من البيت من طرف الأب يتوجه إليهم. فالعائلة التي كانت غائبة في أكثر الحالات نجدها هنا حاضرة وبشدة ومساهمة في تربية الحالة. لكن وللأسف ما حاول الأخوال إصلاحه أفسده الأعمام بما أنه تعلم شرب الخمر مع ابن العم الذي دخل السجن بسبب جريمة القتل.

✓ جريمة القتل لهذه الحالة تشبه الحالات السابقة بحدوث شتم، رغبة رد الاعتبار، غياب نية القتل والندم الشديد والخوف من أن ينظر إليه دوما بالشخص المجرم. إنه اليوم يرغب في استدراك ما فاتته حتى في مجال الدراسة وهذا ما جعلنا نلتمس أنه أصبح الإنسان الذي كان قبل أن يختار طريقاً ليس طريقه؛ أي تحول إلى الإنسان الحساس الذي كان يحب الدراسة ويرى فيها المستقبل الزاهر، لذا لا يسعنا إلا تصنيفه ضمن المجرمين بالظرف إلا أن جريمته هي جريمة أنومية أنانية.

تقديم الحالة رقم: 18

- السن الحالي: 26 سنة
- سن دخول السجن: 21 سنة
- المستوى الدراسي: متوسط
- الحالة المدنية: أعزب
- آخر مهنة قبل دخول السجن: جزار
- منطقة السكن: البليدة (الأربعاء)
- الانتماء الجغرافي: خارج المدينة
- منطقة وقوع الجريمة: ضواحي العاصمة (الكاليتوس)
- نوع الجريمة: جريمة قتل
- تاريخ وقوع الجريمة: 09 سبتمبر 2010
- مدة العقوبة: عشر (10) سنوات
- المدة المنقضية: خمس (5) سنوات
- المدة المتبقية: خمس (5) سنوات

تحليل الحالة وفقا للمحاور

- المحور الأول: التنشئة العائلية (المستوى الإجتماعي-الاقتصادي، العلاقات الأسرية والعائلية...).

المبحوث رقم ثمانية عشر (18)، ترتيبه داخل الأسرة الثاني بين تسعة "9 إخوة" (4" إناث و"5 ذكور)، مستواهم الدراسي يتراوح بين الابتدائي والثانوي، كل الذكور يعملون مع الأب في "المجزرة" عدد المتزوجون أخوين وأخت، يقطنون في حي "شعبي" مستواهم الاقتصادي "متوسط"، يسكنون في "فيلا" وهو "مسكن خاص". عدد غرفه عشرة "10" توزيعها كالاتي "-الأب والأم في غرفة - 3 بنات في غرفة - 2 ذكور في غرفة - 2 متزوجان غرفة لكل واحد" يملكون سيارتين "الأب + الأخ" وعدد مداخل الأسرة "5 أفراد يعملون"، ما عدا الأنترنت المنزل لا ينقصه شيء، فمن البديهي أنه لم يعانٍ من الفقر.

الأب، مستواه الدراسي "ثانوي"، الأم من نفس الانتماء الجغرافي ولا تفوقه في المستوى المعيشي، مستواها الدراسي "ابتدائي". كلاهما يعاني من مرض عضوي؛ الأب "السكر والضغط" والأم "السكر + الضغط والكولسترول" وذلك كان يؤثر عليه. وإن وجدت خلافات بينهما (الأب والأم) وعمره عشرة "10" سنوات فهو لا يذكرها فقد كانت "قليلة" والعلاقة بينهما "عادية". أما عن علاقته (المبحوث) بهما كانت "حسنة" فالأم "حنونة" والأب "طيب" ومع الإخوة كلا الجنسين كانت "عادية".

في طفولته لم يعانٍ من التفضيل بين الأولاد من طرف الوالدين وهو أيضا لم يكن لديه تفضيل لأحدهما على الآخر "لأن الله أمرنا بطاعة الوالدين" طفل "مطيع" الأم لم تكن توبخه أو تعاقبه والأب كان يكتفي ب"التوبيخ" لم يكونوا يخرجون في نزهة أو يستمتعون بالعطل، ليس لديه ذكريات أليمة ومن الذكريات الجميلة يذكر لنا "زواج أختي". لم يعانٍ من "الحرمان العاطفي" فبالإضافة إلى حنان الوالدين كان يحظى بحنان الخالة "خالتي لأنني كنت أدرس عندها" العلاقة بالأقارب كانت "عادية" يتبادلون الزيارات في المناسبات و"دون مناسبات".

* يبدو أن مستواهم الاقتصادي أحسن بكثير من "المتوسط"، يقول أن هناك أختاً متزوجة ثم يذكرها مع الأختين المتبقيتين في توزيع الغرف، ربما تزوجت مؤخرا أو طلقت، إلى حد الآن كل شيء يبدو عادياً ولا يستدعي التوقف عنده، حتى طفولته كانت تبدو خالية من المشاكل أو المعاناة المادية أو العاطفية.

- المحور الثاني: المستوى الدراسي والثقافي (المسار الدراسي، المسار والسيرة المهنيان، والجانب الثقافي).

مشواره الدراسي؛ سواء في الابتدائي أو المتوسط كان تلميذا "متوسطا" دون مشاكل، علاقته بالمعلمين كانت "حسنة" والزملاء "عادية" ورغم أنه كان يتلقى التشجيعات المادية والمعنوية من طرف "الوالدين في

المرحلة الابتدائية" إلا أنه لم يكن "يحب الدراسة" وتوقفه عنها جاء بإرادته لـ"عدم الرغبة في مواصلة الدراسة". لم يتبع أي تربص أو تكوين ليبدأ العمل وعمره لا يتعدى الرابعة عشر "14" وذلك أسعده. لكن قبل التحاقه بمهنة الأب حاول الالتحاق بمهن أخرى كما صنفها "أنواع المهن: دهان - بناء - جزار - مدة العمل: سبعة سنوات" علاقته بالمسؤولين كانت "عادية".

لا يستعمل إلا اللغة العربية يطالع "الكتب الدينية" حتى الحصص التي يتابعها هي حصص "دينية"، نوع الجرائد التي يقرأها "السياسية" والقنوات التلفزيونية التي يشاهدها بـ"العربية" الغناء الذي يسمعه "الراي" الذي تواصل في جميع مراحل حياته، لم يكن يتواصل على شبكة الأنترنت، مارس الرياضة التي لا ندري ما نوعها من سن السابعة عشر "17" إلى سن السادسة والعشرين "26".

* كان يبدو لنا المبحوث رقم (18) كسول لدرجة كبيرة إلا أننا عرفنا في الأخير أنه كان يمارس الرياضة لمدة تقارب العشر (10) سنوات، رغم تشجيعات الوالدين ورغم أنه لم يكن في حاجة اقتصادية فضل العمل على الدراسة فهو لا يحبها.

- المحور الرابع: شخصية المبحوث (الحالة النفسية والصحية، نوع العلاقات، سلوك المبحوث، الجانب الاخلاقي-الديني، السوابق القضائية...).

ابتداء من طفولته علاقته كانت "قليلة" سواء في الحي، في الوسط الدراسي، في العائلة أو مع زملاء العمل، أما عن المنحرفين منهم فلم يذكر لنا في أي مرحلة من حياته تعرف عليهم، المهم أنه أفادنا بنوع انحرافهم "كحول"، "مخدرات" و"سرقة". أول سيجارة له تناولها مع أصدقاء "أصدقائي في الحي" وعمره اثنا عشر "12" سنة، وحينما علم الأهل تلقى عقابا منهم "من العائلة" إلا أنه لم يتوقف عن ذلك "سبب الإدمان عن التدخين"، تناول الخمر لأول مرة في السادسة عشر "16" من عمره ورغم العتاب والعقاب الذي تلقاه من الإخوة "أخوتي" لم يتوقف عنه حتى "لدخوله إلى السجن". أما عن المخدرات بدأها في سن الرابعة عشر "14 مع صديق في الحي" من نوع "الكيف المعالج" الذي تطور إلى "المهولسات" والتي "يوفرها لحاله" ورغم المعاتبة الدائمة للإخوة "إخوتي" ظل يتناولها "مرة في اليوم" رغم ذلك لم يكن يهرب أو يطرد من البيت.

لا يعاني من أي مرض عضوي وإنما من "القلق" بدأ ذلك وعمره اثني عشر "12" ويضيف "دخولي السجن" كما سبب له "مرض جلدي" يعتبر نفسه إنسان "هادئ"، "اجتماعي" لكن "سريع الإنفعال".

أما عن الوازع الديني، في هذه الحالة وإن كان الأبوين يصليان فالأخ هو من علمه الصلاة "أخي الكبير" و"في المدرسة" إذ بدأها في سن العاشرة "10" وثابر عليها. أما عن الأخلاق التي ظل يتحلى بها فهي

"الأخلاق الطبية وطاعة الوالدين" وعمّا إذا كان لديه شيء قام به وهو اليوم نادم عليه يجيب بـ"نعم لأنني وشمتم نفسي".

* كمعظم الحالات التي درسناها إلى حد الآن من الملاحظ أن الأغلبية بدؤوا يتناولون المخدرات قبل الكحول، كما أنه لم يذكر من كان يوفرها له. وعن حالة القلق فهو تارة يقول إنها أصابته في سن الثانية عشر (12) وتارة يقول عند دخوله السجن لربما تطورت الحالة في السجن. الوازع الديني هنا موجود، وكأغلب الحالات يتصف بسرعة الإنفعال، يدعي أنه لم يكن لديه أصدقاء منحرفين من الحي لكن يذكر أنه تعلم معهم السجائر والمخدرات أما الكحول فلم يذكر مع من تناولها أول مرة.

- المحور الخامس: الجريمة (أحداثها، أطرافها، ظروفها، تصورات المبحوث...).

الجريمة هي جريمة قتل جرت بضواحي البلدة وبالضبط "الأربعاء"، يوم "الأربعاء 09 سبتمبر 2010"، حدثت ليلا على الساعة الثانية والعشرين وخمسة وأربعون دقيقة "22:45" سبب الجريمة كان "شجار مع أصدقاء الضحية" لم يكن يعرف الضحية، ولم تكن تصفية حسابات سابقة ولا أي نوع من الخلافات ولم يخطط لجريمته وعن سبب المشاجرة "سبب مقعد في الحافلة" حدث شتم من طرف الضحية والجريمة حدثت بواسطة "آلة حادة" لم يذكر الفاعل من أين أتى بها، فهو لم يتعود حملها، أما الضحية فكان يحمل "سكين" "حكم لي بـ 10 سنوات وهو يرى أنه لا يستحق كل هذه العقوبة كونه لم يكن ينوي القتل، مضت منها خمسة "5" وبقيت "5". في ذلك اليوم لم يكن بمفرده "2 من الأصدقاء" يقول أن "لا أحد" أخذ قرار الفعل أي القتل لكنه يُحْمَلُ أحدهما "صديقي" قسطا من المسؤولية.

* المناوشات في الحافلة ليست بالأمر الجديد ولكن هنا لم تتوقف الأمور عند الشجار بل انتهت بجريمة قتل، لم يوافينا المبحوث بتفاصيلها لذا تبقى نوعا ما غامضة، ما فهمناه أنها لم تجر في الحي الذي يسكن فيه وأن للأصدقاء الذين كانوا معه دورا فيها ليبقى سبب المشاجرة الأتفه بالنسبة للحالات التي تعرضنا لها إلى حد الآن. لا ندري لما لم تكن العقوبة مشددة.

تطبيق الحالة على الفرضيات ومدى تحققها

الفرضيات الجزئية

-الفرضية الأولى: لعوامل الإنحراف (الخمير، المخدرات، الدعارة) دورا كبيرا في حدوث جريمة الشجار. ➤ الحادثة جرت بالليل ولا ندري إن كان المختصمون متناولين لنوع من العقاقير أم لا، فمن المعروف مسبقا أن المبحوث تعوّد على تناولها فهو لم يعترف ولم ينفي ذلك، ولعدم وجود هذه المعطيات ليس بإمكاننا التحقق من الفرضية بصفة مطلقة.

-الفرضية الثانية: تأتي جريمة الشجار كرد فعل على استفزاز الضحية (شتم، إهانة، إثارة غضب) للفاعل.

➤ من الأكيد بأن هناك حالة استفزاز وإن لم نفهمها جيدا لأن المبحوث اكتفى بالإشارة أنه حدث شتم من طرف الضحية، لذا تتحقق الفرضية بجميع عناصرها.

-الفرضية الثالثة: حامل السلاح الأبيض يكون أكثر إستعدادا (أو تعرضا) للقيام بجريمة قتل أثناء الشجار.

➤ لا ندري من أين أتت الآلة الحادة التي بطبيعة الحال لم يكن يحملها لكن الضحية كان حاملا لسكين فالفرضية تتحقق نوعا ما.

-الفرضية الرابعة: تحدث جريمة الشجار بسبب ظرف مفاجئ (دون سبق الاصرار والترصد، دون خلافات سابقة، بعدم وضوح نية القتل وتعد أول جريمة للفاعل).

➤ من الواضح أنه ظرف طارئ وأن الجريمة وليدة الموقف، فلا وجود لحالة سبق الإصرار والترصد بما أن الجاني والمجني عليه لم يكونا يتعارفان من قبل وبالتالي عدم وجود خلافات سابقة، نية القتل غير واضحة وليس للفاعل أي سوابق إجرامية.

إذن ما نوع هذا القاتل؟ أهو مجرم أم مجرد قاتل لظرف مفاجئ سادته جو مُهَيَّأ للجريمة من شجار وتهديد بالسكين وشتم؟

الفرضية الأساسية

جريمة قتل الشجار هي فعل متسرع (دون التفكير في العقاب القانوني) برغبة رد الاعتبار ولو مؤقتا يتبعه الندم.

➤ رغم أن المعطيات ناقصة في هذه الحالة إلا أنه بإمكاننا اعتبار وقوع الجريمة بدافع رد الاعتبار دون التفكير في العقوبة تَبَعَهُ الندم إذن الفرضية تتحقق بكاملها.

❖ التحليل العام وتأويل الحالة

في البداية كان المبحوث يبدو لنا متزن إلى حد ما، ولد في أسرة لا بأس بها ماديا، رغم التشجيعات فضل العمل على الدراسة التي لم يكن يحبها ورغم حرص الإخوة والسهر على سلوكه اختار طريق الانحراف.. وان تناقض في بعض الأحيان، فهو كغيره أو كأغلبية المبحوثين مدمن على السجائر، معتاد على المخدر ويتناول الكحول، إضافة إلى ذلك سريع الإنفعال، فكيف لا يحدث ما حدث؟ فمن منا لم

يشاهد أولم يتعرض لمواقف كهذه في حافلاتنا أو محطاتها حيث يتجلى العنف الإجتماعي؟ لكن أن تنتهي الأمور بجريمة قتل هذا ما لم يكن في الحساب!

✓ لذلك لا يمكننا إلا أن نصفها ضمن حالات جرائم بالظرف إضافة إلى أنها حدثت في وسط
تعم فيه الأنومية والأنانية.

الفئة السابعة: سجن سطيف الحالة (19-21)

تقديم الحالة رقم : 19

- السن الحالي: 28 سنة
- سن دخول السجن: دون جواب
- المستوى الدراسي: جامعي
- الحالة المدنية: أعزب
- آخر مهنة قبل دخول السجن: طالب
- منطقة السكن: سطيف
- الانتماء الجغرافي: خارج المدينة
- منطقة وقوع الجريمة: سطيف
- نوع الجريمة: قتل عمدي
- تاريخ وقوع الجريمة: 28 أبريل 2009
- مدة العقوبة: مؤبد
- المدة المنقضية: دون جواب
- المدة المتبقية: دون جواب

تحليل الحالة وفقا للمحاور

- المحور الأول: التنشئة العائلية (المستوى الإجتماعي-الاقتصادي، العلاقات الأسرية والعائلية...).

المبحوث التاسع عشر (19) من ولاية "سطفيف" ثالث مبحوث يتمتع بمستوى "جامعي" وإن لم يُنه دراسته، تتكون عائلته من سبعة "7" أفراد؛ أربعة "4" ذكور وثلاث "3" إناث وترتيبه داخل الأسرة "المتوسط". الأخوان الكبيران مستواهم الدراسي ثانوي مهنتهم "أعمال حرة" وهم متزوجون "الأخ الأكبر لديه بنتين". الثالث لا يزال "تلميذ ثانوي" و"الأخت الكبرى أستاذة في الاكاديمية". لم يعط لنا بقية المعلومات عن البنيتين المتبقيتين، يسكنون في "فيلا" إذن "ملك خاص"، عدد الغرف أربعة "4" و"لكل فرد غرفة" وبالتالي نفهم أن الأخوين المتزوجان لم يكونا يعيشا رفقتهم، ما عدا الانترنت المنزل مجهز بكل اللوازم، والأخ الأكبر كان لديه سيارة.

مهنة الأب "معلم متقاعد" مستواه "متوسط" وهو "عنيف" الطبع مما جعل علاقته به "سيئة" ويضيف "كنا لا نتفاهم إطلاقا، إثارة المشاكل لآتفه الأسباب، العنف اللفظي" وعن الأم لم يعطنا مستواها الإجتماعي ولا الدراسي ويكتفي بالقول إنها "مربية بيت" وهي "حنونة" وعلاقته بها "حسنة"، وهنا يضيف "كانت تفهمني وكنت افضفض لها عن مشاكلي (الحوار)" علاقته بالإخوة اتسمت ب"التفاهم والحوار" ومع البنات ب"الحب والاحترام والتفاهم" العلاقات كانت مع الجنسين (الإخوة والأخوات) "حسنة" ولم يعان من التمييز بين الأطفال من طرف الوالدين، لكنه وبسبب "الضرب المبرح" من طرف الأب أصبحت لديه مشاكل نفسية "انهيار نفسي"، بينما الأم كانت تكتفي بالتوبيخ" لذا كان يفضلها "لحنانها وعطفها علي" مما جعله يحصرها في ذكرياته الجميلة "حنان الأم والأخت ومحبة الإخوة"، أما الذكريات الأليمة فهي "معاملة الأب القاسية" العلاقة مع الأخوال كانت "جيدة" ومع الأعمام "عادية" وتبادل الزيارات بينهم كانت "في المناسبات فقط".

* ذكر مرضه النفسي ولم يذكر ان كان يتناول نوعاً من الأدوية البسيكوإتيرية، لكن أكثر من أية حالة سابقة تظهر فيها المقارنة بين الأب بصورة الوحش والأم بصورة الملائكة. لم يوضح العلاقة القائمة بين الوالدين واكتفى بوضع علامة الخانة "عادية" لم يجب إذا ما كان لديه أصدقاء من الوسط العائلي لكن من الحي أجاب ب"نعم". أما الحي الذي كان يسكن فيه أشار مرة أنه حي راقٍ ومرة أخرى أنه شعبي بوضع علامة في الخانتين، كما يقول إنه يسكن في فيلا لكن عدد غرفها أربعة (4) المهم أن أهم نقطة ينبغي الوقوف عندها في هذا المحور كون الأب سبب له عقدة نفسية.

- المحور الثاني: المستوى الدراسي والثقافي (المسار الدراسي، المسار والسيرة المهنية، والجانب الثقافي).

من تلميذ "متفوق" في الابتدائي، وعلاقة "حسنة" مع المعلمين، "جيدة" مع أطفال المدرسة والأصدقاء "كثيرين" إلى تلميذ "جيد" في المتوسط وبنفس العلاقات سواء مع التلاميذ أو مع الأصدقاء دون أية مشاكل في المرحلتين. في الثانوي تدنى مستواه إلى تلميذ "متوسط"، والعلاقة مع جميع الأطراف وصفها بالـ"جيدة" لكن في هذه المرحلة وقعت له مشاكل "سببها أنني وقعت في حب فتاة إسمها "إيمان" وبعدها حدثت لي مشاكل نفسية وبعض الخلافات مع الزملاء وقبل هذا عازمت على أن أتوقف عن الدراسة بسبب الاختلاط بالبنات" لكنه وصل إلى الجامعة وهنا توقف عن الدراسة بسبب جريمته "دخلت إلى السجن" أما عن ظروف الدراسة فيقول أنه تلقى عناية وتشجيعا من طرف "الأم والاساتذة" وأنه كان يحب الدراسة لأنها "كانت تمثل مستقبلي مشرفا".

يفيدنا أنه كان يدرس ويعمل في نفس الوقت في العطل خاصة "أعمل في العطلة الصيف من أجل أن أسد احتياجاتي" عمل "ك- عامل في ورشة بناء -محارس بورشة بناء - جني الخضر -الترصيص الصحي" وأن كل مرة كانت علاقته بالمسؤولين علاقة "حسنة" وبالزملاء أيضا.

وفيما يخص معلومات خاصة بالأصدقاء خارج الإطار الدراسي فهو من ضمن المبحوثين القليلين الذين ملأوا هذا الفقرة، فبعض النظر عن أصدقاء الحي أو الدراسة فهو كان كثير الأصدقاء ولا أحد منهم كان منحرفا، فمنهم من كان "طالبيا" ومنهم من كان "مجوهراتي" ومنهم من كان "إمام ...". أما عن اهتماماتهم فكانت لـ "حوار ديني إجتماعي، ثقافي، كرة القدم".

يستعمل مبحوثنا الجامعي ثلاث لغات إضافة إلى "العربية" و"الفرنسية" "الانجليزية" يطالع "الروايات les romans" كما كتب وإلى يومنا هذا يقرأ الجرائد "الشروق اليومي، le quotidien d'oran"، يشاهد التلفزة "الجزيرة الوثائقية، إقرأ، France 24، MTV arabia، أنجليزية Tunes MELODY". ويتابع الحصة "دينية، أشرطة تاريخية، أغاني غربية، أخبار العالم"، كما أنه "مدمن" على الشبكة الأنترنت. يسمع موسيقى "MTV Arabia, Melody Tunes, Rap"، لكنه يُبَرِّر توقيفه عنها بـ"طيش شباب". كان يمارس رياضة من عمر الثامنة عشر "18" إلى الثانية والعشرين "22" سنة ولا يذكر نوعها.

* كونه جامعي جاءت مساحة هذا المحور أطول لما له من اهتمامات ثقافية وعلمية، أول مبحوث يصل إلى المستوى الجامعي ويعمل في نفس الوقت حتى لا يضطر إلى التوقف عن الدراسة، ولو لا مشكلة

البنيت التي أحبها في المرحلة الثانوية لما كان لديه أي نوع من المشاكل في أي مرحلة من مراحل دراسته، يبدو أنه شخصاً تغلب عليه سمة التدين لذا أرجعها إلى الاختلاط.

- المحور الرابع: شخصية المبحوث (الحالة النفسية والصحية، نوع العلاقات، سلوك المبحوث، الجانب الاخلاقي-الديني، السوابق القضائية...).

ولنفهم أكثر هذه الشخصية؛ نسجل رغم أنه كان طفلاً "مطيعاً" لكن ذلك لم يمنعه من الهروب من البيت وإن لم يذكر عدد المرات. يصف نفسه على أنه شخص "اجتماعي" "هادئ" و"سهل التأثر"، يعاني من مرض "بثور في كل الجسم" منذ سن الثانية عشر "12" لم يخضع لعلاج رغم أنه خائف من انتشار المرض "خفت من تأثير المرض على جسمي" إضافة إلى هذا فهو يعاني من مرض نفساني "الانطواء على الذات إنهيار نفسي" ولا ندري إن كان يتناول الدواء ويتابع العلاج أم لا؟ لكن يصرح أن ذلك أثر على حياته "الضغوطات النفسية أدت إلى ارتكاب جريمة بشعة". انحرافاته اقتصر في الهروب من البيت إلى "الحديقة أو المسجد" عدة مرات وهو في الرابعة عشر "14" لكنه لم يكن يغيب "أخرج لساعات واعد إلى البيت" لم يتناول السيارة إلا في سن السادسة عشر "16 كنت وحدي في الحديقة العامة" دون علم أحد بذلك لكنه سرعان ما توقف عنها كونها "وجدت أن التدخين ليس حل مشاكلي بل يزيد من قلقي". أما من الناحية الدينية فسبق وأن أخبرنا أن كان لديه صديق إمام وأنه عندما كان يهرب من البيت كان يتوجه إلى المسجد، فهو كما يبدو إنسان على خلق أو متدين إلا أنه بعدما تعلم الصلاة مع الوالدة في سن الثانية عشر "12" كان يتوقف عنها أحياناً في سن الواحد والعشرين "21" لفترات قصيرة "لمدة أشهر وأعود" يرجع ذلك صراحةً "الشهوات، الجنس اللطيف".

* يظهر من خلال أجوبته أنه استوعب جيداً الأسئلة وهو المبحوث الأول الذي ملأ لنا الجزء الخاص بالأصدقاء أو الرفقاء بالتفاصيل بإعطائنا حتى أسماءهم، وهو أيضاً المبحوث الوحيد الذي لم يكن متورطاً في أي نوع من الانحرافات حتى السجائر لم يدخنها إلا في سن متأخر بالمقارنة مع كل الحالات التي تعرضنا إليها من قبل كما أنه توقف عنها بوعي منه دون تدخل أي شخص آخر، لكنه يعاني من مرض نفساني الذي يراه السبب في ما هو عليه اليوم وللتذكير ليس له ولا لأحد من أصدقائه أو أفراد عائلته سوابق عدلية.

- المحور الخامس: الجريمة (أحداثها، أطرافها، ظروفها، تصورات المبحوث...).

إن كان سخياً في ملء الإستمارة مع الإضافات التي كانت غالباً تفوق الفراغ المخصص للجواب فإنه لم يملأ الصفحة الخاصة بتفاصيل الجريمة التي بإمكاننا تلخيصها باستعمال الأجوبة المختصرة كالاتي؛

جريمة قتل جرت بمدينة سطيف "تهارا" وعلى الساعة الثانية بعد الظهر "14" بالضبط "في يوم 28 أبريل 2009" وعن مكان وقوعها بالضبط على مرأى الزملاء "بالجامعة" الضحية "طالب جامعي معي (زميل)" سببها "إهانة لفضية وجسدية، جرحني بالاهانة فاردت أن أثار نفسي وقيمتي" لكنه ينكر لوجود أي خلافات سابقة أو تصفية حسابات بينهما "كنت منهارا" تحت تأثير "الغضب" وبما أنه كان يحمل السكنين "كان بحوزتي قبل الحادث" وكان يحمله لـ"الدفاع عن النفس" وفي نفس الوقت يصرح أنه لم يكن ينوي القتل.

يقصد أنه لم يخطط للجريمة وإن فعلها فهو اليوم نادما لأن ذلك "سبب ضرر للضحية" "لأهل الضحية" "كلفته عمر طويل بالسجن" "أبعده عن أهله" لكن أكثر ندم هو الخوف من غضب الله "أنا نادم كثير خوفا من غضب الله".

* الكل يحمل سكيناً للدفاع عن النفس من التاجر إلى الطالب بالجامعة وكأننا في غابة، أو باليمن أين ظاهرة حمل السيف هي من التقاليد وإن أصبحت موضع جدل بسبب الأضرار التي نتجت عنها من فئة الأطفال إلى الكهول، أما بالنسبة لنا كل من يحملها يبرر ذلك بالدفاع عن النفس وكأنهم مضطرين لذلك نظراً للأخطار اليومية المترتبة بهم.

تطبيق الحالة على الفرضيات ومدى تحققها

الفرضيات الجزئية

-الفرضية الأولى: للسلوكات المنحرفة (الخمر، المخدرات، الدعارة) دورا كبيرا في حدوث جريمة الشجار.
➤ عامل سلوك الإنحراف هنا غير متوفر لذا لم تتحقق.

-الفرضية الثانية: تأتي جريمة الشجار كرد فعل على استفزاز الضحية (شتم، إهانة، إثارة غضب) للفاعل.

كبقية الحالات هناك استفزاز بالسخرية، غضب، إهانة بعبارة الخاصة، فالطالب الثاني طرف في الجريمة.

➤ تتحقق بقوة.

-الفرضية الثالثة: حامل السلاح الأبيض يكون أكثر استعدادا (أو تعرضا) للقيام بجريمة قتل أثناء الشجار.

➤ تتحقق بحمل الجاني للسكين خاصة في الحرم الجامعي مكان يقصد لطلب العلم ولا أحد يتوقع وقوع جريمة قتل فيه.

وبما أن هذه الحالة تختلف عن بقية الحالات، فهل المحكوم عليه مختلف؟ وهل هو أكثر أم أقل خطورة على المجتمع؟

-الفرضية الرابعة: تحدث جريمة الشجار بسبب ظرف مفاجئ (دون سبق الاصرار والترصد، دون خلافات سابقة، بعدم وضوح نية القتل وتعد أول جريمة للفاعل).

ليس له سوابق إجرامية ولا شيء من هذا القبيل، بالعكس رغم كل معاناته مع الأب وفشله في تجربة الحب الخ.. لم ينحرف، كما أن الموقف جاء فجأة وإن كان يحمل السكين، فلا ندري إن كان له موعد مسبق مع خصمه الذي سخر منه وأنه تربص به وإن كانت فعلا نية القتل فهي تبقى وليدة الموقف.

➤ تتحقق بنسبة ضئيلة.

يبدو الجاني واع جدا بمشكلته وبمرضه فهل يحق لنا القول عن مثل هذه الحالة أنها تستحق المعالجة النفسية أكثر من سابقتها كونه مريضا لا مجرما؟

الفرضية الأساسية

جريمة قتل الشجار هي فعل متسرع (دون التفكير في العقاب القانوني) برغبة رد الاعتبار ولو مؤقتا يتبعه الندم.

لم يكن يبالي بالعقوبة فالقاتل في مثل هذه الحالات وإن فكر في رد اعتباره في تلك اللحظة خاصة أمام الآخرين وفي هذه الحالة أمام بقية الطلبة فهو يفعل ذلك ويندم مباشرة بعد النتيجة المؤلمة.

➤ وإن لم تتحقق الفرضيات الأربعة بشكل واضح لا يمنع الفرضية العامة بمؤشراتنا المكملة لمفهوم "جريمة الشجار" من التحقق وبشكل كبير خاصة أنه ذكرها لفظيا "الثار لنفسي وقيمتي".

❖ التحليل العام وتأويل الحالة

كونه جامعيًا فالأجوبة كانت في متناول مستواه لذا كان في بعض الأحيان يطيل في الإجابة ولا يحترم المجال المخصص للجواب (مثلما يفعل الطلبة في الامتحانات)، كما امتنع عن بعض الأسئلة التي لم تعجبه أو تؤلمه، نستخلص من كلامه أنه مهزوز الشخصية حتى لا نقول معقد وأنه واع بذلك وإن كان هذا ليس من تخصصنا، لكن يظهر جلياً أن السبب الأول أو الرئيس استنادا لتصريحاته في اضطراباته النفسية يعود إلى طفولته وبسبب العنف الأبوي إضافة إلى فشله في تجربة الحب. فإن لم يتجه نحو الإنحراف مبكرا كما كان الحال بالنسبة لأغلبية الحالات المعالجة إلى حد الآن فلم يكن ذلك إلا بالقنبلة الموقوتة؛ أي بالقنبلة التي انفجرت بجريمة قتل. هو اليوم نادم أشد الندم عليها لكنها حسبه منحته نوعا

من القوة "لدي الان ثقة في النفس بأن كلّ الناس قد يخطئون" وهو اليوم ينوي "الاستقامة والبدء من جديد" آخر ما كتبه المسجون الجامعي "أشكركم على هذا البحث القيم" ونحن نشكره بدورنا.

✓ عن تصنيفه ضمن أصناف المجرمين نتساءل؛ هل هو مجرم مريض أو مجرم بالعادة؟ الذي يُعرّف- أثناء تواجده في السجن -بأنه عديم المسؤولية ولا يشعر بالندم ولا حتى بتأنيب الضمير، حسب تصنيف 'لومبروزو'. أم هو مجرم بالظرف حسب تصنيف 'فيري'؟ صراحةً في هذه الحالة من الصعب تصنيفه ودائماً بالرجوع إلى 'فيري' نفسه الذي بالرغم أنه تم تحديده لخمسة أنواع من المجرمين ذكر أن بين النوع والآخر أصناف جزئية، فما علينا إلا تبني تلك الفكرة بما أننا تبيننا نظريته وعن اقتناع نتبنى فكرة أن بين نوع وآخر أصناف من 'المجرمين' الجدد. كما أن المبحوث يختلف كل الاختلاف عن بقية المبحوثين المدروسين إلى حد الآن، فهو اليوم واعٍ بجريمته ونادم، لذا نكتفي بعدم اعتباره مجرماً محترفاً حسب نظرية 'فيري' وأنه في نفس الوقت يحتاج إلى متابعة نفسية، أما عن نظرية 'دوركايم' وهنا أيضاً تعذر علينا تسمية أو تصنيف جريمته لأنه لا يبدو لنا بالشخص الأناني وجريمته فهي لم تحدث في وسط أنومي محض وإنما في الحرم الجامعي وهذا لا يمنع من وجود القليل أو الكثير من مؤشرات الأنومية كالسخرية منه على الملأ.

تقديم الحالة رقم: 20

- السن الحالي: 25 سنة
- سن دخول السجن: 23 سنة ونصف
- المستوى الدراسي: متوسط
- الحالة المدنية: أعزب
- آخر مهنة قبل دخول السجن: عامل يومي
- منطقة السكن: سطيف
- الانتماء الجغرافي: قرية
- منطقة وقوع الجريمة: سطيف
- نوع الجريمة: جريمة قتل
- تاريخ وقوع الجريمة: أكتوبر 2013
- مدة العقوبة: مؤبد
- المدة المنقضية: سنة ونصف
- المدة المتبقية: دون جواب

تحليل الحالة وفقا للمحاور

- المحور الأول: التنشئة العائلية (المستوى الاجتماعي-الاقتصادي، العلاقات الأسرية والعائلية...).

المبحوث رقم عشرين (20) "أعزب" عمره الحالي خمسة وعشرون "25" سنة، مستواه الدراسي "متوسط"، وهو "عامل يومي غير مستقر" ترتيبه داخل الأسرة "الثالث"، لديه ثلاثة "3" إخوة وأختين "2" أكبرهم يبلغ من العمر ثمانية وعشرين "28" وأصغرهم لا يبلغ إلا السادسة عشر "16" الذي لا يزال يدرس في الثانوي وتكبره بنت تبلغ الثمانية عشر "18 طالبة جامعية" مستواهم الدراسي إذن يتراوح ما بين التعليم الابتدائي والجامعي أما عن مهنتهم هناك "التاجر والنجار والموظف عون أمن" وعن المبحوث فهو "عامل يومي غير مستقر". الكل غير متزوج، يسكنون في "حي شعبي" نوع السكن "دار عرب" وهو "ملك خاص" عدد غرفها أربع "4"، وكان لديه "غرفة رفقة الأخ" جيدة التجهيز، مستواهم الاقتصادي كما يبدو "متوسط" إذ أن الأب "تاجر" ويعمل "باستمرار" لم تكن لديهم سيارة والدخل الوحيد للأسرة هو دخل الأب "الأب فقط"، لذا يعترف أنه عانى من الفقر "نوعا ما". وعن المعلومات الخاصة بالوالدين فالأب الذي كان يبلغ قبل دخوله السجن ثمانية وخمسين "58" سنة "أمي" لا يتناول أي نوع من المواد البسيكوإتيرية ولا يشتكي من أي مرض وهو "طيب" الطبع، الأم كانت تبلغ الثانية والخمسين "52" عند دخوله السجن، هي كذلك "أمية" و"لا تعمل" من نفس الانتماء الجغرافي للأب ولا تفوقه في المستوى المعيشي. وإن صرح أن علاقتهما فيما بينهما كانت "عادية" فذلك لم يمنعه من تذكر المشاكل التي كان يشهدها بينهما وعمره خمسة عشر "15" سنة وإن كانت "قليلة" والتي كانت تتمحور في "مناقشات حادة حول الدراسة خصوصا" وذلك كان يؤثر عليه بحيث كان له رد فعل "لا أتكلم معهم لعدة أيام، وأحكي مع أصدقاء في الدراسة". علاقته بكليهما وبالإخوة والأخوات كانت "حسنة" لم يذكر أي ذكريات جميلة أو سيئة، لم يكونوا يتزهون أو يتفسحوا في العطل ولم يكن يعاني من تفضيل الأبوين لأحد من الأولاد إلا أنه كان يفضل الأم "لأنها أكثر حنانا وعطاء وشفقة من الأب". أما عن الحنان الناقص فهو كان ينتظره "من كلاهما (الوالدين)" لم يذكر كيف كان طبعه وهو صغير السن، إلا أنه يذكر نوع العقاب الذي كان يتلقاه من كلا الوالدين هو "التوبيخ" علاقة الأسرة بالأقارب من كلا الجهتين (الأب والأم) كانت "جيدة" ويتبادلون الزيارات.

* وإن كان يفضل الأم كونها أكثر تفهما من الأب فهو كان يعاني من نقص الحنان من الطرفين، ونتفهم لماذا نكر نوع مشاكل الأبوين التي كانت بسبب نتائج الدراسة والتي تبدو أنها كانت تؤثر عليه كثيرا لكونه سبب المشاكل بعدم حبه للدراسة إضافة إلى المعاناة المادية.

- المحور الثاني: المستوى الدراسي والثقافي (المسار الدراسي، المسار والسيرة المهنيان، والجانب الثقافي).

في الابتدائي كان تلميذاً "متوسطاً" علاقته بالتلاميذ كانت "جيدة" ومع المعلمين "عادية" وإن لم تكن لديه مشاكل داخل المدرسة فهو "لم يكن يحب الدراسة". في المتوسطة ظل تلميذاً "متوسطاً" المستوى وعلاقته مع التلاميذ "عادية" وبالأساتذة "حسنة"، دون وجود مشاكل ورغم تلقيه مساعدة من طرف "الوالدين" بسبب قدراته "الضعيفة" توقف عن الدراسة برغبة منه وذلك لـ"صعوبة إستيعاب الدروس" فالتحق بمركز تكوين مهني حيث تابع التكوين في "النجارة" وبدأ العمل في سن الثامنة عشر "18" إلا أنه لم يبدأ العمل في نفس المجال بل بدأ كـ" - 18 - 24 (6 سنوات) كانت متعبة وغير كافية - نجارة (01) عام وكنت راض عنها".

وعن مستواه الثقافي يستعمل اللغة "العربية" فلا يشاهد إلا "القنواة العربية" يطالع "كتب دينية في الغالب" بالإضافة إلى "كتب تاريخية" في المراحل الموالية، والحصص التي يتابعها "أشرطة وثائقية على (الطبيعة والحيوانات)" لا يقرأ الجرائد ولا يتواصل على شبكة الأنترنت، وعن طابع الغناء المفضل "غناء شعبي في القنوات المحلية" إلا أن ذلك لم يتواصل لـ"عدم توفر حرية الاختيار لدي". أما عن ممارسته للرياضة التي بدأها في الخامسة عشر "15" من عمره لم يتوقف عنها "إلى يومنا هذا أي مدة (10 سنوات)" دون إعطائنا نوعها.

* يقول بأن مشاكل الأبوين كانت بسبب دراسة الأولاد لكننا لم نفهم حقيقة العلاقة فهو أصلاً لم يكن يحب الدراسة ورغم مساعدة الوالدين لم يكن يستوعب الدروس لذا فضل التربص ثم العمل. لا شيء تغير في المرحلة الدراسية الثانية بالمقارنة مع المرحلة الأولى غير عدد الأصدقاء الذين كانوا في الابتدائي "قليلين" وفي المتوسط "كثيرين" وكان لديه أصدقاء من الحي، من العائلة ومن الجيران. حينما سألناه إن واصل الاستماع إلى نفس نوع الموسيقى أجاب بعدم توفر حرية الاختيار لديه لا ندرى إن كان يقصد فترة وجوده في السجن أم أنه لم يكن لديه حرية الاختيار مع الوالدين؟ كما أننا لم نفهم نوع الرياضة التي كان ولا زال يمارسها في السجن.

- المحور الرابع: شخصية المبحوث (الحالة النفسية والصحية، نوع العلاقات، سلوك المبحوث، الجانب الاخلاقي-الديني، السوابق القضائية...).

لم يكن لديه أصدقاء منحرفين لا من الوسط العائلي ولا من الوسط الدراسي ولا من الوسط المهني ولا من أي جهة أخرى بل كانوا كلهم "مستقيمين" وعن ممارساتهم وأنشطتهم "كنا نلتقي في الحي، نلعب

الدمينو أو نذهب للنزهة أحياناً أو المقهى". أول سيجارة دخنها كانت في سن الرابعة عشر "14" خفية مع "أصدقائي في المدرسة" وحتى إن لم يتلقَّ أيَّ عتاب أو عقاب من محيطه فهو امتنع عن التدخين "لأنه أضر بصحتي وأصبحت أشكو من صدري كثيراً". لم يسبق أن تناول الكحول ولم يذكر شيئاً عن المخدرات. كلا الوالدين كانا يحثانه على الصلاة التي تعلمها من "الأب بالأخص" والذي أدى فريضة الحج بدأها ولم يتوقف عنها وعمره سبعة "7" سنوات. أكثر من هذا فمن ضمن الأخلاق التي تعلمها في الصغر هي "حفظ القرآن وإحترام الأبوين" وعن القيم التي ظل يؤمن بها إلى حدّ اليوم "يخاف الله ولا يظلم نيصلي ويحفظ القرآن" والشيء الوحيد الذي يندم عليه "الشيء الوحيد هو الجريمة المرتكبة في لحظة غضب" وبالتالي يظهر لنا جلياً أن لا وجود لأي سوابق عدلية له أو لأحد من عائلته أو محيطه أو شخص يعرفه. فيعبر عن جريمته الوحيدة - "مرة (1) أولى، القتل العمدي، المؤبد" وإن كنا لا ندري كيف كان في صغره فهو اليوم شخص "هادئ"، "إجتماعي" و"قوي الشخصية".

* علاقته بالجميع يصفها بالحسنة، ليس لديه أي سلوك منحرف حتى السجائر التي تعلمها في سن الرابع عشر (14) وإن كنا لا ندري مع من تعلمها وبعد كم سنة امتنع عنها دون أن يتلقَّ أي عقاب أو عتاب من أي أحد وإنما بوعي منه أنها مضرّة بالصحة.

- المحور الخامس: الجريمة (أحداثها، أطرافها، ظروفها، تصورات المبحوث...).

"لا أتذكر كل شيء بالضبط، غير أنني كنت في ذلك اليوم ذاهب إلى محل عملي كالعادة، وعدت للبيت حيث تناولت وجبة الغذاء مع الأم والأخ، صليت الظهر وأثناء عودتي إلى العمل في الفترة المسائية صادفت (الضحية) سلمت عليه وطلب مني أن أسلفه بعض المال لإصلاح سيارته، فأجبتة بعدم حوزتي على نقود جاري غير أنه إستاء وسرعان ما بدا يسمعني كلمات غير لائقة برجولتي وتحط من قدر أمني، وكان يبدو غير طبيعي (تحت تأثير مخدر)، تلقيت منه لكلمات على مستوى وجهي، فأنهلت عليه بالضرب ومن خوفاً أخذت الخنجر وطعنته عدة طعنات، ضنا مني أنه سيقتلني". وإن طعنه عدة طعنات فهو لم يكن يفكر في العواقب القانونية وإنما في النجاة من الخصم. هذه تفاصيل الجريمة التي نفهم من خلالها مسبقاً أي قبل طرح الأسئلة المغلقة أنّ الضحية لم يكن حاملاً لسكين أو أداة للشجار أو للضرب عكس الجاني الذي كان يحمل خنجرًا اعتاد على حمله "أحملها عادة معي" وذلك "لقضاء بعض الحاجات" جرت الجريمة في "عين الحجل ولاية سطيف على الساعة 15.00 نهاراً" في شهر "أكتوبر 2013" في نظره لا يستحق عقوبة "المؤبد" بما أن "ليست لدا سوابق عدلية من قبل، وإعترفت بإرادتي عن الجريمة" مضى منها "عام ونصف" فقط وعن سبب الجريمة بقلم الجاني أو الأخصائية التي

كتبت عوضاً عنه "مشاجرة مع الصديق (الضحية) السبب مناوشات كلامية تحولت إلى ظرب أفضي للوفاة". علاقة صداقة كانت تجمع بين الضحية والقاتل لكن هذا لا يعني أنها كانت خلافات سابقة بينهما كما أنهما التقيا صدفة، فالقاتل لم يخطط إذن لجريمته بل يعترف أنه لم يكن حتى يعي ما كان يقوم به، وأن ذلك حصل "تحت تأثير الغضب". فالغضب كان نتيجة الشتم البذيء الذي جعل الجاني في حالة إثارة "مناوشات كلامية اثار غضبي" لم يكن متأولاً لأي عقار لكنه متأكداً بأن خصمه كان على تلك الحال خاصة أن هذا الأخير فاجأه بعبارات بذيئة "كانت عبارات سب تحط برجولتي وكرامة أمي". رغم الطعنات العديدة التي وجهها للمجني عليه فندمه يعود إلى أن الجريمة كلفته "عمر طويل بالسجن" و"أبعدته عن أهله" وإن يخرج من السجن هو لا يخشى أحد فحسبه "لأن جريمتي كانت بمحض الصدفة، فإني أطلب من الله أن يغفر لي ولا أغشى شيء آخر" كما ينوي "كل شيء يصلح سأفعله، أباشر عملي، أتزوج وأفتح بيت، أحج مع والدتي، وأمور أخرى كثيرة لا أستطيع ذكرها".

* ميزة هذه الحالة نقطتين نحن بصدد البحث عنهما؛ أولاًهما والتي سبق أن صادفناها في حالة واحدة فقط فهو ثاني من نطق بلفظ "رجولتي" وإن كانت الرجولة بمعناها الخاطئ وثانيتها أنه إستعمل كلمة "صدفة". فعلته إذن جاءت نتيجة ظرف مفاجئ وردا على الشتم أو السب بعبارات بذيئة تمس رجولة وكرامة الفاعل فكان الرد القتل.

تطبيق الحالة على الفرضيات ومدى تحققها

الفرضيات الجزئية

-الفرضية الأولى: لعوامل الإنحراف (الخمير، المخدرات، الدعارة) دورا كبيرا في حدوث جريمة الشجار.

➤ تتحقق بدرجة متوسطة كون الضحية كانت تحت تأثير المخدر.

-الفرضية الثانية: تأتي جريمة الشجار كرد فعل على استفزاز الضحية (شتم، إهانة، إثارة غضب) للفاعل.

➤ وإن لم يذكر الجاني بأن للمجني عليه طرف من المسؤولية في الجريمة فيبدو ذلك من الأقوال الأخرى بوجود عنصر الشتم والإهانة والغضب الناتج عنهما... فمظاهر الاستفزاز متوفرة بكثرة لإحداث رد فعل عنيف ومن هنا تتحقق الفرضية الثانية بشدة.

-الفرضية الثالثة: حامل السلاح الأبيض يكون أكثر إستعدادا (أو تعرضا) للقيام بجريمة قتل أثناء الشجار.

➤ تتحقق كون الجاني هو من كان حاملا للخنجر أداة الجريمة.

-الفرضية الرابعة: تحدث جريمة الشجار بسبب ظرف مفاجئ (دون سبق الاصرار والترصد، دون خلافات سابقة، بعدم وضوح نية القتل وتعد أول جريمة للفاعل).

عبر القاتل عن الظرف المفاجئ بـ"الصدفة"، ومهما كانت الكلمة المستعملة فالجريمة جاءت وليدة الموقف إذ كان المحكوم عليه بالمؤبد ذاهب إلى عمله مطمئناً بعد أن تناول وجبة الغذاء وصلى صلاة الظهر. كان يعرف الضحية ولم يكن يتخيل أن هذا الأخير سيتحول إلى وحش بعدما تعذر عليه إعطائه النقود المطلوبة في الحين فنية القتل من طرف الجاني ليست ظاهرة.

➤ ومن هنا يمكننا التحقق من الفرضية الرابعة بنسبة عالية خاصة أنه لم يترصد لخصمه بل هذا الأخير من ترصده ليطلب منه المبلغ المالي.

فهل يصلح أن نطلق على هذا الشخص الهادئ الإجتماعي الذي لم يكن لديه أي سوابق إجرامية ولا حتى انحراف بمجرم حقيقي؟

الفرضية الأساسية

جريمة قتل الشجار هي فعل متسرع (دون التفكير في العقاب القانوني) برغبة رد الاعتبار ولو مؤقتاً يتبعه الندم.

➤ بما أن الفاعل نفسه عبر عن موقف الضحية بالمساس بالرجولة والكرامة فهي إذن إعادة اعتبار واضحة دون التفكير في العواقب القانونية، وإن اقتصر ندمه على الاعتبارات الدينية فهي تتحقق بشدة.

❖ التحليل العام وتأويل الحالة

نبدأ بالإشارة أن في هذه الحالة الأخصائية النفسية هي من ملأت الإستمارة. نشأ المبحوث- ما عدا المناقشات لأسباب دراسة الأولاد -في أسرة خالية من الاضطرابات وهي الحالة الثانية التي لم نجد لها أي بذور انحراف بل بدت لنا الحالة متزنة ومستقيمة. ثاني حالة يستعمل فيها لفظ الرجولة مضاف إليها كلمة "كرامة"، وأول حالة يعبر عن جريمته بكلمة "صدفة" وعن آخر شيء يريد إضافته يقول لنا "أنا في الخدمة اي شيء صالح".

✓ وإن قررنا أن لا نحلل ما جاء في آخر الاستبيان من أقوال المحبوسين فهنا تجدر الإشارة بأن آخر أقوال المبحوث تثبت أنه لم يكتفِ بالقبول بالمشاركة في البحث فقط وإنما في إستعداده لتقديم المزيد. الجريمة هي إذن جريمة بالظرف بحتة، أنانية الجاني منحصرة في غريزة حب البقاء والأنومية في طبيعة فوضى القيم الإجتماعية.

تقديم الحالة رقم: 21

- السن الحالي: 26 سنة
- سن دخول السجن: 25 أو 26 سنة
- المستوى الدراسي: متوسط
- الحالة المدنية: أعزب
- آخر مهنة قبل دخول السجن: خضار
- منطقة السكن: سطيف (العلمة)
- الانتماء الجغرافي: وسط المدينة
- منطقة وقوع الجريمة: سطيف (العلمة)
- نوع الجريمة: جريمة قتل
- تاريخ وقوع الجريمة: 14 جانفي 2015
- مدة العقوبة: لم يحاكم بعد
- المدة المنقضية: دون جواب
- المدة المتبقية: دون جواب

تحليل الحالة وفقا للمحاور

- المحور الأول: التنشئة العائلية (المستوى الإجتماعي-الاقتصادي، العلاقات الأسرية والعائلية...).

المبحوث رقم واحد وعشرين (21)، مثلما ورد في الاستبيان ترتيبه "الثاني" بين سبعة "7 إخوة"؛ خمسة "5" ذكور وأنثيين "2" صنفهم كآلآتي؛ "1- 30 سنة المستوى: 3 ثانوي، المهنة: تاجر. 2- 24 سنة المستوى: 3 ثانوي، المهنة: تاجر. 3- 23 سنة المستوى: جامعية، المهنة: بطالة. 4- 20 سنة المستوى: 3 ثانوي، المهنة: خضار. 5- 18 سنة المستوى: 3 ثانوي، المهنة: بطالة. 6- 16 سنة المستوى متوسط، المهنة: بطال. 7- 15 سنة، المستوى: متوسط، المهنة: بطال، المتزوجون 2 بنت وولد" بهذا الشكل قدم لنا آخر مبحوث ضمن عينتنا المتواجدة داخل السجون أفراد أسرته.

عمر الوالد ثلاثة وستون "63" سنة "أمي"، يعاني من مرض "الروماتيزم والربو" كان ذلك يؤثر على المبحوث "كنت أشفق عليه ولا احب أن يجهد نفسه" "هادئ" الطبع لكنه كان يتناول الكحول وذلك لم يكن يؤثر على المبحوث. عمر الأم ثمانية وخمسون "58" سنة، "أمية" من وسط "ريفية" أي ليس من نفس الانتماء الجغرافي للأب "تعاني من مرض الروماتيزم... كنت أشفق عليها وأخاف عليها" نوع علاقتها (الوالد والوالدة) يصفها بـ"العادية" مع ظهور مشاكل "قليلة" وعمر المبحوث آنذاك لا يتجاوز العاشرة "10" بسبب "أغراض البيت فقط" وذلك "لم يؤثر علي، لأنها مشاكل عادية جدا" تفضيله كان للأم "لأنها أكثر هدوءا وحنان وشفقة".

عند الخطأ كلاهما كانا "يوبخاني من باب التأديب" والأسرة كانت تخرج في نزعات وعطل صيفية التي كانت بالنسبة له بمثابة الذكريات الجميلة "الخرجات والنزهات التي كنا نقوم بها" أما عن الذكريات الأليمة فتتصدر في "الأزمات التي يتعرض لها الأب (الربو، وحالات السكر) التي تذهب عقله أحيانا". أما فيما يخص علاقة المبحوث بهما، فعلى الأب كانت العلاقة "حسنة" بما أن الأب كان "حنون" وبالأم كانت العلاقة أيضا حسنة فهي "حنونة" أيضا، نفس العلاقة أي "حسنة" كانت تجمعها مع الأخوة والأخوات. العلاقات مع الأخوال والأعمام إضافة إلى الجدة والجد كانت "عادية" وكانوا لا يتبادلوا الزيارات "إلا في المناسبات".

إلا أنه عانى من التمييز في المعاملة ما بين الأطفال من "كليهما" اللذان كانا يفضلان "البنات". لكن ذلك لم يؤثر عليه "لم يؤثر في ذلك لأنهن ضعيفات أكثر من الذكور".

* لم يملأ المبحوث أي معلومة خاصة بمستواهم الإجتماعي ولم يفدنا عن مهنة الأب. في البداية قال إن تناول الأب للكحول لم يكن يؤثر عليه لكن فيما بعد ذكر ذلك ضمن الذكريات الأليمة. وإن لم نشر إلى الجدة والجد في الإستمارة فهذا المبحوث هو الأول من ذكرهما وإن كنا لا نعلم إن كانوا من طرف الأم أم الأب. ما عدا حالة الأب السيئة (المرض زائد تناول الكحول) ومرض الأم صحيا لا شيء سلبيًا يثير القلق في هذه الطفولة فالجو الأسري يبدو خاليا من الاضطرابات ومن المشاكل.

- المحور الثاني: المستوى الدراسي والثقافي (المسار الدراسي، المسار والسيرة المهنيان، والجانب الثقافي).

في الابتدائي والمتوسط كان تلميذاً "متوسطاً"، علاقته بالمعلمين "حسنة" وبالتلاميذ "عادية" دون أي مشاكل لكنه "لم يكن يحب الدراسة" ولم يتلقَ أي تشجيع أو تحفيز سواء كان معنوياً أو مادياً. فتوقف عنها بإرادته بسبب "صعوبة استيعاب الدروس" ليلتحق بالمركز المهني أين تابع تكوين في "الخبازة" وإن لم يسعد لذلك، بدأ العمل في سن الثمانية عشر "18" لكنه لم يكن يحب ذلك "عملت أول مرة في مجال تخصصي كخباز لم أحسنها لأنها متعبة كثيرا، اضطررت التوقف منها، بعدها قررت - العمل مع أحد الأصدقاء كخضار ووجدت نفسي أكثر راحة فيها".

لا يستعمل إلا اللغة "العربية" ومطالعتة "دينية فقط" ظل على ذلك المنوال في المراحل الأخيرة قبل الجريمة. لا يقرأ الجرائد والقنوات التي يتابعها بـ"العربية" والأفلام "الكوميديا والحرب" نوع الحصص هي "الأغاني" أذواقه الموسيقية "الراي والشعبي" لا يتواصل على شبكة الانترنت والرياضتين اللتين يمارسهما "إلى حد الآن الكاراتي والسباحة 26 سنة".

* لم يكن يحب الدراسة وبرغبته تركها لكنه لم يكن سعيدا بالعمل كخباز رغم أنه تابع تكوين في هذا المجال، غير نشاطه وأصبح خضاراً. وإذا قال أنه لا يزال يمارس الرياضة فذلك كونه مسجون جديد. ميوله الثقافية لا تختلف كثيرا عن الحالات السابقة إلا أنه ركز على نوع المطالعة الدينية.

- المحور الرابع: شخصية المبحوث (الحالة النفسية والصحية، نوع العلاقات، سلوك المبحوث، الجانب الاخلاقي-الديني، السوابق القضائية...).

لا يعاني من أي مرض عضوي أو نفساني وشخصيته "هادئة، إجتماعية، سهلة التأثر" وعن السوابق الإجرامية في محيطه فله أخ منحرف وهو "الأخ الأكبر" الذي سبق ودخل السجن بسبب "مشاجرة". وإن كان "قليل" الأصدقاء فالبعض منهم كان منحرفا، ابتداء من المتوسطة حيث تعلم معهم "السجائر" وعمره الثالثة عشر "13". وإن تلقى عتاب من الوالدين لم يستطع التوقف عنه "لأنني تعودت عليه

وحاولت مرارا التوقف، ولم أستطع". ثم فيما بعد صاحب من كان يتناول "الكحول" و"يخالطون العاهرات" لكنه لم يقلدهم فهو لم يكن يتناول الكحول ولا يعاشر العاهرات، ولم يسبق أن هرب أو طرد من البيت. منذ أن تعلم الصلاة في العاشرة "10" من العمر من طرف الوالدين "الأب خاصة" - الذي أدى فريضة الحج - لم يتركها. ظل يتخلق بـ"الخوف من الله وفعل الخير والابتعاد عن الظلم".

* رغم أنه سهل التأثر إلا أنه لم يتأثر بأصدقائه الذين كانوا يتناولون الكحول ويعاشرهم العاهرات، ربما ذلك يعود إلى الحالات التي كان يرى أباه عليها، أو كون الوازع الديني أقوى من أن يتبع الأصدقاء في السلوك المنحرف. بغض النظر عن الأخ الذي دخل إلى السجن بسبب مشاجرة لا شيء هنا يستدعي أو يوحي أو يشير إلى شخصية مضطربة تميل إلى الانحراف فما الذي حدث؟

- المحور الخامس: الجريمة (أحداثها، أطرافها، ظروفها، تصورات المبحوث...).

جريمة الحالة واحد وعشرين (21) هي بالضبط جريمة "الضرب والجرح العمدي المفضي للوفاة". جرت بـ"العلمة" على الساعة الحادية عشر قبل الظهر "11:00 نهاراً"، تاريخ الجريمة هو "14 جانفي 2015" سببها "مشاجرة بين تجار السوق أفضت إلى قتل أحد الأشخاص (زميل في المهنة)" إذن فمن الواضح أن العلاقة هي "زميل في المهنة" لم تكن تصفية حسابات بينهما ولم يخطط لجريمته، لم يتناول أي مخدر أو أي نوع من الكحول بل كان في كامل قواه العقلية لكن مع عبارات الضحية "escrocs" **sauvage**، وجوه الشر" التي كانت موجهة للزبائن، نشبت المشاجرة "إحتقار بعض الخضارة للزبائن بطريقة غير لائقة تماما" الأداة المستعملة "خنجر" لم تكن بحوزته وإنما أتى بها "من المتجر" فهو "لم أعود حملها" وإن حملها فـ"لأغراض العمل نقص الخضر" بينما زميله كان يحمل "خنجر" لم يكن ينوي القتل بما أن حدث "مجرد شجار بين مجموعة تجار وبسبب إحتكار البعض منهم للزبائن بطريقة غير لائقة تماماً بعدها حدثت مشاجرة بسيطة وسرعان ما تطورت إلى ضربات خنجر من طرف البعض ومنهم أنا دفاعاً وخوف على نفسي". وعن من قرر التنفيذ يصرح "لمفردى ودون قصد". يتذكر الحادثة ويرويها لنا بالتفصيل "كنت أزال عملي كالعادة في ذلك اليوم، وكان من بين الزملاء (الخضارة) من يحتكر الزبائن بطريقة غير لائقة تماماً، كما أنه لا يستحي ويقول أي شيء، ولما كان الأخ الأكبر يعمل معي في (المتجر) بالسوق فار دمه وإشتد غضبه من الموضوع فراح يناقش الجماعة في الموضوع، حتى تطور الموضوع بسرعة إلى الإعتداء من طرف أحد (الخضارة) على أخي بالخنجر، أغمي عليه ولم أدر ما أفعل، فذهبت إليه وانهلت عليه ضرب، طعنته في كتفه دون أن أقصد قتله،

جاءت الشرطة وفكت النزاع وبعد يومين أخبرونا أنا وأخي بأن الضحية قد توفيت، قلقنا وخفتنا وأصدمتنا من الحادث حتى أغمينا علي".

* الوسيلة المستعملة في الجريمة هي الخنجر أي الأداة التي يحتاجها الخضار في عمله لكنه يقول إنه لم يتعود حملها وأتى بها من المتجر. الجريمة هنا معقدة نوعا ما، تدخل فيها كل من الأخ الذي سبق وأن دخل السجن بسبب مشاجرة، وزملاء المهنة والزبائن، أحقا كان الأخ يدافع عن الزبائن وانفعل وغضب لمجرد سوء معاملة التجار لهم؟ أم هناك سببا لم يوضحه؟ المهم أن هذه الحالة تبقى ولا تخرج من نطاق جريمة الشجار بمختلف عناصرها (سب، سكين، غضب، اعتداء).

تطبيق الحالة على الفرضيات ومدى تحققها

الفرضيات الجزئية

-الفرضية الأولى: للسلوكات المنحرفة (الخمير، المخدرات، الدعارة) دورا كبيرا في حدوث جريمة الشجار. وإن كان لأخيه سوابق عدلية لنفس السبب (مشاجرة) والذي كان له دور كبير في حدوث الجريمة لكن، وبما أن عوامل الإنحراف ك(الخمير، الكحول...) لم تكن متوفرة في هذه الحالة.

➤ لم تتحقق الفرضية الأولى.

-الفرضية الثانية: تأتي جريمة الشجار كرد فعل على استفزاز الضحية (شتم، إهانة، إثارة غضب) للفاعل.

حالة استفزاز ظاهرة ومتمثلة في ضرب الضحية لأخ الجاني الذي أحس بالإهانة إضافة إلى الشتم، فالضحية طرف في الجريمة.

➤ تتحقق تماما.

-الفرضية الثالثة: حامل السلاح الأبيض يكون أكثر إستعدادا (أو تعرضا) للقيام بجريمة قتل أثناء الشجار.

سواء كان معتادا على حمل السكين أم لا فذلك اليوم هو وخصمه كانا يحملانه بما أنه وسيلة مهنتهما.

➤ تتحقق بدرجة عالية.

-الفرضية الرابعة: تحدث جريمة الشجار بسبب ظرف مفاجئ (دون سبق الاصرار والترصد، دون خلافات سابقة، بعدم وضوح نية القتل وتعد أول جريمة للفاعل).

حتى وإن كان الضحية والجاني زميلان في الشغل فلم يكن هناك خلافات سابقة ولا سبق إصرار وترصد، ولم توجد نية القتل بما أن هذا الأخير تفاجأ عند سماع خبر موت زميله، إضافة إلى هذا لم تكن له سوابق إجرامية.

➤ تتحقق بدرجة عالية.

فهل القاتل هنا شخص خطير؟

الفرضية الأساسية

جريمة قتل الشجار هي فعل متسرع (دون التفكير في العقاب القانوني) برغبة رد الاعتبار ولو مؤقتاً يتبعه الندم.

هي رد اعتبار واضح جاء سريعاً، لم يكن يفكر في العواقب القانونية كما أنه نادم كثيراً.

➤ تتحقق بصفة تامة.

❖ التحليل العام وتأويل الحالة

المبحوث رقم (21) هو المبحوث الثالث والأخير لآخر فئة سجن، متواجد داخل سجن سطيف كما تعتبر هذه الحالة أحدث حالة بالنسبة لنا من ناحية تاريخ حدوث الجريمة أي جانفي 2015.

ظهر هذا الشخص إنساناً سويّاً، مسالماً، لم نلمح فيه أي مؤشرات انحراف أو حتى عنف لكن- وقد نظلم أخاه الذي كان يدافع عن حق الزبائن حسب تصريحاته -على ما يبدو أن مصاحبة أخيه الذي له سوابق في الشجار في العمل هو من عكر الجو المهني وأدى إلى ما لا تُحْمَدُ عقباه، ولأنه سهل التأثر، تأثر بمشهد الأخ الأكبر المصاب واعتبرها إهانة وجاء رد فعله الذي انتهى بقتل.

✓ فالجريمة هنا حدثت نتيجة ظرف جد استثنائي في جو اعتبره الفاعل يمس بالمهنة واحترام الزبائن، وبالتطاول عليهم وشتهم ثم شتم والتطاول على الأخ الأكبر الذي لم يستطع التحكم في نفسه ودافع عن الزبائن مما يسمح لنا باعتبار الجاني هنا- خلافاً لأخيه الذي تعود على الشجار -مجرماً بالظرف والجريمة تبقى جريمة أنومية التي تبرهن على اختفاء المعايير والقيم في المجتمع.

الفئة التاسعة: ولاية البويرة (خارج السجن) الحالة (22)

تقديم الحالة رقم: 22

- السن الحالي: 44 سنة
- سن دخول السجن: 20 سنة
- المستوى الدراسي: ابتدائي
- الحالة المدنية: أعزب
- آخر مهنة قبل دخول السجن: حارس موقف سيارات
- منطقة السكن: البويرة
- الانتماء الجغرافي: خارج المدينة
- منطقة وقوع الجريمة: البويرة
- نوع الجريمة: جريمة قتل
- تاريخ وقوع الجريمة: صيف 1994
- مدة العقوبة: عشرون (20) سنة
- المدة المنقضية: عشرون (20) سنة
- المدة المتبقية: خرج منذ ست (6) سنوات

تحليل الحالة وفقا للمحاور

في البداية وقبل الشروع في تحليل الحالة الأخيرة المبحوث رقم اثنين وعشرين (22)، لا بد أن نشير أنها الحالة الوحيدة التي تمكنا فيها بمقابلة عبر الهاتف وذلك بعد توصيات وتدخلات، وأنها في الحقيقة الأولى وليست الأخيرة بما أننا قمنا بمكالمة المبحوث رقم (22) أي بمقابلة عبر الهاتف منذ سنتين قبل الحصول على رخصة البحث التي مكنتنا من إجراء البحث الميداني. فبالرغم من الفرق الكبير بينه وبين بقية المبحوثين كونه خارج السجن. إلا أن أهم نقطة مشتركة بينه وبين الحالات الأخرى أنها بإمكاننا تصنيفها ضمن جرائم الشجار. لذا سنحاول تحليلها بنفس الطريقة أي بإتباع نفس المحاور مع بعض الإضافات بما أن هناك تفاصيل تعرضنا إليها معه لم يسعفنا الحظ في التعرض لها مع بقية المبحوثين.

- المحور الأول: التنشئة العائلية (المستوى الاجتماعي-الاقتصادي، العلاقات الأسرية والعائلية...).

ثلاثة عشر (13) مكالمة وحوار (المقابلة) دامت من الساعة 18:41 إلى 20:34، أي بعد ساعتين بالتقريب استطعنا جمع المعطيات الآتية: بدأ بالقول "راني صريح معاك فيه بالميه أنا مانيش كيما لوخرين، نقولك غير الصبح خاطر راني سكران اليوم مكان حتى مشكل **aucun probleme** زهر والوا، درك راني مع جماعة، أو باعد نبيبيك ونحكليك كلش". كانت هذه عباراته عند أول اتصال أي عند المكالمة الأولى لكن عندما عاودنا الاتصال كان التليفون مغلق ضننت أنه يكذب علي أو غير رأيه وأنه لن يرفع السماعه مرة أخرى وأنا سنضطر لإلغاء المقابلة لكن في اليوم التالي وبعد محاولات عديدة رنّ التليفون وأخبرني ما حدث في تلك الليلة "كنت شارب داوني **la police** قتلهم إخطوني على هاديك داوني".

دخل المبحوث السجن عام "1999" وسنه لا يتجاوز العشرين "20" سنة، عند إجراء المقابلة كان أربعة وأربعون "44" أعزب، مستواه التعليمي "ابتدائي" وبالضبط "CEP" يسكن بولاية "بويرة"، عدد إخوته ستة "6" أربع "4" إناث وذكرين "2".

مهن البنات "ورشة خياطة، مديرة مدرسة، مأكثة في البيت، طالبة" أما الإخوة "واحد لديه محل والثاني **expert comptable** غير أنا لماريتش". ما عدا الطالبة، البنات الثلاث "3 مطلقات وأخ متزوج (...). كل واحد يعيش وحدوا بانين في تراب باباهم". يسكنون في حي "شعبي"، المستوى المعيشي "جيد"، يسكنون "دار عرب" وهو "مسكن خاص". مهنة الأب "فلاح عندو كلش" من طفولته كل فرد كان لديه غرفته الخاصة وكل غرفة تحتوي على كامل التجهيزات الضرورية والكماليات.

الأب توفي عام "1996" كان يبلغ آنذاك "ثمانين سنة فإيت"، الأم لا تزال على قيد الحياة تبلغ السبعة والسبعين "77" سنة "عايش معاها". طبع الأب "الشيخ كان واعر نقادروه نخافوه...". الأم "لاباس بيها شريتلهما زوج جاجات...". أما عن الإخوة والأخوات علاقته بهم قبل دخول السجن كانت عادية "normale" هما خطاوني أنا لما خطيتهومش كل مرة نجيبهم واحد يشتكي مني" إلا أنها (العلاقات) تغيرت بعد خروجه إلى الأسوأ.

أما مع الأم فعلاقته كانت وظلت "حسنة" فهي الوحيدة التي لم تتغير اتجاهه وحتى لا تقلق عليه ليلة بات في السجن أي البارحة حينما ألغى موعد المكالمة (المقابلة) اضطر للكذب "إذا ماتشوفنيش ماترقدش البارح قتلهم راني في وهران ونا في الحبس".

لم يعان من التمييز في المعاملة بين الإخوة من الأبوين لكنه كان طفلا شقيا، الأم لم تكن تعاقبه والأب بالضرب المبرح "يضربني sans pitié" كنت ندير المشاكل نضرب دراري" ذكرياته الجميلة تتحصر "كنا نروحو للواد بكري ماكاش كايين البحر" حسبه لم يعان من حرمان عاطفي وطفولته كانت "سعيدة" نوعا ما"، ومرافقته "comme tout le monde" العلاقة بالأقارب كانت عادية.

* وإن صرح أن الأب كان غير لين وأن الكل كان يخافه فيبدو أنه وحتى بعد موته لم يكن له الحب الكافي فهو لم يقل بابا بل "باباهم"، وإن اعترف أنه كان طفلا شقيا نحن نعتزف أنه لم يكن من السهل الوصول أو انتزاع كل المعطيات التي كنا نريد الحصول عليها، فمثلا لا نعلم ترتيبه داخل الأسرة، وإن صرح أن مستواهم كان جيدا لم يترك لنا الوقت في التدقيق في التفاصيل (مثلا إن كانت لهم سيارة أو أكثر، أو تجهيزات المنزل) كما أنه عندما كان يرد على الأسئلة كان يخلط بين الماضي والحاضر (الذي يتعلق بما قبل دخوله السجن والذي له علاقة ببعد خروجه من السجن).

من الواضح أن علاقته مع الأم هي علاقة كل أم ترى ابنها مهمش تحاول تعويضه، العلاقات التي حرم منها (أو حرم نفسه) كعلاقته بالإخوة والأخوات فهم وخاصة البنات أصبحن يخشين منه "البنات ولاو يخافوني".

رغم هذا فهو يقيم طفولته بطفولة سعيدة ومرافقته بمرافقة عادية وكغيره من بعض الحالات - وإن كان ذلك راجع لشقاوته - عانى من الضرب المبرح من طرف الأب. وإن لم تختلف هذه الحالة في كثير من النقاط عن الحالات التي تصغره سنا أي أنه أكبرهم إلا أننا نلاحظ استعمال كلمة احترام الوالد رغم قسوته وربما يعود ذلك كونه ينتمي إلى جيل سبق الجيل الذي وجدناه في السجن.

- المحور الثاني: المستوى الدراسي والثقافي (المسار الدراسي، المسار والسيرة المهنيان، والجانب الثقافي).

تلميذ متوسط المستوى حتى وإن لم يكن لديه أصدقاء داخل المدرسة فهو كان يحب الدراسة، تراجع مستواه إلى الضعيف مبررا "كنت منعرفش نقرا" لم يحدث أي مشاكل ومع الأطفال "كنا نروحو للواد نلعبو بالو" ترك الدراسة ولم يتابع أي تكوين. بدأ العمل مباشرة بعد توقفه عن الدراسة وكان ذلك بإرادته "17 سنة" إشتغل "manœuvre , commerçant , gargotier ... كان عندي حنوت دكلاريت فاييت بلاك مانعرفش نهدر (...) la societe ما ترحمش وتاني الدولة" أما اليوم فهو يعمل بـ "garde parking" لا يقيم أي علاقات "خدام عند روجي" يستعمل كل من اللغة العربية، الفرنسية والقبائلية، يقرأ الجرائد "الخبر، الشروق، le matin, liberté"، أنواع الأفلام إضافة إلى الأفلام الحركية "d' action" فهو يحب الأفلام "الجزائرية" والموسيقى "الشرقي، الغربي، القبائلي، الشعبي، والراي تاع بكري" مارس رياضة "boxe" من سنة 1981-1984 (...) حبستها ماكاش "Le gout" النشاطات التي مارسها "le jardinage" واليوم كذلك بما أنه يذكر كل مرة "بحيره".

* كان يحب الدراسة إلا أنه تركها باعترافه أنه لم يكن تلميذا نجيبا. كما أنه لم يفلح في التجارة باعترافه أنه لا يجيد الكلام مع الزبائن وذلك كان قبل وبعد السجن. أول من ذكر لنا الأفلام الجزائرية وذلك قد يعود كونه ينتمي إلى الجيل السابق خاصة أنه حدد نوع الراي الذي يحبه أي القديم. وبالرغم من مستواه المحدود إلا أنه يقرأ الجرائد باللغتين فهو كان يتحدث معنا باللغتين "العربية والفرنسية"، كما أنه متعدد الأنواع في الموسيقى. وهنا أيضا نلتمس لنوع من الاختلاف عن الجيل الجديد من حيث الأنواع الموسيقية، فبالرغم أن ليس لديه إلا مستوى CEP الذي يعادل اليوم شهادة التعليم الابتدائي إلا أنه يحسن

الحديث باللغة الفرنسية.

- المحور الرابع: شخصية المبحوث (الحالة النفسية والصحية، نوع العلاقات، سلوك المبحوث، الجانب الاخلاقي-الديني، السوابق القضائية...).

طبعه هادئ "Calme" لكنه يتحول إلى "عدواني كي يخلطو فيا" واليوم أصبح انطوائياً وعن علاقاته دائما قليلة سواء من الأهل أو من المدرسة أو من العمل "من لبعيد مانشتيش نقسر غير كي يستحقوني".

أول سيجارة كانت "اللف مع les garçons du quartier" تلقى عقاب من الأب "الضرب"، وإن لم يكن يطرد من البيت بدأ الهروب وعمره ثلاثة عشر "13 سنة كنت نخرج نهرب من الدار نروح عند عمامي وخوالي يجوا معاي ils savaient que mon père dramatisait les choses" بدأ الكحول في السادسة عشر "16" وذلك "في السوق تاع واحد خباها سرقناها إذا لقينا دراهم ندوهم إذا لقينا ماكلا نكلوها لقينا شراب... " لم يتلق أي عقاب أو عتاب ولم يتوقف عنه "اصبحت مدمنا" وعن المخدرات "بكري شربت بزاف la drogue الكيف كانوا يمدوه مايتباعش حبستوا ماخرجش علي كما دوا تاع les trois psychologues". الأصدقاء المنحرفون تعرف عليهم وبدأ مجالستهم في الوسط المهني وعن انحرافاتهم "كحول، مخدرات، سرقة".

في هذه الحالة الوازع الديني يكاد يكون غائبا تماماً بالرغم أن "الوالدين يصلو كنت واعر ماقدروا ليش" فهو لم يكن حتى يصوم رمضان "عمري لا صمت في الحبس صمت 60 يوم تاع الكفارة تبعت ليعرفو" وعن سوابقه العدلية "سرقة سنة سجن كنا les jeunes حكمو علينا عامين، ولات عام نحاتو la grace".

وعن حالته النفسية أو المرضية يقول "غير انا للي خرجت مريض شحال من خطرة شفت psychiatre اعطاني دوا بصح أنا مانشرربوش ما عجبنيش تاع لمرراض لعقل، ماشي حنا لمرراض لعباد ليمرضو... نهدر واش كايين" وعن سؤالنا إذا ما فعل شيئاً ما ندم عليه يقول "تدمت كي زت راني عايش على ربي لو كان ساكساوني نقولهم ماكالاش كرهت الدنيا وما فيها نلوم روعي...".

* يقول أنه قليل العلاقات لكن يبدو أن نوع علاقاته كانت مع الأصدقاء المنحرفين فحسب، حالته النفسية كانت متدهورة منذ زمن وكما يبدو أنه كان واعيا بذلك مما جعله يحاول معالجة نفسه بعرض نفسه على الأطباء النفسانيين لكن دون جدوى لدرجة أنه شبه دواءهم بالمخدر الذي لم يكن يُحَسِّنُ حالته النفسية. وعن كل ما يصدر منه من سلوك غير سوي وإن يعترف بنفسه أنه مريض فهو يضيف كل مرة أن الآخرين أي الناس هم مسؤولين عن حالته فلا يتركونه وشأنه.

- المحور الخامس: الجريمة (أحداثها، أطرافها، ظروفها، تصورات المبحوث...).

"كنا نشربو، نشربو، صرا un mal entendu de rien du tout je me rappelle pas" صرا سبان بلهدرا، هو راح زاد شرب جاني في الليل وخذعني بالموس جوزت سبعة ولا تمنيه شهور في سبيطار حسيت بلي كان حاب يقتلني أكي خرجت روحت نسلم عليه ونقولو بلي سماحتلو، ماحبش يآمن عنبالو راح نقتلو جبدي الموس بصح أنا لخدعتو".

قتل صديق "حبيبي خدعني" المكان "طريق الماشينا" كانت الساعة الثامنة ليلا "ثمانية تاع ليل" في شهر "ماشفيتش وقيل في جوان في صيف" يقول أن سبب الشجار "Pour Rien" يقول أنه كان واعيا بما كان يقوم به حتى وإن كان تحت تأثير الخمر "الشراب كي كبرنا لحقنا وين ماحبيناش نلاحقو" بينما كان يتمنى ملاقاته صديقه للحديث والتسامح معه التقاه صدفة "ما حوستش عليه جاني صدفة حبيت نتفاهم معاه" وهنا أشهر الصديق "السكين" الذي لم يكن لوحده "ماكانش وحدو تلاته ولا ربعة جيران". حكم عليه مؤبد ثم تقلص الحكم إلى "عشرين سنة" وذلك بعد الطعن، يقول "مادرتش crime crapuleux". وعن سؤالنا إذا ما كان يستحق كل هذه العقوبة يقول "عشرين سنة قليل على الروح ربي عطاها أو هو للي يديها". وعن المسؤول الآخر عن الجريمة لا يلصقها على عاتق الضحية وإنما يقول "الشراب هو للي وصلنا..." لم يكن يفكر في العقوبة لكنه اليوم نادم وخائف من عقاب الله، كما أنه يعاني من النظرة السيئة للمجتمع والأهل "لوكان غير مت انا نتنها ويتنهاو لعباد مني و la société نطلب ربي يسامحني هو تهنا ونا راني حاصل بسبتو مرانيش مزوج مارانيش مليح...نموت ليوم خير من غدوا (...). يقولو علي criminel غير لي ميعرفنيش يتعامل معاي كي يسكسو علي يخافوني ويجبدو روحهم واحد يدير غلطة الناس ما ترحموش la société" وعن اهتماماته اليوم "عندي بحيره نقعد وحدي ما نديرش المشاكل، ندير jardinage دارت الدنيا ما كان ما كان ماشي واحد يشوف همي في وجهي ça va ça va pas مايبانش (...). يهربو مني la famille، نحس بهادو صوالح، خير واحد يشرب أو يقعد في بلاستو (...). الشراب لقيت فيه دوا...ليحب يقعد معاي ولي ماحبش الله يسهل ما يخلطوش فيا برك".

* لا يذكر جيدا الشهر الذي وقعت فيه الجريمة إلا أنه يتذكر أن الجو كان فيه حارًا وأنها كانت في فصل الصيف. من جهة يرى أن الخمر هو سبب جريمته لكن فيه الحل الوحيد لحالته "ينسيني همومي". وعن ظروف الجريمة فهي مختلفة نوعا ما عن الحالات السابقة كون هناك مواجهتين بينه وبين الضحية، ففي الأولى كان الجاني هو الضحية وفي المواجهة الثانية تحول إلى القاتل، وكأنا أمام حالتين أي جريمتين. ورغم أنه استفاد من الطعن الذي خفف الحكم من المؤبد إلى عشرين "20" سنة إلا أنها الحالة الوحيدة التي يرى فيها المسجون أن كل هذه المدة قليلة بالمقارنة مع الروح الذي تسبب في إزهاقها بل يتمنى لو كان هو من مات بدلا عن الضحية "لوكان غير أنا لي مت أو هو لي قعد، راني بحال الميت".

تطبيق الحالة على الفرضيات ومدى تحققها

الفرضيات الجزئية

-الفرضية الأولى: للسلوكات المنحرفة (الخمير، المخدرات، الدعارة) دورا كبيرا في حدوث جريمة

➤ تتحقق بكل وضوح بوجود عامل الخمر والسكر.
الشجار.

-الفرضية الثانية: تأتي جريمة الشجار كرد فعل على استفزاز الضحية (شتم، إهانة، إثارة غضب) للفاعل.

حدث شتم في المرة الأولى أي في أول شجار والاستفزاز جاء نوعا ما مختلفا عن الحالات السابقة وذلك عندما ضرب الضحية الجاني وتسبب في إدخاله المستشفى للعلاج لعدة شهور، فإن جاء رد الفعل بعد مدة فالإهانة شعر بها طيلة تواجده بالمستشفى وهو ينتظر زيارة صديقه الذي لم يعره اهتماما، للضحية إذن جانب واضح من المسؤولية وإن كان يرى الجاني أن للخمر دورا لا يستهان به.

➤ في البداية كان الجاني ينوي إظهار العفو عن صديقه الذي لم يصدق ذلك بل توجس خيفة وبادر لاستعمال السكين ثانية حينها تأكد أن الصديق الذي اعتدى عليه لم يظهر أي ندم، فاشتد غضب الجاني وبادر إلى الغدر به، لذا تتحقق الفرضية بدرجة معتبرة.

-الفرضية الثالثة: حامل السلاح الأبيض يكون أكثر استعدادا (أو تعرضا) للقيام بجريمة قتل أثناء الشجار.

➤ تتحقق بما أن الجاني في المرة الثانية كان مسلحا (السلاح الأبيض).

-الفرضية الرابعة: تحدث جريمة الشجار بسبب ظرف مفاجئ (دون سبق الاصرار والترصد، دون خلافات سابقة، بعدم وضوح نية القتل وتعد أول جريمة للفاعل).

الظرف المفاجئ في هذه الحالة حدث مرتين حينما فاجأ الصديق صديقه بالضربة وتسببت في مكوث طويل بالمستشفى، والمرة الثانية حينما التقى به صدفة وبادر الضحية إلى إخراج السكين ظانا أن صديقه كان يريد الانتقام منه، فحسب الجاني هو لم يترصد لصديقه بل التقى به صدفة وإن كان يعرفه وبينهما حادث من قبل فهو يصفه بالتافه، فالنية لم تكن في القتل وإنما في الصلح الذي تحول إلى الخوف من الإصابة مرة ثانية، لكن للمبحوث سوابق عدلية وهو في مرحلة المراهقة تتمثل في مجرد سرقة قارورة خمير.

➤ بما أن بين الطرفين سوء تفاهم سابق وبما أن للفاعل سوابق عدلية ولو بسيطة، فالفرضية الرابعة تتحقق فقط بعدم وجود نية القتل وعدم ترصد الجاني لضحيته الذي يعتبره "حبيبي".

فهل للحالة الأخيرة إستثناءات تجعله مختلف عن الحالات السابقة وتجعل منه مجرماً حقيقياً؟

الفرضية الأساسية

جريمة قتل الشجار هي فعل متسرع (دون التفكير في العقاب القانوني) برغبة رد الاعتبار ولو مؤقتاً يتبعه الندم.

➤ كان الجاني يعي ما يفعله، فالجريمة أتت كرد اعتبار واضح بما أن سبق للضحية وأن اعتدى عليه وقد يكون هذا ما يفسر تقليص الحكم من المؤبد إلى عشرين سنة، لم يكن يظن أن الضحية سيحاول الإساءة إليه من جديد وإن اختلف السبب في المرة الثانية عن الأولى، فالجاني لم يكن يفكر في العقوبة إلا بعدما حكم عليه بالمؤبد، كما أنه أكثر حالة تشعر بالندم من كل الحالات السابقة خاصة أنه لم يتمكن من الإندماج في المجتمع من جديد. في هذه الحالة الفرضية العامة تتحقق بدرجة عالية ربما أكثر من سابقتها.

❖ التحليل العام وتأويل الحالة

قبل الخوض في محاولة التحليل العام للحالة التي اخترنا أن تكون الأخيرة، نُذَكِّرُ بأن اختلاف طريقة معالجتها نوعاً ما عن سابقتها يعود لوجود المبحوث خارج السجن فهو كان يتكلم عن ماضيه وعن حاضره في نفس الوقت. يعيش المبحوث اليوم- ما يتخوف منه الذين لا يزالوا في السجن- من مواجهة عدم تقبل المجتمع له وعدم إعادة إدماجه في وسط أسرته خاصة. خصوصاً أنه لم يمر إلا سنتين على خروجه من السجن عند قيامنا بالمقابلة، فهو اليوم يائس جداً وليس لديه إلا رغبة واحدة أن يتركه المجتمع وشأنه، عكس الحالات السابقة التي يحلم أصحابها بالزواج والعمل.. إلخ.. فمرارة الواقع الذي اصطدم به وقسوة المجتمع جعله أكثر واقعية ليتخلى عن فكرة الزواج بل يتمنى لو كان في مكان الضحية مما قد يفسر- وإن كان لا يصلي ولا حتى يصوم رمضان- نادماً أكثر من الناحية الدينية.

✓ إذا ما اقتصرنا على وقت حدوث الجريمة أي منذ أكثر من عشرين (20) سنة فهي جريمة أنانية أنومية لكن من الصعب تصنيفها ضمن جريمة بالظرف، لكن إذا ما أخذنا بعين الاعتبار شخصيته اليوم خاصة من ناحية الوعي والندم فقد نعتبره أنه ليس بالمجرم المعتاد.

الخاتمة

من الصعب أن نجد خاتمة تليق بهذا الفصل، أو لهذا الجزء من التحليل، سوى القول أننا تأثرنا كثيرا بأقوال المبحوثين، وتحليلهم الخاص لحياتهم، وسواء قالوا لنا الحقيقة أم كذبوا أم بالغوا فيها، فما مهمة التحليل السوسولوجي إلا تحليل ما قيل وليس الحكم على الأقوال، كما أننا لا نجد سبباً يجعل الإنسان يكذب وهو في مثل هذه الحالة أي داخل السجن، عن معاناته، عن الطفولة، عن حياته الأسرية عن آلامه، عن خيبات أماله... الخ.

حتى فيما يخص ظروف الجريمة، ليس بمقدورنا إلا تحليل ما قيل لنا، خاصة أننا لا نملك ملفات القضايا، لذا اخترنا بعض المقاطع لأقوال المبحوثين التي جاءت في آخر الاستبيان عندما سألناهم عن رؤيتهم للمستقبل.

- "الخروج من الجزائر والهروب إلى الخارج"
- "أن أحمل أولادي وأفر بجلدي من هذه البلاد الظالم حكامها وجور قانونها وزيف عدالتها".
- "هروب إلى أوروبا الشرقية وعدم التفريق بين الحلال والحرام والمسموح والممنوع لأن في الجزائر عندما تبتعد عن المشاكل تأتي لأن المجتمع لا يواجه إلا البسيط والعاقل".
- "لا يوجد قانون في هذا البلد وهذا البلد قانونه ظالم لهذا أرجو أن يصبح أحسن وشكراً".

الفصل الثامن

دراسة الحالات

(تحليل المحتوى بطريقة عرضية)

"تحليل مجموع المواضيع أو المحاور يُدَعِّم تحليل الخطاب
المنتج من طرف المستجوبين"

Raphaël Desanti et Philippe Cardon

مقدمة

بعدما تعرفنا على الحالات بطريقة فردية، وخصوصيات كل حالة على حدة، وتجاوزنا مرحلة التعاطف مع قصص حياتهم، وبغية الابتعاد عن "الذاتية" رأينا أنه من الضروري أخذ الأمور بأكثر دقة، وذلك بتكميم المعطيات لمعرفة نقاط التشابه بين الحالات أي الظروف القديمة منها كمرحلة الطفولة، مرحلة الشباب، المسار الدراسي... والظروف الطارئة ك(دوافع الجريمة، مؤشرات...). فلا ينبغي إهمال القديمة منها فقد يكون لها دخلاً في تكوين شخصية تميل للإجرام، أما الطارئة أو الجديدة فهي بمثابة العوامل التي تشكل الدوافع المباشرة لوقوع الجريمة، فحينما تجتمعان تتضاعف فرص الفعل الإجرامي فما كان علينا إلا تحليل المعطيات بشكل عرضي "transversal" مادامت تقنية تحليل المحتوى هي أيضاً دراسة مقارنة النتائج.

بيانات خاصة بالمعلومات الشخصية - الإجتماعية للمبحوثين

الجدول رقم (01): الحالة المدنية للمبحوثين

التكرار	الحالة المدنية
17	أعزب
02	متزوج
02	أرمل
01	مُتَّخِذ عَشِيقَة
22	المجموع

كما يتضح جلياً من خلال الجدول أن الفئة الأكثر تكراراً هي فئة العزاب بسبعة عشر (17) حالة، تليها فننا المتزوجون والأرامل بنفس التكرار حالتين (2) لكل فئة، إضافة إلى حالة واحدة كان فيها المبحوث يعاشر امرأة دون زواج.

التحليل

وإن كانت عينتنا صغيرة الحجم ولا تسمح بالتعميم لكن هذا مطابق لما جاءت به دراسة "دوركايم" للانتحار التي توصلت إلى أن المتزوجين أقل انتحاراً من العزاب، وبتطبيق نتائج الانتحار على الجريمة، خاصة جريمة القتل أي على دراستنا، فالمتزوجين أقل إقبالاً على الجريمة مقارنةً بغير المتزوجين.

الجدول رقم (02): المستوى التعليمي للمبحوثين

التكرار	المستوى الدراسي
01	ابتدائي
13	متوسط
04	ثانوي
03	جامعي
01	دون جواب
22	المجموع

أول ملاحظة يمكننا تسجيلها هنا هو أننا لم نجد ولا حالة لمبحوث كان فيها أمياً، أما الفئة الأكثر انتشاراً فهي الفئة ذات المستوى الدراسي "متوسط" بثلاث عشرة (13) حالة، تليها فئة الثانويين بـ أربع (4) حالات، ثم فئة الجامعيين بثلاث (3) حالات، وحالة واحدة (1) لم يدلي فيها المبحوث بمستواه. أما عن الحالة المتبقية التي كان فيها المبحوث ذو مستوى ابتدائي فهو الذي استجوبناه بواسطة الهاتف وهو اليوم خارج السجن أي أنه أنهى عقوبته، فهو يسبق الحالات المتبقية بجيل أي أنه يكبر كل عناصر العينة سناً.

التحليل

يبدو جلياً أن مستوى مبحوثينا الذين ارتكبوا جرائم القتل "جرائم الشجار" لا يقتصر على أولئك الذين لم يدرسوا أو الذين مستواهم الدراسي ضعيفاً أشار 'بوسات' إلى نفس الفكرة بقوله "هناك القليل جداً من يتمتع بمستوى عال من التعليم وسط المحكوم عليهم".⁽¹⁾ وإن كان بعدد ضئيل، هذا ما أسفرت عنه الدراسة الثانية حينما وجد 'عبد الله معاوية' 'ثلاثة (3) حالات لديهم مستوى عال ضمن أربعة وثمانين (84) حالة'.⁽²⁾

¹ - BESSETTE Jean Michel, Op Cit,p28.

² - معاوية عبد الله، المرجع السابق، ص199.

الجدول رقم (03): مهن المبحوثين

المهنة	التكرار
خضار	01
عامل يومي	01
جزار	01
عون امني	01
إداري في شركة نفط أجنبية	01
بناء	04
تاجر (أخضر وفواكه، أملايس وسجائر)	02
تاجر مخدرات	02
طالب	01
دهان	01
عامل حر	01
بائع سمك	02
ميكانيكي	01
حرفي رخام	01
حارس موقف سيارات	01
دون جواب	01
المجموع	22

تجدر الإشارة إلى أننا نقلنا المهن مثلما جاءت في أول صفحة من الإستمارة أي الجواب عن السؤال الذي يشير إلى آخر مهنة قبل دخول السجن. فكما تشير إليه الأرقام نجد أن فئة البنائين هي أكثر تكراراً بأربعة (4) حالات، تليها فئة التجار التي ارتأينا أن نفصل فيها بين التجار بصفة عامة وبين تجار المخدرات بحالتين (2)، ثم تأتي مختلف المهن الأخرى بحالة واحدة (1) لكل مهنة، إضافة إلى الطالب الجامعي بحالة (1) واحدة.

التحليل

مع التنويه أن لمهن بعض الحالات علاقة بالجريمة وبدقة أكثر مع أداة الجريمة، دون أن ننسى أن لدينا حالتين (2) لتاجري مخدرات، وهذه المهنة الأخيرة وفرت البيئة الملائمة والسبيل الأمثل الذي يجرف نحو الجريمة. أما عن المبحوثين فهم ينتمون إلى مهن مختلفة كما يتبين من هذا الجدول، لكن أغلبها حرفية مثلما وردت في الدراسة الرابعة " تنتشر جرائم العنف العلنية بالدرجة الأولى في شريحة الطبقة العاملة

(العمالة المساعدة، الخدمية، الحرفية كرد فعل للمعاناة الاقتصادية وطبيعة أعمالهم غير المستقرة والموسمية في بعض الأحيان".⁽¹⁾ وحتى نتائج الدراسات الفرنسية تشير إلى أن أصحاب جريمة القتل "أغلبهم حرفيين".⁽²⁾

حرفيين، أو عمال في الفلاحة".⁽³⁾ وأخرى تلح على أن "أغلبهم من الفئة الحرفية أو عمال ويفسر ذلك كون "تأتي تصرفاتهم مباشرة بحيث ينتقلون إلى الفعل".⁽⁴⁾

الجدول رقم (04): الانتماء الجغرافي للمبحوثين

الانتماء الجغرافي	التكرار
وسط المدينة	14
خارج المدينة	05
دوار	01
قرية	01
دون جواب	01
المجموع	22

كما يتبين في الجدول أن الأغلبية الساحقة للحالات يقطنون وسط المدينة بتكرار أربع عشرة (14) حالة، وإذا جمعنا عدد الذين يقطنون خارج المدينة أي خمسة حالات (5) زائداً الذين يقطنون بدوار بحالة واحدة (1) وحالة واحدة (1) بقرية يصبح لدينا في المجموع سبع (7) حالات من خارج المدينة، أي بمثابة ثلث العدد بالمقارنة مع الذين يسكنون في قلب المدينة.

التحليل

بغض النظر عن حالة واحدة (1) لمبحوث لم يذكر انتماءه الجغرافي، ودون الدخول في التفاصيل أكثر الحالات هم الذين يسكنون وسط المدن، ليثبت لنا مرة أخرى ما تؤكدته الكثير من الدراسات أن الجريمة تكثر في المدينة حيث تكثر فرص حدوثها ولكن إذا ما أردنا مقارنة نتائج هذا الجدول بدراسة 'دوركايم'

¹ - عطا سعاد، المرجع السابق، ص44.

² - CARIO Robert, Op Cit, p59.

³ - BESSETTE Jean Michel, Op Cit, p40.

⁴ - Ibid, p110.

فهي عكسها، بما أن هذا الأخير استنتج بأن الجريمة تكثر في الريف. وإنما تنطبق نتائجنا على دراسات أخرى منها العربية، "أغلبهم يسكنون في المدينة"،⁽¹⁾ فأشار على أن "ثلاثون (30) تمت في الريف وثمانية وخمسون (58) تمت في الحضر".⁽²⁾ في دراسة أخرى وجد أن "أعلى نسبة لجرائم العنف العنصرية ارتكبت في المحافظات الحضرية".⁽³⁾ وهذا لا يعني أننا لم نجد مثل هذه النتائج في أوساط غير العربية إذ أكدت دراسة 'ميكيلي' أن "نسبة جرائم القتل الأكثر تكرارا تحدث في المناطق الحضرية التي يكثر فيها البؤس".⁽⁴⁾

تحليل الحالات وفقا للمحاور

المحور الأول: التنشئة العائلية (المستوى الاجتماعي-الاقتصادي، العلاقات الأسرية والعائلية...).

الموضوع: المستوى الاجتماعي - الاقتصادي للمبحوث

الجدول رقم (05): نوع الحي الذي يقطنه المبحوثون

التكرار	الحي
13	شعبي
02	راقٍ
07	غير مذكور
22	المجموع

كما هو واضح من خلال الجدول البسيط رقم (3)، فأغلب عناصر عينتنا ثلاثة عشر (13) يعيشون في أوساط شعبية بالمقارنة باثنين (2) فقط اللذين كبروا في أحياء راقية، كما لدينا سبع (7) حالات لم يذكر فيها المبحوثون نوع أحيائهم.

1 - معاوية عبد الله، المرجع السابق، ص13.

2 - نفس المرجع، ص119.

3- عطا سعاد، المرجع السابق، ص47.

4 - MICHEILLI Laurent et ROBERT Philippe, Op Cit, p153.

التحليل

ثلاثة عشر من اثنين وعشرين (22/13) حالة أي أكثر من نصف العينة من المؤكد أنهم ينتمون إلى أحياء شعبية، ومن المحتمل جدا أن العدد أكثر، فليس من المعقول أن تكون الحالات المتبقية أي ما يعادل تسعة من اثنين وعشرين (22/9) حالة كلها من أحياء أكثر رُقياً فان لم تكن شعبية فقد تكون أكثر تدنيا منها إجتماعيا، وقد يكون ذلك سبب عدم ذكرها من طرف المبحوثين. فهل يمكننا الحسم منذ الآن بأن نمط الحي الشعبي هو ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة جريمة القتل وبالأخص الجريمة التي تحدث نتيجة شجار أم ذلك لا يزال مبكرا في انتظار دلالات أخرى، منها الفقر الذي أشار إليه 'ميكيلي وربطه بالوسط الحضري "يكثر فيها البؤس".⁽¹⁾

الجدول رقم (06): المستوى المعيشي للمبحوثين

الرمز	الفئة	التكرار
1	جيد	05
2	متوسط	14
3	ضعيف	01
4	دون جواب	02
المجموع		22

قبل قراءة الجدول نشير إلى أننا اعتمدنا في تحديد المستوى الاقتصادي للمبحوثين إما عن طريق الخانة التي تم وضع العلامة فيها، إما من خلال مختلف الأجوبة التي تبين ذلك إذا لم يتم وضع علامة في الخانة المناسبة لهذه النقطة، أما عندما تكون الأجوبة متناقضة حينئذ حددنا المستوى الاقتصادي الأنسب وفق ما رأيناه مناسباً استناداً إلى باقي الأجوبة التي توضح وتبين المستوى الاقتصادي للمبحوث. فنجد أن أغلب الحالات أي ما يعادل أربع عشرة من اثنين وعشرين (22/14) حالة يسجل فيها أن المستوى الاقتصادي "متوسط"، وخمس (5) حالات من المجموع تشير بأن المستوى "جيد"، حالتين (2) لم يذكر فيهما المستوى الاقتصادي ولم يكن باستطاعتنا تحديده بالضبط، لتبقى حالة واحدة فقط من المجموع (22/1) ذكر فيها المبحوث أن المستوى الاقتصادي "ضعيف".

¹– MICHEILLI Laurent et ROBERT Philippe, Op Cit, p153.

التحليل

الكثير اشتكى من النقص في الناحية المادية، مما أدى بالأغلبية إلى ترك الدراسة للعمل، أو الجمع بين العمل والدراسة، رغبة في تحسين مستواهم المعيشي. الفقر لم يكن أحد خصائص أفراد عينتنا، وحتى إن كان كذلك إلى حد ما، فليس بإمكاننا اعتباره سبباً مباشراً في انحلالهم الخلقي، لأن من بينهم من كان يتمتع بمستوى جيد ويسلك سلوكاً منحرفاً، إضافة إلى أننا علمنا من خلال الأجوبة أن الذين كانوا متوسطين مادياً كانوا يمتلكون ضروريات العيش لذا لا يمكن اعتبارهم فقراء، ولا يمكن اعتبار المستوى الاقتصادي الضئيل أحد المؤشرات المباشرة لجريمة الشجار وإنما مؤهلاً فقط تضاف إليه مؤشرات أخرى سنهاها في الجداول الآتية. نفس الشيء بينته دراسة 'معاوية' التي جاء فيها "أن أغلبهم (54) ذوي مستوى اقتصادي متوسط، (12) رفيع و(21) ضعيف".⁽¹⁾

أو ربما يرى الجزائريون المستوى المتوسط على أنه يحرمهم من كثير من الأشياء مما يشكل لديهم عقدة من طبقتهم ومن ثم قيم خاصة تصبح من ثقافتهم "يُعاشُ الفقر وينتقل على شكل شبه ثقافي في المجتمعات المحرومة، ويصوّر الاختلافات بين قيم حياة الفقير وقيم بقية المجتمع... من أجل أخذ معنى جديد أكثر "تتقيفاً" الذي يعلن من خلاله ببساطة عن حالة دونية بين الأشخاص أو بين الجماعات".⁽²⁾

الموضوع: الحياة الأسرية والعائلية للمبحوث

الجدول رقم (07): ترتيب المبحوث داخل الأسرة

الرمز	الفئة	التكرار
1	الأصغر	06
2	الأكبر	02
3	الثاني	04
4	الأوسط	03
5	الثالث	02
6	الرابع	01
7	ما قبل الأخير	01
8	دون جواب	03
	المجموع	22

¹ - معاوية عبد الله، المرجع السابق، ص13.

² - BOUTEFNOUCHET Mostefa, Op Cit, p155.

كما هو واضح في الجدول ربع العينة أي ما يعادل ستة من مجموع الحالات (22/6) كان ترتيب المبحوث فيها الأصغر سنًا ما بين الإخوة والأخوات، أما الفئة الثانية فهي ترجع إلى المبحوثين الذين كانوا يحتلون المرتبة الثانية داخل الأسرة بأربعة من مجموع الحالات (22/4)، تليها الفئة التي كان فيها المبحوث الأخ الأوسط بثلاثة من مجموع المبحوثين (22/3)، اثنين فقط من مجموع العينة (22/2) كان المبحوثان يحتلان مرتبة الأخ الأكبر، ثم نجد حالة واحدة (22/1) لكل من ترتيبه الرابع وما قبل الأخير لكل فئة، أما عن العدد المتبقي وهو يقدر بثلاث حالات من المجموع (22/3) لم نتمكن من معرفة ترتيب المبحوث داخل أسرته.

التحليل

إذا ما رجعنا إلى الفئة الأكبر عددا نجد فيها أن المبحوث هو الأصغر سنًا، وقد يعود ذلك كون الأصغر في مجتمعنا هو من يحظى بمعاملة مميزة وعادة هو أكثر تدليلا من طرف الوالدين والأم خاصة، وبالتالي يتمتع بحرية أكبر، ولا يكثر حين يوبخ عند الخطأ، وقد يُصاعف الخطأ بخطأ وهو آنذاك كثيرا ما يرى نفسه الضحية ويجد لنفسه الأعذار كعدم تفهم الوالدين وظلم الأب بالأخص.

الجدول رقم (08): طبع الأب

الرمز	الفئة	مقاطع توضيحية	التكرار
1	هادئ / طيب	- إنسان عاقل.	14
2	عنيف / متسلط	- الشعور بنقص حنان الأب وما شابه. - تكسير الأشياء لأتفه الأسباب. - عندما أراه يملكني الرعب. - إثارة المشاكل لأتفه الأسباب.	05
3	دون جواب	/	03
22	المجموع		

أغلب المبحوثين يصفون آبائهم بالشخص "الهادئ" أو "الطيب" أو بكلاهما بتكرار أربعة عشر حالة من المجموع (22/14)، خمس حالات فقط (22/5) وصفوا آبائهم عكس ذلك أي بالـ"متسلط" أو بالـ"عنيف" أو بكلاهما والثلاث حالات (22/3) المتبقية امتنعت عن الجواب.

التحليل

من الجدول نلاحظ أن في الحالات التي يمدح الأبناء آبائهم لا يضيفون عبارات مقتضبة مكلمة لأجوبتهم، أما حينما يصفونه بالعنيف أو المتسلط فهم يجدون ما يضيفون، وهذا ما يتضح من خلال الأمثلة المعبرة التي اخترناها لنبين حالاتهم المصدومة لحد الآن وبعد قطع أشواط كثيرة من حياتهم.

الجدول رقم (09): نوع عقاب الأبوين للمبحوثين

الرمز	الفئة	مقاطع توضيحية	التكرار
1	التوبيخ	- الكلام - الحوار	07
2	الضرب المبرح	- جد سلبي فالضرب لا يربي وإنما يجعل الشخص وحشا ضاريا كلما كبر . - الحالة النفسية. - انهيار نفسي. - القلق الشديد. - الإحساس بالذل. - البكاء الشديد.	09
3	دون جواب	/	06
22	المجموع		

ما يلفت الانتباه من هذا الجدول أن أغلب المبحوثين كانوا يعاقبون - وهم أطفال - بالضرب بل بالضرب المبرح بما أن كل من شطب في خانة 'الضرب' شطب في خانة 'المبرح' بتكرار تسع حالات (22/9)، سبعة (7) لم يشتكوا من الضرب، وستة (22/6) نجهل فيما إذا كانوا يتلقون عقابًا وبالتالي نوع عقاب آبائهم لهم.

التحليل

وهذه ثاني مرة بعد الجدول الثامن، حينما تذكر الأمور الايجابية يقل التعليق فيها والعكس صحيح، فالذين كانوا يتلقون الضرب لا يزالوا يتذكرون الأيام اليوم ويعبرون عنها بمرارة، وما العبارات السالفة الذكر في الجدول أعلاه إلا أمثلة عن ذلك وإن لم نحدد أيًا من الأبوين فلأننا علمنا سابقًا عند تحليل الحالات بطريقة طولية أن الأغلبية الساحقة كانت تتلقى الضرب من طرف الأب.

الجدول رقم (10): نوع علاقة المبحوث بالأب

الرمز	الفئة	مقاطع توضيحية	التكرار
1	عادية	/	03
2	جيدة	- يحبني بزاف - كان مدلني	11
3	سيئة	- كنا لا نتفاهم إطلاقاً - لا يحبني بزاف	04
4	دون جواب	/	04
22	المجموع		

نصف الحالات بالضبط إحدى عشر حالة (22/11) يصفون علاقتهم بالأب بالـ"جيدة"، بالمقارنة مع الذين يصفونها بـ"السيئة" نجد أربع حالات (22/4) فقط، أما الـ"عادية" فهم ثلاث (22/3) حالات والبقية أي ثلاث (22/3) حالات لم يجيبوا عن السؤال.

التحليل

خصّصنا جدولاً يتعرض إلى علاقة المبحوثين بالأب دون التعرض إلى علاقتهم بالأم، ذلك كون أغلبيتهم قد أشاروا إلى طبع الأم الحنون والأقل قسوة عند العقاب من الأب. لكن وما نلاحظه هو أن عكس ما كنا نتوقعه فضمن الحالات المصدومة من الأب- وأن كان ذلك لا يتماشى مع الجدول السابق -حيث أكثرهم أشاروا بأنهم كانوا يتلقون الضرب المبرح من الأب، فهم لا يحملون الحقد إزاء آبائهم كونهم يفسرون ذلك أو يرجعونه إلى سلوكهم المنحرف أو طبعهم الصعب الشقي وهم أطفالاً، كما قد يعود إلى كونهم داخل السجن قد يشناقون حتى إلى الأب المتسلط. دون أن يفوتنا بأن هذه النتائج تتماشى مع الجدول رقم (8) أين القليل فقط أربع (4) منهم اشتكوا من طبع الأب السيئ. وهذا لقياس سلطة الأولياء مثلما أشارت إليه دراسة 'روبارت كاريو'؛ 'في الحالة الإجتماعية الأولياء وقدراتهم في تطبيق السلطة'.⁽¹⁾

¹ - CARIO Robert, Op Cit, p101.

الجدول رقم (11): نوع العلاقة بين والديّ المبحوث

الرمز	نوع العلاقة	مقاطع توضيحية	التكرار
1	عادية	- مناقشات قليلة. - مشاكل بسيطة. - مشاكل تخص أعراض البيت.	08
2	جيدة	/	05
3	متوترة	- مشاكل دائمة. - العصبية الشديدة للأب. - كنت أرى الوالدة مظلومة.	03
4	دون جواب	/	06
22	المجموع		

من بين اثنتين وعشرين حالة لدينا ثمانى (8) حالات تنتمي إلى الفئة الأولى أي المبحوثين الذين قالوا بأن العلاقة بين الوالدين كانت "عادية"، خمسة (5) فقط يصفون علاقتهم بـ"الجيدة"، ثلاثة (3) منهم يعترفون أن علاقتهم كانت "متوترة" وبقية العينة أي ستة (6) امتنعوا عن الإجابة.

التحليل

من المقاطع المأخوذة يتضح أن من وصفوا علاقة الوالدين بالـ "عادية" هي لم تكن خالية من المشاكل القليلة التي أغلبها مادية، والذين وصفوها بـ"الجيدة" لم يذكروا لنا أي أقوال لوصف تلك العلاقة، أمّا الذين عانوا وهم أطفالاً مشاكل بين الأب والأم أغلبها كان السبب فيها الوالد وطبعه وهذا ما يتماشى مع الجدول رقم (8).

الجدول رقم (12): تفضيل أحد الوالدين على الآخر

الرمز	الفئة	مقاطع توضيحية	التكرار
1	الأم	<ul style="list-style-type: none"> - إذا ما تشوفنيش ما ترقدش. - الجنة تحت أقدام الأمهات. - أمي أقرب إلى قلبي من الجميع. - عزيزة وغالية. - لأنها دائما كانت معي وتدعمني باستمرار. - كانت تفهمني وأفصي لها عن مشاكلي. - لأنها أكثر حنانًا وشفقةً. 	12
2	الأب	<ul style="list-style-type: none"> - لأنه صديقي. - لأن أبي مدللني. 	02
3	ليس هناك تفضيل	<ul style="list-style-type: none"> - لأن الله أمرنا بطاعة الوالدين. 	06
4	دون جواب	/	02
22	المجموع		

قد يقول القارئ إنه لم يكن من الداعي طرح هذا السؤال بما أن الجواب يكاد يكون معروفًا، لكن ليس على الباحث الاجتماعي التسليم بالبداهيات، فبعدما كنا شبه متأكدين أن ولا أحد من المبحوثين سيقول بأنه كان يفضل الأب، لكن ظهر خلافًا لتوقعاتنا فاثنتين ذكرا أنهما كانا يفضلان الأب على الأم، كما لدينا ستة (22/6) لم يكن لهم تفضيل بين الأب والأم، بعد غض النظر عن المبحوثين الذين لم يجيبوا فاثنا عشر (12) منهم كانوا يفضلون الأم.

التحليل

وإن كان عدد الذين يفضلون الأب عدد صغير، فعدد المبحوثين الذين لم يكن لهم تفضيل عدد لا بأس به، أما الذين يفضلون الأم فذلك لا يحتاج إلى تعليق، فمن طبيعة الأم أنها أكثر حنانًا وعفويةً في اظهار الأحاسيس الايجابية أو الجميلة بالمقارنة مع الأب حتى وإن كانت تضربهم.

الجدول رقم (13): نوع علاقة المبحوث بالإخوة والأخوات

الرمز	الفئة	التكرار
1	جيدة (حسنة)	12
2	عادية	04
3	سيئة	02
4	دون علاقات	01
5	دون جواب	04
	المجموع	22

أغلب المبحوثين يصفون علاقتهم بالإخوة والأخوات بالـ"جيدة" (22/12)، أربعة (4) بالـ"عادية" واثنين (2) بالـ"سيئة"، واحد فقط ينفي أي علاقات "دون علاقات"، وأربعة (4) حالات المتبقية لم يشيروا إلى أي نوع من العلاقات.

التحليل

إذا ما تركنا فئتي الحالات التي لم تجب عن السؤال والفئة التي زعم فيها المبحوثون أن العلاقات كانت دون مشاكل مع الإخوة والأخوات، وجمعنا الفئات الثلاث المتبقية؛ السيئة، العادية، ودون علاقات، فيصبح لدينا سبعة (7) حالات لعلاقات غير جيدة مقارنة باثنى عشر (12) حالة علاقات جيدة، أي أن العلاقات الجيدة تفوق بكثير العلاقات غير الجيدة أو العادية، باعتبار هذه الأخيرة لا سيئة ولا جيدة، لكن لا شيء يشير بأن الذين امتنعوا عن الجواب كانت العلاقة بينهم وبين الإخوة والأخوات الجيدة. المهم أنه لا ينبغي إهمال دور الأسرة في بنية شخصية الفرد إجتماعيا "تقدم الأسرة للطفل الاعتراف به... لها قيمة خاصة في تطور الطفل، وتتطلب العلاقات مع الإخوة والأخوات... وهذه التجربة تأتي عليه بالنفع في العلاقات الأكثر تعقيدا خارج الأسرة...".⁽¹⁾

¹ - تافت دونالد، ترجمة: سوس زكي، المرجع السابق، ص230.

الجدول رقم (14): علاقة أسرة المبحوث بالأقارب (الأعمام والأخوال)

الرمز	القربة	الأعمام	الأخوال
	الفئة	التكرار	التكرار
1	جيدة	10	12
2	عادية	08	07
3	سيئة	02	02
4	ليست هناك علاقة	01	00
5	دون جواب	01	01
	المجموع	22	22

فرق ضئيل بين علاقة أهل المبحوث بالأعمام والأخوال، وإن اتسمت هذه الأخيرة بنوع من الأفضلية، حيث نجد فئة العلاقات "الجيدة" عند الأخوال (12) تفوق بعددين نظيرتها "الأعمام" (10)، والعادية تقل بعدد واحد عند الأخوال (7) مقابل (8) عند الأعمام، والسيئة بنفس العدد (2)، ودون علاقات نجدها مع الأعمام ولا نجدها مع الأخوال، ومبحوث واحد امتنع عن إعطائنا نوع العلاقات من الناحيتين.

التحليل

الشيء الوحيد الذي بإمكاننا استنتاجه من هذا الجدول كون العلاقات مع أهل الأم أحسن من العلاقات مع أهل الأب وإن كان بقليل، مع لفت الانتباه أنه حتى الذين أشاروا في الفصل السابق إلى العلاقات الجيدة أو العادية سواء كان ذلك مع أهل الأم أو أهل الأب في بعض الحالات ذكروا أن زيارتهم لم تكن إلا في المناسبات وهذا لا يدل على حسن العلاقات وإنما على العلاقات الضيقة والمحدودة.

الجدول رقم (15): الذكريات الجميلة والذكريات الأليمة للمبحوثين

الرمز	الفئة	مقاطع الذكريات الأليمة	التكرار	مقاطع الذكريات الجميلة	التكرار
1	نعم	- كثيرة. - معاملة الأب القاسية. - يقعدوا في قلبي. - موت الأخ الأصغر.	07	- كي بابا شرالي سيارة. - عندما يذهب الأب إلى العمل في الجزائر العاصمة ويغيب. - كنت نحب وحدة جوزت معاها سنين ما تنتساش. - الذهاب إلى الخارج رفقة العائلة. - توجد كثير. - حنان الأم والأخت ومحبة الإخوة. - الحصول على البكالوريا لي وإخوتي.	16
2	لا ذكريات	/	05	/	01
3	دون جواب	/	10	/	05
		المجموع	22	المجموع	22

*لا بد من الإشارة قبل أي قراءة أو تحليل بأن هدفنا من وراء هذا الجدول ليس المقارنة بين الذكريات الجميلة والذكريات الأليمة للمبحوثين وإنما لمعرفة ما الذي يؤثر أكثر عندما يكون المسجون بعيداً عن الحياة الإجتماعية خاصة الأسرية منها.

فبالنسبة للشطر الأول من السؤال (الذكريات الأليمة) نجد أن المجموعة الأكبر هم الممتنعين عن الجواب بعشر حالات (22/10) والمجيبين بسبع حالات (22/7)، وبالنسبة للفئة الأخيرة لنفس الشطر من السؤال الذين أجابوا بـ"ليس هناك ذكريات أليمة" لدينا خمس حالات (22/5). أما المبحوثين الذين لم يترددوا في استرجاع أشياء جميلة من ذاكرتهم ورجبوا مشاركتنا أياها فهم الأغلبية بتكرار ستة عشر حالة (22/16)، والذين لم يعطوا أي جواب فهم خمسة (22/5)، ومسجون واحد (22/1) فقط من مجموع حالاتنا صرّح بأن ليس لديه ذكريات جميلة.

التحليل

علماً أن المبحوثين في الشطر الأول هم أنفسهم في الشطر الثاني لم يتغيروا، ما يلفت انتباهنا في النتائج هو عدد المبحوثين الذين أجابوا عن الشطر الأول من السؤال المتعلق بالذكريات الجميلة الذي يفوق بكثير عدد الذين أجابوا عن الشطر الثاني الذكريات الأليمة، وهو أكثر من الضعف، وذلك كون المسجون

عندما يكون بعيدا عن الأهل ومعزولاً عن حياة خارج عن السجن ومحروم منها يرى ما فاتته من الأشياء الجميلة، ويتذكر الذكريات التي أثرت فيه إيجابيا والتي يفقدها أكثر مما يتذكر الأشياء الأخرى، وهذا لا يعني أنهم لم يعيشوا أشياء غير جميلة أو ليس لديهم ذكريات أليمة إلا أنهم في وضعهم يتحسرون على ما ضيعوه من نَعَمٍ، ربما لأنهم لم يعرفوا قيمة الأشياء البسيطة الجميلة إلا حينما حرّموا منها، وأذّ امتنعوا عن ذكر الأشياء الأليمة أو المحزنة واكتفوا بذكر الجميلة فلربما لأنهم اليوم يستأنسون بالماضي الجميل حتّى وإن كان مجرد حياة أسرية عادية.

المحور الثاني: المستوى الدراسي والثقافي (المسار الدراسي، المسار والسيره المهنيان، والجانب الثقافي)

الموضوع: المسار الدراسي

الجدول رقم (16): ظروف دراسة المبحوثين

المؤشر رقم المبحوث	يجب الدراسة	تقييم مستوى المبحوث	تلقي تشجيعات	مشاكل دراسية	الجمع بين الدراسة والعمل
1	يجب	متوسط	دون جواب	دون مشاكل	دون جواب
2	لا يجب	متوسط إلى ضعيف	دون جواب	دون مشاكل	دون جواب
3	دون جواب	متوسط إلى ضعيف	دون جواب	مشاكل	14 سنة
4	يجب	متوسط إلى ضعيف	دون جواب	مشاكل	دون جواب
5	يجب	من متوسط إلى جيد	دون جواب	دون مشاكل	17 سنة
6	دون جواب	جيد ضعيف ثم متوسط	دون جواب	مشاكل	16 سنة
7	دون جواب	دون جواب	دون جواب	دون مشاكل	دون جواب
8	دون جواب	متوسط	دون جواب	دون مشاكل	17 سنة
9	يجب	متوسط	تلقي	مشاكل	دون جواب
10	يجب	متفوق	تلقي	دون مشاكل	11 سنة
11	لا يجب	ضعيف	لم تلقي	مشاكل	دون جواب
12	يجب	متفوق	تلقي	مشاكل	10 سنوات
13	يجب	متوسط	تلقي	دون مشاكل	مبكرا
14	يجب	متوسط	دون جواب	دون مشاكل	18 سنة
15	دون جواب	متوسط	دون جواب	دون مشاكل	18 سنة
16	يجب	متوسط	تلقي	دون مشاكل	نعم دون ذكر السن
17	يجب	متفوق إلى متوسط	تلقي	مع زميل	نعم دون ذكر السن
18	لا يجب	متوسط	تلقي	دون مشاكل	14 سنة
19	يجب	متفوق	تلقي	مشاكل بالثانوية	نعم دون ذكر السن
20	لا يجب	متوسط	تلقي	دون مشاكل	دون جواب
21	لا يجب	متوسط	لم يتلقى	دون مشاكل	18 سنة
22	لا يجب	متوسط إلى ضعيف	دون مساعدات	دون مشاكل	18 سنة

- نصف العينة أي ما يعادل أحد عشر (22/11) مبحوثا يقولون إنهم كانوا يحبون الدراسة، فنجد ضمن تصريحاتهم من يقول "العلم نور والجهل ظلام"، وآخر يرى أن الدراسة أو العلم يشكل "الجسر الوحيد لحياة أفضل"، وثالث يرى أن الدراسة "تمثل مستقبلا مشرفا". أما عن الفئة التي صرّح فيها المبحوثين

على أنهم لا يحبون الدراسة فهم يشكلون ربع العينة أي ست (22/6) حالات، وبقيّة العدد أي خمس (22/5) حالات لم يعطوا أي جواب.

- أمّا عن تقييم مستواهم الدراسي فنجد أن أغلبيتهم بدؤوا دراستهم في "الابتدائي" بمستوى متوسط والذي تدهور إلى مستوى ضعيف في الطور المتوسط، ستة (6) كانوا متفوقين أو جيدين في الابتدائي، اثنان (2) منهم تدهور مستواهما إلى المتوسط أو إلى الضعيف، واحد فقط من المبحوثين لم يجب عن هذا السؤال وواحد كان مستواه ضعيفاً.

- وعن سؤالنا إذا ما تلقوا تشجيعات أو مساعدات أيا كان نوعها "مادية أو معنوية"، نصف عدد المبحوثين فقط من أجاب عن السؤال، من بينهم ثلاثة (3) مبحوثين يشكون من عدم تلقيهم أية مساعدات "ليس لدي من يحفزني" وهو المبحوث رقم 13 الذي جعل من هذا مشكلاً فسّر به عدم حبه للدراسة، أمّا عن بقيّة العينة أي تسع (22/9) مبحوثين الذين تلقوا مساعدات فأكثرها كانت من الوالدين، ثلاثة من طرف "الأب والأم"، ثلاثة من طرف "الأب"، وواحد من طرف "الأم" فقط، واحد من طرف "الإدارة والمدير"، وواحد من طرف "الإدارة".

- وعن أهم سؤال والمتعلق بسلوكهم أثناء الدراسة أي إذا ما كان لديهم أو تسببوا في مشاكل في أحد أطوار الدراسة، نجد نصف العينة أي أحد عشر (22/11) من مجموع العينة كان الحال كذلك، وعن نوع تلك المشاكل لدينا أغلبها تتمحور حول "العلاقة السيئة بالاساتذة" أو "العلاقة السيئة بالزملاء" إلى حد "الشجار والضرب وتدخل الشرطة" وواحد فقط يشتكي ويقول إنه كان ضحية المحسوبية "التعامل بالفروق من طرف الاساتذة" مثلما عبر عليها.

- طرحنا سؤال إذا ما اضطروا إلى ترك الدراسة من أجل العمل أو العمل وهم يدرسون في نفس الوقت؛ فكانت النتائج كالتالي؛ خمسة عشر (22/15) حالة أي أكثر من نصف العينة جاءت أجوبتهم في نفس السياق فمنهم من قال "أسباب عائلية"، والثاني صرّح "من أجل المصاريف الخاصة"، آخر يقول لـ"شراء الملزمات وحتى الكماليات"، وعبر آخر بـ"للخلاص من المعيشة الميزيرية" أي أنهم تركوا الدراسة والتحقوا بالحياة المهنية، وفي حالات أخرى عملوا وهم يزاولون دراستهم وفي سن مبكر من سن العاشر (10) إلى سن الثامنة عشرة (18).

التحليل

جمعنا خمسة من الأسئلة المتعلقة بنفس الموضوع إلا وهو "المسار الدراسي" في جدول واحد، لأن لها علاقة تسلسلية وتتابع منطقي وتشابك، فوجدنا - بغض النظر عن بعض الإستثناءات - أنّ جميع حالات

المبحوثين الآتون من أوساط إجتماعية-اقتصادية متوسطة فضلوا العمل على الدراسة، وهناك من حاول في سن مبكر التوفيق فيما بينهما إلا أنهم- سواء تلقوا تشجيعات في المجال الدراسي أو لم يتلقوا- انتهوا باختيار العمل على الدراسة، حتّى ان كانوا يرون في العلم أمل أو وسيلة لحياة أفضل إلا أنهم في الأخير تركوا الدراسة تماماً للتفرغ لميدان الشغل. ولمحاولة معرفة إذا ما كان ذلك بسبب عدم حبهم للدراسة أو لمستواهم الضعيف استفسرنا عن مدى تعلقهم بالدراسة، فوجدنا أن الأمور لم تكن بهذا المنطق، إذ منهم من كان يحب الدراسة وأغليبيتهم كان مستواهم متوسط أو جيد ثم تدهور، وفي نفس الوقت لا يمكن أن ننكر أن نصف أفراد العينة كانت لهم مشاكل أثناء دراستهم أي داخل مؤسساتهم الدراسية. لذا ركّز 'دوركاييم' كثيرا على المسألة الدراسية، ويرى في المدرسة المقر الأفضل لإعادة بناء الوحدة الفكرية والإجتماعية".⁽¹⁾

"المؤشرات بالنسبة للذكور تبدأ بالتسرب المدرسي، السلوك العنيف، تناول المخدرات... اضافة إلى مجالسة الفرق غير الإجتماعية".⁽²⁾

الموضوع: المسار والسيرة المهنية

الجدول رقم (17): متابعة تربص

الرمز	الفئة	التكرار
1	تابع	10 لكن...
2	لم يتابع	04
3	دون جواب	08
المجموع		22

جاء هذا السؤال لمعرفة ما إذا أعطى المبحوث لنفسه أو أُمنَحَتْ له فرصة تكوين خارج الدراسة قبل توجهه إلى ميدان العمل، فبغض النظر عن الثمانية (22/8) الذين لم يجيبوا عن السؤال وجدنا عشرة (22/10) تابعوا تربصاً معيّنًا وذلك في مختلف التخصصات، وأربعة (22/4) لم يتابعوا أيّ تربص.

¹ – ETIENNE Jean et autres, Op Cit, p133.

² – CARIO Robert ,Op Cit, p70.

التحليل

يجب أن نشير هنا أن حتى الذين تابعوا تربية في الحلاقة أو في الخباز أو في النجارة أو في الميكانيك... لم يكمل أغلبيتهم التبرص لنفس السبب "العمل" كما جاء في تصريحاتهم، وإن أكملوه لم يشتغلوا فيه "نقص المدخول" حسب تعليل أحدهم. وككل مرة نجد المال وحب تحسين الأوضاع المعيشية من "ضروريات إلى كماليات" مثلما عبرَ عنها مبحوث سببا كافيا للتخلي عن الدراسة.

الجدول رقم (18): الجو المهني

الرمز	الفئة	التكرار
1	دون مشاكل	06
2	مشاكل	04
3	دون جواب	12
المجموع		22

أما عن المجال المهني حيث أوجزنا في عدد المهن التي مارسها المبحوث وعمّا إذا كانت تَسببَتْ له في مشاكل، وجدنا أن أغلبيتهم لم يجيبوا عن السؤال، والأقلية ادَّعوا أنه لم تكن لديهم مشاكل، والفئة التي اعترف فيها المبحوثون بأنه كانت لديهم مشاكل لا يتعدى عددهم الأربعة (4) وجاءت الأسباب حسب التبريرات الأربع كالاتي: "متعبة وغير كافية"، "نقص المال"، "طرد الشرطة"، "يعيطوا بزاف".

التحليل

لا بد من الإشارة هنا بأن هذا السؤال أي إذا ما كانت للمبحوث مشاكل مهنية قد اقترن بسبب تغيير المهنة، وبالتالي نفهم من أن نوع المشاكل لم تكن تلك التي توقعناها، بل كانت إما المدخول الذي لم يكن كافيا أو بسبب الشرطة التي كانت تطارده في الشوارع عندما كان يبيع في غير السوق الرسمي، وإمّا مع الرؤساء الذين كانوا يصرخون عليه فهذه المشاكل كانت بمثابة الأسباب التي جعلتهم لا يستقرون في شغل واحد.

الموضوع: الجانب والمستوى الثقافي

الجدول رقم (19): الأذواق الغنائية للمبحوثين

الرمز	الفئة	التكرار
1	الشعبي	10
2	الراي	12
3	الشرقي	02
4	القبائلي	03
5	Rap	01
6	غناء الملاهي	01
المجموع		29*

* عدد الأجوبة يفوق عدد العينة لأن السؤال متعدد الأجوبة.

لنجد أن النوع الأكثر تكرارا هو نوع "الراي" بأربعة عشر (14) تكرارًا، يليه نوع "الشعبي" باثني عشر (12)، القبائلي بثلاثة (3) و"الشرقي" باثنين (2) فقط وكل من "الراب" و"غناء الملاهي" بتكرار واحد (1) فقط.

التحليل

جاء هذا السؤال وغيره من الأسئلة المتعلقة بالأذواق الفنية أو ميول المبحوث الثقافية رغبة الاقتراب أكثر فأكثر من شخصية المبحوث، وها نحن نرى أن الأغلبية تميل إلى الاستماع إلى نوع "الراي" و"الشعبي" و"القبائلي" للناطقين بها. ومهما استصغرنا الأمور ف"لأن الإنسان يأخذ من محيطه الثقافي طريقة النظر للأشياء، في التفكير، وفي التصرف... ابن العامل اليومي وابن الأستاذ لا يستعملان نفس اللغة، لأن من الممارسات المختلفة والشفاهية الخاصة ستتكون لديهم تجارب مختلفة... ينشأ الطفل في عائلة بوجوازية بطريقة تعدده لأن يكون غير ابن الطبقة العاملة الذي يستعمل لغة مختلفة".⁽¹⁾

¹ – BESSETTE Jean Michel, Op Cit, p87.

الجدول رقم (20): نوع الأفلام والحصص المتابعة من طرف المبحوثين

الرمز	فئات الأفلام	التكرار
1	الحركية	05
2	الهندية	02
3	الكوميدية	01
4	القتالية	01
5	المصارعة	01
6	العلمية	01
7	الإجتماعية	01
8	العربية	01
9	الجزائرية	01
10	الرعب	01
11	الدراما	01
12	التاريخية	01
13	الدينية	01
14	الحربية	01
15	التركية	01

* لم نحسب مجموع هذا الجدول لأن المجموع هنا لا يهمنا ولا يفيدنا في شيء، بل ما يهمنا هو التكرار الذي لم نحسب نسبته المئوية.

الرمز	فئات الحصص	التكرار
1	حصص تثقيفية / National Geographical	5
2	أشرطة الحيوانات	01
3	حصص ترفيهية	01
4	حصص رياضية	01

احتلت الأفلام "الحركية" أي "d'action" مثلما كتبوها الصدارة، تلتها الأفلام "الهندية"، ثم بقية الأنواع بتكرار واحد. أما الحصص ف"الأشرطة الثقافية" هي ما تكرر أكثر، ونوع الحصص المتبقية بتكرار واحد فقط.

التحليل

كنا نتوقع أن تكون الأفلام الحركية هي الأكثر تكرارا، لكن لم نتوقع أن تحتل الأفلام الهندية المرتبة الثانية ضمن أذواق المبحوثين لنوع الأفلام. وفيما يخص الحصص لا ندري إن كان ذلك للفت انتباهنا أو صدقاً منهم، إذ يبدو أن المبحوثين يميلون إلى الحصص التثقيفية أكثر من باقي الحصص، كما نود أن نشير أننا وجدنا أنّ الكل عبّر عن ميوله وشاركنا أيّها ما عدا حالة واحدة فقط. وعن أثر البرامج يرى أحد علمائنا أنّ "المشرفون على البث يختارون البرامج الصادمة للمتفرجين، أين يبتذل العنف وتبطل القيم المغروسة في المدرسة والعائلة، فتتمو محفزات الجريمة مبكرا عند بعض الأطفال والمراهقين بخضوعهم لضغط تلفزيوني غير مراقب".⁽¹⁾

الجدول رقم (21): ممارسة الرياضة

الرمز	الفئة	التكرار
1	كرة القدم	04
2	رفع الأثقال	02
3	الفنون القتالية	02
4	الملاكمة	02
5	العدو الريفي	02
6	السباحة	01

وإن كان ذلك قبل دخولهم السجن وجدنا أن ممارسة الرياضة هي أيضا تعد من اهتمامات المبحوثين، بغض النظر عن المبحوثين الذين ذكروا أنهم يمارسون الرياضة دون ذكر نوعها، وجدنا أن كرة القدم كانت الرياضة الأكثر ممارسة بعدد أربع حالات (22/4)، تليها رياضة رفع الأثقال والفنون القتالية والملاكمة والعدو الريفي بنفس التكرار حالتين (2) لكل نوع.

التحليل

ليس لدينا ما نحله هنا وإنما التساؤل إذا ما كانت ممارسة نوع معين من الرياضات كالملاكمة ورفع الأثقال والفنون القتالية سبب في اكتسابهم نوع من الثقة في النفس والبنية الجسدية القوية التي ساعدتهم

¹ – BENSALAH Mohamed, Op Cit, p7.

في ارتكاب الجريمة؟ ولذي يتساءل إن كان الذي تسبب في القتل بلكمة هو من كان يمارس الملاكمة فالجواب لا.

المحور الثالث: الحياة الزوجية بالنسبة للمتزوجين

الجدول رقم (22): ظروف الزواج

الحياة الزوجية	طريقة معاملة الأطفال	طريقة معاملة الزوجة	عدد الأطفال	عمل الزوجة		طريقة الزواج	السن	المبحوث
				قبل الزواج	بعد الزواج			
سعيد	صارمة ولينة	دون جواب	3 أطفال	توقفت عن العمل	تعمل معه	عن حب	دون جواب	1
سعيد	دون جواب	لينة	دون أطفال	توقفت عن العمل	تعمل (خياطة)	تقليدي	28 سنة	2

* لم يكن ضمن عينتنا سوى مبحثين متزوجين، فلم يكن من داعٍ لحساب المجموع.

لم يكن بإمكاننا أيضاً استخراج إلا القليل من المعطيات المذكورة في الجدول، ورغم اختلاف المبحثين في نوع الشخصية، إلا أننا نلاحظ أن ذلك لم يمنع من اكتشاف بعض نقاط التشابه.

تزوج كلاهما من امرأة عاملة، وإن كانت الأولى تشتغل معه في نفس المؤسسة والثانية كانت تعمل بالبيت إلا أن الاثنتين توقفتا عن العمل. زواج المبحث الأول كان عن حب والثاني بطريقة تقليدية. الأول كان له ثلاثة أطفال (بنت وولدين) يعاملهما حسب الظروف والمواقف (بلطف، بصرامة)، أما الثاني فلم يكن لديه أطفال بما أنه لم يتم سنة على زواجه ودخل السجن وكما عبر بنفسه عن ذلك "ماكتبش المكتوب". أما عن معاملتهما لزوجاتيهما فالأول لم يقل شيئاً والثاني بطريقة "لينة" لكن إن أخطأت يعاقبها "بسقله واحدة مانزدهاش".

التحليل

لم تكن لدينا ضمن حالاتنا إلا حالتين لمبحثين متزوجين، فلم تسمح لنا بالذهاب بعيداً في التحليل، لذا نكتفي - وحسب تصريحاتهما - أنهما الاثنتين كانا سعيدين في زواجهما، ولا شيء في هذا الجانب كان يستدعي أو يثير الانتباه والذي قد يسوق إلى شخص ليس لديه ما يشده في الحياة الزوجية أو الأسرية. التشابه أيضاً يكمن في أن كلا الزوجتين توقفتا عن العمل بعد الزواج رغم أن طريقة الزواج مختلفة.

المحور الرابع: شخصية المبحوث (الحالة النفسية والصحية، نوع العلاقات، سلوك المبحوث، الجانب الاخلاقي-الديني، السوابق القضائية...).

الموضوع: سيرة المبحوث

الجدول رقم (23): طبع المبحوث وهو طفل

الرمز	الفئة	التكرار
1	شقي	08
2	مطيع	08
3	غير منكور	06
المجموع		22

اندهشنا قليلاً في كل مرة كان يعترف فيها المبحوث أنه كان طفلاً مشاغباً، لكن هذا لم يمنع من وجود آخرين قالوا إنهم كانوا أطفالاً مطيعين وذلك بنفس التكرار ثمانية (8) لكل فئة، أما عن الحالات الستة (6) المتبقية فهم لم يحددوا ذلك.

التحليل

وبما أنه تساوت الأرقام بين من كانوا مطيعين ومن كانوا أشقياء فليس بإمكاننا الحكم بأن طبع المبحوث وهو طفل هو ما حدّد لديه الإستعدادات التي أهلته لارتكاب جريمة قتل، أو بالأحرى في اكتساب شخصية عنيفة عدوانية مؤهلة لهذا النوع من الجرائم.

الجدول رقم (24): الفرار من البيت

الرمز	الفئة	مقاطع توضيحية	التكرار
1	نعم	- نروح عند أعمامي وأخوالي. - مشاكل عائلية. - عندما أفعل مشاكل. - إلى الحديقة والمسجد. - إلى وهران	07
2	لا	/	14
3	دون جواب	/	01
المجموع			22

أغلب المبحوثين؛ أربعة عشر (22/14) يقولون إنهم لم يكونوا يفرون من البيت، ولمختلف الأسباب كان سبعة (22/7) منهم يفرون، ومبحوث لم يذكر لنا شيئاً بخصوص هذا السؤال.

التحليل

تختلف الأسباب التي جعلت المبحوثين وهم في سن الطفولة أو المراهقة يفرون من البيت، فمنهم من يرجعها إليه شخصياً ومنهم من يلفق السبب إلى الجو العائلي، أما عن وجّهتهم والوقت الذين كانوا يقضونه خارج المنزل الأسري، فمنهم من كان يذهب خارج الولاية ومنهم كان يكتفي بأن يغيب بعض الساعات ثم يعود، ومنهم من كان يذهب عند الأقارب الذين كانوا يعيدونه بأنفسهم إلى البيت، من هنا يمكننا استخلاص أن الأغلبية لم يكونوا متمردين على الأسرة أو مشرّدين في مرحلة ما من حياتهم.

الجدول رقم (25): الطرد من البيت

الرمز	الفئة	مقاطع توضيحية	التكرار
1	تم طرده	- عندما كنت أضرب أحدًا بالسكين. - لأعمالي الطائشة. - لأنني منحرف.	05
2	لم يطرد	/	16
3	دون جواب	/	01
المجموع			22

سبعة عشر فردًا (22/16) من أفراد العينة لم يكونوا يُطردون من البيت بينما خمسة (5) أفراد كانوا يُطردون، ودائمًا نفس الحالة لم يجب على السؤال.

التحليل

حسب المبحوثين يرجع سبب الطرد الذي كان في جميع الحالات من طرف الأب إلى تصرفاتهم الطائشة وسلوكهم المنحرف. ليس هناك ولا حالة اعتبر فيها المبحوث أنه كان مظلومًا أو ضحية قسوة الأب، أما البقية أي الأغلبية فهم لم يذوقوا طعم التشرد بسبب الطرد من المنزل ولم يغيبوا عن الوسط الأسري أي أنهم لم يكونوا مهمشين أو مرفوضين من طرف عائلاتهم.

وبالرجوع إلى الجدول رقم (24) للمقارنة نجد أن الذين كانوا يفرون من البيت أكثر من الذين كانوا يطردون، فذلك يعني أن لا قسوة الأب ولا طيش الأولاد جعل الأولياء يفرطون في أولادهم ويدفعون بهم إلى الشارع أو إلى طريق الإنحراف.

الموضوع: الجانب الصحي والنفساني للمبحوث

الجدول رقم (26): الحالة النفسية والصحية للمبحوث

الرمز	الفئة	مقاطع توضيحية	التكرار
1	وجود مرض أو عاهة.	- مريض مرض عقلي. - الوحدة والوسواس. - الانطواء على الذات. - عاهة في الوجه.	04
2	لا وجود لمرض.	/	09
3	دون جواب	/	09
المجموع			22

أغلبية المبحوثين إما لم يجيبوا على هذا السؤال وإما ذكروا أنهم لا يشكون من أي مرض نفساني أو جسدي يستدعي الذكر، أربعة (4) منهم فقط ذكروا لنا نوع المرض النفساني حسب الجدول وحالة واحدة يشير فيها المبحوث إلى العاهة التي نتجت عن الضرب الذي تلقاه من الضحية قبل الجريمة. سواء كانت إذن صحة الجسد أو صحة العقل فدراسة 'معاوية' أكدت بأن "(67) من مجموع (88) يتمتعون بصحة جيدة".⁽¹⁾ فقلة حالات المرضى لجريمة القتل منها- جريمة اثر شجار- كما صنفها في دراسته، يتطابق مع قلة المصابين بمرض في نتائج حالاتنا، مما يدل أن من قاموا بـ"جريمة شجار" ليسوا بالضروري بمرضى عقلية.

التحليل

سواء أنكروا أم لا فحسب النتائج ليس بإمكاننا إلا أن ننفي فكرة أن المبحوثين أي الذين ارتكبوا جريمة القتل ليسوا بالضرورة بمرضى عقليين، أو مسلوبي الإرادة، كما توصل إليه "لومبروزو" وذلك ما أكدته 'فيري'!

¹ - معاوية عبد الله، المرجع السابق، ص15.

الموضوع: الوازع الديني قبل دخول السجن

الجدول رقم (27): ممارسة الصلاة

الرمز	الفئة	مقاطع توضيحية	التكرار
1	يصلي بانتظام (المواظبة).	- مريحة للنفس ولا يوجد سبب لتركها. - أصلي وأحفظ القرآن.	06
2	لفترة فقط.	- مستهزئ. - بسبب الكحول والمخدرات. - بسبب المراهقة والطيش. - المخالطة. - الشهوات والجنس اللطيف. - نصلي نهار ونحبس شهر.	09
3	لا يصلي	- عدم الاقتناع.	06
4	دون جواب	/	01
22	المجموع		

ستة (22/6) من المبحوثين لم يسبق لهم أن صلوا في حياتهم، وبنفس التكرار أي ستة (6) فقط من كانوا يصلون دون انقطاع، لكن الأغلبية أي تسعة (22/9) منهم ينتمون إلى الفئة التي كانت صلاتها متقطعة أو بالأصح صلوا لفترة وتوقفوا عنها للأسباب المذكورة في الجدول أعلاه.

التحليل

من ضمن المؤشرات التي اخترناها لقياس الوازع الديني لدى المبحوثين اخترنا الصلاة، وكما رأينا في الفصل السابق كثيرا ما ألحت الأم أو غيرها على المبحوثين- الذين كانوا آنذاك أطفالاً- للصلاة. فهناك من كان يستجيب وهناك من كان لا يستجيب، وبعض الذين استجابوا كانوا ينقطعون لسبب أو لآخر مثلما هو مذكور في الجدول أعلاه. وما يهمنا أكثر هو أن الأسرة قد قامت بدورها في هذا الجانب وهذا فعلا ما أكدته الأغلبية باعتراف أنهم تعلموها من طرف الوالدين وبإلحاح من الأم خاصة، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار هذه المعطيات فالوازع الديني عند أغلب المبحوثين لم يكن قوياً، رغم حرص الوالدين.

الجدول رقم (28): ممارسة الصوم

الرمز	الفئة	التكرار
1	نعم	19
2	لا	02
3	دون جواب	01
المجموع		22

أما فيما يخص صوم رمضان فالأغلبية كانوا يصومونه تسعة عشر (22/19) واثنان (2) فقط يعترفان بعدم تأدية فريضة الصوم، وواحد فقط امتنع عن الجواب.

التحليل

المؤشر الثاني لقياس الوازع الديني للمبوحين اختارناه بعد الصلاة هو الصوم لمعرفة درجة التدين لدى المبوحين، لأن عدم ممارسة الشخص للصوم - في نظرنا - هو شخص لا يولي أي اعتبار للجماعة التي ينتمي إليها. وبما أننا لم نكتفِ بهاتين الفريضتين (الصلاة والصوم) طرحنا أسئلة أخرى مختلفة فتأكدنا من أن الوازع الديني موجود عند غالبية أسر المبوحين؛ أي أنها غير مسؤولة عن هذا الجانب. لكن ماذا يحصل في حالة ما لم يكن للفرد وازع ديني، لأن حسب 'دوركايم' عندما لا يكون للفرد وازع ديني، ولا قوى يستمدّها من جماعته، ولا أسرة يتمسك بها، ولا مهنة يحبها، ولا هدف يعيش لتحقيقه...؟ حتما سيصل إلى ما عبّر عنه 'دوركايم' بـ'البؤس الفيزيولوجي للطاغم الإجتماعي..'.⁽¹⁾

لأن 'دوركايم' سبق وأن رد على الذين يندهشون من الأهمية المعطاة لعلم الاجتماع الديني بـ'إن الدين بذاته يحتوي على مبادئ، وفي حالة غامضة تتفكك عناصره، تتحدد وتتنظم بألف الطرق لتهدب معنى للحياة الجماعية'.⁽²⁾ فحسبه، الأهمية الجوهرية للظواهر الدينية أنها موضوع عظيم لعلاقة الفرد بالمجتمع. "وضع الحدث الديني في جوهر تفسير المجتمع والقيم يسمح بتحديد العلاقة بين الفعل الإجتماعي والفعل الأخلاقي"⁽³⁾

1 - DURKHEIM Emil, Op Cit, P44.

2 - Ibid, p22.

3 - Ibid, p222.

لأنه يجمع المؤمنين في جماعة إجتماعية بشكل غرس عقائد وممارسة تطبيقات مشتركة، جملة من العلاقات الإجتماعية التي تتكون من خلالها القوة وعدد من العناصر التي تؤدي إلى الادمج الإجتماعي، لذا يبتعد عن موقف الأنانية".⁽¹⁾

الموضوع: المحيط المنحرف (المنحل) وتأثيره على المبحوث

الجدول رقم (29): المحيط المنحل للمبحوث ونوعه

الرمز	الفئة	نوع الإنحراف	التكرار
1	العائلة	- مخدرات	1
		- كحول	1
		- كحول، مخدرات، سرقة	1
		- مخدرات، سرقة	1
		- غير منكور	1
05	مجموع الفئة		
2	العائلة + الحي	- كحول، مخدرات، عاهرات	1
		- كحول، مخدرات، سرقة	1
02	المجموع		
3	العائلة + المهنة	- كحول، مخدرات، عاهرات	1
01	مجموع الفئة		
4	الأصدقاء	- كحول	2
		- كحول، مخدرات	1
		- كحول، مخدرات، عاهرات	1
04	مجموع الفئة		
5	الأصدقاء + المهنة	- عاهرات	1
01	مجموع الفئة		
13*	المجموع الكلي		

* يعتبر مجموع 13 العدد الاجمالي للمبحوثين الذين أُحيطوا بجوٍ منحرفٍ.

¹ – DURKHEIM Emil, Op Cit, p52.

هدفنا من وراء هذا الجدول معرفة إذا ما عاش المبحوث في بيئة يسودها الإنحراف، ثم معرفة إذا ما كان لذلك تأثيرٌ على سلوكه أو في تحديد ميوله المنحرفة.

إذا ما أخذنا المجموع الكلي نجد أن ثلاثة عشر (22/13) أي ما يفوق النصف من أفراد عينتنا أُحيطوا بجو منحرف وذلك من مختلف الجهات، وتوضيح تفاصيل تلك الجهات في الآتي:

نجد الفئة الأكثر تكراراً هي تلك الفئة التي كان فيها المبحوث يعيش داخل أسرة أو عائلة فيها منحرفين وعددها خمسة (13/5)، أما عدد المبحوثين الذين ذكروا الأصدقاء فقط فكانوا أربعة (4)، والفئة التي تليها جمعت العائلة والأصدقاء وعددهم اثنين (2)؛ أي أن اثنين من المبحوثين كانوا يعيشون في عائلة فيها منحرفين إضافة إلى احتكاكهم بمنحرفي الحي، وفي الأخير نجد الفئتين المتكونتين من أصغر تكرار أي واحد (1)، نجد الفئة الأولى احتك فيها المبحوث بمنحرفين من الوسط العالي ومن الوسط المهني، والفئة الثانية التي كان يعرف فيها المبحوث منحرفين من الوسط المهني إضافة إلى صديق.

التحليل

انتهجنا في هذا الجدول تصنيف الفئات بناء على جمع الأجوبة للمبحوث الواحد؛ قصد معرفة ما مدى احتكاك كل مبحوث على حدة- لمختلف المنحرفين- وأماكن تواجدهم وأنواع انحرافهم، استخرجنا خمس (5) فئات، أفراد الفئة الأولى ذكروا العائلة فقط وهم أغلبية، تأتي الفئة الثانية للذين ذكروا الأصدقاء فقط، وفي المرتبة الثالثة هم المبحوثون الذين ذكروا العائلة زائداً الحي، والفئة الرابعة ذكر فيها المبحوث العائلة زائداً المهنة، أما الخامسة والأخيرة فذكر فيها العائلة زائداً الأصدقاء.

وبالتالي يمكننا استخلاص من هذه الأرقام المكونة للفئات بأنه ليس فقط فئة العائلة هي التي احتلت الصدارة، بل أن العائلة تظهر في ثلاث فئات بمجموع ثماني (8) مرات، يليها الأصدقاء الذين يظهرون في فئتين بمجموع خمسة (5) مرات، ثم نجد زملاء المهنة بمرتين (2) والغريب أننا لم نجد إلا تكرارين (2) لمجموع أصدقاء الحي المنحرفين. وهذا يسمح لنا باستنتاج أنه- وللأسف -أن المحيط الذي كان أكثر خطورة على الأفراد قبل أن يرتكبوا الجريمة ويصبحوا من أفراد عينتنا هو المحيط العائلي، يليه أصدقاء السوء، وبعدهم أصدقاء المهنة بما أن أكثر المبحوثين بدؤوا العمل في سن مبكر، أما الحي فيبدو أنه لم يكن له دوراً كبيراً في التأثير على سلوك أفراد عينتنا حتى إذا اعتبرنا الأصدقاء هم من الحي، ليصبح المجموع ستة (6) ويبقى المجموع دائماً أقل من مجموع أفراد فئة العائلة.

وعن أنواع الإنحراف فهي كثيرة ومتنوعة، أغلبها المخدرات والكحول بنفس التكرار أي بثمانية (8) تكرارات، مخالطة العاهرات أربع (4)، بالنسبة للسرقة لدينا ثلاث (3) تكرارات، وقد يفسر العدد الضئيل للسرقة كون ذلك حدث في الصِّغَرِ، أمّا عندما كبروا أصبحوا يتعاطون الكحول والمخدرات ويعاشرون العاهرات. فبطريقة أو بأخرى حتما يؤثر المحيط على الأطفال وعلى اتخاذهم للنماذج الإجتماعية ايجابية كانت أم سلبية، "إن بيت السكر ليس صالحا للطفل ولو أن الكثير لا يتوقف على الاتجاهات نحو السكر".⁽¹⁾

الجدول رقم (30): السوابق الإجرامية لأفراد محيط المبحوث

الرمز	الفئة الفرعية	مقاطع توضيحية	التكرار
1	الأخ	- مخدرات.	2
		- سرقة، مخدرات.	1
		- سرقة، ضرب.	1
		- دون ذكر الجريمة.	2
المجموع			
2	ابن العم	- قتل.	1
مجموع فئة العائلة			
07			
3	صديق	- سرقة.	01
		- مخدرات، هتك عرض قاصر، قتل.	01
مجموع فئة الأصدقاء			
02			
المجموع الإجمالي			
09*			

* خصّصنا هذا الجدول للمبجوثين الذين أقرّوا أن في محيطهم سوابق قانونية فكان عددهم تسعة (9).

الذي كان يهمنّا أكثر هو معرفة الوسط الذي يكثر فيه الإنحراف العائلة أم وسط آخر، فوجدنا وحسب الأرقام التي في الجدول أن سبعة من تسعة (9/7) هم من الوسط العائلي وبالتحديد ستة من سبعة (7/6) كانوا الإخوة وواحد فقط كان ابن العم. وكانت حالتان (2) فقط من الأصدقاء، أمّا عن نوع الجريمة التي أدخلتهم السجن نجد دائما المخدرات في الصدارة ولكن هذه المرة مرفقة بتهمة السرقة بنفس عدد التكرارات بثلاث (3) مرات، تليها جريمة القتل بتكرارين (2)، وكل من أنواع الجرائم أو الجرح بنفس التكرار واحد (1) لكل من تهمة الاغتصاب والضرب، ومرة ذُكر مرتكب التهمة (الأخ) دون ذكر تهمة.

¹ - بهنامر رمسيس، المرجع السابق، ص 211.

التحليل

طرحنا هذا السؤال في المحور الرابع الذي سبق محور الجريمة، حاولنا من خلاله عن طريق طرح مجموعة من الاسئلة معرفة ما إذا كانت بذور الإنحراف مستمدة من العائلة أو من الحي أو من الوسط الدراسي أو المهني؟ والنتيجة ها هي تحت أعيننا فالأخ وبالأخص الأخ الأكبر - خاصة في الحالات التي كان المبحوث فيها يحتل مرتبة الأصغر في الأسرة - يتاثر بالذي يكبره سناً، إضافة إلى ابن العم الذي نتذكر عند تحليلنا للحالات بطريقة أفقية أنه كان صديقاً للمبحوث الذي علمه الكثير من الأشياء السلبية كالتدخين.

والشيء الذي يجلب الانتباه هنا أن لا أحد من المبحوثين ذكر أولاد الحي، وحتى إذا افترضنا أن الصديقان هما أولاد الحي، يبقى العدد ضئيل مقارنة بالإخوة، وهذا ما يتطابق تماماً مع الجدول السابق ليؤكد مرة أخرى بأن للأسرة أو العائلة تأثير لا يستهان به في سلوك الأفراد سواء أكانت ايجابية أو سلبية، لكن - وللأسف - يبدو بأن هذه الأخيرة أكثر بروزاً عند الفرد وذلك حينما يحتك ويكبر مع أشخاص لهم سوابق إجرامية ابتداء من السرقة إلى حد القتل.

الموضوع: السلوك المنحرف

الجدول رقم (31): تدخين السجائر (مع من وأين)

الرمز	الفئة	مقاطع توضيحية	التكرار
1	المدرسة	- الابتدائية - المتوسطة	7
2	العائلة	- ابن خالتي - ابن عمي	3
3	الحي	- في مقهى الحي - مع أطفال الحي	3
4	الأصدقاء دون ذكر المكان	- مع صديق	3
5	بمفرده	- في الحديقة - أمام المقهى - في الشارع	3
المجموع			19*

* تقلص مجموع العينة من اثنين وعشرين (22) إلى تسعة عشر (19) كون مبحوث أدلى بأنه لا يدخن وفردان لم يجيبا.

إذا ما استثنينا المبحوثين الثلاثة (3) الذين ادّعوا أنهم تناولوا أول سيجارة وحدهم، يبقى لدينا مجموع ستة عشر (16)، وكما يوضحه الجدول أغلبيتهم تناولوا أول سيجارة في الوسط الدراسي بتكرار 16/7، والبقية أي ثلاثة (3) أفراد لكل فئة من الفئات الثلاث (3) المتبقية تناولوها لأول مرة سواء مع فرد من العائلة، في الحي، أو مع الأصدقاء دون الاهتمام بالمكان.

التحليل

الهدف من هذا الجدول هو معرفة مكان تدخين أول سيجارة والرفقة أو الإشراف، فبعض الحالات أفادتنا بشطر من الجواب، وفي بعضها الآخر لم يبخل علينا المبحوث بإفادتنا بكليهما، فتجلى لنا أن الوسط الدراسي (الابتدائي أو المتوسط أو الثانوي) هو الوسط الأنسب الذي وجد فيه التلميذ من يعلمه تناول السجائر أي أصدقاء الدراسة ليكون ذلك في المؤسسة التربوية. بينما في بعض الحالات بالرغم من حرص أفراد الأسرة على حسن تربية الطفل ومنعه من تناول السجائر، يلجأ هذا الأخير إلى ابن الخال أو ابن العم، الأصدقاء سواء كانوا من الحي أو غير الحي، لتحتضنهم المقاهي والشوارع، أو الحدائق، لكن تبقى المدرسة المكان الأكثر خطورة على الطفل ليبدأ خروجه عن الطريق المستقيم. لذا اهتم 'دوركاييم' بكل ما هو جماعي "للميول الجماعية وجود خاص، إذ تؤثر على الفرد من الخارج كما أنها تؤثر عن طريق السبل الأخرى".⁽¹⁾

أما 'بن صالح' فيرجع انحراف الشباب إلى جملة من الأسباب

"تقل البطالة، التهميش، الفقر، البؤس، الظلم (الحقرة)... ساهموا في خلق التمزق الاجتماعي خاصة في الأوساط الفقيرة التي تواجه مشكل البطالة، مشكلة السكن، الأمهات المطلقات، الآباء الغائبين عن مسؤولياتهم مهملين الأبناء المتروكين لأنفسهم، فلماذا نتساءل عن تطور انحراف الشباب".⁽²⁾

1 – DURKHEIM Emil, Op Cit, p348.

2 – BENSALAH Mohamed, Op Cit, p58.

الجدول رقم (32): تناول الكحول (مع من وأين)

الرمز	الفئة	مقاطع توضيحية	التكرار
1	المدرسة	- المتوسطة - الثانوية	3
2	العائلة	- ابن الخالة - ابن عمي - في الأعراس	3
3	الأصدقاء	- في السوق - في الغابة	3
4	دون تحديد	/	2
5	الحي	/	1
المجموع			12*

*12 عشر فقط صرحوا بأنهم كانوا من المدمنين عن الخمر أو يكثرون شربه.

حينما وصلنا إلى محور الجريمة تراجع الكثير وأقر أنه كان يتعاطى الخمر، أربعة (4) من مجموع المبحوثين ادعوا أنهم لا يتناولون الكحول، ستة (6) لم يجيبوا عن السؤال، لتبقى لدينا المجموعة الظاهرة في الجدول أي اثني عشر (12)، صارحونا أنهم تعلموا الخمر إما في المؤسسات التعليمية، أو مع أفراد العائلة أو مع الأصدقاء، ثلاث (3) تكرارات لكل فئة، اثنين (2/12) لم يذكروا مع من تناولوا الكحول أول مرة، وواحد فقط ذكر أنّ أول مرة تناول فيها الخمر كانت بالحي. أحياناً في السوق وأحياناً بمناسبة الأعراس، ومنهم من لم يحدد لنا لا المكان ولا الرفقة عند تناولها لأول مرة.

التحليل

تجدر الإشارة أن سن تناول الكحول لأول مرة عند المبحوثين تراوح بين الحادية عشر والعشرين (11-20)، وبينما كنا نظن أن أكبر تكرار سيكون مع أطفال أو أصدقاء الحي، لم نجد الأمر كذلك، علماً أن أربعة (4) مبحوثين ذكروا بأن الأب كان يتناول الكحول- بالرجوع إلى تحليل الحالات في الفصل السابق-. اهتمامنا بعنصر السكر أو مجرد تناول الخمر، لم نكن أول من تقطن اليه وذلك لما له تأثير على سلوك وقرارات الفرد، في غالب الأحيان دون وعي، 'دنييس سزابو' يقول في هذا الشأن 'ليس من النادر أن يكون القاتل شخصاً عنيفاً بالعادة... إن مثل هؤلاء الرجال معتادون على التصرف بعنف، تعلموا الضرب أو بالأحرى لم يتعلموا كيفية ضبط اندفاعهم خاصة إذا تناول الخمر كل من القاتل والضحية... من المحتمل أن يحرر الخمر المكبوتات، تحت تأثيره نكون أكثر اندفاعاً، أقل خوفاً... عند

ما يكون المتخاصمون ثملون، يكونوا أكثر عرضة لارتكاب القتل أثناء اشتباك عنيف من الأشخاص المعتدلين أنهم أقل تأدبا، شتامون، سريعو الغضب ومتهورون... باختصار فان الخمر يرفع من احتمالات الضحايا والاعتداءات...⁽¹⁾.

الجدول رقم (33): تناول المخدرات

الرمز	الفئة	التكرار
1	الحي	5
2	الوسط الدراسي	2
3	الأصدقاء	1
4	دون ذكر مع من	2
	المجموع	10 *

* لم نأخذ سوى المبحوثين الذين أقرروا أنهم يتناولون المخدرات أي عشرة (10).

إذا أخذنا بعين الاعتبار هؤلاء العشرة فقط نجد بأن الفئة الأكثر تكرارا هي الفئة التي قالوا أن أول مرة ذاقوا فيها طعم المخدر كان بالحي بخمسة (10/5)، ثم اثنان (10/2) صرّحا أنهما تتأولاًها مع زملاء في الوسط الدراسي، واثنان (10/2) لم يذكروا المكان ومع من، وواحد (22/1) فقط ذكر أن ذلك كان مع صديق.

التحليل

لم نستدل في هذا الجدول بالمقاطع التوضيحية لأن الجداول تختصر الأغلبية، وهذا أوصلنا إلى نفس الملاحظة التي توصلنا إليها من الجدول السابق أي الخاص بتناول الكحول، إلا وهي: انكار أربعة أفراد (22/4) لتعاطي المخدرات وامتناع أكثرهم عن الجواب، ثم الاعتراف بتناولها عند سرد أحداث الجريمة. ليس من المدهش أن نجد أن الحي هو الوسط الأكثر تدأولاً لتعلم وتناول المخدرات لأول مرة خاصة إن كان ذلك حي شعبي. وإن كان الكل يقول إنه كان يتحصل عليها بمفرده وكأنهم يخافون من توريط الآخر، المؤسف أن سن بداية تعاطيها كانت تتراوح من سن الثالثة عشرة (13) إلى سن الثامنة عشر (18)، كما أن الكثير منهم بدأ تناول المخدرات قبل الكحول، ومن البديهي أن لا يكون للعائلة دور في تعليم أفرادها المخدرات وإن كان من بينها من يتعاطاها.

¹ – SZABO Denis, Op Cit, p31.

مخالطة العاهرات: لم نخصص له جدولاً لأن الأغلبية امتنعوا عن الجواب أو نفوا ذلك، خمس (5) مبحثين فقط ذكروا ذلك حينما كانت أعمارهم تتراوح بين سن السادسة عشر (16) والعشرين (20) أي ابتداء من المراهقة. أغلبهم كانوا بمفردهم، إذ يقول أحدهم أن "الشيطان" هو من حثه على ذلك. وإذا ما أردنا مقارنة بين عدد متعاطي الخمر ومتعاطي المخدرات حسب نتائج بحثنا، نجد أن عدد الذين يتناولون الخمر يفوق -ولو بقليل- عدد المتعاطين المخدرات، وهذا يتطابق تماماً مع إحدى الدراسات الفرنسية "إن عدد المدمنين على المخدرات يقل عن عدد المدمنين على الكحول في أنحاء العالم، ولكن حسب البحوث المتعددة التي أجريت حول الموضوعين نجد أن الإدمان على المخدرات يكون أشد خطراً على صحة المدمن النفسية والعقلية".⁽¹⁾

الموضوع: شخصية المبحوث

الجدول رقم (34): طبع المبحوث

الرمز	الفئة	مقاطع توضيحية	التكرار
1	هادئ + إجتماعي	/	6
2	هادئ + إجتماعي + قوي	/	2
3	هادئ + إجتماعي + سهل التأثر	انهيار نفسي	2
4	هادئ + سهل التأثر	/	1
5	هادئ + انطوائي + قوي	/	1
6	هادئ + سريع الإنفعال	/	1
7	هادئ + شخصية هشة	/	1
8	هادئ + عدواني	لي يخلطو في	1
9	إجتماعي + سريع الإنفعال	/	1
10	عدواني + سريع الإنفعال	مشاكل التأقلم	1
11	دون جواب	/	5
22	المجموع		

* تعمّداً في هذا الجدول استخدام الفئات التي تحتوي على أكثر من جواب لأن المبحوث يشطب في أكثر من خانة.

¹ – ROURE Luis et DUIZABO Philippe, Op Cit, p64.

أغلبهم يصفون أنفسهم بأنهم هادئون وإجتماعيون بـتكرار ستة (6)، واثنان (2) يضيفون إلى تلك الميزتين (الهدوء والإجتماعية) القوة، واثنان (2) آخـران يعترفان بأنهما إضافة إلى أنهما يمتلكان نفس الصفتين فهم كذلك سريعاً الإنفعال. ناهيك عن خمسة (5) الذين لم يدلوا بطبعهم، وسبع (7) فئات أعطوا أجوبة مختلف وإن كانت مركبة من عدة أجوبة، ليصبح مجموع الفئات لطباع مبحوثينا الاثنيـن والعشرين (22) إحدى عشرة (11) فئة.

التحليل

ما يهمنا هنا هو معرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين طبع المبحوث وانتقاله إلى الفعل الإجرامي، إذ نجد أن ثلاثة (3) مبحوثين اعترفوا أنهم سريعوا الإنفعال، اثنين (2) لم يخفوا أنهم كانوا عدوانيين، اثنان (2) لم يخفيا أنهما سريعاً الإنفعال، اثنين (2) أرادا أن يبينوا أنهما قويا الشخصية، واحد (1) اعترف أنه هش وآخر (1) أنه انطوائي، فإذا كان الطبع الهادئ والإجتماعي لا يؤثر في تكوين شخصية مندفعة، فقد تكون بقية الطباع (عدواني، قوي، سريع الإنفعال، هش، سهل التأثر) من السمات التي تجعل الفرد إما يثور عند إحساسه بالظلم، أو يريد اثبات أنه ليس بضعيف، أم أنه من السهل أن يتأثر بموقف ما أو فعل ما أو ضغط ما، لتتكون لديه صفات عدوانية تهاجم كل من يزعجه. فـ'بن شيخ' "العدوانية ظاهرة بـسيكولوجية جماعية".⁽¹⁾

أما عن صفة العدوانية 'فيري' يصفها على أنها "السمات الأساسية لكل الأشخاص تدمج في الحياة الإجتماعية. وهي إستعدادات الهجوم لدى الأشخاص ذوي حالة عدوانية نشيطة.... قد تكون لفظية أو جسدية بهدف إلحاق ضرر جسدي أو نفسي أو الاثنيـن للآخر".⁽²⁾

وعن أنواع العدوانية ومنها تلك التي اتصف بها أفراد عينتنا "هناك العديد من العدوانية، منها "المرضية" الناتجة عن صدمات دماغية، ومنها ما تكون بسبب الإدمان على المخدرات، ومنها ما تتسبب في تغيير المزاج بسبب شرب الخمر، ومنها الإنفعالية المرضية، (عاطفية، قلق، هـيستيريا)، أو مجرد مرض عابر (عادات تائـرة).... وهناك حالات ظرفية وهي الحالات التي تأتي كردود أفعال للأحداث، لا تتكرر مرة ثانية، وهي الحالات التي غالبا ما تحمل مفهوم الإعتداء لتطور الأمور العادية، إلى حد الآن كان

1 – BENCHIKH Farid Zine Dine, La Symbolique De L'acte Criminel, Op Cit, p31.

2 – FERRI Enrico, Op Cit, p15.

يتم السيطرة عليها أو التحكم فيها، لو لا عوامل الوسط التي تحدث مباشرة قبل الجريمة كالغضب أو المواد السامة كالمخدرات أو الكحول".⁽¹⁾

و ما يهمننا أكثر هو العنف كقيمة إجتماعية "العنف هو ضغط عنيف ممارس على الغير... العنف هو استعمال قوة جسدية ورمزية، يفرض على فرد أو على جماعة، يوحي بقيمة إجتماعية مستباحة".⁽²⁾ أو حتى محببة لأن " إذا تعلق الأمر عند الرجال وما بين الرجال بدافع "الرجلة" عندنا وكما أطلق عليه ب"التخيل الذكوري والإستعدادات الرجولية".⁽³⁾ لأن مفهوم الرجولة في غالب الأحيان مرتبط بمفهوم التغلب على الآخر من الناحية الجسدية "هناك عند الرجال علاقة خاصة بين قدرة الدفاع عن النفس والحفاظ على الشرف لدرجة أن ضحايا الإعتداء الجسدي يشعرون بالخجل لعدم تمكنهم من الدفاع عن أنفسهم".⁽⁴⁾ و كوننا لم نقترح صفة العنف واكتفينا بالعدوانية ف لأن "العنف هو التعبير عن حالة داخلية للفرد بسبب خلل وظيفي للمراقبة الإنفعالية ومشاكل التكيف، لكنه قد يتحول إلى سلوك عدواني خطير".⁽⁵⁾ لأن باستطاعته الظهور في أي وقت.

الجدول رقم (35): السوابق القضائية للمبحوث وأنواعها

الرمز	الفئة	التكرار	نوعها
1	ذو سوابق	4	1- المتاجرة بالمخدرات- تحطيم ملك الغير- السرقة. 2- السب، الشتم، تحطيم ملك الغير. 3- مخدرات. 4- سرقة.
2	دون سوابق	18	/
المجموع			22

أغلبية الحالات أي ما يعادل ثماني عشر (22/18) يصرحون أن ليس لديهم سوابق، وأربعة فقط (22/4) يصرحون أن لديهم سوابق بالتهم المذكورة في الجدول حسب كل حالة، إما بتهمة واحدة كالسرقة أو

1 – BORMANS Christophe et MASSAT Guy, Op Cit, p16.

2 – BENSALAH Mohamed, Op Cit, p55.

3 – SAUVADET Thomas, Op Cit, p92.

4 –Ibid, p93.

5 – ROURE Luis et DUIZABO Philippe, Op Cit,p110.

المخدرات، أو بأكثر من تهمة كالسب + الشتم + تحطيم ملك الغير للحالة الواحدة، أو المتاجرة بالمخدرات + تحطيم ملك الغير + سرقة لحالة أخرى.

التحليل

إذا كان أغلب المبحوثين ليس لديهم سوابق إجرامية هذا يدل على أن من توفرت له الظروف ودفع به الموقف وأدى به الغضب الشديد والإنفعال إلى عدم التحكم سلوكه هو ليس بالمجرم بالفطرة أو خطير لدرجة تؤدي بنا للاشمئزاز والتخوف منه بمجرد ذكر سيرته. بعبارة أخرى قد تجوز هنا العبارة المطبقة على الأصحاء حينما تُذكر سيرة العاهة "لا أحد في مأمن" أي أن الكل معرض في أن يجد نفسه في نفس الموقف، أي رد الفعل السريع المؤدي إلى حد القتل دون أن تكون لديه نزعة إجرامية. خاصة أننا نوافق قائل أن "ليس لدينا أي معطيات تقول أن الفرد يبدأ بالسرقة ليصل إلى القتل".⁽¹⁾

وحتى وإن سبق أن دخلوا لسجن، فلربما لم يجدوا عند خروجهم السبل الإجتماعية التي من شأنها تساعدهم في إعادة ادماجهم "حين يدرك المجتمع أن المسجونين بشر وأنهم عائدون اليه وعندما يقوم بدوره الايجابي نحوهم، حينئذ يقترب اليوم الذي يتناقص فيه عدد الذين لا يستتشفون نسمات الجريمة".⁽²⁾ نتأكد أن قاتلي عينتنا ليسوا بمجرمين بالحرفة، وإنما وكما توصل اليه غيرنا اذ تطابقت نتائج الدراسة الرابعة مع نتائجنا "إن الغالبية العظمى من مرتكبيها ليسوا مجرمين أو معتادي الإجرام، ولكن ارتكبوا الجرائم تحت تأثير الغضب والإنفعالات والتوتر".⁽³⁾

¹ – FERRI Enrico, Présentation de GASSIN Raymond, traduction de l'auteur sur la 3^{ème} édition italienne, La sociologie criminelle (Comportement refondu et mise au courant des progrès de la science du droit pénal de la procédure criminelle, Op Cit, p61.

² – كنيون اسكادر، ترجمة صاحب محمود، المرجع السابق، ص284.

³ – عطا سعاد، المرجع السابق، ص247.

المحور الخامس: الجريمة (أحداثها، أطرافها، ظروفها، تصورات المبحوث...)

الجدول رقم (36): السن عند ارتكاب الجريمة

السن	التكرار
20	02
21	02
22	01
23	03
25	02
26	01
28	01
30	02
دون جواب	08
المجموع	22

بغض النظر عن الثماني حالات دون جواب، يتضح لنا بأن السن الأدنى لعناصر عينتنا عند ارتكابهم جريمتهم هو عشرون (20) سنة والأقصى هو ثلاثون (30)، وإذا كان التكرار بين الواحد والثلاثة، فهذا من باب الصدفة ولا ينبغي تفسيره بأنهم ينتمون إلى نفس المرحلة أي عز الشباب أو ربيع العمر. تتطابق نتائج بحثنا مع الدراسة الثانية إذ استنتج 'معاوية' بأن "كثيرا ما ترتكب جريمة القتل في العقد الثالث من العمر وسن ما بين العشرين والثلاثين سن اكتمال القوة الجسدية... سن فرض الذات شخصيا وإجتماعيا والخروج عن سلطة الوالدين".⁽¹⁾ والدراسة الخامسة "الفئة الأكبر هي فئة الذين يتراوح سنهم ما بين [24-31]"⁽²⁾.

¹ - معاوية عبد الله، المرجع السابق، ص 137.

² - ملامح جريمة القتل، المرجع السابق، ص 152.

الجدول رقم (37): سنة وقوع الجريمة

التكرار	السنة
01	1991
01	2008
05	2009
03	2010
04	2011
02	2013
03	2014
01	2015
02	دون جواب
22	المجموع

ماعدًا الحالة الأولى التي أخذناها خارج السجن والذي لم يخرج إلا بعد مرور عشرين سنة، فالحالات المتبقية جرت ما بين سنة 2008، وسنة 2015. وإن كان التكرار في سنة أكثر من سنة أخرى فليس بإمكاننا حتى التعليق على هذا إلا باعتباره مجرد صدفة خاصة أن حجم عينتنا صغير.

التحليل

صحيح أن عدد حالاتنا لا يسمح بالتحليل المعمق، لكن بإمكاننا -بغض النظر عن الحالة القديمة التي أخذت خارج السجن -اعتبارها حالات جديدة امتدت من سنة 2008 إلى سنة 2015، فالبعض منها لم يتم حتى الحكم فيها، لتبقى جريمة الشجار الجريمة الأكثر انتشارًا في أيامنا، وأكبر دليل على هذا هو كيفية العثور عليها من مجموع حالات القتل الأخرى (أنظر المنهجية).

الجدول رقم (38): توزيع الحالات على شهر وقوع الجريمة

الرمز	الفئة	التكرار
1	جانفي	01
2	فيفري	01
3	مارس	02
4	أفريل	02
5	جوان	01
6	جويلية	01
7	أوت	02
8	سبتمبر	04
9	أكتوبر	01
10	ديسمبر	01
11	دون جواب	06
المجموع		22

ما عدا شهري ماي ونوفمبر، كل أشهر السنة متواجدة، أكثرها (4) جرت في شهر سبتمبر، يليها كل من شهر مارس، أفريل، أوت بنفس التكرار مرتين (2) والأشهر المتبقية أي جانفي، فيفري، جوان، جويلية، أكتوبر وديسمبر بحالة (1) واحدة لكل شهر.

التحليل

فهل من الصدفة أن يتتالي الشهرين الأولين (جانفي وفيفري) بحالة واحدة ثم مارس أفريل بحالتين، يختفي شهر ماي ليظهر شهري أفريل وماي بنفس التكرار حالة واحدة لكل شهر، ثم حالتين لكل من شهر جوان وشهر جويلية، لتعود في ارتفاع في شهر أوت بحالة واحدة فيصبح عدد الحالات فيه اثنين، ثم أربعة في شهر سبتمبر لتتخفف في شهر أكتوبر إلى حالة واحدة لتختفي في شهر نوفمبر وتعود بحالة واحدة في آخر شهور السنة، فهل لهذا الترتيب تفسير علمي، فلكي أو هو بمحض الصدفة؟ خاصة أننا لا نستطيع حتى مقارنته بنتائج الانتحار التي بينت أنه كل ما طالت الايام (أي شهور الصيف) ازدادت حالات الانتحار.

الجدول رقم (39): توقيت الجريمة

التكرار	الوقت	الفئة
10	ليلا	1
01	في المساء	2
04	نهارا	3
03	صباحا	4
04	دون جواب	5
22	المجموع	

أكثر حالات القتل في هذه الدراسة الميدانية جرت ليلا بتكرار عشر (22/10)، تليها أربع (22/4) نهارا، ثم ثلاث (22/3) صباحا. وإن كانت فئة "دون جواب" أي التي لم يذكر فيها المبحوث وقت وقوع الجريمة بنفس التكرار أي أربع (22/4) فعند دراستنا لها نكاد نتأكد من أن حالتين على الأقل منها حصلتا في الليل حسب ظروف الجريمة. وما أكد يفسر وقوع الجريمة ليلا كما أوضحت الدراسة الخامسة "بينت نتائج بحثنا أن معظم جرائم القتل (50.10) % تقع في الليل. ولعل ذلك يعود إلى أوقات الفراغ في المساء (خاصة بالنسبة للرجال) لتجمعهم لتعاطي الخمر".⁽¹⁾

التحليل

يكاد أن يكون ذلك من البديهي بما أن أغلب جرائم الشجار تحدث في جو الإنحراف كشراب الخمر، تعاطي المخدرات أو بوجود عاهرة، فمثل هذه الأجواء أكد أنها سائدة أكثر ليلا.

1 - "ملاح جريمة القتل"، المرجع السابق، ص7.

الجدول رقم (40): علاقة الجاني بالضحية

الرمز	الفئة	التكرار
1	لا يعرفه	07
2	معرفة سطحية	07
3	صديق	04
4	جار	02
5	زميل	02
المجموع		22

بمجرد قراءة الجدول نجد أن سبعة (22/7) لا تجمعهم بالضحية أي نوع من العلاقات، وسبعة (22/7) آخرون يعرفون ضحيتهم معرفة سطحية، أربعة (22/4) ضحاياهم أصدقاء لهم، اثنين (22/2) هم زملاء في الشغل، اثنين (22/2) تجمعهم علاقة زمالة، واثنين (22/2) تجمعهم علاقة جيرة.

التحليل

وبالتالي يمكننا استنتاج بأن أكثر من ربع العينة كان أول لقاء بين الجاني والضحية يوم الجريمة، وبنفس العدد أي أكثر من ربع العدد الاجمالي لم تكن تجمع الجناة بضحايهم علاقة وطيدة أو علاقة مباشرة أي لا وجود لخلافات أو تصفية حسابات بينهما، بل أن الظروف فقط هي التي جمعتهم. بجمع الفئتين يصبح لدينا أكثر من نصف العينة أربعة عشر (22/14) نحن متأكدون فيها أنها لم تكن حالات قتل مع سبق الإصرار والترصد بل وليدة الظرف. لذا "يقال إن جرائم القتل هي تلك التصرفات التي تنتج عن تفاعل بين القاتل والضحية في وضع ما، وفي سياق إجتماعي وثقافي ما".⁽¹⁾ وهذا تحدد نوع العلاقة.

¹ – MICCHEILLI Laurent et ROBERT Philippe, Op Cit, p148.

الجدول رقم (41): الوسيلة المستعملة

الرمز	الفئة	التكرار
1	سكين أو خنجر	18
2	سيف	01
3	عصا	02
4	لكمة	01
المجموع		22

الأغلبية الساحقة من مجموع عينتنا ما يعادل ثمانى عشر (22/18) قتلوا ضحاياهم بالأسلحة الأبيض، الأغلبية يطلقون عليها السكين والباقي يسميها الخنجر. مرة واحدة قُتل الضحية بالسيف، حالتان بالعصا والحالة المتبقية بمجرد لكمة يد.

التحليل

يحتل إذن السلاح الأبيض أو السكين الصدارة في مثل هذا النوع من الجرائم، حيث في أغلب الحالات يكون الجاني متعوداً حمله بحجة الدفاع عن النفس أو يستعمله في عمله أو الضرورة أو الخوف من اعتداء. سواء أكان لهذا السبب أو ذلك يتبين لنا بأن عامل حمل السكين ليس بعامل من العوامل المشجعة على مثل هذه الجرائم وإنما قد يُعد لوحده ظاهرة مخيفة تستحق الدراسة، فهي ثقافة سائدة في بعض الأحياء أو عادة مباحة من طرف قيم بعض الجماعات. لتبقى في دراستنا من أهم مؤشرات أو محفزات أو مسهلات الانتقال للفعل الإجرامي وبالضبط إلى ازهاق روح، يقول الجاني من خلاله الأفضل لي أن أكون القاتل على أن أكون المقتول. وهذا ما وجدناه في أغلب الدراسات السابقة، مثلاً في الدراسة الثانية أسفرت نتائج الدراسة على أن "أغلبها تمت باستعمال أسلحة وآلات حادة"⁽¹⁾، وفي الدراسة الرابعة أثبتت أن "السلاح الأبيض الأداة الأكثر شيوعاً في ارتكاب جرائم العنف العنيفة"⁽²⁾.

1 - معاوية عبد الله، المرجع السابق، ص 34.

2 - عطا سعاد، المرجع السابق، ص 44.

الجدول رقم (42): الندم كمؤشر لتصورات الفاعل عن جريمته

الرمز	الفئة	التكرار	النسب %
1	أبعدتهم عن العائلة	14	23.33
2	كلفتهم عمراً طويلاً في السجن	13	21.66
3	سبب ضرر للضحية	12	20
4	سبب ضرراً لأهل الضحية	08	13.33
5	مست دينهم (خوف من الله، عقابه)	11	18.33
6	السمعة	01	1.66
7	الضمير	01	1.66
المجموع		60*	99.99%

* ارتفع مجموع التكرار إلى (60) كون السؤال متعدد الأجوبة.

وبما أن للسؤال أجوبة متعددة كان لكل مبحوث أكثر من جواب، ارتأينا أن نرتب الأجوبة في فئات ثم نحسب النسب لمعرفة الجواب المتكرر أكثر. فمن خلال الجدول المخصص لهذا المؤشر استخلصنا أن جواب "أبعدتني عن العائلة" كان أكثر تكراراً بنسبة (23.33 %)، تلاه جواب "كلفني عمراً طويلاً في السجن" بنسبة (21.66 %)، ثم بفارق عديدين أي ما يعادل (20 %) "سبب ضرراً للضحية"، بعد ذلك نجد جواب "مست ديني (أو الخوف من الله) بنسبة (18.33%)، ثم "سبب ضرراً لأهل الضحية" بنسبة (13.13%).

التحليل

إضافة إلى الأشياء التي ذكروها عند الاجابة عن سؤالنا إذا ما كان لديهم شيء ندموا عليه من غير الجريمة؟ كانت الأجوبة مختلفة، نذكر منها على سبيل المثال "الخلطة وكثرة الأصدقاء والكحول"، أو "الكثير منها والعقوق"، أو "وشمت نفسي".

وبالعودة إلى سؤالنا المبين لنوع ومدى ندمهم على جريمة القتل التي اقترفوها والذي من خلاله استطعنا معرفة تصورات المبحوث لجريمته أي مدى خطورتها بالنسبة له من جميع الجوانب، وعلمنا أن كل مبحوث أعطى أكثر من جواب، ما يمكن استخلاصه أن الجواب الأكثر تداولاً هو الذي يعبر عن الأهم لما فقده من لمة الأسرة أي الحنين إلى الجو العائلي، كما يتحصرون على السنوات أو العمر الذي سيضيع في السجن لتذهب حياتهم هباء. أما عن التكرار الذي يخص ندم من كونهم تسببوا في موت

الضحية هو يفوق ندم من فكروا في أهالي الضحايا. وعن الوازع الديني ومن خلال نسبة الأجوبة فهو يحتل المرتبة الخامسة من بين النسب السبعة، دون أن ننسى من عبر عن ندمه بطريقة الخاصة باستعمال كلمة "الضمير" وآخر كونه من عائلة مثقفة فكر في "سمعة". إذن نفهم أن الندم موجود بشتى الأنواع إلا أنه يعبر أكثر عن اقصائهم من المجتمع وحرمانهم من ممارستهم للحياة الإجتماعية ك"الزواج، العمل الشريف"... وغيره، حسب أجوبتهم. وعلى رأي 'دوركاييم' الشاب الذي ينتظر كل شيء من المستقبل، والذي عاش يأمل في المستقبل، لا يملك أي شيء يقويه ضد مرارة الحاضر الذي أعماه حتى عن نفسه، الأمر الذي اعتبره دائماً أكثر بعداً هو السعادة التي لم يلتق بها قط إلى حد الآن، ولكن ها هو ذا سجين ذنبه، لم يعد يملك شيئاً، لا وراءه ولا أمامه"¹ إلا الندم.

¹ –DURKHEIM Emil, Op Cit, p285

التحليل العام

إلى حد الآن عملنا على حساب التكرارات ليس بهدف تعميم النتائج، سواء بالأرقام أو بالنسب المئوية حسب أجوبة المبحوثين، واستخراج النسب لمختلف العوامل وفي بعض الأسئلة مختلف المؤشرات للعامل الواحد، لاستخلاص أو حصر الدلائل الأكثر تدوياً لحدوث جريمة القتل التي نحن بصدد دراستها "جريمة الشجار" لعنا نجد نقاط تشابه بين الحالات يمكن اعتبارها بالظروف القديمة المؤهلة لتكوين الشخصية المجرمة، ثم الإلمام بالظروف الطارئة أي الجديدة التي جعلت من الشخص - سواء أكان "عاديًا" أو "غير عادي" أي منحرف أو مريض أو ذو سوابق قانونية، أو مجرد منحل - ليتم مطابقتها فيما بعد بالنظريتين المتبنتين أو بالفرضيات.

سمحت لنا الأرقام أو النسب باستنتاج أن العمر الأدنى لمرتكبي هذا النوع من الاجرام هو الثلاثون، الأغلبية كانوا غير متزوجين، وذلك ما يذكرنا بنظرية 'دوركايم' للانتحار، فالأعزب أكثر إقداماً على الجريمة سواء كانت الانتحار أو القتل لنقص المسؤوليات اتجاه غيره.

المستوى الدراسي للأغلبية كان متوسط لكن هذا لم يمنع من وجود ثلاث (3) حالات لجامعيين. ما عدا حالة (1) واحدة الكل ينتمون إلى أسر نووية، لعل الضغوط فيها والمراقبة العائلية ناقصة. وعن العلاقات السائدة بين أفراد الأسرة وإن كان نصف العينة عانوا من توتر العلاقة بين الوالدين، لم نسجل مشاكل خطيرة بين المبحوثين والاختوة أو الأخوات، ولم يلعب الترتيب في العائلة دوراً في تكوين شخصيتهم إلا في حالات نادرة، ورغم أن أغليبتهم كانوا يميلون إلى الام فإن أربعة (4) فقط من وصفوا علاقتهم بالأب بالسيئة.

الأغلبية الساحقة كبروا في أحياء شعبية أين تنتشر السجائر والمخدرات كوسائل ترفيهية، وفي وسط المدينة اكتسبوا الصفات العدوانية وأساليب العنف (اللفظي، الجسدي، أو الرمزي).

المستوى الاقتصادي للأغلبية متوسط، لكن هذا لم يمنع من إيجاد حالتين (2) عاشوا في رفاهية. وإن كان العديد منهم وصفوا أنفسهم وهم أطفال بالأشقياء، في نظرهم كانوا يستحقون الضرب، لكن ليس الضرب المبرح، قليل منهم كانوا يطردون أو يفرون من البيت.

الأغلبية الساحقة توقفت عن الدراسة - رغم حب البعض لها - لالتحاق بعالم العمل سواء باتباع تربصٍ أو لا وذلك قصد تحسين أوضاعها الإجتماعية وفي بعض الحالات لتوفير الكماليات، ولم نسجل إلا حالات قليلة لمن كانوا يشكون من سوء معاملة أصحاب العمل ومن دخل غير كاف لتلبية طموحاتهم

المادية مما جعلهم يغيرون العمل أو المهنة، وما يمكننا ملاحظته بالنسبة لعمالهم فجميع مهن المبحوثين هي مهن حرفية أو تجارية.

لم نخطئ حينما انطلقنا من معتقد أن ليس لمثل مرتكبي هذا النوع من القتل سوابق إجرامية، كما لا يتعدى عدد من كان لدى أفراد من عائلتهم سوابق إجرامية التسع (9). انحصرت ميولهم المنحرفة بدرجة أكبر في تناول السجائر في سن مبكر ثم المخدرات، وللأسف الشديد - وهنا كانت المفاجأة - لم تكن تلك التصرفات مستمدة من الوسط العائلي أو حتى من الحي بل من الوسط الدراسي.

ليس بينهم إلا اربعة (4) من كان يعاني من مرض نفسي أو لديه عاهة جسدية تسببت له في عقدة نفسية، إذن يتضح جلياً أن ليس بإمكاننا تصنيفهم ضمن المرضى النفسانيين لأن المرضى النفسانيين لا يعرفون معنى الندم، وإن كان أكثر الندم بسبب بعدهم عن الحياة خارج السجن وحرمانهم من الممارسات الإجتماعية، مما جعلهم ينكرون الذكريات الجميلة أكثر من ذكرهم للذكريات المؤلمة.

أما العامل الوحيد الذي تكرر بصفة عالية والذي كان لديه دخل - وإن كان بصفة غير مباشرة - يكمن في عامل نقص الوازع الديني الذي التمسناه في مؤشري الصلاة والصوم إضافة، إلى مؤشر الندم الذي لم يتكرر كثيراً بسبب قلة تأنيب الضمير ربما، فوضحت لنا الأرقام والنسب أن أغلبية المبحوثين لم يكن لديهم وازع ديني قوي يجعلهم يتخوفون ويتحصنون من فعل القتل.

أما فيما يخص العوامل الطارئة المتعلقة بالجريمة نتطرق إليها بمؤشراتها وبالتفصيل في العنوان التالي؛

مدى مطابقة النتائج على الفرضيات

تمهيد

علما بأن فرضياتنا استخرجت من نتائج البحث الميداني، فهدفنا إذن ليس التحقق منها وإنما قياس مدى تحققها، وبعدها فعلنا هذا في الفصل السابق في آخر كل حالة (تطبيق نتائج كل حالة على الفرضية)، نشرع هنا في تطبيق نتائج الميدان لجميع الحالات على الفرضيات (كل فرضية على حدة) لمعرفة مدى اثباتها وصحتها، فاقترحنا طريقة الجداول (أي جدول لكل فرضية) حتى يتسنى لنا التحكم في مؤشرات كل فرضية وقياس مدى تحققها بالأرقام.

- الفرضية الأولى: للسلوكات المنحرفة ا (الخمير، المخدرات، الدعارة) دورا كبيرا في حدوث جريمة الشجار.

الجدول رقم (01): تطبيق مؤشرات الفرضية الأولى على الحالات

المؤشرات	رقم الحالة
الكحول، المخدرات، الدعارة	
الجاني كان يتعاطى الكحول	1
كل أنواع الانحراف: دعارة، كحول، مخدرات.	2
الجاني كان تحت تأثير الخمر + الحبوب المهلوسة وهو مدمن على الغناء (الصاخب).	3
الجاني مدمن على الخمر لكن لا يذكر ان كان ثملا يوم الجريمة أو متناول شيئا منها.	4
متعود على تناول الكحول والمخدرات، لكن لم يصرح إن كان في حالة سكر أو شاربا يوم الجريمة.	5
الجاني في حالة سكر.	6
الضحية كان في حالة سُكْر والجاني لا نعلم إن كان كذلك يوم الجريمة لأنه متعود على تناول الخمر والسُكْر.	7
كل أنواع الانحراف: خمر + مخدرات + عاهرات.	8
الجاني كان تحت تأثير الكحول.	9
لا وجود لأي عامل انحراف.	10
الجاني: بائع مخدرات.	11
الضحية كان ثمل والجاني متعود على تناول الخمر لكن لا يذكر إن كان يوم الجريمة شارب للكحول.	12
لا ندري ان كان الجاني يوم الجريمة مستهلكا لنوع من المخدر لكن الجريمة حدثت بسببها كون الجاني يتاجر فيها.	13
لا وجود لعامل الانحراف بل النرفزة والقلق كانا سبب الجريمة والسرعة في السياقة (التسابق).	14
الجاني كان: متناول الخمر أو مخدرات أو كليهما.	15
متابعة ومعاكسة البننت منذ فترة إلى حد منزلها.	16
لا وجود لأي عامل انحراف.	17

18	معتاد على تناول المخدرات لكن لم يفدنا إن كان تناولها يوم الجريمة.
19	لا وجود لأي عامل انحراف.
20	يظن الجاني أن الضحية كان تحت تأثير المخدرات وعليه (يبقى ذلك مجرد ظن).
21	لا وجود لأي عامل انحراف.
22	كلا من الجاني والضحية كانا في حالة غير طبيعية (متناولين الخمر ومتعاطين المخدر)

- وصلنا إلى أن أحد عشر مبحوثا (22/11) أي نصف عدد العينة كان فيها مؤشر واحد على الأقل من المؤشرات الثلاثة للسلوك المنحرف، في غالب الحالات المبحوث هو من كان متناول أحد المواد السيكوباترية إما الكحول أو نوع من أنواع المخدرات، وفي حالات نادرة الجاني والمجني عليه كلاهما في حالة غير طبيعية (خمر و(أو) مخدر) وذلك حينما تجمعهما علاقة صداقة، تليها الحالات حيث صرح الجاني أن المجني عليه هو من كان على ذلك الحال، ولدينا حالتين تمت فيهما الجريمة بسبب المخدرات من طرف بائعها على الزبون، كما لدينا ضمن الإحدى عشر حالة حالات إضافة إلى الكحول و(أو) المخدر مؤشر الدعارة ومؤشر الإدمان على الغناء الصاخب.

- حالة واحدة (22/1) تم العثور فيها على مؤشر للسلوك المنحرف وهو معاكسة البنات المبالغ فيه.
- في أربع حالات (22/4) لم يصرح فيها الجناة رغم أنهم كانوا متناولين لنوع من السيكوباترية، لأنهم قد أفادونا من قبل أنهم معتادون على ذلك.

- أما الحالات الست (22/6) المتبقية غاب فيها مؤشر الانحراف.
وبالتالي يمكننا الاستنتاج بأن لتناول الكحول أو المخدرات أو بيعها إضافة إلى الدعارة وإلى معاكسة البنات والإدمان على غناء الملاهي دور لا يستهان به في حدوث هذا النوع من الجرائم "جرائم الشجار"، إلا أنها قد تحدث دونها.

● مدى تحقق الفرضية إذن يفوق قليلا (50%).

الفرضية الثانية: تأتي جريمة الشجار كرد فعل على استفزاز الضحية (شتم، إهانة، إثارة غضب) للقاتل.

الجدول رقم (02): تطبيق مؤشرات الفرضية الثانية على الحالات

المؤشرات رقم الحالة	استفزاز، شتم، اهانة، اثاره غضب
1	استفزاز بمحاولة سرقة + شتم + حالة غضب.
2	استفزاز باتهام الجاني زور + شتم + حالة غضب.
3	استفزاز بانتزاع السماعات من إذن الجاني + شتم + حالة غضب
4	استفزاز بحضور أصدقاء + شتم + غضب.
5	استفزاز بطعنة سكين + شتم + حالة غضب.
6	عدم قبول الضحية مزحة المجني عليه بمداعية بألة حادة اعتبرها الجاني استفزازاً وإهانة + شتم + غضب.
7	حالة استفزاز بالتلفظ بالكلام الفاحش أمام منزل الجاني + غضب.
8	الاستفزاز جاء بعدم تلبية الضحية لطلب الجاني (تسليم العاهرات) + شتم + غضب.
9	استفزاز بمحاولة سرقة + شتم.
10	استفزاز نجهل حيثياته.
11	استفزاز بعدم قبول دفع المال المستحق (ثمن المخدر).
12	استفزاز واضح بعدم قبول تخفيض صوت التلفاز + شتم + غضب.
13	استفزاز كون الضحية لم ترد دفع ثمن المخدر + شتم + غضب.
14	استفزاز سائق الشاحنة لسائق السيارة بشتمه أمام الملا وأمام أصدقائه وإهنته اثناء السير والتشهير بأداة حادة + غضب.
15	استفزاز جاء بضرب الضحية الجاني وتشويه وجهه بحضور أصدقاء هذا الاخير وذلك بسبب هاتف نقال + الشعور بالاهانة أثار غضبه.
16	استفزاز واضح متمثل في معاكسة الضحية لأخت الجاني وأمام منزل هذا الأخير + وبالإهانة حينما طلب منه الكف عن ذلك ولم يتوقف، مما أدى إلى تضاعف غضب الأخ.
17	استفزاز الجانيان بضرب والدهما الذي أدى بهما إلى الشعور بالإهانة وبالتالي الغضب.
18	حالة استفزاز أكيدة بالشتم وإهانة الجاني أمام أصدقائه.
19	استفزاز + شتم + إهانة + غضب.
20	رد فعل لحالة استفزاز بسبب شتم بالأم + إهانة وغضب.
21	حالة استفزاز واضحة بضرب الضحية أخ الجاني أمام الجميع (السوق) + شتم وإن لم يذكر حالة الغضب فالشعور بالإهانة يبدو واضحاً.
22	شعر الجاني بالإهانة مرتين، المرة الأولى حينما حاول صديقه (الضحية) قتله دون معرفته للسبب وإيقائه بالمستشفى لمدة أسبوع والمرة الثانية عندما لم يصدق أنه كان (الجاني) ينوي مسامحته فأشهر بالسكين قبله.

جاءت الفرضية الثانية ليس للبحث عن سبب الجريمة كونها كلها جرائم شجار وإنما لإبراز سبب الشجار الذي أدى إلى استفزاز الجاني ومن ثم إلى غضبه... لينتهي بالقتل.

- سبعة عشر (22/17) حالة على الأقل حدث فيها شتما غالبا بالأم.

- تسع حالات (22/9) على الأقل نلتبس فيها شعور الجاني بالإهانة بحضور الأصدقاء أو الآخرين.

- ما يدفع الجاني إلى الغضب الشديد بستة عشر (22/16) حالة على الأقل.

● مما يؤدي بنا إلى القول أنّ الضحية يتحمل طرفاً من المسؤولية في موته، بما أنه استفز الفاعل،

شتمه، أثار غضبه وأهانته، توفر كل هذه المؤشرات يجعل الفرضية الثانية تتحقق بصفة عالية.

الفرضية الثالثة: حامل السلاح الأبيض يكون أكثر إستعدادا (أو تعرضا) للقيام بجريمة قتل أثناء الشجار.

الجدول رقم (03): تطبيق مؤشرات الفرضية الثالثة على الحالات

المؤشرات رقم الحالة	حمل السلاح الأبيض (غالبا السكين)
1	كلاهما حاملان لسلاح أبيض.
2	في البداية حمل السلاح من طرف الضحية ثم من طرف الجاني.
3	الجاني كان حاملا لسلاح أبيض.
4	كلاهما كانا حاملين للسلاح الأبيض.
5	كلاهما كانا حاملين للسلاح الأبيض
6	كل أنواع الأسلحة البيضاء كانت متوفرة في هذه الحالة.
7	الجاني اعتاد على حملها.
8	الضحية كان يحملها والجاني أتى بها.
9	حمل السلاح الأبيض من الطرفين
10	الجاني كان حاملا للسكاكين لتسنيهم ليلة العيد الأضحى.
11	كلاهما متعودان على حمل السكين.
12	الضحية حامل مطرقة والجاني أتى بسكين من المطبخ في اللحظة الأخيرة.
13	حمل السكين من طرف الجاني.
14	كان بحوزة الضحية قضيب حديدي.
15	الضحية كان يحمل السلاح الأبيض والجاني إستعمل عصا.
16	الضحية كان يحمل السكين الذي إستعمل في قتله.
17	الجاني كان متسلحا بسكين.
18	لا ندرى من أين أتت الآلة الحادة لكنها الوسيلة المستعملة في الجريمة.
19	الطالب كان حاملا للسلاح الأبيض.
20	الجاني كان معه خنجر أداة عمله.
21	كلاهما، الجاني و. المجني عليه كانا بحوزتهما سكين وسيلة عمل بائعي الخضر.
22	كلاهما كان يحمل السكين.

لم تأت الفرضية الثالثة لمعرفة الوسيلة المستعملة في الجريمة فقط كون السكين هي الأداة الأكثر استعمالا في جريمة الشجار، بقدر ما جاءت لمعرفة من الذي كان يحمله الجاني أم المجني عليه أم كلاهما فوجدنا بالأرقام:

- في سبع (22/7) حالات كان كل من الجاني والمجني عليه حاملين السكين قبل حدوث الجريمة، أي قبل الشجار.

- في ثماني (22/8) حالات كان الجاني فقط من يحمل السلاح.

- في ثلاث (22/3) حالات مات الضحية بسلاحه بما أن الجاني لم يكن يحمله.

- في حالة واحدة (22/1) أتى الجاني فيها بالسلاح الأبيض في آخر لحظة.

- في ثلاث (22/3) حالات فقط إستعملت أداة غير السكين (عصا الضحية، آلة حادة نجعل مصدرها، مجرد لكمة يد).

بالرغم من أننا كنا نتوقع مثل هذه النتائج إلا أن النتائج بالأرقام إضافة إلى حجج الجناة أخافتنا؛ فبالرغم من أن عقوبة حامل السكين ارتفعت إلا أن هذا لم يمنع الشباب من حمله بحجة أنها أداة عمل وإن كان بيع المخدرات، ومن المخيف أيضا أن يبرر حامل السلاح الأبيض- الذي باستعماله أصبح جانيا - بالدفاع عن النفس وكأننا في غابة مثلما عبّر أحد الجناة.

● المستخلص هنا- وللأسف الشديد -أن فرضيتنا تحققت إلى حد مخيف، فحامل السكين هو الأكثر تعرضا أو تأهيلا- وإن كان ذلك يبدو بديهيا -لارتكاب هذا النوع من الجرائم والأكثر تأسفا كون حامل السكين هو أيضا أكثر تعرضا ليكون ضحية في مثل هذه الجرائم المسماة بجرائم الشجار، وهذا ما وجدته 'ميكلي' في دراسته.

- الفرضية الرابعة: تحدث جريمة الشجار بسبب ظرف مفاجئ (دون سبق الإصرار والترصد، دون خلافات سابقة، بعدم وضوح نية القتل وتعد أول جريمة للفاعل).

الجدول رقم (04): تطبيق مؤشرات الفرضية الرابعة على الحالات

المؤشرات رقم الحالة	عدم وجود خلافات سابقة، أول لقاء بين الجاني والضحية هو يوم الجريمة، الجاني دون سوابق، لا وجود لحالة سبق الإصرار والترصد، نية القتل غير ثابتة.
1	الضحية لا يعرفان بعضهما، لا وجود لحالة سبق الإصرار والترصد، غياب نية القتل، ليس للجاني سوابق عدلية.
2	الجاني يعرف وترصد للضحية، فهما يعرفان بعضهما، ليس لديه سوابق عدلية، نية القتل غائبة، ليس لديه أية سوابق عدلية.
3	الجاني كان يعرف الضحية إلا أنه لم تكن بينهما خلافات سابقة، ولم يترصد له بما أن الضحية هو من أتى إليه وأزعجه، نية القتل غير متوفرة لكن للجاني سوابق عدلية.
4	ليس هناك علاقة بين الجاني والضحية إذن لا وجود لسبق الإصرار والترصد، نية القتل غائبة، ليس لديه سوابق عدلية.
5	الجاني يعرف الضحية مع وجود علاقات سابقة، لكن ينفي وجود حالة ترصد ونية القتل كما أن لديه سوابق عدلية.
6	الجاني والمجني عليه صديقان، لكن الجاني لم يترصد له، قتل بل دفاع عن نفس لم يكن ينوي، ليس لديه سوابق إجرامية.
7	لا وجود لحالة ترصد بما أنهما لا يعرفان بعضهما البعض، نفي نية القتل، لكن لديه سوابق عدلية.
8	لم يترصد لضحيته بما أنه لا يعرفه، ينفي نية القتل، ليس لديه سوابق عدلية.
9	لا وجود لخلافات سابقة بما أنهما لا يعرفان بعضهما، فلا وجود للتخطيط للجريمة أو نية القتل وليس للجاني سوابق عدلية.
10	رغم أن الجاني يعرف الضحية لا وجود لتخطيط أو سبق الإصرار، لم يكن ينوي القتل وليس لديه سوابق عدلية.
11	للجاني سوابق إجرامية (محاولة قتل)، يعرف الضحية وإن لم يكن ينو قتله ولم يترصد له بما أنه كان بينهما موعد إلا أنه كان مستعداً لضرب الشخص الذي لم يدفع له مال المخدر الذي أخذه منه.
12	لا يعرفان بعضهما البعض فلا وجود لحالة سبق الإصرار، دون نية القتل، ليس للجاني سوابق عدلية
13	ليس لديه سوابق عدلية، وبما أنه كان على موعد مع الضحية فلا وجود لحالة ترصد، يصرح الجاني أنه لم يكن ينوي القتل.
14	لا يعرف الضحية بما أن مسرح الجريمة كان الطريق السيار فلا وجود لحالة سبق الإصرار والترصد، ليس للجاني سوابق عدلية والنية لم تكن القتل
15	ينفي الجاني وجود نية القتل وبما أن الجاني والضحية كانا يتبادلان أطراف الحديث فلا وجود لحالة اصرار والترصد كما أن ليس للجاني سوابق عدلية.
16	بالرغم من تحذير الجاني للضحية لوجود خلافات سابقة بينهما، إلا أن هذا الأخير هو من تعمد وذهب إلى حد منزل الجاني لذا ليس بإمكاننا اعتبارها حالة ترصد، ولا وجود لنية القتل، كما أن ليس للجاني سوابق عدلية.
17	وجود خلافات سابقة والنية كانت الضرب، وهي حالة ترصد دون الإصرار على القتل، ليس للجاني سوابق عدلية.
18	لا وجود لحالة سبق الإصرار والترصد بما أن الجاني والمجني عليه لم يكونا يعرفان بعضهما البعض من قبل ولم تكن نية القتل، وليس للجاني سوابق إجرامية.
19	الضحية زميل الجاني في الجامعة، لا نعلم إن كان قد خطط لجريمته لكن نية القتل ليست واضحة، وهو دون سوابق عدلية.
20	الجاني يعرف الضحية لكن لا توجد خلافات سابقة، يستعمل الجاني عبارة صديق ليس هناك حالة ترصد، ليس لديه سوابق عدلية، أما عن النية فيعبر عنها بالدفاع عن النفس، بما أن الضحية هو من بدأ بالضرب.
21	هما زميلان في العمل دون وجود خلافات سابقة والضحية هو من بدأ بالضرب، فلا وجود لحالة ترصد، لم تكن نية القتل متوفرة لكن الدفاع عن الأخ.
22	خلافات سابقة بين الضحية والجاني، ينفي نية القتل ويؤكد بها بنية الصلح مع صديقه، لديه سوابق عدلية.

إنّ القصد من وراء الفرضية الرابعة هو البرهنة بأن جريمة الشجار تحدث في ظرف مفاجئ، فالأغلبية لا يعرفون أصلاً ضحيتهم، وإن كانوا يعرفونها نادراً ما سجلنا خلافات سابقة بينهما. كما أن من علاماتها أنها لا تحدث بعد تخطيط وليس بالضرورة من طرف خريجي السجون. أما عن مسألة النية فليست بالقتل لأن الإنفعال هو من دفعهم إلى رد الفعل دون التفكير في نتائجه، أما عن النتائج بالأرقام وإن سلمنا بالمعطيات الموجودة في الجدول فهي كالتالي:

- تسعة عشر (22/19) حالة لم تحدث بعد ترصد الجاني للمجني عليه وحالتان (22/2) فقط جاءت بترصد وحالة واحدة لم يتبين لنا إن كانت كذلك أم لا.

- ست (22/6) حالات لم تكن تجمع الجاني بالضحية أي علاقة، بل أول لقاء كان بينهما في يوم الحادثة، خمسة عشر (22/15) حالة كانت بين الجاني والمجني عليه علاقة زمالة أو صداقة أو جيرة من بين تلك الحالات الخمسة عشر حالتين (15/2) كان بينهما خلافات سابقة والحالة المتبقية لم نفهم إن كانت بينهما علاقة أم لا.

- ما عدا حالة واحدة (22/1) كل الحالات المتبقية ينفي الفاعل فيها نية القتل.

- ضمن الحالات الاثنتين والعشرون توجد أربع (22/4) حالات كان لديهم سوابق إجرامية.

- وعن مؤشر السوابق الإجرامية (القانونية، العدلية) الذي نعتبره مؤشراً مهماً للكشف عن هوية الجاني التي لها علاقة بماضيه، والذي حتماً ساهم أو له علاقة بحاضره أي بميوله الإجرامية، فلم نعثر إلا على أربع (4) حالات، أي ما يقل عن ربع العينة، ولم تتعد سوابق كل واحد منهم مرة واحدة.

● ومن جمع المؤشرات الأربعة يمكننا القول بأن الفرضية الرابعة تنطبق على الأغلبية الساحقة للحالات، جريمة الشجار تحدث فجأة وهي وليدة الموقف.

الفرضية الأساسية: جريمة قتل الشجار هي فعل متسرع (دون التفكير في العقاب القانوني) برغبة رد اعتبار ولو مؤقتاً يتبعه الندم.

أما عن الفرضية الأساسية، فمن خلالها أردنا إضافة وتعزيز الفرضيات الأربع السابقة بمؤشرات أخرى؛ كالندم بعد الفعل والذي يظهر جلياً في الجدول رقم (44). كما عدم المبالاة أو التفكير في العقوبة القانونية أو حتى الإجتماعية، أي بصفة عامة عدم مراعاة كل العواقب التي سيصادفها بعد الجريمة ابتداءً من لحظة الواقعة إلى نهايتها؛ مثلما اتضح لنا عند تتبعنا للقضايا الواحدة تلو الأخرى حسب تصريحات الجناة، وإذا ما أردنا الرجوع إليها نختار أبرزها "لعبتها راجل وندمت"، كونها تلخص ما نريد توصيله. كي نستطيع الاستنتاج بأن جريمة الشجار تأتي كنتيجة لتبني واستيعاب مفاهيم خاطئة يتبناها الفرد نتيجة الارتياح لوسط شبابي ما، في حي ما، في زمن ما، يعمل بها في لحظة ما، لكنه لا يدرك خطورتها إلا بعد فوات الأوان ليدفع ثمن ذلك بقية حياته. لأن الفعل المتسرع الذي يحدث في جو أنومي من المستحيل أن يفكر فاعله في عواقبه وإن فكر فهو لا يفكر إلا في استعادة اعتباره في تلك اللحظة سواء كان بمفرده مع خصمه أو كان مع آخرين (أصدقاء أو غرباء) مما يزيد حماساً، لكن أين هؤلاء

الأصدقاء أو الشهود اليوم؟ ففي ثلاث حالات لم يتدخلوا لتهدئة الأوضاع بل ربما حرصوا أكثر ليتركوه وحيدا يدفع ثمن تسرعه.

● بتعبير منهجي تنطبق الفرضية الأساسية على جميع القضايا بصفة واضحة، لتؤكد بأن جريمة قتل الشجار هي فعل متسرع (دون التفكير في العقاب القانوني) برغبة رد اعتبار ولو مؤقت يتبعه الندم، لنضيف الندم الشديد.

مطابقة النتائج على النظريتين
المتبئنتن "سوسولوجفة الأجرام"
و"الأنتحار"

تمهيد

من المعلوم أن تبني نظرية أو أكثر لا يأتي عشوائيا وإنما بعد تمعن، فبعد قراءة وفحص طويل لمختلف النظريات تم اختيارنا لنظريتين وجدنا فيهما أوجه تشابه كبير بين النقاط المعالجة فيها والتي نهدف إلى معالجتها أي النظرية الأكثر ملاءمة لدراستنا التي هي في طور الانجاز فيتم اتباعها. لكن وبما أن الباحث يختارها في أول خطوات الدراسة ولا يعلم ما قد تسفره الدراسة من نتائج ومدى توافقها مع محتوى النظرية المتبناة، أي مطابقة ما اسفرت عنه الدراسة الجديدة مع الدراسة السابقة، وهنا سندرك النقاط التي يلتقيان فيها وتلك التي يختلفان فيها، فليس من المطلق أن يتطابقا في كل شئ في علم يخص الظواهر الإجتماعية التي تخضع للتغير الزمني والتغير المكاني إضافة إلى تغير الذات البشرية.

وبما أننا سبق وأن ذكرنا النظريتين المتبنتين في فصل سابق، بتوضيح سبب اختيارنا لهما، سنحاول هذه المرة، مقارنة نتائج الدراسة الميدانية على النظريتين المتبنتين، أي رفع مدى تشابههما ومدى اختلافهما، ولنبدأ بمطابقة سوسيولوجية الاجرام ل'فيري'، ثم نظرية 'الانتحار' ل'دوركايم'. وقبل أن نتطرق لكل واحد على حدة لا بأس أن نوضح أن سبب اختيارهما لم يأتي صدفة وإنما لوجود علاقة بينهما.

النقاط المشتركة بين نظرية 'دوركايم' للانتحار و'فيري' للجريمة (أي لماذا 'دوركايم' و'فيري')

تخصص 'دوركايم' في "الانتحار" لم يمنعه من التعرض للجريمة، بالعكس غالبا ما كان يستدل بأقوال 'فيري' بانطلاقه من الجريمة ليفسر الانتحار. في حين عرف 'دوركايم' الانتحار على أنه كل حالة وفاة تنتج عن يقوم بها؛ أي الفاعل هو الضحية في نفس الوقت، حينما كان على علم بالنتيجة أي أن فاعليها غير مصابين بالهلوسة أي واعين.

وهنا تكمن أول نقطة تشابه بين 'دوركايم' و'فيري' لاستبعادهم للمجرمين المرضى أو المسلوبين الإرادة، إضافة إلى كون هناك وفاة وضحية وفاعل فكل هذا نجده في فعل القتل.

أخذنا لنوع واحد فقط من المجرمين حسب تصنيف 'فيري' إلا وهو "المجرم الظرفي" وتمسكنا بنوعين من الانتحار ل'دوركايم' الأنومي والأثاني يرجع إلى أن كلاهما 'دوركايم' و'فيري' ركزا على ضرورة دراسة هذين النوعين من المنتحرين، أو هذا النوع من المجرمين من الناحية النفسية الإجتماعية بإعطاء الأولوية للإجتماعي ومن ثم نجد نقطة مشتركة أخرى بين العالمين.

فما توصل إليه 'فيري' من عوامل الجريمة توصل إليها 'دوركايم' في عوامل الانتحار كالوراثة، الجنون والسلالة ...

ولعل أهم نقطة تكمن في أن 'دوركايم' نفسه اقتدى بـ'فيري' وإن كانت الجريمتين مختلفتين، كلاهما مقتنع على أن الإستعدادات الفردية ما هي إلا بمثابة حجج لتدخل العوامل الخارجية، بتفسير دوركايمي نطلق عليه مبدأ السببية الذي كان لـ 'دوركايم' الفضل في تطبيقه على الظواهر الإجتماعية، فالعلامات أو الإستعدادات الفردية ضئيلة لا تظهر إلا حينما تُعرضها الإستعدادات الإجتماعية.

مطابقة نتائج الدراسة الميدانية على نظرية سوسولوجية الإجرام

أولاً؛ ورغم إعجابنا بالنظرية يجب أن نلفت الانتباه أن هدفنا لا يكمن في ابراز مميزاتها بقدر ما هو مقاربتها مع نتائج دراستنا.

ثانياً؛ ما يجب أن نذكره أيضاً هنا أننا لم نأخذ مدرسة سوسولوجية الاجرام بكل محتوياتها وإنما بالتعرض فقط لتدخلات 'فيري' وبمقارنته للمجرمين بالولادة والمجرمين المرضى (المسلوبي الارادة) بالمجرمين بالظرف.

علما أن 'فيري' ركز على مرتكبي جريمة القتل وانطلق من السجون كما فعل غيره من قبل، فمن خلال ملاحظتهم بأن المجرمين لا يتشابهون أكدوا بأن مجرمي الظرف يتميزون بتأنيب الضمير، ويتعرضون للصددمات، للقلق، يشعرون بالخجل، ويفكرون في عائلتهم، تماماً كما توصلنا اليه من خلال أجوبة المبحوثين.

ثم يعود 'فيري' إلى الوراء، أي إلى حياة نفس النوع من المساجين بـ"الظرف" إلى ماضيهم وسيرتهم، إلى تربيتهم، تصرفاتهم، ارتكابهم للجنح، وعندما وصل إلى النتائج، وجد أن غالبا ما يكون لأفراد عائلة مجرمي الظرف سوابق قضائية، فربما جاءت جريمته من حب التقليد أو لأنه لم يحظ بتربية تحميه من التقليد، وهنا جاء تدخله بالتساؤل والاستغراب لماذا لم يتم التكفل بهذا الطفل أو المراهق حينما كان في بداية انحرافه ولم تؤخذ حالته بجدية، خاصة ان لوحظ فيه سمات الاندفاعية وتقلب المزاج، الانعزال، العصبية... الخ؟ وحينما قام بأفعال لا إجتماعية صغيرة بالمقارنة مع جريمته الأخيرة كالسرقة، الاغتصاب... أي قبل أن يصل إلى جريمة القتل.

حتى وان يقول المتتبع لهذا العمل أنه من البديهي أو المتوقع أن نجد هذا، نذكرهم أنه لم يكن الحال بالنسبة لجميع الحالات بل لحالات قليلة. وإن توقفنا عندها أي عند الحالات التي ينطبق عليها هذا الكلام، شغلنا نفس السؤال حينما تعرضنا لحياة أو سيرة بعض أفراد عينتنا، حينها توصلنا إلى أن للسجين نفسه أو لإخوته أو أحد أفراد عائلته أو أحد أصدقائه جريمة أو حتى جنحة، أو مدمن على

الكحول أو المخدر خاصة الأب فيما يخص الكحول أو الأخ الأكبر فيما يخص المخدرات، لماذا لم يراقب عن قرب سواء من طرف أفراد العائلة أو المدرسة، أو غيرهم من مؤسسات أو أفراد المجتمع؟ ففي نفس السياق يفسر 'فيري' بأن كل إنسان معرض أن يكون ضمن فئة المجرمين. فمن البداية يصل الطفل إلى عالم محيط واهب لبذور الانحراف، فالإستعداد ليس هو من أعده وإنما انتقلت اليه بطريقة الزامية (دون ارادته) لتؤثر على نموه وتجعل منه مجرم المستقبل.

وهو طفل، كان ضعيفاً، عديم التفكير، لا يملك الإمكانيات اللازمة لفهم الظواهر المحيطة به في الحياة من الخير أو الشر، الفضيلة أو الرذيلة لمعناها الحقيقي. قبل عمر الإدراك (الوعي) تكون المؤثرات الخارجية قد أثرت فيه (داخله) وفي تكوينه دون أن تجعل منه بَعْدُ مجرماً بمعنى الكلمة، كالتربية التي تلقاها دون رغبته، لكن حينما يصل إلى درجة النضج من النمو تصبح تلك المؤثرات الأسباب المباشرة والضرورية للإجرام. فيستغرب 'فيري' أين كان المجتمع وماذا كان يفعل في الوقت الذي كان عليه أن يتدخل لتأهيل مجرم المستقبل في الحياة الإجتماعية!

لهذا نرى أنه يستحيل تفسير ظاهرة الإجرام بالرجوع إلى العوامل الفردية أو الجماعية كل على حدة، بل يجب دراستهما معا داخل الوسط المادي، بذلك يكون قد تم تحقيق توازن الإنسان وتطوره الفكري والاخلاقي وتربيته وبهذا نكون قد صنعنا رجالاً وحققنا النقاء الإجتماعي.

ودائماً حسب 'فيري' عند الوصول إلى ارتكاب الجريمة يكون قد فات الأوان والوقت للفصل بين الظرف الإجتماعي والظرف الفردي، وما بين الرذيلة والفضيلة.

لذا ينبغي مراجعة القوانين المكتوبة والمدونة لأنها نفسها تؤثر على تصرفات أو سلوك أو انحراف أفراد المجتمع بما فيه منحرفي اليوم أو مجرمي الغد.

تطبيق نتائج الدراسة على نتائج "الانتحار"

- الانتماء الجغرافي

رأينا أن أغلبية أفراد عينتنا هم من انتماء 'حضري' لذا أطلقنا عليه 'وسط المدينة' لنفرق بينهم وبين من يسكنون خارج المدينة، حيث يكثر النشاط السكاني والعلاقات الإجتماعية وفرص الاحتكاك بجماعات متنوعة، إذن تكثر فرص الاختلاف والخلافات، وذلك ينطبق تماماً مع نتائج "الانتحار" التي تؤكد أن الانتحار واقع مدني، لكن تتنافى في نفس الوقت مع ما أقره 'دوركاييم' بالنسبة لمعدل الجريمة التي تكثر في الأوساط الريفية إذ أن أغلبية الجرائم التي بين أيدينا من أصل حضري، لعل ذلك يفسر بنوع الجريمة

وبتفسير آخر المنتحر الذي يقبل على الانتحار في جو أنومي أو حتى أناني يشبه نوع المجرم الذي يقتل في وسط أنومي "منحرف" أو بدافع الأنانية التي هي أيضا تظهر في الجو الأنومي.

- العامل الاقتصادي

ربط 'دوركايم' حالات المنتحرين بوضعيتهم الاقتصادية وبالوضعيات الاقتصادية التي تمر بها البلدان من تدهور وأزمات. فمهما حاولنا تطبيق ذلك على مرتكبي جرائم القتل في بلادنا لن نتمكن من ذلك لأن الجزائري مهما اشتكى فهو لا يموت جوعا، أي إلى حد الآن لم تؤثر أي أزمات اقتصادية على حياة الأفراد بشكل كبير. وإن توقف ذلك عند حالاتنا التي بإستثناء حالة أو حالتين أقرروا أنهم عانوا من النقص المادي، كلهم وجدوا حلاً لتحسين وضعهم المادي وإن كان ذلك على حساب دراستهم. كما كان لدينا أكثر من حالة من عائلات ذات مستوى مادي عالي. كما أن 'دوركايم' نفسه وجد لذلك تفسيراً، بما أنه يصرح بأن إذا كان عدد المنتحرين الفقراء أكثر من عدد الأغنياء ذلك لا يعود للفقير ذاته وإنما كون الأغنياء يملكون الوسائل لإخفاء حالات الانتحار التي تحدث في أوساطهم.

- عامل الزمن

لم نتمكن من معرفة أيام الأسبوع التي تمت فيها الجريمة لذا ليس لدينا ما نعلق عليه في هذه النقطة، أما عن وقت حدوثها فأكثرها حدثت ليلاً وذلك لما له علاقة بالتجمعات وتعاطي الكحول والمخدرات وما شابه ذلك، عكس ما توصلت إليه دراسة الانتحار أين أغلبيتها حدثت نهاراً.

أما عن الشهور فإذا كانت أغلب حالات الانتحار وفقاً لدراسة 'دوركايم' قد حدثت ابتداء من فصل الربيع إلى الشهور التي يطول فيها النهار لتتراجع في الفصول الباردة، نرى أنه لا يمكن مقارنتها مع نتائج عينتنا نظراً لصغر حجم عينتنا من جهة، ومن جهة ثانية لأننا حينما وصلنا إلى هذه النقطة بالذات فالبرغم أننا لاحظنا أن التكرار كان يرتفع مع التقدم في شهور السنة، لكنه ينخفض ليغيب ثم يرتفع لعل ثمة منطق أو تفسير فلكي عجزنا عن إيجاد تحليلاً له.

- عامل الحالة المدنية

إن أغلب أفراد عينتنا عزاب لتأخر سن الزواج وقد يرجع ذلك لعدم إستعداداتهم المادية، لكن أيضاً قد يكون طيشهم وراء عدم تفكيرهم في الارتباط جدياً، هذا من جهة. لكن ما هي علاقة الزواج بالجريمة وكيف يمكننا ربط ذلك بدراسة "الانتحار"؟ فمن جهة ثانية يرى 'دوركايم' أن الأسرة عامل حماية، لأن الإندماج الأسري ينقص حالة الاكتئاب. دون أن ننسى أنه كان لدينا حالتين لمتزوجين صرحا أنهما كانا سعيدان في زواجهما، فدائماً حسب نظرية "الانتحار" ليس الزواج بحد ذاته هو من يقي من الانتحار

بل الزواج السعيد أي نوع العلاقات القائمة داخل تلك العلاقة الزوجية. وقد قيل الكثير في "الانتحار" عند الأرمال كون موت الشريك في الزواج يولد قطعاً كآبة، وبأن معدل الانتحار لدى الرجال الأرمال أكثر، إذ موت الشريكة يزيد من الفرص التي تفسح المجال للجريمة وأن معامل الوقاية ينقص، بما أن يجد الأرمال نفسه أكثر عزلة من المرأة الأرملة، فلم يكن ضمن عينتنا إلا أرمالين لم يفينا بأبي معطيات قد تفيدنا في تحليلهما بصفة استثنائية.

وما قيل عن المطلقين من طرف 'دوركايم' بأن معدل الانتحار يزداد حين يتقش الطلاق لم يكن لدينا ولا حالة طلاق.

- النمط العائلي

تناول 'دوركايم' للوضع الأسري لم يقتصر عند معرفة ما إذا كان يعيش المعني برفقة شريك أم لا، لكن بإعطاء أهمية للأسرة كأول وأهم الجماعات الأولية بتركيزه على نوع العلاقات وعمقها، واعتبرها نموذج مصغراً للمجتمع، فتساءل إذا ما قامت تلك الأسرة بدور الحامي وبذلت الجهد الكافي لتكييف الطفل مع الحياة الأسرية، وبما أن أغلبية أفراد عينتنا ليسوا متزوجين كان تناولنا لأسرهم ولعائلاتهم وحتى للمتزوجين قبل الزواج بغرض مقارنة دراستنا بنظرية 'دوركايم' فهو حينما ربط ظاهرة الانتحار بالمؤسسة الأسرية، لم يربطها بالرابط الزوجي بين رجل وامرأة، لكن بمؤشرات أخرى كحجم الأسرة، نوعها، درجة تماسكها وتضامنها، أي كل ما حاولنا التعرض إليه من مختلف الأسئلة التي وردت في الإستمارة.

فحسب 'دوركايم' للأسرة أكبر دور ومسؤولية لشد أفرادها وإبقائهم داخل جماعاتهم الأصلية، فهي من ترسم مستقبل أفرادها سواء كان بالإيجابي أو بالسلب، فقد تحميهم من أنفسهم وترفع درجة ادماجهم بالمناسبات والافراح وحتى الأحزان مما سيحقق لديهم "التماسك الاجتماعي".

وقد استنتج 'دوركايم' بأن الانتحار يتطور عكسا مع درجة الاندماج الأسري، وبالعودة إلى حالاتنا لا ننكر الدور الفعال الذي لعبه الأبوين وفي بعض الأحيان الأخوة والأخوات، وهناك حالة تبين فيها دور الأخوال والأعمام أي العائلة، إذ وجدنا أن أغلبهم لم يعانون من التهميش من طرف أسرهم، لكن لسبب أو آخر لم تكن المتابعة أو الحرص أو حتى العقاب كافون لإنقاذهم في بداية انحلالهم، فلم يتوفق الأب المتسلط ولا الأب المغنح ولا الأم الحنون في إرجاع الابن الضال إلى المنزل العائلي. بل أحيانا تم العكس بانضمامه إلى الجماعات الأخرى فاستغنى عن تلك الرعاية التي كان يرى فيها عائقا أكثر منها سندا ليظير بأجنحته الخاصة، وبانتمائه إلى الجماعات البديلة استغنى عن الدفء الأسري، حتى ان لم

تكن لتلك الجماعات صبغة العصابات كان تأثيرها أقوى ودون رجعة على بعض أفراد عينتنا خاصة في سن المراهقة

لم ينطبق ذلك على جميع أفراد حالاتنا، لكن لا بأس أن نذكر هنا الحالتين اللتان لعبا فيها ابن العم أو ابن الخال الدور السلبي في ضم قريبه إلى جماعات منحرفة.

- الأسباب النفسية

لكن قد يتبادر إلى ذهن الجميع السؤال التالي؛ إلا يمكن أن يكون للأسباب الفردية النفسية قسط من الأهمية في كل ما يحدث من ظواهر سلبية في المجتمعات؟ إلا يتحمل الفرد مسؤولية أو عبء أخطائه خاصة ان كانت خطيرة؟ نجيب: بالطبع؛ نعم خاصة أننا لم نعتبرهم مختلين عقليا أي لم يرفع عنهم القلم.

وبصفتنا تبني الاتجاه الشمولي فما علينا إلا تطبيق ما اشتهر به 'دوركايم' من تفسير الاجتماعي بالاجتماعي، وأن لا ننفي الدوافع أو الأسباب الفردية كخيبات الأمل، حالات الاكتئاب، تجارب الحب الفاشلة، عدم توفر فرص العمل، قساوة الأب، والحرمان المادي والعاطفي، إلا أننا أخذنا كل الدوافع بطريقة شاملة باعتبارها الدوافع النفسية الاجتماعية وليس بالنفسية المحضة، فهي بمثابة الإستعدادات وليست محددات الجريمة. وان كانت كذلك؛ ما هي الدوافع التي دفعت للانحلال قبل الجريمة أي ما هو ذلك الوسط أو المجتمع الذي سمح لهم بالتمادي في الانحلال، أي الظروف الملائمة لحدوث مثل هذا النوع من الجريمة؟ فثمة جانب اجتماعي في الصبغة الشخصية أي مجتمعي في كسوة فردية قد يشترك فيها كثير من الجزائريين لكن لم تؤدي بهم إلى الجريمة. فان ساعف الحظ الكثيرين لم يساعف من صادفته عوامل متممة لتلك الإستعدادات لتجعل منهم كما دُعا بـ 'المجرمين' وبالنسبة لنا بـ'القاتلين'.

- الأوساط الاجتماعية المختلفة المساعدة على الاندماج أو عدم الاندماج

بعد الأسرة والعائلة لا يمكننا اهمال بقية الجماعات الابتدائية كما أطلق عليها 'دوركايم' والتي لها مسؤولية كبيرة في السنوات الأولى من عمر الطفل أثناء تنشئته الاجتماعية، لذا حاولنا من خلال أسئلة عديدة التماس الدور الذي لعبته كل من المدرسة بالدرجة الثانية، الجماعات المهنية، أصدقاء الحي أو المحيط الخارجي، الجو المهني... كمؤسسات إجتماعية، اضافة إلى الممارسات الدينية والأجواء الرياضية والميول الثقافية... كمكونات نفسية-فردية ومدى تأثيرها على الطفل ثم المراهق ومن ثم على الشاب.

ولأسف وجدنا أن الأغلبية تعلموا السجارة والمخدرات في المؤسسات التعليمية بل في الطورين الأولين (الابتدائي والثانوي)، أما المشروبات الكحولية التي كانت في سن أكبر بقليل فذلك كان خارج المؤسسات

التعليمية. أغلبيتهم كانوا يمارسون الرياضة وان كان القليل منهم منخرطين في أندية رياضية وحالة واحدة فقط في نادي ثقافي.

ممارستهم الدينية التي حاولنا قياسها بالصلاة والصوم، فتأديتهم لهذا الأخير كان أكثر وضوحا من الصلاة رغم الحاح الوالدين أو غيرهم على تعليمهم الصلاة إلا أن ذلك لم يثمر فيهم بما أن طريق الانحلال الخلقي كان في بدايته. ومن ثم يمكننا القول ماعدا بعض الإستثناءات الوازع الديني كان ناقصًا بل غائبًا في أغلب الحالات. وبمحاولة مقارنة ذلك بما فعله 'دوركاييم' عندما ذكر دور الكنيسة أو الدين بصفة عامة نجد أن حالة واحدة فقط من ذكر صاحبها تردده على المسجد. أما عن الجماعات المهنية ففي غالب الأوقات كان لها الدور سلبي، بما أن هناك من تعلم فيها شرب الكحول وارتياح العاهرات، وفي حالات تمت الجريمة في نفس الوسط "المهني"، أما البقية فلم تكن لديهم مهنة مستقرة.

إضافة إلى عدم نجاح الأسرة في ادماج الأفراد رغم الجهود المبذولة، وعدم متابعة المدرسة للطفل للحفاظ على براءته، وعدم التزام الفرد بالتعاليم الدينية، وغياب النشاطات الثقافية التي قد تنقّص من عدوانية الفرد وتلهيه عن صعوبات الحياة وتملاً الفراغ وترفع عنده مقاومة المغريات والشهوات والطموحات غير الشرعية وترفع لديه الالتزام بالحياة المستقيمة، تجتمع كلها لتشكّل الفراغ الروحي مثلما يحدث في حالات الانتحار.

الخاتمة

بعد أن تعرفنا على الحالات بطريقة فردية متفرقة ومن جميع الجوانب، سواء كانت نفسية أو إجتماعية، وبعدما عرفنا السبب المباشر للشجار واحدا واحدا، والذي كان بمثابة أول شعلة نار بين الجاني والمجني عليه، كان يجب حوصلة نتائج الدراسة بالأرقام، وذلك للعثور على العوامل الأكثر تكرارا لجميع الحالات، ولمعرفة الدوافع القديمة أو الطارئة المشتركة بين الحالات، ...الخ. كما كان لابد من حوصلة النتائج على شكل جداول لنتمكن من حصر مؤشرات الظاهرة المدروسة وتطبيقها على الفرضيات.

بغض النظر عن عدم الاجابة أسفرت نتائج الدراسة بصفة عامة على ما يلي؛

- 22/17 من مجموع عينتنا غير متزوجين، تطابق هذه النتائج على نتائج 'دوركايم' للـ"الانتحار"، أي أن غير المتزوج أكثر إقبالا على الجريمة، قد لا يفسر بنفس الطريقة في كل المجتمعات، أي بنقص المسؤوليات لدى غير المتزوجين مما يؤدي بهم إلى الاقدام على الجريمة، فكثرة المسؤولية أو الاحساس بثقلها في مجتمعنا لا يقاس بالحالة المدنية (متزوج، أعزب، مطلق، أرمل). كما لا ننسى أن 'دوركايم' لم يخص بالذكر المتزوجين وإنما الأشخاص المتعاشين كأزواج. وإن كان هذا ليس منتشرا في مجتمعنا، لكن باستطاعتنا الرجوع إلى تفسير الأمور بالعودة إلى 'دوركايم' وذلك بوجود حالة ضمن عينتنا كان الجاني فيها يعيش مع امرأة خارج نطاق الزواج ورغم ذلك قام بجريمته، فبالنسبة لـ'دوركايم' ليس الحالة المدنية هي نفسها من تقي الإنسان من ارتكاب الجريمة وإنما ظروف الراحة المتاحة والأحاسيس الايجابية التي تتبع من هذه الحالة والتي ينعم بها الفرد داخل أسرته، وشعوره بالمسؤولية اتجاهها هي ما تصنع درع أو حصانة للشخصية من الجريمة.

- 22/18 يتراوح مستوى تعليمهم بين الابتدائي والثانوي.

- أغلبهم حرفيين.

- أغلبهم من المدينة ومن حي شعبي، ينتمون إلى عائلات نووية، مستوهم المعيشي متوسط.

- أما عن الحياة الأسرية وبدء بطفولتهم، نجد حالات تسلط الأب فيها كانت قليلة لا تتعدى الأربعة (4) إلا أن تسعة (9) عانوا من الضرب المبرح من طرفه وواحد فقط من طرف الأم. يعترف بعضهم أنهم كانوا أطفالاً أشقياء وبسبب ذلك كانوا يفرون أو يطردون من البيت. أغلبهم لم يعانون مشاكل كبيرة بين الوالدين والأغلبية كانوا يفضلون الأم. لم نسجل حالات توتر العلاقات بين الاخوة والأخوات إلا في حالة واحدة.

- تبدو في جميع الحالات تقريبا العلاقات العائلية عادية مع قلة الزيارات وهذا لا يمنع من تسجيل عدة حالات تعلم فيها المبحوثين الانحلال الخلقي من الأقارب.
- الظروف المادية للدراسة لم تكن متاحة لذا حاول أكثرهم العمل بالموازاة في نفس الوقت لتحسينها، لكن سرعان ما توقفوا عن الدراسة ليختاروا العمل، اما لاتباع تربص والعمل مباشرة بعد انتهائه أو حتى دون انتهاءه.
- أكثرهم نفوا وجود مشاكل في الوسط المهني إلا أنهم لم يستقروا في نفس العمل، أو حتى نفس المهنة.
- أكثر من نصف العينة كان يمارس الرياضة، أذواقهم في الغناء والأفلام والحصص مختلفة فمثلا كان هناك من يفضل أفلام الحركة كان هناك العاطفيين يفضلون الأفلام الهندية.
- أما عن السلوك والمؤشرات الممهدة -والتي اعتقدنا أنها سوف يكون لها تأثيراً مباشراً على شخصيتهم- لطريق المتبع من طرف المبحوث، أخذنا سن تناول السجائر كأول مؤشر للانحراف، فوجدنا أن الأغلبية تعلموا السجائر في الأطوار الأولى من الدراسة، تليها المخدرات وذلك اما رفقة زملاء الدراسة دائما أم في الحي، وعن الخمر أغلبهم تناولوها- وإن كان في سن أكبر ولو بقليل -مع أفراد العائلة أو أصدقاء، لكن جميعها لم تكن إلا سلوكا يبشر بالانحلال الخلقي وليس بداية الانحراف.
- لأن فيما يخص المحيط المنحرف بذاته، ثلاثة عشر (13). وهو عدد لا يستهان به - من الحالات نشؤوا في بيئة (الأسرة والعائلة) بها فرد على الأقل منحرف، وتسعة (9) من العائلات كانت تتضمن فرداً على الأقل لديه سوابق قضائية.
- لكن- وهذا ما يهمننا بالدرجة الأولى -مع هذا ورغم وجود منحرفين داخل العائلة لم يؤدي بهم إلى الانحراف، والدليل على ذلك هو أن ماعدا أربعة (4) لم تكن للثمانية عشر (18) المتبقين سوابق قضائية، مما يؤكد أن القتل في ظروف كهذه لم يكونوا منحرفين سابقا، وهم ليسوا بمرميين معتادين.
- شخصيتهم كما يرونها هم أم يراها طبيبيهم النفساني، يعتبر البعض أنه سهل التأثر، والبعض أنه قوي، لكن الأغلبية يعترفون أو يتسمون بالتسرع في ردود أفعالهم، مما يفسر انتقالهم إلى الفعل الإجرامي دون التفكير في عواقبه أو التمعن في جوانبه الإجتماعية، الدينية.
- أما عن ظروف الجريمة بحد ذاتها، عشر (10) حدثت بالليل، حينما تسود أجواء الانحلال مثل تعاطي الخمر والمخدرات، انتشار العاهرات... الخ.

الخاتمة العامة

"يحتوي المجتمع على كل بذور الجرائم يساهم ويسهل في
تطويرها"

QUETELET

ليس من مصدر جريدة أو من حصة قناة تلفزيونية، لكن من واقعنا ومن سنوات، في حي شعبي 'الحراش' بلغنا نبأ أن حارس موقف السيارات قتل زبون بسبب عشرين دينار جزائري (20) دج فقط ثمن يدفعه صاحب السيارة للحارس في ذلك الوقت. الكل كان يرى بأن السبب تافه. أما نحن فلم نكتفي حينئذ بالحسرة على الخبر وإنما طرحنا على أنفسنا أسئلة عديدة. وكوننا لسنا قضاة أو محامين أو حتى محققين أو صحفيين قررنا دراسة هذا النوع من القتل، بطرح بعض التساؤلات المبدئية؛ ما هو سبب القتل بالفعل، هل حقاً يختصر في العشرون ديناراً، أم هناك أسباب أخرى خفية أو بالأحرى لا يولي لها الآخرون اهتماماً؟

إنهنا آنذاك بأن أسئلتنا مجرد تخمينات فلسفية، لكن تمسكنا بسؤالنا الذي كان بمثابة سؤال الانطلاق، وجعلنا منه موضوع دراسة، منه تبلورت مجموعة من أسئلة أخرى؛ أليس من كان في حالة سكر أو تحت تأثير المهلوسات بفاقد العقل لا يفرق بين الصح والخطأ، ألم يكن الخمر أو المخدر بالحافز نحو الفعل الإجرامي؟

في البداية كنا خائفين أن لا نجد لجميع أسئلتنا أجوبة، لكن ظهر العكس ابتداءً من البحث النظري أي من القراءات بدأت الأمور تتضح شيئاً فشيئاً بما أننا أدركنا أننا لم نكن أول من طرح مثل هذه الأسئلة، فمسألة المهلوسات أو الخمر وتأثيرهما على العقل والسلوك في حالة تصادم بين الأشخاص كان موضوع جدال من قبل قضاة وباحثين في دول أخرى عربية كانت أم غير عربية. فبينما لا تزال مصر تفكر في القضية، نجد أن لبنان قد حسم الموضوع واعتبر فاقده العقل نتيجة أخذ المهلوسات انسان فاقده الوعي، فإذا قام بجريمة وبالضبط جريمة القتل على المحكمة أن تأخذ حالته العقلية آنذاك بعين الاعتبار وتشرع في معالجته قبل عقابه. عكس تماماً ما هو معمول به في بلادنا، فالقاتل في حالة مشابهة يتهم بالقتل العمدي، إضافة إلى عقوبة تعاطي المخدرات مثلاً.

وفي نفس السياق وجدناه في الجانب النظري عند مختلف المؤلفين أو الباحثين أو علماء الاجتماع علاوة على الدراسة العربية المدرجة ضمن الدراسات السابقة أبرزها دراسة 'معاوية' الذي تحدث عن الشجار الذي يحدث لأنفه الأسباب عند شرب الخمر أو بالبيوت التي تمارس فيها الدعارة.

وجدنا كذلك في الدراسة الثالثة التي تناولت موضوع السكر وعلاقته بضبط وتطبيق القوانين بالتفصيل، أن من رأيها أن لا يعاقب مرتكب جريمة على جريمته وهو فاقده الشعور أو الاختيار وقت ارتكاب الجريمة. بل تواصل نفس الدراسة بالقول أن هؤلاء يستحقون نظرة إنسانية من المجتمع تستهدف علاجهم مما هم فيه.

كما أننا لم نسجل تناقض بين ما وجدناه ضمن نتائجنا وكل ما قيل من طرف الغربيون، نجد مثلاً 'سزابو' الذي انطلق من دراسات ميدانية، حيث تطرق إلى العلاقة الوطيدة بين السكر والعنف وارتكاب الجريمة، فأكد أن الرجال معتادون على التصرف بعنف أو بالعوانية، تعلموا الضرب منذ صغرهم أو بالأحرى لم يتعلموا كيفية ضبط اندفاعهم فما بالك إذا تناول الخمر كل من القاتل والضحية؟ لأن من المحتمل جداً أن يحرر الخمر المكبوتات، فتحت تأثيره يكون أكثر اندفاعاً، فعندما يكون المتخاصمان ثملان، يكون أكثر عرضة لارتكاب القتل أثناء الاشتباك، قد يكون الشخصان أقل تأديباً، شتامان، سريعاً الغضب ومتهوران، إذن عدوانيان. باختصار وجد بأن الخمر يرفع من احتمالات الضحايا والاعتداء، لأن كثيراً ما يكون السكر عاملاً معقداً إلى حد ما، وعنف مدمن الكحول قد يكون غير مقصود بما أنه لا يستطيع أن يتحكم في قوة الضربة التي يوقعها بخصمه. فيقترح 'سزابو' أن في حالة ما يكون مدمن المخدرات أمام المحكمة وإذا ما وافق إتباع علاج، بإمكانه أن يستفيد من تأجيل الحكم وبالتالي تعطى له فرصة أن لا يحاكم.

'بوسات' هو أيضاً يرى أن الكحول عامل خاص في حالة الصراع إذ تشجع السلوك الغريزي وتسرع حركته، ليواصل القول بأن من خلال هذا يأتي أغلب السلوك الجسدي العنيف ينتهي بجريمة اندفاعية ضد الأشخاص.

لكن ما هي جريمة القتل عموماً؟ إذا توقفنا عند تأثير السينما أو الروايات البوليسية، فالجريمة في اللغة العامية تثير دائماً الصورة الدامية للقتل الذي يخلط بالقتل العمدي أو القتل مع سبق الإصرار والترصد، ومن بين كل المجرمين، القاتل مع سبق الإصرار والترصد هو أهم وأخطر مجرم للدراسة، لأنه تعمد فعلته، وتحضير فكرته القبيحة هي أبداً من فعله المتمعن، لكن أكل من قتل لسبب تافه شخصاً لا يعرفه ولا يترصد له ولم تكن أي عداوة سابقة بينهما ولم يخطط لجريمته - مثل حارس موقف السيارات أول قضية التي شغلتنا - بمجرم حقيقي، أم أنه يشبه المنتحر الذي يقتل غيره لأنه فقط شبيهه؟ إن الجرائم العمدية لا يكتفي القانون فيها بالقصد الجنائي العام وإنما يستلزم قصداً خاصاً كالقتل العمدي، فأين ذلك القصد في مثل هذه الحالات؟

لسنا بمشرعين حتى نسمح لأنفسنا أن نناقش المواد القانونية، لكن ربما بدافع الإنسانية تعاطفنا مع هؤلاء، أي مع من سولت لهم أنفسهم في لحظة ضعف وانفعال استعمال القوة والهجوم على الخصم، لحب التغلب أو لمنعه من التغلب عليه، فجعلنا منهم حالات لموضوع دراستنا.

ربما ليس الجميع يعلم، أن 'دوركايم' انطلق من الجريمة ليصل إلى الانتحار بإستغلاله وانتقائه لما جاء به 'فيري' من معلومات جد مهمة حول الجرم، وبالضبط القتل. فكلاهما يشتركان في تناولهما للأفعال المصنفة في قمة الأفعال الخطيرة التي تؤدي إلى أشد الأذى بالفرد والمجتمع، من قتل النفس أو قتل الغير. وبالرغم من الاختلاف الكبير بين القاتلين إلا أنهما يشتركان في بعض الأحاسيس كالشعور بالأسى، الوحدة، الانهيار النفسي، الاكتئاب وغيرها من أمور شخصية إلى اعتبارات إجتماعية أو ظروف الراهن، يمكن تلخيصها كلها في الظروف النفسية-الإجتماعية.

أهمها مشاعر الإحباط التي يعرفها ويعيشها الأفراد داخل مجتمعهم بسبب التهميش أو صراعات إجتماعية-اقتصادية تسببت في الانهيار الأخلاقي. لذا ليس من المنطقي عزل ظاهرة جريمة القتل عن بقية الظواهر الأخرى أهمها ظاهرة الأنومية التي أدت إلى حالات متأزمة تستدعي الأنانية بشتى أشكالها. وكوننا أصدرنا تقارب أو اسقاط بين ظاهرة الانتحار وظاهرة القتل، فكان لا بد من الاستدلال بأنواع الانتحار حسب تصنيف 'دوركايم' باختيار النوعين الأكثر تطابقا مع نوع القتل الذي نحن بصدد دراسته إلا وهو القتل الذي يحدث إثر شجار حاد بين رجلين على الأقل. فوجدنا بأن الانتحار الأناني هو النوع الأول الذي بإمكاننا مطابقته على نوع قتل حالاتنا، لأن الإنسان عندما يجد نفسه أمام خطر لا يفكر إلا في انقاذ حياته وإن كان ذلك بالقتل. وكون هذا النوع من القتل غالبا ما يحدث في وسط أو جو مليء ومفعم بسلوك لا أخلاقي كنتناول المواد السيكوباترية، مرافقة عاهرات، الشتم بألفاظ دنيئة،... الخ، مصحوبة بأفعال ممهدة للأخطر مثل الاشهار بالسلاح الأبيض، التهديد، لاستفزاز... الخ بصفة عامة كل ما يوحي بغياب الأخلاق، ليتعذر على الفرد امتلاك نفسه- وإن كان يتمتع بقيم أو معايير أخلاقية - لذا لم نكتفي باعتبار الجريمة جريمة أنانية وإنما أنانية أنومية، أي بدمج نوعين من أنواع الانتحار حسب 'دوركايم' في نوع واحد من القتل.

وعن تبيننا لنظرية 'فيري' وبالرجوع إلى تصنيفه لأنواع المجرمين، فالقاتل في مثل هذه الأجواء هو مجرم عرضي، لم يقتل إلا لأنه وجد نفسه في ظروف عرضية صعب عليه تخطيها دون الإعتداء الجسدي على الآخر الذي أدى إلى ازهاق روح، لأن تلك الظروف العرضية الطارئة خطيرة في نفس الوقت شكلت لديه جملة من الأحاسيس لم يكن يظنها عابرة، أهمها الغضب الذي جاء بسبب الاهانة أو الاستفزاز من طرف الخصم.

غالبا ما يتعاطف الناس مع المنتحر، فكان تساؤلنا؛ لما لا يتعاطف أو لما لا تُكِنُّ نفس الشعور نحو المجرم الذي لم يخطط لجريمته، ولم يترصد لخصمه ولم ينو القتل، لعل هذا الأخير هو من يستدعي

شفقة أكثر قبل أو بعد الجريمة. فهو أي القاتل بقتل غيره قد قتل نفسه، كونه انسحب من الحياة الإجتماعية حينما شعر وهو في عز شبابه أنه لم تعد فرصه للحياة الجميلة متوفرة أو مفتوحة أمامه واستسلم لأفكاره السلبية وظن أنها النهاية بالنسبة إليه، فلم يعد يثق في المستقبل أو في أصدقائه أو في محيطه الذي أصبح يعتبره بالغابة أين يأكل القوي الضعيف.

فليس من الصدفة أن تلتقي الظاهرتان (الانتحار والقتل) في عوامل إحداثهما، وليس من الصدفة أيضا أن - وبعد مرور قرنين ومع كل التغيرات الإجتماعية -، ما وجد في الدول الأوروبية من ظواهر وعلل أو آفات إجتماعية نعيشه نحن اليوم بسبب الانحلال الأخلاقي الذي بدوره يعود إلى نقص فرص الحياة الأكثر مساواة في مجتمع يطمح للتطور والتقدم الصناعي.

إذ لم تتطابق نتائجنا مع نظريتي 'فيري و'دوركايم' فحسب بل وجدنا كثيرا من الأشياء تقاربت مع دراسة 'ميكيلي' والتي تطرقنا إليها في الجانب النظري، وبالرغم من أن الميدان مختلف وبالرغم أنه اكتفى بدراسة المهاجرين المغاربة في فرنسا، إلا أننا حينما نقرأ له وكأننا في مجتمعنا، فقط كان لا بد من انتظار سنوات قليلة لتظهر نفس المظاهر في مجتمعنا، وكأنها موضوعة تم استيرادها.

دون أن ننسى دراسة 'سعاد عطا' التي تناولت جريمة العنف في المجتمع المصري، وان كانت دراستها غير جديدة، فمن بين مؤشراتنا الرئيسية هو استعمال العنف، والذي ان لم نعتبره في دراستنا عامل أو مؤشر بحد ذاته لنوع جرائمنا، فذلك كوننا اعتبرناه صفة مسلم بأنها مشتركة بين أغلب الجزائريين وان كانت بصفة متفاوتة. وفي نفس الوقت لم نعتبر جرائم دراستنا جرائم شنيعة أو بشعة لأنها لم ترتكب بوحشية أي ما تعادله باللغة الفرنسية "Crimes crapuleux". بل حتى نية القتل كأول شرط لجريمة القتل العمدى مع سبق الاصرار والترصد لم تكن متوفرة بما أن الجاني في أغلب الحالات لم يكن يعرف المجني عليه أي ضحيته إلا في اليوم الذي تعدى عليه بسبب شجار نشب بينهما الذي بدأ بمناوشات كلامية ثم تطور إلى اعتداءات جسدية. أي أن القاتل أقدم على فعله بثورة الغضب الشديد، كان لا بد حسب بعض التشريعات أن يستفيد من العذر المخفف، لأنه تصرف دون تقدير إلى أين كان سيأخذه فعله.

فكل ما اقتنينا من مراجع قديمة كانت أم جديدة، فرنسية أم عربية تطابقت مع نتائجنا، كلها تتفق على أن عندما يقتل رجل أحسن صديق له لسبب تافه، يظهر السكر على أنه العامل المباشر والوحيد لذلك الفعل. الذي بدأ بالعنف اللفظي كالسب والشتم ومرورا بالعنف الرمزي كالتشهير بالسلاح أو الابتزاز، ليصبح جسدي، لتجسيد العنفين السابقين.

أما عن نتائج ميداننا، وبعد ما انطلقنا في البداية من مجرد ملاحظة لكن - وللأسف أسف الشديد - تبرهننا بالأرقام والدلائل. وبعدما لاحظنا أن هذا النوع من جرائم القتل في تزايد في مجتمعنا، اكتشفنا أن أغلبية جرائم قتل اليوم هي من هذا النوع، وكأن الجرائم الأخرى قد اختفت، مما يزيد تخوفنا مما ستؤول إليه الأوضاع من تفشي المخدرات، السرقة، وحمل السلاح... الخ، أي كل مظاهر الإنحرافات السلوكية، التي ما هي إلا تمهيدا أو محفزات لظهور وارتفاع جرائم سببها العدوانية المستهانة بها. وذا فعلا ما أكدناه عند مطابقة النتائج على الفرضيات، بل أن الأمور تصبح خطيرة، عندما لا يشعر الفرد أنه في أمان ويظن أنه مضطر على حمل السكين معه كل يوم بحجة الحماية أو الدفاع عن النفس وكأننا في غابة، وأن الحياة للأقوى أو للأسرع في استعمال ذلك السكين. لكن وبما أننا لسنا في غابة فالذين سيقفون لن يبقوا ليعيشوا في غابتهم وإنما يبقون ليكملون بقية حياتهم وسط جدران السجون. حاملين مرارة الندم على فعلتهم التي لم تأتي إلا تسرعا، وكأنها كابوس استيقظ منه النائم داخل السجن، غالبا ما لا يتذكره منه إلا القليل أو لا يريد أن يتذكره.

وهذا عكس تماما ما وجدناه لدى المبحوثين الذين سبق وان أفادونا في الدراستين السابقتين أنهم غير نادمين على جريمتهم، فالمرأة التي تقتل زوجها الذي خانها، أذنها... لا تتدم، والرجل الذي يقتل زوجته التي خانته يفخر بجريمته، أما هؤلاء فهم في حسرة من فعلتهم، ومن بين الاعترافات الكثيرة والطويلة لما يعبر عن ندمهم الشديد سنقدم بعض تصريحاتهم التي أوفونا بها في آخر الإستمارة كجواب على نواياهم عند خروجهم من السجن، فبالسنتم يقولون (لمن لم يملأ الإستمارة بنفسه) أو بأقلامهم يكتبون. "ان عائلتي لم تربيني لأقتل"، "لقد ثقني بنفسي" في الحقيقة أمالي تحطمت"، "اهجر البلاد"، "أنوي أستقيم"، "الندم توقي عن الدراسة لأنني كنت ناجحا داءما"، "التوبة والعمل بالحلال..."، "لا أعرف قد ضيعت كل شبابي"، "اعوض ما ضيعته"، "العمل والزوجة الصالحة"، "أطيع الله أنا جد نادم"، "أنا أريد أن أقول أن هذا هي أول مرة أر شياء يفيد أنس وشكرا جزيلاً"، "كم هو جميل أن يكون الفرد نافعا لغيره".

"مواصلتي على المنوال الذي أنا فيه في المؤسسة وطاعة الله ليلا ونهارا وأريد زيارة الكعبة"، "ثقتي فيكم كبيرة ولهذا تقاسمت معكم هذا الحمل الثقيل الذي أحمله..."، "الاستقامة والعمل الشريف..."، "عندما أخرج كلام الناس لا يرحم والمجتمع لا يرحم وأنا نخاف من ربي ونحشم من كل واحد سواء من العائلة أو من الحي"، "عندما أخرج نخدم بلحلال كرهت من الحرام وبأذن الله مانزيدش نغضب ربي صباحان..."، "اتباع طريق المستقيم"، "الصلاة والبعد على الاصدقاء المنحرفين وعندما

افعل شيء أفكر"، "تتمنى ان الشباب ما يوقعوش في الغلط لغلطها أنا لأن شبابي ضاع في الخمر والمخدرات"، "كل بني آدم خطأ وخير الخطائون التوابون"، "راحة الثقة لكانت عندي من المجتمع"، "ربي يهدي جميع لكما كنت أنا".

وكآخر مثالين لتصريحات مجرم أو مجرد قاتل، المهم هنا هو بالنسبة لنا مبحوث "أرجو ان تقومو بنصح وتوجيهات لكل طفل أو شاب حتى لا يمر في الطريق الذي مرت فيه" وآخر يوجه نداء "أريد أن أقول أول شيء وهو أننا لسنا في فنادق 5 نجوم ولسنا في مطاعم فخمة، بل نحن نعاني ويل أعمالنا فرجاء لا تدعوا الصحافة تقول أشياء تسيء لنا وتشدد غضب الرأي العام وشكرا".

فهل يصح أن نعتبر هؤلاء بالمجرمين الخطرين، بالمرضى أو بمجرمين بالولادة، أم أن نعتبر جريمتهم مجرد نزوة هم اليوم يدفعون ثمنها غاليا، ليعدوا "مجرمو الظروف".

لأن من أهم النقاط التي يجب عدم الغفلة عنها، أنهم- وان سلكوا سلوك منحرف أو لا أخلاقي - منها شرب الخمر أو تعاطي المخدرات أو حتى مصاحبة العاهرات، لم يكونوا بمنحرفين، فالفرق بين المجرم والمنحرف كبير، فالمنحرف في أغلب الحالات يتسم بصفة العود اي المعتاد، أما القاتل وليس المجرم فقد تكون جريمته "الجريمة الابتدائية" أي أنه غير معتاد وفي نظر القانون أو العدالة ليس بانتكاسي أو عود، اعتبرت جريمة القتل أول جريمة له، لذا فضلنا تسميته بالقاتل وليس بالمجرم.

ف- ما عادا إستثناءات - ليس لأفراد حالاتنا سوابق اجرامية، بالضبط ما اثبتته الدراسات السابقة. خاصة تلك التي تعرضت إلى هذا النوع من القتل. لدرجة أن بإمكاننا اعتبارهم هم الضحايا، ضحايا ظروف المعيشة والمجتمع، أي ضحايا الخمر، المخدرات التي تذهب بالوعي وتؤدي إلى فقدان التوازن العقلي أو حتى الفكري والوجداني الذي يؤدي بالفرد إلى قتل أعز أصدقائه، ولا يتذكر حتى ما جرى بينهما ذلك اليوم.

فغالبا ما يكون شارب الخمر أو متعاطي المخدر ليس في طبيعته مما يؤدي به القيام بأفعال قد لا يتذكرها هو نفسه حينما يصحى، فكيف بإمكاننا تصنيفها ضمن الجنايات لنثبت أهمية الجريمة عند أهمية عقابها، وبتصنيفها بالقتل العمدي مع سبق الاصرار والترصد؟ فهل يحق أن ننسب لهم مسؤولية الجريمة العمدية دون وجود أي نية القتل أو أي ترصد أو أي اصرار، ودون توفر أي نزعة اجرامية لديهم، بل غير معروف أن لديهم أي إستعدادات نفسية محضة تميل إلى الجرم، بما أنها أول جريمة لهم؟

وعن توفر عنصر العدوانية أو العنف لم نرد تضخيمها، واحتسبناها سمة أو صفة خاصة بهم، لأن الفعل الإجرامي بصفة عامة يستدعي اللجوء أو إلى استعمال ولو قليل من القوة أو الشدة، إضافة إلى أن من المعترف أن طبيعة الجزائري الغيور أو المتحمس على شرفه تجعل منه انسان متعصب يميل إلى العنف أو العدوانية. تضاف إليها أحاسيس فقدان حقه التي تثير غضبه فيبرز عضلاته لتخويف الخصم أو التباهي أمام الآخرين كون مثل هؤلاء الأشخاص وفي مثل هذه المواقف يتأثر بأراء الآخرين، خاصة أن مثل هذه الجرائم تحدث في أماكن مفتوحة أي أن مسرح الجريمة مفتوح كالشارع، المقهى ...، أي أنها تحدث بين المعارف في الطريق العمومي، إذ تلعب الظروف التي تحدث فيها جرائم القتل دورا لا يمكن التغاضي عنها، وهذا ما تعرض إليه المؤلف 'طارق الدسوقي' بالتفصيل في كتابه "مسرح الجريمة" أي أنه قسم موقع الجريمة إلى قسمين على الأقل (المغلق والمفتوح) وهنا نغتنم الفرصة إلى القول بان طبيعة وظروف جريمة الشجار جعلتها تنتمي إلى النوع الذي يحدث في الأماكن المفتوحة أي-وبلغة القانون- إلى المسرح الخارجي "جريمة" المسرح الخارجي (المفتوح) في حالة عدم وجود حدود له مثل الأماكن المكشوفة التي تتواجد في أطراف المدن الجديدة¹ لذا لا يجب إهمال مكان وقوع الجريمة، وقت حدوثها، ودور المواد المحررة، إضافة إلى الوسيلة المتاحة لتنفيذها.

فما يزيد الطين بلة هو حمل السلاح الأبيض الذي كان في متناول أحدهما على الأقل، وسواء الذي كان بحوزته أو الذي لم يكن بحوزته، كأن الاثنان يصران على نفس الخطاب "لا تخوفني فأنا أقوى منك". لهذا السبب نتساءل لما لا ترفع عقوبة حامل السكين إلى أقصى درجة عوضا أن ننتظر حتى يستعمل. تم التطرق إلى كل هذه النقاط، إضافة إلى نقاط أخرى لها علاقة بالظاهرة نفسها من خلال النظري بعمق، ثم بالتعمق من خلال اثنين وعشرين حالة (22) حالة، كلها جرائم قتل تمت لأتفه الأسباب لكن بنفس التسلسل أي بنفس الطريقة. ضمنا لم نقع في التكرار، فكل حالة مختلفة على الأخرى في السبب التافه، لذا تم التطرق إليها بصفة طولية أي بالغوص في تفاصيل كل حالة على حدة، وبهدف الموضوعية تم حصر العوامل المتكررة والدوافع المتشابهة، بالإلمام بالخصائص الشخصية أو الإجتماعية التي قد تكون نفسها، والاطلاع على الظروف الملائمة التي تحفز هذا النوع من الأحداث فكان لا بد من تقديم نتائج البحث بطريقة عرضية، أي بالأرقام على شكل جداول لجمع الدلائل.

¹ - الدسوقي عطية طارق إبراهيم، مسرح الجريمة (في ضوء القواعد الإجرائية والأساليب الفنية)، دار الجامعة الجديدة،

قد يشار إلى أن اثنين وعشرين حالة (22) كثير في بحث كفي، لكن كان ذلك بقصد منا لإعطاء اثنين وعشرين (22) سببًا مختلفًا، لكنه تسبب في خلق نفس المشاعر (الغضب بسبب والشتم، حب الانتقام بسبب الاستفزاز، الانتقال إلى الفعل بسبب التهديد... الخ) لتأتي النتيجة واحدة مؤسفة، إلا وهي القتل العرضي التي سبق أن تطرق إليه 'أبا حنيفة' قبل 'دوركايم' و'فيري' ليصبوا فاعليها قاتلين عرضيين هم اليوم يعانون من شعور دائم آخر إلا وهو الندم الذي يعتبر دليلاً قاطعاً على أنهم يختلفون عن بقية المجرمين المعتادين الذين يفتقدون تأنيب الضمير، بل يختلفون أيضاً عن مجرمي العاطفة الذين هم أقل خطورة والذين لا يندمون على فعلتهم.

إذا كل ما ورد إلى حد الآن في الخاتمة العامة، في صالح القاتل الذي خصصناه بدراستنا، فنحن في نفس الوقت لا نعتبره ملاكاً، وليس بريئاً أو معدوم المسؤولية، إلا أنه لم ينزل من السماء ولم يكن مجرمًا من قبل ولم يخرج من مصلحة المجانين، ولم يكن من قبل يشكل خطراً حقيقياً على جماعته، بتعبير آخر فهو ليس بوحش.

لكن رسخت في شخصيته نتيجة ثقافة مجتمعه أو نتيجة ثقافة الجماعات الفرعية التي ينتمي إليها، كل العيوب الإجتماعية التي لم تجعله يكتسب تربية لازمة تحميه من مخاطر المجتمع ويجعل منها الدرع الذي يوقيه من النفس الامارة بالسوء. قد تكون تلك العيوب لها علاقة مسبقة بشخصيته لكن تنتمي عبر مختلف المؤسسات لتحدث خلل في الأخلاق والقيم والمعايير، في ظل تغيرات وانقلابات إجتماعية لا يستهان بها، استخلصها من تنشئته الإجتماعية.

كوننا نتعاطف ولا نقسوا على مرتكب مثل هذا القتل لا يؤدي بنا إلى رفع عليه كل المسؤولية أو تبرئته من فعلته، لأن هناك ما يكفيه في القرآن والسنة ما يضمن جراحه ويعلمه الصبر ويغلبه عن الغضب. فإذا كانت الجريمة من منظورها السوسولوجي تعبيراً إجتماعياً، بما فيه من تناقضات، تغيرات، حريات، تقلبات، انتهاكات الحقوق... الخ، ففي نفس الوقت لا ينبغي تجريد الفاعل من المسؤولية الفردية، الشخصية وإن كان لا يعلم نيتها إلا الله.

هكذا حاولنا تناول جريمة القتل من نوع خاص باجتئاب- بقدر المستطاع - الحكم أو التبرير وإنما بالفهم، التحليل ثم الشرح.

وإن كان من دور قانون العقوبات الحفاظ على سلامة، استقرار وأمن الناس، فنعلم أيضاً أن في مثل هذه الجنايات تكون المحكمة فيها محكمة اقناع وليس محكمة أدلة، فكيف كعلماء إجتماع، تسمح أمانتنا العلمية من تصنيفها ضمن جرائم القتل العمدية التي يشترط فيها نية القتل، وهي بعيدة كل البعد عن حالات الاصرار والترصد.

فقد لا يعرف القاتل قتيله من قبل، أو لا يمكن تثبيت قرينة وجود العداوة السابقة بين طرفين، ولا يمكن اثبات العمد بأدلة واضحة إذ أن جريمة القتل العمد تتميز في القانون عن غيرها من جرائم التعدي على

النفس بأركان مادية ومعنوية تشتمل على عناصر خاصة هي تفكير الجاني بالجرم ثم التصميم على ارتكابه ثم تهيئة أسباب ذلك ثم مراقبة المجني عليه واختيار الوقت الملائم... ثم التنفيذ، وكل ذلك غير متوفر بالنسبة لحالاتنا.

لذا- وان كان ذلك ليس من مهامنا -لا نصنفها لا ضمن الجرائم العمدية ولا غير عمدية، وهذا فعلا ما أتى في بعض الدول بتسميتها من طرف قضاة لبنانيين بجرائم تحتل مرتبة وسطى بين الجرائم القصدية والجرائم غير المقصودة، لكن يتم الحكم ضد الذي بقي على قيد الحياة، ربما أخطر خطأ ارتكبه ازاء العدالة والمجتمع وحتى الله هو بغية أخذ حقه بيده.

وفي نفس الوقت، لا يجوز لنا أن نرفع كل التهمة لنحملها على عاتق المجتمع ف"لا تزر وازرة وزر أخرى"⁽¹⁾ ولا شئ يمحي قطرة دم بني آدم.

وأخيرا كعلماء إجتماع الذي لا يمنعنا أن نكون إنسانيين نكتفي هنا باستنتاج؛ إن كان الفاعل أو القاتل غير بريء أي مذنب ومسؤول على فعلته (جريمته)، فهو ليس بالمسؤول الوحيد.

¹ - سورة فاطر، الآية 18.

قائمة المراجع

مراجع المنهجية

باللغة العربية

1. الحسن إحسان محمد، مناهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
2. أنجرس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (تدريبات علمية)، دار القصة للنشر، الجزائر، 2006.
3. دليو فضيل، غربي علي وآخرون، أسس المنهجية في العلوم الإجتماعية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1999.
4. زرواتي رشيد، مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الإجتماعية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2007.
5. سلاطنية بلقاسم، محاضرات في المنهجية (دعم بيداغوجي لطلاب علم الاجتماع)، دار بهاء الدين للنشر، قسنطينة، 2007.
6. شقيف محمد، البحث العلمي (أسس وإعداد)، دار الكتب، مصر، 2008.

باللغة الفرنسية

7. BOUDON Raymond, Les méthodes en sociologie, 10^{ème} édition, PUF, 1995.
8. COMBESSIE Jean- Claude, La méthode en sociologie, Casbah, Alger, 1998.
9. DESSANTI Raphaël et CARDON Philippe, Initiation à l'enquête sociologique, ASH, FRANCE, 2010.
10. GRAWITZ Madeleine, Les méthodes des sciences sociales, 10^{ème} édition, Dalloz, Paris, 1996.
11. GUAUTIER Benoit, De la problématique à l'analyse des données, 4^{ème} édition, Presse de l'université de Québec, Québec, 2004.
12. MOSCOVICI Serge et BUSCHINI Fabrice, Les méthodes des sciences humaines, PUF, Paris, 2003.

مراجع المحتوى

باللغة العربية

1. ابن الشيخ فريد زين الدين، علم النفس الجنائي (دروس جامعية) ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 1995.
2. 2الدسوقي عطية طارق إبراهيم، مشرح الجريمة (في ضوء القواعد الإجرائية والأساليب الفنية)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2012.
3. القهواجي عبد القادر، علم الإجرام وعلم العقاب، دار الجامعة للطباعة والنشر، مصر، 1983.
4. الساعاتي سامية، الجريمة والمجتمع (بحوث في علم الإجتماع الجنائي)، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983.
5. السمالوطي نبيل محمد توفيق، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، دار الشروق للنشر والتوزيع، جدة، 1983.
6. الطخيس إبراهيم عبد الرحمان، دراسات في علم الإجتماع الجنائي، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، 1994.
7. العوجي مصطفى، التصدي للجريمة (دروس في العلم الجنائي 2)، مؤسسة نوفل، بيروت، 1987.
8. النواوي عبد الخالق، جرائم القتل في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، المكتبة العصرية، بيروت، السنة غير مذكورة.
9. بسطامي محمود شعبان وفتح الله علاء، المعاملة الجنائية لمرتكبي الجرائم تحت تأثير تعاطي المخدرات والإدمان عليها، (رؤية لعينة من رجال القضاء)، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، القاهرة، 2006.
10. بن عبد الوهاب محمد، مختصر زاد المعاد (في الهدى خير العباد)، مكتبة العصرية صيدا، بيروت، 2003.
11. بهنامر رمسيس، علم الإجرام، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الإسكندرية، السنة غير مذكورة.
12. بودلو كريستيان وأستابليه روجيه، ترجمة: الحاج أسامة، دوركايم والانتحار، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1999.

13. بوسقيعة أحسن، قانون العقوبات (في ضوء الممارسة القضائية)، طبعة 2010-2011، بيرتي، الجزائر، 2010.
14. تافت دونالد، ترجمة: سوس زكي، مبحث الجريمة، دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع، القاهرة، 1967.
15. رحمانى منصور، علم الإجرام والسياسة الجنائية، دار العلوم للنشر، جيجل، 2006.
16. سراج عبود، علم إجتماع الإجرام وعلم العقاب، الطبعة الأولى، جامعة الكويت، الكويت 1981.
17. سندرلاند أدوين، وكريس دونالد. ر، ترجمة: السباعي محمود والمرصفاوي حسن صادق، مبادئ علم الإجرام، مكتبة الانجلو المصرية بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة/نيويورك، 1978.
18. شلالا نزييم نعيم، دعاوي جرائم القتل، (دراسة مقارنة من خلال الفقه والاجتهاد والنصوص القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2000.
19. كنيون اسكادر، ترجمة: صاحب محمود، المسجونين بشر، مكتبة مصر، القاهرة، السنة غير مذكورة.
20. كويرات عايد عواد، نظريات علم الجريمة، الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
21. معاوية عبد الله، الدافع إلى ارتكاب جريمة القتل في الوطن العربي، دار النشر المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1989.
22. نعيم سمير أحمد، الدراسات العلمية للسلوك الإجرامي، دار التأليف، مصر، 1969.
باللغة الفرنسية
23. ARON Raymond, Les étapes de la pensée scientifique, Gallimard, Paris, 1997.
24. DELMAS MARTY Mireille et autres, La notion du crime contre l'humanité, PUF, Paris
25. BAYLEY Ronald, Violence et agression, Time-Life, Amsterdam, 1977.
26. BENCHIKH Farid Zine Dine, La symbolique de l'acte criminel, L'Harmattan, Paris, 1998.
27. BENCHIKH Farid, Essai sur la criminalité, ENAL /Dahlab, Alger, 1997.
28. BESSETTE Jean Michel, Sociologie du crime, PUF, Paris, 1982.
29. BORMANS Christophe et MASSAT Guy, Psychologie de la violence, Studyrama, France, 2005.

30. BOURRIE-GUENILLET Martine avec la participation de BAUMSTARD Luc, et autres, La vie humaine a-t-elle un prix ? (La société face à l'accident et au crime), PUF, Paris, 2003.
31. BOUSKIA Ahcene, Code pénal, Edition 2010-2011, Berti, Alger, 2010.
32. BOUTEFNOUCHET Mostefa, Société et modernité (les principes du changement social), OPU, Alger, 2004.
33. CARIO Robert, Introduction aux sciences criminelles, 5^{ème} édition, L'Harmattan, Paris, 2005.
34. CHOUTRI Fadhila, Violence trauma et mémoire, Casbah, Alger, 2001.
35. CUSSON Maurice, La criminologie, PUF, Paris, 1998.
36. DELMAS MARTY Mireille et autres, La notion du crime contre l'humanité, PUF, Paris, 2010
37. DURKHEIM Emil, Le suicide, (Introduction de PAUGAM Serge), PUF, Paris, 2007.
38. ERNEST Selling, Traité de criminologie, PUF, Paris, 1956.
39. FERRI Enrico, Présentation de GASSIN Raymond, traduction de l'auteur sur la 3^{ème} édition italienne, La sociologie criminelle (Complètement refondue et mise au courant des progrès de la science du droit pénal de la procédure criminelle), Dalloz, Paris, 2004.
40. JOUVET Lucie Socio-anthropologie de l'erreur judiciaire, L'Harmattan, Paris, 2010.
41. KAYSER Bernard, Les sociétés rurales de la méditerranée, Sudméditerranéen, France, 1986.
42. LACOSTE-DU JARDIN, Camille, Des mères contre les femmes, (Maternité et patriarcat au Maghreb), Bouchene, Alger, 1990.
43. LAGADEC Jean, Le nouveau guide pratique du droit (la famille, la justice, la santé, le citoyen, le travail, l'entreprise, la consommation, l'argent, créances et dettes, le logement, l'environnement, l'assurance, l'administration, la responsabilité), 2^{ème} édition, Club France Loisirs, Paris, 1996.
44. MICHEILLI Laurent et ROBERT Philippe, Crime et sécurité (Etat des savoirs), La découverte, Paris, 2002.
45. PICCA George, La criminologie, PUF, Paris, 1983.
46. ROCHE Sébastien, En quête de sécurité (Causes de la délinquance et nouvelles réponses), Armand Colin, Paris, 2003.
47. ROURE Luis et DUIZABO Philippe, Les comportements violents et dangereux (Aspect criminologiques et psychiatriques), Masson, Paris, 2003.

- 48.SAUVADET Thomas, Jeunes dangereux jeunes en danger(Comprendre les violences urbaines), Dilecta, Paris, 2006.
- 49.SOUTHERLAND ET CRESSY, traduction française, Principe de criminologie, Cujas, Paris, 1966.
- 50.STEINER Philippe, La sociologie de Durkheim, La découverte, Paris, 1994.
- 51.SZABO Denis, Déviance et criminalité, Armand Colin, Paris, 1973.

مراجع الدينية

1. السيد سابق، فقه السنة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1980.
2. بن عبد الوهاب محمد، مختصر زاد المعاد (في الهدى خير العباد) للإمام ابن الجوزية، مكتبة العصرية صيدا، بيروت، 2003.
3. عساف أحمد محمد، الحلال والحرام، دار احياء العلوم، بيروت، 1987.

القواميس

باللغة العربية

1. عاطف محمد غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006.
2. ابن منظور أبي الفضل جمال الدين، لسان العرب، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1978.
3. المنجد في اللغة والأعلام، الطبعة السادسة والعشرون، دار المشرق، بيروت، 1975.
4. عاطف غيث محمد، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1979.
5. معجم المترادفات والأضداد، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2017.

باللغة الفرنسية

6. AKOUN André et ANSART Pierre, Dictionnaire de sociologie, Robert/Seuil, Paris,1999.
7. ETIENNE Jean et autres, Dictionnaire de sociologie (Les notions, les mécanismes et les auteurs), 2^{ème} édition, Hatier, Paris, 1997.
8. Le petit Larousse illustré, Larousse, Paris,2014.

الأطروحات

باللغة العربية

1. علوان فريدة، النظام التقليدي من خلال جريمة الشرف، (رسالة ماجستير في علم الاجتماع)، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2004.

باللغة الفرنسية

2. BENATEK Abdelatif, Contribution à l'étude de l'homicide volontaire (Ancien droit français, droit musulman, droit Algérien), (thèse de doctorat), Université Panthéon/Assas, Paris, 1992.
3. BENCHIKH Farid Zine Dine, La criminologie : l'avenir d'une illusion, (thèse de doctorat), Science criminelles, Paris/Assas, Paris, 1991.
4. PETIT Dominique, Les enjeux de la criminologie relatives aux peines et aux traitements des auteurs de crimes contre les personnes dans la société française du XXI^{ème} siècle, (thèse de doctorat en droit et sciences criminelles), Université Panthéon/Assas, Paris, 2009.

الدوريات

باللغة العربية

1. المجلة القومية للبحوث الإجتماعية والجنائية"، المجلد 48، العدد الأول، القاهرة، مارس، 2005.
2. المجلة الجنائية القومية، المجلد الخمسون، العدد الأول، مصر، مارس، 2008.
3. المجلة الجنائية القومية، المجلد الثالث والخمسون، العدد الأول، مصر، مارس، 2010.
4. مجلة المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، مصر، سنة 1970.

باللغة الفرنسية

5. Figures de la connaissance, (Cahiers internationaux de sociologie), numéro 104, janvier-juin, 1998, in JOUVET Lucie Socio –anthropologie de l'erreur judiciaire, L'Harmattan, Paris, 1910.
6. Insanyat (Violence contribution au débat) , Volume IV,1, N° 10, CRASC, Oran, Janvier-Avril, 2000.
7. Revue philosophique, N°39, PUF, FRANCE, 1895.

الملتقيات

باللغة العربية

1. الفقر والجريمة، (أبحاث الندوة العلمية الثالثة)، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، الرياض، 1985.
2. فعاليات الملتقى الدولي حول دور البحث العلمي في إعداد السياسات الوطنية للوقاية من المخدرات ومكافحتها، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها، الجزائر، يوم 3-04-12، 2006.

باللغة الفرنسية

3. Acte du premier congrès international d'anthropologie criminelle, Bocca frères, Rome, 1986.
4. BOUCEBCI Mahfoud, Violence querelles réparation possibles ? Actes de la 3ème journée scientifique, Hotel El Aurassi, Alger, 15juin, 1996.

المواقع الالكترونية

- <https://www.2013> الاعجاز العلمي في القرآن الكريم والسنة النبوية والسنة 09 ديسمبر
- fil:///G : Ferri_categorie_criminels.htm, traduit de l'italien par l'auteur lui-même, Les cinq catégories de criminels (extrait de la sociologie criminelle), Paris, 1893.

الملاحق

1-الإستمارة

2-محاضر التحقيق

بغرض تحضير أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع، نطلب من مرتكبي مختلف الجرائم ملء هذه الإستمارة، وبهذا تكونوا قد ساهمتم مساهمة فعالة في البحث العلمي. ونعدكم أن كل ما ستحتويه من أجوبة لن يستغل إلا في خدمة البحث في سرية تامة (دون الكشف عن هوية المبحوث).

بيانات شخصية

السن عند دخول السجن:

.....

السن الحالي:

.....

الحالة المدنية: أعزب

متزوج عدد الزوجات إذا كانت أكثر من مرة مطلق أرمل

إتخاذ خلع

المستوى التعليمي: أمي ابتدائي متوسط ثانوي جامعي

آخر مهنة قبل دخول السجن:

.....

الإنتماء الجغرافي (مكان السكن): وسط المدينة خارج المدينة قرية دوار

الولاية: المدينة: القرية: الحي (إذا أمكن):

.....

نوع العائلة (قبل الزواج بالنسبة للمتزوجين):

ممتدة (مع الجد، الجدة، الأعمام وغيرهم) نووية (الوالدين والإخوة فقط)

في حالة الأسرة الممتدة أذكر الأشخاص وعددهم (إضافة إلى أفراد الأسرة النووية):

.....

.....

.....

.....

هل أنت يتيم؟ الأب الأم كلاهما

الأبوين مطلقان: لا نعم

بيانات خاصة بالإخوة والأخوات

عدد الإخوة: إناث ذكور

ترتيبك في الأسرة: (الوحيد، الأكبر، الثاني، ...، الأصغر)

ذكر السن، المستوى التعليمي أو السنة الدراسية ومهنة كل واحد (ة) منهم:

1- السن: المستوى: المهنة:

هل كان أحد الإخوة أو الأخوات منحرفاً؟ لا نعم

من هو؟ وما نوع الإنحراف:

عدد الإخوة المتزوجين إناث ذكور

عدد الإخوة أو الأخوات المتزوجين ولم يغادروا الأسرة مع ذكر عدد الأطفال لكل واحد منهم:

المستوى الاجتماعي-الاقتصادي للعائلة (قبل الزواج بالنسبة للمتزوجين)

نوع الحي: راقى شعبي آخر؛ حدّد:

المستوى المعيشي (الاقتصادي): جيد متوسط ضعيف ضعيف جداً

هل كان الوالد يعمل؟ نعم باستمرار أحياناً مهنته:

متقاعد: لا نعم

لا يعمل في هذه الحالة من كان يتكفل بكم ماديا؟

.....

هل كانت للأم مهنة؟ لا نعم مهنتها:

.....

متقاعدة: لا نعم

هل كانت تعمل قبل الزواج؟ لا نعم

هل توقفت بعد الزواج؟ لا نعم أذكر السبب:

.....

هل بدأت العمل بعد الزواج؟ لا نعم أذكر السبب:

.....

هل كانت العائلة تتكفل بأفراد غير الأبناء؟ لا نعم من هم؟ وكم عددهم؟

نوع السكن: شقة في عمارة دار عرب فيلا بيت قصديري آخر، حدّد:

.....

المسكن ملكية خاصة مستأجر مسكن وظيفي آخر، حدّد:

.....

عدد الغرف: - توزيعها على أفراد العائلة (كم فرد في كل غرفة):

.....

.....

.....

هل كانت لديك غرفة بمفردك؟ لا نعم

..... في هذه الحالة مع من كنت تتقاسمها؟

..... تجهيزها:

.....

.....

تجهيزات المنزل: ثلاجة غسالة تلفون كم تلفاز؟ كم صحن مقعر؟

كم كمبيوتر؟ الأنترنت آخر، حدد:

هل تملكون سيارة أو أكثر؟ لا نعم كم عددها؟ من صاحبها؟ من يقودها؟

كم عدد مداخل العائلة (عدد العاملين بأجرة)؟

هل كنت تعاني من الفقر (نقص في تلبية الاحتياجات المادية)؟ لا نوعا ما كثيرا

معلومات خاصة عن الوالدين

معلومات خاصة عن الأب

عمر الوالد عند دخولك السجن (عند توقيفك): السنة:

مستوى الأب التعليمي (أو الشهادات): أمي ابتدائي متوسط ثانوي آخر، حدد:

هل كان يتناول الكحول؟ لا نعم في بعض الأحيان كثيرا (يومية)

هل كان يتناول مخدرات؟ لا نعم نوع المخدر إذا أمكن:

هل أثر ذلك عليك؟ لا نعم كيف:

هل كان يعاني من مرض جسدي أو عقلي؟ لا نعم نوع المرض:

هل أثر ذلك عليك؟ لا نعم كيف؟

هل هو متوفى؟ لا نعم كم كان عمرك؟ السنة:

هل أثر ذلك عليك؟ لا نعم كيف:

معلومات خاصة عن الأم

عمر الأم عند دخولك السجن (عند توقيفك): السنة:

مستواها التعليمي (الشهادات): أُمِّيَّة ابتدائي متوسط ثانوي آخر، حدد:

هل كانت من نفس الانتماء الجغرافي للأب؟ لا نعم

هل كانت تفوقه في المستوى الاقتصادي؟ لا نعم

هل كانت تعاني من أي مرض جسدي أو عقلي؟ لا نعم نوع المرض:

هل أثر عليك ذلك؟ لا نعم كيف:

هل هي متوفية؟ لا نعم كم كان عمرك:

هل أثر ذلك عليك؟ لا نعم كيف:

كيف كانت العلاقة بين الوالدين؟ جيدة عادية متوترة

هل وُجِدَت خلافات أو مشاكل بينهما؟ لا نعم قليلة كثيرة دائمة

كم كان عمرك حين بَدَأَتِ الخلافات؟ السنة:

نوع المشاكل وأسبابها:

كيف كان ذلك يؤثر عليك؟

.....
.....
.....

هل حدث طلاق؟ لا نعم

في حالة نعم كم كان عمرك؟ السنة:

.....

كيف أثر ذلك عليك؟

.....

.....

.....

.....

من تكفل بك ومع من كنت تعيش بعد الطلاق؟

.....

.....

هل كنت مرتاحًا في الوضعية الجديدة؟ نعم قليلا لا لماذا؟

.....

.....

.....

العلاقات الأسرية والعائلية

طبع الأب: هادئ عنيف طيب متسلط آخر، حدد:

.....

علاقتك بالأب: حسنة عادية سيئة لماذا؟

.....

.....

.....

طبع الأم: حنونة عنيفة متسلطة آخر، حدد:

.....

علاقتك بالأم: حسنة عادية سيئة لماذا؟

.....

.....

علاقتك بأخواتك (البنات): حسنة عادية سيئة لماذا؟

.....

.....

علاقتك بالإخوة: حسنة عادية سيئة (مشاكل)

..... لماذا؟

.....

هل عانيت من التمييز (التفضيل) في التعامل من طرف أحد الوالدين؟ لا نعم
من طرف: الأم الأب كلاهما أو شخصاً آخر (الكافل) حدّد:

.....

وضح كيف كان التمييز؟

.....

كيف كان ذلك يؤثر

..... عليك؟

هل كنت طفلاً: مطيعاً شقيّاً آخر، حدّد:

.....

و أنت طفل كيف كان يتم تأديبك؟

الأم: بالضرب التوبيخ العقوبات بطريقة أخرى:

.....

الأب: بالضرب التوبيخ العقوبات بطريقة أخرى:

.....

إذا كان بالضرب هل كان مبرحاً (شديداً)؟ لا نعم

كيف كان ذلك يؤثر عليك؟

.....
.....
.....
.....

هل كنت تهرب من البيت؟ لا نعم كم مرة بالتقريب:

.....

هل كانت الأسرة تخرج للتنزه أو تتفصح في العطل الصيفية؟ لا

نعم

هل لديك ذكريات أليمة (عانيت من العائلة التي عشت فيها)؟

نعم

ما هي؟

.....
.....
.....

هل لديك ذكريات جميلة؟ لا نعم

ما هي؟

.....
.....
.....

أيهما تفضل؟ الأب الأم لماذا؟

.....
.....
.....

من هو الشخص الذي تكفل بك ورعاك؟

.....

أم هو شخص آخر من العائلة:

لماذا؟

.....

هل عانيت من حرمان عاطفي؟ لا نعم

ممن كنت تنتظر الحنان؟

كيف كانت العلاقة مع بقية الأقارب؟

- الأعمام: جيدة سيئة عادية ليست هناك علاقات
- الأخوال: جيدة سيئة عادية ليست هناك علاقات
- هل كنتم تتبادلون الزيارات؟ لا نعم في المناسبات فقط

مع من؟

- هل كان لديك أصدقاء ذكور من العائلة؟ لا نعم
- هل كان بينهم منحرفين؟ لا نعم
- نوع الإنحراف: كحول مخدرات سرقة معاشرة عاهرات آخر؛ حدد:

العلاقات مع الجيران وفي الحي

- هل كنت تصادق الجيران أو أبناء الحي؟ لا نعم
- هل كان لك أصدقاء من بينهم أو من أبناء الحي؟ لا نعم
- نوع الأصدقاء: مستقيمون منحرفون
- نوع الإنحراف: كحول سرقة مخدرات معاشرة عاهرات آخر، حدد:

المسار الدراسي

- مرحلة الابتدائي: هل كنت تلميذاً؟ متوسطاً متفوقاً ضعيفاً
- علاقتك بالمعلمين كانت: حسنة عادية سيئة
- علاقتك بأطفال المدرسة: عادية جيدة سيئة ليست هناك علاقات
- هل كان لديك أصدقاء من المدرسة؟ لا نعم قليلون كثيرون
- هل كان البعض منهم منحرفين؟ لا نعم نوع الإنحراف: تناول السجائر سرقة آخر، حدد:

هل كنت تحب الدراسة؟ لا نعم

هل كانت لديك مشاكل في المدرسة؟ لا نعم نوع المشاكل ومع من:

.....
.....
.....

مرحلة المتوسط: كان مستواك: متوسط جيد ضعيف

علاقتك بالأساتذة كانت: حسنة عادية سيئة

علاقتك بالتلاميذ: عادية جيدة سيئة ليست هناك علاقات

هل كان لديك أصدقاء داخل المتوسطة؟ لا نعم كثيرون قليلون

هل كان البعض منهم منحرفين؟ لا نعم نوع الإنحراف: تناول سجائر كحول سرقة مخدرات آخر

.....
.....
.....

هل كان لديك مشاكل داخل المتوسطة؟ لا نعم نوع المشاكل، مع من؟

.....
.....
.....

مرحلة الثانوية: مستواك كان: متوسطاً ضعيفاً متفوقاً

العلاقة بالأساتذة: عادية جيدة سيئة

العلاقة بالزملاء: عادية جيدة سيئة ليست هناك علاقات

هل كان لديك أصدقاء من الثانوية؟؟ لا نعم كثيرون قليلون

هل كان البعض منهم منحرفين؟ لا نعم نوع الإنحراف: تناول سجائر كحول سرقة مخدرات علاقة بالعاهرات آخر، حدد:

.....
.....
.....

هل حدثت مشاكل في هذه المرحلة من الدراسة؟ لا نعم نوع المشاكل ومع من؟

.....
.....
.....

المرحلة الجامعية

هل أنهيت دراستك الجامعية؟ لا نعم لماذا؟

.....

هل كانت لك علاقات مع شباب منحرفين؟ لا نعم

نوع الإنحراف: كحول مخدرات سرقة معاشررة العاهرات آخر، حدد:

.....

هل كنت تنوي التوقف عن الدراسة في إحدى المراحل الدراسية؟ لا نعم

ما هي الأسباب: عدم الرغبة في الدراسة عدم القدرة على الاستيعاب عجز القدرة الشرائية للوزام الدراسة ضرورة الالتحاق بالعمل آخر، حدد:

.....

هل توقفت فعلاً؟ لا نعم في أي مرحلة؟

.....

ظروف الدراسة

هل تلقيت تشجيعاً، متابعة أو مساعدات مادية أو معنوية: لا نعم في أي مرحلة من مراحل الدراسة؟ من طرف من؟

.....

هل كنت تحب الدراسة؟ لا نعم لماذا؟

.....

توقفك عن الدراسة كان برغبتك؟ لا نعم لأي الأسباب: عدم الرغبة في الدراسة عدم القدرة المادية صعوبة استيعاب الدروس ضرورة العمل سبب آخر، ما هو؟

.....

المسار المهني (مرحلة ما بعد الدراسة)

إضافة إلى الدراسة هل حضرت تريبصاً أو تكويناً في أحد التخصصات: نعم
كم كان عمرك؟ سنة، في أي تخصص؟، في أي إطار؟ وهل أنهيته؟ لا نعم أذكر الأسباب:

.....

تربص (2)

.....

تربص (3)

كم كان عمرك عند ما بدأت العمل؟ سنة، إذا بدأت في سن مبكر أذكر السبب:

هل كان برغبتك؟ لا نعم رغبة شخص آخر من بالتحديد؟

هل كنت مضطرا لترك الدراسة؟ لا نعم أم اشتغلت وأنت تدرس

هل أسعدك ذلك؟ لا نعم آخر، حدد:

أذكر كل المهن التي عملت بها منذ البداية (الصغر) إلى يوم توقيفك مع تحديد مدة العمل والأسباب التي تدفع بك في كل مرة إلى التوقف عن العمل أو تغييره:

-1

-2

-3

-4

-5

علاقتك بالمسؤولين (رؤساء العمل) كانت: عادية حسنة سيئة وضح لماذا؟

علاقتك مع المرؤوسين (العمال) إن كنت أنت المسؤول: عادية حسنة سيئة

هل كان لديك أصدقاء في وسط الشغل؟ لا لماذا؟

نعم قليلون كثيرون

هل كانوا منحرفين؟ لا نعم

نوع الإنحراف: كحول مخدرات سرقة معاشررة العاهرات آخر، حدد:

المستوى الثقافى، نشاطات واهتمامات المبحوث

اللغات اللى تستعملها: العربية الفرنسية القبائلىة آخر، حدد:

هل كنت تطالع (تقرأ)؟ لا نعم نوع الكتب (المطالعة):

هل تواصل ذلك فى المراحل الأخيرة؟ لا نعم نوع الكتب:

هل كنت تقرأ الجرائد؟ لا نعم نوع الجرائد:

هل كنت تشاهد التلفاز؟ لا نعم

القنوات (التلفزيونية) اللى كنت تشاهدها: بالعربية بالفرنسية آخر؛ حدد:

نوع البرامج: أفلام نوع الأفلام:

حصص نوع الحصص:

آخر؛ حدد:

هل كنت تتواصل على شبكة الأنترنت؟ لا قليلا مدمن

هل كنت تستمع للموسيقى فى مراحل الشباب؟ لا نعم نوع الموسيقى (قناة):

هل تواصل ذلك فى المراحل الأخرى؟ نعم لا لماذا؟

هل مارست الرياضة؟ لا نعم نوع الرياضة:

من أى سنة إلى أى سنة من عمرك: من سنة، إلى سنة

هل كنت منخرطاً في جمعية؟ لا نعم
نوعها: خيرية سياسية ثقافية آخر:

في أي مرحلة من حياتك (كم كان عمرك)؟

أذكر أي نشاطات أخرى قمت بها وفي أي مرحلة من حياتك:

بيانات خاصة بالمبحوث المتزوج

عدد الزيجات (كم مرة تزوجت):

عمرك عند أول زواج: سنة

طريقة اختيار الزوجة: عن حب طريقة تقليدية (من طرف العائلة) عن طريق أصدقاء

آخر، حدد:

هل هي من: العائلة من الحي من الوسط الدراسي من الوسط المهني آخر، حدد:

هل هي من نفس مستواك الاجتماعي-الاقتصادي؟ لا نعم تفوقك تفوقها

كم كان عمرها عند الزواج؟ سنة. مستواها الدراسي أو الشهادات:

إنتماؤها الجغرافي: ريفي حضري

هل كانت تعمل قبل الزواج؟ لا نعم مهنتها:

هل توقفت عن العمل بعد الزواج؟ لا نعم الأسباب:

هل بدأت العمل بعد الزواج؟ لا نعم المهنة: الأسباب:

هل كنت تعيش مع أهلك؟ مع أهلها لمفردكما آخر، حدد:

إن كان يعيش معكما أفرادًا غير الأولاد، كم عددهم؟ ومن هم؟

هل كان المسكن: ملك ملك الوالد ملكها ملك أهلها مستأجر مسكن وظيفي آخر، حدد:

في وسط: ريفي حضري
هل كان: في: حي راقى شعبي آخر:

هل كان: فيلا في عمارة دار عرب قصديري آخر، حدد:

عدد الغرف: غرفة

تجهيز المنزل: ثلاجة غسالة تلفون كم تلفاز؟ كم صحن مقعر؟ كم كمبيوتر؟ الأنترنيت آخر، حدد:

هل كانت لديكم سيارة أو أكثر: لا نعم كم صاحبها؟, من يقودها

كم عدد الأطفال؟ ذكور إناث
طريقتك في تربية أولادك: صارمة لينة آخر، حدد:

كيف كنت تعاقبهم عند الخطأ؟ بالضرب آخر، حدد:

هل كان أولادك يعملون ويساعدوك ماديًا؟ لا نعم كم ولد؟
نوع المساعدة قليلة مهمة مهمة جدًا
كنت في حياتك الزوجية: سعيدًا نوعًا ما تعيسًا تعيسًا جدًا آخر:

كيف كنت تتعامل مع الزوجة؟ بلطف تتجاهلها بعنف آخر، حدد:

.....

إذا ما أخطأت هل كنت تضربها؟ نعم لا كيف تعاقبها:

.....

هل كانت هناك مشاكل مع الزوجة؟ لا نعم

بعد كم سنة من الزواج بدأت المشاكل؟ سنة، نوع المشاكل والأسباب بالتفصيل:

.....

.....

.....

.....

.....

هل حدث الطلاق؟ لا نعم بعد كم سنة من زواج؟
سنة

هل أعدت الزواج: لا نعم بعد كم سنة من الطلاق؟
سنة

مع من أعدت الزواج (زوجتك الثانية)؟ من العائلة من الوسط المهني آخر؛ حدد:

.....

هل احتفظت بنفس المسكن؟ نعم لا أين أصبحت
تسكن:.....

.....

هل احتفظت بأولادك؟ نعم لا من تكفل بهم إذا؟

.....

هل كان للزوجة الثانية أولاد؟ لا نعم عددهم إناث ذكور

هل جاؤوا معها؟ لا نعم كم كان عددهم:

.....

هل حدثت بينكما مشاكل؟ لا نعم نوع المشاكل:

.....

وبعد كم سنة من الزواج؟ سنة

هل عشت أسعد من زواجك الأول؟ أم ندمت على زواجك الأول؟

كيف ولماذا؟

.....

معلومات وتفاصيل أخرى تريد إضافتها:

بيانات نفسية وصحية للمبحوث

هل كنت تعاني من أي مرض جسدي (عضوي)؟ لا نعم

نوع المرض: في أي سنة مرضت:

هل كنت تتعالج؟ نعم لا لأي أسباب؟

هل تعاني من مرض نفسي؟ لا نعم نوع المرض:

أذكر عمرك عند إصابتك بالمرض: سنة، سبب الإصابة:

هل كنت تتابع علاج؟ لا نعم مباشرة بعد إصابتك: نعم بعد مدة (بالسنوات)

ما نوع الأدوية (العلاج) التي تناولتها؟

هل توقفت عن أخذ الدواء؟ لا نعم كم كان عمرك؟ سنة، لماذا؟

هل أثر ذلك (المرض) على حياتك؟ لا نعم قليلاً كيف ذلك؟

معلومات تملأ من طرف المبحوث أو يملؤها الأطباء النفسانيون

هل المبحوث مصاب بعاهة جسدية؟ لا نعم ما هي:

.....

هل هو ذو طبع: عدواني هادئ آخر؛ حدد:

.....

هل هو: إنطوائي إجتماعي آخر؛ حدد:

.....

شخصية: قوية هشة سهولة التأثير سريعة الإنفعال آخر؛ حدد:

.....

معلومات أخرى:

.....

سيرة وسلوك المبحوث

كم كان عمرك عندما دخنت أول سيجارة؟ سنة

مع من كان ذلك وأين؟

.....

هل كنت تفعل ذلك خفية أم علانية أمام العائلة؟ خفية جهرا

هل تلقيت عقاباً أم عتاباً عن ذلك التصرف؟ لا نعم

ومن طرف مَنْ؟

.....

هل توقفت عن ذلك؟ لا نعم

في كلتا الحالتين أذكر الأسباب:

.....

.....

.....

.....

هل كنت تهرب من البيت؟ لا نعم الأسباب:

.....

كم كان عمرك عندما فعلت ذلك لأول مرة؟ سنة

هل تكرر ذلك؟ لا نعم أين كنت تذهب؟

.....

هل كنت تطرد من البيت؟ لا نعم من طرف من؟

.....

لأي الأسباب وأين كنت تذهب؟

.....

.....

كم كان عمرك حينما حدث ذلك لأول مرة؟ سنة

هل تكرر طردك؟ لا نعم

هل كنت تتناول الكحول؟ لا نعم

كم كان عمرك عندما فعلت ذلك لأول مرة وهل توقفت عن ذلك؟ لا نعم

في كلتا الحالتين لماذا؟

.....

مع من فعلت ذلك لأول مرة وأين؟ مع في

هل تلقيت عقاباً أو عقاباً؟ لا نعم من طرف من؟

هل توقفت عن ذلك؟ لا نعم في كلتا الحالتين أذكر الأسباب:

هل كنت تتعاطى المخدرات؟ لا نعم

مع من فعلت ذلك لأول مرة وأين وكم كان سنك؟ سنة، مع في

ما نوع المخدر الذي تناولته لأول مرة؟

كيف كنت تحصل عليها؟

هل تطور نوع المخدر بعد ذلك أو تضاعف عدد الجرعات؟ لا نعم

ماذا أصبحت تتناول؟

مع من وأين؟ مع في

و من يوفرها لك:

كم مرة في الأسبوع (أو في اليوم): مرة في اليوم، مرة في الأسبوع.

هل تلقيت عتاباً أم عقاباً على ذلك السلوك: لا نعم مِنْ طرف مَنْ:

هل كنت على علاقة بالعاهرات: لا نعم

كم كان عمرك عندما فعلت ذلك لأول مرة؟ سنة، مَنْ حثك على ذلك وأين؟!

.....

الجانب الديني والأخلاقي (قبل دخولك السجن)

هل تؤمن بالله؟ لا نعم أي ديانة:

هل كان أحد الوالدين يصلي؟ لا نعم من منهما كلاهما

من كان يحثك على الصلاة (أذكر الشخص بالتحديد)؟

هل كنت تصلي؟ لا نعم كم كان عمرك: سنة، ومن علمك الصلاة؟

.....

هل تابرت عليها؟ لا نعم في أي سنة من عمرك توقفت عنها: سنة

أذكر الأسباب إن أمكن:

.....

هل كنت تصوم؟ نعم لا

في أي سنة امتنعت عن الصوم ولماذا؟ سنة، لأن:

هل أحد الوالدين حجَّ أو اعتمر؟ لا نعم من منهما؟ كلاهما

شخص آخر من العائلة:

.....

ما هي الأخلاق التي تعلمتها في صغرك واحتفظت بها؟

.....

ما هي القيم التي تؤمن بها وتتعامل بها إلى يومك هذا؟

.....

هل فعلت شيئاً تندم عليه

ولماذا؟!

.....

.....

السوابق العدلية

هل سبق لأحد أفراد عائلتك أن دخل السجن؟ لا نعم من؟

1- كم مرة؟ بأي تهمة؟

2-.....

3-.....

هل سبق لك أن دخلت إلى السجن؟ لا نعم

أذكر نوع المخالفة أو الجنحة أو الجريمة التي اقترفتها في كل مرة مع مدة العقوبة (السجن)

1-.....

2-.....

3-.....

4-.....

بيانات خاصة بالجريمة (الحادث)

نوع الجريمة: سرقة الترويج للمخدرات إغتصاب ضرب تزوير قتل

اعتداء على حرمة منزل آخر؛ حدد:

المدينة التي حدثت فيها الجريمة: القرية الحي

الدوار آخر؛ حدد:

موقع أو مكان الجريمة أو الحادثة (أين وقعت): التوقيت:

هل كان ذلك: ليلا أم نهارا

أذكر التاريخ (إن أمكن)، اليوم: الشهر: السنة:

سبب الجريمة:

.....

في حالة ما إذا كانت الجريمة اعتداء على شخص أو أكثر، هل كنت تعرف الضحية؟ لا نعم

نوع العلاقة:

هل كانت تصفية حسابات بينكما؟ لا نعم نوع الحسابات:

هل كانت بينكما خلافات؟ لا نعم سبب أو نوع الخلافات:

هل خططت لجريمتك أو تربصت بضحيتك؟ لا نعم

هل كنت واعيا بما كنت تقوم به؟ لا نعم كيف؟

تحت تأثير الغضب؟ لا نعم

هل كنت تحت تأثير الكحول؟ لا نعم

أو تحت تأثير المخدر؟ لا نعم حدد المخدر بالضبط:

هل كان نتيجة مشاجرة؟ لا نعم

سبب المشاجرة:

هل حدث شتم أو سب من طرفك؟ لا نعم من طرف الضحية: لا نعم

بأي العبارات

الوسائل المستعملة:

هل كنت تحملها قبل الحادثة: لا نعم من أين أتيت بها

هل اعتدت حملها: لا نعم لماذا؟

أم حملتها فقط ذلك اليوم: لا نعم لماذا؟

هل كان خصمك حاملا لأداة شجار (سكين) أو وسيلة أخرى: لا نعم ماهي؟

إذا كانت الجريمة قد انتهت بالقتل هل كنت تنوي القتل فعلا (عن إرادة)؟ لا نعم

في كلتا الحالتين كيف أو لماذا:

.....

.....

.....

.....

هل كنت بمفردك: لا نعم مع من:

ومن اتخذ قرار تنفيذ العملية؟

هل تتذكر الوقائع؟ لا أتذكر تماماً نعم قليلاً

سرد وقائع الجريمة إذا أمكن بالتفصيل:

.....

.....

.....ماذا تنوي فعله بعد خروجك من السجن؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

بهذا الاستبيان ساهمتم في خدمة البحث العلمي وقدمتم خدمة جليلة للإنسانية، لكم جزيل الشكر ونأمل منكم أن تضيفوا ما تريدون قوله أو البوح به رجاءً:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

مع فائق تقديرنا وتحياتنا الخالصة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

المديرية العامة لإدارة السجون

وإعادة الإدماج

مؤسسة إعادة التربية و إعادة التأهيل

عين وسارة

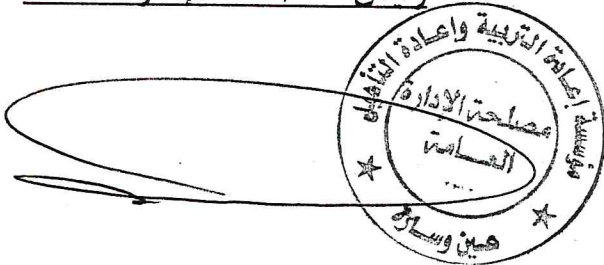
عين وسارة في : 2015/08/13

محضر تسليم

في اليوم الثالث عشر من شراوت لسنة ألفين وخمسة عشر، قمنا
نحن رئيس مصلحة الإدارة العامة بمؤسسة إعادة التربية وإعادة التأهيل عين وسارة
بتسليم إستمارات بحث لتحضير رسالة دكتوراه في علم إجتماع الإجرام تحت عنوان
العوامل النفسية الإجتماعية المؤدية إلى الجريمة للسيدة: علوان فريدة تنفيذاً للبرقية
الواردة إلينا .

و عليه تم تحرير هذا المحضر وإمضائه في اليوم و والسنة المذكورين أعلاه .

رئيس مصلحة الإدارة العامة



المعنية

علوان فريدة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

المديرية العامة لإدارة السجون و إعادة الإدماج
مؤسسة إعادة التربية والتأهيل القليعة.

* محضر تسليم *

بتاريخ الواحد والعشرون من شهر جويلية عام ألفين وخمسة

عشر، نحن أمين مؤسسة إعادة التربية والتأهيل القليعة، وبمقتضى إرسالية

السيد المدير الفرعي للبحث العقابي بالمديرية العامة لإدارة السجون وإعادة

الإدماج المؤرخة في: 04|03|2015 تحت رقم: 48/م.ف.ب.ع|2015، سلمنا إلى

السيدة **علوان فريدة**، متخصصة في علم الاجتماع حاملة لبطاقة التعريف

الوطنية رقم: 12479|205079 صادرة بتاريخ: 15|08|2007 عن مصالح دائرة

باب الوادي - الجزائر، 36 إستمارة بعد ملءها من طرف النفسانيين العياديين

بالمؤسسة والخاصة بالدراسة الميدانية للطالبة تحضيراً لرسالة الدكتوراه حول

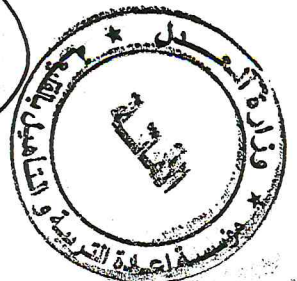
موضوع الظواهر الإجتماعية المؤدية للجريمة.

وإثباتاً لذلك حررنا هذا المحضر وأمضيته معا في اليوم

والشهر والسنة المذكورين أعلاه.

المستلم (ة)

المستلم



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

المديرية العامة لإدارة السجون

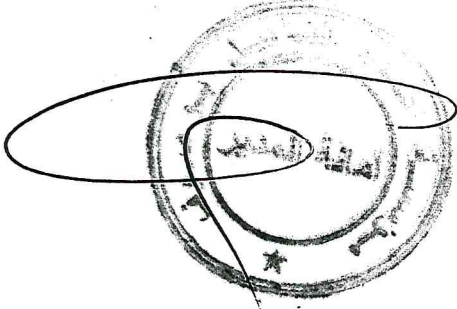
و إعادة الإدماج

الرقم : 14 / أم / 2015

محضر تسليم

تنفيذا للتعليمات الواردة إلينا في البرقية رقم : 15/ 45 الصادرة عن السيد مدير البحث و إعادة الإدماج الإجتماعي للمحبوسين ، المدير الفرعي للبحث العقابي المتضمنة دعوة الأخصائيين النفسانيين لدى مؤسسة إعادة التأهيل بوصوف قسنطينة لملىء 70 عينة من الإستبيان من طرف محبوسي المؤسسة دون التحدث إليهم .
حيث أنه بتاريخ : 2015/05/19 حضرت إلى مؤسستنا الطالبة / علوان فريدة وقمنا بتسليمها 70 إستبيان مملوءة من طرف 70 محبوس .
إثباتا لذلك تم تحرير هذا المحضر في اليوم والشهر والسنة المذكورين أعلاه .

أمضاء المكلف بأمانة مدير المؤسسة



إمضاء الطالبة علوان فريدة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

المديرية العامة لإدارة السجون
إعادة الإدماج
مؤسسة إعادة التربية البلدية
رقم : - 988 - / م.إ.ت.ب/15

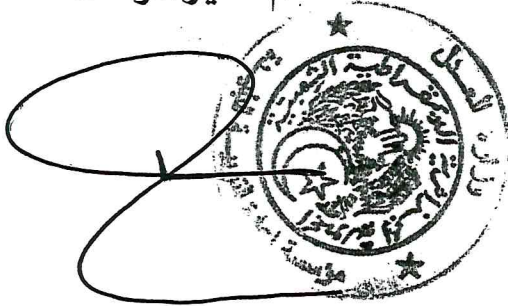
محضر تسليم

بتاريخ الواحد والعشرون من شهر ماي عام ألفين وخمسة عشر
نحن مدير مؤسسة إعادة التربية بالبلدية
قمنا بتسليم إلى الطالبة : علوان فريدة (70 نسخة من الإستمات مملوؤة من طرف الأخصائية
النفسانية)

حرره هذا المحضر للإدلاء به عند الحاجة ولما هو مقرر قانونا.

البلدية في : 2015.05.21

مدير المؤسسة



إسم ولقب المستلم مع الإمضاء
علوان فريدة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العدل

المديرية العامة لإدارة السجون

و إعادة الإدماج

مؤسسة إعادة التربية والتأهيل

بالحرش

رقم : 18 / 19 / 15 ام.ات.ت.ح/ 15

مدير مؤسسة إعادة التربية والتأهيل بالحرش

الى

السيد/ معالي وزير العدل حافظ الأختام

مديرية البحث و إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين

المديرية الفرعية للبحث العقابي

حافضة إرسال

الملاحظات	عددتها	طبيعة المستندات
تنفيذا لإرسالكم ، المؤرخ في: 2015/03/04	" 58 "	يشرفني أن أوافيكم رفقة هذا الإرسال ب: • الاستبيان بخصوص تحضير لرسالة الدكتوراه حول موضوع : ** الظواهر الاجتماعية المؤدية للجريمة ** ، خاصة بالطالبة علوان فريدة.
تقبلوا تحياتنا الخالصة		

الحرش في : 2015/04/21.

المدير



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
مديرية البحث وإعادة الإدماج الإجتماعي للمحبوسين
المديرية الفرعية للبحث العقابي

الرقم: / م . ف . ب . ع / 2015

وصل إستلام

الإسم: فريدة

اللقب: علوان

الصفة: أستاذة جامعية

أشهد أنني إستلمت بتاريخ 2015/07/22 (30) نسخة من الإستبيانات الخاصة بدراساتي الميدانية

تحت عنوان الظواهر الإجتماعية المؤدية للجريمة

المديرية الفرعية للبحث العقابي

إمضاء المستلم

وزارة العدل
م.ع.ا.س.ا.م
م.ب.ا.م
م.ف.ب.ع
الأمانة
تاريخ الوصول: 22 جويلية 2015
رقم التسجيل:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

24 ماي 2015

بجاية في:

المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

مؤسسة إعادة التربية وإعادة التأهيل بجاية

محضر تسليم

بتاريخ الرابع والعشرون من شهر ماي من سنة ألفين وخمسة عشر ، نحن مدير مؤسسة إعادة

التربية وإعادة التأهيل بجاية ، تنفيذنا للبرقية رقم 46 المؤرخة في : 2015/03/04 . الصادرة عن مديرية

البحث وإعادة الإدماج ، المديرية الفرعية للبحث العقابي . قمنا بتسليم استبيانات خاصة بالطالبة : علوان فريد

مملوءة من طرف الأخصائيين النفسانيين بالمؤسسة .

وإثباتا لذلك، جردنا هذا المحضر والذي وقعه معنا المستلم في نفس اليوم والشهر والسنة المذكورين أعلاه .

المستلم



المسلم

